

Columbia University
in the City of New York

LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896

الإمام في أصول الإسلام

للحافظ أبي محمد علي بن خرمي الأندلسي إيطافيتي

.....

عني بتصحيحه: صاحب الفضيلة

أحمد محمد شاكر

(طبع على نفقة)

مكتبة النجاشي

لأصحابها أولاد محمد أمين النجاشي

بشارع عبدالعزيز بمصر

الجزء الخامس

١٣٤٧

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ

(تنبيه) سنقدم الى المشتركين خاصة بهذا السفر الجليل: ترجمة وافية عن حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرسا تحليليا يشتمل على مواضيع الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعا على الطرز الحديث وسيكونان في جزء واف

الناشر

مطبعة السعادة

مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الباب الثالث والعشرون

في استصحاب الحال ، وبطلان جميع العقود والعهود والشروط ، إلا ما أوجبه منها قرآن ، أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة

قال أبو محمد : إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمر ما ، على حكم ما ، ثم ادعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل ، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله ، أو لتبذل زمانه ، أو لتبديل مكانه ، فعلى مدعى انتقال الحكم من أجل ذلك ، أن يأتي ببرهان - من نص قرآن ، أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة - على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل . فإن جاء به صح قوله ، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك . والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ، ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه ، لانه اليقين ، والنقلة دعوى وشرع لم يأذن الله تعالى به ، فهما مردودان كاذبان حتى يأتي النص بهما . ويلزم من خالفنا في هذا أن يطلب كل حين تجديد الدليل على لزوم الصلاة والزكاة ، وعلى صحة نكاحه مع امرأته ، وعلى صحة ملكه لما يملك . ويقال للمخالف في هذا : أخبرنا

أتحكم انت بحكم آخر من عندك ؟ أم تقف فلا تحكم بشيء أصلاً ، لا بالحكم
الذي كنت عليه ولا بغيره ؟ فان قال : بل أقف . قيل له : وقوفك حكم لم
يأتك به نص ، وإبطالك حكم النص الذي قد اقررت بصحته خطأ عظيم ،
وكلاهما لا يجوز . وان قال : بل أحدث حكماً آخر . قيل له : ابطلت حكم الله
تعالى ، وشرعت شرعاً لم يأذن به الله تعالى ، وكلاهما من الطوام المهلكة نعوذ
بالله من كل ذلك . ويقال له : في كل حكم تدين به لعله قد نسخ هذا النص ،
أو لعل ههنا ما يخصه (١) لم يبلغك . ويقال له : لعلك قد قتلت مسلماً أو زنيته ،
فالحد أو القود عليك . فان قال : أنا على البراءة حتى يصح على شيء ، ترك
قوله الفاسد ، ورجع الى الحق ، وناقض اذ لم يكن سلك في كل شيء هذا
المسلك . ويلزمهم أيضاً ان لا يرثوا موتاهم ، إذ لعلمهم قد ارتدوا ، أو لعلمهم
قد تصدقوا بها ، أو لعلمهم اذ انوا ديوناً تستغرقها ، فيلزمهم إقامة البينة على
براءة موتاهم في حين موتهم على كل ذلك ، والذي يلزمهم يضيق عنه جلد الف
بعير . ويلزمهم أن لا يقولوا بتمادي نبوة نبي ، حتى يقيم كل حين البرهان
على صحة نبوته

وأما نحن فلا ننتقل عن حكم الى حكم آخر إلا ببرهان ، وكذلك نقول
لكل من ادعى النبوة كسيامة ، والاسود ، وغيرها : عهدناكم غير أنبياء فانتم
على بطلان دعواكم حتى يصح ما يثبتها . وكذلك نقول لمن ادعى أن فلانا قد حل
دمه بردة أوزنا : عهدناه بريئاً من كل ذلك ، فهو على السلامة حتى يصح
(الدليل) (٢) على ما تدعيه . وكذلك نقول لمن ادعى ان فلانا العدل قد
فسق ، أو ان فلانا الفاسق قد تعدل ، أو ان فلانا الحى قد مات ، أو ان فلانة
قد تزوجها فلان ، أو ان فلانا طلق امرأته ، أو ان فلانا قد زال ملكه عما
كان يملك ، أو ان فلانا قد ملك ما لم يكن يملكه ، وهكذا كل شيء . أننا على

(١) في الاصل « يخصها » وهو خطأ (٢) سقط لفظ « الدليل » من الاصل

ما كنا عليه حتى يثبت خلافه

فانما جاء قوم الى هذه الجماعات في مواضع يسيرة أخطؤا فيها ، فنصروا
خطأهم بما يبطل كل عقل وكل معقول ، وذلك نحو قولهم : ان الماء اذا
حلت به نجاسة فقد تنجس ، وان من شك بعد يقينه بالوضوء فعليه الوضوء
وأشبهه هذا . فقالوا : ان الماء الذي حكم الله بطهارته لم يكن حلت به نجاسة .
فقلنا لهم : وان الرجل الذي حرم الله دمه ، لم يكن شاب ، ولا حلق رأسه ، ولا
عليه صفرة مرض لم يكن فيه . فبدلوا حكمه لتبديل بعض احواله . وقالوا :
عليه أن لا يصلى إلا بيقين طهارة لم يتلها شك . قلنا : فخرموا على من شك اباع
أتمته أم لم يبعها أن يطأها أو يملكها ، لشكه في انتقال ملكه ؟ وحدثنا واكل
من شككم أنى أم لم يزن . وقد ذكرنا اعتراضهم بمسألة قول اليهود : قد
وافقتهمونا على صحة نبوة موسى صلى الله عليه وسلم . وبيننا اننا لم ننقل الى
الاقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا ببراهين اظهر من براهين موسى
لولاها لم نتبعه ، ونحن لا ننكر الانتقال من حكم اوجه القرآن أو السنة ، اذا
جاء نص آخر ينقلنا عنه ، وانما انكرنا الانتقال عنه بغير نص أوجب النقل
عنه ، لكن لتبديل حال من احواله ، أو لتبديل زمانه ، أو مكانه ، فهذا هو
الباطل الذي انكرناه

وقال المالكيون : من شك أطلق امرأته أم لم يطلقها فلا شيء عليه ،
فاصابوا . ثم قالوا : فان ايقن انه طلقها ، ثم شك أو احدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثا ،
فهي طالق ثلاثا . * وقالوا : من شك أطلق امرأة من نسائه أم لا فلا شيء
عليه ، فان ايقن انه طلق احداهن ، ثم لم يدرك ايتها هي فهن كلهن طلق .
ففرقوا بين مالا فرق بينه بدعوى (١) عارية عن البرهان . فان قالوا : ان ههنا
هو على يقين من الطلاق . فقلنا نعم ، وعلى شك من الزيادة على طلاقها واحدة ،

(١) فى الاصل « بينه الا بدعوى » وهو خطأ

والشك باطل كسائر ما قدمنا قبل ، وكذلك ليس من نسائه امرأة يوقن أنه
طلقها ، فقد دخلتم فيما انكرناه على المخالفين من نقل الحكم بالظنون ، بل
وقعوا في الباطل المتيقن ، وتحريم يقين الحلال من باقى نسائه اللواتى لم
يطلقهن بلا شك ، وفى تحليل الحرام المتيقن ، إذ أباحوا الفروج اللواتى لم
تطلق للناس ، ولزمهم على هذا اذا وجدوا رجلا قد اختلط بينهم قاتل
لا يعرفونه بعينه ، أو زان محصن لا يعرفونه بعينه ، ان يقتلوهم كلهم . نعم !
وان يحملوا السيف على أهل مدينة ايقنوا أن فيها قاتل عمد لا يعرفونه بعينه ،
وان يقطعوا أيدي جميع أهلها اذا ايقنوا أن فيها سارقا لا يعرفونه بعينه ،
وأن يحرموا كل طعام بلد قد ايقنوا أن فيه طاماما حراما لا يعرفونه بعينه ،
وأن يرجوا كل محصنة ومحصن فى الدنيا لأن فيهم من قد زنى بلا شك ،
ولزمهم فيمن تصدق بشئ من ماله ، ثم جهل مقداره ان يتصدق بماله كله ،
ومثل هذا كثير جدا . فظهر فساد هذا القول وبطلانه بيقين لاشك فيه .
فان قيل : وما الدليل على تمادى الحكم مع تبدل الازمان والامكنة ؟
قلنا وبالله تعالى التوفيق : البرهان على ذلك صحة النقل من كل كافر
ومؤمن ، على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا بهذا الدين ، وذكر انه
آخر الانبياء وخاتم الرسل ، وان دينه هذا لازم لكل حى ، ولكل من
يولد الى يوم القيامة فى جميع الارض . فصح انه لا معنى لتبدل الزمان ، ولا
لتبدل المكان ، ولا لتغير الاحوال ، وان ما ثبت فهو ثابت ابدا فى كل زمان
وفى كل مكان وعلى كل حال ، حتى يأتي نص بنقله عن حكمه فى زمان آخر ، أو
مكان آخر ، أو حال أخرى . وكذلك ان جاء نص بوجوب حكم فى زمان ما ، أو
فى مكان ما ، أو فى حال ما ، وبين لنا ذلك فى النص ، وجب ان لا يتعدى
النص . فلا يلزم ذلك الحكم حينئذ فى غير ذلك الزمان ، ولا فى غير ذلك
المكان ولا فى غير تلك الحال . قال تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم

نفسه . وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يذكر كم صلى ، أن يصلي حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة . لأنه على يقين من أنه لم يصل ما لزمه ، فعليه أن يصليه . وهذا هو نص قولنا .

وأما إذا تبدل الاسم فقد تبدل الحكم بلا شك ، كالخمر يتخلل أو يخلل لأنه إنما حرمت الخمر والخل ليس خمرا . وكالعدرة تصير ترابا ، فقد سقط حكمها ، وكلبن الخنزيرة والخمر والميتات يأكلها (١) الدجاج ويرتضمه الجدى ، فقد بطل التحريم إذا انتقل اسم الميتة واللبن والخمر ، ومن حرم ما لا يقع عليه الاسم الذي به جاء التحريم ، فلا فرق بينه وبين من أحل بعض ما وقع عليه الاسم الذي به جاء التحريم ، وكلاهما متعدد لحدود الله تعالى ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وهذا حكم جامع لكل ما اختلف فيه ، فمن التزمه فقد فاز ، ومن خالفه فقد هلك وأهلك ، وبالله تعالى التوفيق وكل احتياط أدى الى الزيادة في الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، أو إلى النقص منه ، أو الى تبديل شيء منه : - فليس احتياطا ، ولا هو خيرا ، بل هو هلكة وضلال وشرع لم يأذن به الله تعالى . والاحتياط كله لزوم القرآن والسنة

وأما العقود والعهود والشروط والوعد ، فإن أصل الاختلاف فيها على قولين ، لا يخرج الحق عن أحدهما ، وما عداها فتخليط ومناقضات لا يستقر لقائلها قول على حقيقة . فأحد القولين المذكورين : إما أنها كلها لازم حق إلا ما أبطله منها نص . والثاني : أنها كلها باطل غير لازم إلا ما أوجبه منها نص ، أو ما أباحه منها نص . فكان من حجة من قال : أنها كلها حق لازم إلا ما أبطله منها نص ، أن قال : قال الله عز وجل : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » . وقال عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » . وقال عز وجل : « والذين هم

(١) في الأصل « كأكلها » وهو خطأ

لأماناتهم وعهدهم راعون . وقال تعالى : « وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخامرون . » وقال تعالى : « أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون . » وقال تعالى : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر » ، الى قوله . « والموفون بعهدهم إذا عاهدوا » . وقال تعالى : « بلى من أوفى بعده واتقى فان الله يحب المتقين إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيمة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم . » وقال تعالى : « ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتیه أجرا عظيما » . وقال تعالى : « يأأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم » . وقال تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين . » وقال عز وجل : « الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » . وقال تعالى « ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا إن ما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون » . وقال تعالى : « وبعهد الله أوفوا » . وقال تعالى : « يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا » . وقال تعالى : « وما أتفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فان الله يعلمه » . وقال عز وجل : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقىونه بما اخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون » . وقال تعالى : « واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادقا الوعد » . وذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج نا زهير بن حرب ثنا وكيع نا سفيان نا الثوري نا الأعمش عن عبد الله بن حمزة نا مسروق نا عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، اذا حدث كذب ، واذا هادغدر ، واذا وعد أخلف ، واذا خاصم فجر . وبه الى مسلم : فاعبد الاعلى بن حماد (ثنا حماد) (١) بن سلمة عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من علامات المنافق ثلاث وان صلى وصام وزعم انه مسلم ، اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان * وبه الى مسلم : ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا جمع الله الاولين والاخرين يوم القيامة ، رفع (٢) لكل غادر لواء ، فليل هذه غدره فلان بن فلان * وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن خليل عن أبي نضرة عن أبي سعيد . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة * وبه الى مسلم : نى زهير بن حرب ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا المستمر بن الريان ثنا أبو نضرة عن أبي سعيد . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له (٣) بقدر غدره ، ألا ولا غادر أعظم غدرا (٤) من أمير عامة * وبه الى مسلم حدثني عبد الله بن هاشم نى عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان هو الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه فى خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : اغزوا باسم الله فى سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا . وذكركر باقى الحديث * وبه الى

(١) سقط من الاصل وزدناه من صحيح مسلم ٥٦ : طبع الاستانة (٢) فى صحيح مسلم ١٤١ : ٥ « يرفع » (٣) فى الاصل « يعرف به » وصححه من صحيح مسلم ١٤٣ : ٥ (٤) فى الاصل « غدره » وصححه من مسلم

مسلم : نا محمد بن المثني نا يحيى بن سعيد القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن
يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله الزني عن عتبة بن عامر . قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحق الشروط أن توفوا به (١) ما استحللتم
به الفروج * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم نا ابن
الاعرابي نا ابو داود نا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب اخبرني عمرو بن
الحارث عن بكير بن الاشيج عن الحسن بن علي بن أبي رافع . ان أبارافع اخبره
قال : بعثتني قریش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم التقي في قلبي الاسلام ، فقلت : يا رسول الله اني والله لا ارجع
اليهم ابدا ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني لا اخيس بالعهد ، ولا
احبس البرد ، ولكن ارجع اليهم فان كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع .
قال : فذهبت ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاسلمت * حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله الهمداني نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا الفربري ثنا البخاري نا
اسحق نا يعقوب نا ابن اخي ابن شهاب عن عمه اخبرني عروة بن الزبير انه
سمع مروان والمسور بن مخرمة فذكر جميعا خبر النبي صلى الله عليه وسلم
وفيه : انه لما كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو يوم
الحديبية على قضية المدة ، كان فيما اشترط سهيل بن عمرو انه لا يأتيك منا
أحد إلا رددته الينا ، وخليت بيننا وبينه ، وأبى سهيل أن يقاضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا على ذلك ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا جندل
ابن سهيل يومئذ إلى ابيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت رسول الله أحد من
الرجال إلا رده في تلك المدة وان كان مسلما * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا
محمد بن اسحق نا ابن الاعرابي نا ابو داود نا محمد بن عبيد ان محمد بن ثور
حدثهم عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة .

(١) في صحيح مسلم ٤ : ١٤٠ (أن يوفى به)

قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية (فذكر الحديث) وفيه : ثم رجع الى المدينة فجاءه أبو بصير برجل من قرينش يعنى ارسلوا فى طلبه فدفعه الى رجلين فخرجا به ، فلما بلغا ذا الحليفة نزلوا يأكلون من تمر لهم ، فقال ابو بصير لأحد الرجلين : والله انى لأرى سيفك يا فلان جيداً ، فاستله الآخر ، فقال : أجل قد جربت به ، فقال ابو بصير : ارنى انظر اليه ، فامكنه منه ، فضربه حتى برد ، وفر الآخر حتى اتى المدينة فدخل المسجد يعدو ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد رأى هذا ذعراً . فقال : قتل والله صاحبي وانى لمقتول ، فجاء أبو بصير . فقال : قد أوفى الله ذمتك قد رددتني اليهم ، ثم قد نجانى الله منهم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويل امه مسعر حرب لو كان له أحد ، فلما سمع ذلك عرف انه سيرده اليهم ، فخرج حتى اتي سيف البحر . وتلفت ابو جندل فلاحق بابى بصير حتى اجتمعت منهم عصابة * حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد ابن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا ابو بكر بن ابى شيبه نا ابو اسامة عن الوليد بن جميع نا ابو الطفيل نا حذيفة بن اليمان . قال : مامنعنى أن اشهد بدرا إلا انى خرجت انا وابى (١) حسيل فاخذنا كفار قرينش ، فقالوا : انكم تريدون محمداً ، فقلنا ما نريده ، ما نريد إلا المدينة ، فاخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن الى المدينة ، ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه الخبر ، فقال : انصرفا ففى لهم بمهدم ، ونستمعن الله عليهم (٢) حدثنى محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبى اسحق السيمى والحكم بن عتبة : أن حذيفة بن الحسيل بن اليمان واباه اسرها المشركون ، فاخذوا عليهما أن لا يشهدا بدرا ، فسألا النبي صلى الله عليه وسلم

(١) فى الاصل (وأبو) وهو خطأ (٢) فى الاصل (يفى) و (يستمعين) بالياء وهو خطأ

فرخص لهما أن لا يشهدا * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك
الخلولاني نا محمد بكر نا سليمان بن الاشعث نا قبيصة نا الليث عن محمد بن
عجلان ، ان رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوى حدثه عن
عبد الله بن عامر انه قال : دعتنى امى يوما ورسول الله صلى الله عليه وسلم
قاعد فى بيتها . فقالت : ها تعال أعطك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم : ما اردت أن تعطيه ؟ قالت : اعطيه تمرا ، قال لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم : أما انك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة * حدثنا عبد الرحمن بن
عبد الله ابن خالد الهمداني نا ابراهيم بن أحمد البخى نا الفربرى ثنا البخارى ثنا
بشر ابن مروح نا يحيى بن سليم عن اسمعيل بن امية عن سعيد بن ابى سعيد
عن أبى هريرة . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل : ثلاثة انا
خصمهم يوم القيامة ، رجل اعطى بي (١) ثم غدر ، ورجل باع حرا ، فأكل ثمنه (٢)
ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره * حدثنا عبد الرحمن بن
عبد الله نا ابراهيم بن أحمد نا الفربرى نا البخارى نا مسدد نا يحيى بن سعيد
هو القطان نا شعبة حدثنى أبو حمزة ثنا زهد بن مضرب . قال : سمعت عمران
بن حصين يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خيركم قرنى ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ، ثم يجي قوم يندرون ولا يفون ، ويخونون ولا يؤتمنون -
وذكر باقى الخبر * وبه إلى البخارى : نا محمد بن مقاتل نا عبد الله بن المبارك
نا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . قال قال عمر : يا رسول الله انى نذرت
فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام . قال : أوف بنذكرك * حدثنا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الاعرابى نا ابو داود السجستاني
نا سليمان بن داود المهري ثنا ابن وهب حدثنى سليمان بن بلال نا كثير بن
زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة . قال : قال رسول الله صلى الله عليه
(١) فى الاصل (أعطاني) وصحناه من البخارى . انظر الفتح ٤ : ٢٨٣ (٢) زيادة من البخارى

وسلم : المسلمون على شروطهم * حدثنا المهلب الاسدي ثنا ابن مناس نا
ابن مسرور نا يونس بن عبد الاعلى نا ابن وهب نا هشام بن سعد عن زيد
ابن أسلم . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) وأى المؤمن واجب *
وبه إلى ابن وهب : أخبرني اسمعيل بن عياش عن أبي اسحق أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقول : ولا تعد اخاك عذة وتحلفه ، فان ذلك يورث
بينك وبينه عداوة * وبه إلى ابن وهب : اخبرني الليث بن سعد عن عقيل
ابن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة . ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
من قال لصبي : تعال هاه لك ، ثم لم يعطه شيئاً فهى كذبة
قالوا : فهذه نصوص توجب ماذكرنا ، إلا أن يأتي نص بتخصيص شىء
من عمومها فيخرج ويبقى ما عداه على الجواز

قال ابو محمد : ووجدنا من قال ببطلان كل عقد وكل شرط وكل عهد
وكل وعد ، إلا ما جاء نص باجازه باسمه : يقولون : قال الله عز وجل : « اليوم
اكلت لكم دينكم » . وقال تعالى : « ومن يتعد حدود الله فاولئك هم
الظالمون » . وقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله
نارا خالدا فيها » * حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو
كريب محمد بن العلاء الهمداني ثنا أبو اسامة نا هشام بن عروة عن أبيه .
قال : اخبرتنى عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
عشية ، حمد الله واثني عليه بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فما بال أقوام
يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله ، ما كان من شرط ليس فى كتاب الله
فهو باطل ، ولو كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق * حدثنا
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني ثنا أبو اسحق البلخي نا القزيرى

ثنا البخاري نا على بن عبد الله ناسفيان عن يحيى هو ابن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين . قالت : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة شرط

قالوا : فهذه الآيات وهذا الخبر براهين قاطعة في إبطال كل عهد وكل عقد وكل وعد وكل شرط ليس في كتاب الله الأمر به ، أو النص على إباحة عقده ، لأن العقود والعهود والاعواد شروط ، واسم الشرط يقع على جميع ذلك

قال أبو محمد : وأيضا فيقال لمن أوجب الوفاء بعقد أو عهد أو شرط أو وعد ، ليس في نص القرآن أو السنة الثابتة إيجاب عقده وانفاذه : إننا بالضرورة ندري انه لا يخلو كل عقد وعهد وشرط ووعد التزمه أحد لا أحد وجهين لاثالث لهما : اما أن يكون في نص القرآن أو السنة إيجابه وانفاذه ، فان كان كذلك فنحن لانخالفكم في انفاذ ذلك وإيجابه ، وأما ان يكون ليس في نص القرآن ولا في السنة إيجابه ولا انفاذه ، ففي هذا اختلافنا . فنقول لكم الآن : فان كان هكذا فانه ضرورة لا ينفك من أحد اربعة أوجه لا خامس لها أصلا : اما أن يكون التزم فيه إباحة ما حرم الله تعالى في القرآن أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحل ، قال تعالى : « ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق » . ونسألهم حينئذ عمن التزم - في عهده وشرطه وعقده ووعدته ، احلال الخنزير والامهات وقتل النفس ، فان اباح ذلك كفر ، وان فرق بين شيء من ذلك تناقض وسخف وتحكم في الدين بالباطل ، وإما ان يكون التزم فيه تحريم ما أباحه الله تعالى في القرآن أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحل ، قال تعالى

: « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » . ونسألهم حينئذ عن حرم الماء والخبز والزواج وسائر المباحات ، وقد صح ان محرم الحلال كمحلل الحرام ولا فرق ، وإما أن يكون التزم اسقاط ما أوجبه الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحل ، ونسألهم حينئذ عن التزم في عهده وعقده وشرطه اسقاط الصلوات واسقاط صوم رمضان وسائر ذلك ، فمن أجاز ذلك فقد كفر ، وإما أن يكون أوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى عليه ، فهذا عظيم لا يحل ، ونسألهم عن التزم صلاة سادسة أو حجا إلى غير مكة ، أو في غير اشهر الحج ، وكل هذه الوجوه تعد لحدود الله ، وخروج عن الدين ، والمفرق بين شيء من ذلك قائل في الدين بالباطل ، نعوذ بالله من ذلك . فان قد صح كل ما ذكرنا فلم يبق إلا الكلام على الآيات التي احتج بها أهل المقالة الاولى ، وعلى الأحاديث التي شغبوا بإيرادها وبيان حكمها ، حتى يتألف بعون الله تعالى ومنه مع هذه ، فان الدين كله واحد لا تخالف فيه ، قال الله عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » فنقول وبالله تنأيد : ان كل ما ذكرنا من ذلك فلا حجة لهم في شيء منه . أما قول الله عز وجل : « أو فوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا » ، و « كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » ، « والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون » ، « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » ، « والموفون بعهدهم اذا عاهدوا » ، و « بلى من أوفى بعهده وأتقى » ، « ومن أوفى بما عاهد عليه الله » ، « و أو فوا بالعقود » ، و « يوفون بالنذر » ، « أو نذرتم من نذر » ، « وانه كان صادق الوعد » . والحديثان اللذان فيهما : أوف بنذرك ، وذم الذين ينفرون ولا يفون ، والخبر فيمن اعطى بن ثم غدر . فانها جل قد جاء نص آخر يبين انها كلها ليست على عمومها ، ولكنها في بعض اليهود وبعض العقود وبعض النذور وبعض الشروط ، وهي قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم : لا نذر في معصية الله تعالى ، ولا فيما لا يملك العبد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله تعالى فلا يعصه ، مع ما ذكرنا من قوله عليه السلام : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . فصح بهذه النصوص أن تلك الآيات والخبرين إنما هي في من شرط أو نذر أو عقد أو عاهد على ما جاء القرآن أو السنة بالزمام فقط . وقد وافقنا المخالفون ههنا على أن من نذر أو عقد أو عاهد أو شرط أن يزني أو يكفر أو يقتل مسلماً ظالماً أو أن يأخذ مالا بغير حق أو أن يترك صلاة - : فإنه لا يحمل له الوفاء بشيء من ذلك ، لأنه معصية ولا فرق بين هذا وبين من شرط وعاهد وعقد أن يضيع حداً ، أو أن يبطل حقا أو أن يمنع مباحاً ، والمفرق بين ذلك مبطل متناقض متحكم في الدين بالباطل ، فارتفع الاشكال في هذا الباب جملة والحمد لله رب العالمين . وكذلك قول الله عز وجل : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم » . فهذا غاية البيان في صحة قولنا ، والحمد لله رب العالمين ، وباليقين ندرى أن من حرم على نفسه أن يتزوج على امرأته ، أو أن يتسرى عليها ، أو أن لا يرسلها ، أو أن لا يغيب عنها ، فقد حرم ما أحل الله تعالى له وما أمره تعالى به ، إذ يقول : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وقال تعالى : « أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين » . وقال عز وجل : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » . وقال تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » . وقال تعالى : « هو الذي يسيركم في البر والبحر » . وكذلك من عاهد على تأمين من لا يحمل تأمينه ، وعلى ابقاء مال في ملك من لا يحمل له تملكه ، وعلى اسقاط حد الله تعالى أو قود ، فإنه قد عقد على معصية ، وسمى الحلال حراماً

والحرام حلالا ، والقرآن قد جاء بتكذيب من فعل ذلك وبنيه عن ذلك ، وهكذا ما لم يذكر ما ليس في القرآن أو السنة امضاؤه .

ومن عجائب الدنيا : احتجاج من احتج بالخبر الذي فيه : أوف بنذر ، وهو أول مخالف لهذا الخبر ، لأنه ورد في معنيين ، أحدهما : الوفاء بما نذره المرء في جاهليته وكفره ، وهم لا يقولون بانفاذ ذلك ، والثاني : أنه ورد في اعتكاف ليلة ، وهم لا يقولون بذلك . فمن أعجب شأنا ممن يحتج بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه منه شيء أصلا ، وهو قد عصى ذلك الخبر في كل ما فيه ، ونعوذ بالله من هذه الاحوال ، فليس في عكس الحقائق أكثر من هذا . وأما نحن فنلزم من نذر في كفره طاعة الله عز وجل ، ثم أسلم أن يفي بما نذر من ذلك ، اتباعا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وكذلك من نذر اعتكاف ليلة ، فإنه يلزمه الوفاء به أيضا .

ومما قدمنا قبل من نذر الباطل وعقده : من شرط لامرأته إن نكح عليها فالداخله بنكاح طالق ، وإن تسرى عليها فالسرية حرة ، وإن غاب عنها مدة كذا أو أرحاها فأمرها بيدها تطلق نفسها أو تمسك ، فكل هذه معاص وخلاف لأمر الله تعالى ، وتعد لحدود الله ، لأن الله تعالى لم يجعل قط أمر امرأة بيدها إلا المعلقة ولها زوج فقط ، بل جعل أمر النساء إلى الرجال وبايديهم ، فقال تعالى : « الرجال قوامون على النساء » . وجعل الطلاق إلى الرجل لا إلى النساء ، فقال تعالى : « يأيتها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن » . ولم يجعل طلاقا قبل نكاح ، ولا عتقا قبل ملك . فمسحى كل حكم مما ذكرنا حلالا ، مفتر على الله تعالى منهى عن كل ذلك ، فصح أنها عقود باطل لا يصح شيء منها . وكذلك بين الله تعالى حكم الطلاق فجعله في كل حال واقعا اذا وقع حيث اطلق الله تعالى ايقاعه ، وغير واقع حيث لم يطلق الله تعالى ايقاعه ، فمن طلق إلى أجل أو أخرج طلاقه أو عتاقه مخرج

المبين ، فقد تعدى حدود الله تعالى ، وليس شئ من ذلك طلاقا واقعا ولا عتاقا واقعا أصلا ، لاحتين يوقعه مخالفنا لأمر الله تعالى ، ولا حيث لا يوقعه أصلا . وهذا بيان لا يحيل على من نصح نفسه . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما ما احتجوا به من قوله عز وجل : « والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » و« الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » ، « ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا » ، « وبعهد الله أوفوا » . فوجدنا هذه الآيات في غاية البيان في صحة قولنا ، والحمد لله رب العالمين . لأن عهد الله انما هو مضاف إلى الله تعالى ، ولا يضاف إلى الله عز وجل إلا ما أمر به لا ما نهى عنه ، وما كان خلاف هذا فهو عهد ابليس لا عهد الله تعالى ، ومن أضافه إلى الله تعالى فقد كذب عليه .

ثم نظرنا في احتجاجهم بقول الله تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » . فوجدناه حجة لنا عليهم ، لأن الله تعالى لم يأمره عليه السلام بالتماذي على عهد من خاف منه خيانة ، بل ألزمه تعالى ان ينبذ إليهم عهدهم ، فصح ان كل عهد امر الله عز وجل بنبذه وطرحه ، فهو عهد منقوض مرفوض لا يحل التماذي عليه .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول الله عز وجل : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون » . فوجدناه لا حجة لهم فيه ، لأن هؤلاء قوم عاهدوا الله عز وجل لئن رزقهم مالا ليصدقن وليكونن من الصالحين ، وهذا فرض على كل أحد ، لان الصدقة اسم يقع على الزكاة وعلى التطوع ، فواجب حمله على عمومها ، ما لم يمنع من شئ منه نص ، فدخل في ذلك مانع الزكاة وهذه كبيرة ، وكذلك سائر فروض المال . وخرج منه صدقة التطوع

لانه نذر فيما لا يملك بعد ، وكذلك كون المرء من الصالحين فرض عليه ، نذره أو لم ينذره ، وقد قال تعالى : « ولا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة » . فهذا حكم من يخل بفرائض المال من الزكاة وغيرها ، مما جاءت بإيجابه النصوص

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا اسمعيل ابن ابراهيم - هو ابن علي - ثنا ايوب - هو السخيتياني - عن ابى قلابه عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسمعيل ثنا وهيب ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، اذا هو برجل قائم فسأل عنه ، فقالوا : ابو اسرائيل (١) نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه * وبه الى البخاري ثنا أبو عاصم وأبو نعيم كلاهما (٢) عن مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابى عمر العدني ثنا مروان بن معاوية الفزاري ثنا حميد حدثني ثابت عن أنس : ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخا يهادى بين ابنيه فقال : ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشى ، قال : ان الله عن تعذيب

(١) هو قرشي عامري واختلف في اسمه ، ولا يشاركه في كنيته هذه أحد من الصحابة انظر فتح الباري (١١ : ٤٧٢) والاصابة (٧ : ٦) (٢) رواه البخاري في « باب النذر في الطاعة » عن أبي نعيم ، وفي « باب النذر فيما لا يملك » عن أبي عاصم . فتح الباري (١١ : ٤٦٤ و ٤٦٨)

هذا نفسه لغنى ، وأمره أن يركب .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان
إخلاف الوعد خصلة من خصال النفاق ، فوجدناهم لاحجة لهم فيه . أول ذلك
ان الحنفيين والمالكيين المخالفين لنا في كثير من هذا الباب - مع عظيم
تناقضهم في ذلك - مجمعون على ان من قال لا آخر : لا هين لك غدا دينارا ،
أو سأهيك اليوم هذا الثوب ، وما اشبه هذا ، فانه لا يقضى عليه بشئ من
ذلك عندهم ، فهم أول تارك لما احتجوا به . وأما نحن فأننا رأينا الله عز وجل
قد أسقط الحكم عن وعد آخر أن يعطيه شيئاً سماه واكد ذلك باليمين بالله
تعالى ثم لم يفعل ، فلم يلزمه الله عز وجل إلا كفارة اليمين فقط ، لا الوفاء بما
وعد ، ولم يجعل عليه في ذلك ملامة . ثم وجدنا الله تعالى يقول : « ولا
تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله » . فصح بهذا أن من وعد
وعدا ولم يقل ان شاء الله ، فهو عاص لله عز وجل مخالف لأمره ، واذا كان
قوله ذلك معصية لله تعالى فهو مردود غير نافذ . ثم اننا وجدناه ان وعد وقال
إن شاء الله ، فقد استثنى مشيئة الله تعالى ، وبالضرورة ندرى ان كل ماشاء الله
تعالى كونه فهو واقع لاحالة ، قال الله عز وجل : « انما أمره اذا أراد شيئاً
ان يقول له كن فيكون » . وان كل مالم يكن فان الله تعالى لم يشأ كونه ، فاذا
لم يف هذا الواعد بما وعد ، ولم يوجبه إلا أن يشاءه الله تعالى ، فقد أيقنا
ضرورة ان الله تعالى لم يشأ كونه ، فلم يخالف عقده ، لأنه لم يوجبه إلا بمشيئة الله
تعالى لم يشأها عز وجل . فصح بهذا يقينا ان الوعد الذى يكون اخلافه
خصلة من خصال النفاق ، انما هو الوعد بما افترض الله تعالى الوفاء به ،
وألزم فعله ، وأوجب كونه ، كالديون الواجبة والامانات الواجب أداؤها
والحقوق المفترضة فقط ، لا ماعدا ذلك ، فان هذه الوجوه قد أوجب الله
تعالى الوعيد على العاصى في ترك ادائها ، وأوقع الملامة على المانع منها وأمر

بأدائها ، وان كان عز وجل لم يرد كون ما لم يكن منها ، ولا حجة لنا على الله تعالى ، بل لله الحجة البالغة ، فلو شاء لهذا كم أجمعين .

ووجدناهم أيضا : قد اجمعوا على أن الوصايا أوعاد (١) يعدها الموصى ثم لم يختلفوا أن له الرجوع عنها إن شاء إلا العتق ، فانهم قد اختلفوا في جواز الرجوع عنه ، وهذا كله رجوع منهم إلى قولنا وتناقض في قولهم ، وأما نحن فلم يجوز الرجوع في العتق في الوصية ، لأنه عقد حض الله تعالى عليه وغبط به ، وما كان هكذا فلا يجوز الرجوع فيه ، لأنه عقد قد لزم إذا التزمه ، فلا يسقط إلا بنص ، ولا نص في جواز الرجوع فيه ، والعتق المؤجل جائز ، بخلاف الهبات المؤجلة ، وسائر العقود المؤجلة ، لأن التأجيل شرط ، فلا يجوز إلا ما في كتاب الله تعالى منه ، فلما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المديبر ولم ينكر التدبير ، صح أن العتق إلى أجل شرط في كتاب الله تعالى ، فهو نافذ لازم لا رجوع فيه ، بخلاف سائر العقود المؤجلة التي لا نص في اجازتها

وأما الكلام في قوله عليه السلام : « كان منافقا خالسا » ، و« كانت فيه خصلة من النفاق » فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل فيه انه يكون كافرا ، والمنافق أصله من نفاقاء اليربوع ، وهو باب يعده اليربوع في جحره مخفيا مغطى بالتراب ، فلما كان المسر للكفر المظهر للإيمان يبطن غير ما يظهر ، سمي منافقا لما ذكرناه ، فليس كل منافق كافرا ، إنما المنافق الكافر الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان ، وأما من أسر شيئا ما وأظهر غيره ففعله نفاق وليس كفرا ، وهو بذلك الفعل منافق لا كافر ، فلما كان من إذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، يسرون خلاف ما يظهر ون

(١) جم « وعد » ولكنه لا دليل عليه فقد قال في اللسان عن الأزهري : « الوعد والعدة يكونان مصدرًا واسما ، فأما العدة فتجمع عدات والوعد لا يجمع » وكذلك عن الجوهري وقال الراغب الاصفهاني . « الوعد مصدر لا يجمع » وكذلك قال الفيومي ونقل في اللسان عن ابن جني جمعه على « وعود » فقط .

ويقولون مالا يفعلون ، كان فعلهم ذلك نقا ، وكانوا بذلك منافقين . ومما يصحح هذا : أن المرتد عن الاسلام إلى الكفر حكمه القتل ، وهؤلاء المذكورون من المخاصم الفاجر ، والواعد الخلف ، والمعاهد الغادر ، والمؤتمن الخائن ، والكذاب في حديثه ، لاقتل عليهم ، لأنه لا نص في قتلهم ، ولا قال به أحد ، فضلا عن أن يكون فيه إجماع ، فصحح ما قلناه . والحمد لله رب العالمين ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لكل فادر لواء يوم القيامة . فهو داخل في هذا الخبر المتقدم . وكذلك قوله عليه السلام عن الله تعالى : انه خصم من أعطى به تعالى ثم غدر . وانما ذلك كله فيمن عاهد على حق واجب عهداً أمر الله تعالى به ، نصا في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم غدر ، فهذا عظيم جدا ، وكذلك من وعد بأداء دين واجب عليه ، وأداء أمانة قبله ، ثم أخلف ، فهي معصية نعوذ بالله تعالى منها . وليس كذلك من عاهد أو وعد على معصية أو بمعصية ، كمن عاهد آخر على الزنا ، أو على هدم الكعبة ، أو على قتل مسلم ، أو على ترك الصلاة ، أو على ما ذكرنا قبل من إيجاب ما لم يجب ، أو إسقاط ما يجب ، أو تحريم ما أحل الله تعالى ، أو إحلال ما حرم الله تعالى ، أو وعد بشيء من ذلك ، فهذا كله هو الحرام المنسوخ المردود . وبالله تعالى التوفيق

وهكذا القول فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج . فانما هذا بلا شك في الشروط التي أمر الله تعالى أن يستحل بها الفروج ، من الصداق المباح ملكه الواجب إعطاؤه ، والنفقة والكسوة والاسكان والمعاشرة بالمعروف وترك المضارة أو التسريح باحسان ، لا بما نهى الله تعالى عن أن يستحل به الفروج من الشروط الفاسدة المفسدة من تحليل حرام ، أو تحريم حلال ، أو إسقاط واجب أو إيجاب ساقط * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد

البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد الله بن موسى عن زكريان أبي زائدة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة أن تسأل طلاق اختها لتستفرغ صحتها ، فانما لها ما قدر لها (١) * وبه إلى البخاري ثنا محمد بن عرورة عن شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي ، وأن يبتاع المهاجر للاعرابي ، وأن تشترط المرأة طلاق اختها . وذكر باقي الحديث (٢) فصح أن اشتراط المرأة في نكاحها طلاق غيرها ممن هي في عصمة الناكح لها ، أو طلاق من يتزوجها بعد أن تزوجها - : باطل وحرام منهي عنه ، وشرط مفسوخ فاسد لا يحل عقده ولا امضاؤه ، وصح ان كل نكاح عقد على مالا يحل ، فانه لا يحل وهو مفسوخ أبداً ، ولو ولدت فيه عشرات من الاولاد ، لانه عقد بصحة مالا لصحة له ، وعلى انه لا يصح إلا بصحة مالا يصح فهو لا يصح ، وهذا في غاية البيان ، والحمد لله رب العالمين . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من حديث حذيفة (٣) ، فوجدناه ساقطاً لا يصح سنده . أما من طريق شعبة فهو مرسل ولا حجة في مرسل (٤) ، وأما الطريق الاخرى فمن رواية الوليد بن جميع وهو ساقط مطرح (٥) ، وأيضاً فان الله تعالى يأبى إلا أن يفضح الكذابين ، والكذب في هذا الخبر ظاهر متيقن ، لأن حذيفة مدني الدار هو وأبوه قبله حليف لبني عبد الاشهل من الانصار ، ولم يكن له طريق الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤديه الى قريش

(١) فتح الباري (١٧٤: ٩) (٢) فتح (٥: ٢٠٥ - ٢٠٦) (٣) ص (٨) من هذا الجزء

(٤) لانه عن ابي اسحق السديعي والحكم بن عتيبة وهما تابعيان ووقع هناك « بن عتبة »

وهو خطأ صوابه (بن عتبة) بالتصغير (٥) كلاب الحديث رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد ، والوليد بن جميع وثقه ابن معين والمجلى وابن سعد

أصلاً ، لأن طريق المدينة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خرج إلى بدر خلفه لطريق قريش من مكة إلى بدر ، فوضح كذب ذلك الحديث يقيناً ، وبالله تعالى التوفيق . ثم لو صحح وهو لا يصح لكان منسوخاً بلا شك لما سنده . إن شاء الله تعالى في خبر أبي جندل بعد هذا ، وبالله تعالى نتأيد .

ثم نظرنا في الحديث الذي فيه « المسلمون عند شروطهم » ، فوجدناه أيضاً قد * ثناه أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو ابن علي ثنا محمد بن خالد ثنا كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والمسلمون عند شروطهم . وبه إلى البزار ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن الحارث ثنا محمد ابن عبد الرحمن بن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناس على شروطهم ما وافقوا (١) الحق

قال علي : وكل هذا لا يصح منه شيء . أما الطريق الأول ففيها كثير بن زيد وهو هالك تركه أحمد ويحيى ، والثاني عن الوليد بن رباح وهو مجهول (٢) والآخرى كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد نفسه ، مرة نسب إلى أبيه ومرة إلى جده ، ثم أبوه أيضاً نحوه ، والثالثة من طريق محمد بن عبد الرحمن ابن البيهقي وهو ضعيف ، ثم لو صحح وهو لا يصح لكان حجة لنا عليهم ، لأن فيه إضافة النبي صلى الله عليه وسلم الشروط إلى المسلمين ، ولا شروط للمسلمين إلا الشروط التي أباح الله تعالى في القرآن أو السنة الثابتة عقدها ، لا شروط للمسلمين غيرها . لأن المسلمين لا يستجيزون أحداث شروط لم يأذن الله تعالى

(١) في نسخة ماوافق الحق (٢) طريق الوليد سبقت في ص (١١) من هذا الجزء . وليس الوليد بمجهول فقد قال البخاري : حسن الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . والحديث رواه أيضاً الحاكم . من هذا الطريق (٤٩:٢) وانظر شرح أبي داود (٢٤٢:٢)

بها ، هذه شروط الشيطان وأتباعه ، لاشروط المسلمين ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة في النار .

والعجب كله من احتجاج الحنفيين والمالكيين بهذه الاخبار ، وهم أول مخالف لها . فيقولون : كل شرط في نكاح فهو باطل ما لم يعقده يمينين ، ثم يتناقضون في اليمين فيجعلون يميناً ما لم يجعله الله تعالى قط يميناً ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأى تناقض أكثر من هذا . وأيضاً ففي الخبر المذكور : الناس على شروطهم ما وافقوا الحق ، ولعمري لو صح هذا لكان من عظيم حاجتنا عليهم ، لأنه أبطل كل شرط لم يوافق الحق ، ولا يوافق الحق شيء إلا أن يكون في القرآن أو في حكم النبي صلى الله عليه وسلم . وهكذا القول فيما روى عن عمر : الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . فعاد كل ما شغبوا فيه - من صحيح ثابت ، أو باطل زائف - حجة لنا عليهم . والحمد لله رب العلمين .

ثم نظرنا في حديث أبي جندل فوجدناه لا حاجة لهم فيه ، لوجوه ستة : أولها أنه لم يكن عقد للنبي صلى الله عليه وسلم بعد رد من جاء من قريش اليه إذ جاء أبو جندل * كما ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا الفربري ثنا البخاري نا عبد الله بن محمد - هو المسندي - نا عبد الرزاق ثنا معمر أخبرني الزهري نا عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه - فذكر حديث الحديبية - وفيه : فقال المسلمون : سبحان الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلماً ، فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده قد (١) خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال سهيل : هذا يا محمد أول ما أقضيك عليه أن ترده إلى . فقال صلى الله عليه وسلم : أنا لم نقض

الكتاب بعد ، قال : فوالله اذاً لا أصلحك (١) على شيء ابداً ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأجزه (٢) لى ، فقال : ماأنا بمجيز ذلك لك ، قال : بلى فافعل ، قال : ماأنا بفاعل ، قال مكرز : بلى قد أجزأه لك (٣) . فهذا أمر لا يقول به المخالفون لنا أن يرد اليهم من جاء منهم قبل أن يتم التعاقد على ذلك ، فكيف يحتاجون بما لا يحل عندهم ، ليس هذا من البلايا والفضائح ؟ والوجه الثانى أنه كما ترى لم يردده عليه السلام إلا حتى أجاره من لا تقدر قرأش على معارضته ، وهو من رهط سهيل بن عمرو لأنه سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حسل (٤) بن عامر بن لؤى والذي أجار أبا جندل : هو مكرز (٥) بن حفص بن الاخيف (٦) بن علقمة ابن عبد الحرث بن منفذ (٧) بن عمرو بن معيص (٨) بن عامر بن لؤى من سادات بني عامر بن لؤى ، فبطل تعلقتهم برد النبي صلى الله عليه وسلم أبا جندل ، إذ لم يردده إلا بجوار وأمان .

والوجه الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد إلى الكفار أحداً

(١) فى البخارى (لم أصلحك) (٢) بالزى فمل أمر من الاجازة أى أمضى فعلى فيه فلا أرد . اليك وفى الاصل بالراء كما وقع فى الجمع للحميدى ورجح ابن الجوزى الزاى . أفاده ابن حجر (٣) هذا مختصر من قصة طويلة . انظر فتح البارى (٥ : ٢٠٨ - ٢٢٥) ومسند احمد (٤ : ٣٢٣ و ٣٢٨) (٤) بكسر الحاء واسكان السين وفى الاصل حسيل بالتصغير وهو خطأ صححه من طبقات ابن سعد (٥ : ٣٣٥ و ٢٧ : ١٢٦) والاستيعاب (٥٩٢) واسد الغابة (٢ : ٣٧١) والاصابة (٤ : ١٤٦) (٥) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاى كذا ضبطه ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢١٦) وابن دريد فى الاشتقاق (٧٢) وقال هو مفضل من التركيز والتركز التجمع (٦) فى الاصل بالحاء المهملة والنون وهو خطأ وصوابه بالحاء المعجمة والياء كما ضبطه ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢١٦) وفى الاصابة (٦ : ١٣٥) وابن دريد فى الاشتقاق (٧٢) وقال : (الاشتقاق أخيف من الحيف والخيف ان تكون احدى عيني الفرس زرقاء والاخرى كعلاء) (٧) فى الاصابة منقذ بالقاف والذال المعجمة ولم أجد ما يرجح احدى النسختين (٨) فى الاصابة بفيض بالباب وبالفين والضاد المعجمتين وهو خطأ وصوابه ما هنا وهو بفتح الميم وبالمين والصاد المهملتين قال ابن دريد (٦٩) : (واشتقاق معيص من المعص - يسكون العين - والمعص وجع يصيب الرجل فى عصبه من كثرة المشى

من المسلمين في تلك المدة ، إلا وقد أعلمه الله عز وجل أنهم لا يفتنون في دينهم ، ولا يضررون في دنياهم ، وأنهم سينجون ولا بد * كما حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس : أن قريشا صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم (١) ، فاشترطوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن من جاء منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم (٢) منا رددموه علينا قالوا يا رسول الله : انكتب هذا ؟ قال نعم ! انه من ذهب منا اليهم فأبده الله ، ومن جاء منهم الينا (٣) فسيجعل الله له فرجا ومخرجا .

قال أبو محمد : قد قال الله عز وجل واصفا لنبيه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فأيقنا ان إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأن من جاءه من عند كفار قريش مسلما فسيجعل الله له فرجا ومخرجا - : وحي من عند الله صحيح لادخاله فيه ، فصحت العصمة بلاشك من مكروه الدنيا والآخرة لمن اتاه منهم حتى تتم نجاته من ايدي الكفار ، لا يستريب في ذلك مسلم يحقق النظر . وهذا أمر لا يعلمه أحد من الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يحل لمسلم ان يشترط هذا الشرط ولا أن يفي به ان شرطه ، إذ ليس عنده من علم الغيب ما وحي الله تعالى به إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

والوجه الرابع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد من رد من المسلمين إلى المشركين ، إلا أحرارا إلى أهلهم وآبائهم وقومهم ، والمخالفون في هذا لا يردون المسلمين الأحرار إلا عبيدا إلى الكفار الذين يعذبونهم

(١) حذف المؤلف هنا بعض الحديث وهو في صحيح مسلم (٥ : ١٧ - ١٧٥)

(٢) في الاصل (ومن جاء منا) وصحناه من مسلم (٣) في مسلم (ومن جاءنا منهم)

أشد العذاب ، ويأتون الفاحشة المحرمة في النساء ، وربما قتلهم ، فما ندرى كيف يستسهل مثل هذا مسلم .

والوجه الخامس : ان أبا سعيد الجعفرى حدثنا قال : ثنا محمد بن على بن الادفوى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس عن أحمد بن شعيب عن سعيد بن عبد الرحمن نا سفيان عن الزهرى - قال سفيان : وثبتني معمر بعد ذلك عن الزهرى - عن عروة بن الزبير قال : إن المسور بن خزيمة ومروان اخبراه بخبرا الحديبية - فذكر الحديث ، وفي آخره خروج أبى بصير وهو عتبة بن اسيد بن جارية الثقفى (١) حليف بنى نوفل بن عبد مناف إلى سيف (٢) البحر ، وانتقلت أبى جندل بن سهيل اليه - قال : فجعل لا يخرج رجل من قريش قد أسلم إلا لحق بأبى بصير ، حتى اجتمعت منهم عصاة ، فوالله ما يسمعون بعير لقريش تخرج إلى الشام إلا اعترضوا لهم فيقتلونهم ويأخذون اموالهم ، فارسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم يناشدونه بالله وبالرحم إلا أرسل اليهم فن أتاه فهو آمن ، فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو محمد : فهذا أبو بصير وأبو جندل ومن معهما من المسلمين ، قد سفكوا دماء قريش المعاهدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واخذوا اموالهم ، ولم يحرم ذلك عليهم ولا كانوا بذلك عصاة . ولا شك في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قادرا على منعهم من ذلك لو نهاهم فلم يفعل . فصح يقينا انه عهد منسوخ ، بخلاف ما يقوله المخالفون اليوم ، وانه انما لم من كان بالمدينة فقط دون من كان خارجا عنها .

والوجه السادس - وهو القاطع لكل شغب ، والحاسم لكل علقة - : وهو صحة اليقين بان ذلك العهد منسوخ ممنوع منه محرم عقده في الابد ،

(١) (أبو بصير) بفتح الباء و(عتبة) بضم العين واسكان التاء و(أسيد) بفتح الهمزة و(جارية) بالجين . انظر فتح البارى (٥: ٢٢٢) (٢) بكسر السين يعنى ساحل البحر

بما في سورة براءة من قول الله تعالى : « فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام » . وسورة براءة آخر سورة أنزلت * كما حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البخاري ثنا الفربري ثنا البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : آخر آية أنزلت : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » وآخر سورة نزلت براءة .

قال أبو محمد : وبها عهد النبي صلى الله عليه وسلم آخر عهده إلى الكفار ، عام حجة أبي بكر الصديق بالناس ، بعد الحديبية التي كانت فيها قصة أبي جندل بثلاثة أعوام وشهر ، لأن الحديبية كانت في ذى القعدة عام ست من الهجرة قبل خيبر ، فلما كان ذو القعدة المقبل بعد الحديبية بعام كامل اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة ، ثم كان فتح مكة في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، بعد عمرة القضاء بعام غير شهرين ، وحج تلك السنة عتاب بن أسيد (١) بالمسلمين ، ثم حج ابو بكر في ذى الحجة سنة تسع من الهجرة بعد الفتح بعام وشهرين كما * ثنا حماد ثنا الاصمعي ثنا

(١) أسيد بفتح الهمزة وكسر السين

المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير نا الليث ناعقيل عن ابن شهاب اخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: بعثنى أبو بكر في تلك الحجة - وذكر الحديث ، وفيه - : ثم أردف النبي صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب وامره أن يؤذن ببراءة ، قال أبو هريرة : فأذن معنا على رضى الله عنه يوم النحر في أهل منى براءة وأن (١) لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . فصح باليقين انه لا يحل أن يعاهد مشرك عهدا ولا يعاقد عقدا إلا على الاسلام فقط ، أو على غرم الجزية والصغار ان كان كتابيا . وصح يقينا أن كل عهد أو عقد أو شرط عقد معهم أو عاهدوا عليه أو شرط لهم بخلاف ما ذكرنا فهو باطل مردود ، لا يحل عقده ولا الوفاء به ان عقده ، بل يفسخ ولا بد ، وأول ما نسخ الله عز وجل من العهد الذي كان يوم الحديبية فرد النساء كما * حدثنا حمام بن أحمد ثنا الاصيلي ثنا المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر قال اخبرني الزهري أخبرني عروة عن المسور بن مخرمة ومروان - فذكر حديث الحديبية وشرط سهيل الذي ذكرنا ، وفيه - : ثم جاءه نسوة مؤمنات فأنزل الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن » إلى قوله : « بعصم الكوافر » . * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد ابن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ثنا عمرو بن أحمد بن سرح وأحمد ابن زغبة (٢) قالوا حدثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري قال اخبرني عروة بن الزبير ومروان بن الحكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ

(١) في الاصل (أن) بدون الواو وصححه من البخاري في تفسير براءة في باب قوله

(وأذان من الله ورسوله) (٢) في نسخة (زرعة)

- يعنى يوم الحديبية نذكر الحديث وفيه :- فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة وإن كان مسلما ، وجاء المؤمنين مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهى عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما أنزل الله عز وجل فيهن : « إذا جاءك المؤمنين مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن » . * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا أبو اسحق البلخي نا الفربرى نا البخارى نا اسحق ثنا يعقوب ثنا ابن أخى ابن شهاب عن عمه قال اخبرنى عروة بن الزبير انه سمع مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة يخبران خبرا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديبية - وذكر الحديث ، وفيه ان سهيلا كاتب النبى صلى الله عليه وسلم على أن لا يأتيه من المشركين أحد وان كان على دين الاسلام إلا رده إلى المشركين - قالوا : وجاءت المؤمنين مهاجرات فكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم ، حتى انزل الله فى المؤمنين ما نزل (١) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابى ثنا أبو داود ثنا محمد بن عبيد ان محمد بن ثور حدثهم عن معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة قال : خرج النبى صلى الله عليه وسلم من الحديبية - فذكر الحديث ، وشرط قريش فى رد من جاء مسلما اليهم ، وفيه :- ثم جاء نسوة مهاجرات مؤمنات فنهاهم الله أن يردوهن ، وأمرهم أن يردوا الصداق قال أبو محمد : فاذا نسخ الله تعالى عهد نبيه عليه السلام وعقده وشرطه ،

فن هذا الجاهل الذى يحيز هذا الشرط لأحد بعده ، نبرأ إلى الله من ذلك
قال أبو محمد : وهكذا القول فى حديث أبي رافع أنه منسوخ ببراءة ،
على أنه حديث نذكره وإن كنا لا نعلم فى سنده علة . ولكننا نعجب منه
لأن أبا رافع كان مولى النبى صلى الله عليه وسلم مولى عتاقة ، فكيف صار
مع مشركى قريش رسولا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ونزول براءة كان
بعد اسلام جميع قريش وبعد حديث أبي رافع بلا شك

قال أبو محمد : فلما لاح بكل ما ذكرنا ، أنه لاجبة فى شئ مما ذكرنا لمن أجاز
النذور والعقود والشروط والعهود على الجملة إلا ما عين بنص أو إجماع على أنه
لا يجوز منها - : رجعنا إلى القول الثانى فوجدناه صحيحا ، ووجدنا النصوص
التي احتجوا بها مبينة مفسرة ، قاضية على هذه الجملة التي احتج بها خصومهم ،
ووجدنا النصوص شاهدة بصحة قولهم . فن ذلك نص الدي عليه السلام
وهو الذى قال فيه الله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » .
فقال عليه السلام : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، كل
شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، شرط الله أوثق
وكتاب الله أحق . فصح بهذا النص - وقد ذكرناه فى هذا الباب بسنده - :
أن كل شرط اشترطه انسان على نفسه أو لها على غيره فهو باطل ، لا يلزم من
التزمه أصلا ، إلا أن يكون النص أو الاجماع قد ورد أحدهما بجواز التزام
ذلك الشرط بعينه أو بالزامة ، وليس ذلك إلا فى شروط يسيرة قد ذكرناها
فى كتابنا الموسوم بذى القواعد

وأما النذور : فان عبد الله بن يوسف * حدثنا قال : حدثنا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج
نا محمد بن المنئى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن منصور عن عبد الله بن مرة
عن عبد الله بن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر ، وقال :

انه لا يأتي بخير ، وانما يستخرج به من البخيل * قال ابن المنني : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم به * وبه الى مسلم ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تنذروا فان النذر لا يغني من القدر شيئا ، وانما يستخرج به من البخيل * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد ابن بكر حدثنا أبو داود ثنا مسلم بن ابراهيم ناهشام هو الدستوائي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه ان أخت عقبة بن عامر نذرت ان تحج ماشية قال : ان الله لغني عن نذرها مرها ان تركب (١) . فبطلت بهذين النصين النذور كلها ، ولم يلزم منها شيء إلا ما أتى به النص إما بإيجابه وإما باباحه التزامه ، وليس ذلك إلا فيما كان طاعة لله عز وجل فقط ، على ما ينه عليه السلام اذ يقول : من نذر أن يطيع الله فليطعه . وقد ذكرناه بسنده في هذا الباب ، وما عدا ذلك فلا يلزم من التزامه أصلا .

وأما العقود فان عبد الله بن يوسف * حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد كلاهما عن أبي عامر العقدي ثنا عبد الله بن جعفر الزهري عن سعد بن ابراهيم ان القاسم بن محمد قال له : اخبرني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد . فصح بهذا النص بطلان كل عقد عقده الانسان والتزمه ، إلا ما صح أن يكون عقدا جاء النص أو الاجماع بالزامه باسمه أو باباحه التزامه بعينه ، وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال صلح الذي صالح الذي زنى ابنة بامرأته وأما : وأي المؤمن واجب ، فرسل ، وفيه أيضا هشام بن سعد وهو

(١) في أبي داود (فتركب) انظر الشرح (٢٣٢:٤)

ضعيف (١) وكذلك : لا تعد أخاك وتخلفه ، مرسل أيضا ، والمحتجون بذلك أشد الناس خلافا له فلا يقضون على من وعد بانجازه

وأما اذا قلت لصبي : تعال هاه لك ، فنقطع لأن ابن شهاب لم يلق أبا هريرة ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة ، لأن ذلك اللفظ هبة صحيحة لازمة وأما اليهود فإن الله عز وجل يقول في سورة براءة التي هي آخر سورة انزلها وآخر عهد عهد به إلى المسلمين والمشركين ، نسخ به جميع ما تقدم فقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام » . فأبطل عز وجل كل عهد يعهده أحد لمشرك ، إلا على مانص في السورة المذكورة من غرم الجزية مع الصفار لاهل الكتاب خاصة ، واستثنى تعالى الذين عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المسجد الحرام خاصة ، وهم الذين ذكروا في أول السورة اذ يقول تعالى : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الارض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين » . فلما انقضت تلك الاربعة الاشهر لم يبق لمشرك على مسلم عهد ، إلا السيف أو الاسلام ، إلا أن يكون كتابيا فيرضى بغرم الجزية مع الصفار ، فيجاء إلى ذلك ، وإلا فالسيف . فصح بهذا النص ان كل عهد عاهده مسلم مشركا على غير الجزية مع الصفار ، فهو عهد الشيطان مفسوخ مردود لا يحل الوفاء به ، ولا فرق بين من أخذ بحديث أبي جندل ، وبين من صلى إلى بيت المقدس وترك الكعبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كلا الامرين ثم نسخا والعجب كل العجب ممن لا يراعى حدود الله تعالى ، فيعقد عقودا بخلافها ، ويراعى عهد كافر قد أمر الله ورسوله بفسخه .

والعجب كل العجب من المالكيين القائلين : انه إن نزل عندنا كفار

(١) مضاف في ص (١٢) من هذا الجزء .

حريون بأمان ، وعندهم اسارى رجال ونساء مسلمون ومسلمات إنهم لا
 يتزعون منهم ، ويتركون يردونهم إلى بلادهم ولا يمنعون من الوطء
 قال أبو محمد : ونحن نبرأ إلى الله عز وجل من هذا القول الملعون ، الذى
 تشتم أجساد المسلمين من سماعه ، فكيف من اعتقاده ، فليت شعري لو
 هددوهم على نبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو على قلب المساجد كنائس
 أو على تعليق النواقيس فى المآذن ، أترام كانوا يرون الوفاء لهم بهذه
 اليهود ؟ مع ما يسمعون من قوله تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند
 الله وعند رسوله » . ثم يتعلقون بحديث أبى جندل وهو منسوخ ، لما نص
 الله تعالى فى براءة مما قد تلوناه فى هذا الباب . فان تعلقوا بقول الله تعالى
 : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه
 مأمنه » . فهذا حجة عليهم لا لهم ، لأن الله تعالى لم يبيح فى هذه الآية أن
 يُطلقوا على مسلم ولا على ماله ولا على اذلاله ، وانما أباح حقن دماءهم فقط
 ولا مزيد . أما سمعوا قوله تعالى : « محمد رسول الله والذين معه أشداء
 على الكفار رحماء بينهم » . ومن أباح لكافر تملك مسلم فقد انقلبت صفتهم ،
 فصاروا رحماء على الكافرين أشداء بينهم ، نعوذ بالله من هذه الصفة القبيحة .
 وقوله تعالى : « ولا يظفون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا
 كتب لهم به عمل صالح » . * حدثنا حماد ثنا الاصيلي ثنا المروزي ثنا
 الفربرى ثنا البخارى ثنا محمد بن العلاء نا أبو اسامة عن بريد عن أبى بردة
 عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن للمؤمن كالبنيان
 يشد بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله
 الحمدانى ثنا أبو اسحق البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا سعيد بن الربيع
 ثنا شعبة عن الاشعث سمعت معاوية بن سويد يقول سمعت البراء بن عازب
 قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، فذكر فيها نصر المظلوم

* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا قتيبة ثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم
 عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المسلم أخو المسلم لا يظلمه
 ولا يسلمه ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم
 كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله
 يوم القيامة * وبه إلى مسلم ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا داود - يعني ابن
 قيس - عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله * وبه إلى مسلم ثنا
 محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن النعمان
 ابن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمنین فی توادهم
 وتعاطفهم وتراحهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد
 بالسهر والحمى * وبه إلى محمد بن عبد الله بن نمير ثنا حميد بن عبد الرحمن عن
 الأعمش عن خيثمة عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله ، وإن اشتكى رأسه
 اشتكى كله

قال أبو محمد : فأعرضوا عن هذا كله ، وقد علمنا أنه لا ظلم للمسلم ، ولا
 اسلام له ولا خذلان له ، ولا تضييع لحاجته ، ولا أتم لكربته ، ولا فضيحة له
 ولا كل مسلم ، ولا أشد خلافا على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم
 - : من ترك المسلم والمسلمة عند المشرك يذلها ويظوؤها . ووجب بهذا ضرورة
 أن الإمام إذا تعاضى عليه خارج عن طاعته ، ظالم طالب دنيا ، فلم يراجع الطاعة
 إلا بأمان وعهود ، وعقود على أن لا يتعرض في شيء من حاله ولا مما بيده ،
 فإنه أمان فاسد وعقد باطل ، وعهود ساقطة وشروط منسوخة كلها ، ولا يسقط
 عنه شيء إلا حد المحاربة فقط بنص القرآن ، إذ يقول تعالى : « إلا الذين

قَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ ». وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِذَلِكَ قُودٌ لِمُسْلِمٍ فِي نَفْسٍ
فَمَا دُونَهَا ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا حَقٌّ مُسْلِمٍ فِي مَالٍ أَخَذَهُ بِغَيْرِ
حَقٍّ ، بَلْ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا أَوْجِبَهُ الْقُرْآنُ أَوِ السُّنَّةُ ، وَإِلَّا
فَالْإِمَامُ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهُمْ يَقُولُونَ فَيَمْنُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتَ فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ
فَتَزَوَّجَهَا : إِنَّمَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ ، وَيَحْتَجُونَ بِ«أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » وَيُرُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ
مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَاسْلَمَ أَنَّهُ يَرُدُّ إِلَى الْكُفَّارِ ، ثُمَّ يَقُولُونَ فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ
شَرِيكٌ مُسْلِمٌ فِي دَارٍ فَعَرَضَ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ أَنْ يَأْخُذَ الشَّقِصَ بِمَا يُعْطَى فِيهِ ،
أَوْ يَتْرَكَ فَيَبِيعَهُ مِمَّنْ يَرِيدُهُ ، فَأَبَاحَ لَهُ شَرِيكُهُ أَنْ يَبِيعَ وَعَقَدَ مَعَهُ وَأَشْهَدَ
النَّاسُ طَائِعًا عَلَى تَرْكِ شَفْعَتِهِ وَأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَا ، فَبَاعَ الشَّرِيكَ - : قَالُوا : فَذَلِكَ
الْعَهْدُ وَذَلِكَ الْعَقْدُ سَاقِطَانِ لَا يُلْزَمَانِ وَلَهُ الْأَخْذُ بِالشَّفْعَةِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : أَفِيَكُونُ فِي عَكْسِ الْحَقَائِقِ أَشْنَعُ مِنْ هَذَا ؟ وَهَذَا شَرْطٌ قَدْ
جَاءَ النَّصُّ بِالْزَمَةِ فَأَبْطَلُوهُ ، وَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ . وَأَجَازُوا شُرُوطًا مَنْسُوخَةً لَا يَحِلُّ عَقْدُهَا إِلَّا أَنْ أَصْلًا * حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يُوسُفَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَيْسَى ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُسْلِمٌ ثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الشَّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ ، لَا يَصْلَحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى
يَعْرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَ * وَبِهِ
إِلَى مُسْلِمٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّفْعَةِ فِي
كُلِّ شَرِكَةٍ (١) لَمْ تَقْسَمْ ، رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ «شَرِيكَةً» وَهُوَ خَطَأٌ وَالتَّصْحِيحُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

فان شاء أخذ وإن شاء ترك ، فاذا (١) باع ولم يؤذنه فهو أحق به . فهذا حديث قد صح سماع أبي الزبير من جابر ، ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم الأخذ أو الترك للشريك إلا قبل بيع شريكه ، ولم يجعل له بعد البيع حقا إلا ان كان الشريك لم يؤذنه قبل البيع . فمكس هؤلاء القوم الحقائق كما ترى ، فيتركون احتجاجهم بـ «أوفوا بالعقود» حيث شأوا فيبطلون العقود التي أمر الله تعالى بامضائها ، ويحتجون بـ «أوفوا بالعقود» حيث شأوا فيمضون عقودا لا يحل لمسلم القرار على مجامعها فكيف امضاؤها ، مما قد جاء النص بإبطاله . ويبطلون من النذور ما قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بانفاذه باسمه ، كالنذر في الجاهلية الذي أمر عليه السلام عمر بالوفاء به ، فعكس هؤلاء القوم في أقوالهم الحق عكسا . ويقولون : من باع بيعا فاشترط شروطا تفسده فقال : أنا اسقط الشرط جاز ذلك وصح البيع . قالوا : فان باع بيعا الى أجل مجهول فقال : أنا أعجل الثمن وأسقط الاجل ، قالوا : فذلك لا يجوز والبيع فاسد ، قالوا : ومن اشترى عبدا بشرط ان يعتقه ، فذلك جائز لازم له ولا يردده بعيب يجده فيه ، لكن يأخذ أرش العيب ، قالوا : فان أعتقه بشرط أن لا يفارقه لم يجز ذلك . قالوا : ومن قال لا آخر : بعني عبدك للعتق باربعين دينارا . فقال لا بل بخمسين دينارا ، فابى المشتري ، فقال العبد لسيده : بعني منه باربعين دينارا وأنا أعقد لك وأشرط لك على نفسي بالعشرة الدنانير الزائدة وأشهد لك بذلك ، فاجاب السيد إلى ذلك والتزم العبد العشرة الدنانير طائعا ، وأشهد البيعة على نفسه بذلك ، فاشترى المشتري العبد فاعتقه ، قالوا : لا يلزم العبد مما عقد على نفسه وأشهد عليها به شئ أصلا . قالوا : فلو قال لعبده : أنت حر وعليك خمسون دينارا . : جاز ذلك ولزم العبد أن يؤديها شاء أم أبى . قالوا : ومن شرط عبده على أن يخدمه هذه السنة التي أولها شهر كذا

ثم أنت حر ، والتزم العبد ذلك ، فأبق العبد تلك السنة كلها ، قالوا فهو حر ولا يلزمه من شرط الخدمة شيء . وقد ذكرنا قولهم في الشفعة . وقالوا فيمن باع ثمر حائطه وشرط للمشتري على نفسه أن لا يقوم بالجائحة إن أجيح ، فاجيح . قالوا : لا يلزمه ذلك الشرط وله القيام بالجائحة . ثم قالوا في مريض شاوور ورثته في أن يوصى بأكثر من ثلثه ، وهم في غير كفالته . فاجازوا له ذلك ، فأوصى بأكثر من الثلث ثم مات . قالوا : يلزمهم ما التزموا ولا قيام لهم عليه

قال أبو محمد : وهذا عكس الحقائق ، وإجازة مالا يجوز ، وتحليل ما حرم الله تعالى ، وإبطال مالا يجوز سواه . وقالوا : لو تراضى المكاتب وسيده ، وتشارطا أن المكاتب متى فعل أمرا كذا ، فمحو كتابته بيد سيده ، ففعل المكاتب ذلك الشيء وأقر بفعله ، أو قامت عليه بذلك بينة ، قالوا : هذا شرط لا يلزم ولا يكون محو كتابته إلى سيده ، لكن إلى السلطان . ثم قالوا : إن حكم خصمان بينهما رجلا من عرض المسلمين لاسلطان له ، فحكم بينهما برضاها ، ثم امتنع أحد الخصمين ، قالوا : ذلك الحكم لازم لهما ، ورضاها به أولا جائز عليهما . وهذا كله ينقض بعضه بعضا قالوا : فإن شرط على مكاتبه وصفاء غير موصوفين ، قالوا : ذلك شرط جائز لازم ، قالوا : فإن تشارطا برضى منهما أن ما ولد للمكاتب قبل تمام اداء كتابته من ولد فانهم غير داخلين في الكتابة قالوا : هذا شرط لا يلزم ولا يجوز هذا ، مع قولهم إن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، وإنه إن عجز عاد رقيقا . قالوا : فإن شرط على مكاتبه أضحى مسماة ، وعملا معروفًا ، وخدمة محدودة وكسوة ، ثم أدى المكاتب نجومه مجموعة قبل حلول الاجل المشترط ، أجبر السيد على قبضها وعجل العتق للمكاتب ، وبطلت شروطهما في الآجال التي اتفقت الامة على انها شروط جائزة لازمة . قالوا : وسقط شرط الخدمة والعمل والسفر بلا عوض يكلفه المكاتب ، ولم

يسقط شرط الاضحية والكسوة ، ولا يلزم أيضا ، لكن يقوم كل ذلك ويدفع قيمته مع ما عجل من نجوم كتابته ، فأبطلوا شرط الآجال الذي صححه الله تعالى بلا دليل ، وتحكموا في سائر الشروط فأبطلوا بعضها وعوضوا من بعضها كل ذلك تحكم بلا دليل ، ولكن تناقض لامةنى له . فان تعلقوا في إسقاط أجل المكاتب بعمر بن الخطاب - إذ أجبر أنسا على تعجيل عتق مكاتبه ، إذ عجل له النجوم كلها - قيل لهم : هذا عجب من العجب ، هذه قضيتان يختلف فيهما عمر وأنس ، نخالفتهم عمر حيث لا يحل خلافه ، واتبعتم أنسا في إحدى القضيتين ، ثم خالفتهم أنسا حيث لا يحل خلافه ، في القضية الثانية ، وتعلقتم بعمر ، وذلك أن عمر أجبر أنسا على مكاتبه سيرين ، فكان القرآن يشهد لعمر في هذه القضية بالصواب بقوله تعالى : « فكاذبوهم إن علمتم فيهم خيرا » . نخالفتهم عمر ؛ وقلتم : لا يجوز أن يجبر السيد على مكاتبه عبده وإن علم فيه كل خير ، ثم أجبر عمر أنسا على إسقاط الآجال في المكاتب وتعجيل عتقه إذا عجل المكاتب كل ما عليه ، وأنس يأتى ذلك ، والنص يشهد لأنس في هذه القضية بالصواب ، لأن هذا العقد في الآجال المشتركة في الكتابة داخل في العقود التي اجتمعت الامة على جوازها فهي داخل في عموم قوله تعالى : « أو فوا بالعقود » وكل عقد صح بنص أو إجماع فلا يجوز إبطاله إلا بنص آخر أو إجماع ، ولا نص ولا إجماع على إسقاط آجال المكاتب بتعجيل ما عليه نخالفتهم أنسا في هذه القضية ، وخالفتهم عمر في الأولى ، فلو قيل لكم : اجتهدوا في الخطأ ، ما أمكنكم أكثر من هذا . قالوا : ومن وطئ مكاتبته خمت ، خيرت بين التامد على الكتابة وبين إسقاطها ، ويذهب الشرط والعقد ضياعا . قالوا : ومن كان له على آخر دين إلى أجل من طعام وذهب ، إلى أجل مسمى ، فاتاه بهما قبل الاجل ، قالوا : يجبر على قبض الذهب قبل الاجل ، ولا يجبر على قبض الطعام إلا حتى يحين الاجل . فمرة يثبتون الشروط ويحتجون بـ « أو فوا بالعقود »

والمسلمون عند شروطهم، ومرة يبطلون كل ذلك، كيفما وافقهم . قالوا : ومن كان له على آخر دين إلى أجل مسمى، أو حال (١) فقال له : أنا انظر بك بالدين الذى لى عليك إلى عشرة أيام بعد الاجل الذى هو اليه، وأهبك غدا دينارا قالوا : يقضى عليه بالتأخير شاء أم أبى ، ولا يقضى عليه بالهبة للدينار الذى ذكر أصلا . قالوا : ولو قال لغريمه : جئنى بحقى قبلك ، والحق حال لا مؤجل ، وأنا أهبك نصفه فأتاه به ، لزمه ما وعده أن يهبه وقضى عليه بذلك . قالوا : ولو قال : مالى فى المساكين صدقة لزمه ، ثلث ماله ولم يقض عليه به أن يتصدق بالثلث فان فرط حتى تلف الثلث ، لم يؤمر أن يتصدق منه بشئ . قالوا : فلو تصدق على انسان معين بدار ، قضى عليه بذلك . قالوا : فلو قال دارى هذه صدقة على زيد أو قال على المساكين إن دخلت دار عمرو فدخلها عامدا ذا كرا ليمينه ، قالوا : لا يقضى عليه بشئ ولا يحكم عليه بامضاء ما تصدق به لا للمعين ولا للمساكين . قالوا : ولو قال ذلك فى غير يمين قضى عليه بامضاء ما تصدق به على المعين . قالوا : فلو قال عبدى حر إن دخلت دار عمرو فدخلها قضى عليه بعق العبد قالوا : ولو قال فى نذر إن جاء أبى سالما فعلى أن اعتق عبدى هذا حرا (٢) لله ، فجاء أبوه سالما لم يقض عليه بعق ذلك العبد . فلو قال : ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه ، قالوا : يقضى عليه بعقه وهذا ضد النص ، وضد حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول : من نذر أن يطيع الله فليطعه . وإذ يقول عليه السلام : انه لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، فقضوا هم عليه بامضاء النذر فيما لم يملك إذ نذره ، ولم يقضوا عليه بالطاعة التى لزمه الله تعالى امضاءها ، والوفاء بها . قالوا : فلو قال أنا أهبك غدا درهما ، لم يقض عليه بذلك . قالوا : ولو قال له ابتع هذا الثوب وأنا أقويك بثمنه بدرهم أهبه لك ، قالوا : يقضى عليه بذلك قالوا : ومن شرط لامرأته أن لا يرحلها ، ولا يتسرى عليها ، ولا يتزوج عليها لم

(١) فى الاندلسية (أولى آجال) (٢) فى المصرية (جزاء) بدل (حرا)

يلزمه شيء من ذلك ، وجاز النكاح وله أن يرحلها ويتسرى عليها ويتزوج .
قالوا : فلو زاد في كل ذلك فان فعل فامرأها بيدها ، أو قال : فالمرية حرة
والداخلة بنكاح طالق ، فان كل ذلك يلزمه ويقضى عليه به

قال أبو محمد : وليس في التلاعب أكثر من هذا . قالوا : ومن شرط على
نفسه نفقة امرأة ولده الناكح ، لم يلزمه في الكبير وثبت النكاح ، واختلفوا
في لزوم ذلك في امرأة الصغير ، قالوا : فان تزوج امرأة على انه إن جاء بصداقها
المسمى إلى أجل مسمى فذلك ، وإلا فلا نكاح بينهما ، فسخ أبدا جاء بالصداق
إلى ذلك الاجل أو لم يجيء ، هذا مع قولهم إن من شرط في البيع شرطا
يفسده فرضي باسقاط الشرط صح البيع ، وهم يقولون إن البيوع تشبه
النكاح ، حتى أنهم أبطلوا النكاح حين النداء إلى الجمعة قياسا على بطلان البيع
حينئذ ، ثم قالوا : فان تزوجها بصداق مسمى إلى الميسرة ، فان رضى باسقاط
الشرط وعجل الصداق جاز النكاح ، وإن أبى من اسقاط الشرط فسخ النكاح
قالوا : ومن قال لا خير : إن جئتني بأمر كذا في وقت كذا فقد زوجتك ابنتي
فلانة ، فأتى بذلك الشيء في ذلك الوقت قالوا : لا يجوز له أن يفي بهذا الشرط
فان أنكحه بذلك الشرط فسخ النكاح أبدا . قالوا : ومن زوج أمته عبد غيره
وتشارطا أن ماولدت فهو حر ، فسخ النكاح ولزم سيدها محرر ماولدت بالشرط .
قالوا : فلو تشارطا أن ماولدت فهو رقيق بينهما ، قالوا : ينفذ النكاح ويثبت
والولد رقيق لسيدها لامة ويبطل الشرط ، ففي الاولى بطل النكاح وثبت
الشرط ، وفي الثانية عكس ذلك ، وهو ثبات النكاح وبطلان الشرط ، قالوا : فلو
تزوج امرأة على أن لها من النفقة كذا وكذا ، فدخل بها ، قالوا : بطل الشرط
وينفذ النكاح ، ولها نفقة أمثالها . قالوا : فلو تزوجها على أن امرأها بيدها ان
تزوج عليها ، قالوا : يثبت النكاح ويثبت الشرط ويكون أمرها بيدها ان
تزوج . قالوا : فان تزوجها على ان لا ينفق عليها ورضيت بذلك وأشهدت على
نفسها ، فدخل بها ثم بدا لها ، قالوا : ذلك لها ولا يلزمها ذلك الشرط ، ويقضى لها

عليه بالنفقة . قالوا : فلو تزوج امرأة على مائة ، فلما هموا بالفراغ قالوا نضع لك خمسين على أن لا تخرجها من دارها ، أو قالوا من بلدها ، فقال نعم ، فزوجوه على ذلك الشرط ، وهو راض وهي راضية وتشاهدوا ، ثم بدا له فاراد إرجاعها ، قالوا : ذلك له ويوفىها المائة الكاملة ، ولا يلزم واحدا منهما ما تشارطاه ، فلو قالت له : أتزوجك بمائة ، وأضع عنك خمسين على أن لا تخرجني ، فقال نعم ، وتشاهدوا على ذلك ، فلما تزوجها أراد أن يرحلها ، قالوا : فذلك له ، وشرطه على نفسه في أن لا يرحلها مفسوخ ، وشرطها على نفسها فيما أسقطت عنه من الخمسين لازم لها لا ترجع عليه بشيء ، قالوا : فلو قال لها : إن رحلتك فأمرك بيدك ، فذلك لازم له . قالوا : ولو قال لها : إن غبت عنك سنة فأمرك بيدك ، فله أن يطأها قبل أن يغيب ، ولا يسقط بذلك ما جعل لها من الشرط ، قالوا : فلو قال لها وهي حامل : إذا وضعت حملك فأمرك بيدك ، قالوا : فإن وطئها بعد هذا القول وقبل أن تضع حملها ، فقد سقط ما جعل لها من الشرط . وقالوا : من خالع امرأته على أن عليها نفقة ولدها ست سنين ، لم يلزمها من ذلك إلا رضاع سفتين فقط ، ثم تعود النفقة على الأب ويسقط عنها ما شرطت على نفسها قالوا : فإن طلقها طليقة سنة فاعطته مالا على أن لا رجعة له عليها ، قالوا : ذلك لازم لها وله ، وكأنه خلع . قالوا : فلو تشارطا في الخلع : انك إن خاصمتني فأنت امرأتى لخاصمتي ، فإن لها ذلك ، والشرط باطل لا يلزم

قال أبو محمد : فهلا قالوا : هو لازم ، وكأنه رجعة ، كما قالوا في التي قبلها وكأنه خلع . قالوا : ومن كان لامرأته عليه دين فخالفها على أن يجعل لها نصف الدين ، وتبرئه من الباقي ، قالوا : فالطلاق نافذ ، والابراء جائز لازم ، وتجبر على إن ترد إليه ما عجل لها فيبقى إلى أجله ، هذا ، وهم يجبرون سيد المكاتب والغريم على قبض ما عجل لهما ، بضد ما فعلوه في المرأة قالوا : وإن قالت أمة تحت عبد : إن أعتقت فقد تخيرت نفسي ، أو قالت : فقد تخيرت زوجي ، وأشهدت على

نفسها بذلك ، قالوا : فليس ذلك بشئ ولا يلزمها ، ولها استثناف الخيار إن اعتقت ، وهم يقولون في عبد أو حر قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قال : كظهر أمي فتزوجها القائل ذلك ، فهي طالق وكظهر أمه ، ويقولون في قائل قال : إن وكلني زيد بطلاق امرأته فلانة فهي طالق ، فوكله زيد بطلاق تلك المرأة : إنها لا تكون طالقاً إلا بان يحدث لها الوكيل طلاقاً إن شاء ، وإلا فلا ؛ ويقولون في قائل قال : متى طلقت زوجتي أو قال : إن طلقت زوجتي هذه فهي مراجعة مني ، فطلقها ، قالوا : لا تكون مراجعة بذلك ، إلا أن يحدث لها رجعة إن شاء ، قالوا : ومن باع جارية على أن تعتق فذلك جائز لازم ، قالوا : فان باعها على أن لا تباع ، قالوا : لا يجوز وينسخ البيع إلا أن يرضى البائع باسقاط الشرط فيتم البيع ويسقط الشرط ، وقالوا : ومن باع بثمن مجهول فسخ البيع ، فان باع نصف جارية له من زيد واشترط على المشتري نفقتها سنة ، قالوا : إن كان ذلك ثابتاً في الحياة والموت جاز الشرط ، وليس في الثمن المجهول أكثر من هذا لاختلاف الشبع ، وتناول النفقة في الصحة والمرض . قالوا : ومن باع سلعة بثمن مسمى على أن يتجر له في ثمنها سنة ، فلا بأس بذلك إذا كان ذلك ثابتاً عليه إن تلف الثمن أخلف مكانه غيره ، وهم لا يجيزون القراض إلى أجل . قالوا : من عرف كيل صبرة له من طعام ، فابتاعها منه مبتاع جزافاً وقال له المشتري : ما أبالي عرفت أنت أيها البائع كيلها أم لم تعرف ، فتابعا على ذلك ، قالوا : فلا يلزم هذا الشرط المشتري ، وله أن يرد إن شاء . قالوا : فلو لم يعلم البائع كيلها فباعها جزافاً قالوا : فذلك للمشتري لازم ولا رد له .

وتناقضهم فيما يلزمونه من العقود والشروط ، وما لا يلزمونه منها ، أكثر من أن يحصى أو يحاط به إلا في المدة الطويلة ، وفيما ذكرنا كفاية لمن عقل ، والحنفيون مثلهم في ذلك . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : فلما قام البرهان بكل ما ذكرنا ، وجب أن كل عقد أو

شرط أو عهد أو نذر التزمه المرء ، فإنه ساقط مردود ، ولا يلزمه منه شيء أصلاً ، إلا أن يأتي نص أو إجماع على أن ذلك الشيء الذي التزمه بعينه واسمه لازم له ، فإن جاء نص أو إجماع بذلك لزمه وإلا فلا ، والأصل براءة الذمم من لزوم جميع الأشياء إلا ما ألزمنا إياه نص أو إجماع ، فإن حكم حاكم بخلاف ما قلنا فسخ حكمه ورد بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد

قال أبو محمد : فإذا ثبت كل ما ذكرنا بالبراهين الضرورية فقد ثبت أن كل ما لا يصح إلا بصفة ما ، وشرط ما ، وعقد ما ، ففسدت تلك الصفة وذلك الشرط وذلك العقد في حين التعاقد ، فإن ذلك الشيء لا يصح أبداً ويبطل ذلك العقد ويفسخ أبداً ، لأن ما تعلقت صحته بما لا يجوز فلا صحة له ، إذ لم يصح ما لا تمام له إلا به ، وهذا أمر يعلم بالضرورة ، وبذلك وجب إبطال كل نكاح انعقد بشرط فاسد ، أو بصفة فاسدة ، وكذلك كل بيع انعقد على ما لا يجوز ، فإن كل ذلك يفسخ أبداً ، ووجب بذلك بطلان كل صلاة صليت في مكان مغصوب يعلم المصلي فيه أنه مغصوب ، وكل صلاة فعل فيها المرء ما لا يجوز له ، وبذلك حرمت ذبيحة الغاصب والسارق والمعتدي وبسكين مغصوبة . وبالله تعالى التوفيق .

وصح بهذا كله أن كل عقد أو عهد أو نذر أو شرط ، أوجبها أو أباح إيجابها نص ، فإنها نافذة لازمة ، فمن ادعى سقوط شيء من ذلك فقله باطل وكل ذلك باق بحسبه لازم كما كان ، إلا أن يأتي مدعى بطلانه بنص على بطلانه ، فيجب الوقوف حينئذ عند ما أوجبه النص ، مثال ذلك : أن الإجارة عقد قد جاء النص بجوازها وبإباحة التزامه ، وصح الدليل من النص والإجماع على أن الإجارة إلى غير أجل وعلى غير عمل محدود باطل مردودة لا تجوز ، لأنها أكل مال بالباطل ، والإجارة على ما ذكرنا حرام مردودة بإجماع الأمة كلها ، من يجيز لها ، ومن مانع

منها وبالنص ، ولا بد من أن تكون الاجارة الى أجل معلوم أو الى غير أجل ولا سبيل الى قسم ثالث بوجه من الوجوه . وقد بطل أحد القسمين المذكورين فوجب ضرورة - اذ قد جاء النص باباحة الاجارة - أن يصح القسم الآخر ، فصح وجوب ذكر الاجل المسمى في الاجارة ضرورة بالنص ، وبمقدمتي الاجماع اللتين ذكرنا ، فاذا قد صح ذلك فذكر الاجل في عقد الاجارة شرط صحيح واذا كان ذلك فقد ثبت عقده وما ثبت عقده الآن ، فلا يبطل في ثانياً إلا بنص ، فصح أن لا رجوع للمؤاجر ولا للمستأجر فيما عقده ، ماداموا احياء ، وما لم ينتقل ملك الشيء المستأجر عن المؤاجر له ، وما كانت عين ذلك الشيء قائمة ، فان انتقل الملك أو مات أحدهما بطل عقد الاجارة ، لقول الله عز وجل : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » ، وليس صحة عقد الاجارة مانعاً من اخراج المؤاجر عن ملكه الشيء الذي واجره ، وان أدى ذلك الى بطلان العقد ، لان البيع مباح له بالنص ، وليس يبيعه ماله نقضا لعقده ، وانما ينقض ذلك العقد ملك غير العاقد للشيء المعقود فيه

قال أبو محمد : وقال بعضهم : أنتم اذا منعتم من نقض عقد الاجارة والكتابة والتدبير ، والعقود بصفة ثم أجزتم للعاقدين أن يخرجوا عن ملكهم الاعيان التي عقدوا فيها هذه العقود ، وذلك مبطل للعقود ، فقد تناقضتم واجزتم ابطالها ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : لم نمنع قط من أن يفعل الانسان في ماله ما أيسر له قبل العقد الذي عقد فيه ، وليس ذلك العقد بمحرم عليه ما كان له حلالاً من اخراج ذلك الشيء عن ملكه ، ومدعى هذا متحكما في الدين ، قائل بغير بيان من الله تعالى ، وانما منعنا أن يفسخ بقوله ما عقد بقوله مما أيسر له عقده ، أو أمر به فقط وانما يلزم هذا التعقب القائلين بالقياس ، الذين يحرمون به المسكوت عنه ، لتحريم المأمور بتجريمه والرهن وغيره سواء فيما ذكرنا ، اذ لم يمنع من اخراجه من الرهن بالبيع والعقود

نص . وأما المنكرون لهذا فقد تناقضوا فيه أقبح تناقض وقالوا بما أنكروه علينا يعني أصحاب مالك ، فقالوا : لا نقبل شهادة النساء في عتق أصلا ثم قالوا : ان شهدت امرأتان بدين على زيد لعمره ، حلف عمرو ومعهما ، ورد عتق زيد لعبده الذي اعتقه ، ودين عمرو ومحيط بماله ، فقد أجازوا في رد العتق شهادة النساء . وكذلك قالوا : لو شهدت امرأتان بابتياح زيد وعمره لأمة كانت تحت زيد ، قبلتا مع يمين البائع ، وفسخ نكاح الأمة ، ومثل هذا لهم كثير جدا قال أبو محمد : ومن استؤجر على عمل معلوم ، فهو عقد قد جاء النص باباحته ، واتفق القائلون بالاجارة على لزومه في حين عقده ، واختلفوا هل يفسخ في ثانيه أم لا ؟ فوجب أن يبقى على ما جاء الدليل به من صحته ما لم يأت نص بفسخه ، وهكذا القول في المدبر وفي الموصى بعتقه وفي المعتق بصفة ، وفي المكاتب : انها عقود قد اتفق الناس على ما جاءت به النصوص من صحتها في حين عقدها ، وعلى القضاء بها ما لم يرجع العاقد لها فيها ، ثم اختلفوا هل لعاقدها فسخها في ثاني عقده اياها أم لا ، فوجب ان لا يكون له في شيء منها رجوع إلا بنص ، ولا نص ولا إجماع في إباحة الرجوع في ذلك ، لا بتراضيهما ولا بغيره فلا يجوز أصلا ، بخلاف المؤاجرة ، وكان اخراجه لكل ما ذكرنا عن ما كنه جائزا ويمطل بذلك العقد لا تنتقل الملك ، كما قلنا في الشيء المؤاجر ولا فرق ، وأما المكاتب فانما يخرج عن الملك منه ما لم يؤد خاصة ، وفي ذلك المقدار يبطل العقد لانما أدى ، وهو قول على وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد جاء النص ببيع المدبر وبيع المكاتب ما لم يؤد ، فوجب إباحة ذلك ، ومن رأى للمؤاجر والمستأجر أن يفسخ الاجارة ايها شاء متى شاء قبل الاجل وان كره الآخر : مسروق وشریح والشعبي ، ومن رأى ان لا رجوع للموصى في العتق خاصة الاوزاعي والثوري ، وأما العارية فبخلاف ما ذكرنا ، لان العارية المطلقة التي ليست إلى أجل هي التي صحت بالنصوص وبالإجماع ، وأما

شرط التأجيل فيها فهو باطل ،لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، ولا جاء به نص ولا إجماع فهو باطل ،وجهور الفقهاء يقولون : إن العارية التي يشترط التأجيل فيها ليست شيئا ،وهو شرط لا يلزم ، فلم يتفق على صحته فهو باطل ، وكذلك الوعد بالعارية لا يلزم لما ذكرنا ، وهكذا القول في ضمان ما لم يلزم بعد من المال ، وفي ضمان الوجه - : أن كل ذلك باطل ، لأنها شروط لم يأت بصحتها نص ولا إجماع ، ويبطل بما ذكرنا ضمان النفقة على زيد ، وعلى من لم يأت نص ولا إجماع بإيجاب النفقة عليه ، وهكذا ضمان الصداق عمن لم يتزوج بعد ، ووجب بما ذكرنا الرجوع في الشركة والقراض لأيهما شاء متى شاء ، وإن رآه الآخر ، لأن شرط التأجيل فيهما باطل إذ لم يأت بإباحته نص ولا إجماع وهكذا القول في كل شرط شرطه الحبس في الحبس من أجل محدود ، أو من بيعه إن احتيج ، كل ذلك باطل لما ذكرناه ، وكذلك إن شرط في الهبة والعمرى والرقي استرجاع شيء منها ، فهو باطل كله لما ذكرناه ، بخلاف وجوب ذكر الاجل في الاجارة ، وبخلاف وجوب الرجوع في العارية . وأما ضمان ما قد وجب من الاموال فهو عقد مجمع على صحته ، وقد جاء النص به ، وكذلك الحوالة ، وإذ هما كذلك فلا رجوع لاحد فيهما لما ذكرناه من أن ما صح في أول لم يبطل في ثاني إلا بنص أو إجماع ، وكذلك الحبس والهبات والصدقات والعمرى ، كل ذلك قد بان عن الملك ، فالرجوع فيها كسب على غيره ، وقد جاء النص ببطلان ذلك ، قال الله تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » وأما القرض المؤجل فقد صح النص فيه بالاجل ، واذا صح بالنص فهو ثابت فلا رجوع فيه لاحد اذا كان شرط الاجل في حين القرض ، لقوله تعالى : « اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى » فان انعقد حالا ، ثم شرط على نفسه أجلا فهو شرط فاسد لا يلزمه ، والدين حال كما كان ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، ولا أجمع على لزومه فهو باطل ، وأما المزارعة والمساقاة المعقودتان الى أجل ، فقد

ادعى قوم ان كل من اجازهما - وهم أهل الحق - قد أجازوها الى أجل مسمى فالأجل فيهما شرط صحيح ، واذا كان صحيحا في حين العقد فهو لازم ، واذا كان لازما في وقته لم يبطل في ثانيه إلا بنص أو إجماع ، ولا نص ولا إجماع في ذلك إلا بتراضيهما معا ، للإجماع على جواز ذلك

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح الإجماع على عقدها بغير أجل ، ولم يأت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين تجويزها إلى أجل فعقدتهما الى أجل لا يجوز البتة ، لانه لم يوجب نص ولا إجماع ، فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى ، فهو باطل بحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس تراضى المتعاقدين عقدا صحيحا ، أو المتشارطين شرطا صحيحا ، بنص أو إجماع ثم تراضيا معا على فسخه أو تأجيله مجيزا لهما ذلك ، بل رضاها بنفسه أو تأجيله باطل ، والعقد والشرط باق كما كان إلا ان يبيح لهما النص أن يتراضيا على فسخه ، فيكون لهما ذلك حينئذ والا فلا ، لانه ليس لاحد أن يوجب ولا أن يحرم ولا أن يحلل إلا بنص ، ومن تعدى ذلك فقد تعدى حدود الله تعالى ، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، قال الله تعالى : « أم للإنسان ما تمنى » . والسكل عبيد لأمر لهم ولا حكم الا ما حكم به عليهم ولهم خالقهم ومولاهم عز وجل .

وأما النكاح والبيع فقد جاء النص بصفة عقدهما ، وبصفة فسخها ، فليس لاحد ان يعقدها بغير تلك الصفة فان فعل فليس نكاحا ولا بيعا ، وهو مردود منسوخ ابدأ ، ومن عقدها كما أمر فليس له فسخها إلا بالصفة التي أتى النص بفسخهما بها ، وإلا كان فسخه باطلا مردودا ، وثبت عقدها كما كان ، وقد حرم بيع أم الولد بالنص الوارد في ذلك مما قد ذكرناه في كتاب الايصال وفي المحلى فلم يلتفت الى الخلاف في ذلك وقد صح النص بجواز الهبة ووجوب قبولها ، وتحريم الرجوع فيها ، فلم يجز الرجوع في شيء من الهبة ولا الصدقة من ذلك حاشا العطية للولد فقط للنص في ذلك ، ولم يأت نص ولا إجماع

على رد الحبس لا بتراض ولا بغير تراض فلم يجز أصلاً
قال أبو محمد : فإن قال قائل : أنتم لا تلتزمون أحداً الوفاء بعهده ووعده إلا
أن يوجب ذلك عليه نص ، ومن مذهبكم إن وعد الله تعالى ووعيده نافذان
لا سبيل إلى دخول خلف فيهما . فالجواب : أن هذا الذي تقول هو الذي
لا يجوز تعديده ، لأننا متعبدون ليس لنا أن نلتزم شيئاً إلا ما ألزمتنا خالقنا تعالى
فالزامنا فعل شيء لم يأتنا نص ولا إجماع بأن تفعله باطل ، والله تعالى ليس
كذلك . لانه ليس فوقه أمر فكل ما قضى به نافذ وكل ما قاله حق . وأيضا
فوعدنا نحن ليس خبراً لأنه لا علم لنا بما يكون في المستقبل ، والله تعالى ليس
كذلك ، لانه عليم بما يكون قبل أن يكون . فكل ما أخبر تعالى أنه يفعله فلا بد
أن يفعله ، ومن أجاز غير ذلك أجاز على الله تعالى الكذب في خبره تعالى الله
عن ذلك . قال الله عز وجل : « فالحق والحق أقول » . وما خالف الحق فهو باطل
تعالى الله عن الباطل ، فوعد الله تعالى ووعيده خبر لا بد من كونه لأنه حق
وصديق وعلم منه تعالى بما يكون من ذلك ، وعلمه صادق لا يخفى أصلاً ولا
يظن ظان أننا نقول بالوعد كقول المعتزلة : من إبطال سيئة واحدة
للحسنات ، ومن الخلود على المصير على الكبائر ، ومعاذ الله من ذلك . ولكننا
نقول بما جاء به النص من الموازنة ، وذهاب السيئات بالحسنات . بمعنى أن
الحسنات تذهب السيئات ، وبأن من استوت حسناته وسيئاته أو رجحت
حسناته لم ير ناراً أصلاً ، ولكن من رجحت سيئاته وكبائره ممن مات مصراً
فهؤلاء الذين يخرجون من النار بالشفاعة ، ولا خلود على مسلم في النار . ولا
يدخل الجنة كافر أبداً . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب الرابع والعشرون

وهو باب الحكم بأقل ما قيل

قال أبو محمد رحمه الله : ادعى قوم أن هذا أيضا نوع من انواع الاجماع صحيح لاشك فيه . وقالوا : لأنه قد صح الزام الله عز وجل لنا اتباع الاجماع والنص ، وحرّم علينا القول بلا برهان . فاذا اختلف الناس في شيء فوجب قوم فيه مقدارا ما وذلك نحو النفقات والاروش والديات وبعض الزكوات وما أشبه ذلك . وأوجب آخرون أكثر من ذلك المقدار ، فانهم قد اتفقوا على وجوب اخراج المقدار الأقل كلهم بلا خلاف منهم ، واختلفوا فيما زاد على ذلك . فالاجماع فرض علينا أن نأخذه به ، وأما الزيادة فدعوى من وجبها ، ان أقام على وجوبها برهانا من النص أخذنا به والتمناها . وإن لم يأت عليها بنص فقوله مطرح وهو مبطل عند الله عز وجل يبين لاشك فيه . ونحن محقون في الأخذ بأقل ما قيل عند الله عز وجل يبين ، لأنه أمر مجتمع عليه والاتفاق من عند الله عز وجل ولزوم ما اجتمع عليه فرض لاشك فيه ، والاختلاف ليس من عند الله عز وجل . قال الله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » .

قال أبو محمد : كان يكون هذا حقا صحيحا لو أمكن ضبط أقوال جميع أهل الاسلام في كل عصر ، وإذ لا سبيل إلى هذا فتكلفه عناء لا معنى له ، ولا بد من ورود النص في كل حكم من أحكام الشريعة ، لكن إذا ورد نص بإيجاب عمل ما فبأقل ما يقع عليه اسم فاعل لما أمر به ، يسقط عنه الفرض . كمن أمر بصدقة فبأى شيء تصدق فقد أدى ما أمر به ولا يلزمه زيادة ، لأنها دعوى بلا نص ولا غاية لذلك فهو باطل . ولا سبيل إلى أن يكون الله تعالى

حكم في الشريعة يلزمنا لم يجعل عليه دليلا من نص . قال الله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . فما لم يكن في الكتاب فليس من الدين في شيء وهو ساقط عنا بيقين . ومنهم من قال : بل نأخذ بأكثر ما قيل لأنه لا يخرج من لزمه فرض عما لزمه إلا بيقين ، ولا يقين إلا بعد أن يستوعب كل ما قيل .

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه صار بهذا القول قافيا ما ليس له به علم ، ومثبتا حكما بلا برهان ، وهذا حرام بنص القرآن واجماع الامة ، وكل من خالفنا في هذا الاصل فانه يتناقض ضرورة ويرجع الى القول به . ألا ترى أننا اتفقنا كلنا على إيجاب خمس صلوات ، وادعى قوم ان الوتر فرض فوجب الاتقياد لما اجتمعوا عليه وترك ما اختلفوا فيه الا أن يأتوا بدليل على ما زادوا . وكذلك اتفقنا على ان في خمسين من البقر بقرة . وقال قوم : في كل خمس بقرات شاة . وقال قوم : في الثلاثين تببيع ، وفي الاربعين بقرة . وقال قوم : فيما زاد على الاربعين بحساب ذلك بجزء من بقرة . فوجب الأخذ بما اتفقوا عليه وترك ما اختلفوا فيه ، اذا لم يأتوا بدليل على ما ادعوا من ذلك . ووجب أن لا يلزم أحدا الا البقرة في خمسين وهي المتفق عليه منهم ومن غيرهم . لا ما زاد في إيجاب الغرامة في ذلك

ثم نقول لمن خالفنا في هذا الاصل : ارأيت ان اجتمع الناس على مقدار ما ؟ ثم قال قوم بازيد منه ولم يأتوا على صحة قولهم بدليل ، هل لك بد من ثلاثة أوجه لارابع لها ، إما أن تقول بما اجمعوا عليه وبترك ما اختلفوا فيه وهو قولنا هذا الذي خالفنا فيه . أو تأخذ بأكثر ما قيل بلا دليل فتصير قافيا ما ليس لك به علم . ومثبتا حكما بلا برهان ، فهذا حرام بنص القرآن وباجماع الامة لم يقل به احد ، ويصير قائله منتهكا إما عرضا حراما وإما مالا حراما وإما موجبا شرعا لم يأذن به الله تعالى ، وكل ذلك حرام لا يحل أصلا . وإما ان يترك هذين القولين فيفارق الاجماع جملة ، ويأتي أيضا بقول لم يقله

أحد . فاذ قد سقط هذان القولان بالضرورة البرهانية ، صح القول الأول ضرورة ييقن لابد منه ، وبالله تعالى التوفيق

فانه قال قائل : لا يجوز أن يخلو أحد القولين من دليل عليه . إما أن يقوم الدليل على صحة القول بالمقدار الأقل . وإما أن يقوم الدليل على صحة الزيادة عليه قال أبو محمد : لسنا نحتاج الى التطويل معه ههنا ، اكنا نقول وبالله تعالى التوفيق : لسنا ننازعك فيما قام الدليل عليه ، وانما نسألك عن مسألة قال فيها قوم بمقدار ما ، وقال آخرون بزيادة لا دليل عليها بأيديهم : - شرط ان تكون المسألة من مسائل الاجماع المجرد التي قد أحال النص فيها على طاعة أولى الأمر منا ، على اتباع سبيل المؤمنين

فان قلت : ان عدم الدليل على صحة الزيادة على اقل ما قيل هو دليل على صحة القول باقل ما قيل ، فهذا هو نفس قولنا شئت أم أبيت وبالله تعالى التوفيق . وقد احتج بعض من ضغط في هذا الباب بمن اضطر الى الشغب بمثل ما ذكره وشبهه الى ان قال : ما الفرق بينكم وبين من قال هذه قصة قد لزم فيها حكم باجماع ، فلا يخرج المرء عما لزم باجماع الى سقوطه عنه إلا باجماع آخر ، فالواجب أن يقال بأكثر ما قيل . فيقال له : هذا تمويه فاسد لا نهما أمران أردت مزجهما وتصييرها أمراً واحداً ، ولا يصح ذلك . لأن كون وجوب الحكم في مسألة ما هو شيء آخر غير وجوب مقدار ما في ذلك الحكم . فليس اتفاق الأمة على أن ههنا حكماً واجباً مما يوجب في ذلك مقدراً محدوداً ، بل هذا هو باب آخر ، فاذا وجب الحكم نظرنا حينئذ في قدر الحكم فيه بنص وارد ، فانه لم يرد نص صرنا فيه الى الاجماع ، فالعدد المتفق عليه واجب قبوله باجماع ، ومن ادعى زيادة كلف الدليل ، فان أتى به لزم اتباعه والا سقط قوله بقول الله تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . ومن هذا النوع هو علمنا ان علينا ديناً وشرائع ، الا انه

من ادعى وجوب شيء ما يدخله في الشرع لم يلتفت إليه ولم يجب قبوله إلا بنص أو إجماع ، وهكذا علمنا بوجوب حكم ما علينا ليس بوجوب قبولنا من كل من حد لنا ذلك الحكم بحكم ما إلا أن يأتي على حده بنص أو إجماع ، وهذا كله باب واحد. والأصل أن لا حكم على أحد ، ولا شيئاً حراماً على أحد بقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » : وبقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدل لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم ، قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين » . وبقوله صلى الله عليه وسلم : أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا . فلا يحل لأحد من مال أحد ولا من دمه ولا من عرضه ولا من بشرته إلا ما أباحه نص أو إجماع ، وماعدا ذلك فباطل بالنصوص التي ذكرنا . فأقل ما قيل (١) في كل ما ذكرنا : هو واجب بالإجماع على وجوبه وكل زيادة على ذلك فباطل . إلا أن يأتيها مدعيها بنص يصحح قوله ، وصح بالنص المذكور أنه إن اتفق الناس أو جاء نص بإيجاب مقدار ما من عرض مسلم أو بشرته أو ماله فهو واجب ، ثم أن ادعى مدع وجوب زيادة في ذلك ولم يأت على صحة دعواه بنص فهو مبطل بيقين ، لأنه محل ما قد حرم الله تعالى . وكذلك القول فيمن حرم شيئاً مما في الأرض حاشاً ما جاء في تحريمه نص أو إجماع ، وكذلك من فرض شيئاً زائداً على ما أوجب أنه فرض نص أو إجماع ، وكفى بهذا بيانا

ويلزم من قال بخلاف هذا أن كان مالاً كنيا ، أو شافعياً ، أن يوجب الزكاة في العسل . لأن الأمة مجمعة على أن في الأموال زكاة بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » . فيلزمهم ألا يسقط هذا الحق اللازم بالإجماع إلا بإجماع آخر ،

(١) في هامش الأصل عن نسخة ثانية : ما يقع عليه اسم الحكم المنصوص على وجوبه في كل ما ذكرنا هو واجب وكل زيادة على ذلك فباطل .

ولزمه ان كان حنفيا أن يوجب الزكاة في الحلى والعوامل بما ذكرنا . ومثل هذا كثير جدا مسقط أكثر مذاهبهم ومنفسد لجمهور أقوالهم في الصلاة والطهارة والحج وسائر أبواب الفقه كلها ، وبالله تعالى التوفيق

فان قال قائل : اذ قلتم لو كان هذا القول الزائد واجبا لجاء به دليل ، فهاذا تقولون لمن قال لكم : لو كان ساقطا لجاء باسقاطه دليل . فالجواب : ان هذا قول صحيح وقد نصصنا على الدلائل الواردة باسقاط كل قول بتحريم ، أو بتحليل ، أو ايجاب حكم لم يأت بصحته نص أو اجماع ، وهى الآيات التى تلونها آتفا . فوجب بها ان كل مقدار اتفق على وجوبه أو أخذه فهو واجب ، ومن زاد على ذلك بدعواه شيئا فهو مفتر مبطل بتلك النصوص ما لم يأت على صحة دعواه بنص . وهذا امر جلى لا اشكال فيه ، ولا يذهب عنه الاخذول أو معاند ، وانما هذا فيما لم يرد فيه نص . واما ما جاء فيه نص فلا نزاع فيه ما اتفق عليه منه ، ولا نبالى بمن خالفنا حينئذ ، ولا نزاع فيه استصحاب حال ، ولا أقل ما قيل فيه ، ولكن نأخذ بالنص زائدا كان على ما اتفق عليه ، أو ناقصا عنه ، أو موافقا له ، لأن الدليل قد قام حينئذ والبرهان قد صح على وجوب الانتقال الى ما جاء به النص ، وصح بذلك الأخذ بالزائد على أقل ما قيل ، ولو لم ينفرد بالرواية للزائد الا انسان واحد ، وخالفه جميع أهل الأرض لكان القول بما رواه ذلك الواحد واجبا لأنه محق ، ولكان فرضا علينا خلاف كل من خالف رواية ذلك الواحد ولو أنهم جميع أهل الأرض سواه ، لأنهم كلهم حينئذ مطالبون يلزمهم قبول رواية ذلك الواحد ، والحق أكثر من كل من خالفه وأولى أن يتبع . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم » . فعمت تعالى ولم يخص . وقال تعالى : « لا تكلف الانفسك » .

فان قال قائل : فما تقولون فى شاهدين شهد احدهما يزيد على عمرو

بدينار ، وشهد له الاخر عليه بدينارين ، اتقولون باقل ما اتقعا عليه ؟
قال أبو محمد : هذا قد قام البرهان من النص على وجوب القضاء له بالدينار
بشهادتهما ، ومن نص آخر ثان يقضى له بالدينار الباقي ان حلف المدعى له
مع شاهده . فهذا من باب ما قام الدليل على وجوب الحكم بالزيادة فيه . وقد
قال بعض من خالفنا : ان القائل بما أخذتم به من أقل ما قيل لم يقل به لانه أقل
ما قيل ، وأما قال به لدليل ما اوجبه عنده فقولوا بدليله حتى ننظر كم عليه
قال أبو محمد : فيقال لمن قال بهذا وبالله تعالى التوفيق : انا لا نتمنى باستدلال
المستدلين . لانه قد يستدل المرء بدليل غير واجب فيخرجه البحث الى قول
صحيح كما عرض لابن مسعود ، إذ سئل عن امرأة توفى عنها زوجها قبل ان
يدخل بها ، وقبل ان يفرض لها صداقا ، فقال : بعد شهر أقول فيها برأى ،
فان كان صوابا فمن الله تعالى ، وان كان خطأ فني والله ورسوله بريان ، ثم افتى
بما وافق الحق من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يكون علمه ،
فنحن لا نبالي باستدلال ابن مسعود ، بل لا نقول به اصلا ، لكننا نقول بما
اخرجه اليه السعد لانه وافق قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا وجدنا
القائل قد اوجب مقدارا ما ، ووافقه على ايجابه جميع العلماء أولهم عن آخرهم ،
فقد اوجب الله تعالى علينا اتباع الاجماع وان لا نخالف سبيل المؤمنين وأولى
الأمر منا . ولا نبالي باستدلاله في ذلك إذ لم يأمر الله تعالى باتباع استدلال
الواحد أو الطائفة من العلماء ، وأما امرنا تعالى باتباع ما اتفقوا عليه وترك ما
تنازعوا فيه حتى نرده فنحكم فيه القرآن والسنة فقد فعلنا ذلك . فاخذنا بما اجمعوا
عليه وهو أقل ما قيل لقوله تعالى : « اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم » . فلا يحل لمسلم خلاف هذا ، وكلفنا من زاد على ذلك المقدار
زيادة يتورع فيها أن يأتي ببرهان من النص ان كان صادقا بقوله تعالى : « فان
تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . فان جاء ببرهان من القرآن والسنة

قبلنا منه ، والا تركنا قوله . لأن من لم يأت ببرهان فليس صادقا لقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وقد علم كل ذى حس صحيح من الناس أن الاستدلال على القول شئ آخر غير القول المستدل عليه ، فقد أدى التقليد أقواما الى اقوال صحاح والتقليد فاسد ، لكن البحث أوقعهم عليها فصادفوا اقوالا فيها أحاديث صحاح لم تبلغهم قط ، ولا استدلوا بها . ومن علم كيفية المقدمات علم ان من المقدمات الفاسدة تنتج انتاجا صحيحا في بعض الاوقات ولكن ذلك لا يصحب بل يخون كثيرا ، وقد بينا هذا في كتابنا المرسوم بكتاب التقريب بيانا كافيا والحمد لله رب العالمين كثيرا .

فقد صح بما ذكرنا انه قد يخطئ في كيفية الاستدلال من يصيب في القول المستدل عليه . وقد صح أيضا انه قد يصيب المرء في ابتداء الاستدلال ثم لا يوفيه حقه فيخطئ في القول المستدل عليه ، فقد استدل قوم بنصوص صحاح ثم تأولوا فيها ما ليس فيها ، وقاسوا عليها ما لم يذكر فيها ، وأصابوا في الاستدلال بالنص واخطؤا في الحكم به فيما ليس موجودا في ذلك النص . وقد استدل سعد رضي الله عنه على تحريم البيضاء جملة بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر ، فصح بهذا أنه ليس علينا اتباع استدلال القائلين بالفتيا ، وانما علينا اتباع الفتيا ان ايدها نص أو اجماع ولا نبالي أخطأ قائلها في استدلاله عليها أم أصاب . وكذلك يلزمنا ترك الفتيا اذا لم يقم عليها برهان من النص أو الاجماع وان استدل قائلها بنص صحيح ، الا انه ظن ان ذلك النص يوجب ما افتي به وذلك النص في الحقيقة غير موجب لتلك الفتيا . وأيضا فان من المسائل مسائل ليس يروى فيها نص وانما هي اجماع مجرد على أمر امرأة النبي صلى الله عليه وسلم ، كاجماع الناس على القراض ، وكاجماع طوائف من الناس على الايجاب في دية الذمي اذا قتله ذمي ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلاثي بعير ، واختلف آخرون في الزيادة على ذلك الى أن ساراه قوم

بديّة المسلم . وقال آخرون نصف دية المسلم ، وقال آخرون ثلث دية المسلم .
فاحتج الموجبون في ذلك ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلثي بعير . بأن قالوا :
هذا مجمع على وجوبه وما زاد على ذلك فمختلف فيه ، وذكروا ما روينا
من طريق يونس بن عبيد عن الحسن البصري . قال : دية اليهودي والنصراني
ثمانمائة درهم . وقال بهذا المقدار في دية المجوسي خاصة مالك والشافعي
ورواه عن عثمان رضي الله عنه . واحتج من أوجب في ذلك نصف الدية
بروايات عن بعض الصحابة وآثار من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
وهي صحيحة لا تصح ، وقد اختلف الصحابة في هذا فبطل هذا القول .
واحتج من أوجب في ذلك ثلث الدية وهم الشافعي وأصحابه ، بأن رووا ذلك
عن بعض الصحابة . وقد قلنا ان الصحابة مختلفون في ذلك فليس بعضهم
في ذلك حجة دون بعض . واحتج في ذلك بعض اصحاب الشافعي بأن ادعى
انه أقل ما قيل ، وهذا باطل . لما أوردناه من قول الحسن أنفا . وقال
بعضهم - ممن يعرف الاختلاف - لم نقل ذلك لشيء من هذا كله . لكن
لقوله تعالى : « افنجمل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف نمكون ؟ » فوجب ان
لا يساوى به المسلم ولا المسلمة فوجب حظه الى ثلث الدية

قال أبو محمد : وهذا احتجاج فاسد البتة ، لأنهم يساوون بينهما في انه إن
غضب المسلم مال ذمي ان يغرمه كما يغرم الذمي ماغضب ، وفي قطعهما في السرقة
ويحلف كل واحد منهما للآخر في الدعوى . وأيضا فقد جعلوا دية الذمي أكثر
من دية يد المسلمة ومن دية عيناها ، وساووه بمأومة الحر المسلم ، ولا شك في
ان حرمة شعرة من مسلم أعظم من حرمة كل ذمي في الارض ، فكيف عضو
من أعضاء المسلم . ونجدهم قد فضلوه على المسلم في بعض المواضع . فقالوا :
لا يقتل الكافر الحر اذا قتل عبدا مسلما ، فجعلوه ههنا أعظم حرمة من المسلم ،
وهذا قول سوء تقشعر منه الجلود . ويلزمهم على هذا ان أبا جهل وأبا لهب

كانا أعظم حرمة من زيد بن حارثة وبلال بعد اسلامهما وقبيل عتقهما
ومعاذ الله من هذا . وإنما يجب استعمال قوله عز وجل : « افنجعل المسلمين
كالجرمين » ؟ في ان لا يساوى بينهما في القود أصلاً ، وأما في الحقوق الواجبة
فيما دون الاجسام والكرامة والحرمة فليس التساوى فيها تساويًا في القدر .
لأنه لا خلاف بين أحد في أن أحكام الاموال يستوى فيها أبو بكر والصحابه
وأهل الذمة ، وبالله تعالى التوفيق . فكان الواجب أن لا يكاف الذمي غرماً
بعد الجزية الا ما أوجبه نص أو اجماع ، وقد أوجب الاجماع المذكور عليه
إما ثمانمائة درهم واما ستة أبعرة وثلاثي بعير ، ووقع التنازع في الزيادة فلما
لم يأت بشيء من ذلك نص صحيح وجب ان يطرح ولا يلتفت (اليه) .

فان قالوا : بتقليد صاحب في ذلك . قيل لهم : ليس صاحب الذي قلدتم
بأولى من صاحب آخر خالفه في ذلك ، مع ان التقليد كله باطل على ما سنبينه
في بابه من ديواننا هذا ان شاء الله تعالى .

فان قال قائل : انتم متناقضون في قولكم باقل ما قيل في المقادير اللازمة
في الاموال والحدود وفي الاعداد كلها وترككم الزيادة الا ان يوجبها نص ،
مع قولكم ان ما اتفق عليه في زمان ما ثم ادعى قوم ارتفاعه فان الواجب
التحادي عليه والثبات على ما قد اتفق على وجوبه حتى يأتي مدعى ارتفاعه
ببرهان على ما ادعى من ذلك . فهـ لا قلتم انه لا يلزم هـذا الحكم الا مدة
الزمان الذي اتفق على لزومه فيها دون الازمان والاعيان التي اختلف في
لزوم ذلك فيها ولها ؟ كما قلتم لا تأخذ في المقادير اللازمة في الاموال والحدود
والاعداد الا بما اتفق عليه دون ما اختلف فيه

قال أبو محمد فيقال له وبالله تعالى التوفيق : ان هذا شغب ضعيف وتمويه
فاسد ولا تناقض بين القولين أصلاً . بل هما شيء واحد وباب واحد . لأن
الاجماع على وجوب الحكم وورود النص كالاجماع على أقل المقادير والاعداد

كلهما قد صح فيه الاجماع . ثم ان الدعوى لا تنتقال الحكم عما كان عليه
وللزوم النص بعض ما يقتضيه لفظه دون بعض كالدعوى للزيادة على أقل ما قبل
من المقادير والاعداد ولا فرق . وكلا الأمرين إيجاب شرع وحكم بلا نص ،
وذلك لا يحل اتباعه . وثباتنا على ما اتفقنا على أنه واجب أو أنه مباح أو أنه
حرام ، وتركنا من فارق ما اتفقنا على وجوبه من المقادير والاعداد ولا فرق .
ومسقط الحق بعدم وجوبه كالزائد فيه أو الناقص منه وكالشارع غيره ولا
فرق بين كل ذلك أصلاً . فهو كله باب واحد كما ترى ، ولا حشغ من أراد
التحويه بالفرق بين الأمرين وإنما موته من موته في ذلك وغلط من غلط لأنه
رأى أحد الأمرين زيادة على ما اتفق عليه ، ورأى الآخر خروجاً عما اتفق
عليه ، فظن أنهما بابان مختلفان فاختطأ في ذلك بل هو كله باب واحد . لأنه
كله ممن خالفنا خروج عما اتفق عليه بلا دليل ، ومفارقة ما أجمع عليه بلا
برهان ، وهو كله في مذهبنا نحن باب واحد . لأنه كله من ثبات على ما اتفق
عليه ، ولزوم لما صح الاجماع فيه وامتناع من مفارقه وبالله تعالى التوفيق .
وأيضاً فإنه لم يقل قط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم إذا حكم اليوم بحكم
ما ان هذا الحكم لا يلزم الناس غداً إلا باستئذان برهان مجدد . بل الأمة
كلها مجمعة على وجوب حكم النص وتعمديه الى يوم القيامة ، وكذلك حكمه
عليه السلام على زان أو سارق هو حكم منه على كل زان أو سارق الى يوم
القيامة . وهكذا كل ما حكم به النص في عين ما هو حكم في نوع تلك العين
أبداً ، ولو كان خلاف ذلك - ونعموذ بالله من هذا الظن - لبطلت لوازم نبوته
صلى الله عليه وسلم في الزمان الآتي بعده . وهذا كفر من معتقده ، فصح
أن حكمه صلى الله عليه وسلم في زمانه حكم باق في كل زمان أبداً لا يبد ، ولم يقل
قط مسلم انه صلى الله عليه وسلم إذا حكم بأخذ درهم أو ضرب عشرة أسواط
أو إيجاب ركعتين أو صوم يوم ، انه يجب بذلك أخذ درهمين وضرب عشرين

سوطاً أو إيجاب أربع ركعات وصوم يومين ، بل هذه حدود الله تعالى التي حرم تعديها وأخبر أن متعديها من الظالمين بقوله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » . فهذا فرق أوضح من الشمس لا يراها العميان ، وقد تغيب عن بعض الأماكن في بعض الاوقات ، وهذا برهان لا يغيب نوره أبداً وبراہ كل ذی عقل وحس سليم ممن خوطب بالديانة ، وأيضا فان أقل ما قيل حق ويقين ، لانه اجماع وخصمنا موافق لنا على وجوبه ، والزيادة عليه شك ودعوى وظن ، ولا يحل رفع اليقين بالشك ولا ترك الحق بالظن ، ولا مفارقة الواجب بالدعوى . وقد حرم الله تعالى ذلك إذ يقول عز وجل : « ان يتبعون الا الظن . وان الظن لا يغني من الحق شيئا » . وفيما ذكرنا كفاية لمن له عقل ونصح نفسه ، وبالله تعالى التوفيق

فان قال قائل : أنتم تقولون ان الاجماع والنص اصلان ، والعمل بهما فرض ، وأنتم تأخذون في النص بالوائد أبداً ولا تأخذون بالمتيقن عليه ، وتأخذون في الاجماع بأقل ما قيل وهو المنفق عليه ، فكيف هذا ؟

فاجواب وبالله تعالى التوفيق : ان الاجماع راجع الى النص والى التوقيف كما بينا في أول الكلام في الاجماع ، وانما أخذنا به لأنه نقل العمل أو اقرار على امر معلوم علمه عليه السلام فافره ولم ينكره . وليس اختلاف الموجبين للمقادير المختلفة في الاحكام نقلا لشيء من ذلك ، وانما هو ان ما عدم أن يقوم عليه دليل نص فاما رأى من قائله أو قياس أو تقليد ، وكل ذلك باطل ودعوى بلا دليل فلذلك لم تره . وأما الزيادة في النص من أحد الرواة فهو نقل صحيح والأخذ بالنقل الصحيح واجب ، والسبب الموجب لقبول الزيادة من العدل في الرواية هو السبب نفسه الموجب لقبول أقل ما قيل في الاجماع ، انما ذلك قبول ماصح من النقل فقط . وأما ما اختلف فيه ولم يأت أحد من المختلفين فيه بنص فليس نقلا ، والسبب المانع من قبول التقليد

هو السبب المانع من قبول مازاده قائل على ما اتفق عليه هو وغيره من العلماء باجمعهم دون دليل يأتي به يوجب زيادته مازاد وهو كله تقليد وقد قال بعض الشافعيين: محتجا في أخذ الشافعي رحمه الله في دية اليهودي والنصراني بأنها ثلث دية المسلم ، بان ذلك أقل ما قيل قال أبو محمد : وليس كذلك وقد روينا عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان دية النصراني واليهودي ثمانمائة درهم ، وقد صح عن بعض المتقدمين انه لادية له ، فليس ثلث الدية أقل ما قيل . وأما نحن فانا نقول انه لادية لذى أصلا ليهودي ولا نصراني ولا مجوسي اذا قتله مسلم خطأ أو عمداً ، وان قتله ذمي فديته عندنا يهوديا كان أو نصرانيا أو مجوسيا أقل ما قيل ، وهو ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلثا بعير ، وبرهاننا على ذلك أن الله تعالى انما ذكر قبل الخطأ والدية فيه ان كان المقتول مؤمنا ، هذا هو نص الآيات الواردة في ذلك ، فلم يذكر الله تعالى لذمي دية . وقال عليه السلام : من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين اما أن يأخذوا الدية واما أن يستقيدوا . أو كما قال عليه السلام . ونهى عليه السلام أن يقتل مؤمن بكافر فبطلت الدية ان قتله مسلم ، لأنه عليه السلام انما جعل الدية في العمد حيث يكون الخيار فيها أوفى القود ، وليس ذلك بين المؤمن والكافر لكنه بين الكفار فيما بينهم وبين المؤمنين فيما بينهم ، فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق . - وحرام أخذ شيء من مال مسلم إلا بنص أو اجماع . واما ان قتل ذمي مسلما عمداً فقد بطلت ذمته ولا بد من قتله وأخذ ماله كله ، ولا رأى في ذلك لولى المقتول ولا دية ، وحديث عبد الله بن سهل ثابت العمل وليس فيه ذكر ان الدية التي ذكر عليه السلام كانت في عمد إذ قد يقتلونه خطأ ، ولا في قوله عليه السلام في ذلك الحديث : أقتسمون على رجل ؟ فيسلم برمته انه لو أسلم لكان فيه لولى المقتول خيار ، فلا يجوز التزيد في الحديث ما ليس فيه . وسورة براءة مبينة لاحكام أهل الذمة التي

لا يجوز تعديها وهي ناسخة لكل ما كان قبلها

وقد احتج بعض الموافقين لنا في هذا الفصل بان قال : يقال لمن قال قد اتفق على وجوب حكم ما في هذه المسألة ، فلا نبرأ من ذلك الحكم الا باجماع اخر على البراءة منه . قال فيقال له : لو شهد عدلان على أن زيدا غصب مالا من عمرو ولم يثبت قدر ذلك المال ، للزم على قولكم أن يقال للمشهود عليه قد ثبت عليكم حق فلا تبرأ حتى يقر المفسوب منه ببراءتك من كل حق له عندك . فلما أجمع الناس بلا خلاف على انه لا يقال له ذلك ، لكن يقال له قد ثبت قبلك حق ما فاقرب بما شئت واحلف على ما أنكرت ، ولا يلزمك غير ذلك . صح قولنا باقل ما قيل ، وبطل اعتراضكم وبالله تعالى التوفيق

واحتج أيضا بان قال - من الدليل على الأخذ باقل ما قيل : ان شاهدين لو شهدا على زيد انه سرق وقال أحدهما ربع دينار وقال آخر بل سدس دينار ، فانه يؤخذ باقل ما اتفقا عليه فلا يقطع ولا يغرم الا سدس دينار ، فقط قال أبو محمد : وهاتان حجتان تلزم أصحاب القياس وليست مما نرضى أن نحتج به ، وانما اعتمادنا على البراهين الضرورية التي قدمنا وبالله تعالى نعتصم . وقال هذا القائل أيضا : ان المقدرين اذا اختلفوا في تقدير السلعة فاننا نأخذ بما اتفقا عليه . قال فان قال لنا قائل : فلم تأخذون بالزيادة في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وتقولون عند هذا الزائد علم لم يكن عند من لم يأت بتلك الزيادة . فهلا قلتم وعند هذا المقدر الزائد علم زائد بقيمة هذه السلعة فهلا أخذتم به ؟

قال أبو محمد : وهذا الذي اعترض به على القائل بما ذكرنا اعتراض فاسد . لكننا نقول الجواب عن هذا : ان تقدير المقدار ليس من باب الخبر في الدين لأن الخبر نقل عن مشاهدة يوجب حكما على الناس كلهم ، وتقدير المقدار انما هو من باب الشهادة التي لا يقبل فيها الا اثنان أو واحد مع يمين الطالب ، فلو

كان مع هذا المقدار الزائد آخر عدل يشهد بتلك الزيادة لأخذنا بها ، وإن كان ذلك فيما يؤخذ فيه باليمين مع الشاهد حلف المشهود له مع ذلك المقدّر الزائد ، واستحق الزيادة ، وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق . ان الله تعالى قال : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » . ثم أوجب تعالى الدية في قتل المؤمن خطأ فهي لازمة المؤمن ، والذمي بعموم الخطاب ولزوم الدين لكل انسى وجنى ، ولم يأت نص بإيجاب دية لذمي ان قتل خطأ فهو معفو عنه جملة أصابه مسلم أو ذمي . وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من قتل له قتيل فاهله بين خيرتين ، اما أن يودي واما أن يقاد . أو كلام هذا معناه . وصح انه عليه السلام قال : لا يقتل مسلم بكافر . فصح ان الدية لا تجب في العمد الا حيث يجب التخخير فيها بين الدية وبين القود ، وليس ذلك في قتل المسلم لذمي أصلا . فبطل أن يكون على المسلم دية في الذمي لافي عمد ولا في خطأ ، فان قتل الذمي ذميا فهو داخل في هذا الخطاب والقود بينهما أو الدية ، وليس الا أحد القولين . إما ما اتفق على وجوبه كما قال الحسن ، وإما الدية التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلم . فنظرنا في قول الحسن فوجدناه لا يفسد أصلا ولا وجه له ، فسقط . ولا ندرى أيضا هل أجمع على مقدار ذلك أم لا ؟ بل لعل من العلماء من قال لادية لذمي أصلا ، ولعل في العلماء من يقول باقل مما قال الحسن فسقط هذا القول . ووجدنا الله يقول : « وان احكم بينهم بما أنزل الله » . فصح ان دية الذمي على الذمي كدية المسلم على المسلم ، واسنا في ذلك جاعلين لهم كالمسلمين حاشا لله من ذلك ، لكن نحكم بينهم بالحكم بين المسلمين . كما أمر الله تعالى ونحن وهم تقتل الذمي بالذمي كما تقتله بالمسلم ، وليس هذا مساواة للمسلم بالمجرم ، وبالله تعالى التوفيق وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب الخامس والعشرون

في ذم الاختلاف

قال أبو محمد : قال قوم هذا مما يسمع فيه الاختلاف

قال أبو محمد : وهذا باطل والاختلاف لا يسمع البتة ولا يجوز لما نذكره بعد هذا ، وإنما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع لنا دين الاسلام ، وما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمره الله تعالى ببيان الدين . فقال تعالى : « اتبين للناس ما نزل إليهم » . ولا مزيد . وقال تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي » . فاصح في النصين أو أحدهما فهو الحق ، ولا يزيده قوة أن تجمع عليه أهل الارض ولا يوهنه ترك من تركه ، فصح ان الاختلاف لا يجب ان يراعى أصلاً . وقد غلط قوم فقالوا : الاختلاف رحمة . واحتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

قال أبو محمد : وهذا من أفسد قول يكون ، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطاً . وهذا مالا يقوله مسلم ، لانه ليس الاتفاق أو اختلاف وليس الارحمة أو سخط ، وأما الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية . أحدها انه لم يصح من طريق النقل . والثاني انه صلى الله عليه وسلم لم يجوز أن يأمر بما نهى عنه وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسير فصره ، وكذب عمر في تأويل تأوله في الهجرة ، وكذب اسيد بن حضير في تأويل تأوله فيمن رجع عليه سيفه وهو يقاتل ، وخطأ أبا السنابل في فتيا أفقي بها في العدة ، وقد ذكرنا هذا المعنى في باب ابطال التقليد من كتابنا هذا مستوعبا فاغنى عن ايراده ههنا ،

وفيا ذكرنا كفاية . فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة ، أن يكون عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ ، فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذلك ، وحاشا له عليه السلام من هذه الصفة ، وهو عليه السلام قد أخبر أنهم يخطئون ، فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطئ إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما رووا عنه فهذا صحيح ، لأنهم رضى الله عنهم كلهم ثقات ، فمن أيهم نقل فقد اهتدى الناقل . والثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول الباطل ، بل قوله الحق وتشبيهه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد ، وكذب ظاهر . لأنه من أراد جهة مطلع الجدى فأم (جهة) مطلع السرطان لم يهتد ، بل قد ضل ضلالا بعيدا ، وأخطأ خطأ فاحشا ، وخسر خسرانا مبينا . وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق ، فبطل التشبيه المذكور ، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحا ضروريا .

قال أبو محمد : وقد ذم الله تعالى الاختلاف في غير ما موضع من كتابه . قال الله عز وجل : « وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد » . وقال تعالى : « فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه » وقال تعالى مفترضا للاتفاق وموجبا رفض الاختلاف : « يأياها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » الآية الى قوله تعالى : « كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون » وقال تعالى : « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » فصح انه لا هدى في الدين الا ببيان الله تعالى لآياته وان التفرق في الدين حرام لا يجوز * وقال تعالى : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » وقال تعالى : « أن اقيموا الدين ولا

تتفرقوا فيه» وقال تعالى: «وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» وقال تعالى: «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء» وقال تعالى: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري نا حماد بن زيد ثنا أبو عمران الجوني قال: كتب الى عبد الله بن رباح الانصاري ان عبد الله بن عمر وقال: هجرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فسمع اصوات رجلين اختلعا في آية، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب» حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد هو الطيالسي ثنا شعبة اخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت النزال بن سبرة قال سمعت عبد الله بن مسعود قال سمعت رجلا قرأ آية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافها، فأخذت يمينه فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كلا كما محسن. قال شعبة: أظنه قال «لا تختلفوا فان من قبلكم اختلفوا فهلكوا» حدثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وذكر شعبة في آخره قال حدثني مسعر عنه فرفعه الى ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ولا تختلفوا» حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن محمد بن زياد سمع ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ذروني ما تركتكم فانما هلك الذين من قبلكم

بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم» وبه الى مسلم ثنا يحيى بن يحيى
واسحاق بن منصور واحمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال يحيى انا أبو
قدامة الحارث بن عبيد وقال اسحاق ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث
التنوري ثنا همام وقال احمد ثنا حبان نا ابن قالوا كلهم ثنا ابو عمران الجوني
عن جندب بن عبد الله البلخي (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «اقرأوا
القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا» وبه الى مسلم حدثني
زهير بن حرب ثنا جرير عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثا
ويكره لكم ثلاثا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن
تعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال
واضاعة المال»

قال ابو محمد: ففى بعض ما ذكرنا كفاية لان الله تعالى نص على ان
الاختلاف شقاق، وانه بقى، ونهى عن التنازع والتفرق فى الدين وأوعد
على الاختلاف بالعذاب العظيم، وبذهاب الريح، وأخبر ان الاختلاف تفرق
عن سبيل الله، ومن طاج عن سبيل الله تعالى فقد وقع فى سبيل الشيطان قال
تعالى: «قد تبين الرشيد من الغي» وقد نص تعالى على ان الاختلاف ليس
من عنده ومعنى ذلك انه تعالى لم يرض به، وانما أراد الله تعالى أراد كونه،
كما أراد كونه الكفر وسائر المعاصي* فان قال قائل ان الصحابة قد اختلفوا
وأفاضل الناس أفيلحتهم هذا الذم؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق: كلا ما يلحق
أولئك شيء من هذا، لان كل امرئ منهم تحرى سبيل الله ووجهة الحق
فالخطيئ منهم مأجور أجرا واحدا لنيته الجميلة فى ارادة الخير، وقد رفع
عنهم الاثم فى خطيئهم لانهم لم يتعمدوه ولا قصدوه، ولا استهانوا بطلبهم،

والمصيب منهم مأجور أجرين وهكذا كل مسلم الى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه ، وانما الذم المذكور والوعيد الموصوف ، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى الذي هو القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغ النص اليه ، وقيام الحجة به عليه وتعلق بفلان وفلان مقلدا عامدا للاختلاف ، داعيا الى عصبية وحمية الجاهلية ، قاصدا للفرقة ، متحريا في دعواه برد القرآن والسنة اليها ، فان وافقها النص أخذ به ، وان خالفها تعلق بجاهليته وترك القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم فهو لاءم المختلفون المذمومون . وطبقة أخرى وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى الى طلب ماوافق اهواءهم في قول كل قائل فهم يأخذون ما كان رخصة من قول كل عالم مقلدين له غير طالبين ما اوجبه النص عن الله تعالى ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم . فان قال قائل ، فاذا لابد من مواجهة الاختلاف فكيف التخلص من هذا الذم الوارد في المختلفين ، قيل له وبالله تعالى التوفيق قد علمنا الله تعالى الطريق في ذلك ، ولم يدعنا في لبس وله الحمد فتعال تعالى : « وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » وقال تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » وقال تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » فاذا وردت الاقوال فاتبع كلام الله تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم الذي هو بيان عما أمرنا الله تعالى به ، وما أجمع عليه جميع المسلمين ، فهذا هو صراط الله تعالى وحبله الذي اذا تمسكت به أخرجك من الفرقة المذمومة ، ومن الاختلاف المكروه ، إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى . وهذا هو الذي أجمع عليه جميع أهل الاسلام قديما وحديثا ، فانه لم يكن قط مسلم الا ومن عقده وقوله ان كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام فرض قبوله ، وانه لا يحل لاحد معارضته بشئ من ذلك ولا مخالفته ، وبقيت سائر الاقوال

المأخوذة من تقليد فلان وفلان ومن القياس ومن الاستحسان ، وهي الاختلاف المذموم الذي لا يحل اتباعه ، فمن تركها فقد ترك الاختلاف ، وأصحاب أولئك الأقوال كلها مأمورون بتركها والرجوع الى حبل الله تعالى وصراطه ، فاذا تركوها فقد تركوا الاختلاف والفرقة ورجعوا الى الفرض عليهم من الاتفاق اللازم ، ولهذا قلنا بفسخ قضاء كل قاض قضى به بخلاف النص ، وسواء قال به طوائف من العلماء أولا . قال الله عز وجل : « ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » فاستثنى تعالى من رحم من جملة المختلفين ، وأخرج المرحومين من جملة المختلفين وعديدهم ، ومن ظن أن قوله تعالى « ولذلك خلقهم » أنه يعنى وللرحمة خلقهم ، وأرادوا بذلك استباحة الاختلاف ، فهو في غاية الفساد ببرهانين ضروريين : أحدهما أن الله تعالى استثنى من رحم فاخرجهم من جملة المختلفين ، فلو أنه تعالى خلق المختلفين للرحمة لاستثنى المرحومين من أنفسهم ، ولا يخرجهم من جملة أنفسهم وهذا باطل لا يجوز ، ومحال في الكلام لا يفهم ، والبرهان الثانى : أن المختلفين موجودون ، وكل موجود على حالة ما ، فلا شك عند كل مسلم أنه تعالى انما خلقه ليكون على تلك الحالة ، وصح يقينا بلا مرية أنه للاختلاف الذى هم عليه بالعيان خلقهم ، الا أن يقول قائل أن الضمير الذى فى خلقهم وهو الهاء والميم راجع الى من رحم ، فيكون المراد حينئذ استثناء المرحومين من جملة المختلفين ، وأن أولئك الذين اعتصموا بحبل الله تعالى للرحمة فهذا صحيح لا شك فيه ، وذم الاختلاف وخروجه من الرحمة باق بحسبه ، ومن قال بهذا من السلف الصالح : عمر بن عبد العزيز ، ومالك بن أنس كما كتب الى المهلب عن ابن مناسى عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى أخبرنى ابن وهب أخبرنى عبد الله بن يزيد عن المسعودى قال : سمعت عمر بن عبد العزيز قرأ هذه الآية « ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » قال : خلق أهل رحمته أن

لا يختلفوا قال ابن وهب : وسمعت مالكا يقول فيها : الذين رحمهم لم يختلفوا .
قال أبو محمد : معنى قولنا الاختلاف في الدين غير جائز ، انما هو أن
طاعة أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز خلافها البتة
وليس فيما جاء من عند الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم تخالف
انما هو محكم أو خاص من جملة مخصوصة ، منها أو ناسخ ومنسوخ فقط : واذ
لا حق الا فيما جاء من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . بخلاف
الحق لا يحل ، هذا أمر لا يخفى صوابه على أحد كما أن الثلاثة أكثر من
الاثنين وبالله تعالى التوفيق

الباب السادس والعشرون

في أن الحق في واحد وسائر الأقوال كلها باطل

قال أبو محمد علي بن احمد : ذهبت طائفة الى أن كل مجتهد مصيب ، وأن
كل مفت محق في فتياه على تضاده ، واحتجوا بما روى عن عثمان رضي
الله عنه اذ سئل عن الجمع بين الاختين بملك اليمين فقال : أحلتها آية ،
وحرمتها آية

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في ذلك لوجوه أحدها ، أن قول عثمان وقول
كل أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم لا يلزم قبوله الا بموافقة نص قرآن
أو سنة له أو اجماع ، والثاني أن كل ما يأتي بعد هذا إن شاء الله عز وجل
من البراهين في اثبات أن الحق في واحد مبطل لتأويلهم الفاسد ، وهي دلائل
كثيرة جمة ، والثالث أن عثمان لم يرد ما ذهبوا اليه من كون الشيء حراما
حلالا معا في وقت واحد ، على انسان واحد ، فهذا غاية المحال الممتنع ، وانما
أراد أنه لم يلح له فيها حكم يقف عليه ، لانه رأى قوله تعالى : « أو ما ملكت

أيمانهم فانهم غير ملومين » ورأى قوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الاختين » فلم يبين له أى الأمرين تغلب ، فاخبر عن ظاهر الآية الواحدة أنها قد تحتمل أن تكون محالة لهما مخصوصة من الاخرى وأن ظاهر الثانية قد يحتمل أن يكون محرماً لهما ، مخصصاً من الاخرى فوقف في ذلك ، واحتجوا بقوله عليه السلام « اذا اجتهد الحاكم فإخطأ فله أجر »

قال أبو محمد : وهذا من طريق ما احتج به من لا يعقل ولا يحل له الكلام في العلم ، لان نص الحديث بكلامه عليه السلام أن المجتهد يخطئ ، واذا أخطأ فهذا قولنا لا قولهم ، وليس مأجوراً على خطئه ، والخطأ لا يحل الاخذ به لكنه مأجور على اجتهداده الذي هو حق ، لأنه طلب للحق ، وليس قول القائل برأيه اجتهداً ، وأما خطؤه فليس مأجوراً عليه ، لكنه مرفوع الاثم بقوله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » واحتجوا بالصواب في اختلاف القراءات ، وبالاشيء المباحات في الكفارات وأنها كلها حق على اختلافها

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لان القراءات المختلفة ليست متنافية ونحن لم ننكر الصواب فيما لا يتنافى ولا فيما أمر به تعالى ، وإنما أنكرنا أن يكون قول القائل لحم السبع لغير المضطر حلال حقاً ، ويكون قول القائل لحم السبع على غير المضطر حرام حقاً ، فيكون الشئ حراماً حلالاً ، طاعة معصية مأموراً به منهياً عنه في وقت واحد ، لانيسان واحد ، من وجه واحد ، فهذا الذي نفينا وأبطلنا ، وهذا لا يسع في عقل من له مسكة من عقل ، لانه غاية الامتناع الذي لا يتشكل في النفس فضلاً عن أن يطاق استعماله . واختلاف القراءات التي ذكروا مثل بسم الله الرحمن الرحيم يقرأ بها بعض القراء في أوائل السور ، ويسقطها بعضهم ، فكل ذلك مباح ، من أسقطها فقد أبيح له ومن قرأها فقد أبيح له ، وكذلك المخير في كفارة الايمان ، هي العتق والاطعام

والكسوة ، فليس شيء من ذلك متنافيا ، وأياها فعل المرء فقد فعل ما أبيع له ، ولم يقل أحد أنه لو فعل الوجه الذي ترك لكان مخطئا ، وهذا غير ما اختلفنا فيه ، لانه قد تكون أشياء كثيرة مباحة ، وغير ممكن أن يكون شيء واجبا تركه ، وواجبا فعله على انسان واحد ، في وقت واحد ، وهذا فرق لا يشك الا على جاهل ، واحتجوا أيضا بان قالوا : قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر إثر غزوة الخندق لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فصلى قوم العصر اذ دخل وقتها قبل أن يبلغوا بني قريظة ، وقالوا : لم يرد منا هذا ، وأخرها آخرون حتى صلوها في بني قريظة مع الليل ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف إحدى الطائفتين

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لان المجتهد المخطئ لا يعنف وكانت صلاة من صلى أمرا قد فات فلا وجه لتعنيفهم ولكن الصواب بلا شك في فعل إحدى الطائفتين ، ولو كنا معهم ماصلينا العصر الا في بني قريظة معه ولو نصف الليل ، وقد ذكرنا أيضا الكلام في هذا الحديث في باب الكلام في الأوامر الواردة في القرآن والحديث ، وحملها على ظاهرها ، وعلى الوجوب والقور في قرب آخر ذلك الباب قبل فصل منه ترجمته كيفية ورود الأوامر حدثنا النبائي نا ابن عون الله نا قاسم بن اصبغ ثنا الخشني نا بنسار ثنا ابن أبي عدي ثنا شعبة عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : إني أجنب فلم أصل ، قال : أصبت ، وأتاه رجل فقال : إني أجنب فتيمنت وصليت ، فقال : أصبت

قال أبو محمد : وهذا كالأول سواء سواء ، لان كل مجتهد معذور ومأجور ، لان الذي سأل أولا لم يكن عنده أمر التيمم بلا شك ، ومن هذه صفة حكمه أن لا يصلي أصلا وهو جنب حتى يتطهر ، والثاني كان طالما بالتيمم فأدى فرضه كما يلزمه ، فكان حكمهما مختلفا لا متفقا ، وكلاهما أصاب

وجه العمل فيما عليه بقدر علمه ، ولم ننكر هذا ، انما أنكرنا أن يكون
الشيء حقا باطلا من وجه واحد في وقت واحد ، وقالوا ان كان مخالفكم مخطئا
ففسقوه كما يفسق الخوارج

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق ، إننا لا نفسق الخوارج
ولا غيرهم ، ولكننا نقول من قامت عليه الحجة بحديث لا معارض له ، أو آية
لا معارض لها ، أو برهان ضروري فتمادى على قوله المخالف للحق ، أو تناقض
فاحتج في مكان مما لا يصح مثله في غير ذلك المكان ، وبني عليه ذلك فتمادى
على قوله الفاسد في فتيا في شيء من الفقه أو في اعتقاد ، فهو فاسق وكل ذلك
سواء ، وهذا ابن عباس يقول بتخليد القاتل ، فمن فسق القائلين بانفاذ الوعيد
فليبدأ بتفسيق ابن عباس ، ومن فسق ابن عباس فهو والله الفاسق حقا ، وابن
عباس البر ابن البر ، الفاضل ابن الفاضل ، رضى الله عنهما ، واحتجوا بما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أصبحابى كالنجوم »

قال أبو محمد : وقد تقدم ابطالنا لهذا الحديث ، وبيننا أنه كذب في باب ذم
الاختلاف من كتابنا هذا فاغنى عن ترده ، واحتجوا باختلاف الصحابة
وأنهم لم ينقض بعضهم أحكام بعض ولا منعوا مخالفهم من الحكم بخلافهم
قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنهم قد أنكروا بعضهم على بعض
الاختلاف في الفتيا كأنكارهم غير ذلك ، وقد قال ابن عباس : من شاء باهله
عند الحجر الاسود في العول في الفرائض ، وفي تخليد القاتل . وقال : أما
تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، أقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وتقولون قال أبو بكر وعمر . وقال ابن عباس : أنتم أعلم أم الله تعالى ؟
الله يقول « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فقلتم
أنتم لها نصف ما ترك وإن كان له ولد ، وهذا ابن عمر يقول اذ أمر بالمتعة
في الحج فقيـل له : أبوك نهى عنها ، فقال : أيهما أولى أن يتبع ، كلام الله

أو كلام عمر ؟ وهذا عمر ان بن الحصين يقول في نهى عمر عن المتعة في الحج :
نزل بها القرآن ، وعملناها مع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيها رجل برأيه
ما شاء ، وهذا ابن الزبير يقول لابن عباس في متعة النساء : لئن فعلتها لارجنك
فجرب إن شئت ، وهذا عمر قد فسخ بيع أمهات الاولاد وردهن حبالي من
تستر ، وفسخ فعل أبي بكر في استرقاق نساء المرتدين ، وكان يضرب على
الركعتين بعد العصر ، وكان طلحة وأبو أيوب وعائشة يصلونهما ، وتستر بهما
أبو أيوب وأبو طلحة مدة حياة عمر ، فلما مات عاوداها ، وقال ابن مسعود
إذ سمع فتيا أبي سوسى الاشعري في ابنة وابنة ابن وأخت ، ثم قال عن ابن
مسعود : أنه سـيوافقني في هذا فقال ابن مسعود : لقد ضللت اذا وما أنا
من المهتدين . فجعل الفتيا بالخطأ ضلالا وخلافا للهدى ، وهذا أكثر من أن
يحاط به الا في سفر ضخم جدا ، فبطل ما احتجوا به من ذلك وبالله تعالى التوفيق
واحتجوا بقوله عليه السلام : « إنكم تختصمون الى وانما أنا بشر ولمل أحدكم
أن يكون ألحن بحجته من الآخر فاقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء
من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » أو كما قال عليه السلام
قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم فعل ما أمر به من الحكم الظاهر من البينة أو اليمين ، وأخبر
الناس أن ذلك لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ولا يحيل شيئا عن وجهه فلو كان
حكم أحد من الحكم حقا ، وأن كل ما خالفه حقا ، لكان ذلك حكم النبي صلى
الله عليه وسلم ، ولكان هذا بيان واضح في أن الحق في واحد ، وأن ما خالفه
خطأ ، وحكم النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهر بان المال لزيد هو غير وجوب
كون ذلك المال ملكا على الحقيقة لزيد ، فهما شيئان متغايران ، واذا كانا
كذلك فمن الممكن أن يكون أحدهما حقا ، والآخر باطلا ، فبطل احتجاجهم
بذلك في كون الحق في وجهين مختلفين ، بل قد أخبر عليه السلام أن الحق حق

وأن حكمه لا يحيله عن وجهه ، ولا يوجب إحلال المقضى به لغير صاحبه ،
قان قالوا مشاغبين : أحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظاهر الأمر بما
نهى عن أخذه في الباطن حكم بحق ، أو حكم بباطل ، فان قلمم بباطل كفرتم
وإن قلمم بحق فهو قولنا ، قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : لا يحل لمسلم أن يظن
أن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بباطل وهو يعلم أنه باطل ، ومن أجاز هذا
أو ظن جوازه فهو كافر حلال الدم والمال ، ولكن القول أنه صلى الله عليه
وسلم ما حكم بشهادة الشهود واليمين الا بحق مقطوع على انه حق كما أمره الله
عز وجل ، وأمر المحكوم له بخلاف ما هو في باطنه حق بان لا يأخذه ، ثم
نقول : إنه قد صح يقينا أنه عليه السلام يحكم بما هو عنده حق فيوافق خلاف
ما أمره الله تعالى به وهذا لا يسمى باطلا ، ومن سعى هذا باطلا فهو كافر ،
وذلك نحو سلامه عليه السلام في الظهر أو العصر بالمدينة من ركعتين ، أو من
ثلاث ، وإعراضه عن الأعمى ، فنزل ذلك من القرآن ما نزل ورسول الله صلى
الله عليه وسلم انما قصد في كل ذلك ما هو حق عنده ، ولم يكن ذلك عند الله
تعالى كذلك ، فصح أن الحق في واحد ولا بد ، فمن خالفه ناسيا أو وهو يرى
أنه حق ، فليس آثما ، ولكنه مأجور أجرا واحدا ، ومن خالفه عامدا طالما
فهو إما فاسق ، وإما كافر ، ان كان خلافا لاسلام ، وبالله تعالى التوفيق .
ويستلون عن فقيهين ، رأى أحدهما اباحة دم انسان ، ورأى الآخر تحريمه ،
ورأى أحدهما تارك الصلاة كافرا ، ولم يره الآخر كافرا ، ورأى أحدهما الساحر
كافرا ، ولم يره الآخر كافرا ، فان أطلقوا أن كل ذلك حق عند الله عز وجل
لحقوا بالمجانين ، وجعلوا إنسانا واحدا كافرا في جهنم مخلداً أبداً لا بد ، مؤمنا
في الجنة مخلداً أبداً لا بد وهذا غاية الجنون ، وليس هذا الباب من نوع ما
أمرنا باعطائه وحرّم على الآخذ أخذه ، فهذان حكمان على إنسانين مختلفين
كسائل سأل وهو غنى فأعطاه المسئول ، فالعطى محسن مأجور ، والآخذ

فاسق عاص آكل سحت . وكذلك فادى الاسير ومعطى الرشوة فى دفع مظلمة وقد جاء النص بذلك فى نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المسألة . وقالوا أيضا ما تقولون فيمن صلى أربعاً وشك أصلي ثلاثاً أم أربعاً ، فأنتم تأمرونه بأن يصلى حتى يكون على يقين من أنه صلى أربعاً ، فقد أمرتموه بركعة خامسة فأنتم قد أمرتموه بالخطأ ، فالجواب وبالله تعالى التوفيق : أننا لم نأمره قط بأن يصلى خامسة ، وإنما أمرناه أن يصلى أربعاً لا أكثر ، والخامسة التى زاد فيها هو فيها مخطئٌ بلا شك عند الله عز وجل ، وما أمر بها قط وهو يدري أنها خامسة ، ولكن أمر بها يقيناً اذا لم يدرك أنها خامسة ، والأثم عنه مرفوع فيها ، ولسنا ننكر رفع المأثم وإنما ننكر رفع الخطأ فى الباطن ، فلو لم يصل الخامسة وهو غير موقن بانه صلى أربعاً لكان مفسداً لصلاته ، لأنه لم يصل الخامسة التى أمر بصلاتها ، ومن باب إقدامه على ترك إتمام صلاته قبل أن يوقن بتمامها ، فهما شيئان متغايران ، دخل الغلط على من أراد مزجهما ، وهكذا القول فى الاجتهاد فى القبلة ، انما هو مأمور بمقابلة المسجد الحرام فقط ، وغير مأمور بالصلاة الى جهة غيرها ، لكن الأثم عنه مرتفع إن وافق غيرها باجتهاده ، وهو مخطئٌ وغير مأجور فى ذلك ، وإنما يؤجر على اجتهاده لاعلى ما أداه اليه الاجتهاد الا أن يكون يؤديه الى حق حينئذ يؤجر أجراً ، أجره على الطلب وأجره على الأصابة ، ولسنا نقول أن كل مجتهد فهو مأمور بما أداه اليه اجتهاده ، بل هذا عين الخطأ ، ولكننا نقول كل مجتهد فهو مأمور بالاجتهاد وبإصابة الحق ، والاجتهاد فعل المجتهد وهو غير الشئ المطلوب فانما أمرنا بالطلب لا بالشئ الذى وجد ما لم يكن عين الحق ، والاجتهاد كله حق ، وهو طلب الحق وإرادته ، وإنما غلط من غلط لانه توهم أن الاجتهاد هو فعل المجتهد للشئ الذى أداه اليه اجتهاده ، فسقطوا سقوطاً فاحشاً ، وقال تعالى : « ليتفقها فى الدين » فأوجب تعالى التفقه وهو طلب الحقائق فى

واجبات الشريعة . وقال عليه السلام : « أن تضلوا بانناس يميننا وشمالا » ففي هذا ايجاب إصابة الحق ، وفي نهيه تعالى عن الكلام بغير علم ايجاب لا صابة الحق ، حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي نا ابن مفرج ثنا الصموت ثنا البزار وهو احمد بن عمرو بن عبد الخالق ثنا الحسين بن مهدي ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبى سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وان حكم فاجتهد فإخطأ فله أجر » وقد شغب بعضهم فى قوله عليه السلام فى هذا الخبر اذا اجتهد الحاكم فإخطأ ، فقال : معناه فتخطى صاحب الحق

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لأنه ليس الا خطأ أو صواب فاذا تخطى صاحب الحق فقد حصل فى الخطأ ولم يأمر الله تعالى قط الحاكم باصابة صاحب الحق ، لانه تكليف ما ليس فى وسعه ، انما أمره بالحكم بالبينة العادلة عنده ، أو اليمين أو بالاقرار أو بعلمه ، فما حكم به من ذلك فى موضعه فقد حكم بيقين الحق ، أصاب صاحب الحق أو لم يصب ، فان قال قائل : بل تخطى الخطأ ، قيل له ، هذا خروج عن المعقول ، لانه اذا تخطى الخطأ فقد أصاب ، واذا أصاب فمن الذى أعطى أجراً واحدا على صوابه ، ومن الذى أعطى أجرين على صوابه وهذا وسواس ورقة فى الدين ودليل على فساد الاعتقاد ، وقال بعضهم : لو كان الحق فى واحد لكان ما خالفه ضلالا

قال أبو محمد : ونعم هو ضلال ولكن ليس كل ضلال كفرا ولا فسقا الا اذا كان عمدا ، وأما اذا كان عن غير قصد فالانتم مرفوع فيه كسائر الخطأ ولا فرق ، وقال بعضهم : لو كان الحق فى واحد لنص الله على ذلك نصا لا يحتمل التأويل

قال أبو محمد : فالجواب ان الله تعالى قد فعل ، والآيات التي تلونا في باب ذم الاختلاف من كتابنا هذا وهو قبل هذا الباب الذي نحن فيه ، فان تلك الآيات ناصة نصا جليا على أن الحق في واحد ، وأن سائر الأقوال كلها فاسدة وخطأ وأمره تعالى بالرد عند التنازع الى القرآن والسنة بيان جلي أن القول الذي يشهد له النص هو الحق ، وهو من عند الله تعالى ، وما عداه باطل ليس من عنده ، وقد أخبر تعالى : ان الاختلاف ليس من عنده عز وجل ، فصح ان ما لم يكن من عنده تعالى فهو باطل ، فصح أن الحق في واحد ضرورة وبالله تعالى التوفيق . واحتج بعضهم في ذلك بان الحاكم مأمور بانفاذ ما يشهد به الشاهدان العدلان عنده ، وقد يشهدان على باطل فهو مأمور بما هو في الباطن باطل

قال أبو محمد : وهذا تمويه شديد ، ونعم قد أمره الله بانفاذ شهادة هذين للشاهدين اللذين يشهدان بالباطل بل نهاه عن ردهما ، لانه لا يدرى أنهما فاسقان على الحقيقة ، أو مغفلان لاعدلان ، ولكن لما لم يعلمهما كذلك رفع عنه الاثم في الباطن ، وأمره بالحكم بهما في الظاهر وليس يدخل بهذا في جملة المجتهدين ، بل قد حكم بالحق المقطوع على أن الله تعالى أمره بالحكم به ، ولو رده لكان طاصيا لله تعالى ، فهذا بمنزلة مأمرا به من فك الأسير ، ففكه بالمال فرض علينا ، وأخذ العدو ذلك المال حرام عليه ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بقوله : « فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » . فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم من علم الحقيقة عن أن ينفذ خلاف ما يدرك أنه حق . وسألت بعضهم فقلت له : ما تقول فيمن لقي أجنبية فظنها زوجته فوطئها ، أمصيب هو محق أم مخطئ ؟ فقال لي : ما حرمها الله قط عليه مع جهله بأنها أجنبية ، فقلت له : لقد أقدمت على عزيمة في قولك إن الله تعالى لم يحرم عليه الأجنبية مع

بلوغ التحريم اليه ، وخرقت الاجماع والنص بكذبك في قوله تعالى : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » . وهذه ليست بزوجة له ، ولا ملك يمين ، فهو عاد مخطئ واطئ حرام ، إلا ان الأئمة عنه ساقط لجهله فقط ، وأيضا فاذا لم تكن حراما عليه فهي بلا شك حلال له ، إذ ليس في العالم إلا حلال أو حرام وقال ابن عباس : ما بعث محمد صلى الله عليه وسلم إلا محرما ومحللا . قال ذلك لانسان سمعه يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب لا أحله ولا أحرمه ، فقال له ابن عباس ماذا كرنا أو كلاما هذا معناه فانقطع . واحتج بعضهم باستخلاف أبي بكر على القضاء زيد بن ثابت وهو مخالفه في أقضية كثيرة

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لاننا لا نقلد أبا بكر ولا غيره ، وهم يخالفون أبا بكر في عدة قضايا بلا دلائل ، فلا ينكروا علينا خلافه حيث قام الدليل على خلاف قوله وقال بعضهم : لو كان الله تعالى كلفنا اصابة الحق وادراك الصواب لكان تعالى قد كلفنا مالا نطيق

قال أبو محمد : وهذا تمويه ضعيف ، وكذب القائل ماذا كرنا وما كلفنا عز وجل من ذلك إلا ما نطيق ، لانه قد أدرك الصواب كثير من الناس ووجدوه وجودا صحيحا أيقنوا فيه أنهم محقون ، وما أمكن بعضنا فهو لسائرنا ممكن وما توفيقنا الا بالله تعالى . وقال بعضهم : لو كان الناس مكلفين عين الصواب لكان على من خالفه الاعادة لكل ما عمل بغير الحق

قال أبو محمد : أما ما كان من الشرائع مرتبها بوقت محدود الاول والاخر فلا اعادة على من تركه أصلا ، إلا حيث جاء النص باعادته ، لانه لا سبيل إلى رجوع وقت تلك الشريعة وهي لم تؤمر بها إلا في ذلك الوقت فلا سبيل الى أدائها ، إذ لا سبيل الى الوقت الذي لا تؤدي إلا فيه كالصلاة وما أشبهها ، والصيام ونحوه ، فلا يقضى شيئا من ذلك لا جاهل ولا طامد

ولا متأول ، حاشا الناسى والنائم للصلاة ، وحاشا المريض والمسافر والمتقى
عمدا للصوم فقط ، وأما ما كان مرتبطا بوقت محدود الاول غير محدود
الآخر ، أو كان غير مرتبط بوقت فهو مؤدى أبداً ومعاد ولا بد ، كالنسان
جهل الزكاة فى البر فيبقى سنين مسلما مالكا لمقدار تجب فيه الزكاة منه ، ثم
علم بعد ذلك فعليه الزكاة للسنين الخالية ، وكانسان لم يعلم أن السلم فى غير
المكيل والموزون لا يجوز فسلم سنين حمة فى حيوان ، أو فيما لا يكال ولا
يوزن ثم علم فعليه فسخ كل ما أخذ من ذلك وردده الى أربابه ، والحكم فيه
كحكم الغاصب فيما بيده اذا تاب ولا فرق ، وكأ نسان أداه اجتهاده إلى أنه
لا نفقة لموروثه وذى رحمه المحرمة عليه ، فأقام كذلك عشرات سنين ، ثم علم
فهى دين عليه يؤديها اليهم أبداً ، ويخرج من رأس ماله إن مات ، وهكذا فى
كل شىء وبالله تعالى التوفيق . وشغب بعضهم بان العامى اذا اختلف عليه
الفقهاء فانه مخير فى أقوالهم

قال أبو محمد : وهذا خطأ ولسنا نقول به ، وقد بينا هذه المسألة فى باب
التقليد من كتابنا هذا فاغنى عن إعادته ، وموه بعضهم بان قال : الميتة عين
واحدة وهى حلال للمضطر حرام على غير المضطر

قال أبو محمد : وهذا عين الشغب والتمويه ، لاننا لم ندفع نحن اختلاف
حكم العين الواحدة على انسانين متغايرين ، أو فى وقتين مختلفين ، بل هذا
لازم فى كل عين ، فمال زيد حلال لزيد حرام على عمرو ، والأكل فى شوال
حلال للبالغين العقلاء وحرام عليهم فى رمضان ، وهكذا جميع الشرائع أو لها
عن آخرها وهكذا كل أحد مرة تلزمه الصلاة اذا دخل وقتها ، ومرة تحرم
عليه قبل دخول وقتها ومرة يحرم دم زيد ، ومرة يحل ، وإنما أنكرنا أن
تكون الميتة حلالا لزيد حراما عليه فى وقت واحد ، وان يكون البيع تاما
قبل التفرق بالابدان غير تام قبل التفرق بالابدان ، والقصاص من القاتل واجبا

حراما في وقت واحد ، فمثل هذا الجنون أنكرنا لانه لا يصدق ذو عقل ،
ولا من به طباخ (١) ، ولانه شيء لا يقدر عليه أحد لانه يؤدي الى الوسواس ،
والى ان يقال لويد : إن فعلت هذا الفعل فانت مأجور عليه وفي الجنة ، وأنت
آثم عليه وفي النار في وقت واحد . ولا سبيل الى أن يكون أحد في النار
وفي الجنة في وقت واحد ، ولا أن يكون بفعل واحد طاصيا لله عز وجل
بذلك الفعل مطيعا له في وقت واحد . فهذا الوسواس أبطلنا لاغيره بما يعقل .
وقال بعضهم : لو كنا مكلفين إصابة الحق لكان تعالى قد نصب عليه
دليلا ، من أصابه علم أنه أصابه ، ومن أخطأه علم أنه أخطأه .

قال أبو محمد : والجواب عن هذا : ان أوائل مذاهبنا كلها نحن نقول فيها
بذلك ، وأصل مذهبنا أن الأخذ بظاهر القرآن والحديث الصحيح حق ،
ونحن على يقين من أننا مصيبون في ذلك ، وفي كل قول أدانا اليه أخذنا
بظاهر القرآن والحديث الصحيح ، وان من خالفنا مخطئ عند الله عز وجل
ونحن على يقين من ذلك لا نشك فيه ولا يمكن خلافه ، وانما يخفى علينا الحق
في بعض الجزئيات ، مثل بناء حديثين بأعيانهما لا ندرى أيهما الناسخ من
المنسوخ ، ولسنا ننكر خفاء الحق علينا في بعض هذه المواضع ، وقد علم
غيرنا بلا شك وجه الحق فيما خفى علينا كما علمناه نحن فيما خفى على غيرنا ، ومن
شاهد النبي صلى الله عليه وسلم وورود الأوامر منه علم اليقين فيما غاب عنا
بلا شك *

وقال بعضهم : قد يكون الانسان على مذهب يعضده ويقاقل عنه ويعتقد
الحق فيه ثم ينتقل الى غيره .

(١) في اللسان : « أصل الطباخ القوة والسمن ثم استعمل في غيره ف قيل لا طباخ له أى
لا عقل له ولا خير عنده » وفيه أيضا : « وجد بخط الازهرى طباخ بضم الطاء ووجد بخط
الايادى طباخ بفتح الطاء »

قال أبو محمد : لو قال هذا من يبطل الحقائق لكان أشبه بقوله ، وهذا لا معنى له ، لأن كل من كان على مذهب ثم تركه لا خرافة لا يخلو من أحد وجهين لاثالث لهما البتة : إما أن يكون على حق ثم دخلت عليه شبهة لم ينعم فيها النظر ولا تقصى البرهان على شرائطه فترك الحق للباطل واطأ في ذلك ، أو كان على مذهب لم يقم له على صحته برهان وإنما اعتقده بشبهة لم يتقص فيها طرائق البرهان ، فتركه لشبهة أخرى دخلت عليه ، فانتقل من باطل الى مثله ، أو تركه لشيء يقوم عليه برهان صحيح فانتقل من باطل الى حق ، فهو لا بد مغفل ضرورة ومخطئ بلا شك ، ومضرب عن طلب البرهان الصحيح ، إما لأنه لم يبلغه ، وإما لأنه لم يتقصه ولا تأمله ، فلا بد له من الخطأ كما قلنا ، إما في اعتقاده الأول الذي انتقل عنه ، وإما في اعتقاده الثاني الذي انتقل اليه ، أو في كليهما ، ونحن لم ننف الخطأ عن الناس بل أثبتناه ، وإنما تفينا التضاد عن الحق ، وأن ينتقل من حق غير منسوخ الى حق مضاد لذلك الحق الذي انتقل عنه ، فهذا هو المحال الذي لا سبيل اليه البتة ، وقد بينا وجوه البراهين الصحاح التي لا يصح شيء إلا بها ، والبرهان الذي لا يكون أبدا إلا صحيحا ، وبيننا ما يظن انه برهان وليس ببرهان في كتابنا المرسوم بالتقريب لحدود المنطق - وهو كتاب جليل المنفعة عظيم الفائدة لا غنى لطالب الحقائق عنه - فمن أحب التلج وأن يقف على علم الحقائق فليقرأه ، ثم ليقرأ كلامنا في وجود المعارف من كتابنا المرسوم بكتاب الفصل ، ثم ليقرأ كتابنا هذا فانه يلوح له الحقائق دون اشكال . وبالله تعالى التوفيق *

فاذ بطل كل ما شغبوا به بحمد الله فلنقل في اقامة البرهان على إبطال قولهم الفاسد وبالله تعالى نعتصم *

فمن ذلك ان القائلين بهذه المقالة انما يقولون بها باتفاق منهم ، حيث لا يوجد نص من قرآن أو سنة صحيحة على حسب اختلافهم في صفة ما يجب قبوله

من السنن ، وأما حيث يوجد نص قرآن أو سنة فلا يسع أحداً عندهم اجتهاد في خلافها بل هو مخطئ مخالفها عندهم .

قال أبو محمد : فاذ هذا قولهم فقد كفيينا بحمد الله تعالى ومؤونتهم ، لانه لا نازلة الا وفيها نص موجود ، ولو لم يكن كذلك لكان ذلك الحكم شرعا في الدين ليس من الدين وهذا تناقض . ومو هو أيضا بلفظة « الاجتهاد » فقالوا : هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وهذا مما لا يسوغ فيه الاجتهاد .

قال أبو محمد : حقيقة الأمر هي أنهم إن كانوا يعنون بالاجتهاد اجتهاد المرء نفسه في طلب حكم دينه في مظان وجوده - ولا مظان لوجود الدين الا القرآن والسنن - فقد صدقوا ، والاجتهاد المذكور فرض على كل أحد في كل شئ من الدين ، فهو قولنا ، وان كانوا يعنون بالاجتهاد أن يقول برأيه ما دأه اليه ظنه ، فهذا باطل لا يحل أصلا في شئ من الدين ، وإيقاع لفظة « الاجتهاد » على هذا المعنى باطل في الديانة ، وباطل في اللغة ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، ونعوذ بالله من هذا *

ومما يبطل قولهم - وان كان فيما أوردنا كفاية - أنهم يقولون : إن كل قائل مجتهد فهو محق مصيب ، ونحن نقول : إنهم في قولهم هذا مخطئون عند الله عز وجل بلا شك ، وإنهم فيه على باطل ، فاذا حكموا لنا بالصواب والصدق في قولنا ، فقد أقرروا ببطلان قولهم . لاننا محقون في قولنا : إنهم مخطئون باقرارهم ، وفي هذا كفاية لمن عقل . ويقال لهم : أفي المتكلمين في الفتيا أحد أخطأ أم لا ؟ فان قالوا : لا ، كابروا ، لأن الحس يشهد بان الخطأ موجود ، وان قالوا : نعم ، تركوا قولهم الفاسد : ان كل مجتهد مصيب . ويسألون عن نهيه تعالى عن التفرق ، أنهى عن حق أم عن باطل ؟ فان قالوا : عن حق ، كفروا ، وان قالوا : نهى عن باطل ، تركوا قولهم الفاسد . وكل آية تلوناها في باب ذم الاختلاف من كتابنا هذا فهي مبطللة لقولهم الفاسد في هذا الباب

وبالله تعالى التوفيق .

ومن ذلك قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » فلم يطلق لنا تعالى البقاء على التنازع ، وأمرنا بالرد الى النص والأخذ به ، وأيضا فان الدين ليس موكولا الى ما أراد القائلون أن يقولوه ، وقائل هذا كافر ، وإنما الدين مردود الى نص أو إجماع ، فمن خالف الوجه في ذلك فهو مخطئ ، وأيضا فان الله تعالى يقول : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » وليس في الوسع ان يعتقد أحد كون شئ واحد حراما حلالا في وقت واحد ، على انسان واحد ، ولا أن الدين ينتقل حكمه من تحليل الى تحريم اذا حرّم الشئ مفت ما وحلله مفت آخر . وأيضا فان المفتي ليس له أن يشرع ولا أن يحلل ولا أن يحرم ، وإنما عليه أن يخبر عن الله تعالى بحكمه في هذه النازلة ، ومن المحال أن يكون حكم الله تعالى فيها غير مستقر ، إما بتحليل وإما بتحريم وإما بوجوب ، وقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » مبين ان الحكم قد استقر في كل نازلة ، إما بتحريم وإما بتحليل وإما بإيجاب ، ومن حلال وحرم باختلاف الفقهاء ، فقد أقر أنهم يحرمون ويحللون ويوجبون ، فهذا كفر بمن اعتقده . وقوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » مبطل لقول من قال : إن الشئ يكون حراما حلالا باختلاف الفقهاء فيه ، ونخبر أن قائل ذلك كاذب ، وانه ما حرم الله تعالى فهو حرام لا حلال ، وما أحله تعالى فهو حلال لا حرام ، وكذلك القول فيما أوجب تعالى . وقال عليه السلام : « ان الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس » فلو لم يكن علينا اصابة الحق ، وكنا لا يلزمنا شئ إلا الاجتهاد فقط - : لكان كل أحد من الناس طالما بحكم تلك المشتبهات ، بل كانوا ناقلين باقوا لهم للحرام البين الى التحليل ، وللحلال البين الى التحريم ، وهذا كفر وتكذيب للنبي صلى

الله عليه وسلم .

فصح لما ذكرنا ان من لم يعلم تلك المشتبهات فقد جهلها ، ومن جهلها فقد أخطأها ولم يصب الحق فيها ، وصح أن القائل في الحرام : إنه حلال ، أو في الحلال : إنه حرام مخطئ بيقين لا شك فيه . وبالله تعالى التوفيق .

ويلزم من قال : إن كل قائل مجتهد فهو مصيب - : أن يقول : إن من قال إن المتأولين كفار أن يكون محقاً صادقاً وأن يقول إن من قال إنهم مؤمنون فساق أن يكون محقاً صادقاً ، وأن يقول إن من قال إنهم مؤمنون غير فساق أن يكون محقاً صادقاً ، فيلزم من هذا أن يكون الرجل كافراً مؤمناً فاسقاً فاضلاً في وقت واحد ، وهذا لا يقوله من يقذف بالحجارة . ويلزم من هذا أن يكون المرء في الجنة مخلداً ، وفي النار مخلداً في وقت واحد ، لأن الكافر مخلد في النار ، والمؤمن مخلد في الجنة ، فإذا كان المرء كافراً بقول من قال فيه إنه كافر ، ومؤمناً بقول من قال فيه إنه مؤمن ، فهو في الجنة وفي النار في وقت واحد ، وهذا مالا يقوله إلا موسوس ، وكل ذلك قد قال به فضلاء أئمة من أهل العلم ، يعني تكفير أهل الأهواء وإبطال تكفيرهم من الصحابة والتابعين إلى هلمَّ جرأ . ويكفي من هذا أن الله تعالى قد نص على أن سبيله واحدة ، وإن سائر السبل متفرقة عن سبيله ، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على تخطئة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من المجتهدين ، كتخطئته عليه السلام أبا بكر في تفسيره للرؤيا ، وعمر في قوله في هجرة المهاجرين إلى الحبشة ، وأسيد بن الحضير في قوله : بطل جهاد عامر بن الأكوع ، وسائر الفتاوى التي أخطوا فيها كأبي السنابل في وضعه على الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين ، ومثل هذا كثير . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان

الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن خالد بن سعد قال : دخل أبو مسعود على حذيفة فقال : اعهد الىّ ، قال : ألم يأتك اليقين ؟ قال : بلى ، فان الضلالة كل الضلالة ان تعرف ما كنت تنكر ، أو تنكر ما كنت تعرف ، وإياك والتلوّن فى دين الله أو فى أمر الله ، فان دين الله واحد . فبين حذيفة وواقفه أبو مسعود رضى الله عنهما ، وهذا نص قولنا ، والذي لا يجوز غيره ، وهو ما استقر عليه الامر اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب السابع والعشرون

فى الشذوذ

قال أبو محمد : الشذوذ فى اللغة - التى خوطبنا بها - هو الخروج عن الجملة ، وهذه اللفظة فى الشريعة موضوعة باتفاق على معنى ما ، واختلف الناس فى ذلك المعنى

فقال طائفة : الشذوذ هو مفارقة الواحد من العلماء سائرهم . وهذا قول قد بينا بطلانه فى باب الكلام فى الاجماع من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين . وذلك أن الواحد اذا خالف الجمهور الى حق فهو محمود ممدوح ، والشذوذ مذموم باجماع ، فحال أن يكون المرء محمودا مذموما من وجه واحد ، فى وقت واحد ، وممتنع أن يوجب شئ واحد الحمد والذم معا فى وقت واحد ، من وجه واحد ، وهذا برهان ضرورى . وقد خالف جميع الصحابة رضى الله عنهم أبا بكر فى حرب أهل الردة ، فكانوا فى حين خلافهم مخطئين كلهم ، فكان هو وحده المصيب ، فبطل القول المذكور .

وقالت طائفة : الشذوذ هو أن يجمع العلماء على أمر ما ، ثم يخرج رجل

منهم عن ذلك القول الذى جامعهم (١) عليه ، وهذا قول أبى سليمان وجمهور أصحابنا وهذا المعنى لو وجد نوع من أنواع الشذوذ ، وليس حدا للشذوذ ولا رسماً له . وهذا الذى ذكروا - لو وجد - شذوذ وكفر معاً لما قد بينا فى باب الكلام فى الاجماع أن من فارق الاجماع وهو يوقن أنه إجماع فقد كفر ، مع دخول ما ذكر فى الامتناع والمحال ، وليت شعرى متى تيقنا إجماع جميع العلماء كلهم فى مجلس واحد فيتفقون ثم يخالفهم واحد منهم ! والذى نقول به - وبالله تعالى التوفيق - : إن حداً الشذوذ هو مخالفة الحق ، فكل من خالف الصواب فى مسألة ما فهو فيها شاذ ، وسواء كانوا أهل الأرض كلهم بأسرهم أو بعضهم ، والجماعة والجملة هم أهل الحق ، ولولم يكن فى الأرض منهم الا واحد فهو الجماعة وهو الجملة ، وقد أسلم أبو بكر وخديجة رضى الله عنهما فقط ، فكانا هم الجماعة ، وكان سائر أهل الأرض - غيرهما وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم - أهل شذوذ وفرقة ، وهذا الذى قلنا خلاف فيه بين العلماء ، وكل من خالف فهو راجع اليه ومقر به شاء أو أبى ، والحق هو الاصل الذى قامت السماوات والأرض به ، قال الله تعالى : « ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما الا بالحق » فاذا كان الحق هو الاصل فالباطل خروج عنه وشذوذ منه ، فلما لم يجوز أن يكون الحق شذوذاً ، وليس الا حق أو باطل صح أن الشذوذ هو الباطل . وهذا تقسيم أوله ضرورى وبرهان قاطع كاف والله الحمد .

ويسئل من قال : إن الشذوذ هو مفارقة الواحد للجماعة : ما تقول فى خلاف الاثنين للجماعة ؟ فان قال : هو شذوذ ، سئل عن الثلاثة للجماعة ثم يزداد واحداً واحداً هكذا أبداً ، فلا بد له من أحد أمرين : إما أن يحد عدداً ما بانه شذوذ ، وان ما زاد عليه ليس شذوذاً ، فيأتى بكلام فاسد

(١) بهامش الاصل « أى وافقهم »

لادليل عليه فيصير شاذاً على الحقيقة ، أو يتمادى حتى يخرج عن المعقول وعن إجماع الأمة فيصير شاذاً على الحقيقة أيضاً ، ولا بد له من ذلك . وبالله تعالى التوفيق

فكل من أداه البرهان من النص أو الإجماع المتيقن الى قول ما ، ولم يعرف أحد قبله قال بذلك القول ، ففرض عليه القول بما أدى اليه البرهان ، ومن خالفه فقد خالف الحق ، ومن خالف الحق فقد عصى الله تعالى . قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » ولم يشترط تعالى في ذلك أن يقول به قائل قبل القائل به ، بل أنكر تعالى ذلك على من قاله ، اذ يقول عز وجل حاكياً عن الكفار منكراً عليهم أنهم قالوا : « ما سمعنا بهذا في الملة الاخرة ان هذا الاختلاق »

قال أبو محمد : ومن خالف هذا فقد انكر على جميع التابعين ، وجميع الفقهاء بعدهم ، لان المسائل التي تكلم فيها الصحابة رضى الله عنهم من الاعتقاد أو الفتيا فكلها محصور مضبوط ، معروف عند أهل النقل من ثقات المحدثين وعلمائهم ، فكل مسألة لم يرو فيها قول عن صاحب لكن عن تابع فمن بعده ، فان ذلك التابع قال في تلك المسألة بقول لم يقله أحد قبله بلا شك ، وكذلك كل مسألة لم يحفظ فيها قول عن صاحب ولا تابع ، وتكلم فيها الفقهاء بعدهم فان ذلك الققيه قد قال في تلك المسألة بقول لم يقله أحد قبله ، ومن ثقف هذا الباب فانه يجد لأبي حنيفة ومالك والشافعي أزيد من عشرة آلاف مسألة لم يقل فيها أحد قبلهم بما قالوه ، فكيف يسوغ هؤلاء الجهال للتابعين ثم لمن بعدهم أن يقولوا قولاً لم يقله أحد قبلهم ، ويحرم ذلك على من بعدهم البينا ثم الى يوم القيامة ، فهذا من قائله دعوى بلا برهان ، وتخرص في الدين ، وخلاف الإجماع على جواز ذلك لمن ذكرنا ، فالامر كما ذكرنا . فمن أراد الوقوف على ما ذكرنا فليضبط كل مسألة جاءت عن أحد من الصحابة ، فهم أول هذه الأمة

ثم ليضرب بيده الى كل مسألة خرجت عن تلك المسائل ، فان المفتى فيها قائل
بقول لم يقله أحد قبله ، الا أن بيننا نحن وبين غيرنا فرقا وهو أننا لا نقول
في مسألة قولاً أصلاً الا وقد قاله تعالى في القرآن أو رسوله عليه السلام فيما
صح عنه ، وكفى بذلك أنساً وحقاً ، وأما من خالفنا فان أكثر كلامه فيما لم يسبق
اليه ، فمن رأيه . وكفى بهذا وحشة . والحمد لله رب العالمين كثيراً . وصلى الله
على محمد خاتم النبيين وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب الثامن والعشرون

في تسمية الصحابة الذين رويت عنهم الفتيا وتسمية الفقهاء المذكورين في
الاختلاف بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم

قال أبو محمد : أما الصحابة رضى الله عنهم فهو كل من جالس النبي صلى
الله عليه وسلم ولو ساعة ، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها ، أو شاهد منه عليه
السلام أمراً يعيه ، ولم يكن من المنافقين الذين انفصل نفاقهم واشتهر حتى ماتوا
على ذلك ، ولا مثل من تفاه عليه السلام باستحقاقه كهيت الخنث ومن جرى
مجراه ، فمن كان كما وصفنا أولاً فهو صاحب ، وكلهم عدل إمام فاضل رضى ،
فرض علينا توقيرهم وتعظيمهم ، وأن نستغفر لهم ومحبتهم ، وتمرّة يتصدق بها
أحدهم أفضل من صدقة أحداً بما يملك ، وجلسة من الواحد منهم مع النبي
صلى الله عليه وسلم أفضل من عبادة أحداً دهره كله ، وسواء كان من ذكرنا
على عهده عليه السلام صغيراً أو بالغاً ، فقد كان النعمان بن بشير وعبد الله بن
الزبير والحسن والحسين ابناً على رضى الله عنهم أجمعين من أبناء العشر فأقل
اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الحسين فكان حينئذ ابن ست سنين
اذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان محمود بن الربيع ابن خمس سنين

اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعقل حجة مجها النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه من ماء بئر دارهم ، وكلهم معدودون في خيار الصحابة ، مقبولون فيما رووا عنه عليه السلام أتم القبول ، وسواء في ذلك الرجال والنساء ، والعبيد والاحرار

وأما من أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعقله وسنه الا أنه لم يلقه فليس من الصحابة ولكنه من التابعين ، كأبي عثمان النهدي ، وأبي رجاء العطاردي ، وشريح بن الحارث القاضي ، وعلقمة ، والاسود ، ومسروق ، وقيس بن أبي حازم ، والرحيل الجعفي ، ونباتة الجعفي ، وعمر بن ميمون وسلمان ابن ربيعة الباهلي ، وزيد بن صوحان وأبي مريم الحنفي ، وكعب بن سور وعمر بن يثربي ، وغيرهم ، واعداد لا يحصهم الا خالقهم عز وجل ، ومن هؤلاء من أفتى أيام عمر بن الخطاب ، وقضى بين الناس زمن عمر وعثمان

وأما من ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد أن لقيه وأسلم ثم راجع الاسلام وحسنت حاله ، كالأشعث بن قيس ، وعمر بن معدى كرب وغيرها ، فصحبته له معدودة ، وهو بلا شك من جملة الصحابة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسلمت على ما سلف لك من خير » ، وكلهم عدول فاضل من أهل الجنة قال الله تعالى : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزراع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرأ عظيما » وقال تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى » الآية . وقال تعالى : « إن الذين سبقتم منكم من الحسنى أولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيسها وهم فيما

اشتبهت أنفسهم خالدون لا يحزنهم الفزع الاكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم
الذي كنتم توعدون »

قال أبو محمد : هذه مواعيد الله تعالى ووعد الله مضمون تمامه ، وكلهم
ممن مات مؤمنا قد آمن وعمل الصالحات ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« دعوا الى أصحابي فلو كان لاحدكم مثل أحد ذهباً فاتفقه في سبيل الله ما بلغ
مد أحدهم ولا نصيفه »

وقد قال قوم : إنه لا يكون صاحباً من رأى النبي صلى الله عليه وسلم
مرة واحدة لكن من تكررت صحبه

قال أبو محمد : وهذا خطأ ييقن ، لانه قول بلا برهان ، ثم نسأل قائله عن
حد التكرار الذي ذكره ، وعن مدة الزمان الذي اشترط ، فان حد في ذلك حداً
كان زائداً في التحكم بالباطل ، وإن لم يحد في ذلك حداً كان قائلاً بما لا علم له
به وكفى بهذا ضللاً . وبرهان بطلان قوله أيضاً : أن اسم الصحبة في اللغة
انما هو لمن ضمته مع آخر حالة ما فانه قد صحبه فيها ، فلما كان من رأى النبي
صلى الله عليه وسلم وهو غير منابذ له ولا جاحد لنبوته قد صحبه في ذلك الوقت
وجب أن يسمى صاحباً . وأما التابعون ومن بعدهم فانما لنا ظاهر أحوالهم ،
إذ لا شهادة من الله تعالى لاحد منهم بالنجاة ، وليس كل التابعين فمن بعدهم
عدلاً ، فانما يراعى أحوالهم ، فمن ظهر منه الفضل والعلم فهو مقبول النقل

قال أبو محمد : وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم هوازن بنجين في
اثني عشر ألف مقاتل كلهم يقع عليهم اسم الصحبة ، ثم غزا تبوك في أكثر من
ذلك ووفد عليه جميع البطون من جميع قبائل العرب وكلهم صاحب ، وعددهم
بلاشك يبلغ أزيد من ثلاثين ألفاً انسان . ووفد عليه صلى الله عليه وسلم وفود
الجن فاسلموا وصح لهم اسم الصحبة ، وأخذوا عنه صلى الله عليه وسلم القرآن
وشرائع الاسلام . وكل من ذكرنا ممن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عنه

فكل امرئ منهم إنسهم وجنهم فبلا شك أفنى أهله وجيرانه وقومه ،
هذا أمر يعلم ضرورة ، ثم لم ترو الفتيا في العبادات والاحكام إلا عن مائة ونيف
وثلاثين منهم فقط من رجل وامرأة بعد التقصى الشديد ، فكيف يسع من
له رمق من عقل ، أو مسكة من دين وشعبة من حياء أن يدعى عليهم الاجماع
فيما لا يوقن أن جميعهم قال به وعلمه ، لاسيما وإنما ننازعهم في دعوى الاجماع
عليهم في الخطأ المخالف لكلام الله عز وجل في القرآن ، والثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا هو العجب وفيما ذكرنا يقين العلم بكذب من ادعى
الاجماع على ما يمكن أن يخفى من أحكام القرآن والسنن ، فكيف على خلاف
القرآن والسنن

قال أبو محمد : وهذا حين نذكر إن شاء الله تعالى اسم كل من روى عنه
مسألة فما فوقها من الفتيا من الصحابة رضى الله عنهم ، وما فاتنا منهم إن كان
فات إلا يسير جدا ممن لم يرو عنه أيضا إلا مسألة واحدة أو مسألتان وبالله
تعالى التوفيق.

المكثر من الصحابة رضى الله عنهم فيما روى عنهم من الفتيا
طائفة أم المؤمنين ، عمر بن الخطاب ، ابنه عبد الله ، علي بن أبي طالب ، عبد
الله بن العباس ، عبد الله بن مسعود ، زيد بن ثابت . فهم سبعة يمكن أن يجمع
من فتيا كل واحد منهم سفر ضخيم ، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب
ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن العباس في عشرين كتابا وأبو بكر
المذكور أحد أئمة الاسلام في العلم والحديث .

والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا رضى الله عنهم
أم سلمة أم المؤمنين ، أنس بن مالك ، أبو سعيد الخدري ، أبو هريرة ،
عثمان بن عفان ، عبد الله بن عمرو بن العاص ، عبد الله بن الزبير ، أبو موسى
الاشعري ، سعد بن أبي وقاص ، سلمان الفارسي ، جابر بن عبد الله ، معاذ

ابن جبل ، أبو بكر الصديق . فهم ثلاثة عشر فقط ، يمكن أن يجمع من فتيا كل امرئ منهم جزء صغير جداً . ويضاف أيضا اليهم طلحة ، الزبير ، عبد الرحمن ابن عوف ، عمران بن الحصين ، أبو بكرة ، عباد بن الصامت ، معاوية بن أبي سفيان .

والباقون منهم رضى الله عنهم مقلون في الفتيا

لا يروى عن الواحد منهم الا المسألة والمسألان والزيادة اليسيرة على لك فقط ، يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصى والبحث ، ذوم رضى الله عنهم : أبو الدرداء ، أبو اليسر ، أبو سلمة المخزومي ، أبو عبيدة ابن الجراح ، سعيد بن زيد ، الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب ، النعمان ابن بشير ، أبو مسعود ، أبي بن كعب ، أبو أيوب ، أبو طلحة ، أبو ذر ، أم عطية ، صفية أم المؤمنين ، حفصة أم المؤمنين ، أم حبيبة أم المؤمنين ، أسامة ابن زيد ، جعفر بن أبي طالب ، البراء بن عازب ، قرظة بن كعب ، أبو عبد الله البصري ، نافع أخو أبي بكرة لأمه ، المقداد بن الاسود ، أبو السنابل بن بعلك ، الجارود العبدى ، ليلى بنت قائف ، أبو محذورة ، أبو شريح الكعبي أبو برزة الاسلمى ، أسماء بنت أبي بكر ، أم شريك الحولاء بنت تويت ، أسيد ابن الحضير ، الضحاك بن قيس ، حبيب بن مسلمة ، عبد الله بن أنيس ، حذيفة ابن اليمان ، ثمامة بن أثال ، عمار بن ياسر ، عمرو بن العاص ، أبو القادية الجهنى السلمى ، أم الدرداء الكبرى ، الضحاك بن خليفة المازنى ، الحكم بن عمرو الغفارى ، وابصة بن معبد الاسدى ، عبد الله بن جعفر ، عوف بن مالك ، عدى بن حاتم ، عبد الله بن أبي أوفى ، عبد الله بن سلام ، عمرو بن عبسة ، عتاب بن أسيد ، عثمان بن أبي العاص ، عبد الله بن مرجس ، عبد الله ابن رواحة ، عقيل بن أبي طالب ، طائذ بن عمرو ، أبو قتادة ، عبد الله بن معمر العدوى ، عمير بن سعد ، عبد الله بن أبي بكر الصديق ، عبد الرحمن بن

أبي بكر الصديق ، عائكة بنت زيد بن عمرو ، عبد الله بن عوف الزهري ،
سعد بن معاذ ، أبو منيب ، سعد بن عبادة ، قيس بن سعد ، عبد الرحمن بن
سهل ، سمرة بن جندب ، سهل بن سعد الساعدي ، معاوية بن مقرن ، سويد
ابن مقرن ، معاوية بن الحكم ، سهلة بنت سهيل ، أبو حذيفة بن عتبة ،
سلمة بن الأكوع ، زيد بن أرقم ، جرير بن عبد الله البجلي ، جابر بن سمرة ،
جويرية أم المؤمنين ، حسان بن ثابت ، حبيب بن عدى ، قدامة بن مظعون ،
عثمان بن مظعون ، ميمونة أم المؤمنين ، مالك بن الحويرث ، أبو أمامة الباهلي ،
محمد بن مسلمة ، خباب بن الارت ، خالد بن الوليد ، ضمرة بن الميص ،
طارق بن شهاب ، ظهير بن رافع ، رافع بن خديج ، فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فاطمة بنت قيس ، هشام بن حكيم بن حزام ، أبوه حكيم
ابن حزام ، شرحبيل بن السمط ، أم سليم ، دحية بن خليفة الكلبي ، ثابت
ابن قيس بن الشماس ، ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سرق (١)
المغيرة بن شعبة ، بريدة بن الحصيب الاسلمي ، رويغ بن ثابت ، أبو حميدة
أبو أسيد ، فضالة بن عبيد ، رجل يعرف بأبي محمد ، رويغ عنه وجوب
الوتر (هو من الانصار اسمه مسعود بن أوس نجاري بدرى) زينب بنت
أم المؤمنين أم سلمة ، عتبة بن مسعود ، بلال المؤذن ، مكرز ، عرفة بن
الحارث ، سيار بن روح أو روح بن سيار ، أبو سعيد بن المعلى ، العباس
ابن عبد المطلب ، بسر بن أبي أرطاة ، ويقال بسرة بن أرطاة ، صهيب بن
سنان ، أم أيمن ، أم يوسف ، ماعز ، الغامدية ، فهم ثناح (٢)

(وأما فقهاء التابعين الذين روى عنهم الفتيا فمن بعدهم)

فنحن ان شاء الله تعالى نذكر من عرف منهم على البلاد المشهورة في صدر

(١) بضم السين المهملة وفتح الراء المشددة

(٢) كذا في الاصل ، ويظهر أنه رمز الى عدد بنوع من حساب الجمل لا أعرفه

الاسلام خاصة ، وأما بعد ذلك فلا يحصيهم الا الله عز وجل
(مكة أعزها الله)

عطاء بن أبي رباح (١) مولى أم كرز الخزاعية ، طاوس بن كيسان الفارسي
والأسود والد عثمان بن الأسود مجاهد بن جبر ، عبيد بن حمير الليثي ،
ابنه عبد الله بن عبيد ، عمرو بن دينار عبد الله بن أبي مليكة ، عبد الله بن
سابط ، عكرمة مولى ابن عباس . وهؤلاء من أصحاب ابن عباس رضى الله
عنهم ، وقد أخذوا أيضا عن ابن عمر ، وأم المؤمنين عائشة ، وعلى وجابر .
ثم أبو الزبير المكي ، وعبد الله بن خالد بن أسيد ابن أبي العيص بن أمية ،
وعبد الله بن طاوس ، ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، سفيان
ابن عيينه ، وكان أكثر فتياه في المناسك ، وكان يتوقف في الطلاق وبعدهم مسلم
ابن خالد الزنبي ، سعيد بن سالم القداح ، وبعدهما محمد بن إدريس الشافعي ،
ثم ابن عمه ابراهيم بن محمد الشافعي ، أبو بكر عبد الله ابن الزبير الحميدي ،
أبو الوليد موسى بن أبي الجارود ثم أبو بكر بن أبي مسرة ، ثم غلب عليهم
تقليد الشافعي إلا من لا نقف الآن على اسمه منهم .

(المدينة أعزها الله وحرسها)

سعيد بن المسيب الخزومي ، وكان على بنت أبي هريرة وأخذ عنه كثيرا
وعن سعد بن أبي وقاص وغيره ، عروة بن الزبير بن العوام ، القسم بن محمد
ابن أبي بكر الصديق ، وأخذ عن عائشة أم المؤمنين ، عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود الهذلي وأخذ عن ابن عباس ، خارجة بن زيد بن ثابت
وأخذ عن أبيه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي سليمان
ابن يسار ، أخذ عن أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة وعن غيرهما من الصحابة
(١) في الاصل : « عطاء بن مكثر بن أبي رباح » والصواب « عطاء بن أبي رباح » وزيادة
« بن مكثر » خطأ فاحش فليس في نسب عطاء هذا الاسم

وهؤلاء هم الفقهاء السبعة المشهورون في المدينة

(وكان من أهل الفتيا أيضا فيها)

أبان بن عثمان بن عفان وأخذ عن أبيه ، عبد الله وسالم ابنا عبد الله بن عمر ، أبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ابنه محمد وأخذ عن جابر ، أبو بكر بن سليمان بن أبي خيثمة العدوي عدى قریش ، نافع مولى ابن عمر ، رويناه عنه نحو عشر مسائل من فتياه ، عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أخى أبي أمامة ، أسعد ابن زرارة رضى الله عنه ، وذكر سفيان أنها كانت تستفتى في البيوع ، وأخذت عن عائشة وعن الصواحب الانصاريات ، وسروان بن الحكم قبل أن يقوم بالشام وكان دون هؤلاء ، وبعدهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابناه محمد وعبد الله ، عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وابنه محمد ، عبد الله والحسن ابنا محمد بن الحنفية وهو محمد بن علي بن أبي طالب ، جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، مصعب بن محمد بن شرحبيل العبدري ، محمد بن المنكدر التيمي ، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، وقد جمع محمد بن احمد بن مفرج فتاويه في ثلاثة أسفار ضخمة على أبواب الفقه - عبد الله بن الحسن بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، يحيى بن سعيد بن قيس الانصارى ، أبو الزناد عبد الله بن يزيد بن هرمز ، عمر بن حسين ، سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ربيعة بن أبي عبد الرحمن مولى بني تميم من قریش - وهو ربيعة الرأي - العباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ، عبد الرحمن بن حرملة الاسلمى ، زيد بن أسلم ، عثمان بن عروة بن الزبير ، صفوان بن سليم ، اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الاموى . ثم كان بعد هؤلاء عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، محمد بن عبد الرحمن

ابن أبي ذئب القرشي العامري ، محمد بن اسحق ، مالك بن أنس ، عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون ، محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ولى قضاء المدينة وفتياه ضرب جعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس مالك بن أنس . وبعدهم أصحاب مالك : كعبد العزيز بن أبي حازم ، والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي ومحمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن اسماعيل بن الوليد بن المغيرة المخزومي وله ديوان كبير جدا سماعه من مالك ، وعبد الله بن نافع الاور الصائغ ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، ومطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار (١) وأبو مصعب احمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة ابن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وهو آخر من بقى من الفقهاء المشاهير بالمدينة ، ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين أيام المتوكل ، وولى قضاء المدينة ، وقل العلم بها بعد ذلك ، فانا لله وإنا اليه راجعون ، والله ولى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فقهاء البصرة بعد الصحابة رضى الله عنهم

عمرو بن سلمة الجرمي ، وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا يبه محبة ، أبو مریم الحنفى ، كعب بن سور (٢) عمرو بن يثربى ، الحسن بن أبى الحسن وأدرك خمسمائة من الصحابة ، وقد جمع بعض الفقهاء فتياه فى سبعة أسفار ضخمة ، جابر بن زيد أبو الشعثاء أخذ عن ابن عباس ، محمد بن سيرين ، يحيى بن يعمر ، أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، مسلم بن يسار ، أبو العالية الرياحي مولى (٣) بكر بن

(١) هو ابن اخت مالك بن أنس (٢) بضم السين المهمة وهو أزدى وكان قاضى البصرة زمن الصحابة ولاء عمر بن الخطاب ذكر البخارى فى التاريخ الصغير (٤٠) أنه قتل يوم الجمل وله ترجمة فى طبقات ابن سعد (ج ٧ قسم ١ ص ٦٥) (٣) هو مولى امرأة من بنى رياح وليس مولى بكر كما يظن من ظاهر تصرف المؤلف ، بل بكر أحد الفقهاء الذين سرد المؤلف أسماءهم

عبد الله المزني ، حميد بن عبد الرحمن (١) ، مطرف بن عبد الله بن الشيخير
الحرشي ، زرار بن أوفى ، أبو بردة بن أبي موسى الاشعري ، معبد بن عبد
الله بن عكيم (٢) الجهني ، عبد الملك بن يعلى الليثي القاضي ، بلال بن أبي بردة
ابن أبي موسى الاشعري . وهؤلاء لقوا أكابر الصحابة رضي الله عنهم . ثم
كان بعدهم : أيوب بن كيسان السخيتاني ، سليمان بن طرخان التيمي مولى يونس
ابن عبيد ، عبد الله بن عون ، خالد بن أبي عمران (٣) ، القاسم بن ربيعة ،
أشعث بن عبد الملك الحمراني ، حفص بن سليمان المنقري ، قتادة بن دحامة
السدوسي ، ياس بن معاوية القاضي . وبعدهم : سوار بن عبد الله القاضي الغنبري
أبو بكر العتكي ، عثمان بن مسلم (٤) البقي ، طلحة بن ياس القاضي ، عبيد الله
ابن الحسن الغنبري القاضي ، أشعث بن جابر (٥) عمرو بن عبيد ثم كان بعده هؤلاء :
عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي ، سعيد بن أبي عروبة ، حماد بن سلمة ،
حماد بن زيد ، عبد الله بن داود الخريبي (٦) اسماعيل بن عليه ، بشر بن المفضل
ابن لاحق ، معاذ بن معاذ الغنبري ، أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، معمر بن
راشد ، قريش بن انس ، عبيد الله بن معاذ بن معاذ ، محمد بن عبد الله
الانصاري ، كلثوم بن كلثوم * ثم دخل عندهم رأي أبي حنيفة بيوسف بن
خالد وغيره ، ورأي مالك بأحمد بن المعذل الا قليلا ممن لم يبلغنا امره . وممن
بلغنا ذكره سليمان بن حرب الواشجي ، فانه كان جاريا على السنن الاول في فتياه ،

(١) هو الحميري . ووقع في الاصل بين لفظي « المزني » و « حميد » لفظ « صليبه » ولم
يقم له معنى ولا وجها وسيكرر مرارا بين الاسماء فانه أعلم (٢) يضم العين المهمة
(٣) هذا ليس من البصريين بل هو من أهل تونس كان فقيه أهل المغرب ومفتي أهل
مصر والمغرب (٤) في الاصل « سليمان » وهو خطأ ، و « البقي » بفتح الباء الموحدة
وكسر التاء المثناة المشددة (٥) في المصرية « أشعث بن جابر بن زيد » وكذلك في الاندلسية
الا أنها زادت أيضا « بن عمرو بن عبيد » وكلاهما خطأ والصواب ما صنعناه فأشعث بن
جابر هو أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني « وعمرو بن عبيد هو القدرى المشهور وكلاهما
من فقهاء البصرة (٦) بهم الحاء المعجمة وفتح الراء

وابراهيم بن عليّة ، ويحيى بن اكرم القاضي ، وعبد السلام بن عمر ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وخالد بن الحارث الهجيمي ، وعبد الوارث بن سعيد التنوري ، وشعبة بن الحجاج ، ونظرائهم من أئمة المحدثين ممن لاشك في سعة علمه بالسنن والآثار عن الصحابة ، وفي انه كان لا يقله احدا في دينه .

فهم معدودون فيمن ذكرنا ، ولكن فتاويهم قليلة جدا ، وانما كانوا يعولون في فتياهم على ما رووا من فتاوى الصحابة والتابعين ، ولا يكادون يستدلون في كثير ممن ذكرنا ، لا يحفظ عنه الا المسألة والمسألان ونحو ذلك ، وكثير منهم أكثر في الفتيا جدا .

فقهاء الكوفة بعد الصحابة رضى الله عنهم

علقة بن قيس النخعي ، الاسود بن يزيد النخعي وهو عم علقة أخو ابيه ، أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني ، مسروق بن الاعدع الهمداني ، عبدة السلماني ، شريح بن الحارث الكندي القاضي ، سلمان بن ربيعة الباهلي ، زيد بن صوحان ، سويد بن غفلة ، الحارث بن قيس الجعفي ، عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي ، أخو الاسود بن يزيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود القاضي ، خيثمة بن عبد الرحمن ابو حذيفة ، سلمة بن صهيب أبو عطية ، مالك بن عامر أبو الأخص ، عبد الله بن سبخرة ، زر بن حبیش الاسدي ، خلاص بن عمرو ، وهو من أصحاب علي رضى الله عنه . عمرو بن ميمون الاودي من أصحاب معاذ بن جبل ، همام بن الحارث ، نباعة الجعفي ، الحارث بن سويد ، زيد بن معاوية النخعي ، معضد الشيباني ، الربيع بن خثيم الثوري ، عتبة بن فرقد السلمي ، ابنه عمرو ، صلة بن زفر العبسي ، شريك ابن حنبل ، أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي ، عبيد بن نضلة ، وهؤلاء أصحاب ابن مسعود وعلى . وأكابر التابعين كانوا يفتون في الدين ويستفتيهم

الناس ، وأكابر الصحابة أحياء حاضرون يجوزون لهم ذلك ، وأكثرتهم قد أخذ عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعلى وغيرهم . ولقي عمرو ابن ميمون معاذ بن جبل وصحبه وأخذ عنه ففعل ذلك وأوصاه معاذ عند موته أن يلحق بابن مسعود فيصحبه ويطلب العلم عنده . ويضاف الى هؤلاء أبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى الانصار ، وأخذ عن مائة وعشرين من الصحابة . وميسرة وزادان والضحاك المسرفي * ثم كان بعدهم ابراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وسعيد ابن جبير مولى بني أسد صاحب ابن عباس ، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهذلي ، وأبو بكر بن أبي موسى الاشعري ، وكان سائر اخوته بالبصرة ، ومحارب بن دثار سدوسي ، والحكم بن عتيبة ، وجبل بن سحيم الشيباني وصحب ابن عمر * ثم كان بعد هؤلاء حماد بن أبي سليمان ، ومنصور ابن المعتمر السلمي ، والمغيرة بن مقسم الضبي ، وسليمان الأعمش مولى بني أسد ، ومسر بن كدام الهلالي * ثم كان بعد هؤلاء : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي ، وعبد الله بن شبرمة القاضي الضبي ، وسعيد بن أشوع (١) القاضي وشريك القاضي النخعي ، والقاسم بن معن ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت ، والحسن بن صالح بن حي * ثم كان بعدهم : حفص ابن غياث القاضي ، ووکیع بن الجراح ، وأصحاب أبي حنيفة كابي يوسف القاضي ، وزفر بن الهذيل بصرى سكن الكوفة ، وحماد بن أبي حنيفة ، والحسن بن زياد اللؤلؤي القاضي ، ومحمد بن الحسن قاضي الرقة ، وعافية القاضي ، واسد بن عمرو ، ونوح بن دراج القاضي ، وأصحاب سفيان الثوري كالاشجعي ، والمعاوي بن عمران ، وصاحبي الحسن بن حي : حميد الرؤاسي ، ويحيى ابن آدم ، وقوم من أصحاب الحديث لم يشتهروا بالفتيا * ثم غلب عليهم تقليد

أبي حنيفة ، وإنما ذكرنا من أصحاب أبي حنيفة دون سائرهم لأنهم لم يستهلكوا في التقليد ، بل خالفوه باختيارهم في كثير من الفقه ، فدخلوا من أجل ذلك في جملة الفقهاء . وكذلك من ذكرنا في فقهاء المدينة من أصحاب مالك ومن ذكره منهم في فقهاء أهل مصر . وأما من استهلك في التقليد فلم يخالف صاحبه في شيء فليس أهلاً أن يذكر في أهل الفقه ، ولا يستحق أن يلحق اسمه في أهل العلم ، لأنه ليس منهم ، ولكنه كمثل الجمار يحمل أسفارا . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

فقهاء الشام بعد الصحابة رضى الله عنهم

أبو إدريس الخولاني ولقي معاذاً وأخذ عنه ، شرحبيل بن الصمت ، عبد الله ابن أبي زكريا الخزاعي ، قبيصة بن ذؤيب الخزاعي وطلب بالمدينة ، وجنادة بن أبي أمية ، وسليمان بن حبيب المخاربي ، والحارث بن عميرة الزبيدي ، وخالد ابن معدان ، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري ، وجبير بن نفير* ثم كان بعدهم عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، ورجاء ابن حيوة ، وكان عبد الملك بن مروان يعد في الفقهاء قبل أن يلي ماوى ، وحدير بن كريب (١) ثم كان بعد هؤلاء يحيى بن حمزة القاضى ، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزعى ، واسماعيل بن أبي المهاجرة ، وسليمان - هو مولى - ابن موسى الاموى (٢) ، وسعيد بن عبد العزيز ، ثم مخلد بن الحسين ، والوليد بن مسلم ، والعباس بن يزيد صاحب الاوزاعى ، وشعيب بن اسحق صاحب ابى حنيفة ، وأبو اسحق الفزارى صاحب ابن المبارك* ثم لم يكن بعد هؤلاء في الشام فقيه مشهور

(١) « حدير » بالخاء والذال المهملتين وهو و « كريب » مصبران (٢) سليمان هو ابن موسى وهو مولى لبني أمية ، ولذلك وضعنا لفظ « هو مولى » بين خطين

فقهاء مصر بعد الصحابة رضى الله عنهم

يزيد بن أبى حبيب ، وبكير بن عبد الله بن الاشج (١) ، وبعدهما عمرو بن الحارث ، وقد روى عن ابن وهب انه قال: لو عاش لنا عمر وبن الحارث ما احتجنا معه الى مالك ولا الى غيره ، وهو انصارى (٢) والليث بن سعد ، وعبيد الله ابن أبى جعفر ، وبعدهم أصحاب مالك كعبد الله بن وهب و عثمان بن كنانة ، وأشهب ، وابن القاسم على غلبة تقليد مالك عليه الا فى الاقل * ثم أصحاب الشافعى كأبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزنى ، وأبى يعقوب يوسف بن يحيى البويطى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم * ثم غلب عليهم تقليد مالك وتقليد الشافعى الاقوما قليلا لهم اختيارات كمحمد بن على بن يوسف ، وأبى جعفر أحمد ابن محمد الطحاوى وغيرهما

وكان بالقيروان سجنون بن سعيد وله كثير من الاختيار ، وسعيد ابن محمد بن الحداد

وكان بالاندلس ممن له أيضاً شئ من الاختيار يحيى بن يحيى ، وعبد الملك ابن حبيب ، وبقى بن مخلد ، وقاسم بن محمد صاحب الوثائق ، يحفظ لهم فتاوى يسيرة . وكذلك أسلم بن عبد العزيز القاضى ومندر بن سعيد *
ومن أدركنا من أهل العلم على الصفة التى من بلغها استحق الاعتداد به فى الاختلاف : مسعود بن سليمان بن مفلت ، ويوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى *

وكان باليمن مطرف بن مازن قاضى صنعاء وعبد الرزاق بن همام ، وهشام بن يوسف ، ومحمد بن ثور ، وسماك بن الفضل .

ومن الأئمة المتقدمين من أهل الثبات على السنن الاول، ولكنهم ليسوا

(١) بالشين المعجمة والجيم المشددة وفى الاصل « الاشجع » وهو خطأ (٢) هنا فى الاصل لفظ « صليبه » انظر هامش ص ٩٨

في أعداد أهل الأمصار ، منهم خراسانيون ، ومنهم من سكن بغداد
قال ابو محمد : عبد الله بن المبارك الخراساني ، ونعيم بن حماد ، وأبو ثور
ابراهيم بن خالد الكلبي صاحب الشافعي بغدادى ، وأحمد بن محمد بن حنبل
مروزى سكن بغداد ، واسحق بن راهويه نيسابورى سكن بغداد ،
وأبو عبيد القاسم بن سلام اللغوى كوفى سكن بغداد ، وسليمان بن داود بن
على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، وحسين بن
على الكرابيسى بغدادى ، وكان أبو خيثمة زهير بن حرب يجرى مجراهم ، ولم
يكن له اتساعهم ، وأبو حاتم محمد بن ادريس الحنظلى (١) ، وأبو زرعة
عبيد الله بن عبد الكريم الرازيان وكان هشيم بن بشير له اختيارات *

وكان بعد هؤلاء داود بن على ، ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد بن اسمعيل
البخارى ، ثم محمد بن جرير الطبرى ، ومحمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ،
وأصحاب داود كمحمد ابنه ، وعبد الله بن أحمد بن المغلس ، وعبد الله بن محمد
رويم ، وعبد الله بن محمد الرضيع ، وأبى بكر بن النجار (٢) ، وأبى بكر أحمد
ابن محمد الاوانى (٣) ، والخلال ، وأبى الطيب محمد بن أحمد الديباجى ،
بغداديون كلهم

ومن نظرأئهم ولكنهم من أصحاب القياس : ابو عبيد على بن حرب (٤)
قاضى مصر ، وأبو اسحق ابراهيم بن جعفر بن جابر قاضى حلب ، وكانا مائلين
الى الشافعى * ومن هؤلاء أيضا : محمد بن شجاع البلخى ، وأحمد بن أبى
عمران ، وبكار بن قتيبة بصرى ولى قضاء مصر وبهامات ، فهؤلاء أيضا لهم

(١) هنا بالاصل لفظ « صليبه » أنظر هامش ص ٩٨ (٢) في النسخة المصرية « البعث »
ولم أعرف من هو (٣) لم أعرفه . و « أوانا » بليدة كثيرة البساتين والشجر بينها وبين
بغداد عشرة فراسخ (٤) هذا الاسم خطأ صوابه « أبو عبيد الله محمد بن عبدة بن حرب »
انظر ترجمته في كتاب قضاء مصر وملحقه (ص ٤٧٩ - ٤٨٠ و ٥١٤ - ٥١٨) وفي الجواهر
المضية (٢: ٨٧) وفي لسان الميزان (٥: ٢٧٢)

اختيارات وان كانوا في الاغلب لا يفارقون أباحيفة وأصحابه زفروأبا (١)
يوسف ومحمد بن الحسن .

قال ابو محمد: وهذا الباب له منفعة عظيمة في تكذيب دعوى الاجماع في
مسائل الفقه التي لا تعم اقوال الناس فيها الا بالرواية . فهؤلاء - الذين ذكرنا -
هم الذين يعتد خصومنا باقوالهم في الخلاف ، وباجماعهم في الاجماع بعد اجماع
الصحابة ، وهؤلاء الذين رويت عنهم الاقوال في مسائل الفقه ، وكثير من
هؤلاء لا يحفظ عنهم الا المسألتان والثلاث ، وربما فاقنا من لم نذكر إلا أنهم
بلاشك يسير ، ومن لا يحفظ عنه الا اليسير جداً ، ونحن بشر والكمال من
الناس للنبيين عليهم السلام ، ولمن وصفه النبي عليه السلام بالكمال . والله تعالى
التوفيق .

فاذا لم يضبط من التابعين إلا من سمينا ، وكل من يدري شيئاً من
الاخبار يوقن قطعاً بأنهم ملؤا الارض من اقصى السند ، وأقصى خراسان
الى ارمينية ، واذريجان الى الموصل ، وديار ريعة ، وديار مضر الى اقصى
الشأم ، الى مصر ، الى افريقيه ، الى اقصى الاندلس ، الى أقصى بلاد البربر ،
الى الحجاز واليمن ، وجميع جزيرة العرب ، الى العراق ، الى الاهواز ،
الى فارس ، الى كرمان ، الى سجستان ، الى كابل ، الى السند ، واصبهان ،
وطبرستان ، وجرجان ، والجبال ، وأن جميع هذه البلاد فشا فيها الاسلام ،
وغلب عليها ، والله تعالى الحمد ، وانه لم يكن للمسلمين في جميع ما ذكرنا من البلاد
ولا قرية ضخمة إلا كان فيها المفتى والمقرئ ، وربما أكثر من واحد ، فكيف
يسوغ لذي عقل - له حظ من دين يخاف الله تعالى في الكذب ، ويتقى العار
والشهرة والافتضاح بالا فك على كل مفت كان في البلاد المذكورة - : في دعواه
الاجماع على ما لا يتيقن ان كل واحد من مفتي جميع تلك البلاد قال به ،

(١) في الاصل « زفر بن يوسف » وهو خطأ

واذا كان ممن سميناهم جزءاً يسيراً ممن لم يبلغنا اسمه لا يوجد لاكثرهم الامسائل يسيرة جداً وهم عدد يسير ، فأين فتاويهم في سائر مالم يرد عنهم ، فكيف بمن لم يسم منهم . فصح يقينا انه لا يحصى جميع أقوال التابعين ، ثم أقوال أهل عصر عصر بعدهم في كل نازلة : الا الله تعالى خالقهم الذي لا يخفى عليه شئ من خلقه ، والله ما أحصت الملائكة ذلك لان كل ملك انما يحصى أقوال من جعل عليه حفيظاً ورقيباً عتيداً لا قول من سواه ، فكيف أن يتعاطى الاحصاء لذلك كله من لم يؤت من العلم الا قليلاً *

فوضح وضوحاً كالشمس في يوم صحو أن كل من ادعى الاجماع على ما عدا ما قد جاء اليقين بان من لم يقله لم يكن مسلماً - : فهو كاذب آفك مفتر ، ونعوذ بالله من الكذب على كافر واحد ، فكيف على ناس كثير ، فكيف على مؤمن ، فكيف على جميع علماء أهل الاسلام ، أو لهم عن آخرهم ، قديماً وحديثاً . هذا أمر تقشعر منه الجلود ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان * ثم انه لا سبيل أن يوجد في مسألة ذكر قول لكل من سميناهم على قلتهم فيمن لم نسم ، وانما يوجد في المسألة رواية عن بضعة عشر رجلاً فأقل مختلفين أيضاً ، ومن عني روايات المصنفات والاحاديث المنثورة وقف على ما قلنا يقينا . وكل هذا مبين كذب من ادعى الاجماع على غير ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق .

الباب التاسع والعشرين

في الدليل

قال أبو محمد : ظن قوم بجهلهم ان قولنا بالدليل خروج منا عن النص والاجماع ، وظن آخرون أن القياس والدليل واحد ، فاخطوا في ظنهم أخش خطاً ؛ ونحن إن شاء الله عز وجل نبين الدليل الذي نقول به بيانا يرفع الاشكال

جملة فنقول وبالله تعالى التوفيق :

الدليل مأخوذ من النص ومن الاجماع ،

فاما الدليل المأخوذ من الاجماع فهو ينقسم أربعة اقسام ، كلها انواع من انواع الاجماع ، وداخله تحت الاجماع ، وغير خارجة عنه ، وهي استحباب الحال ، وأقل ما قيل ، واجماعهم على ترك قوله ما ، واجماعهم على ان حكم المسلمين سواء ، وان اختلفوا في حكم كل واحدة منها (١) * وهذه الوجوه قد بيناها كلها في كلامنا في الاجماع فانغى عن تراددها . وبالله تعالى التوفيق .

واما الدليل المأخوذ من النص ، فهو ينقسم اقساماً سبعة كلها واقع تحت النص : أحدها مقدمتان تفتيح نتيجة ليست منصوطة في احدهما ، كقوله عليه السلام « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » النتيجة : كل مسكر حرام ، فهاتان المقدمتان دليل برهاني على ان كل مسكر حرام . وثانيها (٢) شرط معلق بصفة بحيث وجد فواجب ما علق بذلك الشرط ، مثل قوله تعالى : « ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف » فقد صح بهذا أن من انتهى غفر له . وثالثها لفظ يفهم منه معنى فيؤدى بلفظ آخر وهذا نوع تسميه أهل الاهتبال بحدود الكلام « المتلازمات » ، مثل قوله تعالى « ان ابراهيم لأواه حليم » فقد فهم من هذا فهما ضروريا انه ليس بسفيه ، وهذا هو معنى واحد يعبر عنه بالفاظ شتى ، كقوله : الضيفم ، الاسد والليث والضرغام وعنبسة ، فهذه كلها اسماء معناها واحد وهو الاسد . ورابعها اقسام تبطل كلها الا واحداً فيصح ذلك الواحد مثل ان يكون هذا الشيء اما حرام فله حكم كذا ، واما فرض فله حكم كذا ، واما مباح فله حكم كذا ، فليس فرضا ولا حراما فهو مباح له حكم كذا أو يكون قوله يقتضى اقساماً كلها فاسد فهو قول فاسد . وخامسها قضايا واردة مدرجة ، فيقتضى ذلك ان الدرجة العليا فوق التالية لها بعدها ، وان كان لم ينص

(١) في الاصل « منها » وهو خطأ (٢) في الاصل (وثانيهما) وهو خطأ

على انها فوق التالية، مثل قولك: أبو بكر أفضل من عمر وعمر أفضل من عثمان فأبو بكر بلا شك أفضل من عثمان. وسادسها ان تقول: كل مسكر حرام، فقد صح بهذا أن بعض المحرمات مسكر، وهذا هو الذي تسميه أهل الاهتبال بحدود الكلام «عكس القضايا» وذلك ان الكلية الموجبة تنعكس جزئية أبدا وسابعها لفظ ينطوى فيه معان حجة، مثل قولك: زيد يكتب، فقد صح من هذا اللفظ انه حي، وانه زوجارحة سائمة يكتب بها، وانه ذو آلات يصرفها، ومثل قوله تعالى: «كل نفس ذائقة الموت» فصح من ذلك ان زيدا يموت وان هنذا تموت وان عمرا يموت، وهكذا كل ذى نفس، وان لم يذكر نص اسمه فهذه هي الادلة التي نستعملها، وهي معانى النصوص ومفهومها، وهي كلها واقعة تحت النص وغير خارجة عنه أصلا، وقد بينهاها وانعمنا الكلام عليها في كتابنا الموسوم بكتاب التقريب، واقتصرنا ههنا على هذا المقدار من ذكرها فقط. وجميع هذه الانواع كلها لا تخرج من احد قسمين: إما تفصيل لجملة، وإما عبارة عن معنى واحد بالفاظ شتى، كقمة يعبر عنها بلغة أخرى وأما ما أدرك بالحس فقد جاء النص بقبوله بقوله عز وجل: «أم لهم أعين يبصرون بها» وسائر النصوص المستشهد فيها بالحواس والعقل، مع ان الحواس والعقل أصل لكل شئ، وبهما عرفنا صحة القرآن والربوبية والنبوة فلم نحتاج في اثباتها بالنص، لانه لولا النص لم يصح ما يدرك بالعقل والحواس لكن حسنا لشغب أهل الضعف العاكسين للاستدلال، القائلين: لا نأخذ إلا ما في النصوص، وقد مضى الكلام في هذا في «باب إثبات حجة العقل» من كتابنا هذا. وبالله تعالى التوفيق

والاستدلال هو غير الدليل، لأنه قد يستدل من لا يقع على الدليل وقد يوجد الاستدلال وهو طلب الدليل ممن لا يجد ما يطلب، وقد يرد الدليل مهاجمة على من لا يطلبه، إما بان يطالعه في كتاب، أو يخبره به مخبر،

أويثوب إلى ذهنه دفعة ، فصح ان الاستدلال غير الدليل ، وصح أن دليلنا غير خارج عن النص أو الاجماع أصلا ، وأنه إنما هو مفهوم اللفظ فقط والعلة لا تسمى دليلا ، والدليل لا يسمى علة ، فالعلة هي كل ما أوجب حكما ، لم يوجد قط أحدهما خاليا من الآخر ، كتصعيد النار للرطوبات واستجلابها الناريات ، فذلك من طبعها ، وههنا خلط أصحاب القياس فسموا الدليل علة والعلة دليلا ، ففحش غلطهم ، وسموا حكمهم في شيء لم ينص عليه بحكم قد نص عليه في شيء آخر : دليلا وهذا خطأ ، بل هذا هو القياس الذي ننكره ونبطله ، فزجوا المعاني ، وأوقعوا على الباطل اسم معنى صحيح ، وعلى معنى صحيح ، اسم معنى باطل ، فزجوا الاشياء ، وخلطوا ماشاؤا ، ولم يصفوا بعض المعاني من بعض ، فاختلف الامر عليهم ، وتأهوا ماشاؤا . والحمد لله على هدايته وتوفيقه وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله . وبالله تعالى التوفيق والحول والقوة به عز وجل

الباب الموفى ثلاثين

في لزوم الشريعة الاسلامية لكل مؤمن وكافر في الارض
ووقت لزوم الشرائع للانسان

قال أبو محمد: قال الله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » فأمر تعالى بني آدم جملة كما ترى . وقال عز وجل : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » وقال تعالى : « في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا

اليقين « فنص تعالى كما ترى انه يعذب المكذبين بيوم الدين - وهم الكفار بلا شك - على تركهم الصلاة ، وترك اطعام المسكين ، وقال عز وجل « ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعا فاسلكوه انه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين » فنص تعالى كما ترى أيضا على أن نوع الكفار معذبون لانهم لم يطعموا المساكين . وقال : « وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا » وأمره تعالى ان يقول : « يأياها الناس إني رسول الله اليكم جميعا » هو نص جلي على لزوم شرائع الاسلام كلها للكفار كزومها للمؤمنين ، إلا أن منها ما لا يقبل منهم إلا بعد الاسلام ، كالصلاة والصيام والحج ، وهم في ذلك كالجنب وتارك النية والمحدث لا تقبل منه صلاة حتى يطهر ، ولا صيام ولا حج الا باحداث النية في ذلك ، وقال تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله » فنص تعالى على انهم عصاة ، اذ لا يحرمون ما حرم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وقال تعالى « وطعامكم حل لهم » فصح أن طعامنا حل لهم شأوا أو أبوا ، وقال تعالى : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » وروينا عن ابن عباس بسند جيد أن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى : « فاحكم بينهم او اعرض عنهم (١) » واذ قد صح كل هذا بيقين فواجب أن يحدوا على الخمر والزنا ، وأن تراق خمرهم ، وتقتل خنازيرهم ، ويبطل رباهم ، ويلزمون من الاحكام كلها - في النكاح والموارث والبيوع والحدود كلها وسائر الاحكام - : مثل ما يلزم المسلمون ولا فرق ، ولا يجوز غير هذا ، وأن يؤكل ما ذبحوا من الارانب ، وما نحروا من الجمال ، ومن كل ما لا يمتقدون تحليله لان كل ذلك حلال لهم بلا شك ، ومن خالف قولنا فهو مخطئ ، عند

(١) رواه ابو جعفر النعاس في الناسخ والمنسوخ (ص ١٢٩) وقال : (هذا اسناد مستقيم) ورواه الحاكم في المستدرک (٢: ٣١٢) وصححه ووافقه الذهبي ، ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٢: ٢٨٤) أيضا الى ابن ابى حاتم والطبراني وابن مردويه والبيهقي

الله عز وجل يبين وقد انكر تعالى ذلك عليهم فقال تعالى : « أتحكم الجاهلية يبنون » ، وكل من أباح لهم الحرام لم يرض حتى أغرمها المسلم إذا أراقها عليهم ، فقد حكم بحكم الجاهلية ، وترك حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لحكم الطاغوت والشيطان الرجيم ، نعوذ بالله من ذلك ، مع أن خصوصنا في هذا يتناقضون اقبح تناقض ، فيحدونهم في القذف والسرقه كما يحدون المسلمين ، ولا يحدونهم في الزنا والحمر ، وياكلون بعض الشاة التي يذكيها اليهودي ، ولا يأكلون بعضها ، نفاذا لافك اليهود ، وتركنا نص الله تعالى على أن طعامنا حل لهم وطعامهم حل لنا ، وبالله تعالى نعوذ من مثل هذه الأقوال الفاحشة الخطأ .
وقال تعالى : « واخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم (١) » وأشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا أن يقولوا (٢) يوم القيمة إنا كنا عن هذا غافلين » وقال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به » وقال تعالى : « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة » وقال تعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها »

وحدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم ، ثنا ابو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار بن عثمان واللفظ لابي غسان وابن المثنى قالنا ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار الجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته : « ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما تجهلون مما علمني يومي هذا : كل مال نحلته عبداً حلال ، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم (٣) » عن دينهم .

(١) بالجمع وهي قرارة أبي عمرو وغيره (٢) بالياء لضمير الغائب وهي قرارة أبي عمرو أيضا (٣) بالجمع أي استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم في الباطل . انظر باقي الحديث في مسلم (٣٥٦: ٢ - ٣٥٧) ومسنده احمد (٤ : ١٦١ و ٢٦٦)

وحرمت عليهم ما أحللت لهم »

قال أبو محمد: عياض بن حمار هذا من بنى تميم فكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية وحرمة ، ومعنى حرمة أن عياضا (١) كان من الحلة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم من الحس ، وكان لكثير من رجال الحلة اخوان من الحس يطوفون في ثيابهم ، فكان كل صديق منهم يقال له : هذا حرى فلان ، فكان عياض يطوف اذا طاف بالكعبة في ثياب النبي صلى الله عليه وسلم وبالسند المذكور الى مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه »

قال أبو محمد: هذه الآيات التي تلونا ، والحديثان اللذان ذكرنا ، يبينان مراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » (٢) ورواه عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من يولد يولد على هذه الفطرة » وفيه : « حتى تكونوا أنتم تجددونها » فصح بهذا كله ضرورة أن الناس كلهم مولودون على الاسلام ، وهذا تأويل قوله تعالى : « إنا عرضنا الأمانة ، على السموات والأرض والجبال » فقبول الملة الاسلامية هي الأمانة ، وإن الله تعالى خلق الانفس كلها حمة وهي الحساسة العاقلة المميزة ، ثم واثقها بالاسلام فقبلته ، ثم أقرها مقرها حتى نقل كل نفس منها الى جسدها ، فأقامت فيه ما أقامت ، ثم تعود الى مقرها عند سماء الدنيا حيث رآها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ، فأهل السعادة في محل اليمين في سرور وخير ، وأهل الشقاء في محل الشمال في نكد ومشقة الى يوم القيامة ، فينزلون منازلهم من الجنة والنار بعد أن تكسى

(١) في الاصل (عياض) وهو خطأ (٢) رواه مسلم (٢: ٣٠١)

اجسادا على العظام المخرجة من القبور بعد أن أرمت (١)، وهذا نص قوله تعالى : « ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم » ونص قوله تعالى : « فأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين » وقال تعالى : « وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة » وقوله تعالى : « أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين » بيان جلي ان النفوس اذا حلت الاجساد الكدرة الارضية في الدنيا فانها ينتقص تمييزها ، ويذهب ذكرها لما سلف ، وانها اذا فارقتها صح حسها ، وذا تمييزها وصفا ادراكها ، قال تعالى : « وان الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون » وأخبر تعالى ان الدنيا غرور ، فسبحان مخترع الكل ومدبره لا اله الا هو

فبهذا وبغيره قلنا أن لا يترك أحد على غير دين الاسلام إلا من صح النص على اقراره ، وان النبي عليه السلام أقرهم ، فأوجبنا أن لا نقبل جزية ، ولا نقر على غير الاسلام من خرج من دين كتابي الى دين كتابي آخر ، ولا من دان آباؤه بعدمبعث النبي صلى الله عليه وسلم بدين كتابي انتقلوا اليه عن كفرهم ، ولا من كان في أجداده أو جداته من أى جهة كان مسلم أو مسلمة وإن بعد وبعدت ، ولا من سبي وهو بالغ ، وسواء سبي مع أبويه أو مع أحدهما ، ولا يترك كافر بتباعه أصلا ، ولا يقبل من كل من ذكرنا الا الاسلام أو السيف ، لان الاسلام دين كل مولود ، وقد قال عليه السلام : « من غير دينه فاقتلوه » وقال تعالى : « ومن يبتغ غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه » فحرم القبول من أحد غير الاسلام إلا من جاء النص بتركه عليه ، وانه مخصوص من هذه الآية ، والدلائل على هذا تكثر جدا . وقوله تعالى : « لا إكراه في الدين » مخصوص بالنصوص الثابتة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكره غير أهل الكتاب

على الاسلام أو السيف، وأيضا فإن الأمة كلها مجمعة على إكراه المرتد على الاسلام، والقوم الذين أخبر عز وجل أنهم أوتوا الكتاب ثم أمر تعالى بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد قد ماتوا وحدث غيرهم، والحس يشهد بأن هؤلاء الذين هم أبناء أولئك ليسوا الذين أوتوا التوراة والانجيل والصحف والزبور بل هم غيرهم بلا شك، فانما أقروا بأقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمن تناسل منهم وأمر بذلك فيمن توالد منهم فقط. فمن لانس فيه فهو داخل في قوله تعالى: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نخلوا سبيلهم» وهذا بين والله تعالى الموفق لإله الا هو. وقد نص تعالى على انه لا يضيع عمل عامل منا من ذكر أو أنثى. وروينا بالسند المتقدم الى مسلم قال: ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال اناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال: «من (١) أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ به (٢) ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والاسلام»

وبه الى مسلم: ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قال حسن ثنا وقال عبد بن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب قال انبا عروة بن الزبير ان حكيما بن حزام أخبره «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي رسول الله رأييت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفبها اجر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أسلمت على ما أسلفت من خير» وبه الى مسلم: ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان - هو ابن عيينة - (٣) عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل - قال

(١) في مسلم (٤٥: ١) «أما من أحسن» (٢) في مسلم «بها» (٣) الظاهر مما في صحيح مسلم (٧٧: ١) انه سفيان الثوري

سمعت العباس بن عبد المطلب يقول : قلت يا رسول الله : ان أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل نفعه ذلك ، قال : « نعم وجدته في غمرات من النار فاخرجته الى ضحضاح » ، وقد رواه أيضا وكيع ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير بالسند المذكور . ورواه أيضا عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في أبي طالب قال : « لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبه (١) » يغلي منها دماغه »

قال أبو محمد : قال الله تعالى : « ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر » ، وقال تعالى : « أدخلوا آل فرعون أشد العذاب » ، وقال تعالى : « ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار » ، فصح بالضرورة أنه لأشد الأبالأضافة الى ما هو أقل منه ، وأن الدرك الأسفل له درك أعلى لان كل ذلك من باب الاضافة . وصح يقينا بقوله تعالى : « هل تجزون الا ما كنتم تعملون » أن الناس في الجنة يتفاضلون على مقدار أعمالهم ، وانهم في النار أيضا أشد عذابا من بعض ، والنصوص التي ذكرناها تشهد بذلك . وصح أن من عمل خيرا وهو كافر ثم أسلم فان ذلك الخير محسوب له مكتوب ، وهو مثاب عليه ومأجور وأن من عمل سوءا في كفره ثم أسلم ولم يقلع عن تلك السيئات فانها كلها مكتوبة عليه محسوبة ، وهو معاقب عليها . وهذا نص كلام الله تعالى الذي تلونا ، ونص فتيا النبي صلى الله عليه وسلم اذ سئل عن ذلك ؛ وهذا ما لا يحل لاحد خلافه . وقد اعترض قوم في مخالفة ذلك بقوله تعالى : « إن يفتوا يغفر لهم ما قد سلف »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه بل هو حجة لنا ، لانه إنما نص أنه إنما يغفر ما انتهى عنه ، ومن تمادى على إساءته في إسلامه فلم ينته فلم يستحق أن

(١) في الاصل كعبه بالافراد وصححه من مسلم (١ : ٧٧)

يغفر له ما قد سلف وإنما يغفر له الشرك الذي انتهى عنه فقط ، ولو انتهى عن سائر إساآته لغفرت له أيضا ، وهذا نص الآية التي احتجوا بها .

واعترضوا أيضا بما رويناه بالسند المتقدم الى مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه ؟ قال : « لا ينفعه ، إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » قال أبو محمد : وهذا حجة لنا عليهم قوية جدا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل السبب في أن ما فعل لا ينفعه أنه لم يسلم ، فصيح أنه لو أسلم لنفعه ذلك كما نفع حكيمًا . وهذا نص قولنا ، ونحن لم نقل قط إن الله تعالى يأجر كافرا مات على كفره على ما عمل من خير ، وإنما قلنا : من أسلم بعد كفره أجر على كل خير عمل في كفره .

واعترضوا بقول الله تعالى : « لئن أشركت ليحبطن عملك »

قال أبو محمد : وهذا حجة لنا ، لأن الشرك يحبط الأعمال ، والاسلام يزكيها ويبين ذلك قوله تعالى : « أنى لأضيع عمل عامل منكم » وإنما شرطنا انه يفتفع بما عمل في كفره من خير إن أسلم لا إن لم يسلم *

واعترضوا أيضا بما رويناه عن مسلم بالسند المذكور قال : ثنا محمد بن المثني ثنا ابو طاصم الضحاك ابن مخلد انا حيوة بن شريح ثنا يزيد بن ابى حبيب عن ابن شماسه المهرى قال : حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياقة الموت فحدثنا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الاسلام يهدم ما كان قبله ، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله »

قال ابو محمد : وإنما يهدم الاسلام الكفر الذي هو مضاده . وحديث ابن مسعود زائد على ما في حديث عمرو غير مضاد له بل ، هو مبين بياناً زائداً ، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضاد بعضه بعضا ، ففي حديث ابن مسعود

زيادة حكم على ما في حديث عمرو ، من أنه من أساء في الاسلام أخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أحسن في الاسلام سقط عنه ما عمل في الجاهلية ، فانما معنى حديث عمرو أن الاسلام يهدم ما كان قبله بشرط الاحسان فيه . وبالله تعالى التوفيق *

واعترضوا أيضا بما حدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عمرو بن ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون انبا همام بن يحيى عن قتادة عن انس بن مالك قال : قال رسول الله صلى عليه وسلم : « إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطي بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة واما الكافر فيعطى بحساب ما عمل بها الله في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يجزي بها »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لاننا لم نقل إن الكافر ينعم في الآخرة اذا مات على كفره ، وانما قلنا : إن بعض أهل النار أشد عذابا من بعض ، وهذا إجماع الأمة ونص القرآن والسنة الذي من خالفه كفر ، وهذا الحديث حجة لنا عليهم ، لان الكافر اذا أسلم فهو مؤمن ، فقد نص النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يظلمه حسنة مما عمل من حسنة في حال كفره ثم أسلم ، فهي داخلة تحت هذا الوعد الصادق المضمون إنجازه ، فصيح أنه يجازى بها في الآخرة ، فصيح قولنا يقينا وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك قوله تعالى : « وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله »

قال أبو محمد : وهذا بيان جلي على أن السبب المانع من قبول نفقاتهم هو الكفر ، فاذا ارتفع ذلك ارتفع السبب المانع من قبول نفقاتهم ، فاذا ارتفع ذلك السبب فقد وجب قبول النفقات وهذا نص القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق .

وأما وقت لزوم الشريعة فانها تنقسم قسمين : شريعة تعتقد ويلفظ بها ،
 وشريعة تعمل ، وتنقسم هذه الشريعة قسمين : قسم في المال ، وقسم على
 الابدان . فاما شريعة الأموال فهي لازمة لكل صغير وكبير وجاهل بها وعارف
 ومجنون وعاقل ، لدلائل من النص وردت على العموم في الزكاة ، والاجماع على
 وجوب النفقات عليهم . وأما شرائع الابدان والاعتقاد فانها تجب بوجبهين :
 أحدهما البلوغ مبلغ الرجال والنساء ، وهو البلوغ المخرج عن حد الصبا ، والثاني
 بلوغ الشريعة الى المرء . وأما الحدود فانها تلزم من عرف ان الذي فعل حرام
 وسواء علم ان فيه حدا أم لا ، وهذا ما لا خلاف فيه ، واما من لم يعرف ان ما
 عمل حرام فلا حد عليه فيه ، وبرهان ذلك قول الله تعالى : « وأوحى إلى هذا
 القرآن لا نذركم به ومن بلغ » فانما جعل تعالى وجوب الحجة ببلوغ النذارة
 الى المرء ، وقال تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » فأمر ان يهدر فعل الجاهل ،
 وقال تعالى : « لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » فانما
 نهى تعالى عن الخيانة من يعلم وجوب ذلك عليه

وحدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى
 عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن
 وهب انا عمرو بن الحارث ان ابا يونس حدثه عن أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال : « والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الامة
 يهودى ولا نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به الا كان من أهل النار »
 قال أبو محمد : فانما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الايمان به على من سمع بأمره
 عليه السلام ، فكل من كان في أقاصى الجنوب والشمال والمشرق وجزائر البحور
 والمغرب وأغفال الارض من أهل الشرك فسمع بذكره عليه السلام ففرض
 عليه البحث عن حاله وأعلامه والايمان به . أما من لم يبلغه ذكره عليه السلام فان
 كان موحدا فهو مؤمن على الفطرة الأولى صحيح الايمان ، لا عذاب عليه

في الآخرة، وهو من أهل الجنة، وإن كان غير موحد فهو من الذين جاء النص بأنه يوقد له يوم القيامة نار فيؤمرون بالدخول فيها فمن دخلها نجا ومن أبى هلك قال الله عز وجل: «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا» فصيح أنه لا عذاب على كافر أصلا حتى يبلغه نذارة الرسول صلى الله عليه وسلم. وأما من بلغه ذكر النبي محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به، ثم لم يجد في بلاده من يخبره عنه ففرض عليه الخروج عنها إلى بلاد يستبرئ فيها الحقائق ولولا إخباره عليه السلام أنه لا نبي بعده، للزمنا ذلك في كل من نسمع عنه أنه ادعى النبوة، ولكننا قد أئنا ذلك والحمد لله، وأخبرنا الصادق أن كل من يدعى النبوة بعده كذاب، ولا سبيل إلى أن يأتي بآية معجزة، فإن ظهر من أحد منهم ذلك فهي نيران نجات وحيل وجوها معروفة لمن بحث عنها، ومن أهل هذه الصفة كان مسيما والجلاح، ومن أهلها الدجال، لا حقيقة لـكل ما ظهر من هؤلاء وأشباههم، وإنما هي حيل كما ذكرنا، يبين ذلك حديث المغيرة بن شعبه في الدجال. وكل من كان منا في بادية لا يجد فيها من يعلمه شرائع دينه ففرض على جميعهم من رجل أو امرأة أن يرحلوا إلى مكان يجدون فيه فقيها يعلمهم دينهم، أو أن يرحلوا إلى أنفسهم فقيها يعلمهم أمور دينهم، وإن كان الإمام يعلم ذلك فلا يرحل اليهم فقيها يعلمهم، قال الله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» وبعث عليه السلام معاذا وأبا موسى إلى اليمن، وأبا عبيدة إلى البحرين، معلمين للناس أمور دينهم، وفرض ذلك على الأئمة. وقال تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»

قال أبو محمد: والبلوغ عندنا ينقسم أقساما، فهو في الرجل والمرأة الاحتلام بنص ما روى عنه عليه السلام من ذلك، حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحاق القاضي عن ابن الأعرابي عن سليمان بن الأشعث ثنا موسى بن

«سما عيل ثنا وهيب عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق»

قال أبو محمد: الصبي يقع على الجنس، ويدخل فيه الذكر والأنثى، وقد أخبرنا عليه السلام في حديث عائشة أن المرأة تحتلم، فصار الاحتلام بلوغا صحيحا في المرأة والرجل، وسواء احتلما من أحد عشر عاما أو أقل أو أكثر، ويكون البلوغ أيضا في المرأة بالحيض كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن عمر بن عبد الملك الخولاني عن محمد بن بكر البصري ثنا سفيان بن الأشعث ثنا محمد بن عبيد ثنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين أن عائشة نزلت على صفية أم طلحة الطلحات فرأت بنات لها فقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل وفي حجرتي جارية. فألقى لي حقوه فقال: «شقيه شقتين فأعط هذه نصفا والفتاة التي عند أم سلمة نصفا واني لا أراها الا قد حاضت ولا أراها إلا قد حاضتا» * وبه الى أبي داود ثنا المثنى ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد - هو ابن زبد - عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «لا تقبل صلاة الحائض الا بخمار»

قال أبو محمد. والانبات بلوغ صحيح، كما روينا عن عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحاق عن ابن الاعرابي عن أبي داود ثنا محمد بن كثير ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير ثنا عطية القرظي قال: كنت فيمن سبي من قريظة فكانوا ينظرون، فمن أنبت الشعر قتل، ومن لم ينبت لم يقتل، فكنت فيمن لم ينبت

قال أبو محمد: ومن المحال الممتنع أن تقتل الناس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم أبحق أم بباطل، هذا ما لا يظنه مسلم البتة، وقتلى قريظة قتلوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وبأمره، وقال لسعد بن معاذ: «حكمت فيهم بحكم الملك» كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن معاوية عن أحمد بن شعيب

عن محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال سمعت عطية القرظي يقول: عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من انبت قتل، ومن لم ينبت خلى سبيله، فكنت فيمن لم ينبت خلى سبيله. قال أبو محمد: فمن لم ينبت ولا احتلم من رجل أو امرأة أو لم تحض المرأة، فإذا تجاوزوا تسعة عشر عاما قرية بساعة فقد لزمهم حكم البلوغ، لانه إجماع. وأما من جعل اكال خمسة عشر عاما بلوغا وان لم يكن هنالك حيض ولا احتلام ولا إنبات، فقول لا دليل عليه، وأما حجتهم بحديث ابن عمر: عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربعة عشر عاما فردني، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشر عاما فأجازني. فلا حجة لهم في ذلك، لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل اني أجزته لسنه، وكان عام الخندق بالمدينة لا خروج عليهم فيه فالله أعلم لماذا أجازه، إما لأنهم لم يسافروا عن موضعهم، أو لانه قد بلغ، فلا حجة في ذلك أصلا. والله تعالى التوفيق. ولا نهى عليه السلام عن غزو الأشداء من الصبيان فتكون إجازته دليلا على أنه قد كان بلغ،

ومما يدل على ان الشرائع لا تلزم إلا من عرفها ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه لم يزجر عدى بن حاتم عما تأوله في العقالين، لكن علمه، وسقط اللوم عن عدى لانه تأول جاهلا. وانه عليه السلام لم يأمر معاوية بن الحكم بإعادة الصلاة إذ تكلم فيها عامدا. وانه عليه السلام أمر الذي لم يتم صلاته مطمئنا في ركوعه وسجوده بالإعادة مرارا، فلما أعلمه انه لا يدري أكثر، علمه، ولم يذكر الراوى أنه أمره بإعادة، إلا ان أمره عليه السلام بأن يعمل ما علمه أمر له بعمله. وكذلك ما نص من صلاة أهل قبا الى بيت المقدس وقد كان نسخ ذلك. وانه عليه السلام لم يقدر من أسامة إذ قتل الرجل بعد قوله لا إله الا الله، وأعلمه عليه السلام أنه قد فعل في ذلك ما لا يحل. وكذلك لم يقدر عليه

عليه السلام بنى جذيمة ممن قتلهم مع خالد بن الوليد . فهذا يبطل قول من أوجب إعادة صلاة أو إقامة حد أو قضاء صوم على جاهل متأول . وبذلك قضى عمر وعثمان اذ درءا الحد عن السوداء المعترفة بالزنا ، لجهلها بتحريمه ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

الباب الحادى والثلاثون

فى صفة التفقه فى الدين ، وما يلزم كل امرئ طلبه من دينه ، وصفة المفتى الذى له أن يفتى فى الدين ، وصفة الاجتهاد الواجب على أهل الاسلام

قال أبو محمد : قال الله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » فبين الله عز وجل فى هذه الآية وجه التفقه كله ، وأنه ينقسم قسمين : أحدهما يخص المرء فى نفسه ، وذلك مبين فى قوله تعالى : « ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » فهذا معناه تعليم أهل العلم لمن جهل حكم ما يلزمه . والثانى تفقه من أراد وجه الله تعالى بأن يكون منذرا لقومه وطبقته ، قال تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » ففرض على كل أحد طالب ما يلزمه على حسب ما يقدر عليه من الاجتهاد لنفسه فى تعرف ما يلزمه الله تعالى إياه ، وقد بينا قبل ان الاجتهاد هو افتعال من الجهد ، فهو فى الدين اجتهاد المرء نفسه فى طلب ما تعبده الله تعالى به فى القرآن ، وفيما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم لأنه لا دين غيرهما ، فاعلمهم فى ذلك درجة من هو فى غمار العامة و من حدث عهده بالجلب من بلاد الكفر وأسلم من الرجال والنساء . وقد ذكرنا كيف يطلب هؤلاء علم ما يلزمهم من شرائع الاسلام ، فى باب ابطال التقليد من كتابنا هذا فأغنى عن ترداده ، ونذكر منه ههنا ما لا بد من ذكره : وهو ان كل

مسلم عاقل بالغ من ذكر أو أنثى حر أو عبد يلزمه الطهارة والصلاة والصيام
فرضا بلا خلاف من أحد من المسلمين ، وتلزم الطهارة والصلاة المرضى
والاصحاء ، وفرض على كل من ذكرنا ان يعرف فرائض صلاته وصيامه
وطهارته ، وكيف يؤدي كل ذلك ، وكذلك يلزم كل من ذكرنا أن يعرف ما
يحل له ويحرم عليه من الماء كل والمشارب والملابس والفروج والدماء والاقوال
والاعمال ، فهذا كله لا يسع جهله أحدا من الناس ، ذكورهم وإناثهم أحرارهم
وعبيدهم وإمائهم ، وفرض عليهم أن يأخذوا في تعلم ذلك من حين يبلغون
الحلم وهم مسلمون ، أو من حين يسمون بعد بلوغهم الحلم ، ويحجر الامام أزواج
النساء وسادات الارقاء على تعليمهم ما ذكرنا ، إما بأنفسهم وإما بالاباحة لهم
لقاء من يعلمهم ، وفرض على الامام ان يأخذ الناس بذلك ، وأن يرتب
أقواما لتعلم الجهال ، ثم فرض على كل ذى مال تعلم حكم ما يلزمه من الزكاة
وسواء الرجال والنساء والعبيد والاحرار ، فمن لم يكن له مال أصلا فليس تعلم
أحكام الزكاة عليه فرضا . ثم من لزمه فرض الحج ففرض عليه تعلم أعمال الحج
والعمرة ، ولا يلزم ذلك من لا صحة لجسمه ولا مال له . ثم فرض على قواد
العساكر معرفة السير وأحكام الجهاد وقسم الغنائم والى . ثم فرض على الأمراء
والقضاة تعلم الاحكام والأقضية والحدود ، وليس تعلم ذلك فرضا على غيرهم
ثم فرض على التجار وكل من يبيع غلاته تعلم أحكام البيوع وما يحل منها وما
يحرم وليس ذلك فرضا على من لا يبيع ولا يشتري . ثم فرض على كل جماعة
مجمعة في قرية أو مدينة أو دسكرة - وهى المجسرة عندنا - أو حلة أعراب
أو حصن أن ينتدب منهم لطلب جميع أحكام الديانة أولها عن آخرها ، ولتعلم
القرآن كله ، ولكتاب كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث
الاحكام أولها عن آخرها وضبطها بنصوص الفاظها ، وضبط كل ما أجمع
المسلمون عليه وما اختلفوا فيه - من يقوم بتعليمهم وتلقيهم من القرآن والحديث

والاجماع ، ويكتفى بذلك على قدر قوتهم أو كثرتهم بالآية التي تلونا في أول هذا الباب بحسب ما يقدر أن يعينهم بالتعليم ، ولا يشق على المستفتي قصده ، فإذا انتدب لذلك من يقوم بما ذكرنا فقد سقط عن باقهم إلا ما يلزمه خاصة نفسه فقط على ما ذكرنا آنفاً ، ولا يحل للمفتي أن يقتصر على آراء الرجال دون ما ذكرنا ، فإن لم يجدوا في محلهم من يفقههم في ذلك كله كما ذكرنا ففرض عليهم الرحيل الى حيث يجدون العلماء المحتوين على صنوف العلم ، وإن بعدت ديارهم ولوانهم بالصين ، لقوله تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم » والنفر والرجوع لا يكون الا برحيل . ومن وجد في محله من يفقهه في صنوف العلم كما ذكرنا فالأمة مجمعة على أنه لا يلزمه رحيل في ذلك ، الا القصد إلى مسجد الفقيه أو منزله فقط ، كما كان الصحابة يفعلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهكذا القول في حفظ القرآن كله وتعليمه ، ففرض على كل مسلم حفظ أم القرآن وقرآن ما ، وفرض على جميع المسلمين أن يكون في كل قرية أو مدينة أو حصن من يحفظ القرآن كله ويعلمه الناس ويقرئه إياهم ، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءته . فصح بكل ما ذكرنا ان النفر المذكور فرض على الجماعة كلها حتى يقوم بها بعضهم فيسقط عن الباقيين . وأما من قال انه ليس فرضاً على الجماعة لـ كنهه فرض على بعضهم بغير أعيانهم فنسكتفي من إبطال قوله بأنه يجعل خطاب الله تعالى واقعا على لأحد ، لأنه اذا لم يعين تعالى من يخاطب ولا مخاطب الجميع ، فلم يخاطب أحدا ، جل الله عن ذلك ، وفي هذا سقوط الفرض عن كل من لم يخاطب ، فهو ساقط عن كل أحد ، اذ كل أحد لم يخاطب ، وفي هذا بطلان ما لدين . وبالله تعالى التوفيق .

فالناس في ذلك على مراتب ، فمن ارتفع فهمه عن فهم أغنام المجلوبين من بلاد المعجم منذ قريب ، وعن فهم أغنام العامة فانه لا يجزيه في ذلك ما يجزي

من ذكرنا، لكن يجتهد هذا على حسب ما يطيق في البحث عما نابه من نص الكتاب والسنة ودلائلها، ومن الاجماع ودلائله، ويلزم هذا اذا سأل الفقيه فأفتاه أن يقول له. من أين قلت هذا؟ فيتعلم من ذلك مقدار ما انتهت اليه طاقته وبلغه فهمه. وأما المنتصبون لطلب الفقه وهم النافرون للنفقه، الحاملون لفرض النفر عن جماعتهم، المتأهبون لنذارة قومهم، ولتعلم المتعلم وفتيا المستفتي، وربما للحكم بين الناس - : ففرض عليهم تقصى علوم الديانة على حسب طاقتهم، من أحكام القرآن، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ورتب النقل، وصفات النقلة، ومعرفة المسند الصحيح مما عده من مرسل وضعيف، هذا فرضه اللازم له، فان زاد الى ذلك معرفة الاجماع والاختلاف، ومن أين قال كل قائل، وكيف يرد أقاويل المختلفين المتنازعين الى الكتاب والسنة - : فحسن، وفرض عليه تعلم كيفية البراهين التي يتميز بها الحق من الباطل، وكيف يعمل فيما ظاهره التعارض من النصوص، وكل هذا منصوص في القرآن قال تعالى : « ليتفقوا في الدين » . فهذا إيجاب لتعلم أحكام القرآن وأحكام أوامر النبي صلى الله عليه وسلم، لأن هذين أصل الدين. وقال تعالى : « إن جاءكم فاسق بفتياً فتبينوا » ، فوجب بذلك تعرف عدول النقلة من فساقهم، وفقهائهم ممن لم يتفقه منهم

وأما معرفة الاجماع والاختلاف فقد زعم قوم أن هذا يجب بقوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، قال : ففرض علينا معرفة ما اتفق عليه أولوا الأمر منا، لاننا مأمورون بطاعتهم، ولا يمكننا طاعتهم الا بعد معرفة إجماعهم الذي يلزمنا طاعتهم فيه

وأما معرفة الاختلاف ومعرفة ما يتنازعون فيه ومعرفة كيفية الرد الى الكتاب والسنة فبقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » . ففرض علينا معرفة ما يتنازعون فيه ومعرفة كيف يرد ذلك

الى الكتاب والسنة ، لاننا إن لم نعرف الاختلاف ظننا أن القول الذي نسمعه من بعض العلماء لاخلاف فيه ، فنتبعه دون أن نعرضه على القرآن والسنة ، فنخطئ ونعصى الله تعالى اذ أخذنا قولاً نهينا عن اتباعه .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لاننا إنما أمرنا تعالى بطاعة أولى الامر فيما نقلوه اليما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاما أن يقولوا من عند أنفسهم بحكم لانص فيه فما جاز هذا قط لاحت أن يفعله ، ولا حل لاحت قط أن يطيع من فعله ، وقد توعد الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم على هذا أشد الوعيد ، فكيف على من دونه ، قال تعالى : « ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين » . فصح أن من قال في الدين بقول أضافه الى الله تعالى فقد كذب وتقول على الله تعالى الاقاويل ، وأن من لم يضيفه الى الله تعالى فليس من الدين أصلاً ، لكن معرفة الاختلاف علم زائد ، قال سعيد بن جبير : أعلم الناس أعلمهم بالاختلاف . وصدق سعيد ، لانه علم زائد ، وكذلك معرفة من أين قال كل فائل ، فأما معرفة كيفية إقاة البرهان فبقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فلم نقل شيئاً الا ما قاله ربنا عز وجل وأوجبه علينا . والحمد لله رب العالمين . وإنما نحن منهون على ما أمرنا الله تعالى وموقفون على مواضع الاوامر التي مر عليها من يمر غافلاً أو معرضاً ، ومنذرون قومنا فيما تفقهنا فيه ونقرنا لتعلمه - بمن الله عز وجل علينا - كما أمرنا تعالى اذ يقول : « ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » ولا نقول من عند أنفسنا شيئاً . ونعوذ بالله من ذلك ، ولم يمسح الله تعالى ذلك لاحت لا قديماً ولا حديثاً وبالله تعالى نتأيد

وقال تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » ففرض علينا معرفة الناسخ من المنسوخ ، وفرض على من قصد التفقه في الدين كما ذكرنا

أن يستعين على ذلك من سائر العلوم بما تقتضيه حاجته اليه في فهم كلام ربه تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: «وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومهم ليبين لهم» ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل، وعن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون عالما بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الالفاظ، فمن جهل اللغة وهي الالفاظ الواقعة على المسميات، وجعل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني. فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبيننا عليه السلام، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه، لأنه يفق بما لا يدري، وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم». وبقوله تعالى: «ومن الناس من يجادل في الله بغير علم». وبقوله تعالى: «هاأنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم». وقال تعالى: «وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم».

وفرض على الفقيه أن يكون عالما بسير النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم آخر أوامره وأولها، وحربه عليه السلام لمن حارب، وسلمه لمن سالم، وليعرف على ماذا حارب، ولماذا وضع الحرب، وحرّم الدم بعد تحليله، وأحكامه عليه السلام التي حكم بها. فمن كانت هذه صفته، وكان ورعا في فتياه، مشفقا على دينه، صليبا في الحق، حلت له الفتيا، والا فحرام عليه أن يفق بين اثنين، أو أن يحكم بين اثنين، وحرام على الامام أن يقلده حكما، أو يتيح له فتيا، وحرام على الناس أن يستفتوه، لأنه إن لم يكن عالما بما ذكرنا فلم يتفقه في الدين، وإن لم يكن مشفقا على دينه فهو فاسق، وإن لم يكن صليبا لم يأمر بمعروف ولا نهى عن منكر، والامر بالمعروف والنهي عن

المنكر فرضان على الناس ، قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . وهذا متوجه الى العلماء بالمعروف والمنكر ، لانه لا يجوز أن يدعو الى الخير الا من علمه ، ولا يمكن أن يأمر بالمعروف الا من عرفه ، ولا يقدر على إنكار المنكر الا من ميزه

فان كان مع ما ذكرنا قويا على إنفاذ الامور ، حسن السياسة ، حل له القضاء والامارة ، والا فلا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف » . وقال عليه السلام لابي ذر : « يا أبا ذر إني أحب لك ما أحب لنفسى إنك ضعيف فلا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يقيم » . وكان أبو ذر رضى الله عنه ممن له أن يفق ، ولم يكن ممن له أن يقضى لانه لم يكن له حسن التأتى فى تناول ما يريد ، بل كانت فيه عجزية ومهاجة ، ربما صار بها منفرا ، وقد أمر عليه السلام معاذا وأبا موسى - إذ بعثهما قاضيين على اليمن ، ومعلمين للدين ، وأميرين - بأن ييسرا ولا يفكرا ، هذا على عظيم فضل أبى ذر وكريم سوابقه فى الاسلام ، وزهده وورعه ، ورفضه للدنيا ، وثباته على مفارق عليه نبيه صلى الله عليه وسلم ، وصدعه بالحق ، وأنه كان لا تأخذه فى الله لومة لائم ، وتقدمه على أكثر الصحابة .

خذ الفقه هو المعرفة بأحكام الشريعة من القرآن ، ومن كلام المرسل بها ، الذى لا تؤخذ الا عنه ، وتفسير هذا الحد كما ذكرنا المعرفة بأحكام القرآن وناسخها ومنسوخها ، والمعرفة بأحكام كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ناسخه ومنسوخه ، وما صح نقله مما لم يصح ، ومعرفة ما أجمع العلماء عليه ، وما اختلفوا فيه ، وكيف يرد الاختلاف الى القرآن وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذا تفسير العلم بأحكام الشريعة

وكل من علم مسألة واحدة من دينه على الرتبة التى ذكرنا جاز له أن يفق بها ، وليس جهله بما جهل بمائع من أن يفق بما علم ، ولا علمه بما علم بمبيح

له أن يفتى فيما جهل ، وليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا وقد غاب عنه من العلم كثير هو موجود عند غيره ، فلو لم يفت إلا من أحاط بجميع العلم لما حل لاحد من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتى أصلا ، وهذا لا يقوله مسلم ، وهو إبطال للدين ، وكفر من قائله . وفي بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الامراء الى البلاد ليعلموا الناس القرآن وحكم الدين ولم يكن أحد منهم يستوعب جميع ذلك ، لأنه قد كان تنزل بعدهم الآيات والاحكام: بيان صحيح بأن العلماء وإن فاتهم كثير من العلم فإن لهم أن يفتوا ويقضوا بما عرفوا .

وفي هذا الباب أيضا بيان جلي على أن من علم شيئا من الدين علما صحيحا فله أن يفتى به ، وعليه أن يطلب علم ما جهل بما سوى ذلك . ومن علم أن في المسألة التي نزلت حديثا قد فاته ، لم يحل له أن يفتى في ذلك حتى يقع على ذلك الحديث ،

ومن لم يعلم الأحكام على الصفة التي ذكرنا قبل لكن إنما أخذ المسائل تقليدا ، فانه لا يحل لمسلم أن يستفتيه ، ولا يحل له أن يفتى بين اثنين ، ولا يحل للامام أن يوليه قضاء ولا حكما أصلا ، ولا يحل له إن قلد ذلك أن يحكم بين اثنين . وليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا وهو يخطئ ويصيب ، فليس خطؤه بمانع من قبول صوابه ، وبالله تعالى التوفيق . فلا يوجد مفت في الديانة وفي الطب أبدا إلا أحد ثلاثة أناسي : إما عالم فيفتى بما بلغه من النصوص بعد البحث والتقصي كما يلزمه ، فهذا مأجور أخطأ أو أصاب ، وواجب عليه أن يفتى بما علم . وإما فاسق يفتى بما يتفق له مستديما لرياسة أو لكسب مال وهو يدري أنه يفتى بغير واجب . وإما جاهل ضعيف العقل يفتى بغير يقين علم وهو يظن أنه مصيب ولم يبحث حق البحث ، ولو كان حاقلا لعرف أنه جاهل ، فلم يتعرض لما لا يحسن ، حدثني أبو الزناد سراج بن سراج وخلف

ابن عثمان البحام وأبو عثمان سعيد بن محمد الضراب كلهم يقول : سمعت عبد الله ابن ابراهيم الاصيلي يقول : قال لي الابهرى أبو بكر محمد بن صالح : كيف صفة الفقيه عندكم بالاندلس ؟ فقلت له : يقرأ المدونة وربما المستخرجة ، فاذا حفظ مسائلهما أفتى ، فقال لي : هذا ماهو ! فقلت له : نعم ، فقال لي : أجمعت الامة على أن من هذه صفته لا يحمل له أن يفتي

قال أبو محمد علي بن أحمد : وحدثني أبو مروان عبد الملك بن أحمد المرواني قال سمعت أحمد بن عبد الملك الاشبيلى المعروف بابن المكري - ونحن مقبلون من جنازة من الربض بعدوة نهر قرطبة - وقد سأله سائل فقال له : ما المقدار الذى إذا بلغه المرء حل له أن يفتي ؟ فقال له : اذا عرف موضع المسألة فى الكتاب الذى يقرأ حل له أن يفتي ، ثم أخبرني أحمد بن الليث الانسرى أنه حمل اليه والى القاضى أبي بكر يحيى بن عبد الرحمن بن واقد كتاب الاختلاف الاوسط لابن المنذر ، فلما طالعه قال له : هذا كتاب من لم يكن عنده فى بيته لم يشم رائحة العلم ، قال : وزادني ابن واقد أن قال : ونحن ليس فى بيوتنا ، فلم نشم رائحة العلم

قال أبو محمد : لم نأت بما ذكرنا احتجاجا لقولنا ولكن الزاماً لهم مايلزمونه ، فان قول أكابر أهل بلادنا عندهم أثبت من العيان ، وأولى بالطاعة مما رووا فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان

فقد بينا صفة الطلب والمفتى والاجتهاد الذى تأمر به ونصوب من فعله ، وهو طلب الحكم فى المسألة من نص القرآن وصحيح الحديث ، وطلب الناسخ من المنسوخ ، وبناء الحديث بعضه مع بعض ومع القرآن ، وبناء الآسى بعضها مع بعض ، على ما بينا فيما سلف من كتابنا هذا ، ليس عليه غير هذا البتة وإن طالع أقوال الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم عصرًا عصرًا ، ففرض (٩ - خامس)

عليه أن ينظر من أقوال العلماء كلها نظراً واحداً ، ويحكم فيها القرآن والسنة ، فلا يهاجم حكم اعتقده وأفتى به واطرح سائرهما ، وإن لم يجد شيئاً مما بلغه منها في نص القرآن ولا في نص السنة لم يحل له أن يأخذ بشيء منها ، بل عليه أن يأخذ بالنص وإن لم يبلغه أن قائلاً قال به ، لما قد بيناه في كلامنا في الأجماع من امتناع الاحتاطة بأقوال العلماء السالفين ، ومن قيام البرهان على أنه لا يخلو عصر من قائل الحق . فهذا هو الاجتهاد الصحيح الذي يؤجر من فعله على كل حال ، فإن وافق الحق عند الله عز وجل أجر أجراً ثانياً على الإصابة ، فحصل له أجران ، وإن لم يوافق لادراك الحق لم ، يأثم وقد حصل له أجر الطلب للحق وادارته ، كما قال الشاعر :

وما كل موصوف له الحق يهتدى ولا كل من أم الصوى يستبينها
وكل ماسى اجتهدا من غير ما ذكرنا فهو باطل وافك ، زين بأن سمي
اجتهاداً كما سمي اللديغ سليماً ، والمهلكة مفازة ، والاسود السخامي أبا
البيضاء ، والاعمى بصيراً ، وكما سمي قوم المسكر نبذاً وطلاء وهو الخمر بعينها ،
ويبين ما قلنا قوله عليه السلام : « إذا اجتهد الحاكم فله أجر ، وإن أصاب فله
أجران » أو كما قال عليه السلام .

واعترضنا ههنا أمر يحتاج إلى تفسيره لغلط أكثر الناس فيه : وهو
إيقاع اسم الحفظ ، واسم العلم ، واسم الفقه ، على كل من يستحق شيئاً من
هذه الأسماء ، لأنها أسماء واقعة على صفات متغيرة فوجب بيانها ، فنفسر
ذلك في علم الشريعة التي غرضنا في ديواننا هذا الكلام فيها . وبالله تعالى
التوفيق ، وبه عز وجل تتأيد لآله الأهل ، فنقول وبالله تعالى نستعين :
الحفظ : اسم واقع على صفة في المرء ، وهي ذكره لاكثر سواد ماصنف
وجمع ، وذكر في علمه وغرضه الذي قصد ، كحافظ سواد القرآن ، وحافظ
سواد الحديث ونصوصه ، أو حافظ نصوص مسائل مذهبه الذي يقصد

وينتحل ، فهذا معنى الحفظ .

وأما اسم العلم : فهو واقع على صفة في المرء ، وهو اتساعه على الاشراف على أحكام القرآن ، ورواية الحديث صحيحه وسقيمه فقط ، فان أضاف الى ذلك الوقوف على أقوال الناس ، كان ذلك حسنا ، كلما اتسع باع المرء في هذه المعاني زاد استحقاقه لاسم العلم ، وهكذا في كل علم من العلوم ، ويكون مع ذلك ذا كرا لاكثر ما عنده ، وليس هذا حقيقة معنى لفظة « العلم » في اللغة لكنه معناه في قولهم : فلان عالم ، وفلان أعلم من فلان

وأما تفسير لفظة « العلم » في اللغة فقد فسرناه في كتابنا هذا ، وفي كتابنا

المرسوم بالفصل

وأما اسم الفقه : فهو واقع على صفة في المرء ، وهي فهمه لما عنده ، وتنبيهه على حقيقة معاني ألفاظ القرآن والحديث ، ووقوفه عليها ، وحضور كل ذلك في ذكره متى أراد . ويزيد القياسيون علينا ههنا زيادة وهي : معرفته بالنظائر في الأحكام والمسائل وتمييزه لها . فهذه معاني الاسماء المذكورة في قولهم : فلان حافظ ، وفلان عالم ، وفلان فقيه .

فان قال قائل : أيجوز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فالجواب : انه - فيما لم يؤمروا به ولا نهوا عنه ، ولكنه مباح لهم - : جائز كاجتهادهم فيما يجعلونه علما للدعاء الى الصلاة ، ولم يكن ذلك على إيجاب شريعة تلزم ، وإنما كان إنذارا من بعضهم لبعض ، كقول أحدنا لجاره إذا نهض للصلاة : قم بنا الى الصلاة ، حتى إذا نزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم بما وافق رؤيا عبد الله بن زيد الأنصاري - : أبطل كل ما كانوا تراضوا به ، وقد اجتهد قوم بحضرة صلى الله عليه وسلم فيمن هم السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فاخطؤا في ذلك حتى بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم من هم ، ولم يعنفهم في اجتهادهم ، وقد أخطؤا فيه ولكن بين عليه

السلام أنهم لم يصيبوا، وأن الحق في خلاف ما قالوا كلهم .

فإنما يجوز الاجتهاد في تأويل مثل هذا ، وفيما يعرف به بمضهم بعضا بحضور الصلاة وما أشبه ذلك ، وأما في إيجاب فرض ، أو تحريم شيء أو ضرب حد ، - فإم أن يجوز فيه لاحدا جتهاد برأيه فقط ، أو قول بوجه من الوجوه ، لأنهم كانوا يكونون بذلك شارعين ما لم يأذن به الله ، ومفترين على الله تعالى ، وقد نزههم الله تعالى عن ذلك . وكل ما جاز لهم رضوان الله عليهم أن يجتهدوا فيه فهو جائز لنا ولكل مسلم الى يوم القيامة . وما حرم علينا من ذلك وغيره فقد كان حراما عليهم ولا فرق ، وقد أفتى أبو السنا بل باجتهاده في المتوفى عنها زوجها وهي حامل ، فاخذ بأية الاربعة أشهر وعشرا فخطأ ، وهو مجتهد فله أجر واحد لانه لم يصب حكم الله تعالى .

وأما حديث معاذ فيما روى من قوله : اجتهد رأيي ، وحديث عبد الله ابن عمرو في قوله : اجتهد بحضرتك يا رسول الله ، خديشان ساقطان . أما حديث معاذ فأنما روى عن رجال من أهل حمص لم يسموا ، وحديث عبد الله منقطع أيضا لا يتصل

فان قال قائل : أيجوز للأنباء عليهم السلام الاجتهاد ؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن من ظن أن الاجتهاد يجوز لهم في شرع شريعة لم يوح اليهم فيها فهو كفر عظيم ، ويكفي من إبطال ذلك أمره تعالى نبيه عليه السلام أن يقول : « إن أتبع إلا ما يوحى إلي » وقوله « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » وقوله تعالى : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل لاخذنا منه بالبين ثم لقطعنا منه الوتين » وانه عليه السلام كان يسأل عن الشيء فينتظر الوحي ، ويقول : « ما أنزل على في هذا شيء » ، ذكر ذلك في حديث في زكاة الحخير ، وميراث البنيتين مع العم والوزوجة ، وفي أحاديث جملة . وإن كان السائل عن هذا يعني : أيجوز عليه الاجتهاد في قبول شاهدين لعلهما مغفلان ؟ فهذا

جائز ، والحكم بيمين لعلها كاذبة ؟ فهذا جائز ، لانه عليه السلام بهذا أمر نساء ، وهو عليه السلام لم يؤت علم الغيب في كل موضع ، وإنما أمر بقبول الشاهدين العدلين عنده من المسلمين ، أو العدل كذلك مع يمين الطالب ، أو المرأة الواحدة في الرضاع ، أو الكافرين في الوصية في السفر ، أو الواحد على رؤية الهلال ، أو الاربعة العدول في الزنا ، أو المرأتين مكان الرجل ، أو يمين المدعى عليه - إن مبطلا وإن محقا - ما لم يعلم هو بطلان الشهادة ، أو قوله « ويسلط الله من يشاء على ظلم من يشاء حتى ينصف كل مظلوم يوم الحشر » « ويوم لا يفادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها » « ولا مثقال ذرة الا جازى عليها » الا ما أسقط من ذلك بالتوبة أو باجتنب الكبائر ، وهذا الذي قلنا هو نص جلي ، وقد بين ذلك عليه السلام بقوله : « فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » وبقوله عليه السلام : « من حلف على منبري هذا بيمين كاذبة حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار » وبقوله عليه السلام « إذ قال له الحضرمي في خصمه : يا رسول الله فاجر لا يرع (١) عن شيء - وكان عليه السلام قد أوجب عليه اليمين - فقال عليه السلام للحضرمي : « ليس لك الا ذلك » . وإذ قال له أصحابه حين قتل عبد الله بن سهل : يا رسول الله أتعقل أيمان يهودي ؟ فلم يجعل لهم عليه السلام غير ذلك . وبقوله عليه السلام للمتلاعنين : « إن أحداكما كاذب فهل منكما تائب » فبين عليه السلام إنه إنما يفعل ما أمره به ربه تعالى ، ولم يكلف قط أن يعطى الحق صاحبه بيقين ، ولا أن يعلم عيب (٢) الشهود ، ولا كلفنا نحن شيئا من ذلك أيضاً ، وإنما أمر أن يقضى بالبينة العادلة عنده ، ولا يقدر على أكثر من أن يحكم بالمعدلة الظاهرة اليه ، وظاهر العلم عنده ، وكما أمر بقبول

(١) بفتح الياء وكسر الراء - ويجوز فتحها - مضارع « روع » ، مثل : وثق يثق .

(٢) هكذا هو في الاصل بالعين المهملة ولو كان (غيب) بالعين المعجمة - كان - فيما أرى -

اليمن من المنكر ، وهما شيئان متغايران ، أحدهما القضاء بما شهدت به البينة ، وأن لا يقضى على من حلف في قضية ألزم فيها اليمن ، فهذا هو الذي ألزم النبي صلى الله عليه وسلم وألزمناه نحن بعده عليه السلام ، والثاني أن يمكن صاحب الحق في علم الله تعالى من حقه ، وهذا لا سبيل الى علمه في كل موضع ، فان حرمنا هذا وحرمنا وفاق العدل عند الله عز وجل ، فلا إثم ولا حرج ، لانه لا سبيل الى علم ذلك بيقين ، ولا كلفناه ، وهذا لا يسمى اجتهادا على الإطلاق ، ولكنه يقين إلتباع ما أمر به عليه السلام من الحكم بالعدل على حسب ما يطيق على معرفته ، وهو الظاهر ، وبقبول يعين المنكر ، ولا سبيل الى اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في شرع الشرائع ، والاوامر عنده واردة متيقنة ، لا إشكال فيها (١) ، يعلم خاصها من عامها ، وناسخها من منسوخها ، ومستثنائها من المستثنى منه ، علم يقين ومشاهدة في جميع ما أنزل عليه .

واما الاجتهاد الذي كلفناه نحن ، فهو طلب هذه المعاني ، ولم نشاهدها كلها فنعملها ، لكن نقبلها من الثقات الذين أمرنا الله تعالى بقبول نذارتهم ، الى أن يبلغونا الى الذين شهدوها ، وهم ونحن لانعلم كل ذلك علم يقين * فان اعترض معترض بفعله عليه السلام في أخذ الفداء ، فنزل من عتابه على ذلك ما نزل ، فالجواب : اننا لاننكر أن يفعل عليه السلام ما لم يتقدم نهي من ربه تعالى له عنه ، الا انه لا يترك وذلك ، ولا بد من أن ينبه عليه * وأما الوهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقصد بذلك فعل الخير ، فلسنا ننكره إلا أنه لا يقر عليه البتة ، وهذا لا يجوز أن يكون في شرع شريعة ، ولا إيجاب فرض ، ولا تحريم ، وانما هو فيما قدره مباح له ، اذ لم ينه عنه قبل ذلك ، لكن كلفه بان ام مكتوم إذ نزلت عبس وتولى .

وقد احتج بعضهم من أجاز الاجتهاد بالرأى في الدين ، بأمر سليمان وداود

(١) في الاصل (فيه) وهو غير صواب

عليهما السلام « إذ يحكان في الحرت اذ نقش في غم القوم »
قال ابو محمد : وهذه مسألة اختلف الناس فيها على وجوه ، فقوم قالوا :
نسخ الله حكم داود بحكم سليمان عليهما السلام
قال ابو محمد : وهذا باطل ، لانه لو كان كذلك لكان داود مفهما لها ، لانه
كان يكون حاكما بامر أمر به قبل أن ينسخ ، ولما كان سليمان أولى بالفهم منه
وقال بعضهم : حكم بدليل منصوب لم يوافق فيه الحقيقة وحكم ، سليمان
فوافق الحقيقة

قال ابو محمد : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : أن داود عليه السلام
حكم بظاهر الامر ، مثل ما لو حكمنا نحن بشهادة شاهدين عدلين عندنا ، وهما
في علم الله عز وجل المغيب عنا مغفلان ، فأطلع الله تعالى على غيب تلك المسألة
سليمان عليه السلام ، فأوحى اليه بيقين من هو صاحب الحق فيها ، بخلاف شهادة
الشهود أو نحو ذلك مما أفهم الله تعالى سليمان فيه بيقين عين صاحب الحق ،
فهذا وجه تلك الآية الذي لا يجوز خلافه ، لبطلان كل تأويل غيره ، ولقوله
تعالى في الآية نفسها : « وكلا آتينا حكما وعلما » فصح ان داود حكم بالحكم
والعلم الذي آتاه الله تعالى في تلك المسألة ، وان سليمان - عليهما جميعا السلام -
حكم فيها بالحكم والعلم الذي آتاه الله تعالى فيها بالفهم الزائد لحقيقتها

وأما ادعاء المرأتين في الولد ، ودعاء سليمان عليه السلام بالسكين ليشقه
بينهما ، فان سليمان عليه السلام إنما أراد اختبار صبرهما ، ولم يهيم قط بشق
الصبي ، وإنما دعا بالسكين موهما لهما بذلك . وقد يكون الله تعالى أمره بذلك ،
كما أمر ابراهيم عليه السلام بذبح اسماعيل عليه السلام ، ولم يرد قط تعالى
ذبحه ، وإنما راد اختبار صبر ابراهيم عليه السلام ، واختبار صبر المرأتين
فقط ، ثم نهاه عن شقه ، إذ لاح أيتهما أمه ، كما نهى ابراهيم عن ذبح اسماعيل ،
فهذا ايضا وجه ظاهر حسن والله اعلم

وأما أمر موسى والخضر عليهما السلام ، فإن الخضر نبى موحى اليه ، ولم يفعل شيئا من كل ما فعل باجتهاد ، كما يظن من لا عقل له ، وإنما فعل كل ذلك بوحي أوحاه الله اليه ، وبيان ذلك نص الله تعالى بأن حكى عنه أنه قال لموسى : « وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عاينه صبرا » وأما سؤال موسى عليه السلام له عن ذلك ، فإنما فعله ناسيا لعهدده ، ولأسنا تنكر أن نفسى الأنبياء عليهم السلام ، وقد صلى نبينا صلى الله عليه وسلم خامسة ناسيا ، وسلم من ثلاث ومن اثنتين ناسيا . وهذا الذى قلنا هو نص القرآن فى قوله تعالى حاكيا عن موسى انه قال للخضر : « لا تؤاخذنى بما نسيت »

قال ابو محمد : فإن احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي عن عمر بن عبد الملك الخولاني عن محمد بن بكر البصري عن سليمان بن الاشعث نا ابراهيم ابن موسى ثنا عيسى نا أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولى ام سلمة قال سمعت ام سلمة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه » . فهذا حديث ساقط مكذوب ، لان أسامة بن زيد هذا ضعيف لا يحتج بحديثه ، متفق على أنه كذلك (١) وبين كذبه ما ذكرنا فى أول هذا الباب من الاحاديث التى فيها تركه عليه السلام الحكم فيما لم ينزل عليه فيه شئ ، وانتظاره الوحي فى كل ذلك ، ويكفى من ذلك قول الله تعالى أمرأ له أن يقول : « ان أتبع الا ما يوحى الى » الى قوله تعالى : « وما ينطق

(١) كلا والله ، ما الحديث بمكذوب ولا اسامة فى هذه الدرجة من الضعف . وهو اللبى وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما وقال ابن حبان فى الثقات : يخطئ وهو مستقيم الامر صحيح الكتاب مات سنة ١٥٣ واخرج له مسلم احاديث كثيرة . وهذا الحديث فى سنن ابى داود (٢ : ٢٢٨ - ٢٢٩) وقد سكت عنه هو والمنذرى فهو عندهما حسن صالح للاحتجاج به وهو بمعنى ما روت زيب بنت ام سلمة عنها مرفوعا (إنما أنا بشر وانكم تختصمون الى) الحديث وهو فى الصحيحين والسنن فلعل اسامة رواه بالمعنى من طريق عبد الله بن رافع عن مولاه ام سلمة وقد اخطأ ابن حزم خطأ شديدا فى الحكم بكذبه

عن الهوى ان هو الا وحي يوحى « وأمر الله تعالى له أن يقول : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه » فلو أنه عليه السلام شرع شيئاً لم يوح اليه به ، لكان مبدلاً للدين من تلقاء نفسه ، وكل من أجاز هذا فقد كفر وخرج عن الاسلام ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .

فان احتج فيها معترض بقوله تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » فان الذى أراه الله تعالى هو الذكر والوحى بنص الآية ، لان اولها : « إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » وقال تعالى : « وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره » ثم توعدده على ذلك فقال : « إذا لا ذفناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً » فبين تعالى انه عليه السلام لو أوجب شيئاً فى الدين بغير وحي ، لكان مفترياً على ربه تعالى ، وقد عصمه الله عز وجل من ذلك ، وكفر من أجازره عليه . فصح أنه عليه السلام لا يفعل شيئاً الا بوحى ، فسقط الاجتهاد الذى يدعيه أهل الراى والقياس جملة . وقال تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » فصح بهذه الآية ان كل نبي كان قبله (١) فهكذا كانوا أيضاً ، إنما اتبع كل نبي شرعته التى أوحى اليه بها فقط .

وأما أمور الدنيا ومكاييد الحروب - ما لم يتقدم نهى عن شىء من ذلك وأباح لله تعالى له التصرف فيه كيف شاء فلسنا ننكر أن يدبر عليه السلام كل ذلك على حسب ما يراه صلاحاً ، فان شاء تعالى إقراره عليه اقره ، وإن شاء احدث منع له من ذلك فى المستأنف منع ، الا أن كل ذلك مما قد تقدم الوحي اليه باباحته إياه ولا بد .

وأما فى التحريم والايجاب فلا سبيل الى ذلك البتة ، وذلك مثل ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلح غطفان على ثلث ثمار المدينة فهذا مباح ،

(١) فى الاصل « قبل » وهو خطأ والمعنى غير واضح كان المراد منهوما

لأن لهم يهبوا من أموالهم ما أحبوا ما لم ينهوا عن ذلك ، وهم أن يمنعوه ما لم يؤمروا بإعطائه ، وكذلك منازلهم عليه السلام في حروبه ، له أن ينزل من الأرض حيث شاء ، ما لم ينه عن مكان بعينه ، أو يؤمر بمكان (١) بعينه وكذلك قوله عليه السلام في تلقيح ثمار أهل المدينة ، لأنه مباح للمرأة أن يلقح نخله ويذكر تينته ، ومباح أن يترك فلا يفعل شيئاً من ذلك . وقد أخبرني محمد بن عبد الله الحمداني عن أبيه : أنه ترك تينته سنين دون تذكر فاستغنى عن التذكر ، ففعل النخل كذلك ، لو توبع عليه ترك التلقيح سنة بعد سنة لاستغنى عن ذلك ، وهذا كله ليس من أمور الدين الواجبه والمحرمه في شيء ، إنما هي أشياء مباحة من أمور المعاش ، من شاء فعل ، ومن شاء ترك ، وإنما الاجتهاد الممنوع منه ما كان في التحريم والايجاب فقط بغير نص ، وقد نص النبي عليه السلام في حديث التلقيح على قولنا ، وقال عليه السلام : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » وقد حدثنا بهذا الحديث عبد الله بن يوسف بن نامى عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد كلاهما عن أسود بن عامر ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة وثابت ، وهشام عن أبيه عن عائشة ، وثابت عن أنس (٢) : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلقحون النخل (٣) فقال : لو لم تفعلوا لصلح قال : فخرج شيصاً ، فرمى فقال : ما نخلكم ؟ فقالوا : قلت كذا وكذا ، قال : أنتم أعلم بأمور (٤) دنياكم » قال أبو محمد : فهذا بيان جلي - مع صحة سنده - في الفرق بين الرأي في أمر الدنيا والدين ، وأنه عليه السلام لا يقول في الدين الا من عند الله تعالى ،

(١) في الاصل (لمكان) والباء اصح هنا من اللام (٢) في الاصل (عن ابن عباس) وهو خطأ وفي هامشه نسخة (عن أنس) وهو الصواب الموافق لما في صحيح مسلم (٢ : ٢٢٣) (٣) لفظ النخل ليس في مسلم (٤) في مسلم « بأمور »

وان سائر مايقول فيه برأيه ممكن فيه أن يشار عليه بغيره فيأخذ عليه السلام به ، لان كل ذلك مباح مطلق له ، واننا أبصر منه بأمور الدنيا التي لاخير معها الا في الاقل ، وهو أعلم منا بأمر الله تعالى ، وبأمر الدين المؤدى الى الخير الحقيقي ، وهذا نص قولنا . وبالله تعالى التوفيق . وفي هذا كفاية والحمد لله

ومن ذلك ما قال أبو بكر يوم الحديبية لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال له بعض من حضر : أرى أن نميل على عيال هؤلاء . فقال أبو بكر : « نرى أن نمضى لوحشنا » فهذا كله مباح للامام أن يغزو ، وله أن يؤخر الغزو يومه ذلك وشهره ذلك ، ويغزو بعد ذلك ، فاعلم الآن أن الاجتهاد إنما هو طاب الحقيقة من الوجوه المؤدية اليها ، لامن حيث لا يؤدى اليها ، والطلب كما ذكرنا هو الاستدلال ، فلا استدلال والاجتهاد شئ واحد ، وقد يستدل من لا يقع على حقيقة الدليل . وكون الشئ في نفسه حقا هو شئ آخر ، لانه قد يكون الشئ حقا ولا يوفق (١) له طالبه ، ولا يضر ذلك الحق ، كما أن في منازلنا أشياء لا يعلمها غيرنا من الناس ، وليس جهل من جهلها أو ظن فيها غير ما فيها مما يحيل الحق عن وجهه ، كما لا يزيد علم من علمه درجة في أنه حق ، والحق المعلوم والحق المجهول سواء في أنهما حق ، واقعان تحت جنس الحق ، وكل شيئين وقعا (٢) تحت نوع واحد أو تحت جنس واحد ، فانهما متساويان في ذلك النوع وذلك الجنس مساواة صحيحة نعى فيما أو جبهته لهما تلك الجنسية ، أو تلك النوعية وكل من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فقد لزمه البحث عنه ، فان لم يفعل فقد عصى الله تعالى ، وكل من قامت عليه حجة من أصول صحيحها وأقر بانها حق ، فلاحت له وفهمها ، ثم لم يرجع الى موجبها لتقليد أولائه ظن أن

(١) في الاصل يوافق (٢) في الاصل في واقعا وهو خطأ

ههنا حجة اخرى لا يعلمها فهو فاسق ، وذلك نحو من أقر بنجر الواحد ، فأتاه حديث صحيح مسند ، فتركه لقياس ، أو لهُوى ، أو تقليدا لمالك ، أو للشافعى ، أو لأبى حنيفة ، أو لاجمده ، أو لداود ، أو لصاحب من الصحابة ، أو تابع ، أو لفقيه قديم أو حديث ، معتقدا أن ذلك الفقيه أو الصاحب كان عنده فضل علم جهله هو ، أو أن النص الذى قاس عليه أحق أن يتبع - فهو فاسق ساقط العدالة حاص لله عز وجل .

وأما من تعلق بحديث آخر معارض للحديث الذى بلغه ، فإدام لا يحقق أصلا فى بناء الاحاديث بعضها على بعض ، فهو مأجور على اجتهاده - وإن كان مخطئا - ولا إثم عليه فى خطئه . وهكذا القول فى الآى ، وفى الاحاديث والآى ، ولا فرق

وأما من ذكرنا قبل فبخلاف ذلك ، لانه ترك الحق وهو يعلمه ، فدخل فيمن شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . وأما إذا حقق أصلا فى بناء الاحاديث أو الآى ، أو الاحاديث مع الآى فالتزمه ، ثم لم يعتقد موجبيه ، فهو فاسق كما قدمنا ، للآيه التى قال تعالى فيها : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » وهذا الذى فعل ما ذكرنا فقد ترك ما أقر بلسانه أنه هدى ، وأنه أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام ، وصار فيمن شهد على نفسه

وكذلك من أبى قبول خبر الواحد ، أو أبى قبول وجه العمل فى البناء الصحيح فى النصوص ، فأقيمت الحجة عليه فى ذلك كله ، من براهين راجعة الى النصوص ، وفهمها ولاحت له فلم يرجع الى الحق فى ذلك ، وإنما مذر من لم تقم عليه حجة بجهله فقط ، وكذلك من قامت عليه البراهين فى ابطال القياس فتمادى عليه .

وأما من أجاز أن يكون صاحب فن دونه ينسخ أمرا أمر به رسول صلى

الله عليه وسلم ، أو يحدث شربة : - فهذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، بمنزلة اليهود والنصارى ، وعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين ، ونحن برآء منه وهو برئ منا . فان لم تقم عليه الحجة فهو مخطئ مأجور مرة ، لقصده الى الخير . وبالله تعالى التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب الثانى والثلاثون

فى وجوب النيات فى جميع الاعمال ، والفرق بين الخطأ الذى تعمده فعله ولم يقصد به خلاف ما أمر ، وبين الخطأ الذى لم يتعمده فعله ، وبين العمل المصحوب بالقصد اليه . وحيث يلحق عمل المرء غيره بأجر أو إنم وحيث لا يلحق

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » وقال تعالى : « ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما » وقال « ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا الله أعلم بما فى أنفسهم » وقال تعالى . « لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم انى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا » وقال تعالى : « فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور » وقال تعالى : « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزى ثنا الثوري ثنا البخارى ثنا أبو نعيم ثنا زكرياء عن عاصم - هو الشعبي - سمعت النعمان بن بشير سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول - فذكر الحديث وفيه - : « ألا وإن فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله » (١)

(١) الزيادة من البخارى (١ : ١٢) وانظر الفتح (١١٦٠ - ١١٩)

وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب « حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا
 أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا
 مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا دواد - يعني ابن قيس -
 عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم - فذكر الحديث :- « وفيه التقوى ههنا ويشير الى صدره ثلاث
 مرات « حدثنا القاضي حمام بن أحمد ثنا عبد الله بن إبراهيم الاصيلي ثنا
 أبو زيد المروزي ثنا محمد بن يوسف الفربري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا
 الحميدي ثنا سفيان ثنا يحيى بن سعيد الانصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم
 التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول
 على المنبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الأعمال بالنيات
 وإنما لكل امرئ ما نوى » حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا أحمد بن
 فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن
 الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا كثير بن هشام ثنا جعفر بن برقان عن يزيد
 الأصم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله
 لا ينظر الى صوركم وأموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم »

قال أبو محمد : فصيح بكل ما ذكرنا أن النفس هي المأمورة بالأعمال، وأن
 لجسد آلة لها ، فإن نوت النفس بالعمل الذي تصرف فيه الجسد وجها ما فليس
 لها غيره . وصح أن الله تعالى لا يقبل الا ما أمر به ، وقد أمر بالاخلاص له ، فكل
 عمل لم يقصد به الوجه الذي أمر الله تعالى به فليس ينوب عما أمر الله تعالى
 به ، فبطل قول من قال : إن من توضأ تبردا أو تعلما ، أو تيمم بغير نية ، أو لم
 يأكل ولا شرب ولا وطئ بغير نية ، أو مشى في المناسك بغير نية - : إنه
 يجزبه عن الوضوء المأمور به للصلاة ، وعن التيمم المأمور به للصلاة ، وعن الصيام
 المأمور به ، أو المتطوع به لله عز وجل ، وعن الحج المأمور به ، أو المتطوع به لله

عز وجل ، لانه لم يخلص في كل ذلك لله عز وجل ، ولا فعله ابتغاء مرضاته تعالى ، ولا نوى به ما أمر به . وقد أخبر الله تعالى على لسان نبيه عليه السلام انه لا ينظر الى الصور فاذا لم ينظر الى الصور فقد بطل أن يجزى عمل الصورة المنفرد عن عمل القلب الذي هو النية ، وصح أنه تعالى انما ينظر الى القلب وما قصد به فقط ، ولا بيان أكثر من تكذيب الله عز وجل المنافقين في شهادتهم ان محمداً رسول الله ، وهذا عين الحق وعصره الذي لا يتم حق إلا به ، فلما كانوا غير ناوين لذلك القول بقلوبهم صاروا كاذبين فيه ، وهذا بيان جلي في بطلان كل قول وعمل لم ينو بالقلب ، ونحن نحكي أقوال الكفار وتلوها في القرآن ، ولكننا لما لم ننوها بقلوبنا لم يضرنا ذلك شيئاً ، وصح بنص الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن التقوى في القلب ، فكل عمل لم يقصده القلب فليس تقوى ، وكل عمل لم يقصد بالمضغة التي بها يصلح الجسد فهو باطل وإن عمله الجسد ، وفي هذا كفاية

على ان القائلين بخلاف قولنا يتناقضون أقبح تناقض ، فمن مفرق بين التيمم والوضوء ، ومن مفرق في النية في الصوم بين أول النهار وآخره ، ومن مفرق في الحج بين الاحرام وبين سائر فرائضه ، كل ذلك استطالة في الدين بالآراء الفاسدة ، والاهواء المضلة ، بلا دليل من الله تعالى

فان قال قائل منهم إنما أمر الله تعالى بغسل أعضاء الوضوء فغاسلها وإن لم تكن له نية قد غسلها ، قيل له وبالله تعالى التوفيق : ما أمر الله تعالى قط بغسلها مجردا عن النية بذلك للصلاة ، وبيان ذلك في الآيتين اللتين ذكرنا ، وفي الحديثين اللذين نصصنا ، وأيضاً : فان الصلاة حركات من وقوف وانحناء ووضع رأس بالارض ، فان فعل ذلك إنسان متمدداً ، ومتأملاً شيئاً بين يديه ومستريحاً ، حتى أتم بذلك ركعتين في وقت صلاة الصبح لا ينوي بذلك صلاة الصبح أترونيه يجزيه ذلك من صلاة الصبح المفترضة عليه ؟ وهذا مالا يقولونه

فقد حصلوا على التناقض

فإن احتجوا في الصيام بما روى أنه عليه السلام كان يدخل على عائشة فيقول: «أعندكم طعام» فإن قالت: لا، قال: «إني صائم». قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: لا حاجة لكم في ذلك، لأنه ليس فيه نص على أنه صلى الله عليه وسلم استأنف الصوم من حينئذ، وجائز أن يكون عنيه السلام سأل: «هل عندكم طعام» وهو قد نوى الصيام، فلو وجد طعاماً أفطر عليه وترك الصوم، كما روى من طريق عائشة أنها قربت إليه طعاماً فأكل، وقال عليه السلام: «إني كنت أصبحت صائماً» وهذا جائز لنا نحن أيضاً، وأما عمل بلانية فلا سهيل إليه، لما قدمنا قبل.

فإن قالوا: فإنكم تميزون غسل النجاسة بلانية؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق: إن كل نجاسة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإزالتها بعمل موصوف وبعده محدود، فلا بد في إزالتها من النية، ولا تجزى إلا بالقصد إلى تأدية العمل المأمور به فيها، وإلا فلا، وأما كل نجاسة أمرنا باجتنابها فقط، دون أن يحد لنا فيها عمل أو عدد. فكيف مازالت فقد زالت. وقد اجتنبناها وأيضاً فإن لولا الاجتماع ما أجزنا ذلك ههنا، وأيضاً فإن لباس الثوب النجس حلال إلا في الصلاة وفرض الصلاة أن يصلى قاصداً بنيته إلى لباس ثياب طاهرة عنده لا نجاسة فيها، فإذا صلى في ثوب هذه صفته، ناوياً لذلك فقد أدى فرضه كما أمر، بالنية التي أمر بها، وليس غسلها فرضاً لا يجزى سواه، بل لو قطعها أو انقطع موضعها من ثوبه، أو لبس ثوباً آخر أجزأه، فحسبنا أن يكون الثوب طاهراً لا نجاسة فيه، ولا نبالي كيف زالت النجاسة عنه، ولا فرق بين إجازة مالك النية للصوم لرمضان في أول ليلة منه، ويمجى ذلك عنده من تجديد النية كل ليلة، وبين إجازة أبي حنيفة إحداث النية لصيام كل يوم من رمضان قبل زوال الشمس وإن لم ينو من الليل، ولا فرق بين تقديم النية قبل وقت العمل وبين تأخيرها

عن وقت العمل ، وفي كلا الوجهين يحصل العمل بالمأمور به مؤدى بلانية صاحبه له ، ولا يجوز أن يؤدي عمل الابنية متقدمة ، يتصل بها ومعها الدخول فيه بلا مهلة ، ولا يمرى الابتداء به منها . ولو أمكن ذلك في الصوم حتى تكون النية متصلة بطلوع الفجر لما أجزأ غير ذلك ؛ ولكن لما كان ذلك غير ممكن في كل وقت ؛ أجزأ ذلك على قدر الطاقة ، وهذا مع الحديث الوارد في هذا المعنى من طريق حفصة : « لاصيام لمن لم يبيته من الليل » . وبالله تعالى التوفيق .

ولا بد لكل عمل من نية . وكل شيء يتصرف فيه المرء فلا يخلو من أحد وجهين : إما حركة ، وإما إمساك عن حركة . وإنما يفرق بين الطاعة من هذين الوجهين وبين المعصية منهما ، وبين اللغو منهما - : النيات فقط . ولا فرق بين الطاعة والمعصية واللغو ، في الحركات والامساك عن الحركات - : إلا بالنيات فقط ، والا فكل عمل فهو إما واقع تحت جنس الحركة ، وإما واقع تحت جنس الامساك عن الحركة ، فوجب بالضرورة أن لا يتم عمل ، ولا يصح أن يكون حركة أو امساك متوجهين الى الطاعة بالمأمور بها ، خارجين عن المعصية وعن اللغو - : إلا بنية . هذا أمر لا يحيد عنه اصلا الا لجاهل لا معرفة له بمحقائق الامور .

فمن صلى بنية رياء ففاسق عاص ، ومن صلى بنية الطاعة التي أمر بها فطيع فاضل ، ومن ركع وسجد وقام وقعد لا بنية رياء ولا بنية الطاعة فذلك لغو ، وليس مطيعا ولا عاصيا . ومن توضأ بنية الرياء ففاسق عاص ، ومن توضأ بنية الطاعة كما أمر فطيع فاضل ، ومن غسل أعضائه تبردا بلانية طاعة ولا بنية رياء فليس مطيعا ولا عاصيا ، وإذا لم يكن مطيعا فلم يتوضأ الوضوء الذي هو طاعة الله عز وجل مأمور به . وكذلك الصوم والحج والجهاد والزكاة . لان الصوم إنما هو إمساك عن الاكل والشرب والوطء والتي والكذب والغيبة ومباشرة من لا يحل للمرء مباشرته ، فإن أمسك عن كل ذلك

بنية الرياء فهو عاص لله عز وجل فاسق غير صائم ، وإن أمسك عن كل ذلك
بنية الطاعة في تركه كما أمر ، فهو مطيع فاضل صائم ، وإن أمسك عن كل ذلك
لابنية الرياء ولا بنية الطاعة كما أمر فليس مطيعا ولا عاصيا ، وإذا لم يكن كذلك
فليس صائما ، وإذا لم يمسك بنية الطاعة عن ذلك في صوم الفرض في الوقت الذي
أمر فيه بالامساك عن كل ما ذكرنا فهو عاص ، لأنه خالف ما أمر به . وهكذا القول
في رمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة والطواف والسعي ، وكذلك سائر
الاشياء كلها . فمن أكل الشعير مؤثرا بالبر المساكين ، ناويا للبر في ذلك : ففاضل
محمود ، ومن أكله لثوما وبخلا ، وخزن البر مستكبرا للمال ، فمذموم آثم .
ومن مشى راجلا وحمل متاعه بيده - تواضعا لله تعالى لا بخلا ولا دناءة ،
وتصاونا عن الخسائس مع ذلك ، وتصدق ناويا بكل (١) ذلك ما ذكرنا - فهو
فاضل محمود . ومن فعل ذلك بخلا ودناءة فمذموم ، وإن فعل بنية رياء ففاسق .
ومن أنكح بنته عبده أو علقا - كما فعل ضرار بن عمرو - تواضعا ، ونيته
التسوية بين المسلمين ، وهو مع ذلك عزيز النفس ، غير طمع ولا جشم ،
ففاضل محمود عند اهل العقول راض لنفسه الغضبية ، ومن فعل ذلك طمعا
أو مهانة نفس ، فمذموم ساقط . ومن لبس الوشي المرتفع الذي ليس حريرا
بنية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فأجور فاضل ، ومن لبسه بنية
التخنث والأثر والاعجاب ففاسق مذموم . وهكذا جميع الاعمال أو لها
عن آخرها . فصح أن لا عمل أصلا لالبنية كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

فان قال قائل : أنتم تقولون فيمن أعتق في نفسه أمته أو عبده ونوى
عتقهما وأمضاه نية صحيحة ، إلا أنه لم يلفظ بعنتقهما أنهما لا يكونان بذلك حرين
ولا يكون هو معتقا ، لا عند الله تعالى ، ولا في الحكم ، فان العبد والامة باقيان
مملوكين له كما كانا . وتقولون فيمن طلق في نفسه ونوى الطلاق إلا أنه لم يلفظ

بلفظ من الفاظ الطلاق -: إنه لا يكون مطلقاً بذلك ، لا عند الله ولا في الحكم ، وإنما امرأته حلال له كما كانت ، حتى إنكم تقولون : إنه إن لفظ بلفظ ليس من ألفاظ الطلاق ونوى به الطلاق ، إنه لا يلزمه بذلك طلاق ، وإنها امرأته كما كانت حلال له في الحكم والفتيا معا . وتقولون : إن من وهب بنيته أو تصدق بنيه بشئ من ماله مسمى ولكنه لم يلفظ بلفظ من ألفاظ الهبة أو الصدقة ، إنه بذلك غير واهب ولا متصدق ، ولا يلزمه شئ ، لا في الفتيا ولا في القضاء ، وإن اعترف بذلك كله وأقر بأنه نواه ، ثم تقولون : إن من نوى في حال صيامه أنه تارك للصوم عامداً بذلك ذا كرا لصومه ، إلا أنه لم يأكل ولم يشرب ولا وطئ ولا فعل فعلاً ينقض الصوم ، فإن صومه قد بطل ، وأنه قد أفطر . وتقولون فيمن نوى في حال صلاته أنه تارك للصلاة خارج عنها ، إلا أنه لم يفارق ما هو فيه من هيئتها إنه قد بطلت صلاته إذا تعمد ذلك وهو ذا كراهة في صلاة . وتقولون فيمن نوى في حال إعطائه زكاة ماله أنه ليس ذلك عن زكاته المفترضة عليه : إنه كذلك غير مؤد فرض زكاته وإن عليه أداءها ثانية ، وتقولون فيمن نوى في حال تذكّيته ما يذكي إنه عابث غير قاصد إلى التذكية المأمور بها : إنها ميتة لا يحل أكلها . وتقولون فيمن نوى في حال عمرته وحججه أنه رافض لهما وهو مع ذلك متاد في عملهما : فإن حججه وعمرته قد بطلا . وتقولون فيمن نوى في حال وضوئه وغسله أن بعض عمله لهما لا ينوى به أداء الغسل والوضوء المفترضين عليه : إن ذلك الغسل والوضوء ناقصان ، لا بد له من إعادة ما عمل بغير نية . وتقولون فيمن أتم كل هذه الأعمال بنية لها (١) فلما أتمها نوى بطلانها : إنه لا يبطل شئ منها بذلك ، وإنها ماضية جازية جائزة . فإما الفرق بين ماجوزتموه وبين ما أبطلتموه من ذلك ؟ وهل كل ذلك الاسواء ؟ وما الفرق بين استغناء النية في بعض هذه الوجوه عن مضامة العمل اليها ، وبين افتقارها الى مضامة العمل

(١) في الاصل « لهما » وهو خطأ

اليها في بعضها ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق: إن جميع الاعمال المأمور بها هي مفتقرة الى نية تصحبها كما قدمنا لما ذكرنا في أول هذا الباب من وجوب القصد الى الله تعالى والاخلاص له بالعمل، فحتى قصد المرء الى إبطال تلك النية فقد بطل ذلك العمل، إذ لم يأت به كما أمر من أصحاب النية إياه، فلذلك بطل ما ذكرنا من الوضوء والغسل والصوم والصلاة والحج، لانه ليس الاصائم أو غير صائم، أو مصل، أو غير مصل ومتوضئ أو غير متوضئ، وهكذا في الزكاة والحج وغير ذلك، فإذا لم يكن صائماً ولا مصلية ولا متوضئاً كما أمر فهو، غير صائم ولا متوضئ ولا مصل. وهكذا سائر الاعمال. وهكذا القول عندنا - فيمن طلق أو أعتق أو تصدق بغير نية -: إن كل ذلك لا يلزمه عند الله تعالى، وإن كنا نقضى عليه بامضائه، لأننا لا نعلم نيته في ذلك ولو علمنا انه كان بغير نية لما حكمنا عليه بشئ من ذلك أصلاً، فلو وصل قوله كله فقال: عبدي حر بغير نية منى لعنقه، أو قال ذلك في الطلاق والنكاح والصدقة والهبة -: لما أنفذنا عليه شيئاً من ذلك أصلاً.

وكل ما ذكرنا وما لم نذكر من سائر الأعمال فلا تجزىء فيه النية دون العمل، ولا العمل دون النية، ولا بد من اقترانهما معاً، لأنه مأمور من الله تعالى بهما معاً، فلا بد في الصلاة من حركات محدودة معمولة مع النية، ولا بد في الوضوء من مثل ذلك أيضاً، ولا بد في الحج من مثل ذلك، ولا بد في الصوم من إمساك عن كل ما أمر بالامساك عنه مع النية ايضاً، ولا بد في العتق والطلاق والنكاح والهبة والصدقة من نطق ولفظ مع النية في كل ذلك، لأنه لا يعلم شئ من ذلك الا باللفظ المعبرة عنه، فان انفرد في كل ما ذكرنا عمل دون نية فهو باطل، وإن انفرد نية فيه دون عمل فهي باطل أيضاً. فمن نوى أن يصلي أو يتوضأ أو يحج أو يصوم ولم يصل ولا يتوضأ ولا

حج ولا صام فلا شيء له . فلا يظن الظان أن قولنا اختلف في شيء مما ذكرناه بل هو كله باب واحد ، وهو أنه لا بد من عمل ونية ، لا حكم لأحدهما دون الآخر . ومن خالفنا في هذا فانه يتناقض ، فرة يقول بقولنا في بعض المواضع ، ومنها الصلاة ، ومرة لا يقول بقولنا دون دليل ، لكن اتباعا للهوى والتقليد الذي لا يحل .

فان قال : فانكم تقولون فيمن أفطر ناسيا غير ذا كر لصومه ، أو تكلم أو عمل أو أكل ناسيا في صلاته غير ذا كراه في صلاة ، أو قتل صيدا وهو محرم غير متعمد لقتله : إنه لا شيء عليه في كل ذلك * ثم تقولون : من أحدث بشيء يخرج من مخرجيه من فائض أو بول أو ريح أو مذي أو ودي أو منى ناسيا ، أو نام مغلوبا فقد بطلت طهارته ، وتقولون : إن من ذبح أو نحر أو تصيد ، فلم يسم الله تعالى ناسيا أو طامدا ، فكلاهما سواء لا يحل أكل شيء من ذلك . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن الاصل الذي تجرى عليه الفتيا أنه لا شيء على الناسي لقوله تعالى : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » فلا يخرج عن هذا النص الا ما أخرجه نص أو إجماع ، فلهذا النص ولما أخبرني به أبو العباس أحمد بن عمر العذري أنا الحسين بن عبد الله الجرجاني ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان الخزومي وراق القاضي أبي بكر بكار بن قتيبة قالت ثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا بشر بن بكر عن الازاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١) » ففي هذا الحديث نص التسوية

(١) هذا اسناد صحيح . وقد رواه ابن ماجه بلفظ آخر (١ : ٣٧٢) من طريق الوليد بن سلم عن الازاعي عن عطاء عن ابن عباس وهو منقطع . ورواه بهذا اللفظ من حديث أبي ذر باسناد ضعيف . وحديث ابن عباس نسبه ابن حجر ايضا الى ابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم في المستدرک . وتفصيل الكلام عليه في التلخيص الحبير (١١٢ : ١١٤) وفي جامع العلوم لابن رجب (٢٧٠ - ٢٧٢)

بين العمل المقصود نسيانا بغير نية ، وبين الخطأ الذي لم يقصد . فلهذا ولنصوص آخر لم يبطل الصوم بفطر نسيان ، ولا بطلت الصلاة لعمل نسيان ، وهكذا كل نسيان ، الانسيانا استثناء من هذا النص نص آخر أو إجماع ، كما صح من الإجماع المتيقن المقطوع به في الأحداث المذكورة أنها تنقض الطهارة على كل حال بالنسيان والعمد ، وبالضرورة ندرى انه لم يزل الناس يحدثون في كل يوم من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلهم يوجب الوضوء من ذلك ، فصح أنه إجماع منقول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك النوم لانه لا يكون إلا بغلبة أبدا لا بقصد ، ولو قصد المرء دهره كله أن ينام لم يقدر إلا أن يغلبه النوم . وأما سائر الأحداث التي لا إجماع فيها فانها لا تنقض الطهارة عندنا الا بالقصد والعمد لا بالنسيان ، كاللمس للنساء وكس الفرج . وأما الذكاة فان النص ورد بان لا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، قال تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق » وقال تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه » فلما كان ما ذكاه الناسى للتسمية مما لم يذكر اسم الله عليه بلا شك كان مما نهيناعن أكله بالنص ، وأما الانهم فساقط عن الناسى جملة . وقد رام قوم أن يتوصلوا الى إباحة ما نسي ذكر اسم الله عليه بقوله عز وجل في الآية المذكورة : « وانه لفسق » وقالوا : الفسق لا يقع الا على العمد لاعلى النسيان

قال ابو محمد : وهذا تمويه ضعيف ، لاننا لم نقل ان الله تعالى أوقع اسم الفسق على نسيان الناسى للتسمية ، وإنما قلنا ما في نص الآية : إن ذلك الشيء المذبح أو المنحور أو المتصيد الذي لم يسم الله تعالى عليه عمدا أو نسيانا هو نفسه المسمى فسقا ، كما سمي الله تعالى الحمر والميسر رجسا من عمل الشيطان فبطل تمويههم وكان الناسى لذكر اسم الله تعالى على التذكية غير مذك ، وغير المذكي لا يحل أكله ، وكذلك من نسي أن يذكر اسم الله تعالى على التذكية غير مذك ، وكذلك من

نسى النية في مدخل صلاته ومدخل صومه ومدفع زكاته ، فهو لاء كلهم غير
مصل ولا صائم ولا مزك ؛ إلا أن الزكاة ليست مرتبطة بوقت محدود الطرفين
فهى تقضى أبدا ، وقد جاء النص بوجوب قضاء الصلاة على الناسى ، وأما الصيام
فهو مرتبط بوقت محدود الطرفين ، فلا سبيل الى نقله الا بنص آخر ، وكذلك
المذكى إنما هو عمل فى شىء بعينه ، لا يقدر على استرجاعه بعد موته ، فلما لم يسم
الله عليه بنسيان أو عمد فهو ميتة لا يحل أكله ، والتسمية فى اللغة لاتقع الا على
ما ذكرنا باللسان لا على ما استقر فى القلب دون ذكر باللسان ،

والمعجب كل المعجب ممن يرى على المفطر ناسيا القضاء ولا يعذره ، وقد جاء
النص بانه صائم تام الصوم ، ثم يرى أكل مانسى ذكر اسم الله تعالى عليه
من المذبوحات وغيرها ، ويعذر ههنا بالنسيان حيث عم النص بالمنع منه .
وهذا كما ترى . وبالله تعالى التوفيق

وكذلك من افتتح العمل الذى أمر به بنية قصد اليه كما أمر ، ثم نسى
النية فى درج ذلك العمل وكان العمل متصلا غير منقطع ، فهذا لا يبطل عمله
بالنسيان للنص الذى ذكرنا . فبطل بكل ما ذكرنا ما ظنه الظان من أن قولنا :
ان كون الفطر بنية الفطر عمدا فى الصوم دون الاكل واقع أنه مخالف لقولنا
ان العتق والطلاق بالنية دون النطق غير واقعين ، بل هو كله باب واحد ،
وذلك أن الامساك عما ينقض الصوم بغير نية ، قصد بذلك الى أداء الصوم
فاسد باطل ، وكذلك نية الصوم دون الامساك عما ينقض الصوم عمدا باطل
فاسد ، وكذلك العتق والطلاق دون نية لهما باطل ، وكذلك النية لهما دون
إظهارهما بما لا يكونان الا به فاسدة باطل ، ولاح أن الشك إنما وقع لمن وقع
فى هذا لاختلاف الاجوبة ،

وبيان تحقيق رفع الاشكال فى هذا الباب هو أن يسأل السائل فيقول :
ما تقولون فيمن طلق فى نيته دون قول ؟ وفيمن أعتق فى نيته دون قول ؟

وفيمن أفطر في نيته دون عمل يفسد به الصوم؟ وفيمن نوى إبطال صلاته التي هو فيها بنيته دون عمل مضاد للصلاة أو نوى تبردا في خلال وضوئه ولم يحدث حدثا ينقض الوضوء ، وفعل كل ذلك عمدا إذا كرا لما هو فيه ؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق أن نقول له : كل من ذكرت لاعتق له ولا طلاق له ، ولا صوم له ، ولا وضوء له ، ولا صلاة ، ومثل هذا الإيمان فانه قول ونية ، فمن عدم النية ونقض بالإيمان فلا إيمان له ، ومن عدم القول ونوى الإيمان فلا إيمان له ، وإذا كان لا إيمان له فهو كافر ، لانه ليس الا مؤمن أو كافر . وأما من أتم العمل الذي أمر به كما أمر به ، من عمل ونية ثم نوى بعد انقضائه نقضه وإبطاله ، لم يكن ذلك العمل منتقضا ، لانه قد كمل وتأدى كما أمر الله تعالى ، وانقضى وقته فلا ينقضه نية مستأنفة ، وكذلك لا تصلح العمل الفاسد نية غير مضامة له ، إما متقدمة وإما متأخرة . وقد أقننا البراهين على أن كل ما صح في وقت لم يبطل في ثان الا بنص أو إجماع ، وما بطل في وقت لم يصح في ثان إلا بنص أو إجماع . وهذا القول فيمن طلق بنيته وأعتق بنيته دون لفظ - : إن الملك والنكاح قد صحا في أول فلا يبطلان في ثان الا بنص ، ولا نص ولا إجماع في بطلانهما بالنية دون الالفاظ الموضوعية لئلا ينقضهما ، وبطل بما ذكرنا قول من أراد أن يحقق جواز العمل بنية متقدمة له غير متصلة به ، لانه لو جاز أن يكون بين النية والعمل دققة لجاز أن يكون بينهما مائة عام ولا فرق وقد قال المالكيون : إن في أول ليلة من شهر رمضان تجزى النية لصيام باقيه ، وهذا باطل ، لانه لو جاز ذلك لأجزت نية واحدة في أول رمضان يصومه المرء عن إحداث نية لكل رمضان يأتي . وهم لا يقولون ذلك . فان قالوا : إنه يحول بين رمضان ورمضان شهور لا صيام فيها . قيل لهم : وكذلك يحول بين كل يومين من أيام رمضان ليل لا صيام فيه ، ولكل يوم حكمه ، وقد

يمرض ويسافر فيفطر ولا يبطل لذلك صيام ما سلف ، ومن قولهم : ان انتقض صيام يوم من رمضان بطاعة أو بمعصية لا ينتقض صيام ما سلف فيه ، وهذا هدم لقولهم ، فان ادعوا في ذلك إجماعاً كذبهم سـ. سعيد بن المسيب عميد أهل المدينة ، لانه يقول : من أفطر في رمضان يوماً عمدا فعليه قضاء الشهر كله ، لانه عنده كيوم واحد ، وكصلاة واحدة ، إن انتقضت منها ركعة تعمداً انتقضت كلها. فاستبان بكل ما ذكرنا أن كل هذا نوع واحد لا خلاف بين شيء منه ، ولم تقل هذا على أننا كما نكون لبعض ما ذكرنا بمثل حكمنا لسائرهم - قياساً ، ومعاذ الله من ذلك . ولكننا أرينا أصحاب القياس تناقضهم في ذلك ، حيث يرتضونه ويصححونه ويحكمون به من القياس الفاسد . وأما نحن فأنما معتمدنا في كل ما ذكرنا على ما قد بيناه من أن كل عمل خلا من نية ، أو كل نية خلت من عمل - : فكل ذلك فاسد ، لقوله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » فأمرنا بشيئين كما ترى ، العبادة وهي العمل ، والاخلاص وهو النية ، فلا يجزى أحدهما دون الآخر . وبقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فصح بهذا النص انه لا عمل الا بنية مقترنة معه ، غير متقدمة ولا متأخرة ، وقوله تعالى : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » إلا أن يأتي نص باستثناء شيء من هذه النصوص فنصير اليه وإلا فلا*

وقد سألتني بعضهم فقال : ما تقول فيمن أفطر ناسياً لصومه ؟ فقلت له : صومه تام . قال : فما تقول فيمن ترك ركعة من صلاته ناسياً ؟ فقلت : يصلها ما لم ينتقض وضوؤه ، أو يعيد الصلاة كلها إن انتقض وضوؤه . فقال لي : لم فرقت بين الأمرين ؟ وهلا أجزت الصلاة مع نسيان بعضها ، كما أجزت الصيام مع نسيان بعضه بافطار في بعض نهاره ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إننا لسنا من أصحاب القياس فيلزمنا هذا

السؤال ، وإنما اتبعنا النص الوارد فيمن أفطر ناسيا انه يتم صومه ، واتبعنا فيمن نسي صلاته أو بعضها أن يصلها ، لأننا مأمورون بالصلاة بالنص ، وبعض الصلاة صلاة ، فمن لم يصل ناسيا ، قيل له بالنص : أقم الصلاة التي نسيت إذا ذكرتها ولا مزيد . ولكننا نتطوع ونزيه فساد ما أراد إلزامنا إياه من طريق القياس الذي يدعونه وهم أنك الناس لطرده ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : ليس يشبه تارك ركة ناسيا من أفطر ناسيا ، وإنما يشبه من أفطر ناسيا من تكلم في صلاته ناسيا ، ويشبه تارك الركة ناسيا من نسي انه صائم فنوى الفطر في باقي نهاره إلا أن النص فرق بين حكميهما ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » ولم يأمر في نسيان الصوم بذلك ، والصوم له وقت محدود حده الله تعالى ، فلا سبيل الى نقله الى وقت آخر أصلا الا حيث جاء النص بنقله فقط ، ومن تعدى ذلك فقد تعدى حدود الله تعالى ، قال الله عز وجل : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » نعوذ بالله من الظلم والظلم حرام . وأما من نوى أن يفطر ولو بعد ساعة ولم ينو أنه مفطر في وقته ذلك فلا يكون بذلك مفطرا أصلا ، فإن جازت تلك الساعة ولم يحدث فيها نية للفطر مجددة لم يضر صومه تلك شيئا وصومه تام ، وهكذا من نوى أن يزني ولم يزن أو أن يشرب ، ولم يشرب ، أو أن يتصدق ولم يتصدق ، لا يكتب له ولا عليه ما لم يفعل من كل ذلك شيئا ، وهو كله باب واحد ، ولا عمل الا بنية مصحبة للدخول فيه يكون أول الدخول فيه بعد إحداثها ،

والخطأ يكون على ضربين : أحدهما فعل لم يقصده الا انسان أصلا ، وذلك كرجل رمى غرضا فاصاب إنسانا لم يقصده ، وكانسان جر نفسه فاستجر ذبا با فدخل حلقة وهو صائم ، أو أراد حك نخذه فمس ذكره ، فهذا وجه ، وهو الذي يسميه أهل الكلام التولد ، لانه تولد عن فعله ولم يقصده هو فعله . والوجه

الثاني فعل قصد الانسان عمله الا أنه لم ينبو بذلك طاعة ولا معصية ، ولا نوى بذلك ما حدث من فعله ولا قصد الى بعض ما أمر به ولا إلى خلاف ما أمر به ، كإنسان لطم آخر فوافق منية الملطوم ، أو كإنسان صائم عمد الاكل وهو غير ذا كر لصومه ولا قاصد الى إفساد صومه ، أو نسي أنه في صلاة فقصد الى الاكل أو الى الكلام أو إلى المشي غير حامد لافساد صلاته ، أو نسي أنه على طهارة فقصد الى مس ذكره غير قاصد بذلك الى نقض وضوئه أو سقاه إنسان بحضرة عدول من إناء أخبره أن فيه نبيذا غير مسكر ، فلما جرع منه قاصدا الى شربه علم أنه خمر ، فزاله عن فيه بعد أن شرب منه ، أو وطئ امرأة لقيها في فراشه حامدا لوطئها وهو يظنها امرأته ، فاذا بها اجنبية أدخلت عليه ، أو قرأ آية قاصدا الى الالفاظ التي قرأ يظنها من القرآن وهي بخلاف ذلك في القرآن ، أو قتل صيدا حامدا لقتله غير ذا كر لاحرامه وهو محرم فهذا وجه ثاني ، وكلاهما مرفوع لا ينقض شيء من ذلك عملا ولا إيمانا ، ولا يوجب إنما ولا حكما ، الا حيث جاء النص بأنه يوجب حكما مما ذكرنا ، فيوقف عنده ويكون مستثنى من الجملة التي ذكرنا منها طرفا ، كالنص الوارد في إيجاب الدية على العاقلة ، لانه في كلا الوجهين المذكورين لم ينبو معصية ، وكذلك من فعل أي فعل كان ولم ينبو به الطاعة لله تعالى فهو غير موجب له أجرا ولا أدى ما أمر به ، وأما العمد المرتبط بالقصد الى ما يحدث من ذلك العمد ، أو الى بعض ما هو فيه ، كقصد الصائم الى الاكل وهو ذا كر لأنه صائم فرض ، وكضربه إنسانا بما يمت منه قاصدا لضربه به طالما بأنه قد يمت من مثله ، وكتبته يله القرآن حامدا عالما بأنه ليس كذلك في المصحف ، وكشربه الخمر وهو يعلمها خمر ، وكوطئه أجنبية وهو يعلم أنها ليست له زوجا ولا ملك يمين ، فهذا كله يوجب الحكم بالانتم وبما أتى به النص ، وإنما قلنا في قاتل الصيد حامدا لقتله غير ذا كر لأحرامه :-

إنه لاجزاء عليه ، لقوله تعالى في آخر الآية : « ومن عاد فينتقم الله منه » والنقمة لا تقع الا على حاص ، ولا يكون حاصيا بقتل الصيد أصلا إلا حتى يعمد قتله ، وهو مع ذلك ذاكر لاحرامه عالم بأنه منهي عن قتله في تلك الحال ، هذا ما لاخلاف فيه أعني أنه لا يأنم الا في هذه الحال ، وكذلك من قصد بنيته الى فعل الطاعة فهو مؤد لما أمر به من ذلك ، والنفس هي الفعالة ، وفعلها المعرفة بما تفعله وغرضها فيه ، وهي المحركة للجسد فلا بد من توفيتها فعلها الذي أمرت به بتمامه ، وما ذكرنا من لقي رجلا في صف المشركين فظنه مشركا فقتله عمدا . وهو لا يعلم أنه مسلم فاذا هو مسلم ، فلا خلاف في أنه لا قود عليه ولا إثم ، وكذلك سقط الانم والقود عن المتأول من الأحكام وإن كان تامدا ، ليس ذلك الا لانه لم يقصد خلاف ما أمر به وهو يعلمه معصية ، وكذلك من أكل لحم خنزير وهو يظنه لحم كبش ، أو حنث غير ذاكر ليمينه ، فكل هذا لا شيء عليه فيه ولا قضاء ولا إثم ولا تعزير ولا حد . فان جاء نص في شيء ما من ذلك كان مستثنى ، كمن صلى وهو يظن أنه واضي فاذا به غير واضي ، فذكر بعد ذلك فهذا لم يصل فليصل لقوله عليه السلام : « لا صلاة الا بطهور » وهذا لم يصل كما أمر ، وأما من صلى وفي ثوبه شيء فرض اجتنابه على من بلغه ، أو صلى الى غير القبلة ، فان كان ممن لم يبلغه فرض اجتناب ذلك الشيء ولا فرض القبلة فصلاته تامة ، لانه لم يكلف ما لم يبلغه ، فان كان ممن بلغه كل ذلك فعليه أن يعيد الصلاة ما دام وقتها ، لانه علم ووقتها قائم ، اذ لم يصل تلك الصلاة كما أمر ، ففرض عليه أن يصلها كما أمر ، وأما بعد الوقت فلا ، لانه لا يصلي صلاة الا في وقتها حاشا النائم والناسي والسكران فانهم خصوا بالنص فيهم ، وكالدية وعق الكفارة في قتل الخطأ فهذا مستثنى بالنص من سائر ما لم يقصده المرء *
واعلم أن خصومنا يتناقضون في كل ما ذكرنا تناقضا لا يرجعون فيه الى أصل ، لكن مرة يلزمونه ومرة لا يلزمونه دون برهان من الله تعالى في كل

ذلك ، ومما يؤيد ما قلنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا محمد ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا وائل - هو شقيق بن سلمة - يقول ثنا أبو موسى الاشعري : « أن رجلاً أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فن في سبيل الله ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قاتل لتكون كلمة الله العلياً فهو في سبيل الله » وقد روى الاممش هذا الحديث فذكر فيه « الذي يقاتل شجاعة وحمية وغضباً ورياء ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل في سبيل الله إلا من قاتل لتكون كلمة الله عز وجل العلياً . فلو أجزأ عمل بغير نية لأجزأ الجهاد الذي هو أفضل الاعمال بعد الايمان ، ولكن لا سبيل الى أن يحزى عمل بغير نية .

ومن هذا الباب أيضاً المكره على الكفر ، فان عمد بلسانه ولم يعمد بقلبه فلم يخرج بذلك عن الايمان ، قال الله تعالى : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان » فانما راعى تعالى عمل القلب فقط ، وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم إذ سئل عن من أكل ناسياً فاخبر عليه السلام أنه لم يمتنع صومه بذلك ، ولا شك في أن هذا الصائم عمد الاكل ٢ ولكنه كان ذا كر لصيامه ، فصح ما قلنا نصاً . وبالله تعالى التوفيق

وقال تعالى : « لا تكلف إلا نفسك » فاحتج بهذا قوم في إبطال ان يحج أحد عن غيره ، أو يصلي أحد عن غيره أو يصوم أحد عن غيره ، وقد أخطوا في ذلك خطأ فاحشاً ، وليس في هذه الآية معارضة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالحج عن الشيخ الكبير ، وبالصيام عن الولي الميت ، وبقضاء النذر عن

(١) في مسلم في هذه الرواية « كلمة الله أعلى » (٢ : ١٠٢)

(٢) عمد بتعدى بنفسه وبالحرث

الميت ، لأن كل ما ذكرنا فالحي المؤدى هو المكلف ذلك في نفسه ، وهى شريعة
أمره الله تعالى إياها ، وافترضها ١ عليه ، كالصلوات الخمس وسائر صيامه في
رمضان ، فقد تعين في ذلك فرضا على الولي زائداً ، كلفه في نفسه ، هو مأجور
على أدائه ، لانه أدى فرضا كلفه ، والله تعالى متفضل على الميت والمحجوج عنه
بأجر آخر زائد ، وخزائن الله لا تنفذ ، وفضله تعالى لا ينقطع ، فبطل ظن من
جهل ولم يفهم ، وقدر أن بين الآية التي ذكرنا ، والأحاديث التي وصفنا :
تعارضاً ، وقد تناقضوا فجازوا أن يؤدى المرء الدين عن غيره ، وجعلوا له
أجراً بذلك ، وللميت المؤدى عنه حظيطة للدين الذى عليه ، وهكذا قلنا
نحن في سائر ما أمرنا بأدائه ، من الصوم والحج والصلوة المندورة ولا فرق ،
وأوجبوا غرم بنى عم المرء الديّة عن القاتل خطأ فنقضوا قولهم . فإن قالوا :
الاجماع أوجب ذلك ؛ كذبوا ، لأن عثمان البتي لا يرى ذلك ، يعنى غرم العاقلة
الديّة عن قاتل الخطأ

قال أبو محمد رحمه الله : واحتج مخالفنا أيضاً في ذلك بقوله تعالى : « وأن
ليس للانسان إلا ما سعى »

قال أبو محمد : وقد بينا فيما خلا أن يضاف كل ما قال عليه السلام الى ما قال
ربه تعالى ، فصح أنه تعالى قد يتفضل على المرء بأن يلحقه دعاء ولده بعد موته
وليس مما سعى ، وأنه تلحقه صدقة وليه عنه وليس مما سعى ، وكذلك سائر
مانص عليه السلام على أنه يلحقه ، وقال تعالى : « وما هم بحاملين من خطاياهم
من شئ إنهم لكاذبون وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم » وقال تعالى
: « ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم »
وأخبر عليه السلام أن من سن في الاسلام سنة حسنة كان له مثل أجر من عمل
(١) في الاصل « وافترضها » بالهمزة وليس في هذا الفعل في كتب اللغة الا « فرض
وفرض به بالتشديد - وافترض

بها الى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن سن سنة سيئة كان له مثل وزر من عمل بها الى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً قال أبو محمد: وكل هذا متفق لا تعارض فيه أصلاً ، لأن معنى قوله تعالى: «وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء» أى إنهم لا يسقطون عنهم بتقليدهم إياهم إنما ، ولكن للعامل إنعمه ، وللسان مثل ذلك أيضاً ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق وكذلك ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن لا يحنط الميت المحرم ولا يمس طيباً ولا يغطى وجهه ولا رأسه وأن يكفن فى ثوبيه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبياً ، وما أمر به عليه السلام فى الشهيد أن لا يفسل ولا يكفن وأن يدفن فى ثيابه ، وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه يبعث يوم القيامة وجرحه يثعب (١) دماً ، اللون لون دم والريح ريح مسك ، فكل الامرين عمل كلفناه نحن وأئمناه ، فمن فعله أطاع الله تعالى ، ومن لم يفعله عصى الله عز وجل ، فتخيّل أهل الجهل والاستخفاف بأوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن عمل الميت قد انقطع ، فيا ليت شعري من قال لهم : إن هذا عمل أمر به الميت ! وإنما قيل لهم : انه عمل أمرنا نحن به فى الميت ، كما أمرنا بفعل سائر موتانا وتحنيطهم بالسدر والكافور والصلاة عليهم فهذا كله سواء ولا فرق . وتلبية المحرم يوم القيامة فضل له حينئذ وجزاء كمشعب جرح الشهيد ولا فرق . فبطل تمويه أهل الجهل والحمد لله . وكذلك قوله : «إن أحسنتم أحسنتم لا أنفسكم وإن أسأتم فلها» وقوله تعالى : «يوماً لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً» وقوله تعالى : «يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً» وقوله تعالى : «وإن تدع مثقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى» وقوله تعالى : «ومن يكسب إنما فأنما يكسبه على نفسه» وقوله تعالى : «ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى»

(١) نالناه المثلثة وفتح العين المهملة ، أى يجرى .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كله لا يعارض ما ذكرنا البتة ، وإنما معناه أن أحدا لا يحمل إثم غيره ولا وزره ، إلا أن يكون سن ذلك العمل السوء فله مثل إثم صانعيه أبدا ، لأن الآي مضاف بعضها الى بعض ، وقد قال تعالى : « من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها » وأخبر عليه السلام أن كل قتيل يقتل فعلى ابن آدم الاول كفل منه لانه أول من سن القتل . فعنى الآي الاول أن الله لا يلقى إثم أحد على برئ منه ، وأما من استن الشر ورتبه فله حظ من كل فعل يوافق ماسن ، وكذلك من سن الخير أبدا . فلا يلحق عمل احد أحدا أبدا الا ما جاء به النص ، فيصير حينئذ فعلا مأمورا به من كلف أداه ، يؤجر على فعله ويأثم بتركه ، كسائر ما أمر به ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق وحسبنا ونعم الوكيل

الباب الثالث والثلاثون

في شرائع الانبياء عليهم السلام قبل محمد صلى الله عليه وسلم
أيلزمنا اتباعها ما لم ننه عنها . أم لا يجوز لنا اتباع شئ منها أصلا الا
ما كان منها في شريعتنا وأمرنا نحن به نصا باسمه فقط ؟

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذكرنا الوجوه التي تعبدنا الله تعالى بها ، والتي لاحكم في شئ من الدين إلا منها . وهذا حين نذكر إن شاء الله تعالى الوجوه التي غلط بها قوم في الديانة ، فحكموا بها وجعلوها أدلة وبراهين ، وليست كذلك ، والصحيح أنه لا يحل الحكم بشئ منها في الدين . وهى سبعة أشياء شرائع الانبياء السالفين قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، والاحتياط ، والامتحسان ، والتقليد ، والرأى ، ودليل الخطاب ، والقياس ، وفيه العلل ، ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون هذه الالوجه بابا بابا ، ومبينون وجه سقوطها

وتحريم الحكم بها . وبالله تعالى نتأيد

فأما شرائع الانبياء عليهم السلام الذين كانوا قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فالناس فيها على قولين : فقوم قالوا : هي لازمة لنا ما لم ننه عنها ، وقال آخرون : هي ساقطة عنا ولا يجوز العمل بشئ منها الا أن نخطب في ملتنا بشئ موافق لبعضها فنقف عنده ، ائتماراً لنبينا صلى الله عليه وسلم ، لا اتباعاً للشرائع الخالية

قال أبو محمد : وبهذا نقول ، وقد زاد قوم بياناً فقالوا : إلا شريعة ابراهيم

صلى الله عليه وسلم

قال أبو محمد : أما شريعة ابراهيم عليه السلام فهي هذه الشريعة التي نحن عليها أنفسنا ، والبراهين على ذلك طائفة سند ذكرها ان شاء الله تعالى . وانما الاختلاف الذي ذكرنا في ما كان من شرائع الانبياء عليهم السلام موجودا نصه في القرآن أو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما ما ليس في القرآن ولا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فما نعلم من يطلق إجازة العمل بذلك ، الا أن قوما اقتوا بها في بعض مذاهبهم ، فن ذلك تحريم بعض المالكيين لما وجد من ذبائح اليهود ملتصق الرئة بالجنب ، وهذا مما لانص في القرآن ولا في السنة على أنه حرم على اليهود ؛ نعم ولا هو أيضا متفق عليه عند اليهود ، وانما هو شئ انفردت به الربانية منهم ، وأما المعافاة والميسوية والسامرية فانهم متفقون على اباحة أكله لهم . فتحرى هؤلاء القوم - وفقنا الله واياهم - أن لا يأكلوا شيئا من ذبائح اليهود فيه بين أشياخ اليهود لعنهم الله اختلاف ؛ وأشفقوا من مخالفة هلال وشماى شيخى الربانية . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ومن ظريف ما وقع لبعضهم في هذا الباب ، وسمجه وشنيعه الذي ينبغي لاهل العقول أن يستجبروا بالله عز وجل من مثله - : أن اسمعيل بن اسحق قال في رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين الزانين : إنما فعل ذلك عليه

السلام تنفيذاً لما في التوراة . ورأى هو من رأيه الفاسد أن يرفع نفسه عن تنفيذ ما فيها من الرجم على اليهود الزناة المحصنين اذا زنوا ، فصان نفسه عما وصف به نبيه عليه السلام . ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول الفاسد ، ومن هذا الاعتقاد ، فلو كفر جاهل بجهله لكان قائل هذا القول أحق الناس بالكفر لعظيم ما فيه *

واحتج أيضاً في أن لا يقول الامام « آمين » اذا قال « ولا الضالين » بأن موسى عليه السلام اذ دعا لم يؤمن وأمن هرون عليهما السلام فسماهما تعالى داعيين بقوله تعالى : « قد أجيب دعوتكما »

قال أبو محمد : وفي هذا الاحتجاج من الغثاء والبرد والسقوط والمجاهرة بالقميخ ما فيه ، لأنه يقال له قبل كل شئ : من أخبرك أن موسى عليه السلام دعا ولم يؤمن ؟ وأن هرون آمن ولم يدع ؟ وهذا شئ إنما قاله بعض المفسرين بغير اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل هذا لا يؤخذ إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن كافة تنقل عن مثلها الى ما هنالك ، فمن فاته هذان الوجهان فقد فاته الحق ، ولم يبق بيده الا المجاهرة بالكذب ، وان يقفو ما ليس له به علم ، أو أن يروى ذلك عن إبليس الملعون ، فانه قد أدرك لاحالة تلك المشاهد كلها الا أنه غير ثقة ، ثم يقال له : هذا لو صح لك ما ادعيت من أن موسى دعا ولم يؤمن ، وأن هرون آمن ولم يدع ، فأى شئ في هذا مما يبطل قول النبي صلى الله عليه وسلم عن الامام : « واذا آمن فامنوا » وقول الراوى : ان النبي وهو الامام كان يقول إذا فرغ من أم القرآن في الصلاة آمين . وهذا ولعل موسى قد آمن اذ دعا ، ولعل هرون دعا اذ دعا موسى وأمناء ، أو آمن أحدهما ، أو لم يؤمن واحد منهما . ونص القرآن يوجب أنهما دعوا معاً بقوله تعالى : « قد أجيب دعوتكما » وليس في القرآن دليل على تأمين وقع منهما ولا من أحدهما ، فهل سمع بأغث من هذا الاحتجاج أو أسقط منه ، أو أقل حيلة أو أبرد تمويهاً ممن يحتج بمثله في

إبطال السنن الثابتة ؟ ثم يقال له : من عجائب الدنيا أنك جعلت فعل موسى وهرون الذي لم يصح قط ناسخاً لقول محمد صلى الله عليه وسلم الصحيح في التأمين ، وهذا عكس الحقائق .

وقد كنا نعجب من قول شيخ من شيوخهم أدركناه مقدمافى مشاورة القضاة له على جميع مفتيهم ، فان ذلك الشيخ قال فى كتاب ألفه وقد رأيناه ووقفنا عليه وناولناه بيده ، وهو مكتوب كله بخطه وأقر لنا بتألفه وقرأه غيرنا عليه ، فكان فى بعض ما أورد فيه أن قال : رويناه بإسناد صحاح الى

التوراة أن السماء والارض بكتا على عمر بن عبد العزيز أربعين سنة !!

قال أبو محمد : هذا نص لفظه ، فلا أعجب من الشيخ المذكور فى أن يروى عن التوراة شيئاً من أخبار عمر بن عبد العزيز ! وهذا اسماعيل يطل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا أمن - يعنى الامام - فأمنوا » ، وتأمينه عليه السلام وهو الامام بما لم يصح من ترك موسى للتأمين وترك هرون للدعاء * واحتجوا أيضاً فى إباحة قتل المسلمين وسفك الدماء المحرمة بدعوى المريض ان فلانا قتله ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لو أعطى قوم بدعواهم لادى رجال دماء قوم وأموالهم » فأباحوا ذلك بدعوى المريض *

واحتجوا بما ذكر بعض المفسرين من أن المقتول من بنى اسرائيل لما ضرب ببعض البقرة حيي وقال : فلان قتلنى

قال أبو محمد : وهذا ليس فى نص القرآن ، وانما فيه ذكر قتل النفس والتدارى فيها ، وذبح البقرة وضربه ببعضها ، وكذلك يحى الله الموتى . فمن زاد على ما ذكرنا فى تفسير هذه الآية فقد كذب وادعى ما لا علم لديه ، فكيف أن يستبيح بذلك دما حراما ويعطى مدعياً بدعواه . وقد حرم الله تعالى ذلك . فمن أعجب ممن يحتج بخرافات بنى اسرائيل التى لم تأت فى نص ولا فى نقل كافة ، ولا فى خبر مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذه العظائم !

هذا مع أن تلك الخرافة ليس فيها ذكراً قسامة أصلاً ، ولا أنه لا يحلف في القسامة إلا اثنان فصاعداً ، فهذه الزوائد من أين خرجت؟ وحسبنا الله (١) ونعم الوكيل ثم أتى الى قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » فقال : لا نأخذ بها ولا نقتل مؤمناً بكافر ، ولا حراً بعبد ، لأن هذا من شرائع من كان قبلنا . ونسب أخذها في القسامة بخرافة مروية عن بنى اسرائيل ، وترك لها فعل النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة ، ثم ترك ههنا نص الله تعالى في أنه كتب عليهم أن النفس بالنفس *

واعلى ما روى في حديث بقرة بنى اسرائيل خديث حدثناه أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا ابراهيم بن محمد الدينورى ثنا محمد بن الجهم ثنا أبو بكر الوراق ثنا على بن عبد الله - هو ابن المدينى - وعياش بن الوليد قال على ثنا يحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة قال يحيى ثنا ربيعة بن كلثوم حدثني أبي عن سعيد بن جبير ان ابن عباس قال : إن أهل مدينة من بنى اسرائيل وجدوا شيخاً قتيلاً في أصل مدينتهم ، فأقبل أهل مدينة أخرى فقاتلوا قتلهم صاحبنا ، وابن أخ له شاب يبكى ، فأتوا موسى عليه السلام فأوحى الله اليه : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » - فذكر حديث البقرة بطوله وفي آخره : « فاقبلوا بالبقرة حتى انتهوا بها الى قبر الشيخ وابن أخيه قائم عند قبره ، فذبحوها فضرب ببضعة من لحمها القبر ، فقام الشيخ ينفذ رأسه ويقول قتلنى ابن أخى ، طال عليه عمرى وأراد أكل مالى ومات . وقال سفيان نا ابن سوقة سمعت عكرمة يقول كان لبنى اسرائيل مسجد له اثنا عشر باباً ، فوجدوا قتيلاً قد قتل على باب فجروه الى باب آخر ، فتحاكموا الى موسى عليه السلام فقال : ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ، فذبحوها فضربوه بفخذها فقام فقال : قتلنى فلان ، وكان رجلاً له مال كثير وكان ابن أخيه قتله . وقال عياش بن الوليد ثنا يزيد

(١) لفظ الجلالة لم يذكر في الاصل

ابن زريع ثنا سعيد عن قتادة قال : كان قتييل في بني اسرائيل ، فأوحى الله عز وجل الى موسى : أن اذبح بقرة فاضربوه ببضعها ، فذكر لنا انهم ضربوه بفخذها فأحياء الله عز وجل فانبأ بقاتله وتكلم ثم مات . وذكر لنا أن وليه الذي كان يطلب بدمه هو قتله من أجل ميراث كان بينهم ، فلا يورث قاتل بعده *

وبه الى ابن الجهم : ثنا محمد بن مسلمة ثنا يزيد بن هرون أنبا هشام عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : كان في بني اسرائيل رجل عقيم لا يولد له ، وكان له مال كثير ، وكان ابن أخيه وارثه ، فقتله ثم احتمله ليلا حتى أتى به في آخرين فوضعه على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ، فأتوا موسى عليه السلام فقال : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » فذبحوها فاضربوه ببعضها فقام ، فقالوا من قتلك ؟ فقال هذا ، لابن أخيه ، ثم مال ميتا فلم يعط ابن أخيه من ماله شيئا ولم يورث قاتل بعده (١) . وبه الى ابن الجهم : حدثنا محمد بن الفرج و ابراهيم بن اسحق الحرني قال محمد واللفظ له ثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد قال : صاحب البقرة رجل من بني اسرائيل قتله رجل ثم ذكر معناه . وقال الحرني : ثنا حسين بن الاسود ثنا عمرو بن محمد ثنا اسباط عن السدي نحوه وروينا أيضا نحوه من طريق اسماعيل بن اسحق عن عبد الله بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

قال أبو محمد : وهذه مرسلات وموقوف لو أتت فيما أنزل علينا ما جاز الاحتجاج بها أصلا ، فكيف فيما أنزل في غيرنا ؟ وليس في القرآن نص بشيء مما ذكر في هذه الاخبار أكثر من أنهم تدارؤا في نفس مقتولة منهم فأمرهم عز وجل أن يذبحوا بقرة فيضربوه ببعضها كذلك يحكي الله الموتى ويريك آياته لعلكم تعقلون ولم يقل تعالى في القرآن إن الميت قال فلان قتلني ، ولا إله

صدق في ذلك ، ولا إنه أقيد به ، وكل من زاد على مافي القرآن شيئا بغير نص من الرسول عليه السلام فقد أتى عزيمة . وحتى لو صح كل هذا لما كانت له فيه حجة أصلا ، لان ذلك كان يكون معجزة واحياء ميت ، ومن عاد من الآخرة فلا شك في أنه لا يقول الا الحق ، واما الاحياء فيما بيننا فالكذب غير مأمون عليهم ، ودعوى الباطل . وهم لا يصدقونه في درهم يدعيه ولا في درهم يقربه لو ارث ، ويصدقونه في الدم الذي يوجب قتل عدوه عندهم أو أخذ ماله في الدية ونحن الآن إن شاء الله تعالى نذكر كل مافي القرآن من شرائع النبيين عليهم السلام قبلنا ، ونبين ما اتفق على تركه منها ، وما اختلف في الاخذ منها ثم نذكر ان شاء الله تعالى حجج الآخذين بها والممانعين منها وبالله تعالى التوفيق . فمن شرائع سليمان عليه السلام قول الله تعالى : « وتفقّد الطير فقال مالى لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين لا عذبه عذابا شديداً أو لأأذبحنه (١) أو ليأتيني بسلطان مبين » .

قال أبو محمد : وهذا لا خلاف بيننا في سقوط عقاب الطير وإن أفسدت علينا ومنها قوله تعالى : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان »

قال أبو محمد : هذا مما اختلف فيه فادعى قوم فيها دعاوى من أن سليمان عليه السلام كلف أصحاب الغنم جبراً ما أفسدت من الزرع أو الكرم ليلاً ، وهذا باطل لانه ليس ذلك في الآية ، ولا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما ذكر في بعض التفاسير التي لا تصح ، وذلك من نحو ما ذكر فيها ان ملكين زنيا وقتلا النفس التي حرم الله تعالى وشربا الخمر ، وقد نزه الله تعالى الملائكة عن ذلك ، وان الزهرة كانت زانية فسخت كوكباً مضيئاً يهتدى به في البر والبحر ، حتى أدّت هذه الروايات الفاسدة بعض أهل الاتحاد الى أن قال : لو كان هذا لما

(١) نقرأ « لأذبحنه » ولكن تزداد الف قبل الدال اتباعاً لرسم المصحف

بقيت محصنة إلا زنت لتسخ كوكبا ، والتي ذكر فيها أن يوسف عليه السلام قعد من امرأة العزيز مقعد الرجل من امرأته ، وقد نزه الله تعالى أنبياءه عن ذلك ، وهذا كثير جداً . وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جرح العجماء جبار ، ولا يفسد حديث ناقة البراء أصلاً (١) ، وإنما هو منقطع من جميع جهاته ومن شريعة زكريا عليه السلام قوله تعالى : « قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً » وهذا ساقط بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « لا صمت يوماً إلى الليل » وبالجملة فلم تؤمر بالصمت ، ومن صمت عن غير الواجب من الكلام والمستحب من الذكر فقد أحسن *

ومنها قوله تعالى : « وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » فاحتج بهذا قوم في الحكم بالقرعة ثم جعلوا ذلك حكماً في المستلحق من الأولاد ، وفي المشكوك في طلاقها من النساء وفي غير ذلك ، وهذا لا يلزم بل يبطل من وجهين : أحدهما أن هذا قياس والقياس باطل ، والثاني أنه غير مأمور به في شريعتنا .

ومن شرائع موسى عليه السلام قوله تعالى : « اخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوى » ونحن لا نخلع نعالنا في الأرض المقدسة *

ومنها قوله تعالى « حرمتنا (٢) كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم »

قال أبو محمد : وهذا لا خلاف في أنه منسوخ ، وإن الله تعالى قد أحل لهم كل ذلك على لسان محمد صلى الله عليه وسلم بقوله : « وطعامكم حل لهم »

(١) حديث ناقة البراء « أنها دخلت حائطا فانسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم » ان حفظ الحوائط بالنهار على أهلها » وان حفظ الماشية بالليل على أهلها وان ما أصابت الماشية بالليل فهو على أهلها . رواه أحمد في المسند (٤ ص ٢٩٥) ورواه أيضاً الشافعي وأبو داود والنسائي وابن ماجه « انظر فتح الباري (ج ١٣ ص ٢٢٧ — ٢٢٩)

(٢) في الاصل « حرمتنا عليهم كل » وهو خطأ فاحش

وهذه الشحوم من طعامنا فمن حل لهم ، وان رغمت أنوفهم وأنوف المجتنبين لها اتباعا لدعوى اليهود في تحريم ذلك *

ومنها قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص »

قال أبو محمد : أما نحن فلا نأخذ بهذا لأننا لم نؤمر به ، وإنما أمر به غيرنا ، وإنما أوجبنا القود في كل هذا وفيما دونه بين المسلمين فيما بينهم ، وساوينا في كل ذلك بين الحر والعبد ، والذكر والأنثى ، بقوله تعالى أيضا مخاطبا لنا : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وبقوله تعالى مخاطبا لنا : « وان طابتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وبقوله تعالى : « جزاء سيئة سيئة مثلها » وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تنكافأ دماؤهم » فأقدنا في كل ذلك من الحر للحر ، والعبد والامة ، وأقدنا من العبد للعبد ، وللحر وللحررة وللامة ، وكذلك من الحررة والامة ولا فرق . وأقدنا لكل من ذكرنا من الكافر ، ولم نقد كافراً من مؤمن أصلاً لقول الله تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » وبقوله عليه السلام : « ولا يقتل مؤمن بكافر » .

ومنها قوله تعالى : « ولا تعدوا في السبت » وهذا منسوخ باجماع *

ومنها قوله تعالى « فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم »

قال أبو محمد : وهذا منسوخ باجماع *

ومنها الامر بذبح بقرة صفراء فاقع لونها ، وهذا لا يلزم في شيء من الاحكام

باجماع *

ومن شريعة لوط عليه السلام : « كذبت قوم لوط بالنذر » : « إنا أرسلنا

عليهم حاصباً » ولا يحل في شريعتنا رجم المكذب بالنذر * وقد احتج قوم في

رجم من فعل فعل قوم لوط بهذه الآية

قال أبو محمد : ونسوا أن فاعل ذلك من قوم لوط كان كافراً ، وذلك منصوب
في القرآن في الآية نفسها إذ أخبر تعالى أنهم كذبوا بالنذر ، وإن صبيانهم
ونسائهم رجوا معهم ، ولم يكونوا ممن فعل ذلك الفعل . ونسوا أيضاً قوله تعالى
: « ولقد راودوه عن ضيفه فطمسنا أعينهم » فكان يلزمهم إذا طردوا أصلهم
الفساد أن يسموا عيني كل من راود ذكرأ عن نفسه ، لأن الله تعالى طمس أعين
قوم لوط إذ راودوا ضيفه ، كما رجمهم لما أتوا الذكور وكفروا ، فمن فرق بين
شيء من ذلك فقد تحكم في دين الله عز وجل بلا برهان ولا هدى من الله تعالى *
ومن شريعة يوسف عليه السلام : « وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه
قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت
وهو من الصادقين »

قال أبو محمد : وهذا مما لا خلاف فيه أنه لا يجوز أن نحكم به الآن بين
الناس في تداعيتهم الزنا *
ومنها : « ولمن جاء به حمل بعير »

قال أبو محمد : فاحتج قوم بهذا في اثبات الجعل ، وهذا لا يلزم لأن قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أموالكم عليكم حرام » مبطل للجعل ، إلا
أن يوجه نص في شريعتنا أو تطيب به نفس الجاعل *

ومنها قوله تعالى : « قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده »
قال أبو محمد : وهذا لا خلاف بيننا وبين خصومنا في أنه لا يحكم به بيننا ،
وأنه لا يسترق السارق لاجل سرقة ، وكان يلزمهم القول به ، لأنه ليس مجمعا
على تركه ، بل قد روينا عن زرارة بن أوفى القاضي أنه باع حرا في دين ، وروينا
أيضا عن الشافعي من طريق غريبة ، وقد كان ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ
بقوله تعالى : « فنظرة الى ميسرة » *

ومن شريعة أيوب عليه السلام : « وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحث »

فاحتج بهذا قوم في إباحة جلد الزاني والقاذف والشارب اذا كانوا مرضى بمرجون فيه مائة أو ثمانون أو أربعون شمرًا ، وفي برعيتين من حلف ليجلدن غلامه كذا وكذا جلدة

قال أبو محمد : والذين احتجوا بدعواهم في كلام الميت في أمر بقرة بني اسرائيل أن فلانا قتلني - : يأتون ههنا من أن يبرأ الخالف اذا ضرب بضفت ويكنى هذا من قبيح التناقض وفاحشه ، ونحن وإن كنا نرى الجلد بالضفت للمريض فانما نجزه من غير هذه الآية ، لكن من الحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر أن يجلد المريض الذي زنى بمثكول فيه مائة شمرًا ، ونرى البر يقع بما يقع عليه اسم جلد واسم ضرب .

ومن شريعة موسى وصهره عليهما السلام : « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك وما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على والله على ما نقول وكيل »

قال أبو محمد : وبهذا يحتج من يبيح النكاح على اجارة الى أحد أجلين لم يوقت أحدهما بعينه ، وهذا عندنا وعند خصومنا لا يجوز ، لان الاجارة المجهولة الأجل فاسدة ، لانها أكل مال بالباطل ، والنكاح على شيء فاسد فاسد ، لان كل مالا يصح الا بصحة مالا يصح فلا شك في أنه لا يصح ، لا سيما وتلك الاجارة للمنكح لاحظ فيها للمنكحة ، والصداق في ديننا إنما هو للمنكحة بنص قول الله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » ولاحظ فيها للاب ولا للولي ومن عجائب الدنيا ما حدثناه احمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن القاسم قال : احتج مالك في جواز فعل الرجل بالنكاح ابنته المبكر بغير رضاها بقول الله تعالى عن صهر موسى : « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج فان

أتممت عشرا فمن عندك »

قال على : فأى عجب أعجب من احتجاجة بهذه الآية فيما لا يوجد في الآية أصلا ، وفي الممكن أنها رضيت فلم يذكر ، ثم يخالف الآية نفسها في أربعة مواضع : أحدها إنكاح إحدى ابنتي بغير عيناها ، والثاني إنكاحه باجارة ، الثالث الاجارة الى أحد أجلين أيهما أوفى فالنكاح ثابت ، والرابع إنكاح امرأة بخدمة أيها . ثم بعد هذا كله : من له بانها كانت بكرا ؟ ولعلها ثيب . أليس في هذا الاحتجاج عبرة لمن اعتبر ؟ ولعلها بكر عانس وهو لا يرى إنكاح هذه الاباذنها ورضاها ، فكيف والاحتجاج بالآية لا يصح لما قدمنا من أن شرائع الانبياء عليهم السلام لا تلزمنا .

ومن شرائع الخضر عليه السلام قوله تعالى : « حتى إذا لقيا غلاما فقتله » ثم قال : « وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا » قال أبو محمد : ولا خلاف في شريعتنا أنه لا يحل قتل غلام خوف أن يرهقهما طغيانا وكفرا * ومن شريعة نوح عليه السلام : « رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا » قال أبو محمد : فأخذ بهذا الازارقة واستباحوا قتل الاطفال ، وغاب عنهم أن قول نوح عليه السلام إنما كان فيمن كان في عصره من الكفار فقط الذين أهلكتهم الله تعالى ، ولم يبق لهم نسلا بقوله تعالى . « وجعلنا ذريته هم الباقين » وبقوله تعالى : « ذرية من حملنا مع نوح انه كان عبدا شكورا » ولم يحمل نوح مع نفسه عليه السلام الا المؤمنين فقط من قومه وولده ، وغاب عنهم بحملهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم هو ولد كافر وكافرة ، وان عمر كذلك ، وقد قال عليه السلام : « أو ليس خياركم أولاد المشركين » ونحن نترك الكفار ، ولا نقتلهم بل نأخذ منهم الجزية ونكح اليهم ونعاملهم ونأكل ذبائحهم ، ولا نستحل قتل طفل من اطفال أهل الحرب عمدا بل يهديهم

الله بنا ولا يضلوننا والحمد لله رب العالمين . وقد نقل كافة بنى اسرائيل أن موسى عليه السلام قتل صبيان أهل مدين وقتل يوشع صبيان أهل أريحا الاطفال بأمر الله تعالى له بذلك ، وهذا فى شريعتنا غير جائز .

ومن شريعة يونس عليه السلام قوله تعالى : « اذ أبق الى الفلك المشحون فسام فكأن من المدحضين »

قال أبو محمد: فاحتج بهذا قوم فى الحكم بالقرعة وقد مضى الكلام فى ذلك ، ولا خلاف بين أحد منا أنه لا يجوز أن يلقى أحد فى البحر بالقرعة .

ومن شريعة مريم عليها السلام : « إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا » وليس هذا من شرط الصوم عندنا .

ومن شرائع الله تعالى فى بنى اسرائيل قوله تعالى : « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » ونحن نعتدى كثيرا فلا نمسخ والله تعالى الحمد .

ومن شريعة أهل زمان زكريا عليه السلام قول أم مريم : « إني نذرت لك ما فى بطني محررا »

قال أبو محمد : وهذا غير جائز عندنا أصلا .

ومن شريعة يعقوب عليه السلام : « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل إلا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة »

قال أبو محمد : وهذا لا يحل عندنا ، وليس لاحد أن يحرم على نفسه ما لم يحرم الله عروجل عليه ، إلا أن طوائف من علمائنا اختلفوا فى تحريم الزوجة والامة فقال به قوم ومنع منه آخرون ، وبالمع منه نقول . ولا يحل لأحد أن يحرم زوجة ولا غيرها ولا تكون بذلك حراما ولا طلاقا ولا كفارة فى ذلك ، وهى حلال له كما كانت وكذلك سائر ماله .

ومن شرائع بنى اسرائيل : « وقلنا لهم ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة »

قال أبو محمد : وهذا لا يلزمنا .

ومن شريعة آدم عليه السلام : « وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر » الى قوله « إني أريد أن تبوء بأثمي وإثمك »

قال أبو محمد : ولا خلاف في انه لا يجوز عندنا التحاكم بالقرايين ، ولا يحل عندنا الاستسلام للقتل ظلما ، بل المقتول دون نفسه شهيد .

ومن شريعة الكتابيين في زمان أصحاب الكهف : « قال الذين غلبوا على أمرهم لننخذن عليهم مسجداً »

قال أبو محمد : وهذا حرام في شريعتنا ، وقد قال عليه السلام : « إن أولئك كانوا إذا مات فيهم رجل صالح بنوا على قبره مسجداً أولئك شرار الخلق » .

قال أبو محمد : فهذه شرائع يلزم من قال باتباع شرائع الانبياء عليهم السلام أن يقول بها ، وإلا فقد نقضوا أصلهم

واحتج الموجبون للاخذ بشرائع الانبياء عليهم السلام بقوله تعالى : « وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لاخلاف بين اثنين من المسلمين ان هذا منسوخ ، وان من حكم بحكم الانجيل مما لم يأت بالنص عليه وحى في شريعة الاسلام فانه كافر مشرك خارج عن الاسلام .

واحتجوا بقوله تعالى : « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء »

قال أبو محمد : وهذا انما عني الله تعالى به أنبياء بني اسرائيل لا محمداً عليه السلام لانه تعالى يقول « ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في

الآخرة من الخاسرين » وبيان ذلك قوله تعالى في الآية نفسها: « يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا » ونحن ليس لنا نبيون وإنما لنا نبي واحد والانبيااء كلهم مسلمون. وقد حكى الله تعالى عن أنبياء سالفين أنهم قالوا أمرنا بأن نكون من المسلمين. وأيضاً فقد قال تعالى حاكياً عن أهل الكتاب أنهم قالوا لنا « كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا » فصح أن الله تعالى نهى عن دين اليهود والنصارى وأمرنا بدين إبراهيم عليه السلام. وقال تعالى « لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل الا من بعده » فصح بقينا أن إبراهيم كانت شريعته قبل التوراة وإن شريعته لازمة لنا ، فمن المحال الممتنع أن تؤمر باتباع شيء نزل بعد شريعتنا ، وهذا متناقض ، فبطل تأويل من ظن الخطأ في قوله تعالى « يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا » وصح أنهم أنبياء بني اسرائيل فقط :

» فان قالوا : لا خلاف بين التوراة وبين شريعة إبراهيم عليه السلام ولا بين شريعتنا ، واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الانبياء اخوة من علات وأمهاتهم شتى ودينهم واحد » قلنا لهم : هذا حجة عليكم لالكم ، إن تأولتم فيه اتفاق أحكام شرائعهم كذبهم القرآن في قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وأكذبهم قوله تعالى عن عيسى عليه السلام : « ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم » وأكذبهم أمر السبب ، وتحريم كل ذي ظفر ، وما حرم اسرائيل على نفسه ، ولكن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « ودينهم واحد » إنما يعني التوحيد الذي لم يختلفوا فيه أصلاً * واحتجوا بقوله تعالى « فيهداهم اقتده »

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الذى أمرنا أن نقتدى بهم فيه هو ما اتفقت فيه شريعتنا وشريعتهم مثل قوله تعالى : « واذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله » فاما باقى الآية من قوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » فلم نأخذه من هذه الآية لكن من أمر الله تعالى لنا بذلك فى آية أخرى . ومثل قوله عز وجل : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » فنص تعالى على أنهم كلهم أمروا أن لا يتفرقوا فى الدين ، وهذا هو نفس إخباره عليه السلام ان دين الانبياء عليهم السلام واحد ، وقد نص الله تعالى على أنه أمر بعضهم بترك العمل فى السبت ، ولم يأمرنا نحن بذلك ، وأحل الحمر مدة وحرمها بعد ذلك ، فصح يقينا أن الذى نهوا عن التفرق فيه ، وان الذى شرع لجميعهم من الدين الواحد اما هو التوحيد ، وان الذى فرق فيه بينهم هى الشرائع والأعمال الواجبات والمحرمات ، وهذا هو نفس قولنا . وقد قال تعالى : « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى » وقال : « ولو شاء الله لجمعكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم » وقال تعالى : « ولكل وجهة هو موليها » فصح بالنص انه تعالى فرق بين الشرائع وبين منهاج كل واحد منهم ، وبين وجهة كل واحد منهم ، وقد قال تعالى : « يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم » فصح ان الله تعالى لا يتناقض كلامه ، وصح ان الذى أمرنا أن نتبع فيه سننهم هو غير الشرائع التى فرق بيننا وبينهم فيها ، فصح أنه التوحيد الذى سوى فيه بينهم كلهم فى التزامه ، فصح انه هو الهدى الذى أمر عليه السلام بان يقتدى بهم . ويبين ذلك أيضاً قوله تعالى حا کیا عن رسوله صلى الله عليه وسلم يوسف عليه السلام انه قال : « إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون واتبعت ملة آبائى ابراهيم واسحق ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شئ »

قال أبو محمد: فبين نصائهم اتفقوا في التوحيد خاصة ، وإلا فقد نص تعالى على أن إسرائيل وهو يعقوب عليه السلام حرم على نفسه أشياء كانت له حلالا ، وليس هذا في شريعة إبراهيم عليه السلام ، فصح بقينا انه كان مباحا لامرائيل أن يحرم على نفسه بعض الطعام * وأما شريعة إبراهيم عليه السلام فهي شريعتنا نفسها على ما بين في آخر هذا الباب ان شاء الله عز وجل ، وليس في شريعتنا أن يحرم أحد على نفسه طعاما أحله الله له ، وقد جمع يعقوب بين الاختين ، وهذا لا يحل في شريعتنا التي هي شريعة إبراهيم ، فلما سوى يوسف عليه السلام بين ملة إبراهيم ويعقوب وشرائعهما مفترقة علمنا أن ذلك في التوحيد وحده لا فيما سواه ،

فاعترض بعض خصومنا بان قال : اذا حملتم قوله تعالى على أن ذلك في التوحيد وحده لا فيما سواه عرستم الآية من الفائدة لان التوحيد مأخوذ بالعقل قال أبو محمد : هذا من أغث احتجاج يورده مشغب ، ويلزم من قال بهذا ان يحذف من القرآن كل آية مكررة ، مثل : « فبأي آلاء ربكما تكذبان » وغيرها والتوحيد عرف بالعقل ضرورة ، ولكن ما يجب الاقرار به فرضا ولا صح الوعيد على جاحده بالقتل والنار في الآخرة بالعقل ، وإنما وجب ذلك كله بانذار الرسل فقط ، فالآية المذكورة أوجبت اعتقاد التوحيد وأوجبت الاقرار به ، ولم يجب قط ذلك بالعقل لان العقل لا يشرع ولا ينجز بمن يعذب الله تعالى في الآخرة ولا بمن ينعم ، وإنما العقل ميز بين الممتنع والواجب والممكن . ومميز بين الاشياء الموجودات وبين الحق الموجود المعقول والباطل المعدوم المعقول فهذا مافي العقل ولا مزيد

وقال بعضهم نحمل قوله تعالى : « فبهدهم اقتده » على ما لم يأتنا فيه نص أنه نسخ من شرائعهم ، ونحمل قوله : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » على ما نسخ من شرائعهم

قال أبو محمد: هذا تأويل منهم مجرد من الدليل، وما تجرد عن الدليل فهو دعوى ساقطة، وقد بينا الدلائل على أن الذي أمرنا بالاعتداء بهم فيه إنما هو التوحيد وحده فقط .

واحتجوا بقول الله تعالى : «وأن احكم بينهم بما أنزل الله» قال أبو محمد : وقد بين الله تعالى في آية أخرى هذه الآية بقوله تعالى «وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا . «ومن يمتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر نذية الربيع أو الجرح الذي جرحته على حسب اختلاف الروايات في ذلك (١) : «كتاب الله القصاص» قال أبو محمد : إنما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى : «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» . وهذا الذي خوطبنا به نحن هو اللازم لنا ، ولم يأت نص على انه عليه السلام عني غير هذه الآية أصلاً فان قال قائل : فلعله عليه السلام إنما عني بذلك قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » الآية . وما علمكم بأنه عني عليه السلام الآية التي تلوتم دون هذه ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان البرهان على أنه عليه السلام لم يعن بقوله « كتاب الله القصاص » قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » انه ليس في التوراة قبول أورش ، وإنما الارش في حكم الاسلام ، وفي الحديث المذكور انهم قبلوا الارش ، فصح انه عليه السلام لم يعن قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس »

(١) قال ابن حجر في الإصابة (ج ٨ ص ٨٠ بعد ذكر رواية الجرح نقلاً عن صحيح مسلم : « تلك قصة أخرى ان كان الراوى حفظ والا فهو وهم » (١٢ خامس)

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم اذ رأى اليهود يصومون يوم عاشوراء :
« نحن أولى بموسى منهم »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لانه عليه السلام قد أمر بصيامه ،
ولولا أن الله تعالى أمره بصيامه ما اتبع اليهود في ذلك . وقد صح أنه كان
يوماً تصومه قريش في الجاهلية فصامه عليه السلام تبرراً *

واحتجوا أيضاً بأن قالوا : لما كانت شريعة الانبياء عليهم السلام حقا
وجب اتباع الحق حتى يأتى ما ينقلنا عنه

قال أبو محمد : والجواب وبالله تعالى التوفيق : إن تلك الشرائع وإن كانت
حقا على الذين خوطبوا بها فلم تكتب قط علينا ، وليس ما كان حقا على
واحد كان حقا على غيره ، إلا أن يوجبه الله تعالى عليه ، وإنما كتب علينا
الاقرار بالأنبياء السالفين ، وبأنهم بعثوا الى قومهم بالحق لا إلى كل أحد .
ولم يكتب علينا العمل بشرائعهم

واحتجوا بدعائه عليه السلام بالتوراة يوم رجم اليهوديين ، وانه عليه
السلام سألهم ما تجدون في التوراة ؟ فلما أخبروه بالرجم وأنهم تركوه قال
عليه السلام : « أنا أول من أحيا أمر الله تعالى »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هو تأويل سوء ممن تأوله
لأنه عليه السلام - بلا شك في شريعته المنزلة عليه - قد أمر برجم من أحسن
من الزناة ، وإنما دعا عليه السلام بالتوراة حسما لشغب اليهود وتبكيتهما لهم في
تركهم العمل بما أمروا به ، وإعلاما لهم بأنهم خالفوا كتابهم الذي يقرون أنه
أنزل عليهم ، ومن قال : إنه عليه السلام رجم اليهوديين اتباعا للتوراة لا لأمر
الله تعالى له برجم كل من أحسن من الزناة في شريعته المنزلة عليه فقد كفر
وفارق الاسلام وحل دمه ، لانه ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم عصيان
ربه فيما أمره به في شريعته المنزلة عليه ، إذ تركها واتبع ما نزل في التوراة ،

وقد أخبر تعالى أن اليهود يحرفون الكلام عن مواضعه ، فن الكفر العظيم أن يقول من يدعي أنه مسلم : إن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بكتاب قد أخبر أنه محرف ..

ووالله ! إن العجب ليعظم ممن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بما في التوراة في رجم يهوديين زنيا ، وهو يرفع نفسه الخسيسة عن هذا . فيقول : إن قدم إلى يهوديان زنيا لم أقم عليهما الحد ورددتهم إلى أهل دينهما ، فهو يترفع عما يصف به نبيه صلى الله عليه وسلم ، نبراً إلى الله تعالى من نصر كل مذهب يؤدي إلى مثل هذه البوائق والكبائر وحسبنا الله ونعم الوكيل .

واحتجوا بما روى : « أنه صلى الله عليه وسلم سدل ناصيته كما يفعل أهل الكتاب ثم فرقها بعد ، وكان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء » .

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أقوى الحجج عليهم ، لأنه نص فيه على أنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء ، فصح أنه عليه السلام إنما كان يفعل ذلك في المباح له ففعله وتركه مما لم ينه عنه ولا أمر به ، وهذا غير ما نحن فيه . وإنما كلامنا في وجوب شرائعهم ما لم ننه عنها وفي سقوطها حتى تؤمر بها ، وأما الزى المباح وفرق الشعر وسدله فكل ذلك مباح حتى الآن ففعله وتركه

هذا كل ما احتجوا به قد أبطلنا شغبهم فيه وبالله تعالى التوفيق .

ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون البراهين المبينة قولنا المبطله قولهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ويحيى بن يحيى

واللفظ له قال أبو بكر نا هشيم ثنا سيار ثنا يزيد الفقير ثنا جابر وقال يحيى انا هشيم عن سيار عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله الانصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى ؛ كان كل نبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى كل أمة وأسد » وذكر باقى الحديث ، وبه الى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد وعلى بن حجر قالنا ثنا اسمعيل - وهو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الأنبياء بست » فذكرهن . وفيها « وأرسلت الى الخلق كافة » .

قال أبو محمد : هذا الحديث يكفى من كل شغب موه به المبطلون ، ويبين أن كل نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم إنما بعث إلى قومه خاصة ، وإذا كان ذلك صح يبين أن غير قومه لم يلزموا بشريعة نبي غير نبيهم ، فصح بهذا يقينا أنه لم يبعث اليها أحد من الأنبياء غير محمد صلى الله عليه وسلم . وإذا قد صح ذلك فقد قال تعالى : « وإلى ثمود أخاهم صالحا » : « وإلى عاد أخاهم هودا » : « وإلى مدين أخاهم شعيبا » . وقال تعالى فى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : « وما أرسلناك الا كافة للناس » وقال تعالى أمرا له أن يقول : « إني رسول الله اليكم جميعا » . مخاطبا للناس كلهم ، وأمره تعالى أن يدعو الانس والجن الى الايمان ، وقال تعالى : « لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون » فصح أنهم لم يكونوا ملزمين شريعة أحد من الانبياء . وقال تعالى : « أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير » . فعلمنا أن الشرائع التى بعث بها موسى عليه السلام لم تلزم غير بنى اسرائيل حاشا التوحيد وحده على ما بينا قبل ، وعلى ما بينه تعالى اذ يقول : « وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين » : « قولوا آمنا بالله وما أنزل اليها وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والا سباط وما أوتى موسى »

وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا تفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون
فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فأنما هم في شقاق »
قال أبو محمد : فصح بهذه الآية أيضا أن الذي تساوى فيه كل من ذكر
الله من النبيين هو اللازم لنا ، وليس ذلك إلا التوحيد وحده ، والا فلا
خلاف بين أحد من المسلمين في أن شرائعهم كانت مختلفة ، فسقط عنا بذلك
جميع شرائعهم إلا الذي سوى بينهم فيه وهو التوحيد فقط .
ومن ألزمنا شرائع الانبياء قبلنا فقد أبطل فضيلة النبي صلى الله عليه
وسلم ، وأكذبه في إخباره أنه لم يبعث نبيا إلا إلى قومه خاصة ، حاشا ، لأن
خصومنا يريدون منا اتباع شرائع من قبلنا ، فيوجبون بذلك أنهم مبعوثون
الينا ، وهذا الباطل والكذب .

ويبين هذا أيضا قوله تعالى : « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك
إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم » وهذه صفة فعل الله تعالى الذي لم يزل
حكمه موصوفا بها في خلقه في علمه وقال تعالى : « أم كنتم شهداء إذ حضر
يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك
إبراهيم واسماعيل واسحق إلهنا واحدا ونحن له مسلمون تلك أمة قد خلت لها
ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون »

قال أبو محمد : هذه آية كافية في هذا الباب ، لأنه تعالى بين ما سوى
بينهم فيه وهو عبادة الله تعالى وحده والاقرار بأنه الإله وحده ، ثم أخبرنا تعالى
أنه لا يسألنا عما كان أولئك الأنبياء يعملون ، وإذا لم نسأل عن عملهم فقد
تيقن كل ذي حس سليم أن ما لا نسئل عنه فانه غير لازم لنا ، ولو كان لنا
لازما لسئلنا عنه ،

فصح بهذا كله ما ذكرنا وهي براهين ضرورية لا محيد عنها ، وأعمالهم هي
شرائعهم التي بعثوا بها ، فقد سقط عنا بالنص طلبها ، وإذا سقط عنا طلبها

فقد سقط عنا حكمها ، اذ لا سبيل الى التزام حكم شئ الا بعد معرفته ، ولا سبيل الى معرفته الا بعد طلبه . وبالله تعالى التوفيق .

وأما شريعة ابراهيم عليه السلام فهي شريعتنا هذه بعينها ، ولسنا نقول إن ابراهيم بعث الى الناس كافة ، وإنما نقول : إن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة بالشريعة التي بعث تعالى بها ابراهيم عليه السلام الى قومه خاصة ، دون سائر أهل عصره ، وإنما لزمنا ملة ابراهيم لان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث بها الينا ، لا لأن ابراهيم عليه السلام بعث بها . قال تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا » وقال تعالى : « بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين » . (١)

قال أبو محمد : فانبأجت المسألة والحمد لله رب العالمين .

ونسخ الله تعالى عنا بعض شريعة ابراهيم كما نسخ أيضا عنا بعض ما كان يلزمنا من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم

فن ذلك ذبح الأولاد نسخ عنه عليه السلام كما نسخ عنا أيضا بقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم » وبقوله تعالى : « وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت » وبقوله تعالى : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم » ونسخ الاستغفار للمشركين ببقوله تعالى : « وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا عن موعدة وعدها إياه » وبقوله تعالى : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » وقد وعد النبي صلى الله عليه وسلم عمه أبا طالب بالاستغفار ، كما وعد ابراهيم عليه السلام أباه بالاستغفار ، حتى نهى الله تعالى كليهما عن ذلك .

(١) الظاهر من سياق الايات والاحاديث ان المراد بملة ابراهيم ملته في التوحيد ورفض الاوثان والتنزه عن الاشرار بالله سبحانه وتعالى ، وأما تفاصيل الشريعة فليس هناك دليل على اننا أمرنا بشرع ابراهيم بل سبيله سبيل غيره من الانبياء عليهم جميعا افضل الصلاة وآتم التليم .

وأما قول ابراهيم عليه السلام لقومه اذ رأى الكوكب : « هذا ربي » ،
فانما كان تقريراً لهم وتبكيئاً ، لاستدلالاً ، ومعاذ الله أن يقر ابراهيم بالعبودية
لاحد دون الله تعالى ، ومن كان مثل ابراهيم ممن سبقت له من الله تعالى
سابقة علم في انتخابه للرسالة والخلة لا يستدل (١) بكبر الشمس على ربوبيتها
وهو يرى الفلك أكبر منها (٢) . فصح أن ذلك توبيخ لهم على فساد استدلالهم
في عبادتهم للنجوم ، وان هذا انما هو كما قال : « ذق انك أنت العزيز الكريم »
أي عند نفسك في الدنيا ، وعند قومك المفرورين ، والافه في تلك الحال
الدليل المهان وقال قوم متكفون متنطمون : ماذا كانت شريعة النبي صلى الله
عليه وسلم قبل أن ينبا ؟

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق أن يقال لهم : في نفس
سؤالكم جوابكم ، وهو قولكم أن ينبا ، وإن لم يكن نبياً فلم يكن مكلفاً
شيئاً من الشرائع التي لم يؤمر بها ، ومن الهذيان أن يكون مأموراً بما لم يؤمر
به ، فصح أنه لم يكن ألزم شيئاً من الشريعة ، حاشا التوحيد اللازم لقومه من
عهد ابراهيم عليه السلام لولده ونسله حتى غيره عمرو بن لحي ، وحاشا ما صانه
الله تعالى عنه من الزنا وكشف العورة والكذب والظلم وسائر الفواحش
والذائل التي سبق في علم الله تعالى أنه سيحرمها عليه وعلى الناس . لا إله إلا هو
وقد قال قوم : إن نوحاً بعث الى أهل الارض كلهم .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه تكذيب لقوله عليه السلام إن كل نبي
حاشاه إنما بعث الى قومه خاصة ، فصح أن نوحاً عليه السلام كذلك ولا فرق
وانما غرق تعالى من غرق من غير قومه ، كما غرق الاطفال حينئذ وسائر الحيوان ،
ويقول ربنا تعالى ما شاء لامعقب لحكمه ، وقد قيل للنبي صلى الله عليه وسلم
: « أتهلك وفيما الصالحون » ؟ قال : « نعم إذا كثرت الخبيث » وذكر عليه السلام

(١) في الاصل « ليستدل » وهو خطأ واضح (٢) في الاصل « منها » وهو خطأ .

جيشاً يخسف بهم ، فقليل له يارسول الله : « وفيهم المكره وغيره » ؟ فاخبر عليه السلام انهم وإن صممهم العذاب في الدنيا فيكل أحد يبعث على نيته يوم القيامة (١) أو كلاهما هذا معناه ، فليس في إهلاك الله تعالى من أهلك بالطوفان دليل على أن جميعهم بعث اليهم نوح ، بل نص القرآن مثبت أن نوحا عليه السلام لم يبعث الى غير قومه البتة بقوله تعالى : « إنا أرسلنا نوحا الى قومه » فن ادعى ان قومه كانوا جميع أهل الارض فقد كذب وقفنا ما ليس له به علم ، وقد حرم ذلك بقوله : « ولا تقف ما ليس لك به علم » ولا في النص أيضا أن جميع أهل الارض هلكوا بالطوفان ، لا في القرآن ولا في الحديث الصحيح ، والله اعلم ، ولا علم لنا الا ما علمنا ، والكذب والقول بغير علم لا يستسهله فاضل . نعوذ بالله من الخذلان

فان تعلق متعلق بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق المستملي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحق بن نصر ثنا محمد بن عبيد ثنا أبو حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في دعوة فرفع اليه الذراع وكانت تعجبه (٢) ، فنهس منها نهسة وقال : أنا سيد الناس يوم القيامة (٣) ثم ذكر عليه السلام صفة القيامة وفيه أن الناس يأتون نوحا فيقولون « يانوح أنت أول الرسل الى أهل الارض » وذكر باقي الحديث قليل له وبالله تعالى التوفيق : ليس لك في هذا حجة ، لانه لم يقل الى جميع أهل الارض ، وبعض أهل الارض يقع عليه اسم أهل

(١) هذا الحديث رواه مسلم من حديث أمهات المؤمنين أم سلمة وحفصة وعائشة - رضي الله عنهن - بالفاظ مختلفة (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١)

(٢) في الاصل « وكان يعجبه » وصحناه من البخاري

(٣) هذا الاسناد اسناد البخاري في كتاب الانبياء (ج ٢ ص ١٠٣) ولكن لفظه : « أناس يوم القيامة » واما اللفظ الذي هنا فهو لفظ البخاري في كتاب التفسير في تفسير سورة بني اسرائيل (ج ٢ ص ٣٢٩) باسناد آخر الى أبي حيان التميمي

الارض ، وما كنا لنستجيز تخصيص هذا العموم لولا ما ذكرنا قبل من رواية جابر وأبي هريرة وشهادتهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن كل نبي قبله إنما بعث الى قومه خاصة حاشاه عليه السلام فانه بعث الى الناس كافة ، وفضل على جميع الانبياء بذلك

وقد قال قوم : إن آدم عليه السلام بعث الى ولده وهم أهل الارض قاطبة في وقتهم بلا شك

قال أبو محمد : وهذا شغب لا يصح ، لان الحديث الذي ذكرنا أننا يبطل هذه الدعوى . وقد أخبر عليه السلام في هذا الحديث أن نوحا أول من بعث إلى أهل الارض . وقد روى ان شيثا كان نبيا ، وإذا كان ذلك فليس آدم مبعوثا اليه

فان قال قائل : ومن أين استجزت الاحتجاج في دفع بعث آدم الى أهل الارض بقبوة شيث ، ولم يأت في نص صحيح ولا في إجماع ، وانت تنسكركم مثل هذا على غيرك ؟

قال أبو محمد : فنقول له وبالله تعالى التوفيق : وانما قلنا ذلك لانه قد صحح عندنا بيقين انه لم يبعث قط نبي الى جميع الناس حاشا محمد صلى الله عليه وسلم ، فن قال إن آدم ونوحا أو غيرهما بعث الى جميع ناس زمانه فهو كاذب بلا شك مخالف لمحمد صلى الله عليه وسلم مبطل لفضيلته ، فلما صح ذلك عندنا علمنا أن آدم لا يخلو من أحد وجهين ضرورة لانك لهما : إما أن يكون معه نبي آخر لم يبعث آدم اليه ، أو يكون ولده لم يلزموا شريعة ابيهم آدم ، وقد ينبأ المرء في مهده ، كما نبأ عيسى عليه السلام ، فلعله قد ولد لآدم ولد نبيء في حين خروجه الى الدنيا ، فلا يكون آدم مبعوثا اليه والله اعلم . الا أن اليقين الذي لاشك فيه أن آدم لم يبعث الى جميع ناس عصره ، ولاناس هنالك إلا هو وامراته حواء وولده فقط . وبالله تعالى التوفيق

وأما قوله عليه السلام في الحديث الذي ذكرنا آنفا: «إن نوحا أول الرسل الى أهل الارض» ولا شك في أن آدم رسول الله عز وجل فان معناه عندنا والله أعلم ان رسالة آدم عليه السلام انما كانت لاهل السماء، قائلًا لهم عن الله عز وجل: «أنبؤني باسماء هؤلاء» ومنبئًا لهم باسمائهم، ومسلما عليهم على ما جاء في القرآن والحديث الصحيح، وانه لم يبعث الى أهل الارض أصلا، وأن أولاده وامراته أوحى اليهم التوحيد، ثم بعث الى كل طائفة نبي منها، ثم بعث نوح الى قومه خاصة بشريعة كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرسل الى أهل الارض بالعذاب العام لهم ولجميع الحيوان بلا شك، لا بشريعة الزموها. فهذا موافق لما صح في القرآن من خبره عليه السلام.

وكل من أرسله تعالى فبلا شك انه إنما أرسله بأمر ما، هذا ما لا بد منه، فوجب أن يعرف بما ذا أرسل الى أهل الارض؟ فلم نجده الا بالعذاب العام لكل من في الارض ووجدنا النص قد جاء بإرساله الى قومه خاصة بشريعته، فصح الأمر والله الحمد

وبهذا تتألف الاحاديث كلها والقرآن. وقد روينا في هذا الحديث تأويلا آخر عن قتادة والحكم، وهو ما حدثناه احمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد ابن احمد السرخسي قال ثنا ابراهيم بن خزيمة (١) قال ثنا عبد بن حميد قال حدثنا يونس عن شيبان عن قتادة قال: بعث نوح حين بعث بالشريعة بتحليل الحلال وتحريم الحرام. وبه الى عبد قال: ثنا أبو نعيم ثنا ابن أبي غنيم (٢) عن الحكم

(١) بالخاء والزاي المعجمتين وبالتصغير

(٢) ضبط في الاصل بضم الهمزة وفتح النون وتشديد الياء، وهو خطأ والصواب بفتح الفين المعجمة وكسر النون وتشديد الياء، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنيم الخزاعي السكوني الثقة. له ترجمة في التهذيب. الحكم هو ابن عتيبة - بالعين المهملة والثاء مصغر - تابعي ثقة مشهور.

قال : جاء نوح بالشرعية بتحريم الأخوات والأمهات والبنات
قال أبو محمد : فتأول هذان الامامان أن نوحا أول من بعث بالتحريم
والتحليل . والذي يظهر اليينا فالذى قد مناه أولا والله أعلم :



تم الجزء الخامس من الاحكام فى أصول الاحكام تأليف الامام الحافظ
ابى محمد على ابن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب الاندلسى الظاهرى
ويليه الجزء السادس أوله الباب الرابع والثلاثون
فى الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه



فهرس (ما فى الجزء الخامس) من الفصول بحسب وضع المؤلف

صحيفة

٠٠٢ الباب الثالث والعشرون : فى استصحاب الحال وبطلان جميع العقود

والعهود والشروط الا ما أوجبه منها قرآن

أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة

٠٥٠ الباب الرابع والعشرون : وهو باب الحكم بأقل ما قيل

٠٦٤ الباب الخامس والعشرون : فى ذم الاختلاف

٠٧٠ الباب السادس والعشرون : فى أن الحق فى واحد وسائر الأقوال كلها باطل

٠٨٦ الباب السابع والعشرون : فى الشذوذ

٠٨٩ الباب الثامن والعشرون : فى تسمية الصحابة الذين رويت عنهم الفتيا .

وتسمية الفقهاء المذكورين فى الاختلاف

بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم

١٠٥ الباب التاسع والعشرون : فى الدليل

١٠٨ الباب الموفى ثلاثين : فى لزوم الشريعة الاسلامية لكل مؤمن

وكافر فى الارض ووقت لزوم الشرائع للانسان

١٢١ الباب الحادى والثلاثون : فى صفة النفقة فى الدين ، وما يلزم كل امرئ

طلبه من دينه ، وصفة المقتى الذى له أن يفتى

فى الدين ، وصفة الاجتهاد الواجب على أهل

الاسلام

١٤١ الباب الثانى والثلاثون : فى وجوب النيات فى جميع الاعمال ، والفرق

بين الخطأ العمد الذي لم يقصد به خلاف ما
أمر ، والخطأ الذي لم يتعمد فعله . وبين العمل
المصحوب بالقصد اليه . وحيث يلحق عمل
المرء غيره بأجر أو اثم وحيث لا يلحق

١٦٠ الباب الثالث والثلاثون : في شرائع الانبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم
أيلزمننا اتباعها ما لم تنه عنها . أم لا يجوز
لنا اتباع شيء منها الا ما كان منها في شريعتنا
وأمرنا نحن به نصا باسمه فقط

(تم الفهرست)



الرسائل النادرة

مشروع جليل قامت به مكتبة الخانجي لنشر نقائس
السلف الاجلاء وقد نجز منه

الثلث بالمليم

٢٠ اعلام الكلام

لابن شرف القيرواني

٢٠ فرائض الذهب

لابن رشيق صاحب العمدة

٥٠ تذكرة ابن حجر

النبات والآداب الملكية

تطلب من مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز صندوق بوسته نمرة ١٩٢٥
ومن جميع المكاتب الشهيرة

﴿ تحت الطبع ﴾

مِنَافِيهِ امَامِ الْجَزِينِي

للمحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي

وهو من نفائس المؤلفات العربية التي تعودنا نشرها بين الناطقين
بالضاد لا يزيد إلا خدمة العلم الصحيح واحياء ماترك لنا السلف الصالح
من أئمة الدين وحمله الشريعة والبرزين في المعارف الاسلامية والتنويه
بكنوزهم الفاخرة

فبعد أن طبعنا جملة صالحة من مؤلفات الامام الجليل ابن الجوزي
عثرنا في بعض سفراتنا بين ربوع فلسطين علي مؤلف له جليل هو كالدرة
في عقب مؤلفاته القيمة فبذلنا له جهد المال والزمن حتى يسر الله بالحصول
عليه فبادرنا لتقديمه للطبع مع العناية بالتصحيح وجودة الورق وستبلغ
صفحاته ٥٠٠ وجعلنا ثمنه ١٢ قرش ورق أصفر نباتي و١٥ قرش ورق
أبيض ناعم

الإحكام في أصول الإسلام

للخافضاني محمد علي بن حرم الأندلسي الظاهري

عني بتصحيحه صاحب الفضيلة الشيخ

أحمد محمد شباك

(طبع على نفقة)

مكتبة الخزانة

لأصحابها أولاد محمد أمين الخزانة

بشارع عبد العزيز بمصر

الجزء السادس

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ

(تنبيه) سنقدم الى المشتركين خاصة بهذا السفر الجليل : ترجمة وافية عن حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرسا تحليليا يشتمل على مواضيع الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعا على الطرز الحديث وسيكونان في جزء واف

الناشر

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الباب الرابع والثلاثون

في الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه

قال أبو محمد عني بن أحمد رحمه الله : ذهب قوم الى تحريم أشياء من طريق الاحتياط وخوف ان يتذرع منها الى الحرام البحت . واحتجوا في ذلك بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني ثنا أبي نازكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه : « إن الحلال بين وإن الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك ان يرتع فيه وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه » . وذكر باقي الحديث .

قال أبو محمد : هذا الحديث روي بألفاظ كما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهة ، فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أوشك ان يواقع ما استبان والمعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن

يوافقه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا خالد بن الحرث ثنا ابن عون عن الشعبي قال سمعت النعمان ابن بشير يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحلال بين وإن الحرام بين وإن بين ذلك أموراً مشتهيات وسأضرب لكم في ذلك مثلاً إن الله جل ذكره حمى حمى وإن حمى الله ما حرم وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يرتع فيه وانه من يخالط الريبة يوشك أن يحسر » قال أبو محمد : هذا هو أبو فروة الاكبر (١) وأما أبو فروة الاصغر فهو مسلم بن سالم الجهمي وكلاهما كوفي ثقة *

فهذا حض منه عليه السلام على الورع ونص جلي على ان ما حول الحمى ليس من الحمى وان تلك المشتبهات ليست بيقين من الحرام ، واذا لم تكن مما فصل من الحرام فهي على حكم الحلال بقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل فهو حلال بقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وبقوله صلى الله عليه وسلم « أعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رويناہ أنفاً من طريق أبي فروة عن الشعبي ان هذا إنما هو مستحب للمرء خاصة فيما أشكل عليه ، وان حكم من استتار له الامر بخلاف ذلك .

وكذلك بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رويناہ أنفاً من طريق ابن عون عن الشعبي بيانا جلياً أن الخوف على من واقع الشبهات إنما هو أن يحسر بعدها على الحرام ، فصح بهذا البيان صحة ظاهرة ان معنى رواية زكريا عن الشعبي التي يقول فيها « وقع في الحرام » أنه إنما هو على معنى آخر وهو كل فعل أدى الى أن يكون فاعله متيقناً أنه راكم حرام في حالته تلك ، وذلك نحو ما بين كل واحد منها مشكوك في طهارته متيقن نجاسة أحدها بغير عينه فاذا توضحاً بهما جميعاً كنا موقنين بأنه إن صلى

وهو حامل نجاسة وهذا ما لا يحل . وكذلك القول في ثوبين أحدهما نجس
بيقين لا يعرف بعينه . وسائر الفاظ من ذكرنا على ما لا يتيقن فيه تحريم
ولا تحليل ، وأما ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك ، ولا معنى لقول
من قال هذا على المقاربة كما قال الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن) اذ لا خلاف
في أن معنى هذا ليس في انقضاء العدة لكن اذا بلغ أجل العدة من الطلاق ،
وهذا هو الذي لا يجوز غيره اذ لا يجوز صرف الآية عن ظاهرها بالدعوى .
ومن روى في حديث النعمان الذي ذكرنا لفظة « أو شك » فهو زائد على
ما رواه زكريا فزيادة المدل مقبولة ، فكيف وقد زاد هذه اللفظة ومعناها
من هو أجل من زكريا ومثله وهما ابن عون وأبو فروة ، وبهذا تتألف
الاحاديث وطرقها ويصح استعمال جميع أقوال الرواة . وبالله تعالى التوفيق *
فان تعلقوا بما حدثناه صاحبنا أحمد بن عمر بن أنس العذري قال أنا
أحمد بن علي الكسائي بمكة أنا أبو الفضل العباس ابن محمد بن نصر الراقي
ثنا هلال بن العلاء الرقي ثنا ابراهيم بن سعيد ثنا أبو النضر ثنا أبو عقيل
عن عبد الله (١) بن يزيد الدمشقي عن ربيعة بن يزيد وعطية بن قيس كلاهما
عن عطية السعدي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً لما به بأس » *
فالقول في هذا الحديث كالقول في حديث النعمان سواء سواء وإنما هو حض
لا إيجاب * وقد علمنا أن من لم يجتنب المتشابه وهو الذي لا بأس به فليس
من أهل الورع ، وأهل الورع هم المتقون لان المتقين جمع متق والمتق الخائف
ومن خاف مواقعة الحرام فهو الخائف حقاً *

(١) في الاصل « يزيد بن يزيد الدمشقي » وهو خطأ . انظر ترجمة عبد الله بن يزيد
في التهذيب (٦ : ٨٢) . وأبو عقيل اسمه عبد الله بن عقيل . وأبو النضر هو هاشم بن
القاسم . والحديث رواه ابن ماجه (٢ : ٢٨٧) عن أبي بكر بن أبي شعبة عن أبي النضر بهذا
الاسناد . ونسبه ابن رجب في جامع العلوم (٥٢) الى البرمذى أيضاً . ورواه الحاكم في
المستدرک (٤ : ٣١٩) وصححه ووافقه الذهبي في مختصره .

ولعمري إن أولى الناس أن لا يحتج بهذا الحديث من يرى قول الله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) ليس فرضاً ، بل قالوا المتعة ليست بواجبة فقد صرحوا بأن كون المرء من المتقين ليس عليه بواجب لا سيما وفي هذا الحديث معنى الحض لا الإيجاب ، وفي الآية التي تلونا لفظ معنى الفرض بقوله تعالى (حقاً على المتقين) وكل مسلم لفظ بالتوحيد اتقى النار فهو متق ، إلا أن لفظ المتقين لا يطلق إلا على المستكملين لدرجة الخوف كما أن من صلح في فعلة واحدة من أفعاله فهو صالح ومن فعل فضلاً فهو به فاضل إلا أنه بلا خلاف لا يطلق على المرء اسم صالح وفاضل إلا بعد أن يبلغ الغاية التي تمكنه من استعمال الطاعات والورع .

ومعاذ الله أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام المذكور إلا على هذا الوجه - هذا ان صح عنه - لأنه لو كان ظن خضومنا في هذا الحديث حقاً لكان نصه عليه السلام على ترك ما لا بأس به أعظم الحكم بأنه من أعظم الناس ، لأن ما لا بأس به هو المباح فعلة ، فكان على هذا الظن الفاسد يكون المباح محظوراً ، وهذا فاسد لا يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله إلا جاهل أو كافر ، لانه ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم إباحة الشيء للناس ونهيم عنه في وقت واحد وهذا محال لا يقدر عليه أحد ، قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وليس استباحة الشيء وإيجاب الامتناع منه في وقت واحد في وسع أحد ، فالله تعالى قدأ كذب من ظن هذا الظن

وصح ان معنى هذا الحديث - لو صح - إنما هو على الحض لا على الإيجاب ، فلو كان المشتبه حراماً وفرضاً تركه لكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه ، ولكنه عليه السلام لم يفعل ذلك ، لكنه حض على تركه وخاف على موافقه أن يقدم على الحرام ، ونظر ذلك عليه السلام بالراتع حول الحمى ، فالحمى هو الحرام ، وما حول الحمى ليس من الحمى والمشتبهات ليست من الحرام وما لم يكن حراماً فهو حلال ، وهذا في غاية البيان ، وهذا هو الورع الذي يحمده فاعله ويؤجر ، ولا يذم تاركة ولا يأنثم ، ما لم يواقع الحرام البين

وأما حديث عطية السعدي الذي ذكرنا آنفا فلا يظن أن فيه حجة لمن قال بالاحتياط وقطع الذرائع ، الا جاهل ميت ، لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين فيه الشيء الذي ليس به بأس ، الذي لا يكون العبد من المتقين إلا بأن يدعه ، فلو كان هذا الحديث صحيحا وعلى ظاهره لوجب به أن يجتنب كل حلال في الارض ، لان كل حلال فلا بأس به ، ولم يخص في ذلك الحديث أي الاشياء التي لا بأس بها لا يكون العبد من المتقين إلا بأن يدعها ، فظهر وهي تلك الرواية وفيه أبو عقيل وليس بالاحتج به (١) ، وصح أنه لو صح لكان على الورع فقط * فان تعلقوا بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا معاوية بن صالح عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن النواس بن سمعان الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسئل عن البر والاثم قال (٢) « البر حسن الخلق والاثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس » * وبما حدثناه أحمد بن محمد الجسوري ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير الطبري حدثني محمد بن عوف الطائي ثنا محمد بن اسمعيل ثنا أي ثنا ضمضم عن شريح بن عبيد قال زعم أيوب بن مكرز أن غلاما من الأزد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أناه يسأله عن الحرام والحلال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الحلال ما أطأنت اليه النفس وإن الائم ما حاك في صدرك وكرهته أفتاك الناس ما أفنوك » فالاول فيه معاوية بن صالح وليس بالقوي (٣)

(١) كلا . بل أبو عقيل ثقة وثقه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان واختلفت الرواية فيه عن ابن معين والراجح توثيقه : والحديث صحيحه الحاكم والذهبي كما سبق
(٢) في صحيح مسلم (٢ : ٢٧٧) « قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والائم فقال « الخ
(٣) كلا . بل معاوية امام ثقة . قال ابن سعد : كان بالاندلس قاضيا لهم وكان ثقة كثير الحديث . اهـ وقد روى الحديث الترمذي (٢ : ٦٣) وصحيحه أيضا فلا عبرة بتضعيف ابن حزم اياه

وفي الثاني مجهولون وهو منقطع أيضا (١) ومعاذ الله أن يكون الحرام والحلال على ما وقع في النفس والنفوس مختلف أهواؤها والدين واحد لا اختلاف فيه ، قال الله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

ومن حرم المشتبه وأفتى بذلك وحكم به على الناس فقد زاد في الدين مالم يأذن به الله تعالى وخالف النبي صلى الله عليه وسلم واستدرك على ربه تعالى بعقله أشياء من الشريعة ، ويكفي من هذا كله إجماع الأمة كلها نقلا عصر عن عصر ، أن من كان في عصره عليه السلام وبحضرته في المدينة إذا أراد شراء شيء مما يؤكل أو يلبس أو يوطأ أو يركب أو يستخدم أو يملك أي شيء كان - : أنه كان يدخل سوق المسلمين أو يلتقي مسلما يبيع شيئا ويبتاعه منه فله ابتياعه مالم يعلمه حراما بعينه أو مالم يغلب الحرام عليه غلبة يخفى معها الحلال ، ولا شك أن في السوق مغسوبا ومسروقا ومأخوذا بغير حق ، وكل ذلك قد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى هلم جرا ، فما منع النبي صلى الله عليه وسلم من شيء من ذلك . وهذا هو المشتبه نفسه وقوله عليه السلام إذ سأله أصحابه رضي الله عنهم . فقالوا ان اعرابا حديثي عهد بالكفر يأتوننا بذبائح لاندري أسموا الله تعالى عليها أم لا فقال عليه السلام «سموا الله وكلوا» أو كلاما هذا معناه ، يرفع الاشكال جملة في هذا الباب - . وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر من أطعمه أخوه شيئا أن يأكل ولا يسأل فنحن نحض الناس على الورع كما حضهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وننذبرهم اليه ، ونشير عليهم باجتنباب ما حاك في النفس ، ولا نقضي بذلك على أحد ولا نفقيه به فتيا الزام ، كما لم يقض بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد*

وقد احتج بعضهم في هذا بقول الله تعالى : (لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا) قالوا فنهوا عن لفظة « راعنا » لتذرهم بها الى سب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) لان أبوب بن عبد الله بن مكرز ليس صحابيا .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الحديث الصحيح قد جاء بأنهم كانوا يقولون : راعنا من الرعونة ، وليس هذا مسنداً وانما هو قول لصاحب ، ولم يقل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم : انكم انما نهيتم عن قول راعنا لتذرعكم بذلك الى قول راعنا ، واذا لم يأت بذلك نص عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم فلا حجة في قول أحد دونه *
وقد قال بعض الصحابة في الحمر : انما حرمت لانها كانت حمولة الناس ، وقال بعضهم : انما حرمت لانها كانت تأكل القذر . وكلا القولين غير صواب ، لأن الدجاج تأكل من القذر مالا تأكل الحمر ، ولم يحرم قط عليه السلام الدجاج ، والناس كانوا أفقر الى الخيل للجهاد منهم الى الحمر وقد أباح عليه السلام أكل الخيل في حين تحريمه الحمر ، فبطل كلا القولين . وهكذا من قال : ان الله تعالى انما نهى عن قول « راعنا » لئلا يتذرعوا بها الى قول راعنا ، فلا حجة في قوله لانه أخبر عما عنده ولم يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الآية حجة عليهم لا لهم لانهم إذ نهوا عن راعنا وأمروا بأن يقولوا « انظرنا » ومعنى اللفظتين واحد فقد صح بلاشك انه لا يحل تعدى ظواهر الاوامر بوجه من الوجوه ، وهذه حجة قوية في إبطال القول بالقياس وبالعلل وبالله تعالى التوفيق .

وأيضاً فانما أمر الله تعالى في نص القرآن بأن لا يقولوا راعنا ، وأن يقولوا أنظرنا :- المؤمنين الفضلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعظمين له ، الذين لم يعنوا بقول راعنا قط الرعونة ، وأما المنافقون الذين كانوا يقولون راعناً يعنون من الرعونة فما كانوا يلتفتون الى أمر الله تعالى ، ولا يؤمنون به ، فظهر يقين فساد قولهم وتمويههم بهذه الآية .

وقالوا : انما منعنا من نكح في العدة ودخل بها أن ينكحها في الابد ، لانه استعجل نكاحها قبل أوانه قالوا وكذلك حرمتنا القتاتل الميراث لانه استعجله قبل أوانه .

(قال علي) : وهذه علة مفتقرة الى ما يصححها لانها دعوى فاسدة

ويقال لهم: ومن أين لكم أن من استعجل شيئاً قبل أوانه حرم عليه في الابد؟ ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسخف تناقض ، فقالوا من تزوج امرأة ذات زوج فدخل بها فأنى زوجها لم تحرم عليه في الابد بل له نكاحها ان طلقها زوجها أو مات عنها وهو قد استعجله قبل أوانه ، ويلزمهم ان من سرق مالا لغيره أن يحرم عليه ملكه في الابد لانه استعجله قبل وقته ، وان من قتل آخر أن تحرم عليه امته في الابد لانه استعجل تحللها قبل أوانه . ويلزمهم أيضاً أن لا يرث ولاء موالى من قتل لانه استعجل استحقيقه قبل أوانه ، وان من قتل لا يدخل في حبس معقب عليه بعد موت مقتوله ، وأن لا يرث من انتقل التعصيب له اليه بعد موت مقتوله ، وهذا كثير جداً .

فان قالوا : قد يمكن أن يموت هو قبل مقتوله ، قلنا: وقد يموت هو قبل موت مقتوله باعتبار ولا فرق .

وأصحاب مالك يلزمون الطلاق ثلاثاً من يشك أطلق ثلاثاً أم أقل ويفرقون بين من طلق احدى امرأته ثم لم يدر أيتها المطلقة وبينهما معاً فيطلقون كلتا امرأته ويحرمون حلالاً كثيراً خوف موقعة الحرام ، وفي هذا عبرة لمن اعتبر ، ليت شعري ! كما تشفقون في الاستباحة من موقعة الحرام أما تشفقون في قطعهم بالتحريم وبالتفريق من موقعة الحرام في تحريمهم ما لم يحرمه الله تعالى ؟ وقد علم كل ذي دين ان تحريم المرء ما لم يصح تحريره عنده حرام عليه ، فقد وقعوا في نفس ما خافوا بلا شك ، ومن العجب ان خوف الحرام أن يقع فيه غيرهم — ولعله لا يقع فيه — قد أوقعهم يقيناً في مواقعهم يقين الحرام لانهم حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ، ومحرم الحلال كحلل الحرام ولا فرق .

والعجب كل العجب انهم محتاطون بزعمهم على هذا الذي جهل أى امرأته طلق خوف أن يواقع التي طلق وهو لا يعلمها فيكون قد أوقع حراماً لا يعلمه بعينه ولا يتقون الله تعالى فيحتاطون على أنفسهم التي أمروا بالاحتياط عليها ! وقال لهم ربهم تعالى (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا

اهتديتم) فيحرمون عليه الثانية التي هي امرأته بلا شك ولم يطلقها قط
فيخرجونها عن ملكه بغير إذن من الله تعالى ، ويبيحون فرجها لمن لا شك
في انه حرام عليه من سائر من يتزوجها من الناس وهي غير مطلقة ولا
منفسخة ولا متوفي عنها ، فيقعون في أعظم مما صانوا عنه غيرهم ، لان الشاك في
الطلاق لو واقع ذلك الحرام لكان غير آثم ، لانه لا يعلمه حراماً بعينه ، وهم
يبيحون شيئاً لا شك في انه حرام غير مباح ، وقد كان الاولى بهم أن لا يقدموا
على اباحة المراتين اللتين لم يطلق احدهما بلا شك للاجنيين ، فصاروا محلين
للفروج المحرمة بيقين . وأيضاً فانهم حكموا بالطلاق على امرأة لم تطلق من
أجل أن غيرها طلقت ، والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا
تزر وازرة وزر أخرى) ولا يحل لاحد ان يحتاط في الدين فيحرم ما لم يحرم
الله تعالى ، لانه يكون حينئذ مفترياً في الدين ، والله تعالى أحوط علينا من بعضنا
على بعض ، فالفرض علينا أن لا نحرم الا ما حرم الله تعالى ، ونص على اسمه
وصفته بتحريمه ، وفرض علينا أن نبيح ما وراء ذلك بنصه تعالى على اباحة
ما في الارض لنا ، الا ما نص على تحريمه ، وأن لا نزيد في الدين شيئاً لم يأذن
به الله تعالى ، فمن فعل غير هذا فقد عصى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه
وسلم ، وأتى بأعظم الكبائر .

ثم عطفوا فأسقطوا الاحتياط وتعدوا الى إسقاط الواجب في رجل شهد
عليه أربعة عدول بأنه أعتق خادمه هذه مذ عام كامل وهو منكسر
لذلك ، وهو مقر بوطئها ، فيحكمون بشهادتهم حين ادائها ، ولا يحدونه على
وطء حرة بلا إنكاح ، فهذا غاية الاقدام على المحرمات ! فإين الاحتياط ؟
والعجب أنهم يكذبون الشهود اذ لم يحكموا بنص شهادتهم ولم يشهد القوم
بانها حررت الآن ، وانما شهدوا أنها حررت مذ عام وكانوا غيبا الى اليوم ،
وفي هذا من السقوط والاقدام غير قليل *

ويقال لمن جعل الاحتياط أصلاً يحرم به ما لم يصح بالنص تحريمه انه يلزمك
أن تحرم كل مشتبه يباع في السوق مما يمكن أن يكون حراماً أو حلالاً ، ولا

توقن بأنه حلال ولا بأنه حرام، ويلزمك أن تحرم معاملة من في ماله حرام وحلال. وهم لا يقولون بشيء من ذلك، وهذا نقض لأصولهم في الحكم بالاحتياط، ورفع الذريعة والتهمة، وقد تناقضوا في هذه المواضع.

وقال بعضهم محتجاً لأصولهم في الحكم بالاحتياط: إن الحرام يدخل بأرق سبب كتحریم الله تعالى نكاح ما نكح الآباء، خرم ذلك بالعقد وإن لم يكن وطئاً * قالوا وأما التحليل فلا يدخل إلا بأقوى الأسباب، كتجليل المطلقة لزوجها ثلاثاً لا تحل له بعقد زوج آخر حتى يطأ

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، وإنما اتبعنا في كلا الموضعين النصين الواردين فيهما، وقولهم إن التحريم يدخل بأرق سبب، والتحليل لا يدخل إلا بأغلظ سبب، قول فاسد لا دليل عليه، لأنه لم يأت به نص ولا اتفاق على صحته، ونحن نوجدهم تحريماً لا يدخل إلا بأغلظ سبب، وهو أن الله تعالى حرم الربيبة التي دخل المرء بأمها وكانت في حجره، فالربيبة لا تحرم إلا بما نص الله على تحريمها به، ووجدناها باتفاق منا ومنهم لا تحرم بالعقد على أمها فقط، ووجدنا التحليل في الإيمان المغلظة المعظمة باسم الله تعالى يدخل باطعام عشرة مساكين أو بالاستثناء الذي هو كلمات يسيرة لا مؤونة فيها، فإن قالوا إنما وجب هذان الحكمان بالنص، قلنا لهم وكذلك تحريم ما نكح الآباء وتحليل المطلقة ثلاثاً بوطء زوج آخر إنما وجبا بالنص لا بما ادعيتم من رقة سبب وغلظة *

ووجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على نفسه ما أحل الله تعالى له، فلم يحرم عليه بذلك، ولا أغلظ من تحريم النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يدخل التحريم بذلك، إذ لم يكن نزل بذلك عليه نص وتحلل من تلك اليمين بكفارة، فدخل التحليل بأرق سبب وأهونه، فبطل ما ادعوا من ذلك

وأيضاً فإن حجبتهم بأن المطلقة لا تحل لزوجها الأول إلا باغلظ سبب، ثم أباحوها بالوطء دون الأنزال فقد نقضوا أصولهم في ذلك، وأدخلوا التحليل بسبب رقيق، لأن الحسن البصري وهو أحد الأئمة يقول: لا تحل للاول

الا بان يطأها الثاني وينزل والا فلا ، وجعل الانزال تمام ذوق العسيلة ، وهم لا يقولون بذلك ،

وأيضاً فانهم يبيحون للمرء نكاح من زنى بها أبوه ، ولا يحرمون عليه امرأته ان زنى بحريمها ، فهنا لا يدخلون التحريم بأرق سبب بل بأغلظ سبب وهو المتفق عليه في وطء الحلال ، ويبيحون قتل المقر بالزنا مرة واحدة فيدخلون التحليل على الدم الحرام الذي هو أغلظ الحرمات بأرق سبب ، وغيرهم لا يبيح دمه الا باقرار أربع مرات يثبت عليها ولا يرجع عنها أصلاً ، وكل هذا تناقض منهم وهدم لما أصوله من أن التحريم يدخل بأرق الاسباب ولا يدخل التحليل الا بأغلظ الاسباب *

ومما يبطل قولهم غاية الابطال قول الله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) وقوله تعالى (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) فصح بهاتين الآيتين أن كل من حلل أو حرم ما لم يأت اذن من الله تعالى في تحريمه أو تحليله فقد افتري على الله كذباً ، ونحرم على يقين من أن الله تعالى قد أحل لنا كل ما خلق في الارض إلا ما فصل لنا تحريمه بالنص لقوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ولقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فبطل بهذين النصين الجليين أن يحرم أحد شيئاً باحتياط أو خوف تذرع *

وأيضاً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر من توهم أنه أحدث أن لا يلتفت الى ذلك وأن يتمادى في صلاته وعلى حكم طهارته - هذا في الصلاة التي هي أوكد الشرائع - حتى يسمع صوتاً أو يشم رائحة ، فلو كان الحكم بالاحتياط حقاً لكانت الصلاة أولى ما احتيط لها ولكن الله تعالى لم يجعل لغير اليقين حكماً . فوجب بما ذكرنا ان كل ما ييقن تحريمه فلا ينتقل الى التحليل الا بيقين آخر من نص أو اجماع ، وكل ما ييقن تحليله فلا سبيل أن ينتقل الى التحريم الا بيقين آخر من نص أو اجماع ، وبطل الحكم بالاحتياط ،

وصح أن لا حكم الا لليقين وحده ، والاحتياط كله هو أن لا يجرم المرء شيئاً الا ما حرم الله تعالى ولا يحل شيئاً الا ما أحل الله تعالى ، وبطل بهذا أن تطلق امرأة على زوجها اذ شك أطلقها أم لا لانها زوجة بيقين فلا تحرم عليه الا بيقين آخر من نص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق *

نعم حتى لقد أدامهم هذا الاصل الفاسد الى أن حكموا في أشياء كثيرة بالتهمة التي لا تحل ، فأبطلوا شهادة العدول لا بأئهم وأبنائهم ونسائهم وأصدقائهم ، تهمة لهم بشهادة الزور والحيف . والحكم بالتهمة حرام لا يحل لانه حكم بالظن ، وقد قال تعالى عائباً لقوم قطعوا بظنونهم فقال تعالى (وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بورا) وقال تعالى عائباً قوماً قالوا (ان نظن الا ظناً وما نحن بمستيقنين) وقال تعالى (وما لهم به من علم إن يتبعون الا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال تعالى (إن يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الظن أ كذب الحديث »

قال أبو محمد — فكل من حكم بتهمة أو باحتياط لم يستيقن أمره أو بشيء خوف ذريعة الى ما لم يكن بعد فقد حكم بالظن واذا حكم بالظن فقد حكم بالكذب والباطل ، وهذا لا يحل وهو حكم بالهوى وتجنب للحق نعوذ بالله من كل مذهب أدى الى هذا ، مع أن هذا المذهب في ذاته متخاذل متفاسد متناقض لانه ليس أحد أولى بالتهمة من أحد واذا حرم شيئاً حلالاً خوف تذرع الى حرام فليخص الرجال خوف أن يزنوا وليقتل الناس خوف ان يكفروا وليقطع الاعناب خوف ان يعمل منها الحجر . وبالجملة فهذا المذهب أفسد مذهب في الارض لانه يؤدي الى ابطال الحقائق كلها . وبالله تعالى التوفيق *

فان تعلق متعلق بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعقبة بن الحارث إذ تزوج بنت أبي إهاب بن عزيز فأنت السوداء فقالت إني أرضعتكما فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « دعها عنك كيف بك وقد قيل » فهذا لا يقوله

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد صح عنده وجوب الحكم بقول تلك الأمة السوداء ، والخبر اذا صح عند الحاكم والشهادة اذا ثبتت عنده لزمه أن يحكم بهما *

فان قال قائل لم يكن ذلك من قول الأمة السوداء شهادة لوجهين : أحدهما انه لم تؤد ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أخبرت بذلك عقبة بن الحارث ، وليس حكم الشهادة إلا أن تؤدى عند الحاكم والوجه الثاني ، انه صلى الله عليه وسلم قد قال « إن شهادة المرأة نصف شهادة رجل » فلا سبيل الى تعدى هذه القضية ، ولا الى أن تكون شهادة المرأة كشهادة رجل ، فكيف أن تكون كشهادة رجلين ، ولا سبيل الى أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يأمر عقبة بأن يدع زوجه وينهاه عنها بالظن الذى قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكذب الحديث ، هذا ما لا يظنه مسلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لاسيما فى الفراق بين الزوجين الذى عظمه الله تعالى بقوله عز وجل واصفياً للسحرة (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) فاذ قد بطل أن يكون حديث الأمة السوداء شهادة أو حكماً بالظن فلم يبق إلا انه خبر صدقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلم صحته ففضى به قيل له . أما قولك لم تؤده عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أدى شهادتها بذلك وقولها اليه صلى الله عليه وسلم الثقة وهو المقول له ذلك وشهادة واحد على شهادة واحد عندنا جائزة * وأما قولك إنه صلى الله عليه وسلم قال « شهادة المرأة نصف شهادة الرجل » فنعم وهو عليه السلام لما ذكرت ، وهو القائل لعقبة بن الحارث « دعها عنك » فهو عليه السلام أمره بفراقها بشهادة السوداء ، فالمرأة الواحدة مقبولة فى هذا المكان بهذا الحديث ، وأما فى سواه فامرأتان مقام رجل بالنص الآخر الذى ذكرت ، ولا يحل ترك أحدهما للآخر *

هذا على أن المالكين الحاكمين بالاحتياط وقطع الذرائع فى العظام التى لم يأذن بها الله تعالى لا يحكون بقول امرأة لزوج وامراته : انى قد

أرضعتكما، ولا يفرقون بينهما بذلك، فهم يخالفون النصوص كما ترى حيث كان يكون لهم فيه متعلق، ويفرقون بالاحتياط حيث لم يأت فيه نص يتعلق به متعلق وبالله تعالى التوفيق *

فان احتجاجوا بما حدثنا أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري أنا الحسن بن أحمد بن فراس ثنا أحمد بن محمد بن أحمد بن سهل المعروف ببكير ابن الحداد ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي ثنا عمرو بن محمد العثماني ثنا اسماعيل بن أبي أويس عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن تميم الداري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل مشكل حرام وليس في الدين اشكال » فهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف سنده لأن حسين بن عبد الله ضعيف (١) وأبوه وجده غير مشهورين في أصحاب النقل * وأما كل أشياء أو شيئين أيقنا أن فيهما حراماً لا نعلمه بعينه فحكمهما التوقف أو ترك التوقف - على ما قد قسمناه في غير هذا الموضع - حتى يتبين الحرام من الحلال، لأن هذا المكان فيه يقين حرام يلزم اجتنابه فرضاً وهذا بخلاف المشكوك فيه الذي لا يقين فيه أصلاً * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن أبيه عن تميم ابن سلمة عن ابن عمر قال « ان الله يحب أن تؤتى مياسره كما يحب أن تؤتى عزائمه » قال فذكرت ذلك لعبد الرحمن الرحال فقال: قال ابن عباس « ان الله يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن يؤتى حده » وبه نصاً الى عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مالك بن الحرث عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود « ان الله يحب أن تؤتى مياسره كما يحب أن تؤتى عزائمه »

قال ابو محمد - فهذا يبين أنه لا يجوز التحري في اجتناب ما جاء عن

(١) بل كذبه مالك وأبو حاتم . وقال البخاري « منكر الحديث ضعيف » وانظر لسان الميزان (٢ : ٢٨٩)

الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وان كانت رخصة وأن كل ذلك حق وسنة ودين ، فبطل ما تعلقوا به من الاحتياط الذي لم يأت به نص ولا اجماع . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل *

الباب الخامس والثلاثون

في الاستحسان والاستنباط وفي الرأى وابطال كل ذلك

قال أبو محمد رحمه الله - انما جمعنا هذا كله في باب واحد لانها كلها ألفاظ واقعة على معنى واحد لا فرق بين شيء من المراد بها وان اختلفت الالفاظ وهو الحكم بما رآه الحاكم أصلح في العاقبة وفي الحال ، وهذا هو الاستحسان لما رأى برأيه من ذلك وهو استخراج ذلك الحكم الذي رآه .

قال المالكيون بالاستحسان في كثير من مسائلهم . روى العتبي محمد بن أحمد (١) قال ثنا أصبغ بن الفرج قال سمعت ابن القاسم يقول قال مالك : تسعة أعشار العلم الاستحسان قال أصبغ بن الفرج الاستحسان في العلم يكون أغلب من القياس ذكر ذلك في كتاب أمهات الاولاد من المستخرجة * وأما الحنفيون فأكثروا فيه جداً ، وأنكره الشافعيون وأنكره من أصحاب مذهب أبي حنيفة أحمد بن محمد الطحاوي فأما القائلون به فاننا نجدهم يقولون في كثير من مسائلهم إن القياس في هذه المسألة كذا ، ولكننا نستحسن فنقول غير ذلك

قال أبو محمد : واحتج القائلون بالاستحسان بقول الله عز وجل (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الالباب)

(١) في الاصل «أحمد بن محمد» وهو خطأ بل هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز أبو عبد الله مؤلف المستخرجة مات سنة ٢٢٥ انظر الديباج (٢٣٩) والانساب (٣٨٣)

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج عليهم لا لهم ، لأن الله تعالى لم يقل فيمتبعون ما استحسنوا ، وإنما قال عز وجل : (فيمتبعون أحسنه) وأحسن الأقوال ما وافق القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا هو الاجماع المتيقن من كل مسلم . ومن قال غير هذا فليس مسلماً ، وهو الذي بينه عز وجل اذ يقول : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى فردوه الى ما تستحسنون .

ومن المحال أن يكون الحق فيما استحسنادون برهان ، لأنه لو كان ذلك لكان الله تعالى يكلفنا ما لا نطيق ، ولبطلت الحقائق ولتضادت الدلائل ، وتعارضت البراهين ، ولكان تعالى يأمرنا بالاختلاف الذي قد نهانا عنه ، وهذا محال . لانه لا يجوز أصلاً أن يتفق استحسنان العلماء كلهم على قول واحد ، على اختلاف همهم وطبائعهم وأغراضهم ، فطائفة طبعها الشدة وطائفة طبعها اللين ، وطائفة طبعها التصميم ، وطائفة طبعها الاحتياط ، ولا سبيل الى الاتفاق على استحسنان شيء واحد مع هذه الدواعي والخواطر المهيجة ، واختلافها واختلاف نتائجها وموجباتها ، ونحن نجد الحنفيين قد استحسنوا ما استتبعه المالكيون ، ونجد المالكيين قد استحسنوا قولاً قد استتبعه الحنفيون . فبطل أن يكون الحق في دين الله عز وجل مردوداً الى استحسن بعض الناس ، وإنما كان يكون هذا - وأعوذ بالله - لو كان الدين ناقصاً ، فاما وهو تام لا مزيد فيه ، مبين كله منصوص عليه ، أو مجمع عليه فلا معنى لمن استحسن شيئاً منه أو من غيره ، ولا لمن استتبع شيئاً منه أو من غيره .

والحق حق وان استتبعه الناس ، والباطل باطل وان استحسنه الناس . فصح أن الاستحسنان شهوة واتباع للهوى وضلال . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان * وقد روى الفتيا بالرأي في مسائل عن الصحابة .

فان قال قائل : اذ قد ظهر الفتيا بالرأي في الصحابة فقد أجمعوا على الرضا به . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس كما تقول بل لرقال قائل : انهم رضى الله

عنهم اجمعوا على ذمه لكان مصيبا ، لان الذين روى عنهم الفتيا منهم رضي الله عنهم مائة ونيف وثلاثون ، لا يحفظ التكثير منهم من الفتيا الا عن عشرين ، ثم لا يحفظ عن أحد من هؤلاء المذكورين نصيب القول بالرأي ، ولا أنه دين ولا أنه لازم ، بل أكثرهم قد روى عنه ذم ما أخبر به من الرأي ، وعلى أي وجه أفتى به من أنه غير لازم .

ثم نعكس عليهم السؤال فنسألهم : أعصم أحد من الخطأ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فنقولهم وقول جميع المسلمين : إنه لم يعصم أحد من الخطأ بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كل من دونه يخطئ ويصيب ، فاذ الامر كذلك أليسوا لا أحد أن يقول انهم قد اجمعوا على الخطأ ؟ وأراد تصحيح الخطأ بذلك ، هذا ما لا يقوله أحد ، وانما يكون الاجماع صحيحا اذا اجمعوا على صحة القول بشيء ما ، ولم يصح قط أحد منهم القول بالرأي ، وأيضا فانه ليس منهم أحد أفتى برأيه في مسألة الا وقد أفتى غيره فيها بنص رواه أو موافق لنص ، فاذ الامر كذلك فان الواجب عرض تلك الاقوال على القرآن والسنة ، فالقرآن والسنة يشهدان بصحة قول من وافق قوله النص ، لا من قال برأيه . وبالله تعالى تأييد *

واحتجوا في الاستحسان بقول مجرى على ألسنتهم وهو : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن . وهذا لانعلمه ينسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أصلا ، وأما الذي لاشك فيه فانه لا يوجد البتة في مسند صحيح ، وانما نعرفه عن ابن مسعود .

كما حدثنا المهلب التميمي عن محمد بن عيسى بن مناس عن محمد بن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أخبرني عبد الله بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة عن عاصم بن بهدلة عن شقيق عن عبد الله بن مسعود فذكر كلاما فيه : فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (١) .

(١) هذا أثر موقوف على ابن مسعود كما ذكر ابن حزم لم يرو مرفوعا . وقد ذكره عبد الرحمن بن الدبيع الشيباني في كتاب تمييز الطيب من الحديث وقال (ص ١٧٩) : « رواه احمد في كتاب السنة لا المسند عن ابن مسعود موقوفا ، وهو حسن ، وكذا أخرجه البزار والطيالسي والطبراني وابو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية » وقد رواه الطيالسي

قال أبو محمد : وهذا لو أتى من وجه صحيح لما كان لهم فيه متعلق ، لانه إنما يكون اثبات اجماع المسلمين فقط ، لانه لم يقل مارآه بعض المسلمين حسناً فهو حسن ، وإنما فيه : مارآه المسلمون . فهذا هو الاجماع الذى لا يجوز خلافه لوتيقن ، وليس مارآه بعض المسلمين بأولى بالاتباع مما رآه (١) غيرهم من المسلمين ، ولو كان ذلك لكنا مأمورين بالشىء وضده ، وبفعل شىء وتركه معاً ، وهذا محال لا سبيل اليه

ثم يقال لهم : ما معنى قولكم : الاستحسان في هذه المسألة وجه كذا ؟
 نجوابهم في ذلك أحد جوابين : أحدهما ما كانوا عليه فيما قارب عصر أبي حنيفة ومالك ، وهو الذى يروونه أحوط أو أخف أو أقرب من العادة والمعهود ، أو أبعد من الشناعة . وهذا كله بالجملة راجع الى ما طابت عليه أنفسهم . وهذا باطل ، بقوله تعالى : (ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى) وقال تعالى : (ان النفس لأماراة بالسوء) وبقوله تعالى : (بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم) وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وفي هذه الآى إبطال أن يتبع أحد ما استحسنت بغير برهان من نص أو إجماع . ولا يكون أحد أحوط على العباد المؤمنين من الله خالقهم ورازقهم وباعث الرسل اليهم . والاحتياط كله اتباع ما أمر الله تعالى به ، والشناعة كلها مخالفته . ولا معنى لما نافرته قلوب لم تعتمده . وهذا كله ظنون فاسدة لا تجوز إلا عند من لم يتمرن بمعرفة الحقائق . ولا حسن إلا ما أمر الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم أو أباحاه ، ولا قبيح ولا شنيع

في مسنده — كما ذكر ابن الديبع — (ص ٣٣ برقم ٢٤٦) وافظه : « حدثنا السعوىدى — هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة الذى فى اسناد ابن حزم — عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال : ان الله عز وجل نظر فى قلوب العباد ، فاختار محمداً فبعثه برسالاته ، واتخذه بعلمه ، ثم نظر فى قلوب الناس بعده ، فاختار له أصحابه ، فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه صلى الله عليه وسلم ، فأرآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح » وهذا اسناد صحيح .

(١) فى الأصل : « رواه » وهو خطأ

الامانهى عنه تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .
وجواب لهم ثان أجاب به الكرخي ، وهو أن قال : هو أدق القياسين .
قال أبو محمد : وهذا القول يبطله كل ماورده ان شاء الله في باب ابطال
القياس من ديواننا هذا . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم : إن كان ههنا قياس يوجب ترك قياس آخر ويضاده ويبطله ،
فقد صح بطلان دلالة القياس باقراركم ، وصح بالبرهان الضروري ابطال
القياس كله جملة بهذا العمل ، لان الحق لا يتضاد ولا يبطل بعضه بعضا ، ولا يضاد
برهان برهانا أبدا ، لان معنى المضادة أن يبطل أحد المعنيين الآخر . والشئ
إذا أبطله الحق فقد بطل ، والباطل لا يكون حقا في حال كونه باطلا . وإذا
أبطل بعض الشئ بعضاً فواجب أن يكون كله باطلا ، لما قلنا من أن الحق
لا يبطل بعضه بعضاً . فاذا شهد بعض القياس عندكم باطل بعض قياس آخر ،
فنوع القياس كله متفاسد ، مبطل بعضه بعضا ، فهو كله باطل

فان قالوا : ان الحديث ينقض بعضه بعضا ، وكذلك الآي على سبيل
النسخ ، وكذلك النظر ، وليس ذلك دليلا على بطلان جميع القرآن
والحديث والنظر

قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا تمويه شديد ، ولا يجوز
أن تبطل آية آية أخرى ، ولا حديث حديثا آخر ، الا من طريق النسخ ،
أو يكون أحد الحديثين ضعيف النقل ، فليس داخلا حينئذ فيما أمرنا بطاعته .
وكذلك النظر ، لان النظر الصحيح انما هو البرهان ، وانما تأتي أغاليط وشبهه
يظن قوم أنها برهان وليست برهانا ، فليس هذا داخلا في النظر ، وليس
ما قلتم في القياسين من هذا الباب في شئ ، لان القياس ليس فيه ناسخ
ولا منسوخ ، ولا قلتم إن أحد القياسين مموه ليس قياسا ، بل قلتم : هما معا
قياس ، فاستحسننا أدقهما . فتركتم أحد القياسين وأبطلتموه ، وأنتم تقررون
أنه قياس . وإذا كان بعض النوع باطلا فهو كله باطل ، ولا يجوز أن يجمع
الحق والباطل نوع واحد أبدا

ولا يظن القائلون بابطال الاستحسان ، الهاربون الى القول بترجيح
العلل وتغليب كثرة الاشباه - : أنهم يتخلصون من هذا الالتزام بما فزعوا
اليه ، لانهم على كل حال قد أبطلوا العلة المرجح عليها الاخرى ، وأبطلوا حكم
الاشباه القليلة ، ولم يوجبوا بها حكماً ، ولا صححوا بها قياساً ، بل حكموا بأن
العلل يبطل بعضها بعضاً ، وأن بعض الاشباه لا يحكم به ولا من أجله بحكم
واحد ، ولا يوجب الاشتباه اتفاقاً في الحكم . فقد بطل الحكم بالتشابه
وبالعلل . وبطل بذلك القول بالقياس جملة . لان كل طريق من الجدال أبطل
بعضه بعضاً ، وكذب بعضه بعضاً ، وتناقض وتفاسد - : فهو كله فاسد باطل .
والحق لا يعارض الحق أبداً ، ولا يقوم دليل على صحة ضدين في معنى واحد أبداً .
وقد اعترف مالك رحمه الله بالحق في هذا وبرئ ممن قلده كما حدثنا
رجل من أصحابنا اسمه عبدالرحمن بن سلمة قال ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد
ثنا عبد الله بن يونس المرادي من كتابه ثنا بقي بن مخلد ثنا سحنون والحارث
ابن مسكين عن ابن القاسم عن مالك أنه كان يكثر أن يقول : إن نظن الا ظاً وما
نحن بمستيقنين .

قال أبو محمد : ونحن نقول لمن قال بالاستحسان : ما الفرق بين
ما استحسنت أنت واستقبحة غيرك ، وبين ما استحسنته غيرك واستقبحته
أنت ؟ وما الذي جعل احدي السبيلين أولى بالحق من الاخرى ؟ وهذا
مالا انفكاك منه . وبالله تعالى التوفيق

وأما الاستنباط ، فان أهل القياس ربما سمو قياسهم استنباطاً ، وهو
مأخوذ من : أنبط الماء ، وهو اخراجه من الارض والتراب والاحجار ،
وهو غيرها ، فالاستنباط هو استخراج الحكم من لفظ هو خلاف لذلك
الحكم وهذا باطل

ومن العجب أنهم احتجوا في اثباته بقول الله عز وجل : (ولو ردوه الى
الرسول والى أولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم) . وهذا من عظيم
مجاهرتهم الدالة على رقة دين من احتج بهذا في اثبات الاستنباط ، غشاً لمن

اعتبر به ، وتلميساً على من أحسن الظن بكلامه . وهذه الآية مبطلّة للاستنباط بلا شك ، لأن « لو » في كلام العرب — الذي به نزل القرآن — حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فنص تعالى على أن المستنبطين لو ردوه الى الرسول وإلى أهل العلم الناقلين لسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، لعلموا الحق فلم يردوه واتكلموا على استنباطهم فلم يعلموا الحق . هذا شيء ظاهر لا يجوز أن يحتمل تأويلاً غير ما ذكرنا . ولا حجة أعظم في ابطال الاستنباط من هذه الآية ، لو أنصفوا أنفسهم

وقد قال بعضهم : إن الضمير في « منهم » من قوله تعالى : (يستنبطونه منهم) راجع الى الرسول وإلى أولى الامر ، لا الى الضمير الذي في « ردوه » قال أبو محمد : وهذا ليس بمخرج للفظ الآية عن ابطال الاستنباط الذي يريدون نصره ، لانه ان كان كما ذكرنا فمعنى الآية حينئذ : انهم لو ردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلم الحق الذين يستنبطونه أى يستخرجون علمه من عند الرسول وأولى الامر

قال أبو محمد : وهذا قولنا لا قولهم ، لأن كل قول أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الاجماع فهو حق بلا شك . وانما ينكر عليهم أن يستخرجوا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعن اجماع الامة معنى لا يفهم من مسموع ذلك الكلام ، ولا يقتضيه موضوعه في اللغة العربية ، فهذا هو الذي راموا نصره وخالفناهم فيه ، لا ما أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الامة الناقلين لاحكام عنه صلى الله عليه وسلم . ومن استجاز مثل هذا من التمويه في دين الاسلام فلا يستجيزه من له دين أو حياء

فان تعلقوا بحديث رويناه عن عمر في سبب نزول هذه الآية وفيه ان عمر قال : « فكنت أنا الذي استنبطت ذلك الامر » فلا حجة لهم فيه ، بل هو عليهم لا لهم ، وهو حديث حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم حدثني زهير بن حرب ثنا عمر بن يونس الحنفى ثنا عكرمة بن عمار عن سماك أبي زميل قال

حدثني عبد الله بن العباس حدثني عمر بن الخطاب — فذكر حديث ايلاء النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه وان عمر قال — : « فقلت يا رسول الله ، ما يشق عليك من شأن النساء ، فان كنت طلقتهن فان الله معك وملائكته وجبريل وميكال وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك . وقلمنا تكلمت — وأحمد الله — بكلام إلا رجوت ان يكون الله يصدق قولي الذي أقول ، ونزلت الآية آية التخيير (عسى ربه ان يبدله أزواجاً خيراً منك وإن تظاهرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير) قال عمر : فقامت على باب المسجد فنادت بأعلى صوتي لم يطلق (رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١) نساءه ، ونزلت هذه الآية (واذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعله الذين يستنبطونه منهم) قال عمر : (٢) فكنت أنا الذي استنبطت (٣) ذلك الامر وأنزل الله عز وجل آية التخيير »

قال أبو محمد : وقبل كل شيء فهذا اللفظ انما روى من هذه الطريق ، وفيها عكرمة بن عمار وهو منكر الحديث جداً ، وقد رويناه من طريقه حديثاً موضوعاً مكذوباً من طريق هذا الاسناد نفسه ، عكرمة بن عمار عن سماك أبي زميل عن ابن عباس ، هكذا لا شك فيه ، ليس في سنده أحد منهم غيره ، وهذا الحديث الذي فيه أن أبا سفيان بن حرب بعد اسلامه كان المسلمون يجتنبونه ، وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج ابنته أم حبيبة وأن يستكتب ابنه معاوية ، وأن يستعمله يعني نفسه — ويوليه

قال أبو محمد : وهذا هو الكذب البحت ، لان نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة كان وهي بأرض الحبشة مهاجرة ، وأبو سفيان كان بمكة قبل الفتح بمدة طويلة ، ولم يسلم أبو سفيان الا ليلة يوم الفتح ، ولان الصحيح

(١) زيادة من صحيح مسلم (١ : ٢٦٦ - ٢٧٤)

(٢) ليس في مسلم لفظ « قال عمر »

(٣) في مسلم « فكنت أنا استنبطت » بحذف « الذي » وكذلك هو في تفسير ابن كثير

(١٠ : ٢٤) والذر المنثور (٦ : ٢٤٣)

عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « انا لانتعمل على عملنا من اراده » رويانا ذلك من طريق أبي موسى الأشعري . فظهر كذب رواية عكرمة بن عمار بيقين لا إشكال فيه . ولا يخلو ضرورة هذا الخبر من أن عكرمة بن عمار وضعه ، أو أخذه عن كذاب وضعه ، فدلسه هو الى أبي زميل ، وكلتا هما مسقطا لعدالته مبطلتا لروايته . (١)

ثم لو صح — وهو لا يصح — لكان حجة عليهم ، لان فيه أن آية التخيير نزلت يومئذ ، وهي مخالفة لرأى عمر واستنباطه ، فليس فيه — لو صح — الا أن الذي استنبطه عمر ليس فيه ذكر التخيير لهن ، ولا أشار اليه . ثم ليس فيه أيضاً الأمر ظاهر منصوص عليه من قدرة الله تعالى أن يبدله خيراً ممنهن إن طلقهن ، وهذا أمر ظاهر لا يحمله مسلم ، وأن الله تعالى معه والملائكة والمؤمنين ، وهذا أيضاً متيقن يدرية كل مسلم قبل أن يقوله عمر ، وليس هذا هو الاستنباط الذي يشيرون اليه ، ونمنعه نحن ، من إخراج حكم في شرع

(١) أنحى ابن حزم أنحاء شديدة على عكرمة بن عمار ، ورماه بما لم يرمه به أحد قبله ، وشذ في هذا شذوذاً كثيراً ، فان عكرمة ثقة وثقه يحيى بن معين والعجلي وأبوداود والدارقطني وغيرهم ، ومن تكلم فيه فانما رماه بالخطأ في بعض حديثه وبخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير ، والخطأ ليس مما يسوغ معه رمى الراوى بوضع الحديث ، وحديث عمر في الإيلاء الذي حكم أبو محمد بأنه موضوع حديث صحيح مخرج في صحيح مسلم وطعنه فيه لا قيمة له . وكذلك الحديث الذي رواه عكرمة هذا في قصة أبي سفيان رواد مسلم في صحيحة (٢ : ٢٦٤) وزعم ابن حزم انه موضوع زعم غير صادق ، واستدل له بأن نكاح أم حبيبة كان بالحبشة غير كاف ، فان الروايات في هذا مختلفة ، فقد نقل ابن حجر في الإصابة (٨ : ٨٥) الرواية عن قتادة بأن زواجها كان بعد أن قدمت المدينة وعمل لهم عثمان وليمة لحم . قال : وكذا حكى عقييل عن الزهري ، وفيما ذكر عن قتادة رد على دعوى ابن حزم الاجماع على أن النبي صلى الله عليه وسلم انما تزوج أم حبيبة وهي بالحبشة ، وقد تبعه على ذلك جماعة آخرهم أبو الحسن بن الاثير في أسد الغابة »

وبعد فان الحكم بوضع حديث في أحد الصحيحين أمر شديد ، وقد نحى حفاظ السنة أحاديثهما وحكموا لهما بالدرجة العليا في النقد والتعليق وصحة النظر في الاسانيد والمتون . ولعل عكرمة وهم في هذا الحديث . وان يكون هذا سبباً في اطراح سائر ما روى . والله الموفق

الدين ليس له نص في قرآن ولا سنة . فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة . والحمد لله رب العالمين

وأما الرأي فأنهم احتجوا في تصويب القول به بقول الله عز وجل : (وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله) وبقوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) ومن الحديث بالاثر الصحيح في مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين فيما يعملون به لوقت الصلاة قبل نزول الاذان ، فقال بعضهم : ناره ، وقال بعضهم : بوق ، وقال بعضهم : ناقوس

وبما حدثناه احمد بن عمر بن أنس ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن احمد السرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري — وذكر حديث مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في القتال يوم الحديبية — قال الزهري : فكان أبو هريرة يقول : «مارأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب ثنا ابراهيم بن شبيب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين (١) قال : «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحزم ، فقال : تستشير الرجل ذا الرأي ، ثم تمضى الى ما أمرك به »

وبه الى ابن وهب : أخبرني عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عيسى الواسطي (٢) يرفعه قال : «ما شقي عبد بمشورة ، ولا سعد عبد استغنى برأيه » حدثنا احمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن عني بن زيد (٣) ثنا سعيد بن منصور ثنا فرج بن فضالة ثنا محمد بن عبد الاعلى عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه قال : «جاء خصمان

(١) من أتباع التابعين ومن شيوخ مالك . فالحديث معضل

(٢) لم أعرف من هو

(٣) هو الصائغ راوى من سعيد بن منصور عنه ، له ذكر في تذكرة الحفاظ . (٢: ٥٠)

وفي التهذيب (٤: ٨٩)

يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لى : يا عمرو اقض بينهما ، قلت : أنت أولى بذلك منى يا بنى الله ، قال : وان كان ، قلت : على ماذا أقضي ؟ قال : إن أصبت القضاء بينهما فلك عشر حسنات ، وان اجتهدت فأخطأت فلك حسنة » قال سعيد بن منصور : وحد ثناه فرج بن فضالة عن ربيعة بن يزيد عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ، الا أنه قال : « إن أصبت فلك عشرة أجور وان أخطأت فلك أجر واحد » (١)

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الملك بن عمر الخولاني ثنا محمد ابن بكر البصرى ثنا أبو داود السجستاني ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً الى اليمن قال : كيف تقضي اذا عرض لك القضاء ؟ قال : أنضي بكتاب الله عز وجل ، قال : فان لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره (٣) وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله » قال أبو داود : وثناه مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة (٤) ثنا أبو عون — هو محمد بن عبيد الله الثقفي — عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن » فذكر معناه

(٢) الحديث رواه أيضاً أحمد في مسنده (٢٠٥ : ٤) عن أبي النضر عن الفرج بن فضالة بهذين الاسنادين من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر . وهو حديث ليس اسناده بذلك فيه فرج بن فضالة وقد ضعفوه

(٢) في الاصل « في سنة » وصححه من أبي داود (٣ : ٣٣٠)

(٣) في الاصل « صدرى » وصححه من أبي داود

(٤) في أبي داود « عن شعبة » . وحديث معاذ هذا رواه ابن عبد البر (٢ : ٥٥ — ٥٦)

كتب إلي يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (١) قال ثنا عبد الوارث ابن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني قال ثنا ابراهيم ابن أبي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن بزيع الاسكندراني ثنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي ابن أبي طالب قال: «قلت: يا رسول الله، الامر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم يمض فيه منك سنة؟ قال: اجمعوا له العالمين - أو قال العابدين - من المؤمنين، فاجعلوه شوري بينكم ولا تفضوا فيه برأي واحد»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الاسدي ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال السلمي ثنا عبد الحميد بن بهرام ثنا شهر ابن حوشب حدثني ابن غنم: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج الى بني قريظة والنضير قال له أبو بكر وعمر: يا رسول الله ان الناس يزيدهم حرصاً على الاسلام أن يروا عليك زياً حسناً من الدنيا، فانظر الى الحلة التي أهداها لك سعد بن عباد فالبسها، فايرك اليوم المشركون ان عليك زياً حسناً، قال: أفعل، وأيم الله لو انكما تتفقان لي على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً، ولقد ضرب لي ربي السكاً مثلاً، فأما السك في الملائكة كمثل جبريل وميكائيل، فأما ابن الخطاب فمثله في الملائكة كمثل جبريل، ان الله لم يدمر أمة قط الا بمجبريل، ومثله في الانبياء كمثل نوح اذ قال: (رب لا تذر على الارض من الكافرين دياراً) ومثل ابن أبي قحافة في الملائكة كمثل ميكائيل، اذ يستغفر لمن في الارض، ومثله في الانبياء كمثل ابراهيم اذ قال: (رب انهن أضللن كثيراً من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم) ولو انكما تتفقان لي على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً، ولكن شأنكما في المشاورة شيء كمثل جبريل وميكائيل ونوح وابراهيم.»

(١) هو الامام حافظ المغرب ابو عمر بن عبد البر الاندلسي وهو من أقران ابن حزم - توفي ابن عبد البر سنة (٤٦٣هـ) وابن حزم (٥٤٦هـ) أو سنة ٥٧هـ وهذا الحديث رواه ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» (٥٩:٢) بهذا الاسناد وباسناد آخر عن ابن أبي الفياض

قال أبو محمد : هذا كل ماموهوا به من الحديث ، وقالوا : قد جاء النص
بوجوب طاعة أولى الامر منا عموماً ، فهو فيما قالود برأيهم أيضاً * وقالوا :
قد اتفقنا على وجوب تقديم الامام اذا مات امام ولا نص على امام بعينه ،
فثبت أنه انما يقدم بالرأى والامامة من قواعد الدين *

وذكروا عن الصحابة ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا
ابراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة
وأبو معاوية - هو محمد بن خازم الضرير - كلاهما عن الاعمش عن عمارة
ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال : أ كثر الناس على عبد الله بن مسعود يوماً
فقال : انه قد أتى علينا زمان لسنا نقضى ولنسنا هنالك ، إن الله تعالى قدر أن
بلغنا من الأمور ما ترون ، فن عرض قضاء منكم بعد اليوم ، فليقض بما في
كتاب الله تعالى ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله تعالى ، فليقض بما قضى به
نبيه عليه السلام ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله تعالى وليس فيما قضى به
النبي صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون ، فان جاء أمر ليس في
كتاب الله تعالى ولم يقض به نبيه عليه السلام ولم يقض به الصالحون ، فليجتهد
رأيه ، وليقل : إني أري وأخاف ، فان الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك
أمور متشابهات ، فدع ما يريبك الى ما لا يريبك .

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس المرادي
ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن الاعمش عن
القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود
مثله بتمامه ، وزاد فيه : فان أتاه أمر لا يعرفه فليقر ولا يستحي

وبه الى ابن شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن عميد الله بن أبي يزيد عن ابن
عباس : أنه كان اذا سئل عن أمر فكان في القرآن أخبر به ، فان لم يكن في
القرآن فكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به فان لم يكن فعن أبي
بكر وعمر ، فان لم يكن قال برأيه .

حدثنا احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن الفرغ ثنا ابراهيم بن احمد بن

فراس ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة (١)
حدثني عبيد الله بن أبي يزيد قال : شهدت ابن عباس اذا سئل عن شيء
فان كان في كتاب الله تعالى قال به ، فان لم يكن في كتاب الله عز وجل وحدث
به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال به ، وان لم يكن في كتاب الله
ولا حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عن أبي بكر وعمر
اجتهد وقال برأيه * (٢)

وبه الى سعيد بن منصور : ثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي قال : لما
بعث عمر شريحا على قضاء الكوفة قال : انظر ما تبين لك من كتاب الله فاتبع
فيه السنة ، وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه برأيك *

وبه الى سعيد بن منصور : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق
الشيباني عن الشعبي قال : كتب عمر الى شريح : اذا أتاك أمر في كتاب الله
فاقض به ولا يفتنك عنه الرجال ، فان لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاقض بما قضى به أئمة الهدى ، فان لم يكن في كتاب الله عز وجل
ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فيما قضى به أئمة الهدى فأنت
بالخيار : إن شئت أن نجتهد رأيك ، وإن شئت أن نؤمرني ، ولا أرى
مؤامرتك إياي الا خيراً لك *

حدثنا حمام (٣) ثنا الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن
شريح أن عمر بن الخطاب كتب اليه : اذا جاءك شيء في كتاب الله فاقض به
ولا يفتنك عنه الرجال ، فان جاء أمر ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله

(١) من اول « وأبو معاوية — هو محمد بن خازم الضرير — » الى « ثنا سفيان بن عيينة
سقط من النسخة المصرية وصرحناه من الاندلسية .

(٢) بضم الحاء وتخفيف الميم وبمدها الف ثم ميم

(٣) هذه الاسانيد الاربعة الى ابن مسعود وابن عباس كلها صحيحة .

صلى الله عليه وسلم فاقض بها ، فان جاءك أمر ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما قضى به أئمة الهدى ، فان لم يكن في كتاب الله ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتسكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الامرين شئت : ان شئت أن تجتهد رأيك وتقدم فتقدم ، وان شئت أن تؤخر فتأخر ، ولا أرى التأخير الا خيراً لك (١)
قال أبو محمد : هذا كل ما موهوا به ، ما نعلم لهم شيئاً غيره ، وكله لا حجة لهم في شيء منه *

أما قوله تعالى : (وشاورهم في الامر) وقوله عز وجل : (وأمرهم شورى بينهم) فان كل مخالف ومؤالف لا يمتري أن ذلك ليس في شرع شيء من الدين ، ولو أن أحداً يقول : ان الصلاة فرضت برأي ومشورة ، أو قال ذلك في الصيام أو الحج أو في شيء من الدين ، لكان كاذباً آفكاً كافراً مع ذلك ، وكيف يكون هذا مع قول الله تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) وقوله تعالى : (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلنا منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وقوله تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) وقوله : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) فصحيح يقيناً أنه لم يجعل الله قط الى الصحابة تحريماً ولا تحليلاً ، فقد صح أنه لم يأمره الله تعالى قط بمشورتهم في شيء من الدين ، لاسيما مع قوله تعالى : (فاذا عزمتم فتوكل على الله) فصحيح أنه ليس في الآية التي شغبوا بها قبول رأيهم أصلاً ، بل رد تعالى الأمر الى نبيه صلى الله عليه وسلم فيما يعزم عليه مع التوكل على الله .

وكيف يسم مسلماً أن يخطر هذا الجنون بباله مع قول الله عز وجل : (واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم) ! فكيف

(١) رواه ابن عبد البر (٥٦ : ٢ — ٥٧) بالفاظ وأسانيد متعددة مرجعها كلها الى الشعبي وانظر سنن النسائي (٣٠٦ : ٢)

يجوز قبول رأي قوم لو أطاعهم لوقع العنت عليهم في أكثر الأمر ! أم كيف يدخل في عقل ذي عقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تحب عليه طاعة أصحابه ! هذا هو الكفر المحض والسخف البين ، بل طاعته هي الفرض عليهم التي لا يصح لهم إيمان إلا بها . قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) *

ثم إن وجوه الحق في هذه المقالة حجة بادية ، ليت شعري ! كيف كان يكون الأمر لو اختلفوا عليه في الشرع ! فان قيل : لا يلزم إلا بانفاقهم . خرجنا الى الكلام في الاجماع ، وبطل الكلام في الرأي ، وقد كتبنا في دعوى الاجماع ما فيه كفاية . والله تعالى الحمد *

وأيضاً فلا فرق بين جواز شرع شريعة من ايجاب أو تحريم أو إباحة بالرأي لم ينص تعالى عليه ولا رسوله عليه السلام ، وبين (١) إبطال شريعة شرعها الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالرأي ، والمفرق بين هذين العاملين متحكم بالباطل مفر ، وكلاهما كفر لا خفاء به *

فصح يقيناً أن الذي أمره تعالى بمشاورتهم فيه ، وغبطهم بأن يكون أمرهم فيه شوري بينهم ، إما هو ما أيسح لهم التصرف فيه كيف شاءوا فقط ، فتشاورهم من يولي على بنى فلان ، وأي الطرق إلى من يغزو من القبائل أقصد وأسهل وأمن ، وأين يكون النزول فقط . وهذا كمشاورة المرء منا جاره الى أي خياط أدفع ثوبي ، وأي لون ترى لي أن أصبغه ، ومثل هذا ولا مزيد . وقد يكون عند الصحابة من المعرفة بالطرق المملوكة والمياه ما ليس عنده عليه السلام *

وأما ما لا يؤخذ من الدين إلا من الوحي فلا ولا كرامة لأحد بعده أن يكون لسواه حظ في ذلك معه ولا بعده . وبالله تعالى التوفيق . فظهر فساد تمويههم بالآيتين *

(١) في الاصل « وهي » وهو خطأ ظاهر من السياق

وأما المشاورة التي كانت قبل نزول الأذان فأعظم حجة عليهم . أول ذلك أن الأمر حينئذ كان مباحا كل ما قالوه ، لم ينزل في شيء منه إيجاب ولا تحريم ، وهذا لا ننكر فيه المشاورة الى اليوم . ثم إنه لم يأخذ عليه السلام في ذلك بشيء من آرائهم ، بل بما صوبه الوحي مما أراه في منامه عبد الله بن زيد ، ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان ما جاز الالتفات الى رؤيا عبد الله بن زيد ولا الى رؤيا غيره . فصح أن آراءهم رضى الله عنهم لا يلزم قبولها ، فكيف آراء من بعدهم *

وأما الخبر عن أبي هريرة : « مارأيت أحداً كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » بعقب ذكر الزهري لمشاورته عليه السلام أصحابه في القتال يوم الحديبية — فهو نفس كلامنا هذا ، على أن كلا الخبرين مرسل ، لأن الزهري لم يلق أبا هريرة قط ، ولا سمع منه كلمة ، ولم ينكر أن يشاورهم في مكاييد الحروب وتعجيلها وتأخيرها *

وأما الخبر الذي فيه : « ما الحزم ؟ فقال : أن تستشير الرجل ذا الرأي ثم تمضى لما أمرك به » — : فرسل ، ثم هو بعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه قد يختلف عليك الرجلان ذوا الرأي فلا يهما تمضى ؟ حاش لله أن ينطق رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الباطل *

وأما الخبر : « ماشقني عبد بمشورة » — : فرسل ، ولا حجة في مرسل ، ونحن لا ننكر المشورة في غير الدين ، كما أننا ننكر بل نكفر من يشاور أئبلى الخس أم لا ؟ أئبصوم رمضان أم لا ؟ . ونقطع أن مسلماً لا يخالفنا في هذا *

وأما حديث عمرو بن العاص فأعظم حجة عليهم ، لأن فيه أن الحاكم المجتهد يخطئ ويصيب ، فاذ ذلك كذلك فخرام الحكم في الدين بالخطأ ، وما أحل الله تعالى قط امضاء الخطأ ، فبطل تعلقهم به *

وأما خبر على فوضوع مكذوب ، ما كان قط من حديث على ، ولا من حديث سعيد بن المسيب ، ولا من حديث يحيى بن سعيد ، ولا من حديث

مالك ، ولم يروه قط أحد عن مالك الا سليمان بن بزيع الاسكندراني وهو مجهول ، ولا يخلو ضرورة من أنه وضعه أو دلسه عمن وضعه . وهذا خبر لا يحل لاحد أن يرويه ، والكذب لا يعجز عنه من لا يتقي الله تعالى (١) وبرهان كذب هذا الحديث ووضعه أنه لا يجوز البتة أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم كلاماً يصح (٢) نزول حكم في الدين بالناس لا قرآن فيه ولا بيان فيه من النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فأتركوه » ومع قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فقد أخرج عليه السلام ما لم ينص فيه بأمر أو نهى عن الفرض والندب والتحريم والكرهية ، وبأمره بترك ما لم يأمرنا أو ينهنا ، وأبقاء في جملة المباح المطلق ، فصار من المحال الممتنع وجود نازلة لا حكم لها في النصوص *

وأما حديث ابن غنم ففيه ثلاث بلايا : إحداهما أنه مرسل ، والثانية عبد الحميد بن بهرام وهو ضعيف (٣) ، والثالثة شهر بن حوشب وهو متروك . ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق ، لانه ليس فيه إقبال رأي أبي بكر وعمر

(١) قال ابن عبد البر عقب روايته (٢ : ٥٩) : « هذا حديث لا يعرف من حديث مالك الا بهذا السناد ولا أصل له في حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره ، وابراهيم البرقي وسليمان بن بزيع ليسا بالقويين ولا ممن يحتج به ولا يعول عليه » ووقع اسمه في جامع بيان العلم « طبع الادارة المنيرية » سليمان بن بديع « بالدال وهو خطأ صوابه » بزيع « بالزاي وقال ابن حجر في لسان الميزان (٣ : ٧٨) : « قال الدارقطني في غرائب مالك لا يصح . تفرد به ابراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف ، وساقه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك من طريق ابراهيم عن سليمان وقال لا يثبت عن مالك » (٢) صح كما يكون لازماً يكون متعدياً ، قال في اللسان : « وصح الشيء جعله صحيحاً » (٣) عبد الحميد ثقة ومن تكلم فيه فانما أنكر عليه أحاديث رواها عن شهر ، ومع هذا فقد صحح أبو حامد واحمد بن صالح المصري أحاديثه عنه ، وقال أحمد بن حنبل « حديثه عن شهر مقارب ، كان يحفظها وهي سبعون حديثاً »

فقط لا قبول رأى غيرهما ، وهذا خلاف عمل أهل الرأى كلهم اليوم . ثم ليس فيه قبولهما إلا في لبس حلة ، وهذا مباح لا يمنع من قبول رأى خادم أو عبد أو جار ، إن شاء الذي أشير عليه بذلك ، ثم فيه اختلافهما ، فبطل التعلق برأى خالفه رأى آخر *

وأما احتجاجهم بوجوب طاعه أولى الامر منا ، فقد قلنا في ذلك قبل بما أغني ، وأنه لا يخلو رأيهم من أن يوجد فيه اختلاف بينهم أو لا يوجد ، فان وجد اختلاف منهم فليس بعضهم بقبول رأيه أولى من بعض ، وان لم يوجد فيه اختلاف فقد قلنا : ان القطع بأنه اجماع أولى الامر باطل ممتنع لا سبيل اليه ، مع أن قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) مبطل لدعوى من ادعى أنه تعالى أمرنا بطاعتهم فيما ليس فيه نص أو في خلاف النص ، لانه شرع شريعة لم يشرعها الله تعالى ، أو ابطال شريعة شرعها الله تعالى ، وكلا الامرين كفر لا يجوز البتة اجماع العلماء عليه ، وقد يجوز الوهم في هذا على الطائفة ، فصح أننا أمرنا بطاعتهم فيما بلغوه إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط

وأما ما قالوه في الامامة فقد نص عليه السلام على أن الائمة من قريش ، وأمرنا بان نفى ببيعة الاول فالاول ، وأن نتعاون على البر والتقوى ، وأن نسمع ونطيع لمن قادنا بكتاب الله عز وجل ، فهذه صفة اذا وجدت في أى عين وجدت فطاعته واجبة بالنص ، لأنه صلى الله عليه وسلم بعث الى كل من يأتي الى يوم القيامة ، فلا معنى للاسماء المعلقة على أعيان الرجال في ذلك أصلا ، وهذا كالمعتق في الكفارات والصدقة على المساكين وكالضحايا ، وغير ذلك من سائر الشريعة ، وكأمره تعالى بني اسرائيل بذبح بقرة ولم يعين بقرة بعينها ، وانما ترد الاحكام في الانواع الجامعة للأشخاص ، ثم في أي شخص نفذ الحق فقد أجزأ . وهذا لاخلاف فيه من أحد . وكالنص على الماء ، فبأى ماء تظهر أجزأ . وانما يبطل الرأى في شرع الشريعة بما لانص فيه . فظهر تمويههم بهذا في الرأى *

وأما خبر معاذ فإنه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه ، وذلك أنه لم يروقط إلا من طريق الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يدري أحد من هو * حدثني أحمد بن محمد العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن أحمد الفقيه ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري — هو مؤلف الصحيح — فذكر سند هذا الحديث ، وقال : رفعه في اجتهاد الرأي ، قال البخاري : ولا يعرف الحارث إلا بهذا ولا يصح . هذا نص كلام البخاري رحمه الله في تاريخه الأوسط (١) ، ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يدري من هم ، ثم لم يعرف قط في عصر الصحابة ولا ذكره أحد منهم ، ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين حتى أخذه أبو عون وحده عن لا يدري من هو ، فلما وجدته أصحاح الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار ، وأشاعوه في الدنيا وهو باطل لأصل له *

ثم قد رواه أيضا أبو اسحق الشيباني عن أبي عون يخالف فيه شعبة ، وأبو اسحق أيضا ثقة كما حدثنا حمام وأبو عمر الطامني قال حمام ثنا أبو محمد الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال الطامني ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد ابن منصور ، ثم اتفق ابن أبي شيبة وسعيد كلاهما عن أبي معاوية الضرين ثنا أبو اسحق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي — هو أبو عون (٢) — قال « لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن قال : يا معاذ بما أقضي؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله ؟ قال : أقضي بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ؟ قال : أقضي بما قضى به الصالحون ، قال : فإن

(١) كذا نقله في التهذيب عن التاريخ الأوسط وهو نص بكلامه أيضا في التاريخ الصغير (ص ١٢٦) ونقل في التهذيب عن التاريخ الكبير للبخاري أيضا : « روى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا وهو مرسل » وانظر كلاما مفصلا على الحديث واسناده في عون المعبود شرح أبي داود (٣ : ٣٣٠ — ٣٣٢)

(٢) في الأصل « ابن عون » وهو خطأ

جاءك أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ولا قضى به الصالحون ؟ قال :
أؤم الحق جهدي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذي جعل
رسول رسول الله يقضى بما يرضى به رسول الله « فلم يذكر : « اجتهد رأيي »
أصلاً ، وقوله : « أؤم الحق » هو طلبه للحق حتى يجده حيث لا توجد
الشريعة إلا منه ، وهو القرآن وسنن النبي صلى الله عليه وسلم . (١)

على أننا قد حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا أحمد بن عون الله ثنا إبراهيم
ابن أحمد بن فراس ثنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري قال ثنا إسحاق بن
راهويه قال قال سفيان بن عيينة : اجتهد الرأي هو مشاورة أهل العلم ،
لا أن يقول برأيه *

وأيضاً فانهم مخالفون لما فيه ، تاركون له ، لأن فيه أنه يقضي أولاً بما في كتاب
الله ، فإن لم يجد في كتاب الله فحينئذ يقضي بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم
كلهم على خلاف هذا ، بل تاركون نص القرآن إما لسنة صحيحة ، وإما لرواية فاسدة ،
كما تركوا مسح الرجلين وهو نص القرآن لرواية جاءت بالغسل ، وكما تركوا
الوصية للوالدين والأقربين لرواية جاءت : « لا وصية لوارث » ، وكما تركوا
جلد المحسن وهو نص القرآن لظن كاذب في تركه ، ومثل هذا كثير ، فكيف
يجوز لذي دين أن يحتج بشيء هو أول مخالف له ! *

وبرهان وضع هذا الخبر وبطلانه هو أن من الباطل الممتنع أن يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإن لم تجد في كتاب الله ولا في سنة رسول
الله » وهو يسمع قول ربه تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) وقوله
تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى : (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) مع الثابت عنه عليه السلام من تحريم القول بالرأي في الدين
من قوله عليه السلام : « فاتخذ الناس رؤساً جهالاً فافتوا بالرأي فضلوا وأضلوا »
ثم لو صح لكان معنى قوله : « اجتهد رأيي » انما معناه أستنفد جهدي حتى

(١) هذا تأويل غير مقبول ، ولا فرق في المعنى بين الاجتهاد في قصد الحق وبين الاجتهاد
في الرأي ، وقد ورد عن ابن مسعود أثر بمعنى هذا الحديث رواه النسائي (٢ : ٣٠٦)

أرى الحق في القرآن والسنة ولا أزال أطلب ذلك أبداً *

« وأيضاً فلو صح لكان لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون ذلك لمعاذ وحده ، فيلزمهم أن لا يتبعوا رأى أحد إلا رأى معاذ ، وهم لا يقولون بهذا . أو يكون لمعاذ وغيره ، فإن كان ذلك فكل من اجتهد رأيه فقد فعل ما أمر به ، وإذا الأمر كذلك فإن كل من فعل ما أمر به فهم كلهم محقون ليس أحد منهم أولى بالصواب من آخر ، فصار الحق على هذا في المتضادات ، وهذا خلاف قولهم ، وخلاف المعقول ، بل هذا المحال الظاهر ، وليس حينئذ لأحد أن ينصر قوله بحجة ، لأن مخالفه أيضاً قد اجتهد رأيه ، وليس في الحديث الذي احتجوا به أكثر من اجتهد الرأى ولا مزيد ، فلا يجوز لهم أن يزيدوا فيه ترجيحاً لم يذكر في الحديث . وأيضاً فليس أحد أولى من أحد مع هذا ، فلكل واحد منا أن يجتهد برأيه ، فليس من اتبعوا أولى من غيره ، ومن المحال البين أن يكون مآله الجهال في حديث معاذ — لو صح — من أن يكون عليه السلام يبيح لمعاذ أن يحلل برأيه ، ويحرم برأيه ، ويوجب الفرائض برأيه ، ويسقطها برأيه ، وهذا مالا يظنه مسلم ، وليس في الشريعة شيء غير ما ذكرنا البتة *

وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقع فيه المشورة منه ، وفرق بينه وبين الدين كما حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطائفي ثنا أبو بكر ابن مفرج القاضي ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو بن علي ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتاً فقال : ما هذه الأصوات ؟ قالوا : النخل يؤبرونه ، فقال : لو لم يفعلوا لصلح ، فأمسكوا عنه فصار شيصاً ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشانكم ، وإن كان شيئاً من أمر دينكم فالي » * وبه الى البزار : ثنا هذبة بن خالد ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس

« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع صوتاً في النخل فقال ما هذا ؟ قال :
يؤبرون النخل ، قال : لو تركوها لصلحت ، فتركوها فصارت شيصاً ،
فأخبروه بذلك فقال : أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم فأما أمر آخرتكم فإني
» قال أبو محمد : فهذه عائشة وأنس لم يدعيا في روايتها أشكالا ، وأخبرا
أنه عليه السلام أعلمنا أننا أعلم بما يصلحنا في دنيانا منه ، ففي هذا كان يشاور
أصحابه ، وأخبرا أنه عليه السلام جعل أمر آخرتنا إليه لا إلى غيره ، وأمر
الآخرة هو الدين والشريعة فقط ، فلم يجعل ذلك عليه السلام إلى أحد سواه ،
وبطل بذلك رأى كل أحد ، وحرّم القول بالرأي جملة في الدين . وبالله تعالى
التوفيق .

وهذا يبين معنى قول الله عز وجل : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا
وحي يوحى) انه إنما هو في أمر الدين ، فكل ما تكلم به النبي صلى الله عليه
وسلم في شيء من تحريم أو تحليل أو إيجاب فهو عن الله تعالى بيقين ، وما
كان من غير ذلك فسكاً قلنا ، لقوله عليه السلام — اذ قيل له حاضت صفية —
فقال : « عقرى حلقى » وكقوله عليه السلام : « اني اتخذت عند الله عهداً
أبما امرئ سببته أو لعنته في غير كنهه أو جلدته فاجعلها له طهرة » أو كما
قال عليه السلام ، ومثل قوله عليه السلام للذي اليمين : « لم تقصر ولا نسيت »
وهذا يبين فساد قول من اعترض بمثل هذا على سائر أوامره عليه السلام
ليردها ، ناطقاً في ذلك بلسان أهل الاتحاد المعترضين في الاسلام . ونعوذ
بالله من الخذلان .

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن
حمويه السرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة الشاشي ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق
ثنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيّد بن جبير عن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده
من النار » *

قال عبد وحدثناه أيضاً عبید الله بن موسى وأبو نعيم عن سفيان الثوري

عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار * »
حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن مسلم ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد السكبي ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينزع الله العلم من صدور الرجال ، ولكن ينزع العلم بموت العلماء ، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساً جهالاً فقالوا بالرأي فضلووا وأضلووا »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق البليخي ثنا محمد ابن يوسف القريري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا سعيد بن تليد ثنا ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال : حج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعته يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انزاعاً ، ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون (١) »

وأما ما رووه عن ابن مسعود من قوله : فليجتهد رأيي ، فهو خبر لا يصح ، لأن محمد بن سعيد بن نبات حدثنا قال ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة ثنا الأعمش عن عمارة بن عمير عن حريث بن ظهير قال الأعمش : أحسبه قال قال ابن مسعود : لقد أتى علينا حين وما نسئل وما نحن هناك ، ثم ذكر بنصه . فصح أن الأعمش شك فيه أهو عن ابن مسعود أم لا . ثم لو صح لكان معناه : فليجتهد رأيي ، أي ليجهد نفسه حتى يرى السنة في ذلك ، يبين هذا قوله في الخبر نفسه : ولا يقل اني أخاف وأرى ، فهناك عن أن يقول أرى ، وهذا نهى عن الفتيا بالرأي ، وكذلك قوله فيه نفسه :

فدع ما يريبيك الى ما لا يريبيك ، وان الحلال بين ، وان الحرام بين ، وبينهما
مشتبهات ، فانما أمره بالتورع والطلب فقط .

وأما الرواية عن عمر فان فيها نصا تخميره بين اجتهاد رأيه أو الترك ، ورأى
الترك خيرا له ، فصح أنه لم ير القول بالرأي حقا ، لأن الحق لا خيار في تركه
لأحد . ثم هم مخالفون لما فيه أيضا مما ذكرنا من أنهم لا يبدؤن بالطلب في
القرآن - كما في ذلك الخبر - ثم بالسنة ، بل يتركون القرآن لما يصح من السنة
ولما لا يصح ، وهذا خلاف أمر عمر في ذلك الخبر ، فكيف يحتجون بشيء
هم أول مخالف له ، هذا مع أن ظاهر ذلك الخبر الانقطاع .

وأما خبر عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس فليس فيه أن ابن عباس
أخبر بذلك عن نفسه . ولا أنه أمر به ، فانما هو ظن من عبيد الله ، والثابت
عن ابن عباس النهي عن تقليد أبي بكر وعمر .

ثم كم قصة خالفوا فيها ابن مسعود وعمر وابن عباس ! فلو صح هذا عنهم
لكان كبعض ما خالفوه فيه ، فليس بعض حكمهم أولى بالتقليد من بعض ،
مثل ما صح عن عمر وابن مسعود وابن عباس من القول بأن من تسحر
يرى أنه ليل فاذا به نهار فصومه تام ، ومثل قضائهم ثلاثتهم في اليربوع
جفرة ، ومثل هذا كثير .

وأما ما رووه عن بعض الصحابة من الفتيا بالرأي فانما أفتى منهم من
أفتى برأيهم على سبيل الاخبار بذلك أو الصلح ، لا على أنه حكم بات ، ولا على
أنه لازم لأحد (١) ، فقال خصومنا : انما ذموا الرأي الذي يحكم به على غير
أصل ، وأما الذي حكموا به فهو الرأي المردود الى ما يشبهه من قرآن أو سنة ،
فقلنا لهم : هذه دعوى منكم ، فان وجدتم عن أحد منهم تصحيحها فلكم مقال ،
وإلا فقد كذبتم عليهم ، فنظرنا فلم نجد قط عن أحد من الصحابة كلمة تصح
تدل على الفرق بين رأي مأخوذ عن شبه لما في القرآن والسنة وبين غيره من

(١) هذا تأول ضعيف جدا ، وقد كان كثير منهم يحكم بما بداله من الرأي فيما لم يجد
فيه نصا بعد الاجتهاد في الاخذ من كتابات الشريعة . وهذا ضروري لانراه يصلح
محا لئلا .

الآراء ، إلا في رسالة مكذوبة عن عمر (١) ووجدنا قولهم في ذمهم الرأي جملة ، وأنهم إنما حكموا به على ما قلنا .

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال : جاء ناس من أهل الشام الى عمر بن الخطاب فقالوا : إنا أصبنا أموالا خيلا ورقيقا ، نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور ، فقال عمر : ما فعله صاحبائي قبلي فأفعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال له علي : هو حسن إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك راتبة .

قال أبو محمد : فهذا نص ما قلنا من أنهم لا يرون ما حكموا فيه برأيهم أمراً راتباً .

وأيضاً فقد روينا عنهما وعن غيرهما في إبطال الرأي آثاراً أصح مما شغبوا به ، ولسنا نوردنا احتجاجاً بها ، إذ لا حجة في أحد إلا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في اجماع متيقن لا خلاف فيه ، وإنما نوردنا لنلزمهم ما أرادوا إلزامنا ، وهو لازم لهم ، لأنهم يحتجون بمثله ، ومن جعل شيئاً ما حجة في مكان ما ، لزمه أن يجعله حجة في كل مكان ، وإلا فهو متناقض متحكم في الدين بلا دليل .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد السرخسي ثنا إبراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد ثنا أبو اسامة عن نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة قال قال أبو بكر الصديق : أي أرض تقلني وأي سماء تظلني انقلت في آية من كتاب الله بغير ما أراد *

حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن

(١) يشير الى كتاب عمر رضي الله عنه الى أي موسى الاشعري الذي فيه « واعرف الاتيابه وقس الامور » وانظر ما قلناه فيه بهامش « المحلى » ج ١ ص ٥٩ في المسئلة ١٠٠

الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر عن أبي بكر الصديق قال: أية أرض تقلني وأي سماء تظلمي ان قلت في كتاب الله برأيي أو بما لأعلم*

حدثنا المهلب عن (١) ابن مناس ثنا محمد بن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر: يا أيها الناس ان الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً ، لان الله عز وجل كان يريه ، وانما هو منا الظن والتكلف (٢)*

وبه الى ابن وهب: حدثنا عبد الله بن عياش عن ابن عجلان عن عبيد الله ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال: اتقوا الرأي في دينكم*

كتب الى الحمري (٣). حدثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي وعبد الله بن محمد بن يوسف الازدي القاضي قال أحمد ثنا أبي ، وقال القاضي ثنا سهل بن ابراهيم قال عبد الله الباجي وسهل: ثنا أحمد بن فطيس (٤) ثنا أحمد بن يحيى الاودي الصوفي ثنا عبد الرحمن بن شريك حدثني أبي عن مجاهد عن الشعبي عن عمرو بن حريث قال قال عمر بن الخطاب: اياكم وأصحاب الرأي، فانهم أعداء السنن ، أعينهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوها وأضلوها* كتب الى الحمري أخبرنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين البغدادي ثنا ابو بكر بن ابى داود ثنا محمد بن عبد الملك القزاز ثنا ابن ابى مريم ثنا نافع بن يزيد عن ابن الهاد (٥) عن محمد بن ابراهيم قال

(١) في الاصل « حدثنا المهلب بن مناس » وهو خطأ

(٢) رواه ابن عبد البر من طريق سجنون عن ابن وهب (١٣٤:٢)

(٣) جامع بيان العلم (ج ٢ ص ١٣٥)

(٤) بالتصغير ، قال شارح الناموس: « وقد سموا فطيساً مصغراً وبنو الفطيسي قبيلة بالمغرب ». ووقع في جامع بيان العلم « محمد بن فطيس » في هذا الاسناد ولم أعرف له ترجمة وقد تكرر مراراً في جامع بيان العلم باسم « محمد بن فطيس » كما في (١ : ٢٥٠) فلعلة الاصح

(٥) في الاصل وجامع بيان العلم وفضله (٢ : ١٣٥) « ابن الهادي » بالياء وهو خطأ فيهما والصواب فهما وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللبني

قال عمر بن الخطاب : يا أيكم والرأي ، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعينهم الأحاديث أن يعوها ، وتفلت منهم^(١) أن يحفظوها فقالوا في الدين برأيهم* حدثنا المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عمر بن الخطاب قال . أصبح أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعينهم أن يعوها ، وتفلت أن يرووها ، فاستقوها بالرأي *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا ابو كريب محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا الاعمش عن ابى اسحق عن عبد خير عن علي بن ابى طالب قال . « لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح على ظاهر الخفين^(٢) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع عبد الله بن محمد بن عثمان عن أحمد بن خالد عن علي بن عبد العزيز عن الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة قال قال علي . القضاة ثلاثة ، رجل حاف فهو في النار ، ورجل اجتهد برأيه فخطأ فهو في النار ، ورجل أصاب فهو في الجنة^(٣) *

حدثنا حماد بن أحمد ثنا ابو محمد الباقي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي ابن مخلد ثنا ابو بكر ابن ابى شيبه ثنا شعبة ابن سوار عن شعبة عن قتادة قال سمعت رفيعا أبا العالية يقول قال علي بن ابى طالب . القضاة ثلاثة . اثنان في النار وواحد في الجنة ، رجل جار متعمدا فهو في النار ، ورجل أراد الحق فخطأ فهو في النار ، ورجل أراد الحق فأصاب فهو في الجنة . قال قتادة . فقلت

(١) في الاصل « عنهم » وصححه من جامع بيان العلم
(٢) في ابى داود (٦٣:١) : « على ظاهر خفيه » . قال ابن حجر في التلخيص : استاده صحيح . وفي بلوغ المرام : استاده حسن .
(٣) هذا المعنى مفسر في الاثر الذي بعد هذا وهو يدل على خلاف ما رآه المؤلف . ويؤيد ذلك روايته مرفوعا من حديث بريدة رفيه : « وقاض قضي وهو لا يعلم فأهلك حقوق الناس فذلك في النار » انظر ابن عبد البر (٦٩:٢—٧١) وسيد ذكره المؤلف بالفظ آخر

لأبي العالية : أرأيت هذا الذي أراد الحق فأخطأ ؟ قال : كان حقه اذا لم يعلم
القضاء أن لا يكون قاضياً (١) *

حدثنا احمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن احمد بن فراس
ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا فرج بن فضالة عن مالك بن
زياد قال سمعت عراك بن مالك وقال له عمر بن عبد العزيز : يا عراك ما قولك
في القضاة ؟ فقال : يا أمير المؤمنين القضاة ثلاثة : فرجل ولي القضاء ولا علم
له بالقضاء ، فأحل حراماً وحرم حلالاً فهو في النار على أم رأسه ، ورجل ولي
القضاء وله علم بالقضاء فاتبع الهوى وترك الحق فهو في النار على أم رأسه ،
ورجل ولي القضاء وله علم بالقضاء فاتبع الحق وترك الهوى فهو يستقام به
ما استقام ، وان هو مال سلك به مسلك أصحابه .

قال أبو محمد : وقد روى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روينا
بالسند الصحيح المذكور الى سعيد بن منصور : ثنا خلف بن خليفة ثنا أبو
هاشم قال : لولا حديث ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « القضاة ثلاثة ، اثنان في النار وواحد في الجنة : رجل عرف الحق ففقد
به فهو في الجنة ، ورجل قضى بين الناس بجهل فهو في النار ، ورجل عرف
الحق فخر فهو في النار » — : لقلنا إن القاضي اذا اجتهد فليس عليه شيء .

نعم ، وعن عمر بن الخطاب كما روينا بالسند المذكور الى سعيد بن منصور :
ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري ثنا موسى بن عقبة قال : خطب عمر بن
الخطاب بالجابية — فذكر الخطبة وفيها ان عمر قال — : ليس لهالك هلك
معذرة في تعمد ضلالة حسبها هدى ، ولا في ترك حق حسبه ضلالاً

قال أبو محمد : ليس هذا مخالفاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا
اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » لان هذا فيمن لم يعرف بالحق ، وسائر ما ذكرنا

قيل فيمن عرف بالحق فلج مقدرأ^(١) أنه على صواب ، مغالباً لظنه الكاذب على يقين ما جاءه من الهدى والنور^(٢)

وبه الى سعيد بن منصور : حدثنا خالد بن عبد الله عن أبي سنان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : من أفتى فتياً يعمى بها فأنها عليه . يعني بخطيء فيها فيخطيء أخذها منه .

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن احمد بن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا موسى بن السماعيل ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل قال قال سهل بن حنيف : « يا أيها الناس اتهموا آراءكم^(٣) على دينكم ، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا أبو العلاء عبد الوهاب ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني ابراهيم ابن سعيد الجوهري ثنا أبو اسامة عن مالك بن مغول^(٤) عن أبي حصين عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : سمعت سهلاً بن حنيف بصفين يقول : « اتهموا آراءكم^(٥) على دينكم ، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته »^(٦)

(١) في الاصل « مقدرأ » وهو خطأ

(٢) كلا بل هو يخالفه جد المخالفة . أما من قضى بين الناس جاهلاً بالقضاء فليس من يعذر بمذره ، فقد تكلف ما ليس له ، ولا يسمى هذا مجتهداً في طلب الحق ، ولا كرامة .

(٣) في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام (ج ٣ ص ٣١٣) : « رأيتكم »

(٤) بكسر الميم واسكان الفين المعجمة وفتح الواو

(٥) في مسلم (٢ : ٦٦) « رأيتكم »

(٦) لعل المؤلف رواه باللعن من حفظه فان الذي في مسلم : « ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتحنا منه في خصم الا انفجر علينا منه خصم » . وجواب « لو » محذوف كما قال النووي تقديره لرددته . وخصم بضم الخاء المعجمة واسكان الصاد المهملة . قال في الاسان : « خصم كل شيء طرفه وجانبه »

حدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا عبد الله بن أحمد ثنا إبراهيم بن خزيمة
 ثنا عبد بن حميد ثنا حسن بن علي الجعفي عن زائدة عن ليث عن بكر عن
 سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: من قال في القرآن رأيه فليتبوأ مقعده من جهنم
 حدثنا المهاب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى
 ثنا ابن وهب أخبرني بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن
 ابن عباس قال: من أحدث رأياً ليس في كتاب الله عز وجل ولم تحض به سنة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل
 حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا
 أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يونس بن
 عبيد العمري ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن
 عمر أنه قال: « يا أيها الناس اتهموا آراءكم على الدين ، فلقد رأيتني واني
 لأرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى أجهل وألوه ، وذلك
 يوم أتى جندل والكتاب يكتب ، فقال اكتبوا : بسم الله الرحمن الرحيم ،
 فقالوا : نكتب باسمك اللهم ، فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبیت ،
 فقال : يا عمر تراني قد رضيت وتأيي ! » *

قال أبو محمد : أما الرواية عن أبي بكر وعلي وسهل وابن عباس ، والتي
 نورد بعد هذا عن عمر وابن مسعود - : فصحيح ولا سبيل لهم إلى أن يأتوا
 برواية عن صاحب يثبت فيها التصويب للفتيا بالرأي ، فإن وجد يوماً ما فتياً
 عن أحدهم برأى فلا بد من أن يوجد عنه التبرؤ من ذلك ، كما حدثنا عبد الله
 ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر ثنا علي بن مسهر
 عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود : « أنه أتاه
 قوم فقالوا : ان رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض صداقاً (ولم يجمعها اليه) (١)
 حتى مات ؟ فقال عبد الله : ما سئلت عن شيء مذ فارقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أشد علي من هذه فأتوا غيري ، فاختلقوا اليه (فيها) (١) شهراً ،

ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسأل إن لم نسألك وأنت أخية (١) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا البلد ولا نجد عندك (٢) ؟ قال : سأقول فيها بحمد رأيي فإن كان صواباً فمن الله وحده (لا شريك له) (٣) ، وإن كان خطأ فني ومن الشيطان ، والله ورسوله براء . فذكر الحديث وفي آخره أنه رضى الله عنه إذ أخبر بالسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بوافق ما أفنى به : « فما رأي عبد الله فرح فرحه يومئذ إلا بإسلامه (٤) » . وبه إلى أحمد ابن شعيب . أخبرنا عبد الله (٥) بن محمد بن عبد الرحمن الزهري ثنا أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله عن زائدة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والاسود قالوا : أتى عبد الله بن مسعود في رجل زوج امرأة ولم يفرض لها ، فتوفي قبل أن يدخل بها ، فقال عبد الله : سلوا هل تجدون فيها أرأ ؟ وذكر باقي الحديث *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن قاسم القلعي (٦)

(١) الاخية بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة وتشديد الياء . قال في اللسان : « وفي حديث عمر أنه قال للعباس : أنت أخية آباء رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد بالأخية البقية . يقال له عندي أخية أي مائة قوية ووسيلة قريبة ، كأنه أراد أنت الذي يستند إليه من أصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتمسك به » وفي النسائي : « وأنت من جلة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » وهو ظاهر .

(٢) في النسائي « ولا نجد غيرك »

(٣) زيادة من النسائي

(٤) في الأصل « يومئذ بإسلامه » بحذف « الا » وهو خطأ صححناه من النسائي

(٥) في النسائي (٢ : ٨٩) « عبد الرحمن » وهو خطأ وما هنا هو الصواب .

(٦) هكذا هو هنا « القلعي » وسياً في كذلك بعد بضع صفحاً بهامش الاعل تصحيح ذلك إلى « القلعي » والصواب أنه القلعي لأن قلعة ابوب مدينة عظيمة بالاندلس ذكرها باقوت في المعجم وقال : « ينسب إليها جماعة من أهل العلم . منهم محمد بن قاسم بن خرم من أهل قلعة أيوب يكنى أباً عبد الله حدثنا عنه ابنه عبد الله بن محمد الثغري وقال توفي سنة ٣٤٤ قاله ابن الغرضي » وقال أيضاً في مادة « ثغر » : « وأما ثغر الاندلس فينسب إليه أبو محمد عبد الله بن محمد بن القاسم بن خرم بن خلف الثغري من أهل قلعة أيوب وورحل إلى المشرق

ثنا محمد بن أحمد الصواف ثنا بشر بن موسى بن صالح الأسدي ثنا عبد الله ابن الزبير الحميدي ثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن مسلم بن صبيح - هو أبو الضحى - عن مسروق قال قال ابن مسعود : يا أيها الناس من علم منكم علماً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل لما لا يعلم : لا أعلم ، فإن من علم المرء أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم ، وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين) (١) *
قال أبو محمد : هذا في غاية الصحة *

وكل ما رويناها الآن عن عمر وابن مسعود وابن عباس يبين مرادهم بقولهم : « فليجتهد رأيه » لوضح ذلك عنهم ، وأنه ليس على القول في الدين بالرأى أصلاً ، لكن بأن يجتهد حتى يرى الحق في القرآن أو السنة *
حدثنا حماد ثنا الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون أنا حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضى حتى يتبين له الحق كما يتبين له الليل عن النهار ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق .
قال أبو محمد : هذا يبين أنهم لم يجزوا القول بالرأى الذي انما هو ظن ، ويبين أنهم كانوا يرون خبر الواحد يوجب العلم والقطع به ولا بد .
أخبرني محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا مؤمل بن اسمعيل الحميري ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحق الشيباني عن أبي الضحى عن مسروق قال : كتب كاتب لعمر بن الخطاب : هذا ما رأى الله ورأى عمر ، فقال عمر : بئس ما قلت ، إن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر .

سنة ٣٥٠ فسمع يبعد من أبي على الصواف . . . وقدم قرطبة في سنة ٣٧٥ وقرأ عليه الناس قال ابن الغرضي وقرأت عليه علماً كثيراً فعاد إلى الثغر فأقام إلى أن مات وكان يعد من الفرسان وتوفي سنة ٣٨٣ بالثغر من شرق الأندلس « فهذا ابن ذاك وينسبان إلى قعدة أيوب (١) هذا الآخر رواه أيضاً ابن عبد البر بإسنادين آخرين (٢ : ٥١) »

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا احمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود : يذهب العلماء ويبقى قوم يقولون برأيهم ، قال الشعبي : لعن الله رأيته .
قال أبو محمد : والله ما أفتى قط أحد من الصحابة رضي الله عنهم باجتهاد رأيته إلا كما ترى ، بعد أن يبحث عن السنة فتغيب عنه ، وهي عند غيره بلا شك ، ثم لا يجعل رأيته ذلك إلا مما يخاف الله تعالى فيه ، ويشفق منه ويتبرأ من التزامه ، وكذلك كان التابعون رحمهم الله ، فأثنى اليوم ناس يجعلونه ديناً ، يبطلون به كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . نعوذ بالله من الخذلان .

وقد روينا أيضاً عن ابن عمر كما حدثنا المهلب ثنا ابن مناس انا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن عمرو بن دينار أخبره : أن عبد الله بن عمر كان اذا لم يبلغه شيء في الامر يسأل عنه قال : إن شئتم أخبرتكم بالظن ، قال عمرو بن دينار : أخبرني بذلك طاوس عنه .

قال أبو محمد : وهذا سند في غاية الصحة . وحدثناه يونس بن عبد الله ثنا يحيى بن مالك بن عائد^(١) ثنا عبد الرحمن بن اسماعيل أبو عيسى الخشاب ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا يونس بن عبد الاعلى انا ابن وهب أنا عمرو بن الحارث قال قال لي عمرو بن دينار أخبرني طاوس عن ابن عمر : أنه كان اذا سئل عن أمر لم يبلغه فيه شيء قال : إن شئتم أخبرتكم بالظن

قال أبو محمد : كتب الي يوسف بن عبد البر النخعي قال : ذكر أبو يوسف يعقوب بن شعبة ثنا محمد بن حاتم بن ميمون حدثني يعقوب بن

(١) عائد بالهمزة والذال المعجمة . ويحيى هذا له ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣: ١٩٧)

ابراهيم بن سعد الزهري ثنا أبي عن ابن اسحق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : انا والله لمع عثمان بن عفان بالجحفة ومعه رهط من أهل الشام منهم حبيب بن مسلمة الفهرى ، اذ قال عثمان — وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج — : أن أتموا الحج وخلصوه في أشهر الحج ، فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل ، فان الله قد أوسع في الخبر ، فقال له علي : عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخصة رخص الله للعباد بها في كتابه ، تضيق عليهم فيها وتنهى عنها ، وكانت لذي الحاجة ولنا في الدار (١) ، ثم أهل بعمرة وحج معاً ، فأقبل عثمان على الناس فقال : وهل نهيت عنها ؟ إني لم أنه عنها ، انما كان رأياً أشرت به ، فمن شاء أخذه ومن شاء تركه

كتب إلي النخعي : حدثنا احمد بن سعيد ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف القرياني ثنا ضمرة بن ربيعة عن عثمان بن عطاء هو الخراساني عن أبيه أنه قال : أضعف العلم علم النظر ، أن يقول الرجل : رأيت فلاناً يفعل كذا ، ولعله قد فعله ساهياً (٢)

كتب إلي النخعي قال : ذكر الحسن بن علي الحلواني ثنا عارم (٣) ثنا حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة عن ابن سيرين قال : لم يكن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أهيب لما لا يعلم من أبي بكر ، ولم يكن أحد أهيب لما لا يعلم بعد أبي بكر من عمر ، وإن أبا بكر نزلت به (٤) قضية فلم يجد في كتاب الله تعالى منها أصلاً ، ولا في السنة أثراً ، فاجتهد رأيه ثم قال : هذا رأي فأن يكن صواباً فمن الله عز وجل ، وإن يكن خطأ فني وأستغفر الله تعالى (٥)

(١) في الاصل «ولنا في الدار» وهو خطأ صححه من جامع بيان العلم (٢ : ٣٠)

(٢) جامع بيان العلم (٢ : ٣٣)

(٣) بالراء المهملة (٤) في الاصل «فيه» وصححه من جامع بيان العلم

(٥) رواه ابن عبد البر (٢ : ٥٠ — ٥١) وفيه حذف ما يتعلق بأبي بكر ولعله خطأ من الناسخين فيصح هناك

كتب إلي النخري قال : قرأت على عبد الوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ أخبرهم قال ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد بن مسرهد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب عن الأحنف ابن قيس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا هلك المتنطعون ، ألا هلك المتنطعون ، ألا هلك المتنطعون »

كتب إلي النخري : حدثنا عبد الله بن محمد (١) ثنا عبد الله بن محمد القاضي بالقلزم ثنا محمد بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله الرازي ثنا الحارث بن عبد الله بهمدان (٢) ثنا عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يعملون بالرأي ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا »

كتب إلي النخري : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الأجرى ثنا محمد بن الليث ثنا جبارة بن المغلس ثنا حماد بن يحيى الألب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله تعالى ، ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تعمل بعد ذلك بالرأي ، فإذا عملوا بالرأي ضلوا » (٣)

كتب إلي النخري : أنا أبو زيد العطار ثنا علي بن محمد بن مسرور ثنا أحمد بن داود ثنا سحنون ثنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر قال قال عمر بن الخطاب : السنة ما سنه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، لا تجمعوا خطأ الرأي سنة للامة (٤)

(١) في ابن عبد البر (٢ : ١٣٤) : « عبيد بن محمد » (٢) في الاصل « بن

همدان » وصححه من ابن عبد البر

(٣) ابن عبد البر (٢ : ١٣٤)

(٤) ابن عبد البر (٢ : ١٣٦)

كتب إلى النخعي: حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا الحسن بن اسمعيل المهندس ثنا عبد الملك بن بحر ثنا محمد بن اسمعيل ثنا سنييد ابن داود ثنا يحيى بن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن اسمعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال: أتى زيد بن ثابت قوم فسألوه عن أشياء فأخبرهم بها فكتبوها ، ثم قالوا : لو أخبرناه ، قال : فأتوه فأخبروه فقال : أغدراً !

لعل كل شيء حدثتكم خطأ ، انما أجتهد لكم رأيي

وبه نصا الى سنييد : ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قيل لجابر ابن زيد : انهم يكتبون ما يسمعون منك ، فقال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، يكتبون رأياً أرجع عنه غداً (١)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قانم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد قال : ان ربيعة كتب اليه يقول : أرى أن كل محبوسة منتظرة زوجاً في غيبة ان نفقتها لها ، ورب من يكون لو حمل ذلك عليه لكانت فيه هلكة دنياه وذمته ، فالمرأة ذات الزوج في نفقتها حتى يقع ميراثها ويتبين هلاك زوجها ، وان قائلها ليأثر عن بعض الناس بالمدينة غير ذلك ، وهذا رأينا ، والسنة أملاك بذلك

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم أن عامراً الشعبي قال له في مسألة من النكاح سأله عنها في حديث : ان أخبرتك برأيي فبيل عليه (٢)

كتب إلى النخعي : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الاجري ثنا جعفر بن محمد القريابي ثنا العباس بن الوليد بن مزيد انا أبي سمعت الاوزاعي

(١) ابن عبد البر (٢ : ٣١)

(٢) روى ابن عبد البر كلمة تقرب من هذه في المعنى (٢ : ٣٢)

يقول : عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول

قال القرطبي : وحدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت حماد بن زيد يقول : قيل لايوب السختماني : مالك لا تنظر في الرأي؟ فقال أيوب : قيل للجمار مالك لا تنجر فقال : أكره مضغ الباطل . (١) كتب الى النخعي : حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ ثنا أحمد بن زهير ثنا الحوطي ثنا اسمعيل بن عياش عن سودة بن زياد وعمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى الناس : إنه لا رأى لأحد مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) *

وبه الى قاسم : حدثنا ابن وضاح ثنا يوسف بن عدي ثنا عبدة بن حميد عن عطاء بن السائب قال قال الربيع بن خيثم (٣) : إياكم أن يقول الرجل لشيء : إن الله حرم هذا أو نهى عنه ، فيقول الله عز وجل : كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه ، أو يقول : إن الله تعالى أحل هذا وأمر به ، فيقول الله تعالى : كذبت لم أحله ولم أمر به (٤) *

وكتب الى النخعي : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الاجري ثنا أبو بكر بن أبي داود السجستاني ثنا أحمد بن سنان قال سمعت الشافعي يقول : مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه ، مثل المجنون الذي قد عولج حتى برأ فأغفل (٥) ما يكون قد هاج به *

وبه الى ابن أبي داود السجستاني قال سمعت أبي يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تكاد ترى أحداً ينظر في هذا الرأي إلا وفي قلبه دغل * كتب الى النخعي : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني ثنا يوسف بن يعقوب النخعي بالبصرة أنا العباس بن الفضل سمعت سلمة بن

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٤٥) (٢) ابن عبد البر (٢ : ٣٤) (٣) هكذا ضبطه في الخلاصة بتقديم الياء على التاء وضبطه في التقریب بتقديم التاء على الياء مصفرا (٤) ابن عبد البر (٢ : ١٤٦) (٥) في ابن عبد البر (٢ : ١٣٩) « فاعقل » بالعين المهملة والقاف

شبيب يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأي الشافعي (١) ورأي مالك ورأي ابى حنيفة (كله رأي) (٢) وهو عندي سواء ، وإنما الحجة الآثار *
كتب الى النخري قال : ذكر محمد بن حارث الخشني انا ابو عبد الله محمد بن عثمان النحاس سمعت أبا عثمان سعيد بن محمد بن الحداد يقول سمعت سحنون ابن سعيد يقول : ما أدري ما هذا الرأي ؟ سفكت به الدماء واستحللت به الفروج واستحقت به الحقوق ! غير أنا رأيناه صالحا (٣) فقلدناه *

كتب الى النخري : انا عبد الرحمن بن يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى أنه كان يأتي ابن وهب فيقول له : من أين ؟ فيقول له : من عند ابن القاسم ، فيقول له : اتق الله فان أكثر هذه المسائل رأي *

قال أبو محمد : فقد ثبت أن الصحابة رضى الله عنهم لم يفتوا برأيهم على سبيل الالتزام ، ولا على أنه حق ، لكن على أنه ظن يستغفرون الله تعالى منه ، أو على سبيل صلح بين الخصمين ، فلا يحل لمسلم أن يحتج بشيء أتى عنهم على هذه السبيل ، وأما التابعون فقد ذكرنا منهم طرفا صالحا .

وحدثنا أيضا يونس بن عبد الله القاضي قال ثنا يحيى بن عائد ثنا هشام ابن محمد بن قرة عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا ابراهيم بن مرزوق ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا أبو عقيل ثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة أنه قال : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف يقول لا يحسن ابن أبي الحسن البصري — وقد قصده انا والحسن ، فقال أبو سلمة لا يحسن — : بلغني انك تفني برأيك ، فلا تفت برأيك الا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتابا منزلا *

وبه الى الطحاوي : حدثنا سليمان بن شعيب ثنا خالد بن عبد الرحمن ثنا

(١) في ابن عبد البر (٢: ١٤٨ — ١٤٩) «الاوزاعي» بدل الشافعي
(٢) زيادة من ابن عبد البر (٣) في ابن عبد البر (٢: ١٥٥) «غير أن رأينا رجلا صالحا»

مالك بن مغول عن الشعبي قال : ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذوا به ، وما كان من رأيهم فاطرحوه في الحش *
حدثنا أحمد بن محمد ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن أحمد ثنا زنجويه بن محمد ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا محمد بن محبوب ثنا عبد الواحد ثنا الزبرقان بن عبد الله الاسدي أن أبا وائل شقيق بن سلمة قال له : إياك ومجالسة من يقول : رأيت رأيت *

قال أبو محمد : وقد روينا عن الشعبي أنه قال : قد ترك هؤلاء الارأيتيون المسجد أبغض الى من كناسة أهلي (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة صاحب لنا ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد أخبرني محمد بن عمر بن لبابة أخبرني أبان بن عيسى بن دينار — وكان فاضلا — عن أبيه عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب قال : دعوا السنة تمضي لا تعرضوا لها بالرأى ، قال أبان : وكان أبي قد أجمع على ترك الفتيا بالرأى وأحب الفتيا بما روى من الحديث ، فاعجلته المنية عن ذلك *

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب أخبرني سماعيل بن أبي أيوب عن أبي الاسود — هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يقيم عروة — قال سمعت عروة بن الزبير يقول : ما زال أمر بني اسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الامم فاخذوا فيهم بالرأى فأضلواهم (٢) *

وبه الى ابن وهب : حدثني ابن لهيعة (٣) : أن رجلا سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن شيء ، فقال : لم أسمع في هذا شيئا ، فقال له الرجل : فأخبرني أصلحك الله برأيك ، قال : لا ، ثم عاد عليه ، فقال إني أرى برأيك ، فقال

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٤٦)

(٢) رواه ابن عبد البر (٢ : ١٣٦) من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن هشام عن عروة ، ورواه أيضا (٢ : ١٣٨) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام

(٣) رواه ابن عبد البر نقلا عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد بن عمران عن سالم بن عبد الله ابن عمر بمعه (٢ : ٣٢)

له سالم : إني لعلي إن أخبرتك برأيي ثم تذهب فأري بعد ذلك رأياً غيره
فلا أجذك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد القلعي (١) ثنا أبو علي
محمد بن أحمد الصواف عن بشر بن موسى الأسدي ثنا عبد الله بن الزبير
الحميدي قال قال سفيان بن عيينة : ما زال أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك أبو
حنيفة بالكوفة والبتى بالبصرة وربيعة بالمدينة (٢)

قال أبو محمد : هؤلاء النفر — غفر الله لنا ولهم — أول من فتح باب الرأي وعول
عليه ، واعترض بالقياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلك زلة
عالم ، ووهلة فاضل ، سمح الله للجميع بمنه آمين *

كتب الى الخري يوسف بن عبد الله : انا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن —
هو ابن الزيات — ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي البصري ثنا
موسى بن اسحق ثنا ابراهيم بن المنذر ثنا معن بن عيسى قال سمعت مالك
ابن أنس يقول : إنما انا بشر أخطيء وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل ما
وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم (٣) يوافق الكتاب والسنة فاتركوه *

أخبرنا بعض أصحابنا محمد بن أبي نصر عن أبي عمرو عثمان بن أبي بكر حدثني
أبو نعيم باصبهان ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الكريم ثنا الحسن بن منصور
ثنا الحنيني قال قال مالك بن أنس : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن *
وحدثني ابن أبي نصر ثنا عثمان بن أبي بكر ثنا أبو نعيم ابراهيم بن عبد الله
ثنا محمد بن اسحق قال سمعت عثمان بن صالح يقول : جاء رجل الى مالك فسأله
عن مسألة فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، فقال الرجل :
« رأيت ، فقال مالك : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب اليم)

(١) هنا بهامش الاصل « القلعي » وعليه علامة التصحيح وقد حققنا فيما مضى ان صحته
« القلعي » نسبة الى قلعة أيوب

(٢) روى معناه ابن عبد البر بأسناد آخر (٢ : ١٤٧ - ١٤٨)

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ٣٢) : « وكل ما لم يوافق »

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن رسول ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا بقي بن مخلد ثنا سحنون والحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك : أنه كان يكثر أن يقول : (إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين) *

وبه الى خالد قال : سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول أخبرني أبو خالد مالك بن علي القرشي القطني الزاهد — وكان فاضلاً خيراً مجتهداً في العبادة — قال أخبرني القعنبی قال : دخلت على مالك بن أنس في مرضه الذي مات فيه ، فسلمت ثم جلست فرأيت يديه يبكي ، فقلت : أبا عبد الله ما الذي يبكيك ؟ فقال لي : يا ابن قعنب وما لي لا أبكي ! ومن أحق بالبكاء مني ! والله لوددت اني ضربت بكل مسألة أفيت فيها برأيي سوطاً سوطاً ، وقد كانت لي السعة فيما قد سبقت اليه ، وليتني لم أفث بالرأي . أو كما قال (١)

وبه الى خالد : حدثنا أحمد بن خالد أنا يحيى بن عمر أنا الحارث بن مسكين أنا ابن وهب قال قال لي مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء قال أبو محمد : أفيجل لأحد صح هذا عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي عنه أخذنا ديننا ، ثم يفى بعد ذلك بغير ما أتاه به الوحي ، ويستعمل الرأي والقياس ؟ معاذ الله من ذلك

أخبرنا أحمد بن عمر ثنا أحمد بن محمد بن عيسى ثنا محمد بن غندر ثنا خلف ابن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ثنا أبو مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز قال : كان إذا سئل لا يجيب حتى يقول : لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، هذا رأيي والرأي بخطيء ويصيب

قال أبو محمد : ويقال لمن قضى بالرأي في الدين خلل به وحرّم وأوجب

(١) رواه أيضاً ابن عبد البر (٢ : ١٤٥) من طريق محمد بن عمر بن لبابة بمعناه

أخبرنا عنك في قولك بالرأي : هذا حرام أو هذا واجب ، عمن تخبر بأنه حرم هذا أو أوجب هذا ؟ أعنيك أم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ فإن كنت تخبر بذلك عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم كنت كاذباً عليهما ، لأنك تقول عنهما ما لم يقله الله تعالى ولا نبيه عليه السلام وإن كنت تقول ذلك عن نفسك فقد صرت محملاً ومحرمًا وشارعًا ، وفي هذا ما فيه نعوذ بالله منه . وأيضاً فإنك تصير قاضياً على الباري تعالى ومتحكماً عليه أن تلزم في دينه — الذي لم يشعره سواه — أحكاماً تشرعها أنت ، وفي هذا البرهان كفاية . وبالله تعالى تقييد

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا الحسين بن يعقوب ثنا سعيد بن مخلون ثنا يونس بن يحيى المغمي ثنا عبد الملك بن حبيب أخبرني ابن الماحشون أنه قال قال مالك بن أنس : من أحدث في هذه الأمة اليوم شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الرسالة ، لأن الله تعالى يقول : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً . وقد ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة أنه قال : علمنا هذا رأي ، فمن أتانا بخير منه قبلناه .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسمعيل بن اسحق البصري ثنا خالد ابن سعد ثنا محمد بن ابراهيم بن حيون الحيجاري ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبي يقول : الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه وأصحاب رأي ، فتنزل به النازلة ، من يسأل ؟ فقال أبي : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي ، ضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة قال أبو محمد : صدق أحمد رحمه الله ، لأن من أخذ بما بلغه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يدري ضعفه ، فقد أجر يقيناً على قصده الى طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمره الله تعالى . وأما من أخذ برأي أبي حنيفة أو رأي مالك أو غيرهما فقد أخذ بما لم يأمره الله تعالى قط بالاخذ به ، وهذه معصية لا طاعة

وقد تبرأ كل من تري من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء من الرأي ، وندموا على ما قد قدموا منه ، وتبرؤا ممن قلدهم في شيء منه ، فمن أضل ممن دان ربه تعالى برأي قد تمخى الذي رآه أن يضرب عن كل مسألة منه سوطاً ! ولعلها أزيد من عشرة آلاف مسألة ! ومن أضل ممن دان ربه تعالى برأي من قال : من أتانا بخير من رأينا قبلناه ! ولا شك عند كل ذي مسكة عقل من المسلمين أن كلام الله تعالى وكلام محمد صلى الله عليه وسلم خير من رأي أبي حنيفة ومالك . هذا مع ما قد أوردناه في هذا الباب من الاحاديث الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم الفتيا بالرأي ومن البراهين القاطعة في ذلك . وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب السادس والثلاثون

في إبطال التقليد

قال ابو محمد على بن احمد : اعتقاد المرء قولاً من قولين فصاعداً مما اختلف فيه أهل التمييز المتكلمون في أفانين العلوم — : فانه لا يخلو في اعتقاده ذلك من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده برهان صحيح عنده ، أو يكون اعتقده بغير برهان صحيح عنده . فان كان اعتقده برهان صحيح عنده فلا يخلو أيضاً من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده برهان حق صحيح في ذاته ، وإما أن يكون اعتقده بشيء يظن أنه برهان وليس برهان ، لكنه شغب وتمويه موضوع وضعاً غير مستقيم . وقد بينا كل برهان حق صحيح في ذاته في كتابنا الموسوم بالتقريب ، وبيننا في كتابنا هذا أن البرهان في الديانة

إنما هو نص القرآن ، أونص كلام صحيح النقل مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نتائج مأخوذة من مقدمات صحاح من هذين الوجهين *
وأما القسم الثاني الذي هو شغب يظن أنه برهان وليس برهاناً ، فمن أنواعه القياس ، والاخذ بالمرسل ، والمقطوع ، والبلاغ ، ومارواه الضعفاء ، والمنسوخ ، والمخصص ، وكل قضية فاسدة قدمت بالوجوه المموهة التي قد بينها في كتاب التقریب *

وأما ما اعتقده المرء بغير برهان صح عنده فانه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده لشيء استحسنه بهواه ، وفي هذا القسم يقع الرأي والاستحسان ، ودعوى الإلهام . وإما أن يكون اعتقده لأن بعض من دون النبي صلى الله عليه وسلم قال ، وهذا هو التقليد ، وهو مأخوذ من قلدت فلانا الأمر ، أي جعلته كالقلادة في عنقه

وقد استحي قوم من أهل التقليد من فعلهم فيه ، وهم يقرون ببطلان المعنى الذي يقع عليه هذا الاسم ، فقالوا : لا نتقليد بل نتبع
قال أبو محمد : ولم يتخلصوا بهذا التمويه من قبيح فعلهم ، لأن المحرم إنما هو المعنى ، فليسموه بأي اسم شاءوا ، فانهم ماداموا آخذين بالقول لأن فلانا قاله دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فهم عاصون لله تعالى ، لأنهم اتبعوا من لم يأمرهم الله تعالى باتباعه *

ويكفي من بطلان التقليد أن يقال لمن قلد انسانا بعينه : ما الفرق بينك وبين من قلد غير الذي قلدته ، بل قلد من هو باقرارك أعلم منه وأفضل منه ؟ فان قال بتقليد كل عالم ، كان قد جعل الدين هملاً ، وأوجب الضدين معاً في الفتيا ، هذا مالا انفكاك منه ، لكن شغبوا وأطالوا ، فوجب تقصى شغبهم ، اذ كتبنا هذا كتاب نقص لا كتاب إيجاز . وبالله تعالى تنأيد *

قال أبو محمد : ونحن ذاكرون .. ان شاء الله - ماموه به المتأخرون لنصر قولهم في التقليد ، ومبينون بطلان كل ذلك بحول الله وقوته ، ثم نذكر البراهين الضرورية الصحاح على ابطال التقليد جملة . وبالله تعالى التوفيق *

فما شغبوا به أن قال بعضهم: قد روى أن ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر
 • قال أبو محمد: وهذا باطل لان خلاف ابن مسعود لعمر أشهر من أن
 يتكلف إirاده ، وإنما وافقه كما يتوافق أهل الاستدلال فقط ، وما نعرف
 رواية أن ابن مسعود رجع الى قول عمر ، إلا رواية ضعيفة لا تصح في
 مسألة واحدة ، وهي في مقاسمة الجد الاخوة مرة الى الثلث ومرة الى السدس ،
 ولعل نظائر هذه الرواية لو تقصيت لم تبلغ أربع مسائل ، إنما جاء فيها
 أيضاً أن ابن مسعود أنفذها بقول عمر ، لأن عمر كان الخليفة وابن مسعود
 أحد عماله فقط *

وأما اختلافهما فلو تقصى لبلغ أزيد من مائة مسألة . وقد ذكرنا بعد
 هذا بنحو ورقين سند الحديث المذكور من اتباع ابن مسعود عمر ، وبيننا
 وهي تلك الرواية وسقوطها *

ومما حضرنا ذكره من خلاف ابن مسعود لعمر في أعظم قضاياها وأشهرها
 ما حدثناه محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
 محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن
 الحكم بن عتيبة (١) عن زيد بن وهب قال : انطلقت أنا ورجل الى عبد الله
 ابن مسعود نسأله عن أم الولد ، واذا هو يصلي ورجلان قد اكتنفاه عن يمينه
 وعن يساره ، فلما صلى سألاه الخطاب (٢) فقال لأحدهما : من أقرأك ؟ قال :
 أقرأنيها أبو عمرة أو أبو حكم المزني ، وقال الآخر : أقرأنيها عمر بن الخطاب
 فبكي حتى بل الحصى بدموعه وقال له : اقرأ كما أقرأك عمر ، فانه كان للاسلام
 حصناً حصيناً ، يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه ، فلما أصيب عمر انثلم
 الحصن فخرج الناس من الاسلام (٣) ، قال : وسألته عن أم الولد ، فقال :
 تعقت من نصيب ولدها

(١) بضم العين وفتح التاء الفوقية والباء ، وفي الاصل « عيينة » بياءين ونون وهو خطأ

(٢) كذا في الاصل

(٣) هذه القطعة رواها الحاكم في المستدرک (٣ : ٩٣) من طريق أبي جحيفة عن ابن

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود بهذا السند العجيب الذي لا مغمز فيه — بعد موت عمر على ما في نص هذا الحديث من ذكره موت عمر — يخالفه في أمهات الاولاد ، فلا يراهن حرائر من رأس مال سادتهن ، ولكن من نصيب أولادهن ، كما تعتق على كل أحد أمه اذا ملكها .

ومن ذلك أن ابن مسعود — الى أن مات — كان يطبق في الصلاة ، وعمر كان يضع اليدين على الركبتين وينهى عن التطبير ، وكان ابن مسعود يضرب الايدي لوضعها على الركب . وابن مسعود يقول في الحرام : هي يمين ، وعمر يقول : هي طلقة واحدة . وكان ابن مسعود يقول في رجل زنى بامرأة ثم تزوجها : لا يزالان زانيين ما اجتماعا ، وعمر يأمر الزاني أن يتزوج التي زنى بها . وابن مسعود يقول : بيع الأمة طلاقها ، وعمر لا يرى بيعها طلاقا . ويخالفه في قضايا كثيرة جدا *

والعجب كله ممن يحتج بالكذب من أن ابن مسعود كان يقلد عمر ، وهم لا يرون تقليد عمر ولا ابن مسعود في كل أقوالهما ، وانما يقلدون من لم يقلده قط ابن مسعود ولا رآه ، كأبي حنيفة ومالك والشافعي ! وحسبك بمقدار من يحتج بمثل هذا في الغباوة والجهل ، وقوله مخالف لما احتج به !

وكيف يجوز أن يقلد ابن مسعود عمر ؟ وقد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن راهويه ثنا عبدة بن سليمان ثنا الاعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة الاسدي عن عبد الله بن مسعود قال : لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أني أعلمهم بكتاب الله عز وجل ، ولو أعلم

مسعود قال : « ان كان عمر حصنا حصينا يدخل الاسلام فيه ولا يخرج منه ، فلما أصيب عمر انتلم الحصن فلاسلام يخرج منه ولا يدخل فيه ، اذا ذكر الصالحون فخيلا بعمر » ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ١ ص ٢٧٠) عن اسحق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان عن واصل الاحدب عن زيد بن وهب مطولا كما في الاصل بمعناه ، ورواه عن الفضل بن عنبسة عن شعبة عن الحكم عن زيد مختصرا .

أن احداً أعلم (به) (١) منى لرحلت اليه، قال شقيق : فجلست في حلق (٢) أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه (ولا يعيبه) (٣) وبه الى مسلم : ثنا أبو كريب (ثنا) (٤) يحيى بن آدم ثنا قطبة (٥) عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : والذي لا آله غيره ١٠ من كتاب الله تعالى سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت ، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت ، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله تعالى منى تبلغه ، لا بل لركبت اليه (٦) قال أبو محمد : وكان ابن مسعود من الملازمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث قال أبو موسى الاشعري : كنا حيناً وانرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له (٧) * وقال أبو مسعود البدرى — وقد قام عبد الله بن مسعود — : ما أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك بعده أعلم بما أنزل الله تعالى من هذا القام ، فقال أبو موسى : لقد كان يشهد اذا غبنا ، ويؤذن له اذا حجبنا . روينا هذا بالسند المذكور الى مسلم قال : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ثنا يحيى بن آدم ثنا قطبة (٨) عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن أبي الأحوص انه سمع أبا مسعود وأبا موسى يقولان ذلك قال أبو محمد : فمن كانت هذه صفته وهو يخبر أنه ما من آية في القرآن إلا وهو يعلم فيما أنزلت ، أيجوز أن يظن به ذو عقل أنه يقلد أحداً من الناس؟!

(١) الزيادة في الموضعين من مسلم (٢ : ٢٥١)

(٢) في الاصل « حلقة » وصححه من مسلم

(٤) سقط من الاصل خطأ

(٥) في الاصل « عطية » وصححه من مسلم (٢ : ٢٥١ — ٢٥٢) وقطبة بضم القاف وسكون الطاء وفتح الباء الموحدة وهو ابن عبد العزيز بن سياه الاسدي الحناني .

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات عن يحيى بن عيسى الرملى عن سفيان عن الاعمش (ج ٢ ق ٢ ص ١٠٤) . والذي قبله رواه أيضاً (ص ١٠٥) عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن الاعمش (٧) مسلم (٢ : ٢٥١)

(٨) في الاصل « عطية » وهو خطأ

هذا محال ممتنع لا سبيل اليه ، وانما يقلد من يجهل الحكم في النازلة فيأخذ بقول من يقدر أنه يعلمه ، وكيف يمكن ان يقلد ابن مسعود عمر؟ وقد كان كما حدثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا محمد بن عدى وأبو داود الطيالسي كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي عمير بن عبد الله بن مسعود عن مسروق قال ما شهدت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا بالاخذ^(١) ، فالأخذ تكفي الواحد والاثنين والثلاثة ، والأخذ تكفي الفئام من الناس ، واني أتيت عبد الله بن مسعود وعمر وعثمان ، فوجدت عبد الله كفاي ، فلزمت عبد الله^(٢)

قال أبو محمد : فقد بين مسروق انه جربهم فوجد ابن مسعود لا يقصر عن عمر في العلم ، بل كلام مسروق يدل على تقدم ابن مسعود عنده على عمر في العلم ، ولذلك اكتفي به عنه * وقد ذكرنا في باب الاجماع من كتبنا هذا — في باب من ادعي أن الاجماع هو اجماع أهل المدينة — صفة منزلة ابن مسعود عند عمر في العلم في كتابه الى أهل الكوفة .

واحتج بعضهم بان قال لا بد من التقليد لانك تأتي الجزار فتقلده في انه سمي الله عز وجل ، وممكن ان يكون لم يسم وهكذا في كل شيء .

قال أبو محمد : المحتج بهذا إما كان بمنزلة الحمير في الجهل ، وإما كان رقيق الدين ، لا يستحي ولا يتقى الله عز وجل ، فيقال له : إن كان ما ذكرت عندك تقليداً ، فقلد كل فاسق وكل قائل ، وقلد اليهود والنصارى فاتبع دينهم ، لأننا كذلك نبتاع اللحم منهم ونصدقهم أنهم سموا الله تعالى على ذبحهم ، كما نبتاعه من المسلم الفاضل ولا فرق ، ولا فصل بين ابتياعه من زاهد عابد وبين

(١) في الاصل بالذال المهملة في الكل وهو خطأ ، والأخذ بكسر الهمزة وبالحاء والذال المعجمتين مجتمع الماء شبيهه بالفدير ، وجمعها اخاذ وأخاذات ، والأخذ أولى أن يكون جنساً للأخذ لاجتماع . والمعنى أن فيهم الصغير والكبير والعالم والاعلم . قاله في اللسان (٢) روى ابن سعد في الطبقات نحوه باسناد آخر (ج ٢ ق ٢ ص ١٤٠)

اتباعه من يهودي فاسق ، ولا أثره ولا فضيلة لدييعة العالم الورع على ذيبيحة
الفاسق الفاجر ، فقلد كل قائل على ظهر الأرض وان اختلفوا ، كما نأ كل
ذبيحة كل جزار من مؤمن أو ذمي . فان قال بذلك خرج عن الاسلام وكفى
مؤوته ، ولزمه ضرورة أن لا يقلد عالماً بعينه دون من سواه ، كما أنه لا يقلد
جزاراً بعينه دون من سواه ، وإن أبى من ذلك فقد أبطل احتجاجه بتقليد
الجزار وغيره ، وسقط تمويهه .

ولكن ليعلم الجاهل أن هذا الذي شغب به هذا المموءه - من تصديقنا
الجزار والصانع وبائع سلعة بيده - : ليس تقليداً أصلاً ، وإنما صدقناهم لأن
النص أمر بتصديقهم ، وقد سأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
هذه المسألة بعينها ، فقالوا : « يا رسول الله انه يأتي قوم حديثو عهد بالكفر
بذبايح لا ندرى أسموا الله تعالى عليها ؟ » فقال عليه السلام : « سموا الله أنتم
وكلوا » أو كما قال عليه السلام . وأمر تعالى بأكل طعام أهل الكتاب
وذبايحهم . فان أتونا في تقليد رجل بعينه بنص على الإيجاب بتقليده ، أو باجماع
على الإيجاب بتقليده ، صرنا اليه واتبعناهم ، ولم يكن ذلك تقليداً حينئذ ، لأن
البرهان كان يكون حينئذ قد قام على وجوب اتباعه *

واحتج بعضهم بأن قال : روى عن عمر أنه قال : إني لأستحي من الله
عز وجل أن أخالف أبا بكر *

قال أبو محمد : وهذا يبطل من خمسة أوجه : أولها أن هذا حديث مكذوب
محذوف ، لا يصح منفرداً هذا اللفظ كما أورده ، وإنما جاء بلفظ إذا حقق
فهو حجة عليهم ، وسنورده عند الفراغ بذكر حججهم ثم الابتداء بالاحتجاج
عليهم في هذا الباب ان شاء الله تعالى *

والثاني أن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يحمله من له أقل علم

بالروايات . فمن ذلك خلافة اياه في سبي أهل الردة ، سبهم أبو بكر ، وبلغ الخلاف من عمر له أن نقض حكمه في ذلك ، وردهن حرائر الى أهلهم ، إلا من ولدت لسيدها منهن . ومن جملتهن كانت خولة الحنفية أم محمد بن علي (١) *

وخالفه في قسمة الأرض المفتوحة ، فكان أبو بكر يرى قسمتها ، وكان عمر يرى ايقافها ولم يقسمها *

وخالفه في المفاضلة أيضا في العطاء ، فكان أبو بكر يرى التسوية ، وكان عمر يرى المفاضلة وفاضل *

ومن أقرب ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا محمد بن داود بن سفيان وسامة بن شبيب قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال عمر : إني إن لا أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر (قد) (٢) استخلف ، قال ابن عمر : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله عليه وسلم (وأبا بكر) (٣) فعلمت أنه لا يعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، وأنه غير مستخلف

قال أبو محمد : فهذا نص خلاف عمر لأبي بكر فيما ظن أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم . وقد خالفه في فرض الجدة ، وفي غير ذلك كثيراً بالاسانيد الصحاح ، المبطلات لقول من قال : إنه كان لا يخالفه *

والثالث أن هذا لو صح كما أوردوه وموهوبه — وهو لا يصح كذلك — لكان غير موجب لتقليد مالك وأبي حنيفة ، ولا يتمثل في عقل ذي عقل

(١) هي خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة ، وكانت أمة سوداء من سبي بني حنيفة ولم تكن منهم . انظر طبقات ابن سعد (٥ : ٦٦)

(٢) (٣) الزيادة في الموضعين من أبي داود (٣ : ٩٣ - ٩٤) ورواه مسلم والترمذي . وانظر طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ و ٢٥٦) والحاكم (٣ : ٩٥)

أن في تقليد عمر لأبي بكر ما يوجب تقليد أهل زماننا لما لك وأبي حنيفة !
فبطل تمويههم بما ذكروا *

والرابع أن المحتج بما ذكرنا عن عمر ينبغي أن يكون أوقع الناس وأقلهم
حياء ، لأنه احتج بما يخالفه ، وانتصر بما يبطله ، لأنه لا يستحي مما استحي
منه عمر ، لأن المحتجين بهذا يخالفون أبا بكر وعمر في أكثر أقوالهما . وقد
ذكرنا خلاف المالكيين لما رووا في الموطأ عن أبي بكر وعمر فيما خلا من
كتابنا ، فأغنى عن ترداد ، وبيننا أنهم رووا عن أبي بكر ست قضايا خالفوه
منها في خمس ، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية مما رووا في الموطأ فقط .
فهذا استحيا هذا المحتج مما استحيا منه عمر ! ويلزمه أن يقلد أبا بكر وعمر ،
وإلا فقد أقر على نفسه بترك الحق اذ ترك قول عمر ، وهو يحتج بقوله في
اثبات التقليد *

والخامس أنه لو صح أن عمر قلد - وقد أعاده الله من ذلك - لكان هو
وسائر من خالفه من الصحابة وأبطالوا التقليد واجبا أن ترد أقوالهم الى النص ،
فلا يها شهد النص أخذ به ، والنص يشهد لقول من أبطل التقليد *

واحتجوا بما أحدثناه محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن
أصبع ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن جابر بن يزيد الجعفي عن
الشعبي : أن جندباً ذكر له قول في مسألة من الصلاة لابن مسعود ، فقال جندب :
انه لرجل ما كنت لأدع قوله لقول أحد من الناس * وبه الى الشعبي عن
مسروق قال : كان ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفتون الناس :
ابن مسعود ، وعمر بن الخطاب ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ،
وأبو موسى الأشعري ، وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة : كان
عبد الله يدع قوله لقول عمر ، وكان ابو موسى يدع قوله لقول علي ، وكان
زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب (١)

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها أن راوى هذين الخبرين جابر الجعفي وهو كذاب ، فسقط الاحتجاج به وأيضاً فكذب هذا الحديث الاخير بين ظاهر ، بما هو في الشهرة والصحة كالشمس ، وهو أن خلاف ابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف إirاده ، وخلاف أبي موسى لمي كذلك ، ومن جملة خلافه إياه امتناعه من بيعته ومن حضور مشاهدته ، وليس في الخلاف أعظم من هذا ، وكذلك خلاف زيد لأبي - في القرآت والفرائض وغير ذلك - أشهر من كل مشهر ، فوضح كذب جابر في روايته هذه

والثالث أنه لو صح كل هذا لكان عليهم لا لهم ، لأن الذين كان هؤلاء المذكورون يقلدون بزعمهم ، هم غير الذين يقلد هؤلاء المتأخرون اليوم ، فلا حجة لمن قلد مالكا وأبا حنيفة والشافعي فيمن قلد عمر وعلياً وأبياً ، بل هو حجة عليهم ، لأنه إن كان تقليد هؤلاء حقاً ، فتقليد مالك والشافعي وأبي حنيفة باطل ، وإن كان تقليد من تقدم باطلا فتقليد من تأخر باطل ، فمن المحال الباطل أن يقلد ابن مسعود عمر أو غيره ، مع ما حدثناه المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب قال سمعت سفيان يحدث عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول : اغد عالماً أو متعلماً ولا تغدون إمامة (١) قال ابن وهب : فذكر لي سفيان عن أبي الزعراء عن أبي الاحوص عن ابن مسعود : ان الامعة فيكم الذي يحقب (٢) دينه الرجال (٣)

(١) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة

(٢) مضارع أحقب ، من الأرذاف على الحقيقة ، يقال : أحقب زاده خلفه على راحلته أي جملة وراءه حقيقة ، والمعنى انه الذي يقلد دينه لكل أحد ، أي يجمع دينه تابعاً لدين غيره بلا حجة ولا برهان ولا روية . مقتبس من اللسان

(٣) رواه ابن عبد البر (١٠١ : ٢ - ١١٢) عن عبد الرحمن بن يحيى عن علي بن محمد عن احمد بن داود عن سحنون عن ابن وهب بإسناده ، ولفظه : « اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد إمامة فيما بين ذلك . قال ابن وهب : فسألت سفيان عن الامعة فحدثني عن أبي الزعراء

واحتجوا أيضا بالأعمى يدل على القبلة ، وبالراكب في السفينة يدل الملاحون على القبلة وعلى الوقت

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه من باب قبول الخبر ، لا من باب قبول الفتيا في الدين بلا دليل ، ولا من باب تحريم أمر كان مباحاً ، أو إيجاب فرض لم يكن واجباً ، أو إسقاط فرض قد وجب . وهذا الذي ذكروا ليس تقليداً ، وإنما هو اخبار ، والناس مجمعون على قبول خبر الواحد في أشياء كثيرة : منها الهدية ، وحال ادخال الزوج على الزوجة ، وقبول (قول) (١) المرأة الذمية والسلمة : أنها طاهر فيستباح وطؤها (٢) بعد تحريمه بالحيض وغير ذلك ، فقبول الأعمى لخبر المخبر له عن الوقت والقبلة - اذ وقع له تصديقه - أمر قد قام الدليل على صحته ، بل أكثر هذه الأمور توجب العلم الضروري بالجملة . وبطل أن يكون ما ذكرنا تقليداً

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (واتبع ملة ابراهيم حنيفاً)

قال ابو محمد : وهذا من القحة ما هو ! لان الشيء الذي يأمر به الله ليس تقليداً ولكنه برهان ضروري ، والتقليد إنما هو اتباع من لم يأمرنا عز وجل باتباعه . وإنما التقليد الذي نخالفهم فيه : هو أخذ قول رجل ممن دون

عن أبي الاحوص عن ابن مسعود قال : كنا ندعو الامعة في الجاهلية الذي يدعى الى الطعام فيذهب معه بغيره ، وهو فيكم اليوم المحقب دينه الرجال « ثم رواه بإسناد آخر عن يونس عن سفيان وهو ابن عينية ، وابو الزعراء هو عمرو بن عمرو - ويقال ابن عامر - الجشمي وأبو الاحوص عمه . وفي لسان العرب : « الامعة والامع الذي لا رأى له ولا عزم فهو يتابع كل أحد على رأيه ولا يثبت على شيء والهاء فيه للمبالغة » ثم نقل عن ابن مسعود « كنا نعد في الجاهلية الامعة الذي يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى » وهذا أدق مما نقله ابن عبد البر . ونقل في اللسان أيضا عن ابن مسعود : « قيل وما الامعة ؟ قال الذي يقول أنا مع الناس »

(١) لفظ « قول » سقط من الاصل وهو لازم لسياق الكلام

(٢) في الاصل « وطؤها » وهو لحن

النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمرنا ربنا باتباعه بلا دليل يصحح قوله ، لكن لان فلاناً قاله فقط ، فهذا هو الذي يبطل ، ولكن من لا يتقى الله عز وجل - ممن قد بهره الحق ، وعجز عن نصره الباطل ، وأراد استدامة سوقه ، ولا يبالى الى ما أداه ذلك - : أوقع على اعتقاد الحق الذي قد ثبت برهانه اسم التقليد ، فسمى الانقياد لغير الواحد تقليداً ، وسمى الاجماع تقليداً ، وسمى اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر باتباعه من ملة ابراهيم عليه السلام تقليداً .

فان أرادوا منا تصحيح هذه المعاني فهي صحاح ، لقيام النص بوجودها ، وان أرادوا أن يتطرقوا بذلك الى تقليد مالك والشافعي وأبي حنيفة فذلك حرام وباطل ، وليس في اتباع ملة ابراهيم ما يوجب اتباع مالك وأبي حنيفة والشافعي ، لأنهم غير ابراهيم المأمور باتباعه ، ولم تؤمر قط باتباع هؤلاء المذكورين ، وانما هذا بمنزلة من سمي الخنزير كبشاً ، وسمى الكبش خنزيراً ، فليس ذلك مما يحل الخنزير ويحرم الكبش . وكذلك انما يحرم اتباع من دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير دليل ، ونوجب اتباع ما قام الدليل على وجوب اتباعه ، ولا نلتفت الى من مزج الأسماء ، فسمى الحق تقليداً ، وسمى الباطل اتباعاً . وقد بينا قبل وبعد أن الآفة العظيمة انما دخلت على الناس - وتمكن بهم أهل الشر والفسق والتخليط والسفسطة ولبسوا عليهم دينهم - : فمن قبل اشتراك الأسماء واشتباكها على المعاني الواقعة تحتها ، ولذلك دعونا في كتبنا الى تمييز المعاني ، وتخصيصها بالاسماء الخلقية ، فان وجدنا في اللغة اسما مشتركا حققنا المعاني التي تقع تحتها ، وميزنا كل معنى منها بحدوده التي هي صفاته التي لا يشاركه فيها سائر المعاني ، حتى يلوح البيان ، فيهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، والله تعالى يلبس على من لبس على الناس . وبالله تعالى التوفيق

واحتجوا بما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا

قاسم بن اصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة ثنا عمرو بن مرة (١) عن حصين عن ابن أبي ليلى: قال: «حدثنا أصحابنا أنهم كانوا اذا صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فدخل الرجل أشاروا اليه ففرض ما سبق به ، فكانوا من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى جاء معاذ فقال : لا أراه على حال إلا كنت معه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان معاذ قد سن لكم سنة فكذاك فافعلوا (٢)»

(١) في الاصل (عمر بن مرة) وهو خطأ

(٢) هذا الحديث جزء من حديث طويل عن معاذ : « أحملت الصلاة ثلاثة أحوال وأحبل الصيام ثلاثة أحوال » رواه احمد في المسند (٥ : ٢٤٦) مطولا عن أبي النضر ويزيد بن هرون عن المسعودي عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، وفيه بدء الاذان ، وروى هذا الجزء فقط (٥ : ٢٣٣) عن عبد الصمد عن عبد العزيز بن مسلم عن الحصين عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، ورواه أبو داود مطولا (١ : ١٩٣) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : «سمعت ابن أبي ليلى قال : وحدثنا أصحابنا » الخ .. وفي اثنائه ما يدل على أن عمرو بن مرة سمعه ايضا من حصين بن عبد الرحمن — وهو أصغر منه — عن ابن أبي ليلى ، وقد تسكعوا كثيرا في قول ابن أبي ليلى : « وحدثنا أصحابنا » لانه لم يدرك معاذ وان أدرك كثيرا من الصحابة ، ولكن قد ورد التصريح بأنه روى هذا الحديث عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فروى البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٤٢٠) من طريق وكيع عن الامش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : «حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فذكر بعضه مختصرا . وكذلك روى الطحاوي في معاني الآثار (١ : ٧٩) من طريق وكيع ، وأعله البيهقي بأن في روايات أخرى عن عبد الرحمن عن معاذ ، وفي غيرها عن عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد وانه لم يدركهما ، وتعبه ابن الترمذي فقال : « الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح ، وقد صرح فيه ابن أبي ليلى بأن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديثه ، فهو متصل ، لما عرف من مذاهب أهل السنة في عدالة الصحابة رضى الله عنهم ، وان جهالة الاسم غير ضارة ، وقال ابن حزم : هذا اسناد في غاية الصحة » ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٧٥) عن ابن أبي شيبة وابن خزيمة « ثنا أصحاب محمد » وقال : « فتعين الاحتمال الاول ، ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد » ولا ندري أين صحح المؤلف هذا ولعله في الحلى في أبواب الاذان ، فلئن كان هذا فان شأنه لعجب ! فالحديث واحد ، وطرقه متعددة ، وبعضهم يرويه

قال أبو محمد : وهذا حديث كما ترى ، لم يذكر ابن أبي ليلى من حديثه به والضمير الذي في « كانوا » لا بيان فيه أنه راجع الى المحدثين لابن أبي ليلى ، بل لعلة راجع الى الصحابة غير المحدثين لابن أبي ليلى ، ولا تؤخذ الحقائق بالشكوك . (١)

وحق لو صح هذا الحديث لما كانت فيه حجة لوجهين : أحدهما أن الذين يقلدونهم غير معاذ ، فلو صح تقليد معاذ (٢) ما كان ذلك إلا مبطلا لتقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي . والثاني أن فعل معاذ لم يصير سنة إلا حيث أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحين أمر به ، لا بفعل معاذ ، ويكون حينئذ معنى أن معاذاً سن سنة ، أى فعل فعلاً جعله الله لكم سنة ، فانما صار سنة حين أمر به عليه السلام فقط ، مع أنه حديث مرسل لا يحتج به وقد روينا عن معاذ ما يبطل ظن الظان في هذا الحديث وما يبطل به التقليد ، وهو ما حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبة قال انبأني عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن سلمة يقول : قال معاذ ابن جبل : يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث؟ دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال المنافق بالقرآن ؟ فسكتوا ، فقال معاذ : أما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وإن افتتن فلا تقطعوا منه أناتكم ، فإن المؤمن - أو قال المسلم - يفتن ثم يتوب ، وأما القرآن فإن له مناراً كمنار الطريق ، لا يخفى

كاملاً وغيره يختصر ، والمتتبع لجميع طرقه وما ورد من ألفاظه يملؤه اليقين بأنه حديث واحد صحيح ، وإن عبد الرحمن سمعه من الصحابة عن قصة معاذ وعبد الله بن يزيد ، وكان تارة يسنده اليهما على اعتبار أنه سمعه مسنداً اليهما ، فإن كان في الظاهر مرسل فهو في الحقيقة موصول ، وهذا تحقيق دقيق . والحمد لله

(١) كلا ، بل صرح الرواية يدل على أن الذين أخبروا ابن أبي ليلى هم الذين صلوا والسياق واضح المراد منه . وليس في صحة هذا حجة على صحة التقليد كما قال المؤلف (٢) في الاصل « تقليد غير معاذ » وهو يخالف المعنى المراد فلذلك حذفنا لفظ « غير »

على أحد ، فما علمتم منه فلا تسألوا عنه أحداً ، وما لم تعلموا فكلوه الى عالمه ،
وأما الدنيا فمن جعل الله غناه في قلبه فقد أفلح ، ومن لا فليست بنافعة دنياه (١)
قال ابو محمد : رحم الله معاذاً ، لقد صدع بالحق ، ونهى عن التقليد
في كل شيء ، وأمر باتباع ظاهر القرآن ، وأن لا يبالى من خالف فيه ، وأمر
بالتوقف فيما أشكل . وهذا نص مذهبنا . وبالله تعالى التوفيق .

ومن العجب احتجاجهم بهذا الخبر ، ولا يدري أحد لماذا ! فان كانوا
أرادوا بذلك تقليد معاذ وأنه كان يسن السنن ، فقد جاء عنه أنه كان يورث
المسلم من الكافر فيقلدوه ، وإلا فقد لعبوا بدينهم ، وان كانوا يحتجون به
في ايجاب تقليد أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فهذا حق ما سمع بأظرف منه !
وأين تقليد معاذ من تقليد هؤلاء !

واحتج بعضهم بقوله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم) الآية وبقوله تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ
يبياعونك تحت الشجرة) وبقوله تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى) وبقوله
عز وجل : (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار) . فقالوا : من أننى
الله تعالى عليه فقوله أبعد من الخطأ وأقرب من الصواب *

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي (٢) » وبما روي عنه عليه السلام . من الحديث الذي فيه :
« اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر (٣) » وقالوا : ان الصحابة رضي
الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم بما شهدوا ، وقال بعضهم : قول الخلفاء من
الصحابة حكم ، وحكمهم لا يجب أن ينقض *

واحتجوا بقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر

(١) هذا اسناد صحيح ، ورواه ابن عبد البر (٢ : ١١١) من طريق عبد الرحمن
ابن مهدى عن شعبة بهذا الاسناد ، ورواه أيضاً من قول سليمان كقول معاذ .

(٢) سيأتي الكلام عليه (٣) سيأتي أيضاً

منكم) وبما روي من : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (١) » قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه ، بل الآيات التي ذكرنا حجة عليهم ، أما قوله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء) الآية ، وقوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين) الآية ، وقوله تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى) وقوله تعالى : (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار) — : فانما هذا كله ثناء عليهم ، رضوان الله عليهم ، ولم ننزع في الثناء عليهم والله الحمد ، بل نحن أشد توقيراً لهم ، وأعلم بحقوقهم من هؤلاء المحتجبين بهذه الآتي في غير مواضعها ، لاننا نحن انما تركنا أقوال الصحابة لقول محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجب من حقه عليه السلام عليهم ، كالذي يجب من حقه علينا ولا فرق ، والذي ألزموا طاعته كما ألزمناها سواء سواء . وهم انما تركوا أقوال الصحابة — الذين احتجوا في فضلهم بما ذكرنا — لقول أبي حنيفة ومالك والشافعي وانما قلنا نحن : ليس وجوب الثناء عليهم بموجب أن يقلدوا ، إذ قد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبا بكر وعمر — اللذين هما أفضل رجالهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم — قد أخطأ ، كما حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا القريشي ثنا البخاري ثنا ابراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن عبد الله بن الزبير أخبرهم : « أنه قدم ركب من بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أمر القعقاع بن معبد بن زرارة ، قال عمر : بل أمر الاقرع بن حابس ، فقال أبو بكر : ما أردت إلا خلافي ، قال عمر : ما أردت خلافتك ، فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك : (٢) (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر

(١) سيأتي أيضا ان شاء الله (٢) الذي في البخاري (٢ : ٢٦٦) (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) ، ولم يذكر باقي الآيات .

بعضكم لبعض أن تحبب أعمالكم وأنتم لا تشعرون) حتى انقضت « يعني الآية (١) *

قال البخاري : ثنا محمد بن مقاتل ثنا وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال قال ابن الزبير : فكان عمر بعد إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم (بجديث) (٢) حدثه كأخي السرار ، لم يسمعه حتى يستفهمه . قال البخاري : ثنا يسرة بن صفوان بن جميل (٣) ثنا نافع بن عمر (٤) عن ابن أبي مليكة قال : كاد الخيران يهلكان : أبو بكر وعمر (٥) ، رفعا أصواتهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وكما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الاعرابي عن أبي داود قال ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق - كتمته من كتابه - قال أنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اني أريت الليلة رؤيا ، فعبرها أبو بكر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، فقال : أقسمت يا رسول الله - بأبي أنت (٦) - لتحدثني بالذي (٧) أخطأت فيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقسم (٨) » *

قال أبو محمد : فمن أخطأ فغير جائز أن يؤخذ قوله بغير برهان يصححه ، والنبي صلى الله عليه وسلم اذا كان منه - على طريق ارادة الخبر - ما لا يوافق ارادة ربه تعالى ، لم يقره تعالى على ذلك حتى يبين له . وأما أبو بكر رضي

(١) في الاصل « معنى الآية » وليس له معنى . (٢) زيادة من البخاري (٣ : ٣١١ - ٣١٢)
 (٣) « يسرة » بالياء المثناة والسين المهملة المفتوحتين (٤) في الاصل « نافع مولى ابن عمر » وهو خطأ صححه من البخاري (٢ : ٣٦٥) ومن كتب التراجم (٥) في البخاري « كاد الخيران أن يهلكا : أبا بكر وعمر (٦) لفظ « بأبي أنت » ليس في أبي داود (٧) في أبي داود « ما الذي » (٨) هو حديث طويل في أبي داود (٤ : ٣٣٨) واختصره المؤلف . ورواه البخاري (٣ : ٢٧٥) ومسلم (٢ : ٢٠٢) وغيرها .

الله عنه فقد رام من النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين له وجه خطئه فيما عبر، فلم يفعل عليه السلام*

وأما ما تعلقوا به مما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لا بئى بكر وعمر: «لولا اختلافكما على ما خالفكما» فأول ذلك أن هذا خبر لا يصح، ولو صح لكان حجة في إبطال تقليدهما، لانب الامر الموجود فيهما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخذ برأيهما في أمور الدنيا، ففرض عليهما اتباعه عليه السلام، وأن لا نأخذ بقولهما في أمور الشريعة. وهذا بين وأما قوله عليه السلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين (١)» فقد علمنا أنه عليه السلام لا يأمر بما لا يقدر عليه، ووجدنا الخلفاء الراشدين بعده عليه السلام قد اختلفوا اختلافا شديدا، فلا بد من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها: إما أن نأخذ بكل ما اختلفوا فيه، وهذا ما لا سبيل إليه، ولا يقدر أحد عليه، إذ فيه الشيء وضده، ولا سبيل إلى أن يورث أحد الجد دون الاخوة، بقول أبي بكر وعائشة، ويورثه الثلث فقط وباقي ذلك للاخوة على قول عمر، ويورثه السادس وباقيه للاخوة على مذهب علي، وهكذا في كل ما اختلفوا فيه، فبطل هذا الوجه، لانه ليس في استطاعة الناس أن يفعلوه. فهذا وجه *

أو يكون مباحا لنا أن نأخذ بأي ذلك شئنا، وهذا خروج عن الاسلام، لأنه يوجب أن يكون دين الله تعالى موكولا إلى اختيارنا، فيحرم كل واحد منا ما يشاء ويحل ما يشاء، ويحرم أحدنا ما يحلله الآخر، وقول الله

(١) رواه الامام أحمد في مسنده مطولا بأسانيد مختلفة (ج ٤ ص ١٢٦ - ١٢٧) ورواه أبو داود في سننه عن أحمد (ج ٤ ص ٣٢٩ - ٣٣٠) ورواه الدارمي (ص ١٨) ورواه الحاكم في المستدرک بأسانيد مختلفة (ج ١ ص ٩٥ - ٩٨) ورواه الترمذی (ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣) ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٠ - ١١) ونسبه الحاكم في المستدرک الى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة للبخاري - وهو غير كتاب الاعتصام الذي هو أحد أبواب الجامع الصحيح - وصححه الترمذی والحاكم ووافقه الذهبي

تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم) وقوله تعالى : (تلك حدود الله فلا تمعدوها)
وقوله تعالى : (ولا تنازعوا) - يبطل هذا الوجه الفاسد ، ويوجب أن
ما كان حراماً حينئذ فهو حرام الى يوم القيامة ، وما كان واجباً يومئذ فهو
واجب الى يوم القيامة ، وما كان حلالاً يومئذ فهو حلال الى يوم القيامة
وأيضاً فلو كان هذا ، لكاننا اذا أخذنا بقول الواحد منهم فقد تركنا
قول الآخر منهم ، ولا بد من ذلك ، فليسنا حينئذ متبعين لسنتهم ، فقد حصلنا
في خلاف الحديث المذكور وحصلوا فيه شأواً أو أبوا . ولقد أذكرنا هذا
مفتياً كان عندنا بالاندلس ، وكان جاهلاً ، فكانت عادته أن يتقدمه رجلان ،
كان مدار الفتيا عليهما في ذلك الوقت ، فكان يكتب تحت فتياهما : أقول
بما قاله الشيخان ، فقضى أن دينك الشيخين مختلفا ، فلما كتب تحت فتياهما
ما ذكرنا ، قال له بعض من حضر : إن الشيخين مختلفا ؟! فقال : وأنا
أختلف باختلافهما !!

قال أبو محمد : فاذ قد بطل هذان الوجهان فلم يبق الا الوجه الثالث ،
وهو أخذ ما أجمعوا عليه ، وليس ذلك الا فيما أجمع عليه سائر الصحابة
رضوان الله عليهم معهم ، وفي تتبعهم سنن النبي صلى الله عليه وسلم والقول بها
وأيضاً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أمر باتباع سنن الخلفاء
الراشدين لا يخلو ضرورة من أحد وجهين : إما أن يكون عليه السلام أباح
أن يسنوا سنننا غير سننه ، فهذا ما لا يقوله مسلم ، ومن أجاز هذا فقد كفر
وارتد وحل دمه وماله ، لان الدين كله إما واجب أو غير واجب ، وإما حرام
وإما حلال ، لا قسم في الديانة غير هذه الاقسام أصلاً ، فمن أباح أن يكون للخلفاء
الراشدين سنة لم يسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أباح أن يحرموا
شيئاً كان حلالاً على عهده عليه السلام الى أن مات ، أو أن يحلوا شيئاً حرمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أن يوجبوا فريضة لم يوجبها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أو أن يسقطوا فريضة فرضها رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يسقطها الى أن مات ، وكل هذه الوجوه من جوز منها شيئاً فهو
كافر مشرك باجماع الامة كلها بلا خلاف . وبالله تعالى التوفيق . فهذا
الوجه قد بطل والله الحمد *

وإما أن يكون أمر باتباعهم في اقتدائهم بسنته عليه السلام ، فهكذا
نقول ، ليس يحتمل هذا الحديث وجهها غير هذا أصلاً *
وقال بعضهم : إنما تتبعهم فيما لا سنة فيه .

قال أبو محمد : واذ لم يبق الا هذا فقد سقط شغبهم ، وليس في العالم
شيء الا وفيه سنة منصوصة ، وقد بينا هذا في باب ابطال القياس من
كتابنا هذا . وبالله تعالى التوفيق .

واحتجوا بما أخبرناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن
شعيب أنا محمد بن بشار ثنا أبو عامر ثنا سفیان - هو الثوري - عن الشيباني
- هو أبو اسحق - عن الشعبي عن شرح أنه كتب الى عمر يسأله فكتب اليه :
أن أقض بما في كتاب الله ، فان لم يكن في كتاب الله فبسنة (١) رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن في كتاب الله ولا في (٢) سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاقض بما قضى به الصالحون ، فان لم يكن في كتاب الله ولا في
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقض فيه الصالحون فان شئت فتقدم وإن
شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك والسلام (عليكم) (٣)

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لان عمر لم يقل بما قضى به بعض
الصالحين ، وإنما قال : ما قضى به الصالحون ، فهذا هو اجماع جميع الصالحين ،
وفي هذا الحديث اباحة عمر ترك الحكم بالقياس واختياره لذلك .

(١) في الاصل « فسنة » بدون باء الجر ، وصححه من النسائي (٢ : ٣٠٦)

(٢) حرف « في » زدناه من النسائي (٣) كلمة « عليكم » زدناها من النسائي

ويقال لهم - في احتجاجهم بما روى من الامر بالتزام سنة الخلفاء الراشدين المهديين - : هذا حجة عليكم ، لان سنة الخلفاء الراشدين المهديين كلهم - بلا خلاف منهم - أن لا يقلدوا أحداً ، وأن لا يقلد بعضهم بعضاً ، وأن لا يطلبوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدوها فينصرفوا اليها ويحتملوا بها ، وقد أنكر عمر رضي الله عنه أشد الانكار على رجل سأله عن مسألة في الحج ، فلما أفتاه قال له الرجل : هكذا أفتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضربه عمر بالدرة وقال له : سألتني عن شيء قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي أخالفه . رويناه من طريق عبد الرزاق * وقال عمر رضي الله عنه : ان الرأي منا هو التكلف ، وان الرأي من النبي صلى الله عليه وسلم كان حقاً .

قال أبو محمد : فمن كان متبعاً لهم فليمتبِعهم في هذا الذي اتفقوا فيه ، فمن
ترك التقليد ، وفيما أجمعوا عليه من اتباع سنن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وفيما نهوا عنه من التكلف ، فإنه يوافق بذلك الحق وقول الله تعالى وقول
رسوله عليه السلام ، وهؤلاء الخلفاء قد خالفهم من في عصرهم ، فقد خالف
عمر زيد وعلى وغيرهما ، وخالف عثمان عمر ، وخالف عمر أبا بكر في قضايا
كثيرة ، فما منهم أحد قال لمن خالفه : لم خالفتني وأنا إمام ؟ فلو كان تقليد
واجباً لما تركوا أحداً يعمل بغير الواجب *

وأما تمويه من احتج بقوله تعالى : (وأولى الأمر منكم) فهذه الآية مبطلّة للتقليد ابطالا لاخفاء به ، وهي أعظم الحجج عليهم ، لأنّه تعالى إنما أمر بطاعتهم فيما نقلوه إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لافي غير ذلك (١) وان قالوا : بل فيما قالوه باجتهادهم ، قلنا : قد سلف منا ابطال هذا الظن ، ثم لو سلم ذلك لما وجب ذلك الا في جميعهم ، لافي بعضهم ، لأن الله عز وجل لم يقل وبمعض أولى الأمر منكم ، وانما أمرنا بتابع أولى الامر منا ، وهم أهل العلم كلهم ، فاذا أجمعوا على أمر

(١) هذا خطأ في تفسير معنى أولى الامر . وقد بينا ذلك في هامش « ج ٤ ص ١٣٥ » من هذا الكتاب

فلا خلاف في وجوب اتباعهم ، وقد بين تعالى ذلك في الآية نفسها ، ولم يدعنا في لبس ، فقال تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فأسقط تعالى عند التنازع الرد الى أولى الامر ، وأوجب الرد الى القرآن والسنة فقط ، وانما أمر بطاعة أولى الأمر منا ما لم يكن تنازع . وهذا هو قولنا . والله اعلم *

وأما الرواية : « إن معاذاً سن لكم » فقد قلنا : انه حديث لا يصح سنداً ، ولو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لان الدخول مع الامام كيف وجد ليس من قبل أن معاذاً فعله ، لكن من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم صوبه وأمر به ، بقوله عليه السلام : « ما أدر كنتم فصلوا وما فاتكم فأتوا » وإلا فقد فعل معاذ في تطويل الصلاة أمراً غضب منه عليه السلام ونهاه عن العودة ، فلو كان ما فعل معاذ سنة ، لكان تطويله الصلاة إذ أم الناس سنة ، وهذا خطأ ، فصح أنه ليس فعل معاذ ولا غيره سنة إلا حتى يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ويصححها . وهذا قولنا لا قولهم *

وأما الرواية : « اقتدوا باللذين من بعدي » حديث لا يصح ، لانه مروي عن مولى لربيعي مجهول (٣) ، وعن المفضل الضبي وليس بحجة ، كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير ثنا عبد الرحمن بن الاسود الطفاوي ثنا محمد بن كثير الملائي ثنا المفضل الضبي عن ضرار بن

(١) كلا بل هو حديث صحيح رواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٩٠) وقال « حديث حسن » وهلال مولى ربيعي ذكره ابن حبان في الثقات . وقد اختلف فيه على عبد الملك ابن عمير فقال بعضهم « عن عبد الملك عن ربيعي بن حراش ، وقال بعضهم » عن عبد الملك عن هلال مولى ربيعي عن ربيعي « والاول أصح وأكثر ، وقد اختلف هذا الاختلاف في رواية سفيان الثوري وسفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير . ولذلك قال الحاكم في المستدرک بعد أن رواه بأساً نيد كثيرة : « هذا حديث من أجل ما روى قى فضائل الشيخين ، وقد أتهم هذا الاسناد عن الثوري ومسعر يحيى الحامى وأقامه أيضاً عن مسعر وكيع وحفص بن عمر الابلي ، ثم قصر بروايته عن ابن عيينة الحميدى وغيره وأقام الاسناد عن ابن عيينة اسحق بن عيسى الطباع فثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث » (ج ٣ ص ٧٥) ووافقه الذهبي على تصحيحه

مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل العتري عن جدته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، واهتدوا بهدي عمار ، وتمسكوا بهدي ابن أم عبد » *

وكما حدثناه أحمد بن قاسم قال ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ قال حدثني قاسم بن أصبغ ثنا اسماعيل بن اسحق القاضي ثنا محمد بن كثير أنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربيعي عن ربيعة عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، واهتدوا بهدي عمار ، وتمسكوا بهدي ابن أم عبد » *

وأخذناه أيضا عن بعض أصحابنا عن القاضي أبي الوليد بن الفرص عن ابن الدخيل عن العقيلي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا محمد بن فضيل ثنا وكيع ثنا سالم المرادي عن عمرو بن هرم عن ربيعة بن حراش وأبي عبد الله رجل من أصحاب حذيفة عن حذيفة *

قال أبو محمد : سالم ضعيف ، (١) وقد سمي بعضهم المولى فقال : هلال مولى ربيعة ، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلا ، ولو صح - كان عليهم السلام ، لا لهم - نعت أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي - أترك الناس لأبي بكر وعمر ، وقد بينا أن أصحاب مالك خالفوا أبا بكر مما رووا في الموطأ خاصة في خمسة مواضع ، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية مما رووا في الموطأ خاصة ، وقد ذكرنا أيضا أن عمر وأبا بكر اختلفا ، وأن أتباعهما فيما اختلفا فيه متبذرون تمتنع لا يقدر عليه أحد *

وإنما الصحيح في هذا الباب ما ناولني به بعض أصحابنا وحدثني به أيضا

(١) هو سالم بن عبد الواحد المرادي الأنعمي أبو الغلاء ضعفه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العجلي وقال الطحاوي « مقبول الحديث » وروايته هذه رواها الترمذي (٢ : ٢٩٠)

يوسف بن عبد الله بن عبد البر النخعي كلاهما عن أبي الوليد عبد الله بن يوسف القاضى عن ابن الدخيل عن العقيلي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا اسماعيل بن أبي أويس عن عبد الله بن أبي عبد الله البصري وثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعقلوا أيها الناس قولي ، فقد بلغت ، وقد تركت فيكم أيها الناس ما إن اعتمصتم به فلن تضلوا : كتاب الله وسنة نبيه » *

وربه الى العقيلي ثنا موسى بن اسحق ثنا محمد بن عبيد المحاربي ثنا صالح بن موسى الطاحي عن عبد العزيز بن رفيع عن ابى صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اني قد خلقت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبدا ما أخذتم بهما أو عملتم بهما : كتاب الله وسنتي ، ولم يتفرقا حتى يردا على الخوض » *

وأما الرواية : « أصحابي كالنجوم » فرواية ساقطة ، وهذا حديث حديثه أبو العباس أحمد بن عمر بن انس العذري قال أنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي الانصارى قال أنا على بن عمر بن أحمد الدار قطنى ثنا القاضى أحمد بن كامل خلف ثنا عبد الله بن روح ثنا سلام بن سليمان ثنا الحارث بن غصين عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » قال ابو محمد : ابو سفيان ضعيف ، (١) والحارث بن غصين (٢) هذا هو أبو وهب الثقفى ، وسلام بن سليمان (٣) يروى الأحاديث الموضوعة ، وهذا منها بلا شك ، فهذه رواية

(١) هو طلحة بن نافع القرشي الواسطي وليس بضعيف قال البزار : « هو في نفسه ثقة »

(٢) بضم الغين المعجمة وفتح الصاد المهملة . والحارث هذا ذكره الطوسى في رجال الشيعة وابن حبان في الثقات وله ترجمة في لسان الميزان

(٣) في التهذيب « سلام بن سلم ويقال ابن سليم أو ابن سليمان والصواب الاول . وفى لسان الميزان في ترجمة الحارث بن غصين « وعنه سلام بن سليم » فهو هو . قال ابن حبان « روى عن الثقات الموضوعات كانه كان المتعمد لها » وقال أبو نعيم في الحلية « متروك بالاتفاق »

ساقطة من طريق ضعف اسنادها *

وكتب الى أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النخعي : ان هذا الحديث روى أيضا من طريق عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد ابن المسيب عن ابن عمر ، ومن طريق حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر * قال : وعبد الرحيم بن زيد وأبوه موقوفان ، وحمزة الجزري مجهول *

وكتب الى النخعي حدثنا محمد بن ابراهيم بن سعيد أن أبا عبد بن مفرج حدثهم قال ثنا محمد بن أيوب الصموت قال قال لنا البزار : وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم *

قال أبو محمد : فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلا ، بل لا شك أنها مكذوبة ، لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه صلى الله عليه وسلم : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) فاذا كان كلامه عليه السلام في الشريعة حقا كله وواجبا ، (١) فهو من الله تعالى بلا شك ، وما كان من الله تعالى فلا اختلاف فيه ، بقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ، وقد نهى تعالى عن التفرق والاختلاف بقوله : (ولا تنازعوا) ، فمن المحال أن يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع كل قائل من الصحابة رضى الله عنهم ، وفيهم من يحلل الشيء ، وغيره منهم بحرمه ، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالا اقتداء بسمرة بن جنوب ، ولكان أكل البرد للصائم حلالا اقتداء بأبي طلحة ، وحراما اقتداء بغيره منهم ، ولكان ترك الغسل من الاكسال واجبا اقتداء بعلى وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب ، وحراما اقتداء بعائشة وابن عمر ، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالا اقتداء بعمر ، حراما اقتداء بغيره منهم ، وكل هذا مروي عندنا بالا سانية .

الصحيحة ، تركناها خوف التطويل بها ، وقد بينا آنفا اخباره عليه السلام أبا بكر بأنه أخطأ *

وقد كان الصحابة يقولون بأرائهم في عصره عليه السلام ، فمبلغه ذلك ، فيصوب المصيب ويخطئ الخطيء ، فذلك بعد موته عليه السلام أفشى وأكثر . فمن ذلك فتيا أبي السنابل لسبيعة الاسمية بأن عليها في العدة آخر الاجلين ، فأنكر عليه السلام ذلك ، وأخبر أن فتياه باطل . وقد أفى بعض الصحابة - وهو عليه السلام حي - بأن على الزاني غير المحصن الرجم ، حتى اقتداه والده بمائة شاة ووليدة ، فابطل عليه السلام ذلك الصاح وفسخه . وذكر عليه السلام السبعين ألفاً من أمته يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فقال بعض الصحابة : هم قوم ولدوا على الاسلام ، فخطأ النبي صلى الله عليه وسلم قائل ذلك . وقالوا - إذ نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح - : ما كفارة ما صنعنا ؟ فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم قولهم ذلك . وأراد طلحة بحضرة بحضرة عمر يبيع الذهب بالفضة نسيئة ، فأنكر ذلك عمر ، وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ذلك ، وباع بلال صاعين من تمر بصاع من تمر ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأمره بفسخ تلك البيعة ، وأخبره أن هذا عين الربا . وباع بعض الصحابة بريرة واشترط الولاء ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولام عليه . وقال عمر لأهل هجرة الحبشة : نحن أحق برسول الله صلى الله عليه وسلم منكم ، فكذب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . وقال جابر : كنا نبيع أمهات الأولاد ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي بين أظهرنا . وأخبر أبو سعيد أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر والنبي صلى الله عليه وسلم حي ، فذكر الأقط والزبيب ، وإنما فرض عليه اسلام التمر والشعير فقط . وأمر سمرة النساء باعادة الصلاة أيام الحيض . وقال قوم من الصحابة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم : أما أنا فأفيض عن رأسي - يعنون في غسل الجنابة - كذا وكذا مرة ، فأنكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم . وكان على يغتسل من المذى والنبي صلى الله عليه وسلم حي ، فأُنكر ذلك النبي عليه السلام . وقال أسيد وغيره - إذ رجع سيف أبي عامر الأشرى عليه - : بطل جهاده ، وقالوا ذلك في عامر بن الأكوع ، فكذبهم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . وأففى عمر المجنب في السفر أن لا يصلي شهراً بالتييم ، ولكن يترك الصلاة حتى يجد الماء . وقال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم أن يناول القدح أبا بكر وهو عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم ، فأبى ذلك النبي عليه السلام ، وأخبر أن الواجب غير ذلك ، وهو أن يناوله الأيمن فالأيمن ، وكان عن يمينه أعرابي . وتمعك عمار في التراب كما تتمعك الدابة ، فأُنكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، وأُنكر النبي عليه السلام على عمر ندائه إياه - إذ أخر عليه السلام العتمة - وقال له : ما كان لكم أن تنذروا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أسامة - إذ قتل الرجل بعد أن قال لا إله إلا الله - : يا رسول الله انما قالها تعوداً ، فقال له النبي عليه السلام : هلا شققت عن قلبه ! وأُنكر عليه قتله إياه ، وخطأه في تأويله ، حتى قال أسامة : وددت أني لم أكن أسلمت إلا ذلك اليوم . وقال خالد : رب يصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، فأُنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأُنكر فعله ببني جذيمة . وتنزه قوم منهم عن أشياء فعلها عليه السلام فأُنكر ذلك عليه السلام وغضب منه . وتأول عمر أنه أخطأ إذ قبل وهو صائم ، فخطأه عليه السلام في تأويله ذلك وأخبر أنه لا شيء عليه فيه . وتأول الانصاري تقبيله عليه السلام وهو صائم ، واصباحه جنباً وهو صائم ، ان ذلك خصوص له عليه السلام ، فخطأه عليه السلام في ذلك وغضب منه . وتأول عدي في الخيط الأبيض انه عقال أبيض ، والنبي عليه السلام حي *

وأعظم من هذا كله تأخر أهل الحديبية عن الحلق والنحر والاحلال ، إذ أمرهم بذلك عليه السلام ، حتى غضب وشكاهم الى أم سلمة أم المؤمنين ، وكل ما ذكرنا محفوظ عندنا بالأسانيد الصحاح الثابتة *

واخبرني أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن أحمد السرخسي أنا أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري أنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا أبو النعمان ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال سعيد - هو ابن المسيب - : قضى عمر في الإيهاام وفي التي تليها بخمس وعشرين ، قال سعيد : ووجد بعد ذلك كتاب آل حزم في الأصابع عشرًا عشرًا ، فأخذ بذلك *

اخبرني محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا يحيى القطان عن شعبة عن أبي اسحق عن مسروق قال : سألت ابن عمر عن نقض الوتر ، فقال : ليس أرويه عن أحد ، إنما هو شيء أقوله برأى *

قال أبو محمد : فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون ؟ أم كيف يحل لمسلم يتقي الله تعالى أن يقول - في فتيا صاحب - : مثل هذا لا يقال بالرأى . وكل ما ذكرنا فقد قالوه بأرائهم وأخطأوا فيه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة قال سمعت أبا اسحق يحدث عن رجل من بني سليم قال : سمعت ابن عباس يقول في العزل : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه شيئاً فهو كما قال ، وأما أنا فأقول برأى : هو زرعك إن شئت سقيته وإن شئت أعطشته *

وقال علي في مسيره الى صفين : هو رأى رأيتاه ، ماعهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بشيء . وقال عمر : الرأى منا هو التكلف . وقال معاوية في بيع الذهب بالذهب متفاضلا : هذا رأى . وقال ابن مسعود في قصة بروع بنت واشق : أقول فيها برأى ، فإن كان حقاً فمن الله ، وإن كان باطلاً فني ، والله ورسوله بريآن . وقال عمران بن الحصين - وذكر متعة الحج - : قال فيها رجل برأيه ماشاء ، يعني عمر . وقال عبيدة لعلی : رأيتك في الجماعة أحب الينا من رأيتك في الفرقة . وقال أبو هريرة في حديث النفقة - وزاد

في آخره زيادة - فقييل له : هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قال :
لا هذا من كيس أبي هريرة . فهاهم رضى الله عنهم يعترفون أنهم يقولون
برأيهم ، وأنهم قد يخطئون في ذلك ، فصح بذلك بطلان قول من ذكرنا *
وحدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى
عن أحمد بن محمد (١) عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو كريب واسحق بن
راهويه قال اسحق أنا عيسى بن يونس ، وقال أبو كريب ثنا أبو معاوية
واللفظ له ، قال جميعاً عن الأعمش عن مسلم - وهو أبو الضحى - عن مسروق
عن عائشة قالت : « ترخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر استنزه (٢)
عنه ناس من الناس ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان
الغضب في وجهه ، ثم قال : ما بال أقوام يرغبون عما رخص لى فيه ! فوالله
لأننا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية *

قال أبو محمد : ورواه مسلم أيضاً عن زهير بن حرب عن جرير عن الأعمش
بسنده فقال : « بلغ ذلك ناساً من أصحابه » *

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسين بن فهر ثنا الحسن بن علي بن
شعبان وعمر بن محمد بن عراك قال ثنا أحمد بن مروان ثنا أبو اسمعيل محمد
ابن اسمعيل الترمذي ثنا حرملة عن ابن وهب : سئل مالك عن أخذ بحديثين
مختلفين ، حدثه بهما ثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أترأه من ذلك
في سعة ؟ قال : لا والله حتى يصيب الحق ، وما الحق إلا في واحد ، قولان
مختلفان يكونان صواباً ! ما الحق وما الصواب إلا في واحد .

قال أبو محمد : وهذا حجة على المالكيين القائلين بتقليد من احتجوا به
من الصحابة وقد اختلفوا

فصح بكل ما ذكرنا أنه لا يحمل اتباع فتيا صاحب ولا تابع ولا أحد

(١) سقط من الاصل « عن أحمد بن محمد » وهو ضرورى في الاسناد كما مضى مرارا
(٢) في مسلم (ج ٢ ص ٢٢٠) « قتنزه » والحديث رواه أيضا البخارى (ج ٣ ص ٣١١)

دونهم ، إلا أن يوجهما نص أو اجماع ، وبطل بذلك قول من قال - فيما رواه عن صاحب بخلاف ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم - : مثل هذا لا يقال بالرأى . وصح أنه قد يخطئ المرء منهم فيقول برأيه ما يخالف ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم *

واحتجوا بمنع عمر من بيع أمهات الاولاد ، وبما روى من سنة وضع الأيدي على الركب في الصلاة ، ومن قوله في جوابه لعمر بن العاص ، اذ قال له وقد احتمل : خذ ثوبا غير ثوبك ، فقال : لو فعلتها لصارت سنة * قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم في شيء منه *

أما بيع أمهات الاولاد فقد خالف في ذلك ابن مسعود وعلى وزيد بن ثابت وابن عباس عمر ، فرأوا بيعهن ، فما الذي جعل عمر أولى بالتقليد من هؤلاء ؟ وانما منعنا من بيعهن لنص ثابت أوجب ذلك ، قد ذكرناه في كتاب الايصال الى فهم الخصال . وقال أصحابنا : انما منعنا من ذلك لاجماع الامة على المنع من بيعهن اذا حملن من ساداتهن ، ثم اختلفوا في بيعهن بعد الوضع ، فقلنا نحن : لا نترك ما اتفقنا عليه إلا بنص أو اجماع آخر ، طرداً لقولنا باستصحاب الحال *

وأما وضع الايدي على الركب ، فقد صح من طريق أبي حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم مسنداً وضع الايدي على الركب في الركوع * وأما قول عمر : لو فعلتها لكانت سنة ، فليس على ما ظن الجاهل المحتج بذلك في التقليد ، ولكن معنى ذلك : لو فعلتها لاستن بذلك الجاهل بعدي ، فكره (١) عمر أن يفعل شيئاً يلحقه أحد من الجاهل بالسنن ، كما قال لطلحة - اذا رأي عليه ثوبا مصبوغا وهو محرم - : انكم قوم يقتدى بكم ، وربما رآك من يقول : رايت على طلحة ثوبا مصبوغا وهو محرم ، أو كلاماً هذا معناه * فعلى هذا الوجه قال عمر : لو فعلتها لكانت سنة ، لاعلى أنه يسن في الدين

(١) في الاصل « ذكره » وهو خطأ ظاهر

ما لم ينزل به وحى ، وقد كانوا رضى الله عنهم يفتون بالفتيا فيبلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافها ، فيرجعون عن قولهم الى الحق الذي بلغهم ، وهذا الذي لا يحل غيره *

وقد فعل أبو بكر نحو ذلك في الجدة ، وبحث عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وفعل ذلك عمر في الاستئذان ثلاثا ، حتى قال له أبي بن كعب : يا عمر لا تكن عذابا على اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : سبحان الله ! انما سمعت شيئا فأردت ان أثبت . ورجع عن انكاره لقول أبي موسى . ولم يعرف حكم إملاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المغيرة بن شعبه . وكذلك أمر الجوس . وباع معاوية سقاية من ذهب بأكثر من وزنها ، حتى أنكر ذلك عليه عبادة بن الصامت ، وبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك . وأراد عمر قسمة مال الكعبة ، فقال له أبي : « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك » فأمسك عمر . وكان يرد الحيض حتى يطهرن ثم يطفن بالبית ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، فرجع عن قوله . وكان يري المفاضلة في دية الاصابع ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم المساواة بينها ، فرجع عن قوله الى ذلك وترك قوله * وكان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، فترك قوله ورجع الى ما بلغه * وكان ينهى عن متعة الحج ، حتى وقف على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها ، فترك قوله ورجع الى ما بلغه * وأمر برجم مجنونة زنت ، حتى أخبره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلاماً معناه : ان المجنون قد رفع عنه القلم ، فرجع عن رجمها * ونهى عن التسمي بأسماء الأنبياء ، فأخبره طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا محمد ، فأمسك ولم يتماد على النهي عن ذلك * وأراد ترك الرمل في الحج ، ثم ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فرجع عما أراد من ذلك . ومثل هذا كثير *

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن أصحابه قد يخطئون في فتياهم ، فكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول : إنه عليه السلام يأمر باتباعهم فيما قد خطأهم فيه ؟ وكيف يأمر بالافتداء بهم في أقوال قد نهاهم عن القول بها ؟ وكيف يوجب اتباع من يخطيء ؟ ولا ينسب مثل هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا فاسق أو جاهل ، لا بد من الحاق احدي الصفتين به ، وفي هذا هدم الديانة ، واجباب اتباع الباطل ، وتحريم الشيء وتحليله في وقت واحد ، وهذا خارج عن المعقول ، وكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن كذب عليه ولج في النار . نعوذ بالله من ذلك *
وأما قولهم : ان الصحابة رضى الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به . فانه يلزمهم على هذا أن التابعين شهدوا الصحابة فهم أعلم بهم ، فيجب تقليد التابعين ، وهكذا قرناً فقرناً ، حتى يبلغ الأمر اليينا فيجب تقليدنا ، وهذه (١) صفة دين النصارى في اتباعهم أساقفتهم ، وليست صفة ديننا . والحمد لله رب العالمين *
وقد قلنا ونقول : ان كل ما احتجوا به مما ذكرنا لو كان حقاً لكان عليهم لا لهم ، لأنه ليس في تقليد الصحابة ما يوجب تقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي ، فمن العجب العجيب أنهم يقلدون مالك وأبا حنيفة والشافعي ، فاذا انكر ذلك عليهم احتجوا بأشياء يرومون بها إيجاب تقليد الصحابة ، وهم يخالفون الصحابة خلافاً عظيماً ! فهل يكون أعجب من هذا ! ونعوذ بالله من الخذلان *

وليس من هؤلاء الفقهاء المذكورين أحد إلا وهو يخالف كل واحد من الصحابة في مئين من القضايا وفي عشرات منها ، فقد بطل ما نصروا ، وتركوا ما حققوا ، وقد ذكرنا في باب الاجماع ابطال قول من قال باتباع الصحاب الذي لا يخالف له يعرف من الصحابة ، وبيننا هنالك أنهم أترك الناس لذلك ، وأنهم قد خالفوا أحكاماً كثيرة لعمر ، بحضرة المهاجرين والانصار ، لم يرو

عن واحد منهم انكار لفعله ذلك ، كاضعافه الغرم على حاطب في ناقة المزني وغير ذلك ، وهذا حكم مشتهر منتشر ، لم يعارضه فيه أحد من الصحابة ، ولا روى عن أحد منهم انكار لذلك ، فقد تركوه وهم يشهدون أن حكم الصحاب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة هو الحق ، فقد أقروا على أنفسهم أنهم تركوا الحق ، وأنهم أصرروا على ما فعلوا وهم يعلمون *

ويقال لهم أيضاً : كيف كان حال حكم الصحابي الواحد الذي لا يعرف له مخالف قبل أن يشتهر وينتشر ؟ أكان لازماً أن يؤخذ به ؟ أو كان غير لازم ؟ فان قال : كان غير لازم ، أوجب أن ذلك الحكم في الدين وجب بعد أن كان غير واجب ، وهذا كفر ، وتكذيب لله عز وجل في قوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) ، وان قال : كان لازماً ، فقد أوجب لزومه قبل الانتشار ، وسقط شرطهم الفاسد في الانتشار ، وهذا القول الفاسد يوجب أن دين الله مترقب ، فان انتشر لزم ، وان لم ينتشر لم يلزم ، وهذا كفر بارد ، وشرك وسخف . وبالله تعالى التوفيق *

وهم يخالفون عمر^١ وزيد بن ثابت في قضاء عمر في الضلع بحمل ، وفي الترقوة بحمل ، وفي قضاء زيد في العين القائمة بمائة دينار ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، حتى تحكم بعضهم فلم يستحي من الكذب فقال : انما كان ذلك منهما على وجه الحكومة *

قال ابو محمد : وهذه دعوى فاسدة لا دليل لهم على صحتها أصلاً ، ولا يعجز عن مثلها أحد . ويقال لهم مثل ذلك في تقويم الدية بألف دينار ، وبعشرة آلاف درهم ، أو بأثنى عشر ألف درهم ، ولا فرق *

وخالفوا ابن عمر وأبا برزة في قولهما : ان كل متبايعين فلا بيع بينهما حتى يفترقا بأبدانهما عن مكان البيع ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة *
وخالف مالك ابن عمر وابن عباس في قولهما : ان استطاعة الحج ليست إلا الزاد والراحلة *

وخالفوا جابر بن عبد الله في نهيه عن بيع المصاحف ، ولا يعرف لابن عمر ولا لابن عباس ولا لجابر في هاتين المسألتين - : مخالف من الصحابة *
وخالف مالك والشافعي أم سامة وعثمان بن أبي العاص في قولهما : إن أقصى أمد النفاس أربعون يوماً ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة *

وخالف مالك ابن مسعود وأبا الدرداء والزبير وقدامة بن مظعون في إباحة نكاح المريض ، وجواز ميراثه للمرأة ، ولا يعلم لهم من الصحابة مخالف في ذلك *

وخالفوا أبا بكر وعمر وخالد بن الوليد وسويد بن مقرن في إقادتهم من اللطمة ، ولا يعلم لهم في ذلك مخالف من الصحابة *
قال أبو محمد : وقد أبطلنا في باب الإجماع قول من قال باتباع الأكثر وهذه فصول يوجب تكرارنا إياها أنها تقليد صحيح ، فتدخل في باب التقليد ، وادعواهم أنها إجماع ، فوجب التنبية عليها أيضاً في باب الإجماع لذلك *

وقد بينا هنالك وفي باب الأخبار من كتابنا هذا بطلان قول من قال : محال أن يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن الأكثر ويعلمه الأقل ، وذكر حديث أبي هريرة : « ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفاق بالأسواق ، وان اخواني من الانصار كان يشغلهم القيام على أموالهم ، وكنت امرأ مسكيناً أئرم رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا الحديث وان كان منقولاً من طريق الآحاد فان البرهان يضطر الى تصديقه ، لانه لا شك عند كل ذي عقل ومعرفة بالأخبار ، أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا في ضنك شديد من العيش ، وكانوا مكشودين في تجارة ، يضربون لها آفاق بلاد العرب ، على خشونتها وقلة أموالها ، وفي نخل يمانونه بالنصح والسكد الشديد ، فاذا وجد أحدهم فرجة حضر وسمع ، فبطل قول من قال : إنه لا يجوز أن يغيب

حكمه عليه السلام عن الاكثر ويعلمه الأقل ، وصح ضد ذلك لما ذكرنا .
وبالله تعالى التوفيق *

وأيضاً فنقول لمن قال باتباع الاكثر : إنه يلزمك أن تعدهم كلهم ، ثم تعرف من قال بأحد القولين ، وتعرف عدد من قال بالقول الثاني ، وهذا أمر لم يفعلوه قط في شيء من مسائلهم . وقد قال تعالى : (يأيتها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون) *

ونقول لهم أيضاً : هلا قلتم بالاكثر عدداً في الشهود اذا اختلفوا ؟ على أن علياً يقول بذلك ، فأين تقليدكم الامام الصحابي ؟ وأين قولكم باتباع الاكثر عدداً ؟ فان قالوا : النص منعنا من ذلك ، تركوا قولهم : ان الصحابي أعلم منا ، ولا شك أن علياً رضي الله عنه قد عرف من النص الوارد في الشهادات كالذي عرف مالك وأبو حنيفة والشافعي ، مع أن النص لم يرد في عدد الشهود إلا في الزنا والطلاق والديون فقط *

وقد رجع الصحابة من قول الى قول ، وخالف كل امام منهم الامام الذي كان قبله ، فقد كانت الضوال أيام عمر مهملة لا تمس ، ثم رأى عثمان بيعها ، وقد ذكرنا ما خالف فيه عمر أبا بكر قبل هذا . وقد نهى عثمان عن القرآن ، فلبى على بهما معاً ، قاصداً معلناً بخلافه ، فلما قال له في ذلك ، قال له على : ما كنت لاترك سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد *

وحدثني أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن احمد أنا زنجويه بن محمد ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن أسلم المنقري (١) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : قلت لابي بن كعب لما وقع الناس في أمر عثمان : أبا المنذر . ما المخرج من هذا الامر ؟ قال : كتاب الله تعالى ما استبان لك فاعمل به ، وما اشتبه عليك فكله الى عالمه (٢) *

(١) بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف

(٢) هذا الاثر لم أجده في صحيح البخاري وما اظنه فيه ، لان أسلم المنقري ترجم له في التهذيب وعليه رقم ابي داود فقط فلو كان هذا الاثر في البخاري لوضع رقمه أيضاً على ترجمة أسلم

قال ابو محمد : فليقلدوا علياً وأبياً في هذا ، فانهما على الحق المبين فيه الذي لا يحل خلافه أصلاً *

وهؤلاء ، عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود يرون رد فضلات المواريث على ذي الارحام ، وزيد بن ثابت وحده يرى رد الفضل على بيت المال دون ذوى الارحام ، وان كان خصمنا مالكمياً أو شافعيّاً فقد ترك قول الأئمة من الصحابة وقول الجمهور منهم ، وأخذ بقول زيد وحده ، وكذلك فعلوا في الأقراء ، فقالوا : هي الأطهار ، وجمهور الصحابة على أنها الحيض ، والأقل على أنها الاطهار *

فان قالوا : قد جاء النص : « ان زيدا أفرضكم » قيل هذا حديث لا يصح ، (١)

(١) كلاب هو حديث صحيح رواه الحاكم في المستدرک (ج ٣ ص ٤٢٢) من طريق مسدد « ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدّهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقروهم لكتاب الله أبي بن كعب وأفرضهم زيد بن ثابت وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ، ألا ان لكل أمة أميناً وان أمين هذه الامة أبو عبيدة بن الجراح » قال الحاكم : « هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي وهو كما قال . وقد روى ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ١ ص ١٢٥) الفقرة الأولى منه في ترجمة أبي بكر من طريق خالد عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً . وروى أيضاً بهذا الاسناد ماجاء في عمر (ج ٣ ق ١ ص ٢٠٩) وكذلك روى ماورد في عثمان (ج ٣ ق ١ ص ٤١) وكذلك ماجاء في أبي بن كعب (ج ٢ ق ٢ ص ١٠٣ وج ٣ ق ٢ ص ٦٠) وكذلك ماورد في معاذ (ج ٢ ق ٢ ص ١٠٧ وج ٣ ق ٢ ص ١٢٢ وج ٧ ق ٢ ص ١١٤) وروى ماجاء في زيد (ج ٢ ق ٢ ص ١١٤) فقال : « أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعلمهم بالفرائض زيد . أخبرنا عفان بن مسلم ثنا وهيب ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : افرض أمتي زيد بن ثابت » وهذه أسانيد كلها صحيحة لا تخفى صحتها على مثل أبي محمد بن حزم رحمه الله فلا أدري كيف يجزم قولاً واحداً بعدم صحة الحديث ولعله لم يصل اليه بهذه الأسانيد . والعلم عند الله . وقد ورد هذا المعنى موقوفاً من كلام عمر انه خطب فقال : « من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب ومن أراد أن يسأل عن الحلال والحرام فليأت معاذ بن جبل ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني فاني له خازن » رواه الحاكم وقال « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » (ج ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

ولو صح لكان عليكم ، لان في ذلك الحديث « ومعاذ أفقهم » فقلدوا
معاذاً في الفتيا ، وفي قتل المرتد دون أن يستتات ، وفي توريث المؤمن من
الكافر ، وفي أشياء كثيرة خالفتموه فيها *

واحتج بعضهم بقوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون
بالمعروف وتنهون عن المنكر) وبقوله تعالى : (لتكونوا شهداء على الناس) *

قال ابو محمد : وهذا لا يوجب التقليد ، لأنه قد بينا أنهم لم يتفقوا إلا
على ما لا خلاف فيه ، وعلى الأخذ بسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانكار
رأيهم اذا كان فيه (١) خلاف للسنة ، وعلى ما قد خالفه هؤلاء الحاضرون ، كالمساقاة
الى غير أجل ، لكن نقرهم ما أقرهم الله تعالى ونخرجكم اذا شئنا ، وغير ذلك
مما قد كتبناه في موضعه فقط ، وقد وجدنا أبا أيوب ترك صلاة الركعتين
بعد العصر طول مدة عمر ، فلما مات عمر رجع يصليهما ، فسأله عن ذلك
سائل فقال : كان عمر يضرب الناس عليهما *

وقال ابن عباس قولاً فقيلاً له : أين كنت عن هذا أيام عمر ؟ فقال :
هبتهم ، حدثنا بذلك يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا ابن دحيم ثنا ابراهيم
بن حماد ثنا اسماعيل بن اسحق ثنا علي بن عبد الله بن المديني ثنا يعقوب بن
ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن اسحق حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه كان عند ابن عباس ، فذكر
عول الفرائض فأنكره ابن عباس ، فقال له زفر بن أوس : ما منعك يا ابن
عباس أن تشير بهذا الرأي على عمر ؟ قال : هبتهم * وقد روينا عن ابن عباس
من طرق صحيحة أنه هم أن يسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين اللتين تظاهرتا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبقي سنة كاملة لا يقدم على أن يسأله عن
ذلك هيبة له *

وروي عنه أنه قال : كنت أضرب الناس مع عمر على الركعتين بعد العصر ،

(١) في الاصل « فيها » وهو خطأ

ثم روينا عنه القول بصلاتهما بعد عمر ، كما حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن أبي جرة (١) قال قال لي ابن عباس : لقد رأيت عمر يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ، وقال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تغيب الشمس *

وقد ذكر أبو موسى حديث الاستئذان ، فتهدده عمر بضرب ظهره وبطنه ، فصاح بهذا أن سكوتهم قد يكون نقيّة للإسلام ، أو لئلا يقع تنازع واختلاف ، وقد يكون تثبتاً ، أو لما شاء الله عز وجل ، وليس قول أحد ولا سكوته حجة إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن قوله وسكوته حجة قائمة على ما علم *

واحتج بعضهم بأن حكم الامام لا ينقض ، لأن أبا بكر ساوى بين الناس ، وإن عمر فاضل بينهم ، فلم يرد أحد ما أعطاه أبو بكر *
قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن ما ذكروا من مساواة أبي بكر ومفاضلة عمر ليس حكماً ، وإنما هي قسمة مال موكولة الى اجتهاد الامام ، مباح له أن يفاضل ، ومباح له أن يسوى ، وليس هذا شريعة تحليل ولا تحریم ولا إيجاب ، وقد دون عمر ولم يدون أبو بكر ، وبالجملة فقد يخطئ الامام كما يخطئ غيره ، واتباع من يجوز أن يخطئ هو الحكم بالظن ، وقد نهى الله تعالى عن اتباع الظن *

وأما وجوب طاعة الائمة فذلك حق كل امام عدل كان أو يكون الى يوم القيامة ، وإنما ذلك فيما وافق طاعة الله عز وجل وكان حقاً ، وليس ذلك في أن يشرعوا لنا قولاً لم يأتنا به نص ولا اجماع ، وبالجملة فكل ما تكلموا به في هذا المكان ، وهو جوابه على المسلمين ، وسودوا كتبهم بما سيطول الزندم عليه يوم القيامة - : فهم أترك الناس له ، وأشدّهم خلافاً للائمة الذين أوجبوا تقليدهم

(١) بالجيم والراء واسمه « نصر بن عمران الضبي » بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة . وفي الاصل « ابن حمزة » بالخاء المهملة والزاى وهو خطأ

فيه ، وقد بينا ذلك في غير مكان من كتبنا . وبالله تعالى التوفيق *
واحتج بعضهم بما حدثناه الملهب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس
بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني من سمع الأوزاعي يقول : حدثني عبدة
بن أبي لبابة أن ابن مسعود قال : ألا لا يقلدن رجل رجلا دينه ، إن آمن
آمن ، وإن كفر كفر ، فإن كان مقلدا لا محالة ، فليقلد الميت ويترك الحي ،
فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة . *

قال ابو محمد : وهذا باطل لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، ولا لقي
عبدة بن أبي لبابة ابن مسعود ، مع أنه كلام فاسد ، لأن الميت أيضا لا
تؤمن عليه الفتنة إذا أفتى بما أفتى ، ولا فرق بينه وبين الحي في هذا ، هذا
على أن بعض من يخالفنا في التقليد عكس هذا الامر برأيه ، وهو المعروف
بالباقلاني ، (١) قال : من قلد فلا يقلد إلا الحي ، ولا يجوز تقليد الميت ،
فكان هذا طريقا من الضلالة جداء ، لأنه دعوى فاسدة بلا برهان ، وقول -
مع سخفه - ما نعلم قاله قبله أحد *

أخبرني أحمد بن عمر العذري ثنا احمد بن محمد بن عيسى البلوى عند (٢)
ثنا خلف بن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد
البجلي ثنا ابو زرعة عبد الرحمن بن عمرو والنضري الدمشقي ثنا ابو مسهر
ثنا سعيد بن عبد العزيز عن اسماعيل بن عبيد الله عن السائب بن يزيد بن اخت
نمر أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : ان حديثكم شر الحديث ، إن كلامكم شر
الكلام ، فانكم قد حدثتم الناس حتى قيل : قال فلان وقال فلان ، ويترك

(١) هو القاضي أبو بكر بن محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم المشهور

(٢) كذا في الاصل بالعين المهملة ووضع عليه علامة الصحة « صح » والمعروف في
كتب التراجم « غندر » بالغين المعجمة المضمومة واسكان النون وفتح الدال المهملة وضمها
وهو لقب « محمد بن جعفر صاحب السكرايسى » ولم يذكر الذهبي في المشقبه ما يدل على أن
هناك لقبين أحدهما بالمهله والاخر بالمعجمة كعادته في التفرقة بين الاسمين اذا تشابها خطأ
أو خيف اشتباههما على القارىء بالتصحيح ، ولم أجد ترجمة لغندر هذا .

كتاب الله ، من كان منكم قائماً فليقيم بكتاب الله وإلا فليجلس . فهذا قول عمر لا فضل قرن على ظهر الارض ، فكيف لو أدرك ما نحن فيه من ترك القرآن وكلام محمد صلى الله عليه وسلم ، والاقبال على ما قال مالك وأبو حنيفة الشافعي ! وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وأنا لله وأنا اليه راجعون *

واحتج بعضهم في ذلك بقبول قول المقومين لأئمان المتلفات ، والشهادة على أمثالها ، وهذا من باب الشهادة والخبر ، لا من باب التقليد ، لأن الله عز وجل قد أمرنا بالانتصاف من المعتدي بمثل ما اعتدي فيه ، فلم نأخذ عن الشاهد - بأن هذا الشيء مماثل لقيمة كذا - شريعة حرمها الله ولا أوجبها ، ولكننا علمناه علماً بتلك السلعة أو تلك الجرحة ، فقبلنا شهادته في ذلك على الظالم ، وليس هذا من باب قال مالك وأبو حنيفة : هذا حرام وهذا واجب وهذا مباح ، فيما لا نص فيه ولا إجماع ، وقد أمرنا بالشهادة على الحقوق وبقبولها ، وبالحكم بها ، وكل ما أمرنا به فليس تقليداً ، فينبغي لمن اتقى الله عز وجل أن لا يلبس على المؤمنين ، فليس في كتمان العلم وتحريف الكلم عن مواضعه ، أشد ولا أضر من أن يضل المرء جليسه ، الذي أحسن الظن به ، وقعد اليه ليعلمه دين الله عز وجل ، يسمى له باسم التقليد المحرم شريعة حق ، ثم يدس له معها التقليد المحرم ، فيكون كمن دس السم في العسل ، والبنج في الكعك ، فيتحمّل إثمهم وإثم من اتبعه إلى يوم القيامة *

وقد قال بعض أهل الجهل : لو كلفنا النظر لضاعت أمورنا

قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد من وجوه : أحدها أنه يقال له : بل لو كلفنا التقليد لضاعت أمورنا ، لأننا لم نكن ندرى من نقلد من الفقهاء المقتين ، وهم دون الصحابة أزيد من مائتي رجل معروفة أسماؤهم ، وفي الحقيقة لا يدرى عددهم إلا الله تعالى ، إذ بالضرورة ندرى أنه قد كان في كل قرية كبيرة للمسلمين مفت ، وفي كل مدينة من مدائنهم عدة من المفتين ، والمسلمون قد ملأوا الأرض من السند إلى آخر الأندلس وسواحل البربر ، ومن سواحل اليمن إلى ثغور أذربيجان وإرمينية فما بين ذلك . والحمد لله رب العالمين *

وأيضاً فإن النظر به صلاح الأمور لاضياعها ، وأيضاً فإن كل امرئ منا مكلف أن يعرف ما يخصه من أمر دينه على ما بينا قبل ، مما يجب على كل أحد من معرفة أحكام صلاته وصيامه ، وما يلزمه وما يحرم عليه ، وما هو مباح له ، وهذا هو النظر لنفسه ، ليس النظر شيئاً غير تعرف ما أمر الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم في هذه اللوازم لنا ، ولو كلفنا الله تعالى اضاءة أمورنا للزمن ذلك ، كما لم يبن إسرائيل قتل أنفسهم إذا مروا بذلك ، وهذا أعظم من اضاءة الأمور ، وقد أمرنا بهرق الخمر ، وطرح الجيف ، وربي السمن الذائب يموت فيه الفقار ، وحرّم علينا الربا ، وفي هذا كله اضاءة أموال عظيمة لها قيم كثيرة ، لو أبيضت لكانت من أنفس المكاسب وأوفرها ، فكيف وليس في النظر اضاءة أمر ، بل فيه حفظ كل شيء وتوفية كل الأمور حقها والله الحمد . وقد صح عن الصحابة أنهم قالوا بأرائهم ، صح ذلك عن أبي بكر وابن مسعود وعمر وعلي وغيرهم ، وكلهم يقول : أقول في هذا برأيي ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني ، وزاد بعضهم : ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان . وفعل ذلك أيضاً من بعدهم ، فإذا صح ذلك صح أنهم تبرأوا من ذلك الرأي ، ولم يروه على الناس ديناً ، فخرام على كل من بعدهم أن يأخذ من فتاويهم بشيء يتدين به ، إلا أن يصح به نص عن الله تعالى ، أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد ابن خالد ثنا أبو علي الحسن بن أحمد قال حدثني محمد بن عبيد بن حساب (١) ثنا حماد بن زيد عن المثني بن سعيد رده الى أبي العالمة قال قال ابن عباس : ويل للاتباع من عثرات العالم ، قيل له : وكيف ذلك ؟ قال : يقول العالم من قبل رأيه ، ثم يبلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأخذ به ، وتمضي الاتباع بما سمعت . قال حماد بن زيد : حدثنا النعمان بن راشد قال : كان الزهري ربما أملى على حتى إذا جاء الرأي ووقفته عليه فأكتبه فيقول : اكتب أنه رأى ابن شهاب ،

(١) بكسر الحاء وفتح السين المهملتين . وهو من شيوخ مسلم وأبي داود مات سنة ٢٣٨

وأنه لعلمك أن يملغك الشيء فتقول ما قاله ابن شهاب الأثر ، فليعلم أنه رأيي *

قال أبو محمد : لم يدع رضي الله عنهما من البيان شيئاً إلا أنيا به ، فأعلمك ابن عباس أن كاتب رأي العالم والآخذ به له الويل ، وأن العالم يقول برأيه ، وأنه يلزمه ترك ذلك الرأي إذا سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ، وأعلمك الزهري أنه يقول برأيه ، وينهاك عن أن تقول فيما أتاك عنه : إنه لم يقله إلا بأثر ، وهكذا يفعل هؤلاء الجهال ، فانهم يقولون : لم يقل هذا مالك وفلان وفلان إلا بعلم كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحكمون بالظن ويتركون اليقين . نعوذ بالله من الخذلان *

واحتج بعضهم في اثبات التقليد بغريبة جروا فيها على عاداتهم في الاحتجاج بكل ما جرى على أفواههم ، وذلك الحديث الذي فيه : « إن ابني كان عسيفاً على هذا » قالوا : فقد كان الناس يفتون ورسول صلى الله عليه وسلم حتى قال أبو محمد : وهذا أعظم حجة عليهم في إبطال التقليد ، لأن المفتين اختلفوا في تلك المسألة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي ، فأفتى بعضهم على الزاني غير المحصن بالرجم ، وأفتى بعضهم عليه بمجدة مائة وتغريب عام ، فكان هذا التنازع لما وقع قد وجب فيه الرد إلى الرسول عليه السلام ، فرد الأمر إليه ، فحكم بالحق ، وأبطل الباطل ، وهكذا الأمر الآن ، قد اختلف المفتون حتى الآن في تلك المسألة بعينها ، فقال أبو حنيفة : عليه الجلد ولا تغريب عليه جرأ كان أو عبداً ، وقال مالك : عليه الجلد والتغريب إلا أن يكون عبداً ، وقلنا نحن وأصحاب الشافعي : عليه الجلد والتغريب على العموم ، عبداً كان أو غير عبد ، فوجب أن يرد هذا التنازع الذي بيننا إلى القرآن والسنة ، فوجدنا نص السنة يشهد لقولنا ، فوجب الانقياد له . فهذا الحديث يبطل التقليد جملة ، ونحن لم ننكر فتياً العلماء للمستفتين ، وإنما أنكرنا أن يؤخذ

بها دون يرهان يعضدها ، ودون رد لها الى نص القرآن والسنة ، لأن ذلك
يوجب الاخذ بالخطأ ، واذا كان في عصره عليه السلام من يفتي بالباطل ،
فهم من بعد موته عليه السلام أكثر وأفسى ، فوجب بذلك ضرورة أن
نتحفظ من فتيا كل مفت ، ما لم تنسند فتياه الى القرآن والسنة والاجماع *
واحتجوا أيضاً فقالوا : إن الصحابة رضي الله عنهم شهدوا أسباب
الأوامر منه عليه السلام ، وما خرج منها على رضى ، وما خرج منها على
غضب ، فوجب اتباعهم في فتاويهم لذلك .

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله التوفيق : إن رسول الله صلى الله عليه
إمّا بعث مبيناً على كل من يأتي الى يوم القيامة ، لا على أصحابه وحدهم ،
فكل سبب من غضب أو رضى يوجب حكماً فقد نقلوه إلينا ، ولزمهم أن يبلغوه
فرضاً ، بقوله عليه السلام : « ليمبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من
سامع » فقد نقلوا كل ما شهدوه من ذلك إذ لم يكونوا في سعة من كتمانهم ،
وقد أعادهم الله من ذلك ، ولو كتموا شيئاً مما يوجب حكماً في الشريعة — مما
سمعوا أو مما شاهدوا — لاستحقوا أقبح الصفات ، وقد أعادهم الله من
ذلك ونزههم عنه ، فلم يقتصروا رضى الله عنهم على فتاويهم ، دون تبليغ منهم
لما سمعوا منه عليه السلام وشاهدوه منه ، كما نقلوا إلينا غضبه على الانصارى
الذي أراد أن يقول بالخصوص في قبلة الصائم ، وغضبه على معاذ في تطويله
الصلاة إذ كان إماماً ، وغضبه على من تنزه عما فعل عليه السلام ، وغضبه على
اليهودي إذ قال : والذي اصطفى موسى على البشر ، وإعراضه عن عمار
إذ تخلق ، وعن عائشة وفاطمة إذ علقتا السترين المزنيين ، وسروده بقول مجزز
المدلجي في أسامة بن زيد ، وسروده باجتماع الصدقة بين يديه إذ أمر بالصدقة
إذ أتاه القوم المجتابون للثمار (١) ، وإشاحته بوجهه المكرم — عليه السلام

(١) في اللسان : « وفي الحديث أتاه قوم مجتأى الثمار أى لا بسبها ، يقال : اجتبت القميص
الظلام أي دخلت فيها » . وفيه أيضاً : « الثمار : كل شملة مخططة من ما زر الاهراب

وأفضل التحميات — اذ ذكر النار، أورده مسلم في كتاب الزكاة، (٢) وحياءه عليه السلام من الانصارية المستفتية في غسل المحيض ، ووصفه الجبة التي على البخيل اذا أراد أن يتصدق ، وأشارته على كعب بن مالك بيده في اسقاط النصف من دينه على ابن أبي حذرر ، وتعجبه بنظره وهيئة وجهه من العباس اذ احتمل المال الكثير ، دون أن يكون منه عليه السلام في ذلك كلام ، وضربه عليه السلام بعود في يده بين الماء والطين في حديث أبي موسى ، ومثل هذا كثير جداً *

فلم يكن له عليه السلام هيئة ولا حال يوجب حكماً من كراهة أو نهى أو إباحة أو ندب أو أمر — : إلا وقد نقلت اليها ، لان كل ذلك مما بين به عليه السلام مراد ربه تعالى ، ولو كنتموا ذلك عناء، لما بلغوا كما لزمهم ، ولو اقتصروا على تبليغ بعض ذلك دون بعض ، لدخلوا في جملة من يكتم العلم ، ولسقطت عدالتهم بذلك ، وقد نزههم الله تعالى عن هذا ، وحفظ دينه ، وقضى بتبليغه اليها جيلاً بعد جيل ، الى أن يأتي بعض آيات ربك (يوم لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً) *

وقد علموا رضى الله عنهم أن فتاويهم لا تلزمنا ، وانما يلزمنا قبول مانقلاوا اليها عن نبيها عليه السلام ، وقد خالف بعض التابعين الصحابة بحضرتهم فما أنكر الصحابة عليهم ذلك ، كما أنكروا عليهم مخالفة ما روه ، كفعل ابن عمر في ابنه ، إذ روى حديث الخذف ، وحديث النهى عن منع النساء الى المساجد

فهي غمرة جمعها غمار، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض ، وهي من الصفات الغالبة ، أراد أنه جاءه قوم لا يسي أزر مخططة من صوف « وحديث مجتلي النار أو العباء رواء مسلم (ج ١ ص ٢٧٨ — ٢٧٩) من حديث جرير بن عبد الله البجلي (٢) صحيح مسلم ، (ج ١ ص ٢٧٨) من حديث عدى بن حاتم

فقال ابنه : لا نفعل ذلك ، فانكر ابن عمر ذلك انكاراً شديداً ، (١) وكان لا ينكر على من خالفه في فتياه ، وكذلك سائر الصحابة رضى الله عنهم ، كانكار ابن عباس على عروة وغيره معارضة حديث النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر وعمر ، وكانكار عمران بن الحصين — اذ ذكر حديث الحياه — على من عارضه بما كتب في الحكمة ، وكقول أبي هريرة : اذا حدثتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال ، في حديث الوضوء مما مست النار . ووجدنا ابن عباس لم ينكر على عكرمة مخالفته له في الذبيح . ولم ينكر أبو هريرة على من خالفه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في افطار من أصبح جنباً . وجميعهم رضى الله عنهم على هذا السبيل ، لا ينكر على من يخالفه في فتياه ، وينكر على من خالف روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أشد الانكار ، ولكن أصحابنا — يغفر الله لهم ويسددهم — أضربوا عن الواجب عليهم من تدبر أحكام القرآن ، ورواية أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلاف العلماء ، ومعرفة مراتب الاستدلال المفرق بين الحق والباطل ، وأقبلوا على ظلمات بعضها فوق بعض ، من قراءة طروس معكمة (٢) مملوءة من : قلت : أرايت ؟ (٣) فتنعوا

(١) الخذف بالخاء والذال المعجمتين هو الرمي بحصاة أو نواة أو نحو ذلك بين اصبعين أو بنحو الخدفة والمقلع . وقد أخطأ ابن حزم هنا في نسبة الحديثين لابن عمر ، فان حديث النهي عن الخذف ، انما هو من حديث عبد الله بن المغفل حدث به رجلا من أصحابه حين رآه يفعل هذا فلما عاد لما نهاه عنه آلى أن لا يكلمه . رواه مسلم (ج ٢ ص ١١٥ — ١١٦) وحديث النهي عن منع النساء هو حديث ابن عمر رواه مسلم (ج ١ ص ١٢٩) والذي قال لا نفعل هو بلال بن عبد الله بن عمر

(٢) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة . أي مكتظة بما فيها ، من قوهم رجل معكم صلب اللحم كثير المفاصل شبه بالعمكم — بكسر العين واسكان الكاف — وهو العدل الذي فيه الاوعية من صنوف الاطعمة والمتاع . وأصله من عكم المتاع — وبابه ضرب — أي شدة بثوب وهو أن يبسطه ويجعل فيه المتاع ويشده ويسمى حينئذ عكماً بكسر العين . مقتبس من اللسان

(٣) كاللدونة فانها كلها أو أكثرها على هذا النمط وكثيرها من كتب الاقدمين رحمهم الله

بجوابات لادلائل عليها ، وأفنوا في ذلك أعمارهم ، فصفرت أيديهم من معرفة الحقائق ، وظلموا من اغتر بهم ، والأقل منهم شغلوا أنفسهم في أنواع القياس وتخصيص العلل ، واستخراج علل لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله ، ولا يقوم على صحتها برهان ، فقطعوا أيامهم بالترهات ، ولواعتنوا بما ألزمهم الله تعالى الاعتناء به ، من تدبر القرآن ، وتتمع سنن النبي صلى الله عليه وسلم ، لاستناروا واهتدوا ، ولاستحقوا بذلك الفوز والسبق . وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

وقد قال بعض من قوى جهله وضعف عقله ورق دينه : إذا اختلف العالمان وتعلق أحدهما بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أو آية ، وآتى الآخر بقول يخالف ذلك الحديث وتلك الآية ، فواجب اتباع من خالف الحديث ، لأننا مأمورون بتوقيهم ، ونحن عالمون أن هذا العالم لو تعمد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكان كافراً أو فاسقاً ، وفي براءته من ذلك ما يوجب أنه كان عنده علم يوجب ترك ذلك الحديث ، ورفع حكم تلك الآية ، لم يكن عند القائل بهما ، وبهذا يوصل الى توقيهم جميعهم *

قال أبو محمد : وهذا القول في غاية الفساد من وجوه : أحدها أن قائل هذا — من أي المذاهب كان — أترك الناس لهذا الأصل ، ويلزمه أن يبيح بيع الحمر تقليداً لسمرة ، وأن لا يبيح التيمم للجنب في السفر أصلاً تقليداً لعمر ، وأن يبيح بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها تقليداً له ، وأن يسقط الكفارة عن الواطئ في نهار رمضان تقليداً لإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وسعيد ابن جبير ، وأن يتعمد بالجملة كل قولة خالف صاحبها الحديث والقرآن فيأخذ بها ، وهذا مالا يفعله مسلم ، وفيه ترك لمذاهبهم في الأكثر *

ومنها أنه لو صح ما ذكر هذا الجاهل لوجب تفسيق ذلك العالم ضرورة ، ولاستحق لعنة الله عز وجل ، لانه كان يكون كاتماً لعلم عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فعل هذا فقد استحق اللعنة بقول الله تعالى : (إن

الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا) *

وأيضاً، فلو كان ما ذكر هذا الجاهل لكان ذلك النص — الذي توهمه عند هذا العالم المخالف للحديث — قد ضاع ولم ينقل، وهذا باطل، لأن كلامه عليه السلام كله وحى، والوحى ذكر، والذكر محفوظ. قال الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) *

وأيضاً، فيقال لهذا الجاهل: ولعل هذا العالم لم يبلغه هذا الحديث، أو بلغه فنسيه جملة، أو لم ينسه لكنه لم يخطر على باله إذ خالفه، كما نسي عمر أن بين يديه محمد بن مسلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبا أيوب الانصاري صاحب رجل النبي صلى الله عليه وسلم (١)، وأبا موسى الأشعري عامله عليه السلام على بعض اليمن، وهذان لا يعرفان إلا بكنائهما، حتى أن أكثر الناس لا يعرف اسمهما البتة — : فنهي عن التسمي بأسماء الأنبياء عليهم السلام، فإذا جاز كما ترى أن لا يمر بباله شيء هو بين يديه وفي حفظه حتى ينهي عنه، فهو فيما يمكن مغيبه عنه أمكن وأحرى. وكما نسي عمر أيضاً قوله تعالى: (إنك ميت وإنهم ميتون) حين موت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: والله ما مات ولا يموت حتى يسوسنا كلنا، حتى تليت عليه هذه الآية فخر مغشياً عليه ثم قام وقال: والله ليكأني ما سمعتها قط قبل وقتي هذا، وكما نهى عن المغالاة في صدقات النساء، حتى ذكرته المرأة بقول الله تعالى: (وَأَتَيْتُمُ إحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً) فاعترف بالحق ورجع عن قوله، وقد كان حافظاً لهذه الآية، ولكنه لم يذكرها في ذلك الوقت. وكما نسي عثمان رضي الله عنه — وهو أحفظ الناس للقرآن — قوله تعالى: (وجمله وفصالة ثلاثون شهراً) فأمر برجم التي ولدت لستة أشهر، وهو حافظ للآية المذكورة

(١) لم أجد وصف أبي أيوب بهذا في التراجم التي بين يدي.

حتى ذكر بها ، فذكرها وأمر أن لا ترجم *
أو لعل ذلك العالم كان ذا كرا لتلك الآية وذلك الحديث ولكنه تأول
تأويلًا ما ، من خصوص أو نسخ بما لا يصح وجهه ، كما فعلوا رضي الله عنهم
في نهيه عليه السلام عن لحوم الحجر الأهلية فقال بعضهم : إنما نهى عنها لأنها
كانت للناس (١) ، وقال بعضهم : لأنها لم تحمس ، وقال بعضهم : لأنها كانت
تأكل القدر ، وقال بعضهم : بل حرمت البتة ، ومثل هذا كثير ، فهذا كله
يخرج تارك الحديث — من العلماء السالفين — عن الفسق وعن المجاهرة
بخلاف نص القرآن والحديث ، ومعصية النبي صلى الله عليه وسلم الموجبة
سخط الله تعالى *

حدثنا محمد بن سعيد النباني ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصمغ
ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن أبي اسحق السبيعي عن أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه (٢) قال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة امام
ضال يضل الناس بغير ما أنزل الله ، ومصور ، ورجل قتل نبياً أو قتله نبي *
قال أبو محمد : فنعين الله من سلف من القصد الى هذه المرتبة ، وإنما
البلية على من تدبى بما لم يؤده اليه اجتهداه ، مما هو عالم مقر أنه لم ينزله الله
تعالى ، وكل من سلف من الأئمة رضي الله عنهم إنما أداهم الى ما أفتوا به
اجتهادهم ، فالخطيء منهم معذور مأجور أجراً واحداً ، هذا لا يظن بهم
مسلم سواه *

وأما أن يكون عندهم علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أجله

(١) كذا في الاصل ولعل صوابه « لأنها كانت حمولة الناس » كما هو ظاهر . والذي
قال هذا هو ابن عباس انظر صحيح مسلم (ج ٢ ص ١١١ — ١١٢) ونيل الاوطار (ج ١
ص ٧٩ — ٨٠ — وج ٨ ص ٢٨١ — ٢٨٤)

(٢) أبو عبيدة بن عبد الله ، قيل اسمه كنيته وهو الأشهر ، وقيل اسمه عامر ، وهو لم يسمع
من أبيه شيئاً فحدثه عنه مرسل ، وبذلك جزم كثير من الحفاظ ، وروى الترمذي (ج ١ ص ٦)
عن عمرو بن مرة قال : « سألت أبا عبيدة بن عبد الله : هل تذكر عن عبد الله شيئاً ؟ قال : لا »

تركوا الحديث المنقول ، ولم يبلغوه ولا نقلوه — : فهم مبرؤون من ذلك ومنزهون عنه ، لان فاعل ذلك ملعون ، وأما الخطأ فليس ذلك منفيًا عنهم ، بل هو ثابت عليهم وعلى كل بشر . فصح بما ذكرنا أن التأويل الذي ذكره الجاهل الذي وصفنا قوله ، ورام به اثبات التقليد ، هو الذي يوجب — لو صح — على العلماء الفسق ضرورة ، ويوجب لهم اللعنة ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، وأما نحن فننزهمهم عن ذلك ، ولكننا نقول : إنهم يصيبون ويخطئون ، وإن كل ما قالوه مردود الى القرآن والسنة ومعروض عليهما ، فلا يهما شهد القرآن والسنة فهو الصحيح ، وغيره متروك ، معذور صاحبه الذي قاله ، ومأجور باجتهاده ، وأما مقلده ومتبعه فلم آثم عاص لله عز وجل . وبالله تعالى التوفيق *

وذكر بعضهم أن ابراهيم النخعي قال : لو رأيتمهم يتوضؤون الى الكوعين ماتجاوزتهما وأنا أقرؤها (الى المرافق) *

قال أبو محمد : هذا كذب على ابراهيم ، ولو صح ما انتفعوا به ، ولكن ذلك خطأ من ابراهيم عظيمًا ، فما ابراهيم معصوم من الخطأ ، فكيف ولا يصح عنه ، لان راويه عنه أبو حمزة (١) ميمون وهو ساقط جداً غير ثقة ، وإنما الصحيح عنه خلاف هذا من الطرق الصحاح ، كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد الكشي (٢) ثنا محمد بن بشر العبدي عن الحسن بن

(١) بالحاء المهملة والزاي ، وهو أبو حمزة الاعور القصاب الكوفي الراعي ، ضعيف جدا . قال ابن عدي : « وأحاديثه خاصة عن ابراهيم مما لا يتابع عليه »

(٢) بكسر الكاف وتشديد السين المهملة . هكذا ضبطه ابن حجر في التقریب ، ويقوت في معجم البلدان (ج ٧ ص ٢٥١) وضبطه السيوطي في اب الباب بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة ، والاول نسبة الى مدينة بأرض السند تدعى « كس » بكسر الكاف وتشديد المهملة ، والثاني نسبة الى « كش » بفتح الكاف والمعجمة وهي قرية على ثلاث فراسخ من جرجان ، قال ياقوت (ج ٧ ص ٢٥٤) : « وقال أبو الفضل المقدسي : الكشي منسوب الى

صالح عن أبي الصباح عن ابراهيم النخعي قال : لا طاعة مفترضة الا للنبي .
وكما حدثنا حمام بن أحمد عن (١) عبد الله بن ابراهيم الاصيلي عن أبي زيد
المروزي عن محمد بن يوسف القريري عن البخاري محمد بن السمعيلى ثنا محمد بن
يوسف ثنا سفيان — هو الثوري — عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر يدهن بالزيت ، قال : فذكرته لابراهيم النخعي فقال : ماتصنع
بقوله ؟ حدثني الاسود عن عائشة قالت : « كافي أنظر الى وبيص (٢) الطيب
في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » *
قال أبو محمد : فهذا الذي يليق بابراهيم رحمه الله ، وهو أن لا يلتفت
الى قول (٣) ابن عمر اذا وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ، فكيف
يظن من له مسكة عقل أن ابراهيم يترك قول ابن عمر لشيء رواه عن الاسود
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويترك نص القرآن لقوم لم يسمهم !!
ما يظن هذا بابراهيم وينسبه اليه إلا وقاح سخيف جاهل . والله تعالى نعوذ
من الخذلان .

موضع بما وراء النهر ، منهم عبد بن حميد الكشي وفيهم كثرة ، واذا عرب كتب بالسين
وقد تقدم عن ابن ما كولا ما يرد هذا « وقال الذهبي في المصنف (ص ٤٤٧) : « الكشي
بكسر واهمال نسبة الى كس تعريب كس ولهذا ينسب اليها أيضا كشي وهي مدينة بما وراء
النهر ، قال ياقوت : قد تعرب فتكتب مهملة ، وأهل تلك الديار لا يقولونها الا بالفتح ومعجمة
وهم أعرف ، وأيضاً فهو اسم اعجمي يتلعب به ، واما ابن ما كولا فقال : دخلت بخارى
وسمرقند فوجدتهم جميعهم يقولون كس بالكسر والاهمال ، وكس بلمدة فى أرض مكران
دثرت ، فن الاول عبد بن حميد الحافظ مات سنة ٢٤٩ هـ فترى من كل هذا أن الراجح
الكسر والاهمال كما قال ابن حجر في التقریب

(١) في الاصل « حمام بن أحمد بن عبد الله » وهو خطأ بل عبد الله بن ابراهيم الاصيلي
شيخ حمام بن أحمد

(٢) في الاصل بالضاد المعجمة وهو خطأ صححه من البخارى (ج ١ ص ٢١٧)
والوبيص بفتح الواو وكسر الباء الموحدة وآخره الصاد المهملة هو البريق
(٣) في الاصل « أن لا يلتفت قول » بحذف « الى » ، والتفت فعل لازم غير متعمد

وأتى بعضهم بعظيمة فقال : إن عمر بن عبد العزيز قال : يحدث للناس أحكام بمقدار ما أحدثوا من الفجور (١)

قال أبو محمد : هذا من توليد من لا دين له ، ولو قال عمر ذلك لكان مرتدا عن الاسلام ، وقد أعاده الله تعالى من ذلك وبرأه منه ، فانه لا يجوز تبديل أحكام الدين إلا كافر *

والصحيح عن عمر بن عبد العزيز ما حدثناه حمام بن أحمد عن عبد الله بن ابراهيم عن أبي أحمد الجرجاني عن الفربري عن البخاري ثنا العلاء بن عبد الجبار ثنا عبد العزيز بن مسلم (٢) عن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتمه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣)

قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبد العزيز لا يأمر ولا يجيز إلا حديث النبي

(١) هذه الكلمة لعمر بن عبد العزيز في حفظي بلفظ « تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ». ولا أذكر أين قرأتها وحفظتها ، ولا أعلم قوة إسنادها ، وقد حاولت أن أجِد ذلك فلم أوفق ، وهي كلمة حكيمة جليلة ، لا كما فهم ابن حزم ، فان معناها ان الناس اذا اخترعوا الوانا من الاثم والفجور والعدوان استحدث لهم حكاهم انواعا من العقوبات والاقضية والتعزير — مما جعل الله من سلطان للامام — بقدر ما ابتدعوا من المفسد ، ليكون زجرا لهم ونكالا (٢) في الاصل « عبد العزيز بن مسلمة » وهو خطأ

(٣) قوله « ولا يقبل » الخ ليس من كلام عمر بن عبد العزيز ، وهذا الاثر لم يذكر اسناده في رواية الكشيبي وابن عساكر وكريمة ، وأما ذكر بدون اسناد معلقاً . وفي الروايات الاخرى من البخاري قال بعد الاثر : « حدثنا العلاء بن عبد الجبار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك يعني حديث عمر ابن عبد العزيز ، الى قوله ذهاب العلماء » فهذا دليل صريح على ان قوله

صلى الله عليه وسلم وحده *

وروي ايضا أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه عدى بن عدى الكندي عامله على الموصل يقول : إني وجدت بها أكثر البلاد سرقا ونقبا ، أفأخذهم بالظنة أم أحكم بمر الحق ؟ فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : أنخذهم بمر الحق ، فمن لم يصلحه الحق فلا أصلحه الله ، قال : فما خرجت منها الا وهي أصلح البلاد .

قال أبو محمد : والذي اخترع هذه الكذبة على عمر بن عبد العزيز لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون كافرا أو زنديقا ينصب للإسلام الجبائل ، أو يكون جاهلا لم يدر مقدار ما أخرج من رأسه ، لان إحداث الاحكام لا يخلو من أحد أربعة أوجه : إما اسقاط فرض لازم ، كاسقاط بعض الصلاة أو بعض الصيام أو بعض الزكاة أو بعض الحج أو بعض حد الزنا أو حد القذف ، أو اسقاط جميع ذلك ، وإما زيادة في شيء منها ، أو إحداث فرض جديد ، وإما إحلال محرم كتجليل لحم الخنزير والخمر والميتة ، وإما تحريم محلل كتحریم لحم الكبش وما أشبه ذلك ، وأي هذه الوجوه كان ، فالقائل به كافر مشرك ، لاحق باليهود والنصارى ، والقرض على كل مسلم قتل من أجاز شيئا من هذا دون استتابة ، ولا قبول توبة إن تاب ، واستمضاء ماله لبیت مال المسلمين ، لانه مبدل لدينه ، وقد قال عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ومن الله تعالى نعوذ من غصبة لباطل أدت الى مثل هذه المهالك .

واحتجوا بكتاب أبي بكر المصحف بعد أن لم يكن مجموعا ، وذكروا حديثا عن زيد بن ثابت أنه قال : افتقدت آية من سورة براءة وهي : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنكم) الآية ، فلم أجدها إلا عند

« ولا يقبل » الخ ليس من كلام عمر . انظر شرح العيني على البخاري طبع

المطبعة المنيرية (ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠)

رجل واحد (١) ، وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات ، أنهم كانوا لا يثبتون الآية إلا حتى يشهد عليها رجلان ، وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة (٢)

وأما جمع أبي بكر رضى الله عنه المصحف فنعم ، ووجه ذلك بين ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه القرآن مفزقا ، فيأمر بضم الآية المنزلة الى آية كذا من سورة كذا ، فلم يكن يمكن أن يكتب القرآن في مصحف جامع لأجل ذلك ، فلما مات عليه السلام واستقر الوحي ، وعلم أنه لا مزيد فيه ولا تبديل ، كتبه أبو بكر حينئذ وأثبتته *

وأما افتقاد زيد بن ثابت الآية فليس ذلك على ما ظنه أهل الجهل ، وإنما معناه أنه لم يجدوها مكتوبة إلا عند ذلك الرجل ، وهذا بين في حديث حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي اسحق البلخي عن القبربري عن البخاري : حدثنا أبو اليمان أنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني (٣) خارجة ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت قال : « لما نسخنا المصحف في المصاحف

(١) الذي في البخاري (ج ٢ ص ٣٩٥—٣٩٦) أنه وجدها مع أبي خزيمة الانصاري لم يجدها مع أحد غيره ، وانظر تفصيل الكلام في جمع القرآن في شرحي البخاري لابن حجر والعيني في كتاب « فضائل القرآن » وفي الاتقان للسيوطي في النوع الثامن عشر ، وفي التبيين لشيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله (ص ٦٨ — ٨٠) وفي طبقات ابن سعد (ج ٢ ق ٢ ص ١١٢ — ١١٤) وفي المستدرک (٢ : ٢٢٩)

(٢) قال السيوطي في الاتقان : « أخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : قدم عمر فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في المصحف والالواح والعصب ، وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شهيذان . وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتب في مجرد وجدانه مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سماعا مع كون زيد كان يحفظ فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط » والمطلع على ما ورد في تاريخ جمع القرآن يطعن الى صحة ما زعمه ابن حزم كذبا

(٣) في البخاري (ج ٢ ص ٢٦) « عن خارجة »

فقدت (١) آية من سورة الاحزاب ، كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها ، لم أجدها (٢) مع أحد إلا مع خزيمة بن ثابت ، الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين (٣) : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) *

قال أبو محمد : بيان ما قلنا منصوص في هذا الحديث نفسه ، وذلك أن زيدا حكى انه سمع هذه الآية من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد كانت عند زيد أيضا ، وقد يدخل هذا الحديث علة ، وهي أن خارجة لم يحك أنه سمعه من أبيه ، وأيضا فقد حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي قال ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عائشة : « انها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سارها قبل وفاته فقال لها : ان جبريل كان يعارضني القرآن في كل عام مرة ، وانه عارضني به العام مرتين ، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب » وذكر باقي الحديث (٤) فهذا نص جلي على أن القرآن إنما جمعه وألقه الله تعالى ، وأقرأه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم في عام موته مرتين كما هو ، وأنه لم يجمعه أحد دون الله تعالى ، فهو كما هو الآن على ذلك الجمع الاول *

(١) في البخاري « قال نسخت الصحف في المصاحف ففقدت » الخ

(٢) في البخاري « يقرأ .. فلم أجدها » الخ

(٣) في البخاري زيادة « وهو قوله » . وهذا الحديث رواه البخاري في مواضع

متعددة من الصحيح .

(٤) الحديث اختصره المؤلف ، وقد رواه النسائي في كتاب خصائص على بن أبي طالب

المطبوع بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٨ (ص ٢٤) وهو قسم من سنن النسائي في بعض

روايلها وهو في مسند الطيالسي أيضاً بهذا الاسناد (ص ١٩٦ رقم ١٣٧٣)

وأيضاً فقد حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : « أي القراءتين تعدون أول ؟ قلنا : قراءة عبد الله ، قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض عليه القرآن في كل رمضان مرة إلا العام الذي قبض فيه ، فانه عرض عليه مرتين ، فحضره عبد الله فشهد مانسخ منه وما بدل »

قال أبو محمد : أبو ظبيان هو حصين (١) بن جندب الجني ، وقد ذكرنا من جمع القرآن على عهده عليه السلام ، ولا شك أن هذه الآية في جملة عندهم ، وليس عدم زيد وجودها إلا عند خزيمة بموجب أنها لم تكن إلا عند خزيمة ، بل كل من قرأ على عثمان وأبي الدرداء وأبي وابن مسعود وعلي قد قرأوا عليهم هذه الآية بلا شك ، وفي هذا كفاية *

وقد روى قوم أن الآية التي افتقد زيد هي من سورة براءة وهي : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) وهذا كذب بحت لكل ما ذكرنا آنفاً *
وأيضاً فقد روى عن البراء : ان آخر سورة نزلت سورة براءة ، وبعثها النبي صلى الله عليه وسلم علياً فقرأها على أهل الموسم علانية *
وقال بعض الصحابة - وأظنه جابر بن عبد الله - : (٢) ما كنا نسمى براءة إلا الفاضحة *

قال أبو محمد : فسورة قرئت على جميع العرب في الموسم وتقرع بها كثير من أهل المدينة ، يكون منها آية خفيت على الناس ؟ هذا ما لا يظنه من له رفق وبه حشاشة *

(١) في الاصل « ابو ظبيان » بالطاء المهملة وهو خطأ بل هو بالمعجمة ، وفيه أيضاً « حصن » بالتكبير وهو خطأ بل هو بالتصغير
(٢) بهامش الاصل « إنما هو ابن عباس » وهذا صحيح فان الذي حكى انها كانت تسمى بذلك ابن عباس وعمر . انظر الدر المنثور للسيوطي (ج ٣ ص ٢٠٨)

ويبين كذب هذه الاخبار مارويناه بالاسانيد الصحيحة انه عليه السلام :
« كان لا يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم » وانه عليه
السلام كانت تنزل عليه الآية فيرتبها في مكانها ، ولذلك تجدد آية الكلالة
- وهي آخر آية نزلت وهي في سورة النساء - في أول المصحف ، وابتداء
سورة : (اقرأ باسم ربك) والمدثر - : في آخر المصحف ، وهما أول ما نزل ،
فصح بهذا أن رتبة الآي ورتبة السور مأخوذة عن الله عز وجل الى جبريل ،
ثم الى النبي عليه السلام ، لا كما يظنه أهل الجهل أنه ألف بعد موت النبي صلى
الله عليه وسلم ، ولو كان ذلك ما كان القرآن منقولاً نقل الكافة *
ولا خلاف بين المسلمين واليهود والنصارى والمجوس أنه منقول عن محمد
عليه السلام نقل التواتر *

ويبين هذا أيضاً : ما صح أنه عليه السلام كان يغرض القرآن كل ليلة في
رمضان على جبريل ، فصح بهذا أنه كان مؤلفاً كما هو على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وقوله عليه السلام : « تركت فيكم الثقلين كتاب الله
وأهل بيته » والاحاديث الصحاح أنه عليه السلام قرأ المص والطور والرسالات
في صلاة المغرب ، وان معاذاً قرأ في حياته عليه السلام البقرة في صلاة العتمة
وأنه عليه السلام خطب بق القرآن المجيد ، وذكر عليه السلام خواتم آل
عمران وسورة النساء ، وأمره عليه السلام أن يؤخذ القرآن من أربعة : من
أبي وعبد الله بن مسعود وزيد ومعاذ ، وقول عبد الله بن عمرو بن العاص
للنبي عليه السلام في قراءة القرآن كل ليلة ، وأمره عليه السلام أن لا يقرأ
في أقل من ثلاث ، والذين جمعوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
جماعة ذكر منهم . أبوزيد (١) وزيد وأبي ومعاذ وسعيد بن عبيد (٢) وأبو

(١) أبو زيد هذا من عمومة أنس بن مالك وقد شهد بدرًا ، ورجح ابن حجر أنه هو
قيس بن السكن بن زعوراء وهو الذي اختاره ابن سعد في الطبقات . انظر الطبقات (ج ٢
ق ٢ ص ١١٣) و (ج ٣ ق ٢ ص ٧٠) والاصابة (ج ٥ ص ٢٥٥)
(٢) « عبيد » بالتصغير وسعد هذا شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها ، قتل شهيداً يوم

الدرء، وأمر عليه السلام عبد الله بن عمرو بقراءة القرآن في أيام لا تكون أقل من ثلاث ، فكيف يقرأ ويجمع وهو غير مؤلف ! هذا محال لا يمكن البتة ، وهذه كلها أحاديث صحاح الاسانيد لامطعن فيها ، وبهذا يلوح كذب الاخبار المفتعلة بخلافها ، لان تلك لا تصح من طريق النقل أصلاً ، فبطل ظنهم أن أحداً جمع القرآن وألفه دون النبي صلى الله عليه وسلم *

ومما يبين بطلان هذا القول برهان واضح أن في بعض المصاحف التي وجه بها عثمان رضي الله عنه الى الأفاق واوات زائدة على سائرهما ، وفي بعض المصاحف : (ان الله هو الغني الحميد) في سورة الحديد ، وفي بعضها بنقصان (هو) *

وأيضاً فمن المحال أن يكون عثمان رضي الله عنه أقرأ الخلفاء وأقدمهم صحبة وكان يحفظ القرآن كله ظاهراً ويقوم به في ركعة : - ويترك قراءته التي أخذها من فم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويرجع الى قراءة زيد ، وهو صبي من صبياناه ، وهذا ما لا يظنه إلا جاهل غبي *

ومنها أن عاصماً روى عن زر (١) وقرأ عليه ، وزر لم يقرأ على زيد ، ولا على من قرأ على زيد شيئاً ، إلا أنه قد صح عنه أنه عرض على زيد فلم يخالف ابن مسعود *

وهذا ابن عامر قاريء أهل الشام لم يقرأ على زيد شيئاً ، ولا على من قرأ على زيد ، وإنما قرأ على أبي الدرداء ومن طريق عثمان رضي الله عنهما ، وكذلك حمزة لم يأخذ من طريق زيد شيئاً * وقد غلط قوم فسموا الأخذ بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

القادسية سنة ١٦ انظر الطبقات (ج ٢ ق ٢ ص ١١٢ — ١١٣) و (ج ٣ ق ٢ ص ٤٠) والاصابة وغيرها

(١) بكسر الزاي وتشديد الراء ، وهو ابن حبيش ، وكان عالماً بالقرآن ، قارئاً فاضلاً وهو مخضرم أدرك الجاهلية ومات سنة ٨٢ أو ٨٣ وعمره ١٢٧ سنة

وبما اتفق عليه علماء الأمة - : تقليداً ، وهذا هو فعل أهل السفسطة ،
والطالبين لتلبيس العلوم وافسادها ، وإبطال الحقائق ، وإيقاع الخيرة ، فلا
شيء أعون علي ذلك من تخليط الاسماء الواقعة علي المعاني ومزجها ، حتى
يوقعوا علي الحق اسم الباطل ، لينفروا عنه الناس ، ويوقعوا علي الباطل اسم
الحق ، ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم ، وليجوزوه عند الناس ، كما يحكي عن
فساق باعة الدواب أنهم يسمون أواريهم ^(١) بأسماء البلاد ، فإذا عرض الحمار للبيع
أقسم بالله : إن البارحة نزل من بلد كذا وكذا ، وهو يعني الآري الذي
اعتلف فيه ، ويظن المبتاع أنه من جلب البلد المذكور ، فهذا فعل أهل الشر
والفسق ، وفاعل هذا في الديانة أسوأ حالا وأعظم جرماً من فاعله في سائر المعاملات
فاعلم الآن : أن قبول ما صح بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبول
ما أوجبه القرآن بنصه وظاهره ، وقبول ما أجمعت عليه الأمة - : ليس
تقليداً ، ولا يحل لأحد أن يسميه تقليداً ، لأن ذلك تلبيس واشكال ،
ومزج الحق بالباطل ، لأن التقليد علي الحقيقة إنما هو : قبول ما قاله قائل
دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير برهان ، فهذا هو الذي أجمعت الأمة علي
تسميته تقليداً ، وقام البرهان علي بطلانه ، وهو غير ما قام البرهان علي صحته ،
فحرام أن يسمي الحق باسم الباطل ، والباطل باسم الحق ، وقد قال تعالى : (ان هي
إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) وقد أنذر عليه
السلام بقوم يستحلون الحمر يسمونها بغير اسمها *

وقد احتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى : (ولينذروا قومهم إذا رجعوا
إليهم) قالوا : وقد أوجب الله تعالى علي الناس قبول نذارة المندر لهم ، قالوا :
وهذا أمر منه تعالى بتقليد العاصي للعالم .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن الله تعالى لم يأمر قط بقبول

(١) بفتح الهزة والواو وكسر الراء وتشديد الياء . جمع آري بالمد وتشديد الياء وهو

ما قال المنذر مطلقاً ، لكنه يقال : انما أمر بقبول ما أخذ ذلك المنذر في تفقههم في الدين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الله عز وجل ، لا ما اخترع مخترع من عند نفسه ، ولا ما زاد زائد في الدين من قبل رأيه . ومن تأول ذلك على الله عز وجل ، وأجاز لأحد من المخلوقين أن يشرع شريعة غير منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم - : فقد كفر وحل دمه وماله ، وقد سعى الله من فعل ذلك مفترياً فقال تعالى : (آله أذن لكم أم على الله تفترون) *

قال ابو محمد : وظن قوم أنهم تخلصوا من التقليد بوجه به تحققوا (١) بالدخول فيه وتوسطوا عنصره ، وهو أنهم يبطلون حججاً تؤيد ما وجدوا أسلافهم عليه فقط ، ثم لا يبالون أشغباً كانت تلك الحجج أم حقاً ، ويضربون عن كل حجة خالفت قولهم ، فان كانت آية أو حديثاً تأولوا فيها التأويلات البعيدة ، وحرفوها عن مواضعهما ، فدخلوا في قوله تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) فان أعيانهم ذلك قالوا : هذا خصوص ، وهذا متروك ، وليس عليه العمل *

قال ابو محمد : وهذا أقبح ما يكون من التقليد وأخفشه ، كالذي يفعل مقلدو مالك وأبي حنيفة والشافعي ، فانهم انما ياخذون من الحجاج ما وافق مذهبهم ، وان كان خبراً موضوعاً أو شغباً فاسداً ، ويتركون ما خالفه ، وان كان نص قرآن أو خبراً مسنداً من نقل الثقات *

والعجب أنهم يذمون التقليد ، ويقولون : إن المقلد عاص لله ، ويقولون : لا يجوز أن يؤخذ من قول أحد إلا ما قامت عليه حجة ، ويقولون : ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يؤخذ من قوله ويترك ، ثم إنهم مع هذا لا يفارقون قول صاحبهم بوجه من الوجوه ! *

وأما اهل بلادنا فليسوا ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم ، وطالبه

(١) في الاصل « فحققوا » وهو خطأ ظاهر

منهم - في الندرة - إنما يطلبه كما ذكرنا آنفاً ، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم ، وهو مخلوق مذنب بخطيء ويصيب ، فإن وافق قول الله وقول رسول الله عليه السلام قول صاحبهم أخذوا به ، وإن خالفاه تركوا قول الله تعالى جانباً ، وقوله عليه السلام ظهرياً ، وثبتوا على قول صاحبهم ، وما نعلم في المعاصي ولا في الكبائر - بعد الشرك المجرد - أعظم من هذه ، وأنه لأشد من القتل والزنا ، لأن فيما ذكرنا الاستخفاف بالله عز وجل وبرسوله عليه السلام وبالدين ، ولأن من ذكرنا قد جاءته موعظة من ربه فلم يفتته ، وعاد إلى ما نهى عنه ، وعرف أنه باطل ، فتدين به واستحلّه وعلمه الناس ، وأما القاتل والزاني فعالمان بأن فعلهما خطأ ، وأنهما مذنبان ، فهما أحسن حالاً ممن ذكرنا ، وقد قال تعالى : (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأجره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار فيها خالدون) *

هذا وهم يقولون أن الفقهاء الذين قلدوا مبطلون للتقليد ، وأنهم قد نهوا أصحابهم عن تقليدهم ، وكان أشدهم في ذلك الشافعي ، فإنه رحمه الله بلغ من التأكيد في اتباع صحاح الآثار ، والاخذ بما أوجبه الحجة - : حيث لم يبلغ غيره ، وتبرأ من أن يقلد جملة ، وأعلن بذلك ، نفعه الله به وأعظم أجره ، فلقد كان سبباً إلى خير كثير (١) ، فمن أسوء حالاً ممن يعتقد أن التقليد ضلال ، وأن التقليد هو اعتقاد القول قبل اعتقاد دليله ، ثم هم لا يفارقون التقليد في شيء من دينهم ! وهذا مع ما فيه من المخالفة لله عز وجل ففيه من

(١) قال المزني رحمه الله في أول مختصره في فقه الشافعي - المطبوع بهامش الأمام : « اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من اراده ، مع اعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه وبحفاظ فيه لنفسه » والمزني هو تلميذ الامام الشافعي وخريجه ، وقد أدى عن شيخه الأمانة ، ووضع عن كاهله حملها . رضى الله عنه .

نقص العقل والتمييز عظيم. نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله التوفيق والعصمة ،
فمكل شيء بيده . لا إله إلا هو *

وحدثت طائفة (١) من الاشعرية ، أبدعوا في قولهم بالتقليد قولاً طريفاً
في السخف ، وهو أن قالوا : الفرض على العامي إذا نزلت به النازلة أن يسأل
عن أفقه من في ناحيته ، فإذا دل عليه سأل ، فإذا أفقاه لزمه الأخذ به ، ولا
يحل للعامي أن يأخذ بقول ميت من العلماء ، قديماً كان أو حديثاً ، صاحباً
كان أو تابعاً ، أو من بعدهم ، فإن نزلت بذلك العامي تلك النازلة بعينها مرة
أخرى ، لم يجز له أن يأخذ بتلك الفتيا التي أفقاه ذلك الفقيه بها ، لكن
يسأله مرة ثانية ، أو يسأل غيره ، فما أفقاه به أخذ به ، سواء كانت تلك الفتيا
الاولى أو غيرها ، وقالوا : ان الفرض على كل أحد انما هو ما أداه اليه اجتهاده
فيما لا نص فيه ، فكل مجتهد في هذا الموضع فهو مصيب *

قال أبو محمد : ويكفي من بطلان هذا القول أنها كلها قضايا مفتراة ،
ودعاو (٢) بلا برهان أصلاً *

فان قالوا : قال الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)
قلنا : صدق الله تعالى ، وكذب محرف قوله ، أهل الذكر هم رواة السنن عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، والعلماء بأحكام القرآن ، برهان ذلك قوله تعالى :
(انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) فصيح أن الله تعالى انما أمرنا بسؤالهم
ليخبرونا بما عندهم من القرآن والسنن ، لا لأن يشرعوا لنا من الدين ما لم
يأذن به الله تعالى ، بأرائهم الفاسدة وظنونهم الكاذبة . وفي هذا كفاية .
وبالله تعالى التوفيق *

(١) في نسخة « وطائفة »

(٢) كذا في الاصل بكسر الواو وهو صواب ، فانه يجوز في جمع فعل — مثلثة الفاء —
فتح اللام وكسرها ، وقال بعضهم : السكسر أولى ، وهو المفهوم من كلام سيئويه ، وفي حديث
« لو أعطى الناس بدعاؤهم » . اهـ مقتبس من المصباح المنير

فصل

قال أبو محمد : قد ذكرنا كل ما موه به القائلون بالتقليد ، وبيننا بطلانه وانتقاضه بعون الله تعالى لنا ، والله الحمد . ونحن الآن ذاكرون ما قاله الله تعالى في ابطال التقليد ، ونبين وجه الحجاج في بيان سقوطه ، وأنه لا يحل تصريفه في دين الله عز وجل أصلاً *

فمن ذلك أنه يقال لمن قلد : ما الفرق بينك وبين من قلد غير الذي قلدت أنت ؟ فإن أخذ يحتج في فضل من قلد ووصف سعة علمه ، سئل : أ كان قبله أحد أفضل منه وأعلم ؟ أم لم يكن قبله أحد أعلم منه ولا أفضل منه ؟ فإن قال : لم يكن قبله أحد أفضل منه ، كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : إننا لا ندرك بانفاقنا مثل أحد ذهباً مد أحد من أصحابه ولا نصيفه ، وبقوله عليه السلام : « انه ما من عام إلا والذي بعده دونه » وقائل هذا مخالف للاجماع ، وخارج عن سبيل المؤمنين ، ولا شك عند كل مؤمن أن أبا بكر وعائشة وعلياً وعمر ومعاذاً وأبياً وزيداً وابن مسعود وابن عباس — : أعلم بما شاهدوا من نزول القرآن ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأفضل من سفيان الثوري والاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وابن القاسم وداود ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وأبي ثور *

وهؤلاء الفقهاء رحمهم الله هم الذين قلدهم الطوائف بعدهم ، ما نعلم الآن على ظهر الارض أحداً يقلد غيرهم ، لا سيما وقد حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا القاضي أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي (١) ثنا جعفر بن محمد الفريابي حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثني

(١) أبو الطاهر بالطاء المهملة ، والذهلي بضم الذال المعجمة واسكان الهاء ، وفي الاصل «أبو الظاهر» بالطاء المشالة و«الذهلي» بالذال المهملة وهو خطأ صحيفاه من تذكرة الحفاظ

الهيثم بن جميل ، قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله ، ان عندنا قوما وضعوا كتباً يقول أحدهم : حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا ، وحدثنا فلان عن ابراهيم بكذا ، ونأخذ بقول ابراهيم ، قال مالك : صح عندهم قول عمر ؟ قلت انما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم ، فقال مالك : هؤلاء يستتابون *

قال أبو محمد : فان قال : بلى ، قد كان من ذكرتم وغيرهم ممن كان بعد من ذكرتم ، ومع هؤلاء المذكورين وقبلهم أفضل منهم وأعلم بالدين . قيل له : فلم تركت الافضل والاعلم ، وقلدت الأتقص فضلاً وعلماً ؟ فان قال : لانه أتى بعد الاولين متعقباً . قيل له : فقلد من أتى بعدهم أيضاً متعقباً على هؤلاء *

فان كان مالكيًا أو شافعيًا أو حنفيًا أو سفيانيًا أو أوزاعياً قيل له : فقلد أحمد بن حنبل ، فانه أتى بعد هؤلاء ، ورأى علمهم وعلم غيرهم ، وتعقب على جميعهم ، ولا خلاف بين أحد (١) من علماء أهل السنة — أصحاب الحديث منهم وأصحاب الرأي — في سعة علمه وتبحره في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين ، وفقهه وفضله وورعه وتحفظه في الفتيا ، أو قلد اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ، فقد كان كذلك مع دقة النظر وصحة الفهم ، أو قلد أبا ثور ، فقد كان غاية في ذلك كله *

وان كان حنبلياً قيل له : قلد محمد بن نصر المروزي ، فانه أتى متعقباً بعد أحمد ، ولقد لقي أحمد وأخذ عنه وحوى علمه ، ولقي أصحاب مالك والشافعي وأصحاب أصحاب أبي حنيفة وأخذ عنهم ، وقد كان في الغاية التي لا وراء بعدها ، في سعة العلم بالقرآن والحديث والآثار والحجاج

(٢ ج ص ٢٣٦) في ترجمة شيخه والقرطبي من كتاب قضاة مصر للكندي (ص ٤٩٣) ومن ملحقاته (ص ٥٨١ — ٥٨٦) وله هناك ترجمة مطولة وهو أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر السدوسي المالكي ولد سنة ٢٧٩ وولى قضاء البصرة سنة ٣١٠ ثم دمشق ثم ولى قضاء مصر سنة ٣٤٨ — ٣٦٦ ومات سنة ٣٦٧ (١) في الاصل « بين احمد » وهو خطأ

ودقة النظر ، مع الورع العظيم والدين المتين ، أو محمد بن جرير الطبري ، فكان في علمه ودينه بحيث عرف ، أو الطحاوي ، فقد كان من العلم بالقرآن والحديث واختلاف الناس والآثار بحيث قد عرفه أهل العلم ، أو داود بن علي ، فكان من سعة الرواية والعلم بالقرآن والحديث والآثار والاجماع والاختلاف ، ودقة (١) والورع بحيث لا مزيد ، وقد أتى متأخرا متعقبا مشرفا على مذهب كل من تقدمه *

فإن قلد داود قيل له : قلد من أتى بعده متعقبا عليه ومخالفه ، كوله وابن سريج ، وكالطبري وكمحمد بن نصر المروزي والطحاوي ، وهكذا أبدا يقلد الآخر فالآخر ، وهذا خروج عن المعقول والقياس ، وعن الدين جملة * وحتى لو مالوا الى تقليد الأفضل لبطل عليهم بأن الافضل على خلاف ذلك ، فقد رجع عمر الى قول المرأة من عرض النساء ، إذ هم بالمنع من المغالاة في الصداق ، وعمر أفضل منها بلا شك ، وقد كان أبو بكر وعمر يجعلان الصحابة ويسألانهم ، فلو كان قول الأفضل واجبا أن يتبع ، لما كان لجمعهما الصحابة معنى ، لأنهما أفضل ممن جمعا ليعرفا ما عندهم ، ولكانا في ذلك مخطئين *

وكل هذه أقوال فاسدة لا برهان على صحة شيء منها ، وليس طريق الفضل من طريق الاتباع في شيء ، فقد يخطئ الفضل فيحرم اتباعه على الخطأ ، ولا ينقص ذلك من فضله شيئا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء : « سلمان أفقه منك (٢) » إذ منعه سلمان من قيام جميع

(١) كذا الاصل ولعل صحته « ودقة النظر »

(٢) نسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ١١٣) الى البخاري ، وليس فيه هذا اللفظ بل فيه قصة مؤاخاة سلمان لأبي الدرداء في كتاب الصوم (ج ١ ص ٢٧٥) وفي كتاب الأدب (ج ٣ ص ١٤٥) وإنما هذا اللفظ رواه الطبراني عن محمد بن سريين مرسلًا بلفظ « عويمر سلمان أفقه منك » ذكره ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٥٢) ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ص ٦١) بلفظ « عويمر سلمان أعلم منك » . وعويمر هو

الليل ومن مواطرة الصيام ، فكان سلمان أفقه من أبي الدرداء ، وكان أبو الدرداء أفضل من سلمان ، فأبو الدرداء بدري عقبي ، لا نحزاً (١) سلمان منه ، وأول مشاهد سلمان فالخندق ، فقد شهد عليه السلام أن الأنقص فضلاً أتم فقها ، وقد قال عليه السلام : « قرب حامل فقهه الى من هو أفقه منه » وقد قال عليه السلام : « ورب مبلغ أوعى من سامع » وإنما خاطب بذلك الصحابة ، فغير منكر ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وبكفي من هذا أن كل ما ذكرنا من الفقهاء الذين فلدوا مبطلون لتقليد ، ناهون عنه ، مانعون منه ، مخبرون أن فاعله على باطل . وقد حدثنا حمام عن الباجي عن أسلم القاضي عن المازني عن الشافعي : أنه نهى الناس عن تقليده وتقليد غيره (٢) وحدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد ثنا أحمد بن خالد أنا يحيى بن عمر أنا الحارث بن مسكين ثنا ابن وهب قال : سمعت مالكا وقال له ابن القاسم : ليس أحد بعد أهل المدينة أعلم بالبيوع من أهل مصر ، قال له مالك : من أين علموا ذلك ؟ قال : منك يا أبا عبد الله ، قال مالك : ما أعلمها أنا ، فكيف يعلمونها هم !

قال أبو محمد : كيف وقد أغنانا الله تعالى عن قولهم في ذلك بما نص في كتابه من إبطال التقليد ! فمن ذلك قول الله عز وجل : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت) ثم قال الله تعالى على أثر هذه الآية : (وتلك الأمثال نضربها

اسم أبي الدرداء وكان يقوم الليل ويصوم النهار ويعلو في العبادة ، فنهى سلمان وأمره بالقصد فيها ، فرضى النبي صلى الله عليه وسلم عما صنع سلمان رضى الله عنه

(١) هكذا رسمت في الأصل بالحاء المهلة وتشديد الزاي المفتوحة وضم الهمزة ونقط الحرف الاول منها على انه نون ولم ينقط الثاني ، ولم تفهم لها معنى ولا وجدنا ما يناسب المعنى هنا مما يحتمل رسمه أن يوافق رسم هذه الكلمة . والله اعلم بصوابها

(٢) هكذا قال المزي في اول مختصره كما مضى في حاشية (ص ١١٨) من هذا الجزء

للناس وما يعقلها الا العالمون) *

قال أبو محمد : فمن اتخذ رجلاً اماماً يعرض عليه قول ربه تعالى وقول نبيه عليه السلام ، فما وافق فيه قول ذلك الرجل قبله ، وما خالفه ترك قول ربه تعالى وقول نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهو يقر أن هذا هو قول الله عز وجل وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتزم قول امامه : - فقد اتخذ دون الله تعالى ولياً ، ودخل في جملة الآية المذكورة .

اللهم اننا نبرأ اليك من هذه الفعلة فلا كبيرة أعظم منها *
وقال تعالى : (أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) *

قال أبو محمد : ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلاً بمعينه عياراً على كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر علماء الامة ، وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول ولا قالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) وقال تعالى : (فأتوا بكتابكم ان كنتم صادقين) وقال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) .

قال أبو محمد : فمن لم يأت بكتاب الله تعالى شاهداً لقوله ، أو برهاناً على صدق قوله ، وإلا فليس صادقاً ، لكنه كاذب آفك ، مفتر على الله عز وجل ، ومن أطاع سادته وكبراءه وترك ما جاءه عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فقد ضل ، بنص القرآن ، واستحق الوعيد بالنار ، نعوذ بالله منها وما أدى اليها *

وقال تعالى حاكياً عن الجن الذين أسلموا مصداقاً لهم ومثلياً عليهم : (وأنا ظاننا أن لن نقول الانس والجن على الله كذباً) فبطل ظن من ظن ذلك في رئيس قلده ، لم يأمر الله تعالى بأن يقلده ، *

وقال تعالى : (اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) *

قال ابو محمد : هكذا والله يقول هؤلاء الفضلاء ، الذين قلدهم ألقاب قد
 نهوهم عن تقليدهم ، فانهم رحمهم الله تبرأوا في الدنيا والآخرة من كل من
 قلدهم ، وفاز أولئك الأفاضل الأخيار ، وهلك المقلدون لهم ، بعد ما سمعوا
 من الوعيد الشديد ، والنهي عن التقليد ، وعلموا أن أسلافهم الذين قلدوا
 قد نهوهم عن تقليدهم ، وتبرأوا منهم إن فعلوا ذلك *

ومن ذلك ما حدثنا احمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا ابو الطاهر
 محمد بن احمد الذهلي ثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا عبد
 العزيز بن عبد الله الأويسى ثنا مالك قال : كان ربيعة يقول لابن شهاب : ان
 حالي ليس يشبه حالك ، أنا أقول برأى ، من شاء أخذه وعمل به ، ومن شاء
 تركه . وقد ذكرنا قول مالك وندامته على القول به *

وقال أبو حنيفة : علمنا هذا رأى ، من أتانا بخير منه قبلناه منه *

وقال عز وجل : (واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا
 عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتمدون) *

قال ابو محمد : وهذا نص ما فعل خصومنا بلا تأويل ولا تدبر ، بل
 تعرض عليهم الآية والحديث الصحيح - الذي يقرون بصحته ، وكلاهما مخالف
 لمذاهبهم فاسدة - فيأبوت من قبولها ، لا تفارق ما وجدنا عليه آباءنا
 وكبراءنا ، فقد أجابهم تعالى جواباً كافياً . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقال
 تعالى : (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه
 وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون) *

قال ابو محمد : هذه صفة ظاهرة من كل مقلد ، يعرفها من نفسه ضرورة ،
 لأنه هو تقليد فلان فلان فقلده بغير علم ، ووجدناه لا ينتفع بسمعه فيما يسمع من
 الآي والسنن المخالفة لمذهبه ، ولا انتفع ببصره فيما رأى من ذلك ، ولا بعقله فيما
 علم من ذلك ، ووجدناه ترك طلب الهدى من كتاب الله تعالى وكلام نبيه

صلى الله وعليه سلم ، وطلب الهدى ممن دون الله تعالى ، فضل ضللا بعيدا .
فواحسرتا عليهم ووا اسفاهم *

وقال تعالى . (قل أئندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونزد على
اعقابنا بعد اذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين فى الأرض حيران له أصحاب
يدعونه الى الهدى ائتنا قل ان هدى الله هو الهدى) *

قال ابو محمد : وهذا نص فعل المقلد ، لأنه التزم اتباع من لا ينفعه ولا
يضره ولا يشفع له يوم القيامة ، ولا ينيله من حسناته حسنة ، ولا يحط عنه من
سيئاته سيئة ، وكذلك دعاه أصحابه الى الهدى بزعمهم فأكذبهم تعالى
وقال : (ان هدى الله هو الهدى) فلم يجعل هدى إلا ما جاء من عنده تعالى *
وقال تعالى : (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا
بها) وهكذا فعل المقلدون فانهم أباحوا الحوم السباع والحمر الاهلية ، وقد
جاء أمر الرسول عليه السلام بتحريمها ، وآخذوا الناسى ، وألزموا شريعة
الكفارة المخطيء ، وقد جاء نص القرآن والسنة باسقاط ذلك كله ، فلما
أخبروا أن ذلك كله فواحش ، قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها *

وقال تعالى ذاماً لقوم قلدوا أسلافهم ، وحاكيا عنهم أنهم قالوا : (انا
وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئارهم مهتدون وكذلك ما أرسلنا من قبلك
فى قرية من نذير إلا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئارهم
مقتدون قل (١) أولو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) *

وقال تعالى : (واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول قالوا
حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)
وقال تعالى : (ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم
بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله مالا تعلمون واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل
الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا
ولا يهتدون) *

(١) قراءة حفص المدروسة « قال » بصيغة الخبر ، وكذلك ابن عامر ، وقرأ باقى العشرة
« قل » على الامر

ومن قلد فقد قال على الله ما لا يعلم ، هذا نص كلام رب العالمين ، الذي اليه معادنا ، وبين يديه موقفنا ، وهو سائلنا عما أمرنا به من ذلك ، ومجازينا بحسب ما أطلعنا أو عصينا ، فليتمق الله على نفسه امرؤ يعلم أن وعد الله حق ، وأن هذه عهود ربه اليه ، وليتب عن التقليد ، وليفتش حاله ، فإن رأى فيها هذه الصفات التي ذمها الله تعالى ، فليتدارك نفسه بالتوبة من ذلك ، وليرجع الى بشري قبول قول ربه تعالى اذ يقول : (فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب) فالمحروم من حرم هذه البشرية ، وخرج عن هذه الصفة المحمودة ، نسأل الله أن يكتبنا في عداد أهلها ، وأن يثبتنا في جملتهم . آمين . فقد فاز من وصفه الله تعالى بأنه هداة ، وبأنه مبشر ، وبأنه من أولي الألباب ، وهذه صفة من استمع الاقوال فلم يقلد ، واختار أحسنها ، والأحسن هو ما شهد الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بالحسن ، مما وافق القرآن والسنة . وبالله تعالى التوفيق *

فقد صح بنص كلام الله تعالى بطلان تقليد الرجال والنساء جملة ، وتحريم اتباع الأباء والرؤساء البتة ، وعلى هذا كان السلف الصالح .

أخبرنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي : أن أبا بكر قال في الكلالة : أقضي فيها ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان ، والله منه بريء ، وهو مادون الولد والوالد ، فقال عمر بن الخطاب : اني لا أستحي من الله أن أخالف أبا بكر *

قال أبو محمد : هذا هو الحديث الذي وهوأ به واستحلوا الكذب بإرادته مفرداً مما قبله ، وإنما استحي عمر من مخالفة أبي بكر رضي الله عنهما في اعترافه بالخطأ ، وأنه ليس كلامه كله صواباً ، لا في قوله في الكلالة *

وبرهان ذلك أن عمر أقر عند موته أنه لم يقض في السكالة بشيء ، وقد اعترف أنه لم يفهمها قط ، وحتى لو صح أنه وافق أبا بكر في السكالة في الحديث المذكور ، لما كانت فيه حجة ، لأن الشعبي راوي الحديث لم يدرك عمر ، وأبعد روايته فعن علي ، على اختلاف في رؤيته (١) له أيضا (٢) *

وأما الاضطراب عن عمر في الجدل فان محمد بن سعيد أخبرني عن أحمد ابن عون الله عن قاسم بن اصبغ عن الحشني عن بندار عن ابن أبي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب حين طعن : اني لم أقض في الجدل شيئاً *

وأما الاختلاف عنه رضى الله عنه في السكالة فهو أن حماماً حدثني قال ثنا ابن مفرج عن عبد الاعلى بن محمد بن الحسن قاضي صنعاء عن الديري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب كتب في الجدل والسكالة كتاباً ، فكث يستخير الله يقول : اللهم إن علمت فيه خيراً فأَمْضِهِ ، حتى اذا طعن دعا بالكتاب فحجي ، فلم يدرك أحد ما كان فيه ، فقال : اني كنت كتبت في الجدل والسكالة كتاباً ، وكنت أستخير الله فيه ، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه *

قال عبد الرزاق : وحدثنا ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن ابيه عن ابن عباس : أن عمر بن الخطاب أوصى عند الموت فقال : السكالة كما قلت ، قال ابن عباس : وما قلت ؟ قال : من لا ولد له *

قال ابو محمد : هذا اصح سند يرد في هذا الباب عن عمر ، لاتصاله وعدالة ناقله ، وإمامتهم وصحة سماع بعضهم من بعض ، وهو كما ترى مخالف لرأى أبي بكر في السكالة ، لأن أبا بكر كان يقول : السكالة من لا ولد له

(١) في الاصل « على اختلاف من رؤيته » ولم اجد « اختلف » يتعبدى بـ « من »

(٢) سيأتي بيان هذا قريباً

وعمر عند الموت يقول : الكلالة من لا ولد له فقط ، بالسند الذي لا داخله فيه فبطل ، بهذا ما رواه الشعبي ، الذي أبعد ذكره رؤيته علياً رضي الله عنه بالكوفة يتوضأ في الرحبة ، هذا ان صح أنه رآه أيضاً .

أخبرنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن عاصم عن الشعبي قال : سئل عبد الله بن مسعود عن امرأة توفي عنها زوجها ولم يفرض لها ؟ فاختلف اليه شهراً ، فقال : ما سئلت عن شيء منذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد على منه ، لم ينزل فيه قرآن ناطق ولا سنة ماضية ، أقضي فيها ، قال يكن صواباً فمن الله ، وان يكن خطأ فمن الشيطان ، والله منه برىء . وذكر الحديث . (١)

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود يعترف بالخطأ وبمغيب السنن عنه ، وفي هذه القصة سنة صحيحة خفيت عنه ، ثم علمها بعد ذلك ، ولا سبيل الى أن يوجد عن أحد من الصحابة والتابعين غير الاعتراف بجواز الخطأ عليهم .

والصحيح من رواية الشعبي في الخبر الذي ذكرناه هو ما أخبرناه محمد ابن سعيد بن نبات عن أحمد بن عون الله عن قاسم بن أصبغ عن الخشني عن بندار عن غندر ثنا شعبة عن يحيى بن سعيد التيمي تيم الرباب قال :

(١) تقدم هذا الحديث في هذا الجزء (ص ٤٦ — ٤٧) فرواه المؤلف بإسنادين من طريق النسائي ، وقد رواه أيضاً النسائي (٢ : ٨٩) بأسانيد مختلفة ، ورواه الترمذي (١ : ٢١٤) وصححه ، ورواه أبو داود (٢ : ٢٠٢ — ٢٠٣) وابن ماجه (١ : ٢٩٩) والحاكم في المستدرک وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٢ : ١٨٠ — ١٨١) ونقل الشوكاني (٦ : ٣١٨) عن المؤلف أنه قال : « لا مغمز فيه لصحة اسناده » . وإنما يلاحظ هنا أن في الاسناد ارسالاً ، لأنه عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود ، ولكن لا أثر لهذا ، لأن الشعبي رواه عن مسروق وعن علقمة ، كل منهما عن عبد الله ، كما في روايات النسائي وابن ماجه والحاكم

شتمت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر قال : ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبض حتى يمين لنا فيهن أمراً ينتهي إليه : الجدة والكلافة وأبواب من أبواب الربا . فهذا هو المتصل من طريق للشعبي

ثم إنا نقول : ان العجب ليطول ممن اختار أخذ أقوال انسان بعينه لم يصحبه من الله عز وجل معجزة ، ولا ظهرت عليه آية ، ولا شهد الله له بالعصمة عن الخطأ ولا بالولاية ! وأعجب من ذلك إن كان من التابعين فمن دونهم ، ممن لا يقطع على غيب اسلامه ، ولا بيد مقلده أكثر من حسن الظن به ، وأنه في ظاهر أمره فاضل من أفاضل المسلمين ، لا يقطع له على غيره من الناس بفضل ، ولا يشهد له على نظرائه بسبق ! ! ان هذا هو الضلال المبين . فليت شعري ! ما الذي أوجب عليه أن يميل اليه ، دون أن يميل الى غيره ، ممن هو مثله في الظاهر ، أو أفضل منه في الظاهر ، أو في الحقيقة ، من سابقى الصحابة ، حتى صاروا يتدينون بقوله في دينهم ، الذي هو وسيلتهم الى الله تعالى ، لا يرجون النجاة من عذاب الآخرة بسواه ؟ !

ونجدهم — المساكين — في أمور دنياهم لا يقلدون أحداً ، ولا يبتاع أحدهم شيئاً بدرهم فما دونه أو فما فوقه إلا حتى يقيسه (١) ، ويتأمل جودته ويتقى الغبن فيه ، وهو لا يتقى الغبن في دينه الذي فيه هلاكه أو نجاته في الأبد ، فتجده قد قبله مجازفة ، وأخذ مطارفة : هات ما قال مالك وابن القاسم وسحنون ! إن كان مال كياً ، أو ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن ! إن كان حنفياً ، أو ما قال الشافعي ! إن كان شافعيّاً ، ولا مزيد * والله لو أن هؤلاء — رحمهم الله — وردوا عرصة القيامة بملء السماوات والأرض حسنات ، ما رحموه منها بواحدة ، ولو أنه — المغرور — ورد ذلك الموقف بملء السماوات والأرض سيئات ، ما حطوا منها واحدة ، ولا عرجوا عليه ، ولا التفقوا اليه ، ولا نقعوه بنافعة . ونجده يضرب عن كلام نبيه

(١) كتب في الأصل بدون نقط فأصلحناه هكذا ، وهو الاقرب للمراد

صلى الله عليه وسلم الذى لا يرجو شفاعته سواه ، ولا أن ينقذه من أطباق
النيران - بعد رحمة الله تعالى - إلا اتباعه إياه ! فأين الضلال إن لم يكن فى فعل
هؤلاء القوم !

ثم ننحطّ فى سؤالهم درجة فنقول : ما الذى دعاكم الى التهالك على قول
مالك وابن القاسم ؟ فهلا تبعتم أقوال عمر بن الخطاب وابنه فتهالكم عليها ؟
فهما أعلم وأفضل من مالك وابن القاسم عند الله عز وجل بلا شك . ونقول
للحنفيين : ما الذى حملكم على التماوت على قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد
بن الحسن ؟ فهلا طلبتم أقوال عبد الله بن مسعود وعلى فتماوتم عليها ؟ فهما
أفضل وأعلم من أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن عند الله تعالى بلا
شك . ونقول لمن قلده الشافعى رحمه الله : ألم ينهكم عن تقليده ، وأمركم باتباع
كلام النبى صلى الله عليه وسلم حيث صح ؟ فهلا اتبعتموه فى هذه القولة
الصادقة التى لا يحل خلافها لأحد ؟ أوليس قد قال رحمه الله - وقد ذكر
حديث النبى صلى الله عليه وسلم فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه ، فقال
رحمه الله - : إن صح هذا الحديث فبه أقول ؟ ونبرأ من كل مذهب خالف
حديث النبى صلى الله عليه وسلم والحديث المذكور فى غاية الصحة من طريق
عائشة رضى الله عنها ، ثم أنتم ذأباً تتحيلون فى إبطاله بأنواع من الحيل الباردة .
ونهاكم عن قبول المرسل ، ثم أنتم تأخذون به فى تحريم بيع اللحم بالحيوان ،
تقليداً لغلطه رحمه الله الذى لم يعصم منه أحد ، فقد كان تقليد ابن عباس
أولى بكم إذ ولا بد ، لأنه أفضل وأعلم عند الله عز وجل من الشافعى *

وقد قال قائلون منهم : نحن لم نرزق من العقل والفهم ما يمكننا أن نأخذ
الفقه من القرآن وحديث النبى صلى الله عليه وسلم . فأتوا بالتي تملأ الفم !!
فيقال لهم : أمنعكم الله تعالى العقل الذى تفهمون به عنه ما قد ألزمكم فهمه ؟
إذ يقول عز وجل : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقد سمعتموه
يقول : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) وسمعتموه يقول : (ولا تكسب كل

نفس إلا عليها) وشتموه يقول: (لا يكف الله نفساً إلا وسعها) فلولا أن في وسعكم الفهم لأحكام القرآن ما أمركم بتدبره، ولولا أن في وسعكم الفهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم ما أمره بالبيان عليكم، ولا أمركم بطاعته، هذا إن كنتم تصدقون كلام ربكم!

فليت شعري! كيف قصرت عقولكم عن فهم ما افترض الله تعالى عليكم تدبره والأخذ به! واتسعت عقولكم للفهم عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة! وما أمركم الله تعالى قط بالسماع منهم خاصة دون سائر العلماء! ولا ضمن لكم ربكم تعالى قط العون على فهم كلامهم كما ضمن لكم في فهم كلامه! إنه لا يكافكم إلا وسعكم، وقد أيقنا أن الله عز وجل لا يأمرنا بشيء إلا وقد سبب لنا طرق الوصول إليه وسهّلها وبينها، فقد أيقنا بلا شك عندنا أن وجوه معرفة أحكام الآي والأحاديث التي أمرنا بقبولها بينة لمن طلبها، إن صدقتم ربكم، وإن كذبتموه كفرتم *

وأما ما لم نؤمر باتباعه من رأي مالك وأبي حنيفة وقول الشافعي فلا سبيل إلى أن نقطع بأن فهمه ممكن لنا.

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس أنا أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ثنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز ثنا الأصمباني ثنا عبد السلام (١) ثنا غطيف بن أعين المحاربي (٢) عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب، فقال لي: يا ابن حاتم ألق هذا الوثن من عنقك، فألقيته، ثم افتتح سورة براءة فقرأ حتى بلغ قوله تعالى:

(١) عبد السلام هو ابن حرب النهدي الملائ

(٢) غطيف، بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة، ويقال بالضاد المعجمة، والراجح الطاء، ضعفه الدارقطني وقال الترمذي (٢: ١٨٤) «ليس بمعروف في الحديث». وذكره ابن حبان في الثقات

(اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) فقلت : يا رسول الله ما كنا نعبدهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كانوا يحلون لكم الحرام فتستحلونه ، ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه ، قلت : بلى ، قال : فتلك عبادتهم (١) » قال أبو محمد : فسمى النبي صلى الله عليه وسلم اتباع من دون النبي صلى الله عليه وسلم في التحليل والتحريم عبادة ، وكل من قلده مفتيا بخطيء ويصيب ، فلا بد له ضرورة من أن يستحل حراما (٢) ويحرم حلالا ، وبرهان ذلك تحريم بعضهم ما يحله سائرهم ، ولا بد أن أحدهم مخطيء . أفليس من أعجب العجب اضراب المرء عن الطريق التي أمره خالقه بسلوكها ، وضمن له بيان نهج الصواب فيها ، وأمره أن يكون همه نفسه لا ما سواها ، فيترك ذلك كله ، ويقصد الى طريق لم يؤمر بسلوكها ، ولا ضمن له نهج الصواب فيها ، بل قد نهى عن ذلك ، وعيب عليه ، ولا مه ربه عز وجل على ذلك أشد الملامة ! مع أن الذي قلده ينهاهم عن تقليده ، فمن أضل من هؤلاء !!

وقد احتج بعض من قلده ما لسا بأنه المعني بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في انذاره زمان يأتي لا يوجد فيه عالم أعلم من عالم المدينة أخبرناه عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن معاوية عن أحمد بن شعيب أنا علي بن محمد ثنا محمد بن كثير (٣) عن سفیان بن عيينة عن ابن جريج عن

(١) هذا الحديث هو الحديث الواحد الذي رواه الترمذی لطفيف بن أعين ، وقال « حديث غريب » وفي نسخة : « حديث حسن غريب » . وقد رواه عن الحسين بن يزيد الطحان السكوني (٢ : ١٨٤) ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠ : ٨٠ — ٨١) عن الحسين أيضاً عن عبد السلام بن حرب ، ورواه من طريق مالك بن اسماعيل وأبي أحمد وقيس بن الربيع كلهم عن عبد السلام . ووقع في الترمذی « الحسين بن مرثد » وفي الطبري « الحسن بن يزيد » وكلاهما خطأ مطبعي . وهذا الحديث لم يروه أحمد في مسنده على سعة .

(٢) في الاصل « حرام » وهو خطأ

(٣) علي بن محمد هو ابن أبي المضاء المصيصي قاضيا وهو ثقة ، ومحمد بن كثير هو ابن أبي عطاء الثقفي الصنعاني نزيل المصيصية ، وفي حديثه ضعف

أبي الزناد عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يضربون أكباد الابل ويطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة »
فقال النسائي : قوله « أبو الزناد » خطأ إنما هو « أبو الزبير »

قال أبو محمد : وهكذا حدثناه أحمد بن عبد الله الطلمنكي ثنا ابن مفرج قال ثنا
محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو بن
على ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي
هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن تضرب أكباد
المطى فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة » (١) قال البزار : لم يرو ابن جريج
عن أبي صالح غير هذا الحديث .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر أنا محمد بن علي ثنا محمد بن
عبد الله البيع (٢) إجازة أنا أبو النضر الفقيه وأحمد بن محمد العنزي ثنا عثمان
ابن سعيد الدارمي ثنا أبو مسلم عبد الرحمن يونس المستملي ثنا معن بن
عيسى حدثني زهير أبو المنذر التميمي ثنا عبيد الله بن عمر بن سعيد بن أبي
هند عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يخرج ناس من المشرق في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة ،
أو قال : عالم اهل المدينة »

حدثنا أحمد بن عمر ثنا ابن فهر ثنا أحمد بن إبراهيم بن فراس ثنا ابن
الاعرابي ثنا محمد بن اسمعيل الصوفي ثنا علي بن المديني ثنا سفيان بن عيينة

(١) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٩٠—٩١) من طرق عن سفيان ، وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي

(٢) بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة وفي آخره العين المهملة ، قال السمعاني « هذه
اللفظة لمن يتولى البيعة والتوسط في الحانات بين البائتم والمشتري من التجار للامتعة » وقد
اشتهر الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله صاحب المستدرک باسم « ابن البيع » أو « البيع »
وهو الذي هنا . ولم أجده في الحديث في المستدرک

فذكر الحديث فقال ابن عيينة: وضعناه على مالك بن انس* وقال ابن فراس ثنا محمد بن احمد اليقطيني نا محمد بن أحمد بن سلم (١) الحراني ثنا أبو موسى الانصاري وذكر هذا الحديث فقال: بلغني عن ابن جريج أنه كان يقول: نرى انه مالك بن أنس.

قال أبو محمد: هذا حديث لم يقنعوا بقبيح فعلهم في التقليد، حتى أضافوا الى ذلك الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفة المذكورة في الحديث المذكور، على أن في سنده أبو الزبير وهو مدلس مالم يقل «حدثنا» أو «أخبرنا» ومع ذلك فليست تلك الصفة موجودة في عصر مالك، لانه كان في عصره ابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وسفيان الثوري والليث والاوزاعي، وكل هؤلاء لا يمكن لمن له أقل انصاف وعلم أن يفضل في علمه وورعه على واحد منهم، ولا في فهمه للقرآن، ولا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقول الصحابة رضي الله عنهم، وليت شعري! ما الذي دلهم على أنه مالك، دون أن يقولوا: انه سعيد ابن المسيب الذي كان أفقه من مالك وأفضل؟!

وذكروا عن سفيان بن عيينة أنه قال: كانوا يرونه مالكا، قالوا: فانما عنى سفيان بذلك التابعين.

قال أبو محمد: فزادوا كذبة، وما دليلهم على أن سفيان عنى بذلك التابعين؟ لو صح عن سفيان، ولعله عنى بذلك مقلدى مالك من صغار أصحابه. قال أبو محمد (٢): هذا بارد وكذب، وليت شعري! أي شيء في ادراك سفيان للتابعين مما يوجب أنه عناهم بهذا القول؟ فكيف ولم يصح عن سفيان الا ما رويناه آنفا من انه ظن منه، ومثل هذا من الاقدام على القطع بالظنون

(١) هكذا كتب بالأصل «سلم» بالسين واللام والميم وعليه علامة الصحة «ص»

ولم أجد له ترجمة

(٢) لعله سقط قبل هذا كلام معناه: انهم احتجوا بأن سفيان ادرك التابعين، ليستقيم هذا الرد عليهم.

لا يستسهله الا من يستسهل الكذب، نعوذ بالله من ذلك .

ومما يوضح كذبهم في هذا على سفيان بن عيينة ما حدثناه أحمد بن عمر ابن أنس العذري ثنا أحمد بن محمد بن عيسى بن اسمعيل البلوي ثنا غندر ثنا خلف بن القاسم الحافظ ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري قال محمد بن أبي عمر قال سفيان بن عيينة : لو سئل أي الناس أعلم ؟ لقالوا : سفيان - يعني الثوري - ، فهذا سفيان بن عيينة يقطع بأنهم كانوا يقولون سفيان أعلم الناس ، فدخل في ذلك مالك وغيره *

وأما الرواية عن ابن جريج فلا يدري عن من هي ؟ وإنما هي بلاغ ضعيف كما ترى . وبالله تعالى التوفيق .

وقد ضربت آباط الابل أيام عمر في طلب العلم حقا ، الذي هو العلم بالحقيقة ، وهو القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهاجر الناس في خلافته الى المدينة ، متعلمين للعلم ومتفقهين في الدين ، وما كان في أقطار البلاد يومئذ أحد يقطع على أنه أعلم من عمر ، لاسيما مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالعلم والدين ، وأقصى ما يمكن أن يشك : هل يساويه في العلم على وعائشة ومعاذ وابن مسعود ؟ وأما أن يقطع بأنهم أعلم منه جملة ، فلا أصلا * وأما الاكثار من الرأي فليس علما أصلا ، ولو كان علما لكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أعلم من مالك ، لأنهم أكثر فتيا ورأيا بآمنه ، فاذ ليس الرأي علما ، وإنما العلم حفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين - : فقد كان في عصر مالك من هو أوسع علما منه ، كسعبة وسفيان ، ومن هو مثله كسفيان بن عيينة والاوزاعي وهشيم وغيره ، فظهر كذب من كذب في الحديث المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

ثم لو صح ، وصح أنه مالك باسمه ونسبه - : لكان إنما فيه أنه لا يوجد أعلم منه قط ، وليس فيه أنه لا يوجد مثله في العلم ، فبطل احتجاجهم ، ولم يمنع وجود مثله في العلم .

وعارضهم بعض الشافعيين بما حدثناه هشام بن سعيد الخير بن فتحون قال ثنا عبد الجبار المقرئ بمصر ثنا الحسن بن الحسين النجيري (١) ثنا جعفر بن محمد الاصمعياني ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود الطيالسي ثنا جعفر بن سليمان عن النضر بن معبد عن الجارود عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبو قرأشا فان عالمها يملأ الارض علما ، اللهم انك أذقت أولها عذابا أو وبالا فأذق آخرها نوالا (٢) » فقالوا : هذه صفة الشافعي ، فما ملأ الارض علما قرشي غيره .

وحدثنا أحمد بن محمد بن الجصور قال ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر الأزهرى عن سهل بن أبي حثمة (٣)

(١) بفتح النون وكسر الجيم وسكون الياء وفتح الراء نسبة الي « نجيرم » بليدة بالقرب من البصرة ، وفي الاصل « البجرمي » وهو خطأ صححناه من الحلي (٢ : ٨٣)
(٢) هذا الحديث لم أجده في مسند الطيالسي وقد رواه ابن حجر في ترجمة الشافعي المسماة « توالى التأسيس » المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠١ (ص ٤٦) من طريق الطيالسي أيضاً ونسبه الى مسنده ، فاعله سقط من ناسخي المسند ، ونسبه أيضاً الى أبي نعيم في الحلية والى البيهقي . وفي اسناده عند ابن حجر بين الجارود وعبد الله زيادة « عن أبي الاحوص » . قال ابن حجر : « والنضر بن معبد ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وضعفه النسائي ، والجارود ان كان ابن يزيد ففيه مقال ، والا فلا أعرفه » . والمقال الذي في الجارود بن يزيد : انه كذب أو غير ثقة أو ليس بشيء ، وأنا أعجب لابن حجر كيف يظن أنه يحتمل أن يكون الجارود بن يزيد مع أنه مات سنة ٢٥٣ أي بعد الطيالسي بنحو خمسين عاما !! والذي أظنه أنه الجارود بن أبي سبرة الهذلي الذي يروى عن أبي كعب وطلحة بن عبيد الله وأنس ومعاوية ، فهو تابعي ، ورجح بعضهم أنه لم يسمع من أبي وطلحة ، فهذا الذي يحتمل أن يكونه الذي هنا وهو الأقرب جدا ، ويؤيده أن النضر بن معبد يروى عن ابن سيرين وهو تابعي ، وتكون نسخة الاحكام بحذف « عن أبي الاحوص » أصح ، وعلى كل فالحديث اسناده ليس بذلك وقد رواه غير ابن مسعود بأسا نيد فيها مقال ، فانظرها في كتاب ابن حجر رحمه الله .

(٣) هنا بهامش الاصل مانصه « لا يعرف للأزهري سماع من سهل بن أبي حثمة وإنما سماع من سهل بن سعد » وقال ابن حجر في التهذيب في ترجمة سهل بن أبي حثمة « وأرسل عنه الزهري » وهذا يؤيد ما بمحاشية الاصل « لا يعرف للأزهري سماع من سهل بن أبي حثمة » (٢)

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعلموا من قريش ولا تعلموها ،
وقدموا قريشا ولا تؤخروها ، فان للقرشي قوة الرجلين من غير قريش (١) »
قال ابو محمد : وهذا حديث صحيح ، أصح من حديثهم الذي شنعوا به *
وأما الحقيقة في ذلك الحديث فهي : أن الصفة التي بين عليه السلام في
ذلك الحديث لم تأت بعد ، هذا إن صح الحديث المذكور ، لأن الزمان الى
الآن لم تكن قط فيه البلاد عارية من عالم بضاهي علماء المدينة ، فقد كان في
عصر الصحابة بالعراق ابن مسعود وعلي وسلمان ، وكان بالشام معاذ وأبو
الدرداء ، وكان بمكة ابن عباس ، ولا يحل لذي ورع وعلم أن يقول : إن عمر
وعائشة وأبي بن كعب وزيد بن ثابت كانوا أفقه من علي وابن مسعود ومعاذ ،
وما ابن عباس بمأخر عن ذكرنا *

ثم أتى التابعون ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار كانا أفقه من عطاء والحسن وعلقمة والأسود ، ثم أتى صفار
التابعين ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن ربيعة والزهرى وأبا الزناد
كانوا أفقه من إبراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير وأيوب
السختياني وعمر بن عبد العزيز ، ثم أتى عصر مالك ، فكان معه ابن أبي
ذئب وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج والليث ، وليس أحد ممن
ذكرنا دونه في رواية ولا دراية ولا ورع ، ثم هكذا الى أن انقطع الفقه من
المدينة جملة ، واستقر في الآفاق *

• فانما ذلك الحديث - إن صح - إذا قرب قيام الساعة ، وأرز (٢) الايمان
الى المدينة ومكة ، وغلب الدجال على الأرض ، حاشا مكة والمدينة ، حينئذ

(١) روى الحاكم في المستدرک (٤ : ٧٢) بعضه من طريق الزهري عن طلحة بن
عبد الله بن عوف عن عبد الرحمن بن أزهر عن جبير بن مطعم : « أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : للرجل من قريش من القوة ما للرجلين من غير قريش ، قال الزهري :
« يعني نبل الرأي » قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي

(٢) بفتح الهمزة والراء من « أرز يأرز » أي لاذ ونجم ، وبابه « ضرب »

يكون ذلك ، وإنما حتى الآن فلم تأت صفة ذلك الحديث ، وهذا بين ظاهر *
وأما الانذار بما ذكرنا فكما حدثنا حماد بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم
عن أبي زيد المروزي عن محمد بن يوسف عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا
إبراهيم بن المنذر ثنا أنس بن عياض حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد
الرحمن (١) عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها (٢) » *
وكما حدثنا عبد الله بن يوسف بن ناعي عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب
ابن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن
رافع والفضل بن سهل الأعرج ثنا شبابة بن سوار قال ثنا عاصم بن محمد
العمري عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الإسلام
بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى
جحرها (٣) »

وكما حدثنا حماد بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم عن أبي زيد عن
القريبي عن البخاري ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو
الأوزاعي ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة
والمدينة » (٤) وذكر باقي الحديث *

ثم نقول لهم : هبكم - حتى لو صح الحديث المذكور ، ثم لو صح أنه مالك
بلا شك - : أي شيء كان يكون فيه مما يوجب اتباعه دون غيره من العلماء ؟ !
ولا شك عند أحد من نقلة الحديث في صحة الحديث المسند إلى رسول الله

(١) عبيد الله - بالتصغير - هو ابن عمر العمري . وخبيب : بالخاء المعجمة مصغر ،
ووقع في الاصل بالخاء المهملة وهو خطأ

(٢) رواه البخاري (ج ١ ص ٢٦٢) وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٦٦ - ٦٧)

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٥٢) « في جحرها »

(٤) البخاري (ج ١ ص ٢٦٣)

صلى الله عليه وسلم : أنه رأى رؤيا فيها : « أنه أعطى قدحاً فشرب منه حتى رأى الرى يجرى في أظفاره ، ثم ناول فضله عمر ، فقبل له : يا رسول الله ما أولت ذلك ؟ فقال عليه السلام : العلم » وصحة الحديث : أنه عليه السلام أرى أمته وعليهم قص بعضها الى الثديين ، وعلى عمر قميص يجره ، وأنه عليه السلام أخبر أن ذلك الدين . فقد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عمر من أعلم أمته وأصحابه ، ومن أعنتهم ديناً *

ولا خلاف بين أحد من المسلمين أن عمر وعليا وابن مسعود وعائشة - : أعلم من مالك بلا شك ، وليس ذلك يوجب تقليد أحد ممن ذكرنا ، ولا اتباعه على جميع اقواله ، كما فعلوا هم بمالك ، فبطل تعلقهم بالحديث المذكور لو صح ، وتأولهم فيه كذب بحت ، لا يحل لأحد نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وما الفرق بينهم في هذا الاقدام وبين الشافعيين لو استحلوا أن يقولوا : ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس تبع لقريش في هذا الامر برهم لبرهم وفاجرهم لفاجرهم » - : ان المراد بهذا هو الشافعي ، لانه قرشي النسب ، فيجب أن يكون الناس تبعاً له ؟ وبين الداوديين والحنفيين لو أنهم استحلوا فقالوا : ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو ان العلم - أو هذا الدين - بالثريا لتناوله رجل أو رجال من أبناء فارس » - : المراد بهذا داود وأبو حنيفة ، لانهما من أبناء فارس ؟ هذا على أن هذين الحديثين صحيحان لاشك في صحتهما ، وحديث عالم المدينة معلول لا يصح .

فان قالوا : قد كان في قريش علماء غير الشافعي ، وفي الفرس علماء غير داود وأبي حنيفة ، قيل لهم : وقد كان بالمدينة علماء غير مالك بلا شك ، وكل هذا استحلال للكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يستجيزه ذو ورع *

قال أبو محمد : وأما احتجاجهم بقول مالك : هذا العمل ببلدنا ، فهذا لا معنى له ، لان العمل بالمدينة قبل مولد مالك بثلاث وعشرين سنة لم يجر

الا بالظلم والجور والفسق ، ولا وليهم الا الفساق من عمال بني مروان ، ثم عمال بني العباس ، كالحجاج (١) وحبيش بن دلجة (٢) وطارق (٣) وعبد الرحمن بن الضحاك (٤) وغيرهم ممن لا يعتمد به ، وما أدرك مالك قط بالمدينة بعقله عمل أمير ووال يقتدى به أصلاً ، (٥) ولقد كان التغيير بدا في السنن من قبل ما ذكرنا ، كقول مروان : ذهب ما هنالك (٦) ، ودليل ما ذكرنا تركهم عمل عمر وعثمان في نصوص الموطأ . فبطل الاحتجاج بالعمل جملة ، ولم يبق إلا

(١) الحجاج هو ابن يوسف الثقفي المشهور ولي المدينة سنة ٧٤ من قبل عبد الملك ابن مروان

(٢) هو حبيش بن دلجة القيني وهو الذي أرسله مروان بن الحكم على بث الى المدينة حينما كانت في طاعة أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، فقتل هناك يوم الرينة . انظر تاريخ الطبري (٧ : ٨٤ — ٨٥)

(٣) هو طارق بن عمرو مولى عثمان ، وليها خمسة أشهر من قبل عبد الملك ثم عزله عنها سنة ٧٤ بالحجاج ، وقد كان طارق مع الحجاج في قتال مكة واتهك حرمة الحرم وقتل عبد الله ابن الزبير . انظر الطبري (٧ : ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ — ٢٠٥)

(٤) هو عبد الرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري ولي المدينة شابا ثلاث سنين ، ولام يزيد ابن عبد الملك سنة ١٠١ وفيها حج بالناس ، ثم جمع له معها مكة سنة ١٠٢ وحج بهم أيضا وعزله عنها في سنة ١٠٤ لانه خطب فاطمة بنت الحسين فأبت عليه فتهدها بجلد أكبر بنيه عبد الله بن الحسن في الحمر . ثم بلغ ذلك يزيد بشكواها اليه ، فولى المدينة بدله عبد الواحد ابن عبد الله بن بشر النضري وأمره بتعذيبه واغرامه أربعين ألف دينار ، قال عبد الله بن محمد بن أبي يحيى : فرأته في المدينة عليه جبة من صوف يسال الناس وقد عذب ولقي شراً . وقد ولي عبد الرحمن هذا المدينة بدلا من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ثم ضربه في ولايته حين ظالما . انظر الطبري (٧ : ٣٧ و ٨٠ : ١٤١ — ١٤٢ و ١٧٣ — ١٧٤)

(٥) فان مالسا ولد سنة ١٩٣ على أصح الاقوال وابو بكر بن محمد بن حزم عزل عن المدينة سنة ١٠١ ثم توالي بعده الامراء العتاة .

(٦) قال مروان هذا اذ خطب في العيد قبل الصلاة فانسكر عليه أبو سعيد فقال له « قد ذهب ماتعلم » قال أبو سعيد : « فقلت : ما أعلم والله خير مما لا أعلم » هذا لفظ البخاري (١ : ١٣٥) وانظر فتح الباري (٢ : ٣٠٧) وصحيح مسلم (١ : ٢٤٢) وشرح أبي داود (١ : ٤٤٣)

الرواية التي رواها ثقات العلماء عن أمثالهم ، إذ لم يمكن الظالمين أن يحولوا بينهم وبين أسنتهم ، كما حالوا بينهم وبين العمل . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن البرهان اللائح على بطلان التقليد أن أهل العصر الاول والعصر الثاني والعصر الثالث ، وهي القرون التي أنشأ عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الاعرابي عن أبي داود عن مسدد وعمرو بن عون قالنا ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفي عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، والله أعلم أذكر الثالث أم لا ؟ ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون ، وينذرون ولا يوفون ، ويحربون ^(١) ولا يؤتمنون ، ويفشون فيهم السمن » قال أبو محمد : هكذا في كتابي ، والصواب : « يخونون ولا يؤتمنون ^(٢) » وبلغة « يخونون رويناه من طريق مسلم ^(٣) » عن محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة عن أبي حمزة عن زهدم عن عمران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — : فكان أهل هذه القرون الفاضلة المحمودة يطلبون حديث النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم والفقهاء في القرآن ، ويرحلون في ذلك إلى البلاد ، فإن وجدوا حديثاً عنه عليه السلام عملوا به واعتقدوه ، ولا يقلد أحد منهم أحداً البتة ، فلما جاء أهل العصر الرابع تركوا ذلك كله ، وعولوا على التقليد الذي ابتدعوه ولم يكن

(١) في الاصل « ويخونون » وهو خطأ ، لأن المؤلف سيذكر هذا اللفظ وأنه يخالف لهذه الرواية . والصواب « ويحربون » بالحاء والراء والباء من حربه يحربه حرباً كطلبه يطلبه طلباً إذا ساب ماله ، وكذلك رواه المؤلف في المحلى مسألة رقم (٥٠) بلفظ « يحربون » وقال هناك : « هكذا حدثنا عبد الله بن ربيع يحربون بحاء غير منقوطة وراء مرفوعة وباء واحدة من أسفل ، ورويناه عن طرق كثيرة : يخونون ، بالحاء المنقوطة من فوق واء بعدها نون ، ومن خان فقد حرب » . وهذا الحديث في أبي داود (٤ : ٣٤٦) بلفظ « يخونون »

(٢) حكى المؤلف على رواية « يحربون » بأنها غير صواب حكى خطأ كما ظهر من كلامه نفسه في المحلى

(٣) صحيح مسلم (٢ : ٢٧١)

قبلهم ، فاتبع ضعفاء أصحاب ابى حنيفة أبا حنيفة ، وأصحاب مالك مالك مالكا ، ولم يلتفتوا الى حديث يخالف قولهما ، ولا تفقهوا في القرآن والسنن ، ولا بالوا بهما ، إلا من عصمه الله عز وجل ، وثبته على ما كان عليه السلف الصالح ، في الاعصار الثلاثة المحموده ، من اتباع السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتفقه في القرآن وترك التقليد *

وأما أفاضل أصحاب أبى حنيفة ومالك فما قلدهما ، فان خلاف ابن وهب وأشهب وابن الماجشون والمغيرة وابن أبى حازم : — لما لك أشهر من أن يتسكف ايراده ، وقد خالفه أيضاً ابن القاسم . وكذلك خلاف أبى يوسف وزفر ومحمد والحسن بن زياد لا في حنيفة أشهر من أن يتكلف ايراده . وكذلك خلاف أبى ثور والمزني للشافعي رحمه الله . وكذلك خالف أصبغ وسحنون ابن القاسم ، وخالف ابن المواز أصبغ . وكذلك خالف محمد بن علي بن يوسف المزني في كثير . وكذلك خالف الطحاوي أيضاً أبا حنيفة وأصحابه . فان كان النظر حقاً فقد أخطوا في التقليد ، وان كان التقليد حقاً فقد أخطوا في النظر وترك التقليد ، فقد ثبت الخطأ عليهم على كل حال ، والخطأ واجب أن يجتنب *

قال ابو محمد : وقد سألناهم فقلنا لهم : أنتم مقرون معنا بان عيسى بن مريم عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ينزل اذا خرج الدجال الاعمى ، فيدبر أهل الاسلام بملتهم لامة أخرى ، فقولوا لنا : أبرأى أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ابن الحسن أو بتقليد مالك وابن القاسم وسحنون — : يحكم بين المسلمين ويقضي في الدين ، ويفقى المستفتين ؟ ألا ان هذا هو الضلال المبين *

ولقد نكس الاسلام وذات النبوة وهانت الرسالة وخزى الحق وأهله — : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وروحه وكلمته يرجع تابعا لمثل هؤلاء الذين لا يقطع لهم بنجاة ، ولا يضمن ما هم عليه عند الله تعالى ! فلا والله ، بل ما يقضى ويحكم ويفقى إلا بما أنى به أخوه في الرسالة ، وصاحبه في النبوة ، وقسيمه في نزول الوحي — : محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ،

وليبيظن الآراء الفاسدة بلا خلاف من أحد . فمن أضل طريقة ممن يدين بشيء هو موقن أنه لم يكن في أول الاسلام ، ولا يكون عند نزول المسيح عليه السلام !! ومن يضل الله فإله من هاد *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم انا بن أبي ليلى عن أبي قيس عن هزيل (١) بن شرحيل : أن رجلا مات وترك ابنته وابنة ابنه وأخته لأبيه وأمه ، فأتوا أبا موسى الأشعري فسألوه عن ذلك ، فقال : لا بنته النصف والنصف الباقي للاخت ، فأتوا ابن مسعود فذكروا ذلك له ، فقال : لقد ضللت اذن وما أنا من المهتمدين إن أخذت بقول الأشعري وترك قول رسول صلى الله عليه وسلم (٢) . فهذا ابن مسعود يسمى القول من صاحب إذا خالف النص — : ضلالا وخلافا للهدى *

وحدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا عبد الله بن أحمد ثنا إبراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد ثنا أبو نعيم عن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري (٣) قال : سئل حذيفة عن قوله : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم) قال : لم يكونوا يعبدونهم ، ولكن إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه . (٤)
قال أبو محمد : هذه صفة المقلدين لا بن حذيفة ومالك والشافعي — : لا يجرمون الا ما جاء عن صاحبهم تحريمه ، ولا يحلون الا ما جاءهم عن صاحبهم تحليله ، نبرأ

(١) بالزاي مصغر ، وفي الاصل بالذال وهو خطأ

(٢) رواه ابو داود مطولاً (٣ : ٨٠) وكذلك رواه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه

(٣) يفتح الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة ، وفي الاصل « أبي البختري » بالحاء المهملة وهو خطأ ، واسمه سعيد بن فيروز

(٤) رواه الطبري في التفسير بأسانيد مختلفة عن سفیان الثوري عن حبيب عن أبي البختري عن حذيفة بمعناه (ج ١٠ ص ٨٠)

الى الله تعالى من مثل هذا الاعتقاد ، ونعوذ به منه في أحد من ولد آدم ،
حاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حدثنا عبد الرحمن بن سامة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد أخبرني
أسلم بن عبد العزيز القاضي وسعيد بن عثمان العناني (١) قالنا يونس بن
عبد الأعلى ثنا سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ليس من
أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى يوسف بن عبد الله النخري : انا عبد الوارث بن سفیان ثنا قاسم
ابن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا دحيم ثنا ابن وهب نا ابن لهيعة عن بكير بن الأشج : أن
رجلا قال للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : عجبا لعائشة ، كانت تصلي في
السفر أربعاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين فقال : يا بن
أخي ، عليك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتها ، فان من
الناس من لا يعاب *

كتب الى النخري : ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل
الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب : اذا رميت الجمرة بسبع
حصيات وذبحت وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا الطيب والنساء ، قال سالم :
قالت عائشة : « انا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف
بالبيت » قال سالم : فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان تتبع *

(١) كذا في الاصل بالنون ولم أجده له ترجمة ، وليس المذكور في المشتبه للذهبي .
ووجدت اسمه في تذكرة الحفاظ في ترجمة تلميذه خالد بن سعد (ج ٣ ص ١٢٤) سعيد بن
عثمان الاعتافي « ولا أعرف معنى هذه النسبة ، وأظن ان ما هنا أرجح ، لان المؤلف اعرف
باهل بلده ، وخالد بن سعد أندلسي

قال أبو محمد : فنحن نسألهم أن يعطونا في الأعصار الثلاثة المحمودة —
عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين — رجلاً واحداً قلده عالماً كان
قبله فأخذ بقوله كله ولم يخالفه في شيء ، فإن وجدوه — ولن يجدوه والله
أبدأً لأنه لم يكن قط فيهم — فلهم متعلق على سبيل المسامحة ، وإن لم يجدوه
فليوقنوا أنهم قد أحدثوا بدعة في دين الله تعالى لم يسبقهم إليها أحد *
وليعلموا أن عصاة من أهل العصر الرابع ابتدعوا في الاسلام هذه البدعة
الشنعاء ، إلا من عصم الله تعالى منهم ، والبدع محرمة ، وشر الأمور محدثاتها .
وليعلموا أن طلاب سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت ، والعاملين
بها ، والمتفقهين في القرآن الذين لا يقلدون أحداً — هم على منهاج الصحابة والتابعين
والأعصار المحمودة ، وأنهم أهل الحق في كل عصر ، والا كثرون عند الله
تعالى — بلا شك — (١) وإن قل عددهم . وبالله تعالى التوفيق *

وليعلم من قرأ كتابنا أن هذه البدعة العظيمة — نهي التقليد — انما
حدثت في الناس وابتدئ بها بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة ، وبعد
أزيد من مائة عام وثلاثين عاماً بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه
لم يكن قط في الاسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلم واحد فصاعداً على هذه
البدعة ، ولا وجد فيهم رجل يقلد عالماً بعينه ، فيتبع أقواله في الفتيا ، فيأخذ
بها ولا يخالف شيئاً منها . ثم ابتدأت هذه البدعة من حين ذكرنا في العصر الرابع
في القرن المذموم ، ثم لم تزل تزيد حتى عمت بعد المائتين من الهجرة عموماً
طبق الارض ، إلا من عصم الله عز وجل ، وتمسك بالأمر الاول الذي كان عليه
الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بلا خلاف من أحد منهم . نسأل الله تعالى
ان يثبتنا عليه ، وأن لا يعدل بنا عنه ، وأن يتوب على من تورط في هذه
الكبيرة من اخواننا المسلمين ، وأن يفيء بهم الى منهاج سلفهم الصالح *

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي قال ثنا محمد بن اسحق بن السليم قال ثنا ابن الاعرابي عن أبي داود ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير (عن أبي قلابة) (١) قال قال أبو مسعود — وهو البدرى — لابي عبد الله — وهو حذيفة — أو قال أبو عبد الله — وهو حذيفة — لابي مسعود البدرى : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في « زعموا » ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « بئس مطية الرجل (٢) » . وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عذاب القبر على أن المنافق أو المرتاب يقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته . فهذا التقليد مذموم في التوحيد ، فكيف مادونه ! *

وقال ابن مسعود : لا تكن امعة . فسئل : ما هو ؟ فقال : الذي يقول أنا مع الناس *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا ابن أبي عدي أنبأنا شعبة عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال : لا يكونن أحدكم إمعة ، يقول : أنا أنا مع الناس ، ليوطن أحدكم نفسه إن كفر الناس أن لا يكفر *

وبه الى بNDAR ثنا : محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت أبا اسحق يقول : سمعت هبيرة (٣) وابا الاحوص عن ابن مسعود قال : اذا وقع الناس في الشر ، قل : لأسوة لى في الشر *

وبه الى بNDAR قال : ثنا سعيد بن عامر ثنا شعبة عن الحكم قال : ليس

(١) سقط من الاصل « عن أبي قلابة » وزدناه من أبي داود (٤ : ٤٩)

(٢) في ابى داود « بئس مطية الرجل زعموا » ونقل شارحه عن اطراف الحفاظ ابى مسعود الدمشقي أن أبا قلابة لم يسمع من حذيفة ولا من أبي مسعود البدرى ، فالحديث منقطع

(٣) هو هبيرة بن برم ، بالياء بن والراء بوزن عظيم ، وأبو اسحق هو السبيعي

أحد من الناس إلا وأنت آخذ من قوله أو تارك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *
وبه الى بندار : ثنا أبو داود ثنا شعبة عن منصور عن سعيد بن جبیر
أنه قال في الوهم يعيد (٢) ، قال : فذكرت ذلك لأبراهيم ، فقال : ما تصنع
بحديث سعيد بن جبیر مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ *

حدثنا محمد بن سعيد عن القلعي عن الصواف عن بشر بن موسى عن
الحمیدی قال : قال سفيان : ما زال أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك
أبو حنيفة بالكوفة ، والبتي بالبصرة ، وربيعة بالمدينة (٣).
قال أبو محمد : وصدق سفيان ، فإن هؤلاء أول من تكلم بالآراء ، ورد
الاحاديث ، فسارع الناس في ذلك واستحلوه ، والناس سراع الى قبول الباطل ،
والحق مرثيل *

وقد أوردنا قبل هذا المكان بأوراق يسيرة (٤) أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما تلا : (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) قال له عدي
ابن حاتم — وكان قبل ذلك نصرانياً — : يا رسول الله ما كنا نعبدكم ، فقال
له عليه السلام كلاماً معناه : انهم كانوا يجرمون ما حرموا عليهم ، ويحلون
ما أحلوا لهم . وأخبر عليه السلام أن هذه هي العبادة *

قال أبو محمد : ولا جرم ، فقد حرم مقلدوا مالك شحوم البقر والغنم اذا
ذبحها يهودي ، وحرّموا الجمل والارنب اذا ذكاهما يهودي ، تقليداً خطأً لما
في ذلك ، وردوا قول الله تعالى في ذلك بعينه : (وطعامكم حل لهم) *
وأحل أصحاب أبي حنيفة ثمن الكلب الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) روم في الاصل « يعيد » بنقط الياء الاولى واسكان الغين واحمال الياء الثانية ،
وأنا أظن أن صوابها « يعيد » وأن المراد اذا وهم في الصلاة أعادها ولم يسجد للسهو ،
ولسكني لم أر هذا القول منقولاً عن سعيد بن جبیر ، وقد قال به غيره ، قاله أعلم بصوابه
(٢) انظر جامع بيان العلم (٢ : ١٤ — ١٤٨) (٤) مقفى في (ص ١٣٢ — ١٣٣) من
هذا الجزء ومقفى أيضاً في (ص ١٤٤) من كلام حديثه رضي الله عنه

وحرّم من اتبعه منهم المساقاة التي أحلها الله تعالى ، تقليداً خطأ أبي حنيفة في ذلك ، وردوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإخباره في ثمن السكّاب أنه سحت وتحريمه إياه ، وهذا نص ما حرّم الله تعالى ورسوله عليه السلام من فعل اليهود والنصارى ، وقد أنذر عليه السلام بذلك ، وقال : « لتركبن سنن من كان قبلكم » : فقليل له : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ فقال عليه السلام كلاماً معناه : (١) نعم *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا ابن دحيم بن حماد ثنا الصمعي بن اسحق ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن أبي البختري أن سلمان قال لزيد بن صوحان (٢) وأبي قرّة : كيف أنتم عند زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن — والقرآن حق — ودنيا مطغية تقطع الأعناق ؟ ثم قال : أما زلة العالم فإن اهتدي فلا تحملوه دينكم ، وإن زل فلا تقطعوا منه أناتكم ، وأما جدال المنافق بالقرآن — والقرآن حق — فإن للقرآن مناراً كمنار الطريق ، فما أضاء لكم فاتبعوه ، وما شبه عليكم فكلوه إلى الله عز وجل . وذكر باقي الحديث (٣) *

قال أبو محمد : فهذا سلمان ينهى أن يقلد العلماء ، ويأمر باتباع ظاهر القرآن الذي هو كمنار الطريق ، وينهى عن التأويلات والمتشابه منه ، وهذا نص قولنا . والحمد لله رب العالمين *

حدثنا يوسف بن عبد الله النمري أخبرني عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن — هو ابن الزيات — ثنا محمد بن أحمد القاضي المالكي البصري ثنا موسى بن اسحق ثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي قال ثنا معن بن عيسى القزاز قال سمعت مالك بن انس يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل

(١) في الاصل « كلاماً ما معناه » وزيادة « ما » لا لزوم لها

(٢) صوحان بضم الصاد المهملة . وزيد هذا اسم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ،

ويقال إن له صحبة ، وقتل يوم الجمل رحمه الله

(٣) نظر جامع بيان العلم (٢ : ١١١)

ما وافق الكتاب والسنة نأخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه .
فهذا مالك ينهى عن تقليده ، وكذلك أبو حنيفة ، وكذلك الشافعي ، فلاح
الحق لمن لم يغش نفسه ، ولم تسبق اليه الضلالة . نعوذ بالله منها *

فصل

قال أبو محمد : فان قال قائل : فكيف يفعل العالم اذا سئل عن مسألة
فأعيتته ، أو نزلت به نازلة فأعيتته ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : يلزمه أن
يسأل الرواة عن أقوال العلماء في تلك المسألة النازلة ، ثم يعرض تلك الأقوال
على كتاب الله تعالى وكلام النبي عليه السلام ، كما أمره الله تعالى إذ يقول :
(فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وإذ يقول : (وما اختلفتم في شيء
فحكمه الى الله) وقوله تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى فردوه الى مالك وأبي
حنيفة والشافعي ، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليرد ما اختلف فيه
من الدين الى القرآن والسنة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وليتق الله ،
ولا يرد ذلك الى رجل من المسلمين لم يؤمر بالرد اليه ، ومن أبي فسيرد ويعلم .
وقد قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فلم يجعل البيان الا لنبيه
عليه السلام . فمن رد الى سواه فقد عدم البيان ، وحصل على الضلالة . نعوذ
بالله منها *

فالتقليد كله حرام في جميع الشرائع أولها عن آخرها ، من التوحيد
والنبوة والقدر والايمان والوعيد والامامة والمفاضلة وجميع العبادات
والاحكام *

فان قال قائل : فما وجه قوله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون) ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : انه تعالى أمرنا أن نسأل أهل
العلم عما حكم به الله تعالى في هذه المسألة ، وما روي عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم فيها ، ولم يأمرنا أن نسألهم عن شريعة جديدة يحدثونها لنا من آرائهم ، وقد بين ذلك عليه السلام بقوله : « فليبلغ الشاهد الغائب » ، وبينه تعالى بقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) ، فالدين قد كمل ، فلا مدخل لأحد فيه بزيادة ولا نقص ولا تبديل ، وكل هذا كفر ممن أجازاه *

وقد أمر تعالى المتفقهين أن ينقروا لطلب أحكام الدين ، ولم يأمرهم أن يقولوا من عند أنفسهم شيئاً ، بل حرم تعالى ذلك بذمه قوماً شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . وبقوله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) *

فإنما نحن دعاة الى تفهم القرآن وكلام النبي عليه السلام ، ومبلغون من ذلك الى من تقدمنا في الطلب : - ما بلغه اليينا من ذلك من تقدمنا ، ومعلمون اياه ، ومعاذ الله من التزيد في هذا ، أو من تبديله ، أو من النقص منه *
فان قال قائل : فكيف يصنع العامي اذا نزلت به النازلة ؟ *

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق : انا قد بينا تحريم الله تعالى للتقليد جملة ، ولم يخص الله تعالى بذلك عامياً من عالم ، ولا عالماً من عامي ، وخطاب الله تعالى متوجه الى كل أحد ، فالتقليد حرام على العبد المجلوب من بلده ، والعامي ، والمذراء المخدرة ، والراعي في شعف^(١) الجبال ، كما هو حرام على العالم المتبحر ولا فرق . والاجتهاد في طلب حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام في كل ما خص المرء من دينه — : لازم لكل من ذكرنا ، كلزومه للعالم المتبحر ولا فرق . فمن قلد من كل من ذكرنا فقد عصى الله عز وجل وأثم ، ولكن يختلفون في كيفية الاجتهاد ، فلا يلزم المرء منه إلا مقدار ما يستطيع عليه ، لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، ولقوله تعالى :

(١) يفتح الشين المعجمة والدين المهملة وآخره فاء . والشعفة رأس الجبل ومن كل شيء أعلاه وجهه شعف

(فائقوا الله ما استطعتم) ، والتقوى كله هو (١) العمل في الدين بما أوجبه الله تعالى فيه ، ولم يكلفنا تعالى منه إلا ما نستطيع فقط ، ويسقط عنا ما لا نستطيع . وهذا نص جلي على أنه لا يلزم أحداً من البحث على ما نزل به في الديانة إلا بقدر ما يستطيع فقط ، فعلى كل أحد حظه من الاجتهاد ، ومقدار طاقته منه . فاجتهاد العامى إذا سأل العالم عن أمور دينه فأفتاه — : أن يقول له : هكذا أمر الله ورسوله ؟ فإن قال له : نعم ، أخذ بقوله ، ولم يلزمه أكثر من هذا البحث ، وإن قال له : لا ، أو قال له : هذا قولي ، أو قال له : هذا قول مالك أو ابن القاسم أو أبي حنيفة أو أبي يوسف أو الشافعي أو أحمد أو داود أو همام له أحداً من صاحب أو تابع فن دونهما غير النبي صلى الله عليه وسلم ، أو انهره أو سكت عنه — : فحرام على السائل أن يأخذ بفتواه ، وفرض عليه أن يسأل غيره من العلماء ، وأن يطلبه حيث كان ، إذ إنما يسأل المسلم من سأل من العلماء عن نازلة تنزل به ليخبره بحكم الله تعالى وحكم محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وما يجب في دين الاسلام في تلك المسألة ، ولو علم أنه يفتيه بغير ذلك لتبرأ منه وهرب عنه . وفرض على الفقيه إذا علم أن الذي أفتاه به هو في نص القرآن والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع أن يقول له : نعم هكذا أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وحرام عليه أن ينسب الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم شيئاً قاله بقياس أو استحسان أو تقليد لأحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه ان فعل ذلك كان بذلك كاذباً على رسوله عليه السلام ، ومقولاً له ما لم يقل ، وقد وجبت له النار يقيناً ، بنص قوله عليه السلام : « من كذب على فليلج النار » . وهذا الذي قلنا لا يعجز عنه أحد ، وإن بلغ الغاية في جهله ، لأنه لا يكون أحد من الناس مسلماً حتى يعلم أن الله تعالى ربه ، وأن النبي عليه السلام — وهو محمد بن عبد الله — رسول الله بالدين القيم *

فان قال قائل : فان أفتاه الفقيه بفتيا منسوخة أو مخصصة ، أو أخطأ فيها فنسبها الى النبي صلى الله عليه وسلم وليست من قوله ، سهواً أو تعمداً ذلك ، فما الذي يلزم العامي من ذلك ؟ وقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قلت لأبي رحمه الله : الرجل تنزل به النازلة وليس يجد إلا قوماً من أصحاب الحديث والرواية لا علم لهم بالفقه ، وقوماً (١) من أصحاب الرأي ، من يسأل ؟ فقال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأي ، ضعيف الحديث خير من الرأي *

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا ينقسم ستة عشر قسماً ، وهي :

من بلغه خبر منسوخ أو آية منسوخة ولم يعلم بنسخ ذلك ، فالعامي والعالم في ذلك سواء ، والواجب عليهما بلا شك العمل بذلك المنسوخ ، لم يؤمرا قط بتركه إلا اذا بلغهما النسخ ، قال تعالى : (لا تذكركم به ومن بلغ) ، فأخبر تعالى أنه لا تلزم النذارة إلا من بلغه الامر ، فإدام النسخ لم يبلغه فلم يلزمه ، واذا لم يلزمه فلم يؤمر به ، و (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، وليس في وسع أحد أن يعلم ما لم يعلم في حين جهله به ، ولا أن يعرف الشريعة قبل أن تبلغه ، وقد لزمه الامر الاول بيقين ، فلا يسقط عنه إلا ببلوغ الناسخ اليه بنص القرآن ، وهكذا كان الصحابة الذين بأرض الحبشة — والصلاة قد فرضت بمكة الى بيت المقدس وعرفوا ذلك فصلوا كذلك بلا شك — ثم حولت القبلة الى الكعبة بالمدينة بعد ستة عشر شهراً من الهجرة ، ولا خلاف بين أحد أنهم لم يلزمهم التحول الى الكعبة ، ولا سقط عنهم فرض الصلاة ، ولا كان لهم أن يصلوا الى غير القبلة التي صح عندهم الامر بها ، ما لم يبلغهم النسخ ، وقد سمي الله تعالى صلاة من مات قبل أن يعلم بالنسخ إيماناً ، فقال

(١) في الاصل « وقوم » بالرفع وهو خطأ

تعالى : (وما كان الله ليضيع إيمانكم) . وهكذا فعل أهل قباء ، صلوا نصف صلاتهم الى بيت المقدس ، ولا شك أنهم لم يتدثروها الى بيت المقدس إلا والقبلة قد نسخت ، لكن لما لم يعلموا ذلك ، لم يلزمهم ما لم يعلموا ، ولا سقط عنهم ما كان لزمهم إلا بعد بلوغ النسخ اليهم . وهكذا القول في كل ما صح نسخه ولم يصح عند بعض الناس *

وأما ان قامت عليه الحجة فعائد تقليداً ففاسق ، وهذا في غاية البيان فيما قلنا . والحمد لله رب العالمين *

وأما من بلغه الخبر المنسوخ أو الآية المنسوخة ولم يعرف أنهما منسوخان فأقدم على تركهما بغير علم بالناسخ ، فهو عاص لله تعالى ، لانه ترك القرض الواجب عليه لما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

فهذان وجهان في النص المنسوخ الذي لم يبلغ المرء نسخه *
ثم وجهان آخران في عكس هذه المسألة : وهما (١) نص غير منسوخ من آية أو كلام النبي صلى الله عليه وسلم ظنه عالم من العلماء منسوخاً ، فترك العمل به ، وأفترى بذلك عامياً ، وأخبره ان الحديث أو الآية منسوخان ، فتركه العامي ، أو عملاً به وهما يظنان ويقدران أنه منسوخ ، وهذا خلاف ماتقدم ، لأنهما ههنا تركا العمل بما أوجبه الله تعالى عليهما ، إلا أن من ترك ذلك مجتهداً — يرى أن الذي فعل هو الحق ، ولم يتبين له غيره بعد — فهو مخطيء له أجر واحد ، ومن ترك ذلك مقلداً فهو عاص لله عز وجل آثم ، لاحظ له في الآخرة أصلاً ، لانه ترك الحق للباطل دون اجتهاد .
فهذه أربعة أوجه *

ثم وجهان آخران : هما : من بلغه حديث صحيح فلم يصح عنده فعمل به أو تركه ، فأما الذي عمل بحديث صحيح وهو يعتقد فيه انه غير صحيح ، فإنه مقدم على ما يرى أنه باطل فهو عاص لله تعالى بنيته في ذلك ، فان تركه

(١) في الاصل «وهو» وهو خطأ

وهو عنده غير صحيح ، ولم تقم الحجة عليه بصحته ، فهو محسن مأجور ، ولا شيء عليه ، لانه لم يبلغه بعد ما يلزمه اتباعه *

وأما من صح عنده الخبر فتركه ، فانه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون مقدماً مستجيزاً بخلاف ما صح عنده عن الله تعالى وعن نبيه صلى الله عليه وسلم ، فهذا فاسق في هذه النية ، عاص لله عز وجل ، ولا اثم عليه في نفس عمله بما وافق الحق . فهذا قسم *

وقسم ثان : وهو أن يستحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو كافر مشرك ، لقول الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) *

ثم وجهان آخران : وهما عكس اللذين قبلهما ، وهما : من بلغه حديث غير صحيح فظنه صحيحاً فعمل به ، فهذا مأجور على نيته واجتهاده أجراً واحداً ، ولا اثم عليه فيما خالف فيه الحق ، لانه لم يقصد ، والأعمال بالنيات ، فلو تركه عمداً لكان مستسهلاً بخلاف ما صح عنده عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو عاص لله تعالى بهذه النية فقط ، آثم فيها ، فان لم يكن مستسهلاً لذلك لكن اتفق له ترك العمل بذلك ، فلا اثم عليه ، لانه لم يترك حقاً . وهذا حكم من أفتاه فقيه بفتياً غير صحيحة . فانها لا تلزمه ، ولا هو مأمور بها ، ولو كان عاصياً بترك العمل بها لكان مأموراً بها وهي باطل ، فكان يكون مأموراً بالباطل ، وهذا خطأ متيقن ، لكنه ان تركها مستسهلاً لترك العمل بالواجب عليه ، فهو عاص بهذه النية فقط ، لا بتركه للعمل بغير الواجب . وبالله تعالى التوفيق *

ومن أفتى آخر بفتياً صحيحة إلا أنه لم يأتها عليها بدليل ، فانه ان عمل بها مقلداً فهو آثم في تقليده مأجور — ان شاء الله تعالى — بعمله بها ان أراد بها الله تعالى *

ثم وجهان : وهما : من بلغه نص مخصوص فعمل به على عمومته ، ولم يبلغه

الخصوص ، وترك العمل بعمومه ، فوافق الحق وهو لا يعلمه ، أو بلغه نص عام فتأول فيه الخصوص . فأما الذي عمل بالعموم في الخصوص ولم يبلغه الخصوص وهو يظنه عموماً ، فمأجور أجرين ، لأن فرضه أن يعمل بما بلغه حتى يبلغه خلافه ، إذ وجوب الطاعة لله تعالى فرض عليه ، فلو تأول أنه مخصوص دون دليل يقوم له على ذلك ، لكن مطارفة ، فعمل بالخصوص فوافق الحق ، فإن كان مستسهلاً لمخالفة ظاهر ما يأتيه عن الله تعالى أو عن رسوله عليه السلام بلا دليل ، فهو فاسق عاص بهذه النية فقط ، غير عاص فيما فعل ، لأنه لم يخطئ في ذلك ، فإن فعل ذلك باتفاق دون قصد إلى خلاف ما بلغه من الظواهر عن الله تعالى ورسوله عليه السلام فلا إثم عليه البتة *
والقياس وقول من دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير نص ولا إجماع والرأي : — كل ذلك خطأ ، لم يكن قط حقاً البتة *

ثم وجهان : وهما حاكم شهد عنده رجلان — هما عنده عدلان — فوافق أن شهدا بباطل ، إما عمداً وإما غلطاً ، فإنه حق مأمور بالحكم بشهادتهما ، لأنه قد ورد النص بقبول شهادة العدول عندنا ، ولم نكلف علم غيبهما ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » فقد أخبر عليه السلام أنه يحكم بظاهر الشهادة أو البين ، ولعل الباطن خلاف ذلك ، وهو عليه السلام لا يحكم إلا بالحق الذي لا يحل خلافه . ففرض على الحاكم أن يحكم بشهادة العدول عنده ، وإن كانوا كاذبين أو مغفلين ، وهو في ذلك مأجور أجرين ، ولا إثم عليه فيما خفي عنه ، فإن لم يحكم بتلك الشهادة فهو عاص لله عز وجل فاسق بملك النية وبعمله معا ، والاثم عليه في تركه الحكم بها *

ثم وجهان : وهما : حاكم شهد عنده عدلان بحق فلم يعرفهما ، فهو غير مأمور بالحكم بشهادتهما ، ولا يحل له أن يحكم بها أصلاً ، وهما عنده مجهولان ، ولا إثم عليه فيما خفي عنه من ذلك ، فلو حكم بها فهو آثم عاص

بهذه النية وبعمله ، فاسق بها (١) والاثم عليه في نفس حكمه ، وان كان بما وافق الحق *

وعمدة القول في هذا الباب كله : أن الاثم ساقط عن المرء فيما لم يبلغه ، والاثم لازم له فيما بلغه بخالفه عمداً أو تقليداً ، وأنه لا يجب على المرء إلا ما جاء به النص أو الاجماع حقاً ، لا ما أفتاه به المفتون ، مما لم يأت به نص ولا اجماع ، وأخبر بأنه نص أو اجماع ، وأن المرء ماجور على نيته ومثاب عليها ، فان كانت خيراً ، فخير وان كانت شراً فشر ، وان المرء لا يآثم بعمل ما أمر به وان لم يعلم أنه مأمور به ، ولا يآثم بترك ما لم يؤمر به وان لم يعلم أنه ليس بمأمور به ، وان ظن أنه مأمور به ، لان النية غير العمل ، إلا أن يبلغه نص فيخالفه ، وان كان مخصوصاً أو منسوخاً بعد أن يبلغه الناسخ أو المخصص *

ومن هذا الباب : من لقي امرأة فراودها عن نفسها فأجابته فوطئها ، وهو يظنها أجنبية ، فاذا بها امرأته ، ولم يكن عرفها بعد ولا كان دخل بها ، أو لقي انساناً فقتله ، وهو يظنه مسلماً حرام الدم ، فاذا به قاتل أبيه عمداً أو كافر حربى ، أو انتزع مالا من مسلم كرها ، فاذا به ماله نفسه — : فكل هذا ان كان مستسهلاً للزنا أو لنصب المال وقتل النفس فهو آثم بتلك النية فاسق بها عاص لله عز وجل ، ولا إثم عليه في وطئه ولا أخذه ماله ولا قتله الحربى ولا قاتل أبيه ، لانه لم يواقع في ذلك الا مباحاً له *

وقد يظن ظان أن المستسهل للآثم وان لم يواقع لا يكتب عليه اثم ذلك ، لما صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « من هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، وان هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة » قال أبو محمد : وهذا الحديث بين أن الذي لا يكتب عليه اثم فهي السيئة

التي لم يعملها ، وهذا ما لا شك فيه ، ولم يقل عليه السلام ان إثم الهمم بالسيئة لا يكتب عليه ، والهمم بالشيء غير العمل به ، قال ضايب بن الحارث البرجمي : هممت ولم أفعل وكذت وليتني تركت على عثمان تبكي حلاله (١) ثم استدركننا هذا ، وتأملنا النصوص فوجدناها مسقطه حكم الهمم جملة ، وانه هو الهمم المغفور جملته *

فان قال قائل : فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبر أن « من هم بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة » . قيل له : قد صح ذلك ، وأخبر عليه السلام ان « الاعمال بالنيات ولكل امرئ امرئ ما نوى » فمن هم بسيئة ثم تركها قاصداً بتركها الى الله تعالى ، كتبت له حسنة بهذه النية الجميلة ، فان تركها لا لذلك لكن ناسياً أو مغلوباً أو بدا له فقط ، فانها غير مكتوبة عليه ، لانه لم يعملها ، ولا أجر له في تركها ، لانه لم يقصد بذلك الله تعالى ، ولا يكون من هم بالسيئة مصراً إلا من تقدم منه مثل ذلك الفعل ، قال الله تعالى : (ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون) ، فصح أن لا إصرار إلا على من قد عمل بالشيء الذي هو مصر عليه وهو عالم بأنه حرام عليه ، وأما من هم بقبيح ولم يفعله قط ، فهو هام به لا مصر عليه ، بالنصوص التي ذكرنا *

فان قال قائل : ماتقولون في حربى كافر لقي مسلماً ، فدعاه المسلم الى الاسلام فأسلم ، ثم علمه الشرائع ، وقال له : هذه شرائع الاسلام ، أيلزمه العمل بما أخبره من ذلك أم لا ؟ قيل له وبالله التوفيق : الكلام في هذا كالسلام فيما تقدم ، وهو ان ما كان مما أمره به موافقاً للنص أو الاجماع ، فهو واجب عليه قبوله ، وما جور فيه ان عمله أجران ، وعاص فيه ان لم

(١) أنظر الكلام على ضايب في طبقات الشعراء لابن قتيبة طبع اوربا (ص ٢٠٢ — ٢٠٥) وكان عثمان رضى الله عنه حبه لبعض افعاله فقد عليه ، وكان ابنه عمير بن ضايب من قتلة عثمان . انظر الطبري (٥ : ١٣٧ و ١٤٤)

يفعله ، وما كان من ذلك بخلاف النص فهو غير واجب عليه ، ولا يأثم في ترك العمل به ، الا ان استسهل خلاف ماورد عليه من النص ، فهو آثم في هذه النية فقط ، فلو عمل بذلك أجر أجراً واحداً بقصده الى الخير فقط ، ولم يؤجر على ذلك العمل ، ولا آثم فيه ، لانه ليس حقاً فيؤجر عليه ، ولم يقصد عمل الخطأ وهو يعلمه فيأثم عليه ، وهذا حكم العامي في كل ما أفتاه فيه فقيه من الفقهاء ، وهذا حكم العالم فيما اعتقده وأفتى به باجتهاد ، لا يوقن فيه أنه مصيب للحق عند الله عز وجل *

فهي أربع مراتب : وهو : انسان عمل بالحق وهو يدري أنه حق ، فله أجران ، أجر النية وأجر العمل . وآخر عمل الباطل وهو يدري أنه باطل ، فله ائمان ، اثم النية واثم العمل ، وقال تعالى : (هل يحزون إلا ما كنتم تعملون) ، فالنية عمل النفس المجرد ، والعمل على الجوارح بتحريك النفس لها ، فهما عملان متغايران . وثالث عمل بالحق وهو يظنه باطلا ، أو ترك الباطل وهو يظن ان ذلك الباطل الذي ترك حق ، فلا اثم عليه فيما عمل ولا فيما ترك ، لانه لم يعمل محرماً عليه ، ولا ترك واجباً عليه ، ولا يؤجر أيضاً في شيء من ذلك ، لانه لم يقصد بنيمته في ذلك وجه الله تعالى ، فان نوى في ذلك استسهال مخالفة الحق فهو آثم بهذه النية فقط ، لا بما فعل ولا بما ترك . ورابع عمل بالباطل وهو يظنه حقاً ، أو ترك الحق وهو يظنه باطلا ، فهذا مأجور في نيته الخير أجراً واحداً ، ولا اثم عليه فيما فعل ولا فيما ترك ، ولا أجر أيضاً ، لانه لم يعمل صواباً فيؤجر ، ولا قصد الباطل وهو يعلمه باطلا فيأثم * فهذه حقيقة البيان في هذه المسألة واليقين فيها ، والحق عند الله بلا شك ، وما عدا هذا خيرة ودعوى بلا دليل *

فان سأل العامي فقيهين فصاعداً فاختلفوا عليه ، فقد قال قوم : يأخذ بالاخف ، وقال قوم : يأخذ بالاثقل ، وقال قوم : لا يلزمه منها شيء ، وقال قوم : هو بخير يأخذ بما شاء من ذلك *

قال أبو محمد : أما من قال : هو مخير ، فقد أمره باتباع الهوى ، وذلك حرام ، وأخطأ بلا شك ، وجعل الدين مردوداً الى اختيار الناس يعمل بما شاء ، وأجاز فيه الاختلاف ، والله تعالى يقول : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ، وقال تعالى : (ولا تنازعوا فتفشلوا) ، وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) ، فالاختلاف ليس من أمر الله تعالى الذي أباحه وأمر به . وقد علمنا أن حكم الله تعالى في الدين حكم واحد ، وإن سائر ذلك خطأ وباطل ، فقد خيره هذا القائل في أخذ الحق أو تركه ، وأباح له خلاف حكم الله تعالى ، وهذا الباطل المتيقن بلا شك . فسقط هذا القول بالبرهان الضروري *

وأما من قال : يأخذ بالاثقل ، فلا دليل على صحة قوله أيضاً ، وكذلك قول من قال : يأخذ بالاخف ، وكل قول بلا دليل فهي دعوى ساقطة ، فإن احتج بقول الله عز وجل : (يريد الله بكم اليسر) ، فقد علمنا أن كل ما ألزم الله تعالى فهو يسر ، وبقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *

قال أبو محمد : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : انه إن أفتاه فقيهان فصاعداً بأمور مختلفة نسبوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو غير فاسق بتركه قبول شيء منها ، لانه إنما يلزمه ما ألزمه النص في تلك المسألة ، وهو لم يدره بعد ، فهو غير آثم بتركه ماوجب مما لم يعلمه حتى يعلمه ، لكنه يتركهم ويسأل غيرهم ، ويطلب الحق *

مثال ذلك : رجل سأل كيف أحج ؟ فقال له فقيه : أفرد ، فهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها . وقال له آخرون : اقرن ، فهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم تكن له بعد الهجرة غيرها . وقال له آخر : تمتع ، فهكذا فعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها ، ففرض عليه أن يتركهم ويستأنف سؤال غيرهم ، ثم يلزمه ما قلنا آنفاً قبل هذا من موافقته للحق أو حرمانه إياه بعد اجتهاده .

ويكون العامي حينئذ بمنزلة عالم لم يبين له وجه الحكم في مسألة ما ، إما بتعارض أحاديث أو آي أو أحاديث وآي ، فحكمه التوقف والتزيد من الطلب والبحث ، حتى يلوح له الحق ، أو يموت وهو باحث عن الحق ، عالي الدرجة في الآخرة في كلا الأمرين ، ولا يؤاخذ الله تعالى بتركه أمراً لم يلح له الحق فيه ، لما قدمنا قبل من أن الشريعة لا تلزم إلا من بلغته وصحت عنده *

والاصل اباحة كل شيء بقوله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) ويقول عليه السلام : « أعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن أمر لم يحرم خرم من أجل مسألته » *

والأصل أن لا يلزم أحد شيء إلا بعد ورود النص وبيانه ، بقوله تعالى : (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) ، وبقوله عليه السلام : « لو قلتها لوجبت ، فأتركوني ما تركتكم » وبقوله عليه السلام في قيام رمضان : « خشيت أن يفرض عليكم » *

فمن علم أن عليه الحج ولم يدرك كيف يقيمه ، فلا يؤاخذ من تركه ماوجب عليه من عمل الحج إلا بما علم ، لا بما لا يعلم ، ولكن عليه التزيد في البحث حتى يدري كيف يعمل ، ثم حينئذ يلزمه الذي علم ، ولا يؤاخذ الله تعالى أحداً بشيء لم تقم عليه الحجة ، ولا صح عنده وجهه ، لأنه لم يبلغه ذلك الحكم ، قال تعالى : (لا نذركم به ومن بلغ) *

وأما من قال : إن الفرض على العامي أن يقبل ما أفتاه به الفقيه — ولم يفسر كما فسرنا — فقد أخطأ .

ونحن نسأل قائل هذا القول فنقول له : إن كنت شافعيًا فلماذا تقول في عامي سأل مالكيًا أو حنفيًا عن رجل أعتق أمته وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، فأفتاه بأنها ليست له بزوجة ، وأن نسكاحه فاسد ، أنجيز له أن يعنزلها بغير طلاق ، فيزوجها من غيره ، فيبيح له فرجاً قد حرمه الله عليه ؟ أو تراه عاصياً إن أقام معها ؟

وإن كان مالكيًا قلنا له : ما تقول في عامي سأل شافعيًا أو حنبليًا عن نسكاح امرأة أرضعتها أمه رضعتين فأفتاه بنكاحها ، أتبيح له ذلك ، وتقول : إنه لازم له الأخذ بقوله ؟

أو سأل حنفيًا عن المساقاة ، أنجوز ؟ فخرمها عليه : أي يكون الأخذ بتحريم المساقاة واجباً عليه ؟

فإن قال : نعم . قيل له : من أوجب عليه تحريم ذلك ؟ — إذ يقول : إنه واجب عليه أن يأخذ بقول الفقيه الذي يفتيه — أنت أم الله عز وجل ؟ فإن قال : الله عز وجل ، كذب على الله تعالى ، وأقر مع ذلك أن الله تعالى أوجب عليه خلاف مذهبه ، وإن قال : أنا أوجب ذلك ، ترك مذهبه ، وزادنا أنه يحرم ويحلل ، وهذا خروج عن الاسلام *

وكذلك يسئل الحنفي عن عامي استفتي مالكيًا عن كلام الامام في الصلاة بما فيه اصلاحها ، فأفتاه بجواز ذلك ، أيلزمه الأخذ بقوله فيصير له الكلام في الصلاة مباحاً ؟ ثم يلزمه كل ما ذكرنا آنفاً *

وهكذا نسأل كل معتمد لمسألة يستعظم مخالفة من خالفه فيها من عامي (١) سأل فقيها فأفتاه بما يستعظمه هذا الذي نسأله نحن — : أفرض الله تعالى عليه قبول ذلك المعنى أم لا ؟ فإن قال : لا ، ترك قوله الفاسد : إن العامي قد فرض الله تعالى عليه قبول ما أفتاه به الفقيه المسئول ، وإن لج وقال : نعم ،

(١) كذا في الاصل ولعل صوابه « عن عامي »

صار حاكماً بتحريم شيء وتحليله في وقت واحد على انسان واحد من وجه واحد، وبإيجابه وسقوطه في وقت واحد، وجعل حكم الله تعالى مردوداً الى حكم ذلك المفتي، وجعل حكم ذلك المفتي مبطلا لحكم الله تعالى، ولحكم رسوله صلى الله عليه وسلم وجعل دين الله تعالى موكولاً الى آراء الرجال، ومتبدلاً بتبدل الفتاوى، فمرة ساقطاً، ومرة لازماً، وفي هذا مفارقة الاسلام، ومكابرة العقل، وإبطال الحقائق. وبالله تعالى التوفيق *

والناس فيما يعتقدونه لا يخلون من أحد أربعة أوجه لا خامس لها: إما أن يكون المرء طلب الصواب فأداه اجتهاده الى الصواب حقاً فاعتقده على بصيرة، وإما أن يكون طلب الصواب خرم إدراكه لبعض العوارض التي سبقت له في علم الله تعالى، وإما أن يكون قلد فوافق في تقليده الصواب، وإما أن يكون قلد فوافق في تقليده الخطأ *

فأما الوجهان الأولان فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن من اجتهد فأصاب فله أجران، وأن من اجتهد فأخطأ فله أجر، وقوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم» عموم لكل مجتهد، لأن كل من اعتقد في مسألة ما حكماً ما فهو حاكم فيها لما يعتقد، هذا هو اسمه نصاً لا تأويلاً، لأن الطلب غير الاصابة، وقد يطلب من لا يصيب على ما قدمنا، ويصيب من لا يطلب، فاذا طلب أجر، فاذا أصاب فقد فعل فعلاً ثانياً، يؤجر عليه أجراً ثانياً أيضاً *

فإن أشكل عليه بعد طلبه، فلم يأت محرماً عليه ولا اعتمد معصية، فلا إثم عليه، ولم يفعل ما أمر به من الاصابة فلا أجر له فيما لم يفعل، وله بالطلب أجر واحد *

ولكن الطلب يختلف، فنه طلب أمر به، وطلب لم يؤمر به، فالطلب الذي أمر به هو الطلب في القرآن والسنن ودليلهما، فن طلب في هذه المعادن الثلاثة فقد طلب كما أمر، فله أجر الطلب، لأنه مؤد لما أمر به منه على ما ذكرنا، والطلب الذي لم يؤمر به هو الطلب في القياس وفي دليل الخطأ

وفي الاستحسان وفي قول من دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يطلب كما أمر ، فلا أجر له على طلب ذلك ، لكن لما كانت نيته بذلك القصد الى الله عز وجل وطلب الحق وابتغاءه — : كان غير قاصد الى الخطأ وهو يدري أنه خطأ فله من ذلك نية من هم بخير وهم بحسنة ، وهى الطلب الذي لم يفعله ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من هم بحسنة ولم يعملها فأنها تكتب له حسنة » والحسنة بلا شك أجر ، فلا أجر هنا يتفاضل ، فمن هم بالطلب ثم طلب كما أمر فله عشر حسنات ، لانه هم بحسنة فعملها ، ومن هم بالطلب ثم لم يطلب كما أمر ، فله حسنة واحدة ، لانه لم يعملها كما أمر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي (١) ثنا مسلم ثنا ابو كريب ثنا أبو خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، ومن هم بحسنة فعملها كتبت له (عشرأ) (٢) الى سبعمائة ضعف ، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب ، وان عملها كتبت » *

وبه الى مسلم : حدثنا شيبان بن فروخ ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنوري (٣) — عن الجعد أبي عثمان ثنا أبو رجاء العطاردي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه تعالى قال : « إن الله كتب الحسنات والسيئات (ثم بين ذلك) (٤) ، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، وان هم بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات ، الى سبعمائة

(١) في الاصل « على بن احمد » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاسناد الى مسلم مراراً كثيرة في هذا الكتاب ، وكذلك تكرر في المحلى للمؤلف
 (٢) كلمة « عشرأ » ليست في الاصل ، وزدناها من صحيح مسلم (٤٨٠ : ١)
 (٣) بفتح القاء المثناة وضم النون المشددة
 (٤) زيادة من صحيح مسلم (٤٨٠ : ١)

ضعف ، الى أضعاف كثيرة ، وإن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، فإن هم بها فعملها كتبها الله سيئة واحدة »

قال أبو محمد : وأما القسم الثالث ، وهو المقلد المصيب ، فهو في تقليده حاص لله عز وجل ، لا نه فعل أمراً قد نهاه الله عنه وحرمه عليه ، فهو آثم بذلك ، ويبعد عنه أجر المعتقد للحق ، لانه لم يصبه من الوجه الذي أمره الله تعالى به ، وكل من عمل عملاً بخلاف أمر الله تعالى فهو باطل .

ولاشك أن المجتهد المخطئ أعظم أجراً من المقلد المصيب وأفضل ، لأن المقلد المصيب آثم بتقليده ، غير مأجور باصابتة ، والمجتهد المخطئ مأجور باجتهاده ، غير آثم لخطئه ، فأجر متيقن وسلامة مضمونة أفضل من أجر محروم وإثم متيقن بلا شك *

فان قال قائل : فردوا شهادة كل مسلم لم يعرف الاسلام من طريق الاستدلال ، لأنه مقلد ، والمقلد عاص . قيل له : ليس من اتبع من أمره الله تعالى باتباعه مقلداً ، بل هو مطيع ، فاعل ما أمر به ، محسن ، وانما المقلد من اتبع من لم يأمره الله تعالى باتباعه ، فهذا عاص لله تعالى ، ثم لو علمنا أن هذا المسلم إنما اعتقد دين الاسلام تقليداً لا بيه وجاره ولمن نشأ معه - ولو أنه نشأ بين غير المسلمين لم يكن مسلماً - : لما جاز قبول شهادته ، وهذا لا يبعد من الكفر ، بل إن عقد نيته على هذا فهو كافر بلا شك ، وكذلك أخبر النبي صلى الله عليه وسلم - إذ وصف فتنة الناس في قبورهم - فقال عليه السلام : « وأما المنافق أو المرتاب - لاندري أسمى أى ذلك قال - فيقول : لأدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته » وهذا نص ما قلنا ، والمسلمون - بحمد الله - في أغلب أمرهم مبعدون عن هذا ، بل نجد منهم الاكثر من عقد قلبه على أنه لو كفر أبوه وأهل مصره ما كفر هو ، ولو أحرق بالنار ، فهذا ليس مقلداً والحمد لله رب العالمين *

وكذلك من قلد في فتيا أو نحلة وقامت عليه الحجة فعند (١)، فهو فاسق مردود الشهادة، ولو لم يفهمها فهو معذور، لا يضر ذلك شهادته، قال الله تعالى: (يجادلونك في الحق بعد ما تبين) فدم عز وجل من عند بعد أن تبين له الحق، وعذر النبي صلى الله عليه وسلم عمر إذ لم يفهم آية السكالة، فهذا فرق ما بين الأمرين. وبالله تعالى التوفيق *

وأما القسم الرابع، وهو المقلد المخطيء، فله إثم معصية التقليد، وإثم المعصية باعتقاد الخطأ، فعليه إثماني *

وقد يخرج على القسم الثالث الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الرجل ليصلي الصلاة وماله منها إلا نصفها، ثلثها، ربعها» فيكون ذلك على قدر ما وافق فيه الحق من أحكام صلاته *

وقد بينا فيما خلا كيفية اجتهاد طالب الفقه، وما يلزمه من معرفة الرواة والثقات والمجرحين، والمسند والمرسل، وبناء النصوص بعضها على بعض، من الآتي والاحاديث، بالاستثناء والاضافة، وزيادات العدول، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والعام والخاص والمجمل والمفسر، والاجماع والاختلاف، وكيفية الرد إلى القرآن والسنة، وفهم البراهين والشغب (٢)، على حسب ما تنتهي إليه طاقته، وبيننا في هذا الباب وجه اجتهاد العامي *

وأما من أباح للعامي أن يقلد فقد أخطأ، بالبراهين التي قدمنا، من نهي الله تعالى عن التقليد جملة، ومع خطئه فقد تناقض، لأن القائل بما ذكرنا قد أوجب على العامي البحث عن أفقه بلده، وهذا نوع من أنواع الاجتهاد، فقد فارق التقليد وتركه، ولم يقل أحد إن العامي يقلد كل من خرج إلى يده *

فقد صح معنى ترك التقليد من العامي وغيره باجماع، لما ذكرنا آنفاً،

(١) عند عن الشيء مال وعدل، وعذر الرجل خالف الحق وهو به عارف، وباهه ضرب وقتل وفرح وقعد.

(٢) الشغب بالعين المعجمة وفي الاصل بالمهمله وهو خطأ

وان أجاز لفظه يحيزون ناقضوا في إجازتهم إياه ، وكل من أقر بلفظ وأنكر معناه فقد أقر بفساد مذهبه . وأيضاً فإنه ان بحث عن أفقه أهل بلده لم يكد يجد اتفاقاً على ذلك ، بل في الأغلب يدلّه قوم على رجل ، ويدلّه آخرون على آخر *

وأيضاً فقد يحمل اسم التقدم في الفقه في بلد ما عند العامة من لاخير فيه ، ومن لا علم عنده ، ومن غيره أعلم منه ، وقد شهدنا نحن قوماً فساداً حملوا اسم التقدم في بلدنا ، وهم ممن لا يحل لهم أن يفتوا في مسألة من الديانة ، ولا يجوز قبول شهادتهم *

وقد رأيت أنا بعضهم ، وكان لا يقدم عليه في وقتنا هذا أحد في الفتيا — : وهو يتغطى الديباج الذي هو الحرير المحض لحافاً ، ويتخذ في منزله الصور ذوات الارواح من النحاس والحديد تقذف الماء أماءه ، ويفتى بالهوى للصديق فتياً ، وعلى العدو فتياً ضدها ، ولا يستحي من اختلاف فتاويه على قدر ميله الى من أفتى وانحرافه عليه ، شاهدنا نحن هذا منه عياناً ، وعليه جمهور أهل البلد ، الى قبائح مستفيضة ، لا نستحيز ذكرها ، لأننا لم نشاهدها *

هذا مع ما فشا في الناس من فتيا من يسمونه بالفقه بالتقليد والقياس والاستحسان ، وإنما أوقع العامة في سؤالهم حسن الظن بهم أنهم لا يقدمون على الفتيا بغير علم ، ولا بما لا يصح عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو علمت العامة أنهم ليس عندهم في أكثر ما يفتونهم به علم عن الله عز وجل (١) ولا عن رسوله عليه السلام ، وأنهم يوقعونهم في مخالفة القرآن والسنة — : ما سألهم ولا استفتوهم ، بل لعلمهم كانوا يقدمون عليهم إقداماً يتلفهم * فمن استفتى فقيهين فأفتاه كل واحد منهما بفتيا غير الذي أفتى به الآخر ، وقال له أحدهما : كذا قال الله عز وجل ، وقال الآخر : كذا قال رسول الله صلى

(١) في الاصل « عند الله عز وجل » والصواب « عن » كما هو ظاهر

الله عليه وسلم ، فاللزام له أن يأخذ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقوله عز وجل : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ولأنه عليه السلام لا يخالف ربه عز وجل ، لكنه يبين مراده تعالى ، ولأنه لولا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلم أن القرآن كلام الله تعالى ، ولا درينا دين الله تعالى ، ولا عرفنا مراد ربنا تعالى ، ولا أوامره ولا نواهيه . ولا خلاف بين أحد من المسلمين في وجوب المصير الى قوله عليه السلام ، وترك ما أمرنا أن نترك العمل به من القرآن *

فمن ذلك : أنه لا خلاف بين أحد من المسلمين — حاشا الأزارقة — في وجوب الرجم على الزاني المحصن ، وليس ذلك في القرآن . ولا في عدد الصلوات ، وكيفية أخذ الزكوات ، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها — إلا من شذ عن الحق في ذلك — وليس في القرآن شيء من ذلك أصلاً ، وهكذا سائر الأحكام والعبادات كلها . وبالله تعالى التوفيق *

وبرهان قولنا في هذا ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الأعرابي عن أبي داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفیان ابن عيينة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله^(١) عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري ، ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه »^(٢) *

(١) عبيد الله بالتصغير . وورد في التهذيب (٣ : ٤٣١) بالتكبير وهو خطأ وقد جاء بالتصغير على الصواب في مسلم وفي تاريخ الطبري مراراً في مواضع كثيرة وفي جامع بيان العلم (٢ : ١٨٩) . وأبو النضر هذا اسمه « سالم بن أبي أمية »

(٢) في أبي داود (٤ : ٣٢٩) : « لا نفرى ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » والحديث رواه الترمذي وحسنه ورواه ابن ماجه ، وهو حديث اسناده صحيح ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ : ١٨٩) من طريق الحميدي عن سفیان ، ورواه الحاكم من طريق الحميدي أيضاً (١ : ١٠٨) وصححه على شرط الشيخين

فصل

وقال قوم بتقليد أهل المدينة ، وقد ذكرنا في باب الكلام في الاخبار من كتابنا هذا ، وفي باب الاجماع من كتابنا هذا — بطلان من احتج بعمل أهل المدينة وإجماعهم ، فأغنى عن ترداده ، ولكن لا بد أن نذكر ههنا طرفاً تشاكل غرضنا في هذا الباب ، إن شاء الله تعالى *

احتج قوم في تقليد أهل المدينة بقبول قولهم في المد والصاع . وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن هذا داخل فيما نقلوه مسنداً بالتواتر ، على أن ذلك أيضاً مما قد اختلفوا فيه ، فقد روى عن موسى بن طلحة بن عبيد الله — وهو مدني — ما يخالف قولهم ويوافق قول أبي حنيفة *

ولو كان قبول نقلهم في المد والصاع موجباً لقبول قولهم في غير ذلك — لوجب تقليد أهل مكة في جميع أقوالهم ، لاتفاق الامة كلها يقيناً — بالاخلاف من أحد منهم — على قبول قولهم في موضع عرفة ، وموضع مزدلفة ، وموضع منى ، وموضع الجمار ، وموضع الصفا ، وموضع المروة ، وحدود الحرم ، فما خالف أحد من جميع فرق الاسلام — لا قديماً ولا حديثاً — قول أهل مكة — : إن هذه المواضع هي التي تعبدنا بها بما جاءت به النصوص ، وهذا أكثر من المد والصاع ، على أن الامة لم توافق قولهم في المد والصاع * وأيضاً فإن قولهم في المد والصاع هو أقل ما قيل ، فهو حجة عندنا من هذه الجهة ، كما لو قال غيرهم ذلك سواء ولا فرق ، لأن قوماً قالوا : الصاع ثمانية أرطال ، وقال قوم : أكثر من ذلك ، وقال جمهور أهل المدينة وقوم من غيرهم : خمسة أرطال ونيف ، فكان هذا المقدار متفقاً على وجوب اخراجه في زكاة الفطر ، وجزاء الصيد ، وكفارة الواطئ في رمضان ، والمظاهر ، وحلق الرأس للمحرم قبل بلوغ الهدى محله ، فوجب الوقوف عند الاجماع في ذلك ، وكان ما زاد مختلفاً فيه ، فلم يجب القول به إلا بنص ، ولا نص مسنداً صحيحاً في ذلك ، فلم يجب القول باخراج الزيادة على ذلك ، بغير نص

ولا اجماع، وأجمعت الأمة كلها — بلا خلاف في أحد منها — على أن المد والصاع المذكوران في زكاة الفطر هما المذكوران في المقدار الذي تلزم فيه الزكاة من الحب والتمر، وأنهما سواء، فلما صح المقدار المذكور في زكاة الفطر، صح أنه بعينه في زكاة الحب والتمر، ولا فرق، ويكفي من هذا أنه نقل مبلغ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكافة *

وأما الخلاف في المد والصاع، فانما هو خلاف رأى، لا خلاف رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فسقط ذلك الخلاف. والحمد لله رب العالمين * واحتجوا في ذلك بما روى من قول عبد الرحمن بن عوف لعمر رضى الله عنهما: ان الموسم يجمع رعاة الناس، فاصبر حتى تأتى المدينة فتخلو بوجوه الناس *

فالجواب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع من عبد الرحمن ابن عوف، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل التبليغ الذى أمره الله به إلا في مكة، في حجة الوداع، في الموسم الجامع لكل عالم وجاهل، وهنالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا هل بلغت» فقال الناس: اللهم نعم، فقال عليه السلام: «اللهم اشهد» ولم يجعل عليه السلام ذلك التبليغ العام الذى أقام به الحجة — في المدينة، ولا في خاص من الناس، ولا بحضرة وجوه الناس خاصة دون الرعاة، وكذلك لم يكتف رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة سورة براءة في المدينة — وهى آخر سورة نزولا، وهى الجامعة للسير وأحكام الخلافة والامامة — حتى بعث بها عليها ليقرأ في الموسم بمكة، في حجة أبى بكر رضى الله عنهما، بحضرة كل من حضر *

وانما يكون الانفراد بوجوه الناس في الآراء التى تدار، ويستتسر بكشفها، وتجري مجرى الاسرار، ومثل هذا كانت مقالة عمر، التى حضه عبد الرحمن على تأخيرها إلى أن يخلو بوجوه الناس، ولم تكن من الشرائع الواجب معرفتها، من القرض والحرام والمباح، ونحن إيماننا تكلم مع خصومنا في

الشرائع التي تلزم أهل صين الصين والخالدات (١) ، ومن في حوزارين (٢) وأقصى بلاد الزنج ، وأقصى بلاد الصقالبة ، كما يلزم الصحابة وأهل المدينة ، لزوماً مستوياً لا تفاضل فيه ، ولم تنازعهم في إدارة رأى ، ولا في تحذير من طالب خلافة ، فلو تركوا التمويه لكان أولى بهم ، ولو كانت تلك المقالة من واجبات الشرائع ما أخرها عمر ، ولا أمره ابن عوف بتأخيرها *
والعجب أن القائلين بهذا قد خالفوا إجماع أهل المدينة حقاً ! فمن ذلك سجودهم مع عمر في (إذا السماء انشقت) يوم الجمعة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، فتركوا إجماع أهل المدينة *

ومن ذلك اشتراكهم في الهدى يوم الحديبية ، فقالوا : ليس عليه العمل ، فتركوا إجماع أهل المدينة الصحيح ، وادعوه حيث لا يصح ، وهكذا يكون عكس الحقائق ! أو الامور في الديانة لا تؤخذ إلا من نص منقول ، ولا نص على وجوب اتباع أهل المدينة دون غيرهم ، فإذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو افتراء على الله عز وجل أنه أوجب ذلك ، وهو تعالى لم يوجبه ، وهذا عظيم جدا . والله تعالى نسأل التوفيق *

وإذا كان نقل أهل المدينة وغيرهم إنما حكمه أن يراعى الفاسق فيجتنب نقله ، والعدل فيقبل نقله ، فنفي المدينة عدول وفساق ومنافقون ، وهم شر خلق الله تعالى ، وفي الدرك الاسفل من النار . وقال تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى : (ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار) . وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفساق ومنافقون ولا فرق .

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم يخالفون عمر بن

(١) هي الجزائر الخالدات ، وتسمى جزائر السعادة ، وهي ست جزائر بالمحيط غربي بلاد مراکش

(٢) كذا في الاصل ، ولا أعرف ماهي ؟

الخطاب في نيف وثلاثين قضية من موطأ مالك خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشة وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهرى وغيرهم من فقهاء المدينة ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن كان تقليد أهل المدينة واجباً فمالك مخطئ في خلافه لهؤلاء ، فيجب عليهم أن يتركوه إذ خالف من ذكرنا من أهل المدينة *

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء إلى أهل المدينة ، والتشجيع بوجوب طاعتهم — : إنما هو دعاء إلى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من أهل المدينة . وأعجب من هذا أنهم فيما يدعون فيه إجماع أهل المدينة من المسائل — : ليس عندهم في صحه ذلك إلا نقل مالك وحده ! ومن المحال أن يثبت الإجماع بنقل واحد لا برهان بيده ! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه إلى قيام الساعة — : فهو جائز على مالك ولا فرق ، فظهر بطلان قولهم لكل ذي حس سليم *

وأيضاً : فإن مالك بن أنس رحمه الله لم يدع إجماع أهل المدينة في موطئه إلا في نحو ثمان وأربعين مسألة فقط ، مع أن الخلاف موجود من أهل المدينة في أكثر تلك المسائل بأعيانها ، وأما سائرهم فلا خلاف فيها بين أحد ، لا مدنى ولا غيره ، ولم يدع إجماعاً في سائر مسائله ، فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد ، والجهل الفاضح — ونعوذ بالله من الخذلان — في إطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها : إنها إجماع أهل المدينة *

وحتى لو صح لهم هذا القول الفاسد ، لوجب أن لا تقبل رواية ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم ، وسائر المالكيين قديماً وحديثاً ، لأنهم ليسوا مدنيين *

فان قال قائل : إنهم أخذوا عن أهل المدينة . قيل : وكذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر ومكة واليمن — : أخذوا عن أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون ، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي به هدى الله تعالى من شاء من أهل المدينة وغيرهم ، والقرآن واحد مشهور في غير المدينة ، كما هو بالمدينة ، وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير المدينة ، كما هي بالمدينة ، والدين واحد ، ويهب الله من يشاء من أهل المدينة وغير أهل المدينة ما شاء من الحظ في دينه ، والفهم في كتابه . وأهل المدينة وغيرهم سواء ، ولا فرق بينهم ، وما عدا هذا القول فافك وزور وكذب وبهتان . وبالله تعالى التوفيق * وقد ذكرنا أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي لم يقلدوا ، ولا أجازوا لأحد أن يقلدهم ، ولا أن يقلد غيرهم *

وروي أن مالكا أفتى في مسألة في طلاق البتة : أنها ثلاث ، فنظر الى أشهب قد كتبها ، فقال : احبها ، أنا كلما قلت قولاً جعلتموه قرآناً ! ما يدريك لعلى سأرجع عنها غداً فأقول : هي واحدة !! *

وهذا ابن القاسم لا يرى بيع كتب الرأي ، لانه لا يدري : أحق فيها أم باطل ؟ ويرى جواز بيع المصاحف وكتب الحديث ، لأنها حق * وقال مالك عند موته : وددت أني ضربت بكل مسألة تسكمت فيها برأيي سوطاً ، على انه لا صبر لي على السياط *

وذكر الشافعي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له بعض جلسائه : يا أبا عبد الله أناخذ به ؟ فقال له : يا هذا أرايت علي زناً ؟ ! أرايتني خارجاً من كنيسة ! حتى تقول لي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أناخذ بهذا ! ! ولم يزل رحمه الله في جميع كتبه ينهي عن تقليده وتقليد غيره ، هكذا حدثني القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي عن القاضي أسلم ابن عبد العزيز بن هشام عن أبي ابراهيم المزني عن الشافعي * فترك هؤلاء القوم ما أمرهم به أسلافهم ، وعصوهم في الحق ، واتبعوا آراءهم ، تقليداً وعناداً للحق *

حدثنا القاضي يونس بن عبد الله ومحمد بن سعيد بن نبات ، قال يونس
ثنا يحيى بن مالك بن عائد (١) ثنا أبو عيسى عبد الرحمن بن اسماعيل الخشاب
ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا ابراهيم بن أبي الجحيم (٢) : ثنا محمد
بن معاذ ثنا سفيان بن عيينة ، وقال محمد بن سعيد : ثنا احمد بن عون الله ثنا
قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا أبو موسى الزم (٣) — هو
محمد بن المثني — ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ، ثم اتفق ابن
عيينة والثوري واللفظ للثوري : عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال قال
معاوية لابن عباس : أنت على ملة علي ؟ قال : لا ، ولا على ملة عثمان ، أنا على
ملة النبي صلى الله عليه وسلم *

قال محمد بن المثني : وثنا مؤمل ثنا سفيان الثوري عن ابن طاوس عن
أبيه عن ابن عباس قال : قال لي معاوية : أنت (٤) قلت : ما أنا بعلوي ولا
عثماني ، ولكني على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا الحسين بن أحمد
بن أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا يوسف بن يزيد القراطيسي
ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال :

(١) في الاصل « حدثنا القاضي يونس بن عبد الله ومحمد بن سعيد بن نبات ، قالنا
يونس بن يحيى بن مالك بن عائد » وهو خطأ ظاهر ، بل يونس روى عن يحيى وليس ابنه
وسياتي في الصحيفة التالية رواية عن يونس عن يحيى ، وقد مضى مراراً مثل هذا الاسناد
على الصواب .

(٢) في الاصل « أبو ابراهيم بن أبي الجحيم » وضبط فيه بالتصغير وتقديم الحاء على
الجيم ، وهو خطأ صحناه من شرح القاموس (٨ : ٢٢٢) في مادة ج ح م قال « و ابراهيم بن
أبي الجحيم كأمير يحدث »

(٣) بفتح الزاى وكسر الميم

(٤) لعله سقط من هنا باقي السؤال ، وهو مفهوم من الاثر السابق

كان يكره أن يقال : سنة أبي بكر وعمر ، ولكن سنة الله عز وجل ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم *

قال أبو محمد : فإذا كان الصحابة والتابعون رضى الله عنهم لا يستجيزون نسبة ما يعبدون به ربهم ولا مذاهبهم الى أبي بكر ، ولا الى عمر ، ولا الى عثمان ، ولا الى علي ، ولا ينتسبون الى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف بهم لو شاهدوا ما نشاهد من المصائب الهادمة للإسلام ، على من امتحنه الله به ، من الانتماء الى مذهب فلان وفلان ، والاقبال على أقوال مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وترك أحكام القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ظهرياً !! والحمد لله على تثبيته إيانا على دينه وسنته ، التي مضى عليها أهل الأعصار المحمود ، قبل أن تحدث بدعة التقليد وتفشو . وبالله تعالى نعتم *

كتب الى النخعي يوسف بن عبد الله الحافظ ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم - هو النخعي - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : كيف أنتم إذا لبستمكم (١) فتنة يربو فيها الصغير ويهرم عليها الكبير (٢) ، وتتخذ سنة مبتدعة جرى (٣) عليها الناس ، فإذا غير منها شيء قيل : غيرت السنة (٤) ؟ ! قيل : منى ذلك (٥) يا أبا عبد الرحمن قال : إذا كثرت قراؤكم ، وقل فقهاؤكم ، وكثرت (٦) أمراؤكم ، وقل أمناؤكم ، واتمت

(١) في جامع بيان العلم (١ : ١٨٨) « لبستم »

(٢) في جامع بيان العلم « ويهرم الكبير »

(٣) في العلم « يجري »

(٤) في العلم « قد غيرت السنة »

(٥) في العلم « ذاك »

(٦) في العلم « وكثرت » بالنون والزاي وهو تصحيف ظاهر

الدنيا بعمل الآخرة ، وتفقّه لغير الدين (١)

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد بن أحمد ثنا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي ثنا إبراهيم بن خزيمة بن مهن (٢) ثنا عبد بن حميد ثنا محمد بن الفضل ثنا الصعق بن حزن (٣) عن عقيل الجعدي (٤) عن أبي اسحق الهمداني عن سويد بن غفلة (٥) عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « يا عبد الله بن مسعود ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : أتدري أى الناس أفضل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم ، ثم قال : يا عبد الله بن مسعود ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : هل تدري أى الناس أعلم ؟ قلت الله ورسوله أعلم ،

(١) في العلم « وتفقّه لغير العمل »

(٢) كذا هنا بالميم والهاء والزاي ، وفي التهذيب في ترجمة شيخه عبد بن حميد « قر » بالقاف والميم والراء ، والله أعلم بصوابه
(٣) الصعق — بفتح الصاد المهملة وكسر العين أو اسكانها ، وهي مهملة أيضاً . وحزن — بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي

(٤) عقيل — بفتح العين — وهو ابن يحيى الجعدي كما في الميزان ، قال ابن حجر : « وأظن تسمية أبيه وها » وعقيل هذا قال البخاري وابن حبان « منكر الحديث » وقال ابن حبان : « يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج بما روى ولو وافق فيه الثقات » قال ابن حجر : « ووقع حديثه في المستدرک من طريق الصعق ابن حزن عن عقيل بن يحيى عن أبي اسحاق عن سويد بن غفلة عن ابن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتدري أى عرى الايمان أوثق ؟ الحديث بطوله » ولا شك في رأيي انه هو الحديث الذى هنا . وقد حاولت أن أجده في المستدرک فلم أجده ، وان وجدته نبت عليه ان شاء الله . وقد رواه أيضاً ابن عبد البر (٢ : ٤٣ — ٤٤) من طريق يعقوب ابن سفيان عن محمد بن الفضل وعبد الرحمن بن المبارك ، ومن طريق علي بن عبد العزيز عن محمد بن الفضل ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب ، كلهم عن انصعق بن حزن باسناده مطولاً ومختصراً .

(٥) غفلة . بالغين المعجمة والفاء واللام المفتوحات وفي الاصل بالعين المهملة وهو تصحيف

قال : أعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس ، وان كان مقصراً في العمل ، وان كان يزحف على استه * »

كتب الى النخري : ثنا سعيد بن سديد (١) ثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد الشافعي ثنا أبو عصام رواد بن الجراح المسقلاني عن سعيد بن بشر عن قتادة قال : من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه *

كتب الى النخري : ثنا احمد بن سعيد بن بشر ثنا احمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ثنا ضمرة بن ربيعة (٢) عن عثمان بن عطاء عن ابيه أنه قال : لا ينبغي لاحد أن يفقي أحداً من الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس ، فانه ان لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه . هكذا روينا عن سعيد بن جبير ، وهكذا قال أحمد بن حنبل وغيره *

كتب الى النخري قال : روي عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال : سئل مالك قيل له : لمن تجوز الفتيا ؟ (٣) قال : لا تجوز الفتيا (٤) إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه ، قيل له : اختلف أهل الرأي ؟ قال لا ، اختلف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلم (٥) الناسخ والمنسوخ من القرآن ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك يفقي ، ولا يجوز لمن لم يعلم الأقاويل أن يقول : هذا أحب الي * »

(١) كذا في الاصل مجوداً « سعيد بن سديد » بدون الف وعليه علامة « صح » وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٥ — ٤٦) « سعيد بن أسيد » .

(٢) ضمرة بالضاد المعجمة والراء ، وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٦) « حمزة » وهو خطأ

(٣) وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « الفتوي » في الموضعين

(٥) وفي ابن عبد البر بحذف « وعلم » وهو خطأ

قال النخري : وقال يحيى بن سلام : لا ينبغي لمن لم يعرف (١) الاختلاف أن يفتي ، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول : هذا أحب الي *
كتب الي النخري : ثنا خلف بن القاسم ثنا الحسن بن رشيق ثنا علي بن سعيد الرازي ثنا محمد بن المنفى ثنا عيسى بن ابراهيم سمعت يزيد زريع يقول : سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول : من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالماً (٢) *
كتب الي النخري : أخبرني خلف بن القاسم ثنا محمد بن شعبان القرظي ثنا ابراهيم بن عثمان ثنا عباس الدوري قال : سمعت قبيصة بن عقبة يقول : لا يفلح من لم يعرف الاختلاف (٣) *

كتب الي النخري : أخبرني قاسم بن محمد ثنا خالد بن سعد ثنا محمد بن فطيس (٤) : ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحـكم قال سمعت أشهب يقول : سئل مالك عن اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : خطأ وصواب فانظر في ذلك *

كتب الي النخري : وذكر يحيى بن ابراهيم بن مزين (٥) حدثني أصمغ قال : قال ابن القاسم : سمعت مالك والليث يقولان في اختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس كما قال ناس : فيه توسعة ، ليس كذلك ، انما هو خطأ وصواب (٦) *

كتب الي النخري : أخبرني عبد الرحمن بن يحيى انا احمد بن سعيد ثنا محمد

(١) في ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « لمن لا يعرف »

(٢) ابن عبد البر (٢ : ٤٧) وفي (ص ٤٦) منه باسناد آخر من طريق يزيد

بن زريع

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « من لا يعرف اختلاف الناس »

(٤) في ابن عبد البر (٢ : ٨١) « وطيس » وأظنه خطأ

(٥) بضم الميم وفتح الزاي واسكان الياء ، ويحيى هذا أندلسي فقيه مالكي مات سنة ٢٦٠

(٦) ابن عبد البر (٢ : ٨١)

ابن ريان (١) ثنا الحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك أنه قال في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : مخطيء ومصيب ، فعليك بالاجتهاد. وذكره اسمعيل في المبسوط عن أبي ثابت المدني عن ابن القاسم عن مالك (٢) *

كتب الى النخعي : ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أحمد بن زهير حدثني أبي عن سعيد بن عامر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) قال : ليس أحد من خلق الله تعالى إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى النخعي : ثنا خلف بن القاسم ثنا ابن أبي العقب بدمشق ثنا أبو زرعة ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ليس أحد من خلق الله عز وجل إلا يؤخذ (٤) من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى النخعي : ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أحمد بن زهير أنا الغلابي (٥) ثنا خالد بن الحارث قال : قال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله *

كتب الى النخعي : ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا يوسف بن عدي ثنا أبو الاحوص عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى في قوله عز وجل : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال : أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله تعالى ما أطاعوهم ، ولكن

(١) هنا بالراء وفي ابن عبد البر (٢ : ٨١) بالزاي

(٢) ذكره ابن عبد البر مطولا عما هنا (٢ : ٨٢)

(٣) في الاصل « عيينة » وهو خطأ ، والآخر في ابن عبد البر (٢ : ٩١)

(٤) في ابن عبد البر (٢ : ٥١) « الا وهو يؤخذ »

(٥) كذا هنا بالقف وفي ابن عبد البر (٢ : ٩١) « الغلابي » بالباء والله أعلم بصحته

أمروهم فجعلوا حلال الله تعالى حرامه ، وحرامه حلاله ، فأطاعوهم ، فكانت تلك الربوبية (١) *

قال ابن وضاح : وحدثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان والاعمش جميعاً عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري قال : قيل لحذيفة بن اليمان في قول الله تعالى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) أكانوا يعبدونهم ؟ قال : لا ، ولكن كانوا يحلون لهم الحرام فيحلونه ، ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه *

كتب الى النخعي : انا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : قال معاذ بن جبل : يا معشر العرب ، كيف تصنعون بثلاث : دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال المنافق (٢) بالقرآن ؟ فسكتوا ، فقال : أما العالم فان اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وان افتتن فلا تقطعوا منه أناتكم ، فان المؤمن يفتتن ثم يتوب ، وأما القرآن فله منار كمنار الطريق ، لا يخفى على أحد ، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه ، وما شككم فيه فكلوه الى علمه . وذكر باقي الحديث

قال ابو محمد : هذا هو نص مذهبنا — والحمد لله رب العالمين — في اتباع الظاهر وترك التقليد .

كتب الى النخعي : ثنا محمد بن ابراهيم ثنا محمد بن احمد بن مفرج (٣) ثنا أبو سعيد البصري بمكة ثنا الحسن بن عفان العامري ثنا الحسين الجعفي عن زائدة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري قال : قال سلمان الفارسي : كيف

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٠٩) وكذا الذي بعده ، وانظر (ص ١٤٤) من هذا الجزء

(٢) في ابن عبد البر (٢ : ١١١) « وجدال منافق »

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ١١١) « محمد بن احمد بن يحيى » وهو هو لانه « محمد بن احمد بن يحيى بن مفرج » انظر ما كتبناه على المحلى (١ : ٨٢ و ٨٧)

أنتم عند ثلاث : زلة عالم ، وجدال منافق القرآن ، ودنيا تقطع أعناقكم ؛
فأما زلة العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وأما مجادلة منافق بالقرآن فإن
للقرآن مناراً كمنار الطريق ، فما عرفتم منه فخذوا (١) ، وما لم تعرفوا فكلوه
الى عالمه *

كتب الى النخعي : ثنا عبد الوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد قالا
أنا قاسم بن اصبغ ثنا بكر بن حماد ثنا بشر بن حاجر أنا خالد بن عبد الله
الواسطي عن عطاء — يعنى ابن السائب — عن أبي البختري عن علي بن أبي
طالب قال : اياكم والاستئنان بالرجال ، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ،
ثم ينقلب لعلم الله عز وجل فيه . وذكر الحديث (٢) *

كتب الى النخعي قال : ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم
عن مالك قال : ليس كل ما قال رجل قولاً — وإن كان له فضل — يتبع عليه ، يقول
الله عز وجل : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) *
قال ابو محمد : لو اتبع مقلدوه هذا القول منه لاهتدوا . ونعوذ بالله
من الخذلان *

وقالوا أيضاً : ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة ، وأما خرج عنها الاقل
ومن المحال أن تغيب السنة عن الاكثر ، ويدريها الاقل *

قال أبو محمد : وهذا فاسد من القول جداً ، لان الرواية إنما جاءت عن
ألف صاحب وثلثمائة صاحب ونيف ، أكثرهم من غير أهل المدينة ، وجاءت الفتيا
عن مائة ونيف وثلثين منهم فقط ، أكثرهم من غير أهل المدينة ، وهذه
الامور لا تطلق جزافاً ، ولا يؤخذ الدين عن لا يبالي أن يطلق لسانه

(١) في ابن عبد البر « فخذوه »

(٢) ابن عبد البر (٢ : ١١٣ — ١١٤) وفيه تتمته

بما لا يدري ، ولا اهتبل به يوما من دهره قط (١) ، ولا شغل بالبحث عنه
باله ليلة من عمره ، وإنما يؤخذ ممن جعله وكده (٢) وعمدته ، وآثره على
طلب رئاسة الدنيا ، وأعدده حجة ليلقي بها ربه ، إذا سأله يوم القيامة *
ثم أن كل قولة قلدوا فيها مالكا — من تلك الآراء المضطربة ، وتلك
المسائل التي له فيها القولان والثلاثة ، وهي أكثر أقواله — : فليس كل واحدة
منها شهدا جميع أصحابه الباقيين بالمدينة ، نعم ، ولا سائر الأحكام التي
أسندها الى من أسندها اليه ، إنما هي حكم حكم بها حاكم ، إما رضيه غيره
منهم ، وإما سخطه ، ومن ادعى اجماعهم على كل حكم حكم به بين أظهرهم
أو علمهم به كلهم ، فضلا عن اجماعهم عليه — : فقد ادعى الكذب الذي
لا يخفى على أحد ، إذ لا شك أنهم لم يكونوا كلهم ملازمين لكل حكم حكم
به الامام هنالك أو قاضيه ، فظهر سقوط ما احتجوا به . وبالله تعالى
التوفيق .

تم الجزء السادس من كتاب الأحكام في أصول الأحكام

للامام الحافظ ابي محمد علي بن احمد بن سعيد

ابن حزم بن غالب الاندلسي

الاشبيلي الظاهري

رحمه الله

ويليه الجزء السابع أوله الباب السابع والثلاثون في دليل الخطاب

(١) اهتبل — بالبناء للفاعل — : أي غم أو احتال أو ما قارب هذا ، يقال
« اهتبلت غفلته وافترضتها واحتلت له حتى وجبتها كالرجل يطلب الفرصة في الشيء » واهتبل
الصياد بغاه والصياد يهتبل الصيد أي يقتنمه ويغتره ، وكلها متقاربة ، والمراد هنا أنه لم يحتل
على تعلم الدين ولم يقتنم فرصة من دهره يدرس فيها العلم ويتلقاه .
(٢) بفتح الواو واسكان السكاف مصدر « وكد يكد » أي قصده . نفقنا الله بما علمنا
ووفقنا لفقته في الدين والاخلاص في العمل ، آمين .

استدراك

جاء في صحيفة (٩٧ — ٩٨) من الجزء الخامس من الاحكام « بكر بن عبد الله المزني ، حميد بن عبد الرحمن » وكتبنا على ذلك انه وقع في الاصل بين لفظي « المزني » و « حميد » لفظ « صليبه » ولم نفهم له معنى فحذفناه . وكذلك جاء في صحيفة (١٠٢) في الكلام على عمرو بن الحارث سطر (٤) عقب قوله « هو أنصاري » هذا الحرف . وكذلك أيضاً في صحيفة (١٠٣) سطر (٨) عقب اسم « محمد بن إدريس الحنظلي » هذا الحرف . وحذفناه في هذه المواضع . وبعد البحث تبين لنا أننا أخطأنا في حذفه ، وان المراد منه أن الشخص المذكور من صلب القبيلة لا من أحلافها ولا من موالها . فقد قال ابن فرحون في طبقات المالكية المسمى « الديباج المذهب » (ص ١٦٠) في ترجمة سحنون ما نصه :

« التنبوخي صليبة من العرب ، أصله شامي من حمص . . . قال محمد ابنه : قلت له : أأنحن صليبة من تنوخ ؟ فقال لي : وما تحتاج الى ذلك ! فلم أزل به حتى قال لي : نعم ، وما يعني عنك ذلك من الله شيئاً ان لم تتقه »
ووجدت هذا الاستعمال أيضاً في الاغانى لابن الفرج (ج ١٦ ص ١٤٢ طبع الساسي) قال : « والبة بن الحباب أسدي صليبة كوفي » وفي ترجمة العمالي (ج ١٧ ص ٧٨) قال : « اسمه محمد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة بن باسية الحنظلي الدارمي صليبة » وفي ترجمة ابن وهيب (ج ١٧ ص ١٤١) قال : « محمد بن وهيب الحميري صليبة » .

فظهر من هذا كله أن مراد ابن حزم هو ان بكر بن عبد الله مزني من نفس القبيلة ، وكذلك عمرو بن الحارث أنصاري نسباً لا ولاء ولا حلقاً ، وكذلك محمد بن إدريس الحنظلي . إلا أننا تتبعناه في عمرو بن الحارث ، فانه

ليس من نفس الانصار ولكنه مولى لهم ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ٢ ص ٢٠٣) وفي التهذيب (ج ٨ ص ١٤)

ويؤيد هذا المعنى لهذا الحرف — وان لم أجده منصوصا عليه في كتب اللغة — : قول ابن قتيبة في طبقات الشعراء (ص ٧٤ س ١٠ طبع أوروبا) : « الصلب الحسب » وقول الزمخشري في الاساس (مادة ص ل ب) : « ومن المجاز ... عربي صليب خالص النسب ، قال أمية :

* ويعرفنا ذورأيها وصلبيها *

وامرأة صليبية كريمة المنصب عريقة » والله أعلم بالصواب . ونسأله سبحانه أن يوفقنا الى الحق دائما ، آمين

الزقازيق في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٨
٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩
كتبه
أبو الاشبال
أحمد محمد شاكر

* فهرس ما في الجزء السادس من الابواب والفصول بحسب وضع المؤلف *

صحيفة

٢ الباب الرابع والثلاثون : في الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه
١٦ الباب الخامس والثلاثون : في الاستحسان والاستنباط وفي الرأي
وابطال كل ذلك

٥٩ الباب السادس والثلاثون : في ابطال التقليد
١٢٠ فصل : في ذكره قول الله تعالى في ابطال التقليد
١٥٠ فصل : فيما يفعل العالم اذا سئل عن مسألة فأعيمته
١٦٩ فصل : في بطلان حجة من قال بعمل اهل المدينة واجماهم

الإحكام في أصول الإسلام

للإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري

عن بتصحيحه صاحب الفضيلة الشيخ

الحمد محمد شكري

طبع على نفقة

مكتبة النسخ النجدي

اصحاحا أولا محمد أمين النجدي

بشاعة عبد العزيز بمصر

الجزء السابع

الطبعة الاولى سنة ١٣٤٧

«تذنيه» سنقدم الى المشتركين خاصة بهذا السفر الجليل . ترجمة وافية عن حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرسا تحليليا يشتمل على مواضيع الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعا على الطرز الحديث وسيكونان في جزء واف

الناشر

مطبعة السعادة

بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الباب السابع والثلاثون

في دليل الخطاب

قال أبو محمد : هذا مكان عظيم فيه خطأ كثير من الناس ، وخش جدا ، واضطربوا فيه اضطرابا شديدا . وذلك أن طائفة قالت : اذا ورد نص من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم معلقا بصفة ما أو بزمان ما أو بعدد ما ، فإن ما عدا تلك الصفة ، وما عدا ذلك الزمان ، وما عدا ذلك العدد ، فواجب أن يحكم فيه بخلاف الحكم في هذا المنصوص وتعليق الحكم بالاحوال المذكورة دليل على أن ما عداها يخالف لها . وقالت طائفة أخرى - وهم جمهور أصحابنا الظاهريين وطوائف من الشافعيين منهم أبو العباس بن سريج وطوائف من المالكيين - : إن الخطاب اذا ورد كما ذكرنا لم يدل على أن ما عداها بخلافه ، بل كان موقوفاً على دليل

قال أبو محمد : هذا القول هو الذي لا يجوز غيره ، وتما ذلك في قول أصحابنا الظاهريين . أن كل خطاب وكل قضية فانما تعطيك مافيها ، ولا تعطيك حكما في غيرها ، لأن ما عداها موافق لها ، ولا انه يخالف لها ، لكن كل ما عداها موقوف على دليله *

وتحير في هذا بعض أصحاب القياس من الحنفيين والشافعيين والمالكيين ،
كابى الحسين القطان الشافعى وابى الفرج القاضى المالكى لما رأوا عظيم تناقضهم
فى هذا الباب فقالوا :

دليل الخطاب على مراتب ، فمنه ما يفهم منه أن ماعدا القضية التى خوطبنا
بها فحكمها كحكم هذه التى خوطبنا بها * ومنه ما لا يفهم منه أن ماعدا القضية
التي خوطبنا بها فحكمها بخلاف حكم هذه التى خوطبنا بها * ومنه ما لا يفهم أن
ماعدا القضية التى خوطبنا بها موافق لحكم هذه التى خوطبنا بها ولا مخالف
ومثلوا القسم الاول بقوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » . قالوا : ففهمنا أن
غير « أف » بمنزلة « أف » وبآيات كثيرة سنذكرها فى باب القياس من هذا
الكتاب إن شاء الله تعالى ، لأن ذلك المكان أمكن بذكرها

ومثلوا القسم الثانى بأمثلة اضطربوا فيها ، فقال الشافعيون والحنفيون :
من ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فى سائمة الغنم فى كل أربعين
شاة شاة » . قالوا : فدل ذلك على أن ماعدا السائمة لازكاة فيها وانها ليست بمنزلة
السائمة * وأدخل المالكيون هذا الحديث فى القسم الاول وقالوا : بل ما دل
الا ان غير السائمة بمنزلة السائمة ، وقال الاولون : هذا بمنزلة من قال اذا دخل
زيد الدار فاعطه درهما فيعلم أن هذا شرط فيه وانه ان دخل أعطى درهما وان لم
يدخل لم يعط شيئا

ومثل المالكيون هذا القسم الآخر بقوله تعالى : « والخيل والبغال
والحمير لتركبوها وزينة » . قالوا : فدل ذكر الركوب والزينة على أن ماعداهما
ممنوع كالالاكل ونحوه

قال أبو محمد : فاما هؤلاء المتحيرون الذين ذكرنا آخر آيعنى الذين قالوا : إن
الخطاب قد يدل فى مواضع على أن ماعداه بخلافه ، ويدل فى مواضع آخر على
أن ماعداه ليس بخلافه - فانهم لعبوا فى هذا المكان بالخطاب كما يلعب بالخرق ،

فمرة حكموا لغير المنصوص بأن المنصوص يدل على أن حكمه كحكمه ، ومرة حكموا بأن المنصوص يدل على أن حكمه ليس كحكمه . فليت شعري ! كيف يمكن أن يكون خطابان يردان بالحكم في اسمين فيفهم من أحدهما أن غير الذي ذكر مثل الذي ذكر ، ويفهم من الآخر أن غير الذي ذكر بخلاف الذي ذكر ؟ وهذا ضد ما فهم من الاول ! وتالله ما خلق الله تعالى عقلا يقوم فيه هذا الا عقل من غالط نفسه . فتوهم مالا يصح بدعوى لا يعجز عن مثلها أحد بلا دليل ، وكل من لم يبال بما قال يقدر أن يدعى أنه فهم من هذا اللفظ غير ما يعطى ذلك اللفظ .

قال أبو محمد : وأما اكياسهم فانهم سموا القسم الاول قياسا وسموا الثاني دلائل الخطاب . فقد رأوا إذ فرقوا بين معنى واحد باسمين أنهم قد سلموا بذلك من التناقض . وهم من التورط فيه بمنزلة من سمي كل ذلك دليل الخطاب ولا فرق .

ونحن نسألهم من كلامهم فنقول لهم : ما الفرق بينكم اذ قالت طائفة منكم : إن ذكر السائمة يدل على أن غير السائمة بخلاف السائمة وقالت طائفة أخرى منكم : بل مادل ذكر السائمة إلا على : أن غير السائمة موافق لحكم السائمة ؟ ما الفرق بينكم وبين من عكس عليكم قولكم إن قول الله تعالى : «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك» . أن ذكر القنطار يدل على أن ما عدا القنطار مثل القنطار ، فقال : بل ما يدل ذكر القنطار إلا على أن ما عدا القنطار بخلاف القنطار ، فقد يفرع الخائن من خيائته اذا كانت كثيرة . وقد يحتقر اليسير فلا يخونه فهلا جعلتم اقنطارهنا حدا للكثير كما جعلت طوائف منكم ذكره عليه السلام المائتي درهم في وجوب الزكاة فيها دليلا على أن العشرين ديناراً كثير ، فلا يحلف عند المنبر أحد في أقل منها ، وإن مادونها قليل فلا يحلف فيها إلا في مجلس الحاكم ؟ وجعلت طوائف آخر منكم

ذكره عليه السلام ربع الدينار في قطع السارق دليلا على ان ربع الدينار كثير وأن ماعداه قليل ، فلا يستباح فرج باقل منه ، ولا يحلف عند المنبر في اقل منه . وجعلت طوائف آخر ما رووا من ذكره عليه السلام عشرة دراهم في قطع السارق دليلا على أن العشرة دراهم كثير ، وان مادونها قليل ، فلا يستباح فرج باقل منها ، حتى جعلوا ذلك حدا فيما يسقط مما بين قيمة العبد ودية الحر . قال أبو محمد : ومما ادعوا فيه أنهم فهموا منه أن المسكوت عنه بخلاف حكم المنصوص عليه قوله تعالى : « وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضعن حملهن » . قالوا فهذا يدل على ان غير الحامل بخلاف الحامل

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لأن المطلقة لا تحل من أن يكون طلائها رجعيا أو غير رجعي ، فان كان رجعيا فلها النفقة اذا كانت ممسوسة ، كانت حاملا أو كانت غير حامل ، باتفاق من جميعنا . وان كان غير رجعي فلا نفقة لها بنص السنة سواء كانت حاملا أو غير حامل ، وانما جاء النص المذكور في الطلاق الرجعي وبنص الآيات في قوله تعالى في الآية التي أبتدا فيها في هذه السورة بتعليم الطلاق ، ثم عطف سائر الآيات عليها : « فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » . وهذا لا يكون الا في رجعي ، وامسك تعالى عن ذكر غير الحامل في هذه السورة ، فبينت السنة أن التي هي موطوءة وليست حاملا بمنزلة الحامل ولا فرق . ولا يحل لاحد أن يقول : لم سكت عن ذكر غير الحامل ههنا ؟ فان قال ذلك مقدم ، قيل له : سكت عن ذلك كما سكت فيها عن ذكر الخلع وعن ذكر المتوفى عنها زوجها وعن الفسخ وغير ذلك .

فان قالوا : قد ذكر الله تعالى ذلك في آيات أخر . قيل : وكذلك أيضا قد ذكر وجوب النفقة لغير الحامل بسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . ومن اراد ان يجرد جميع الاحكام كلها في آية واحدة فهو عديم عقل متعل في افساد الشريعة . ويأبى الله إلا ان يتم نوره

وادعوا ان جماعة من أهل اللغة منهم المبرد وتعلب قالوا بذلك
قال أبو محمد : اما ادخال هذا الباب في اللغة فتمويه ضعيف وايهام ساقط ،
لأن اللغة انما يحتاج فيها الى اربابها في معرفة الحروف المجموعة التي تقوم منها
الكلمات ، وان يخبرونا على ماذا تركبت من المسميات فقط ، واما معرفة هل
يدخل في حكم الخبر عن الاسم ما قد أقرؤا لنا انه ليس يقع عليه ذلك الاسم
أولا يدخل في حكمه - : فليس هذا في قوة علم اللغة ولا من شروطها ، انما
يظن هذا من اختلطت عليه العلوم ولم تبلغ قوته ان يفرق بينها ، وهذا أمر
موجود في طبائع العرب والعجم ، وحتى لو صح ذلك عن تعلب وعن المبرد
وعن الاصمعي وخلف معهم - : لكان قولهم مع قول جميع أهل اللغة أو
لهم عن آخرهم بلا خلاف منهم ، بل قول أهل كل لغة للناس من عرب وعجم
أن اسم حجر لا يفهم منه فرس ، وان اسم جل لا يفهم منه كلب ، وان من
قال ركبت اليوم سفينة أنه لا يفهم منه أنه ركب (١) أيضا حمارا أو أنه لم
يركبه ، وان من قال اكلت خبزا انه لا يفهم منه أكل لحما مع الخبر أم لم
يأكله ؟ ولكان في شهادة العقول كلها باتفاقها على صحة ما ذكرنا كفاية في
ابطال قول من قال بخلاف ذلك كائنا من كان ، ومبين صدق من قال ان
ماعدا الخبر المخبر به موقوف على دليله .

قال أبو محمد : واعترض بعضهم بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قوله في الاستغفار لمن مات من المنافقين : « لا زيدن على السبعين » فقال
هذا القائل : في هذا دليل على أن ماعدا السبعين يغفر لهم به ولا بد
قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين : احدهما أن ذلك دعوى بلا دليل
ولو قطع عليه السلام بذلك لكان حقا ، ولكنه لم يقطع على ذلك ، وانه لما
يؤس من المغفرة لهم بالسبعين رجا بالزيادة ، وهذا الحديث من اعظم حجة عليهم

(١) في الاصل (أنه لا يفهم منه أركب ايضا حمارا) وهو خطأ ظاهر

في دعواهم التي نسوا أنفسهم فيها فقالوا : إن ما عدا القنطار في قوله تعالى :
 (وآتيتهم أحدها ن قنطارا) . وما عدا الآف في قوله تعالى : (فلا تقل لهما
 أف) . بمنزلة القنطار والآف فهلا قالوا إن ما عدا السبعين بمنزلة السبعين كما
 قالوا إن ما عدا القنطار بمنزلة القنطار . أو هلا قالوا : إن ما عدا القنطار بخلاف
 القنطار . كما قالوا : إن ما عدا السبعين بخلاف السبعين ، بل قد أ كذب الله تعالى
 قلوبهم بانزله : (سواء عليهم أ ستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم) .
 وبنيهم تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم جملة . فبين تعالى بهذه
 الآية العامة أن ما عدا السبعين بمنزلة السبعين ، ولا يظن جاهل أننا بهذا القول
 يلزمنا أن ما عدا المنصوص عليه له حكم المنصوص - ومعاذ الله من ذلك -
 ولو ظننا ذلك كما ظنوا لكننا مخالفين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ رجا
 أن يكون ما عدا السبعين بخلاف السبعين ، فأننا لم نقل أن بذكر السبعين وجب
 أن يكون ما عدا السبعين موافقا للسبعين ولا مخالفها ، بل قلنا : ممكن أن
 يكون ما عدا السبعين موافقا للسبعين في أن لا يغفر لهم ، وممكن أن يكون
 بخلاف السبعين في أن يغفر لهم ، وأما ننتظر في ذلك ما يرد من البيان ، كما فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق ، ثم ينزل الله تعالى ما شاء إما بموافقة لما
 قد ذكر وإما بمخالفة له ، وكان الأصل إباحة الاستغفار جملة بقوله عز وجل :
 (وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) . والصلاة ههنا الدعاء بلا خلاف ،
 والاستغفار دعاء ، وهو نوع من أنواع الدعاء ، فلما نص على خروج السبعين
 من جملة الدعاء لهم ، كان ما بقي على ظاهر الإباحة المتقدمة ، حتى نهى عن
 الاستغفار لهم جملة ، وعن الصلاة عليهم البتة . وقد جاء نص الحديث هكذا
 كما قلنا من إخباره عليه السلام أنه خير في ذلك فأخذ بظاهر اللفظ * حدثناه
 عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن
 محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو اسامة ثنا

عبيد الله بن عمير عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين اعترضه عمر في الصلاة على عبد الله بن أبي : انما خيرني الله . فقال : (استغفر لهم أولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) : « وسأزيد على السبعين » . فاخذ عليه السلام بظاهر اللفظ في التخيير ، وبالاصل المتقدم في اباحة الاستغفار ، حتى نهى عن ذلك جملة

وقال بعضهم : ماعدا الاسم المذكور فبخلاف المذكور إلا أن تقترب اليه دلالة

قال أبو محمد : فنقول له : ما الفرق بينك وبين من عارضك من أهل مذهبك ؟ اراد أن ينصر القياس فنسى نفسه ، كما اردت انت ان تنصر دليل الخطاب فنسيت نفسك . فقال لك : ماعدا الاسم المذكور فهو داخل في حكم المذكور مالم تقترب اليه دلالة

قال أبو محمد : وهكذا يعرض للحمل المائل المرتب على غير اعتدال وبخلاف القوام اذا اراد صاحبه ان يعدل احد شقيه مال عليه الاخر . ثم يقل لها جميعا : ماهذه الدلالة المقترنة التي يشير كل واحد منكما اليها ؟ هي كهانة منكم أم هي طبيعية توجب ضرورة فهم ما ذكر كل واحد منكما على تضاد كما ؟ ام هي نص واحد ؟ فهم لا يدعون كهانة ، فلم يبق الا ان يقولوا هي ضرورة توجب فهم كل مالم يذكر ، أو ان يقولوا هو نص يبين حكم مالم يذكره في هذا النص الآخر ، فأى ذلك قالوا فقد وافقونا في قولنا : انه لا يدل شئ مذكور على شئ لم يذكر ، وان الذي لم يذكر في هذا النص فأنما نتظر فيه نصا آخر الا ان توجب ضرورة ما ان نعرف حكمه كما أوجبت ضرورة الحس في قوله تعالى : (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) . اننا لا نقدر نمشى في الهواء ولا في السماء ولا ان ناكل من غير رزقه

واحتج بعضهم بقول أبي عبيد في قوله عليه السلام : « لأن يمتلئ جوف

أحدكم قيحا حتى يريه خير له من أن يمتلي شعرا . وانكر أبو عبيد قول من قال ان ذلك انما هو في الشعر الذي هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو عبيد : لو كان ذلك لكان قد اباح القليل من الشعر الذي هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لا يحل

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، بل هو على خلاف ما ظنوا ، وهو أن الاصل ان رواية الشعر حلال باستئذان النبي صلى الله عليه وسلم الاشعار وسماعه اياها . واما رواية ما هجى به عليه السلام خرام سماعه وقراءته وكتابه وحفظه بقول الله تعالى : (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدا) . وبقوله تعالى آمراً (١) بتعززه وتوقيره في غير ما آية . فلما جاء النهي عن امتلاء الجوف من الشعر كان ذلك مخرجا للكثير منه من جملة كله المباح ، وبقي ما دون الامتلاء مما سوى هجو النبي صلى الله عليه وسلم على الاباحة ، وحد الامتلاء هو ان لا يكون للانسان علم الا الشعر فقط ، وحد ما دون الامتلاء ان يعلم المرء ما يلزمه ، ويروى مع ذلك من الشعر ماشاء

واحتجوا ايضا بقول أبي عبيد فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » . ان ذلك مخرج لغير الواجد عن احلال العرض والعقوبة

قال أبو محمد : وليس هذا كما ظنوا ، ولكن لما اخبر عليه السلام أن اعراضنا علينا حرام ، وان المسلم اخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه كان كل أحد حرام العرض والعقوبة . فلما جاء النص بتغيير المنكر باليد ، وكان لي الواجد منكراً لانه منهي عنه ، كان ذلك مدخلا لعقوبته في جملة تغيير المنكر المأمور به ، ومخرجاله مما حرم من اعراض الناس جملة وعقوباتهم . هذا الذي لا يفهم ذولب

(١) في الاصل « آمر » وهو خطأ

سواء ولا يفقه غيره

واحتجوا بان الشافعى أحد أئمة أهل اللغة وقد قال : إن ذكره عليه السلام السائمة دليل على أن ماعدا السائمة بخلاف السائمة

قال أبو محمد : أما امامة الشافعى رحمه الله فى اللغة والدين فنحن معترفون بذلك ، ولكنه رضى الله عنه بشر يخطئ ويصيب . وليت شعرى ! اين كان الشافعى رحمه الله عن هذا الاستدلال ؟ اذ قال جل ذكره فى رقبة القتل ان تكون مؤمنة دليل على ان المسكوت عنه من دين الرقبة فى الظهار بمنزلة المنصوص فى رقبة القتل ان تكون ايضا مؤمنة ؟ . وليت شعرى ! أى فرق بين ذكره تعالى الايمان فى رقبة القتل وذكره عليه السلام السائمة فى حديث انس ، فيقول قائل : رقبة الظهار التى سكنت عن ذكر دينها بمنزلة رقبة القتل التى ذكر دينها ، واما غير السائمة من الغنم — وان كان السوم لم يذكر فى حديث ابن عمر — فبخلاف السائمة ؟ وما الفرق بين من عكس الحكم فقال : بل غير السائمة بمنزلة السائمة كما قال المالكيون ، واما الرقبة المسكوت عن دينها فبخلاف الرقبة المنصوص على دينها فتجزى فى الظهار كافرة كما قال الحنفيون ؟ وفي هذا كفاية

واما نحن فنقول : لو لم يرد فى السائمة الاحديث انس لما أوجبنا زكاة فى غير السائمة ، لأن الأصل ان لازكاة على أحد الا أن يوجبها نص . فلوم يأت نص الا فى السائمة لما وجبت زكاة إلا فيها . لكن لما ورد حديث ابن عمر بإيجاب زكاة فى كل اربعين من الغنم كان حديث السائمة بعض الحديث الذى فيه ذكر الغنم جملة . فوجبنا الزكاة فى الغنم سائمة كانت أو غير سائمة . ولما نص تعالى فى القتل على رقبة مؤمنة قلنا : لا يجزى فى القتل الا مؤمنة كما امر الله تعالى ، ولما لم يذكر الايمان فى رقبة الظهار قلنا : يجزى فى الظهار أى رقبة كانت كما قال تعالى ، سواء كانت كافرة أو مؤمنة الا أن المؤمنة احب

الينا . لقوله تعالى : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) : (ولامة مؤمنة خير من مشركة) الا أن الكافرة تجزيء لعموم ذكره تعالى الرقبة فقط واحتجوا أيضا باجماع المسلمين على أن ما عدا المنصوص عليه من عدد الزوجات أن يكون اربعا حرام

قال أبو محمد : وليس هذا من الوجه الذى ظنوا ، ولكنه لما امر تعالى بحفظ الفروج جملة حرم النساء البتة إلا ما استثنى منهن فقط . وأيضا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فسخ نكاح الزائدة على اربع ، فكفى حكمه عليه السلام من كل دليل سواه . وبالله تعالى التوفيق واحتجوا بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لانه تعالى قد اباح لهن النكاح بالنص فقال عز وجل : (فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى انفسهن من معروف) .

قال أبو محمد : والنكاح المباح من المعروف

واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين) . قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الأم ان ارادت أن ترضعه اقل من حولين أو أكثر من حولين فذلك مباح لها ، ما لم يكن فى النظام قبل الحولين ضرر على الرضيع . وكما نقول انه لا يحرم الا ما كان فى الحولين من الرضاع لأن الاصل أن الرضاع لا يحرم شيئا ، فلما حرم تعالى نكاح النساء بالرضاع ووجدناه تعالى قد جعل حكم الرضاع الذى أمر به حولين وما زاد على الحولين فليس مأمورا به ولكنه مباح :- وجب أن يكون الرضاع المحرم هو الرضاع المأمور به لا ما سواه . الا ان يقوم دليل على ما سواه من نص أو اجماع فيصير اليه . ولكن المصير الى قول الله تعالى : (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة) . وحمل ذلك على عمومه . وكلام رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذ أخبر أن سالماً وهو رجل ذولحية تحرم عليه التي ارضعته لا يجوز مخالفة شيء من ذلك . وبالله تعالى التوفيق .

هذا على أن أكثر القائلين بدليل الخطاب المذكور قد جعلوا ما زاد على الحولين - بشهر ، وقال بعضهم بستة أشهر ، وقال بعضهم بسنة كاملة - بمنزلة الحولين . وحرّموا بكل ذلك ، تناقضاً لما أصوله ، وهدماً لما أسسوه ، وبياناً منهم أن حكمهم بذلك من عند غير الله تعالى

واحتجوا فقالوا : قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الحكم . فحال أن يذكر الله عز وجل أو رسوله عليه السلام لفظة الا لفائدة ، وقد ذكر عليه السلام السائمة ، فلو لم يكن لها فائدة لما ذكرها

قال أبو محمد : وهذا سؤال أهل الاتحاد ، وهو مع ذلك غث وتحميه شديد ، ونحن مقرون أن الله تعالى لم يذكر لفظة الا لفائدة ، وكذلك رسوله عليه السلام ، ولكننا نخالفهم في مائة (١) تلك الفائدة . فنحن نقول : إن الفائدة في كل لفظة هي الانقياد لمعناها (٢) والحكم بموجبها ، والاجر الجزيل في الاقرار بانها من عند الله عز وجل ، وان لا نسأل لأي شيء قيل هذا ؟ وان لا نقول لم لم يقل تعالى كذا ؟ وان لا نتعدى حدود ما أمرنا الله به فنضيف الى ما ذكرنا لم يذكره ، أو نحكم فيما لم يسم من أجل ما سمي بخلاف أو وفاق ، وان لا نخرج مما أمرنا به شيئاً بآرائنا ، بل نقول : إن هذه كلها أقوال فاسدة ، واعتراضات كل جاهل زائع عظيم الجرأة ، فلا فائدة أعظم مما ادى الى الجنة وانتقذ من النار . وأما هم فهم اعرف بالفوائد التي يطلبونها من غير ما ذكرنا

وقالوا : قد كان يغني ذكر النعم جملة عن ذكر السائمة

قال أبو محمد : فيقال لهم : هذا تعليم منكم لربكم عز وجل ، كيف ينزل

(١) في الاندلسيه « ماهية » (٢) في الاصل « لمناه » وهو خطأ لان اللفظة مؤنثة

وحيه ، ولنبيه صلى الله عليه وسلم كيف يبلغ عن ربه تعالى . فمن أضل ممن ينزل نفسه في هذه المنزلة . ويقال لهم : ما الفرق على مذهبكم الفاسد بين ذكره تعالى في الاستغفار سبعين مرة - ومراده تعالى بلا خلاف منا ومنكم أن ما فوق السبعين بمنزلة السبعين بما بين في الآية الاخرى - وبين ذكره عليه السلام السائة ومراده أيضا مع السائة غير السائة بما بين في حديث آخر ؟ وهلا اكتفى بذكر النهي عن الاستغفار جملة عن السبعين مرة ؟

ويقال لهم في سؤالهم - فما معنى ذكر السائة وقد كان يغني ذكر الغنم جملة : - ما معنى ذكره تعالى جبريل ومكائيل بعد ذكره الملائكة في قوله تعالى : (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) . وقد كان يغني ذكر الملائكة جملة ؟ وما معنى قوله تعالى : (إن إبراهيم لحليم أواه منيب) ؟ . أرى اسماعيل لم يكن حليماً أواها ؟ وما معنى قوله تعالى في اسماعيل : (انه كان صادق الوعد) ؟ . أرى إبراهيم وموسى وعيسى لم يكن وعدهم صادقا ؟ ويقال لهم : قد وجدنا الله تعالى يأتي في القرآن - وهو المعجز نظمه -

بذكر قصة من خبر أو شريعة أو موعظة ، فيذكر من كل ذلك بعض جملته في مكان ، ثم يذكر تعالى ذلك الخبر بعينه وتلك الشريعة بعينها وتلك الموعظة بعينها في مكان آخر ، بأنهم مما ذكرها به في غير ذلك الموضع . ولا يعترض في هذا الا طاعن على خالقه عز وجل ، لأن الذي ذكرنا موجود في اكثر من مائة موضع في القرآن : في قصة موسى ونوح وإبراهيم وآدم ، وصفة الجنة والنار ، وامر الصلاة والحج والصدقة والجهاد ، وغير ذلك . وقد كان عليه السلام يكرر الكلام اذا تكلم به ثلاثاً ، ولا فرق بين تكرار جميعه وبين تكرار بعضه ، فيكرر عليه السلام ذكر الغنم السائة في مكان وذكر في مكان آخر الغنم جملة ، كما كرر تعالى قوله تعالى : (ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا) . وكما كرر تعالى ذكر موسى عليه السلام في القرآن في مائة وثلاثين

موضعا ، و ابراهيم عليه السلام فى اربعة وستين موضعا ، ولم يذكر ادريس
واليسع والياس وذا الكفل الا فى موضعين من القرآن فقط . وكما كررتعالى :
(فباى آلاء ربكما تكذبان) . فى سورة واحدة احدى وثلاثين مرة . فهل
لاحد أن يعترض فيقول هلا بلغها أكثر ؟ أو هلا اقتصر على عدد منها اقل ؟
أو ما كان يكفي مرة واحدة ؟ كما قال هؤلاء المخطئون : هلا اكتفى بذكر الغنم
عن ذكر الساعة ؟ وقد بينا انه لا فائدة لله تعالى فى شئ مما خلق ، ولا فى تركه
ما ترك ، وان الفائدة لنا فى ذلك الأجر العظيم فى الايمان بكل ذلك . كما قال
تعالى : (فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وهم يستبشرون) . واخبر تعالى ان
الكفار قالوا : (ماذا اراد الله بهذا مثلا) . فنحن نزداد ايمانا بما اوردنا ، ولا
نسأل ماذا اراد الله بهذا مثلا فليختاروا لانفسهم أى السبيلين احبوا كما قال
على بن عباس (١)

أمامك فانظر أى نهجيك تنهج (٢) طريقان شتى : مستقيم وأعوج
وقد يمكن أن تكون الفائدة فى تكرار الساعة والاقتصار عليها فى بعض
المواضع فائدة زائدة على ما ذكرنا ، وهى اننا قد علمنا أن بعض الفرائض
اوكد من بعض ، مثل الصلاة فانها اوكد من الصيام ، وليس ذلك بمخرج صيام
رمضان على أن يكون فرضا . ومثل القتل والشرك فانهما أوكد فى التحريم
من لطمه المرء المسلم ظلما ، وليس ذلك بمخرج للطمه ظلما من أن تكون حراما .
وانما المعنى فيما ذكرنا من التأكيد أن هذا اعظم اجرا ، وهذا اعظم وزرا
واما استواء كل ذلك فى الوجوب وفى التحريم فسواء ، لا تفاضل فى شئ من
ذلك ، وكل ذلك سواء ان هذا حرام وهذا حرم ، وان هذا واجب وهذا

(١) هو ابو الحسن على بن العباس بن جريج المعروف بابن الرومى الشاعر المشهور ولد سنة ٢٧١
ومات سنة ٢٧٢ (٢) فى الاصل « انهج » وهو خطأ ياباه السياق والتصحيح من ديوانه يشرح
المرحوم الشيخ محمد شريف سليم (ج ٢ ص ٤٦) والبيت افتتاح قصيدة نفيسة يرثى بها أبا الحسين
يحيى بن عمر بن حسين بن زيد بن علي ، وانظر الشرح (ج ٢ ص ١٩)

واجب ، فيكون على هذا اجر المزكى للساعة اعظم من اجر المزكى غير الساعة ، وكل مؤد فرضا ومأجور على ما ادى . ويكون اثم مانع زكاة الساعة اعظم من اثم مانع زكاة غير الساعة ، وكلاهما مانع فرض ، ومحتقبات اثم ، فلتخصيص الساعة بالذكر في بعض المواضع على هذا فائدة عظيمة ، كما ان الزانى بامرأة جاره أو امرأة المجاهد والحريمة اعظم اثما من الزانى بامرأة اجنبية أو امرأة اجنبى ذمى أو حربي ، وكل زان وآتى كبيرة وآثم ، إلا ان الاثم يتفاضل . ومثل هذا قوله تعالى : (وبالوالدين احسانا) . وكقوله تعالى : (فاما اليتيم فلا تقهر) . فهل في هذا اباحة قهر غير اليتيم ونهر غير المسكين ، أو المنع من الاحسان الى غير الآباء من ذوى القربى والجيران وسائر المسلمين ؟ ولكن لما كان قهر اليتيم ونهر المسكين وترك الاحسان الى الوالدين اعظم وزرا ، واعظم اجرا ، - خصوا بالذكر في بعض المواضع ، وعموا مع سائر الناس في مواضع أخرى ، فلعل الساعة مع غير الساعة كذلك . وكذلك ذكره تعالى الصلوات اذ يقول عز من قائل : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) . فيسئل هؤلاء المتقدمون كما سألتهم : فيقال لهم . المعنى في تخصيصه النبي صلى الله عليه وسلم الساعة بالذكر في بعض الاحاديث كالمعنى في تخصيصه تعالى الصلاة الوسطى بالمحافظة دون سائر الصلوات في لفظ مفرد ، وقد عمها تعالى في سائر الصلوات كما عم رسول الله عليه السلام الساعة مع غير الساعة في حديث ابن عمر . فبطل بما ذكرنا اعتراضهم بطلب الفائدة في تكرار الساعة وبأن ذكر الغنم جملة كان يكفي ، ولاح ان سؤالهم سؤال الحاد وشهر . وبالله تعالى التوفيق .

وقد يكفي من هذا قوله تعالى : (لا يسئل عما يفعل) . وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلك المتنطعون » ولا تنقطع اعظم من قول قائل : لم قال الله تعالى أمراً كذا ولم يقل أمراً كذا ؟ وبالله نستعين

وقالوا: إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «انما الولاء لمن اعتق» دليل على ان لا ولاء لمن لم يعتق

قال أبو محمد: وليس كما ظنوا. ولكن لما كان الاصل أن لا ولاء لاحد على أحد بقوله تعالى: (يا بني آدم). وبقوله تعالى: (انما المؤمنون اخوة). وبقوله عليه السلام: «كل المسلم على المسلم حرام» ثم جاء الحديث المذكور وجب به الولاء لمن اعتق، وبقي من لم يعتق على ما كان عليه مذ خلق من أن لا ولاء لاحد عليه إلا من أوجب عليه الاجماع - المنقول المتيقن الى حكم النبي صلى الله عليه وسلم: - ولاء، مثل من تناسل من المعتق من اصلاب ابنائه المذكور من كل من يرجع اليه نسبه ممن حمل به بعد الولاء المنعقد على الذي ينسب اليه، كاسامة بن زيد وغيره. ولولا قوله عليه السلام: «انما الولاء لمن اعتق، ما وجب للمعتق ولاء على المعتق. لأن ذلك ايجاب شريعة وشرط، والشرائع لا تكون الا باذن من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، و«كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل».

وجدنا هذا الحديث الذي احتجوا به لم يمنع من وجوب الولاء لغير من اعتق، - مثل ما ذكرنا من وجوب ولاء ولد المعتق، ولم يعتقه احد ولا ولده امة ولا حمل به إلا وهو حر - لولد معتق ابيه وهو لم يعتقه قط ولا ملكه قط، ولا اعتق اياه ولا جده ولا ملكهما قط، ولا اعتقه ابو هذا الذي ولاؤه له الآن ولا جده ولا ملكاه قط، فبطل ما ادعوه من القول بدليل الخطاب ومن اعجب الاشياء: ان هؤلاء المحتجين بهذا الحديث في تصحيح الحكم بدليل الخطاب، هم اشد الناس نقضا لاصولهم في ذلك، وهم لما احتجوا به، لانهم قد حكموا بالولاء لغير المعتق على من لم يعتق قط بلا دليل، لامن نص ولا من اجماع، لكن تحكما فاسدا. فاوجبت طوائف منهم ان الولاء يجزه العم والجدة اذا اعتقا. وأوجبوه ينتقل كانتقال الكرة في اللعب بها وقد

أَكْذِبُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةِ كُلِّ حِمَّةٍ النَّسَبِ». وَالنَّسَبُ لَا يَنْتَقِلُ، فَجَوَّبَ ضَرُورَةً أَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ لَا يَنْتَقِلُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ فِي الْعَبْدِ يَنْكَحُ مَعْتَقَةً فَتَلِدُ لَهُ: إِنْ وُلِّدَهَا لِسَادَتِهَا. قَالُوا: اعْتَقَ أَبُوهُمْ يَوْمًا مَا عَادَ وُلَّاءَ وَلَدِهَا إِلَى مَعْتَقِ أَبِيهِمْ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَفَيَكُونُ أَعْجَبُ مِنْ هَذَا! بَيْنَمَا الْمَرْءُ مِنْ بَنِي تَيْمٍ - لَكُنْ أُمُّهُ مَوْلَاةٌ مِنْهُمْ - وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي حَمَلُوهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»: إِذَا صَارَ بِلَا وَاسِطَةٍ مِنَ الْأَزْدِ بَعَثَ رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ لَابِيهِ؟ أَفَيَكُونُ فِي خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُبْلَغُ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ هَذَا؟ أَوْ يَكُونُ فِي كُذَابِهِمْ أَنْفُسَهُمْ أَنْ قَالُوا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ اعْتَقَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَوَلَاءَ لِمَنْ لَمْ يَعْتَقْ؟ وَهَذَا الَّذِي حَرَّوْا وَلَاءَهُ مَرَّةً مِنَ الْيَمَانِيَةِ إِلَى الْمِزْرِيَّةِ، وَمَرَّةً مِنَ الْفَرَسِ إِلَى قَرِيشٍ، لَمْ يَعْتَقَهُ أَحَدٌ وَلَا مَلَكَ قَطُّ، وَلَا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ إِلَّا وَهُوَ حُرٌّ!

وَأَوْجِبُوا الْوَلَاءَ لِمَوْلَى الْأُمِّ عَلَى وَلَدِهَا مِنْ حَرْبٍ، وَعَلَى وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ بِلَانِصٍ وَلَا إِجْمَاعٍ، فَإِنْ احْتِجَّاجُهُمْ بِدَلِيلِ الْخُطَابِ؟ وَلَكِنْ غَرَضُ الْقَوْمِ إِقَامَةُ الشُّغْبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي هُمْ فِيهَا فَقَطُّ، وَلَا يَبَالُونَ أَنْ يَنْقَضُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ الْفِ مَسْأَلَةً بِمَا يَرِيدُونَ بِهِ تَأْيِيدَ هَذِهِ، حَتَّى إِذَا صَارُوا إِلَى غَيْرِهَا لَمْ يَبَالُوا بِإِبْطَالِ مَا صَحَّحُوا بِهِ هَذِهِ الَّتِي انْقَضَى الْكَلَامُ فِيهَا فِي نَصَرِهِمْ لِتِي صَارُوا إِلَيْهَا فَهُمْ دَائِبًا يَنْقَضُونَ مَا أَرْمَوْا، وَيَصْحَحُونَ مَا أَبْطَلُوا، وَيَبْطَلُونَ مَا صَحَّحُوا. فَصَحَّحُوا أَنْ اقْوَاهُمْ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكثْرَةِ مَا فِيهَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّفَاسِدِ، وَإِنَّمَا هُمْ قَوْمٌ تَوَغَّلُوا فَانْتَسَبُوا فِي التَّقْلِيدِ لِأَقْوَالِ فَاسِدَةٍ يَهْدِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَالْقَوَاهُ الْفَقْدُ كُلُّ ذِي دِينٍ لَدَيْنَ أَبِيهِ وَدِينٍ مِنْ نَشَأَ مَعَهُ، فَلَا يَبَالُونَ بِمَا قَالُوا فِي أَرَادَتِهِمْ نَصْرَ مَا لَمْ يَنْصُرْهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ الْفَاسِدَةِ *

وَقَالُوا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِعَمَلٍ

الا بنية ، وان ما عمل بغير نية باطل .

قال أبو محمد : ليس ذلك كما ظنوا ، ولكن لما قال الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) وقال تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) كان قد بطل كل أمر إلا تأدية ما أمرنا به من العبادة باخلاص القصد بذلك الى الله تعالى ، فهذه الآية بطل ان يجزى عمل بغير نية الا ما أوجبه نص أو اجماع ، فكان مستثنى من هذه الجملة ، مثل ما ثبت بالاجماع المنقول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جواز لحاق دماء الحى للميت بالميت ، ومثل لحاق صيام الولي عن الميت بالميت وصدقته عنه ، والحج عنه ، وتادية الديون الى الله تعالى وللناس عنه ، وإن لم يأمر هو بذلك ولانواه ، ولحاق الاجر من كل عامل بمن علمه ذلك العمل أو سنه ، ولحاق الوزر من كل عامل بمن علمه ذلك العمل أو سنه ، وانما وجب بالحديث الذى ذكرنا أن من عمل شيئاً بنية ما فله ما نوى ، فان نوى به الله تعالى وتأدية ما أمر به من كيفية ذلك العمل فله ذلك ، وقد أدى ما لزمه ، وإن نوى غير ذلك فله أيضاً ما نوى فان لم ينو شيئاً فلا ذكر له فى هذا الحديث ، لكن حكمه فى سائر ما ذكرنا قبل ،

والعجب ممن احتج بهذا الحديث من أصحاب القياس وهم اترك الناس له ! * فاما الخنفيون فيذبغى لهم التقنع عند ذكر هذا الحديث والاحتجاج به ، فانهم يجيزون تأدية صيام الفرض بلا نية اصلاً بل بنية الفطر ، وتأدية فرض الوضوء بغير نية الوضوء لكن بنية التبرد * وقالوا كلهم وأصحاب الشافعى وأصحاب مالك : إن كثيراً من فرائض الحج التى يبطل الحج بتركها تجزى بغير نية * فاما الخنفيون فقالوا : من أحرم وحج بنوى التطوع أجزاء ذلك عن جهة الاسلام . وقال الشافعيون : أعمال الحج كلها - حاشا الاحرام - تجزى بلا نية أداء الفرض . وقال المالكيون الوقوف بعرفة تجزى بلا نية ، وان الصيام لا آخر يوم من رمضان يجزى بنية كانت قبله بنحو ثلاثين يوماً ، والصلاة تجزى

بلا نية مقترنة بها . وقال بعضهم : غسل الجمعة يجزى من غسل الجنابة . وقال بعضهم : دخول الحمام بلا نية يجزى من غسل الجنابة . فابطلوا احتجاجهم بالحديث المذكور ، واكذبوا قولهم في دليل الخطاب ، واوجبوا جواز أعمال بلا نية ، حيث أبطلها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأبطلوا صيام الولي عن الولي ، والحج عن الميت ، وأداء ديون الله تعالى عنه وقد أوجبها الله تعالى *

واحتجوا أن لا عمل الا بنية العامل ، ولانية المعمول عنه في ذلك ، فاستدركوا على ربهم ما لم يستدركوه على أنفسهم ، وهذا غاية الخذلان * واحتجوا بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن يعلى بن منية (١) رحمة الله عليه اذ سأل عن قصر الصلاة وقد ارتفع الخوف ، قالوا : فلما جاء القصر في القرآن في حال الخوف دل ذلك على ان الامن بخلاف الخوف قال أبو محمد : وقد غلط في ذلك من أكابر أصحابنا أبو الحسن عبيد الله ابن أحمد بن المغلس ، فظن مثل ما ذكرنا ، وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الاصل في الصلوات كلها على ظاهر الامر الاتمام ، وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدد ركعات كل صلاة ، ثم جاء النص بعد ذلك في القصر في حال السفر مع الخوف ، فكان ذلك مستثنى من سائر الاحوال ، فلما رأى عمر القصر متباديا مع ارتفاع الخوف ، أنكر خروج الحال التي لم تستثن في علمه عن حكم النص الوارد في اتمام الصلاة في سائر الاحوال غير الخوف ، فأخبر عليه السلام أن حال السفر فقط مستثناة أيضا من ايجاب الاتمام ، وان لم يكن هنالك خوف ، فكان هذا نصا زائدا في استثناء حال السفر مع الامن ،

(١) يضم الميم واسكان النون وفتح الياء ، وضبط في الاصل بضم الميم وفتح النون وتشديد الياء المفتوحة وهو خطأ . ويعلى هذا هو ابن أمية ومنية أمه ويقال جده وهو صحابي شهد الطائف وحنينا وتبوك

فأنما أنكر ذلك من جهل أن هذه الصدقة الواجب قبولها قد نزل بها الشرع ، وهو عمر رضى الله عنه . ولسنا ننكر مغيب الواحد من الصحابة أو الاكثر منهم عن نزول حكم قد علمه غيره منهم *

وأما الحديث المروى عن عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة » فلا حجة فيه علينا بل هو حجة لنا ، وقد يظن عمر إذ نقلت صلاة الحضر الى أربع ركعات أن صلاة السفر أيضا منقولة ، والغلط غير مرفوع عن احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال أبو محمد : وتعلل بعض من غلط في هذا الباب من أصحابنا بأن قالوا : قوله عليه السلام : « استنشق اثنتين (١) بالفتين الا أن تكون صائما » في حديث لقيط بن صبرة الايادى - : ان ذلك مانع من مبالغة الصائم في الاستنشاق

قال أبو محمد : وليس ذلك كما ظنوا ، ولكن حديث لقيط فيه ايجاب المبالغة على غير الصائم فرضا لا بد له من ذلك ، وفيه استثناء الصائم من ايجاب ذلك عليه ، فسقط عن (٢) الصائم فرض المبالغة ، وليس في سقوط الفرض ما يوجب المنع منها ، فليس في الحديث المذكور منع الصائم منها ، لكنها له مباحة لا واجبة ولا محظورة ، لأن الاباحة واسطة بين الحظر والايجاب ، فاذا سقط الايجاب لم ينتقل الى الحظر إلا بنهى وارد ، لكن ينتقل الى أقرب المراتب اليه وهى الاباحة أو الندب ، واذا سقط التحريم لم ينتقل الى الوجوب إلا بأمر وارد ، لكنه ينتقل الى أقرب المراتب اليه وهى الاباحة أو الكراهة . وقد بينا هذا في باب النسخ من هذا الكتاب *

قال أبو محمد : وقال بعض من غلط في هذا الفصل أيضا من أصحابنا : إن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صفوان بن عسال المرادى أن

(١) في الاصل « اثنتين » وهو خطأ (٢) في الاصل « على » وهو خطأ

لا ينزع المسافرون الخفاف ثلاثاً - : ايجاب لنزعها بعد الثلاث ، وإيجاب على المقيم نزعها بعد يوم وليلة ، فأوجبوا من ذلك أن لا يصلى الماسح بعد انقضاء الأمدين المذكورين حتى ينزع خفيه ، ولم يوجبوا عليه مع ذلك أن يجدد غسل رجله ، ولا اطادة وضوئه ، وأنكر ذلك أبو بكر بن داود رحمهما الله وأصاب في انكاره ،

قال أبو محمد : وليس في الحديث المذكور ايجاب نزع الخفين ولا المنع من نزعهما ، وإنما فيه المنع من احداث مسح زائد فقط ، وهو بالخيار بعد انقضاء أحد الأمدين بين أن ينزع ويصلى دون تجديد وضوء ولا غسل رجله ، وبين أن لا ينزعهما ويصلى بالمسح المتقدم ، ما لم ينتقض وضوءه ، فإذا انتقض وضوءه فقد حرم عليه المسح ، وإذا حرم عليه المسح لزمه فرض الوضوء ، فلا بد حينئذ من غسل الرجلين ، وإذا لم يكن بد من غسل الرجلين فلا سبيل الى ذلك الا بازالة الخفين ، حينئذ لزم نزع الخفين ، لا قبل أن يحدث *

وبلغنا عن بعض أصحابنا انه يقول : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الماء لا ينجسه شيء » دليل على أن ماعداه ينجس ، فيقال له وبالله تعالى التوفيق : هذا ليس بشيء لوجوه : أولها انه دعوى مجردة بلا دليل ، ويقال ما الفرق بينك وبين من قال : بل ما هو إلا دليل على أنه مثل الماء في أنه لا ينجس ؟ فان قال : هذا قياس والقياس باطل ، قيل له : هل كان القياس باطلا الا لانه حكم بغير نص ؟ فلا بد له من : نعم ، فنقول له : وهكذا حكمك لما عدا الماء انه بخلاف الماء - : حكم بغير نص ولا فرق ، ومنها أننا نقول له : أرأيت قوله عليه السلام : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » أفیه منع (١) من بيع ماعدا الطعام مثلاً بمثل ؟ أرأيت قوله عليه السلام : « نعم الا دام الخلل » أفیه حكم على أن ما عداه بئس الا دام ؟ أرأيت قوله عليه والسلام : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل

(١) في المصرية « ييم » بدل « منع » وهو خطأ صححه من الاندلسية

الخبث » أو « لم ينجس » - على انه أصبح من حديث بئر بضاعة - أصبح منه أن ما دون القلتين ينجس ؟ ومثل هذا كثير لو تتبع . فلو قال . : قد جاء فيما عدا ما ذكر في هذه الاحاديث نصوص صرح بها عندنا حكمها ، قلنا له : وقد جاء فيما عدا الماء نص على اباحته بقوله تعالى : (فكلوا مما في الارض حلالا طيبا) فلا سبيل الى تحريم شئ من ذلك الا بنص وارد فيه ، ولا الى تنجيس شئ منه من أجل نجاسة حلته الا بنص وارد فيه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : واحتجوا بان الناس مجمعون على أن من قال لا خير : لا تعط غلامي درهما حتى يعمل شغلا كذا ، قالوا : فهذا يقتضى أنه اذا عمله وجب أن يعطى الدرهم

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، وان أعطاه المقول له هذا القول الدرهم بعد انقضاء ذلك الشغل وكان ذلك الدرهم من مال السيد : - فعليه ضمانه ان تلف الدرهم ولم يوجد المدفوع اليه ، ودليل ذلك اجماع الناس على أن المقول له ذلك يسأل الأمر فيقول له : اذا عمل ذلك الشغل أعطيه الدرهم أم لا ؟ فلو اقتضى هذا الكلام اعطاه الدرهم بعمل الشغل المذكور ما كان للاستفهام المأمور به معنى ، وأيضا فان الامة مجمعة على أن الأمر لو قال للمأمور عند استفهامه اياه : لا تعطه اياه حتى أحد لك ما تعمل فيه ، ان ذلك حسن في الخطاب ، ولازم للمأمور ، وانما في الكلام المذكور المنع من اعطاء الدرهم قبل عمل الشغل ، وليس فيه بعد عمل الشغل لا اعطاؤه ولا منعه ، وذلك موقوف على أمر له حادث إما بمنع وإما باعطاء

فان قالوا : فقول الله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أليس اعطاؤهم الجزية

مانعا من قتلهم ؟

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : انما في الآية الامر بقتلهم الى وقت إعطاء الجزية ، ثم ليس فيها لا المنع من قتلهم بعد اعطائها ، ولا ايجاب قتلهم ، ولكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا يقتل ذو عهد في عهده » وقال عليه السلام لمن كان يبعث من قواده : « فان هم أبوا فسلهم الجزية » فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » - هذا نص كلامه عليه السلام لكل من يبعثه الى كتابي حربى حدثناه عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم قال : حدثنا ابو بكر بن أبي شيبة واسحق بن راهويه وعبد الله بن هاشم قال ابو بكر ثنا وكيع بن الجراح وقال اسحق ثنا يحيى بن آدم وقال عبد الله ثنا عبد الرحمن ابن مهدي كلهم قالوا ثنا سفيان الثوري عن علقمة بن مرند عن سليمان بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ابو محمد : فلما قال عليه السلام ذلك مبينا أن دماءهم وأموالهم وأذاهم بالظلم وسبى عيالهم وأطفالهم - : حرام باعطائهم الجزية ، بنص قوله عليه السلام : « كف عنهم » فالكف يقتضى كل هذا . وكثير ممن يحتج علينا بما ذكرنا قد نسوا أنفسهم ، فقالوا في نهيه عليه السلام عن بيع الزرع حتى يشتد : ان ذلك غير مبيح لبيعه بعد اشتداده ، لكن حتى يصفى من قبنه ويداس قال ابو محمد : وبيع الزرع عندنا بعد اشتداده مباح ، وان لم يصف ولاديس ، لقوله تعالى : (وأحل الله البيع) فلا يخرج من هذه الجملة الا ما جاء نص أو اجماع بتحريمه ، ولهذا الجملة أجزنا ببيع النخل بعد أن تزهى ، والغنم بعد أن يسود ، والتمر بعد أن يبدوا فيه الطيب ، وليس لان هذه النواهي توجب اباحة البيع بعد حلول الصفات المذكورة فيها ، وكذلك قلنا في قوله تعالى : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من

الفجر) : إنما حرم الأكل من حين يتبين طلوع الفجر بالامر المتقدم لهذا النسخ ، فان الأمر قد كان ورد بتحريم الأكل والشرب والوطء مدينام المرء الى غروب الشمس من غد ، ثم نسخ ذلك وأبيح لنا الوطء والاكل والشرب الى حين يتبين طلوع الفجر الثاني ، فبقى ما بعده على الاصل المتقدم في التحريم ، وبخصوص وردت في ذكر تحريم كل ذلك بطولوع الفجر الثاني ، وبقوله تعالى : (ثم أتموا الصيام الى الليل) ولو لم يكن ههنا إلا قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) ما كان فيه إيجاب الصيام ولا المنع منه ، وكذلك قوله عليه السلام : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله» إنما حرم القتال بقوله عليه السلام : «فاذا قتلوها عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها» وهكذا سائر النصوص التي وردت على هذا الحسب وبالله تعالى التوقيف . وذكروا في ذلك قوله عليه السلام : «من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» أو كما قال عليه السلام . قالوا : فدل ذلك على أن التي لم تؤبر بخلاف التي أبرت وانها للمبتاع

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لاننا لم نقض من هذا الحديث أن الثمرة التي لم تؤبر للمبتاع ، لكن لما كانت التي لم تؤبر غائبة لم تظهر بعد ، كانت معدومة ، وكانت بعض ما في عمق النخلة المبيعة كانت داخلة في المبيع لانها بعضه

ثم نقول لهم : وبعد أن بينا بطلان ظنكم فنحن نريكم ان شاء الله تعالى تناقضكم في هذا المكان فنقول : إن كنتم إنما قضيتم بأن المسكوت عنه بخلاف المذكور ، فما قولكم لمن قال لكم : بل ما المسكوت عنه ههنا إلا في حكم المذكور قياسا عليه ؟ فتكون الثمرة التي لم تؤبر للبائع أيضا ، قياسا على التي أبرت ؟ وقد قال أبو حنيفة : لا فرق بين الابار وعدمه ، فنفى قوله : لم يذكر عليه السلام السائمة الا لانها بخلاف غير السائمة ، ولولا ذلك لما

كان في زكاة السائمة فائدة ، وجعل ههنا ذكره عليه السلام الابار لا لفائدة ، وجعله كترك الابار ؛ فبان اضطراب هؤلاء القوم جملة . وبالله تعالى التوفيق واحتج الطحاوى في اسقاط الزكاة مما أصيب في أرض الخراج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « منعت العراق قفيزها ودرهمها » الحديث (١) قال : فلو كان في أرض الخراج شيء غير الخراج لذكره عليه السلام قال أبو محمد : فيقال للطحاوى : أرايت إن قال لك قائل : إن قوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر » دليل على أن لاخراج على شيء من الأرض ، لانه لو كان فيها خراج لذكره في هذا الحديث ! فان قال : قد ذكر الخراج في الحديث الذي قدمنا آنفا ، قيل له : وقد ذكر العشر ونصف العشر في الحديث الذي ذكر آنفا .

فان قال قائل : ماتقولون في خطاب ورد من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم معلقا بشرط ؟ قيل له . ينظر ، أتقدمت ذلك الخطاب جملة حاضرة لما أباح ذلك الخطاب ، أو مبيحة لما حظر ، أم لم يتقدمه جملة بشيء من ذلك ، لكن تقدمته جملة نعمه وتعم معه غيره موافقة لما في ذلك النص ؟ ولا بد من أحد هذه الوجوه ، لان الجملة التي نص عليها بقوله تعالى : (خلق لكم ما في الأرض جميعا) مبيحة عامة لا يشذ عنها إلا ما نص عليه وفصل بالتحريم ، فلا سبيل الى خروج شيء من النصوص عن هذه الجملة ، ولا بد لكل نص ورد من أن يكون مذكورا فيه بعض ما فيها بموافقه أو يكون مستثنى منها بتحريم ، فان وجدنا النص الوارد - وقد تقدمته جملة مخالفة له - استثنينا منها ، وتركنا سائر تلك الجملة على حالها ، ولم نحظر الا ما حظر ذلك النص فقط ، ولم 'نبح' الا ما أباح فقط ، ولم نتمعه ، وان وجدناه موافقا

(١) رواه يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» في رقم ٢٢٧ ورواه مسلم من طريق يحيى ورواه أبو داود وابن الجارود ، وانظر ما كتبناه عليه في شرحنا على كتاب الخراج ليحيى .

الجملة تقدمته أبجنا ما أباح ذلك الخطاب ، وأبجنا أيضاً ما أباحتها الجملة الشاملة له ولغيره معه ، أوحظنا ما حظه ذلك الخطاب ، وحظنا أيضاً ما حظرت به الجملة الشاملة له ولغيره معه ، ولم نسقط من أجل ذلك الشرط شيئاً مما هو مذكور في الجملة الشاملة له ولغيره ، وهذا هو مفهوم الكلام في الطبائع في كل لغة من لغات بني آدم - عربهم وعجمهم - ولا يجوز غير ذلك ، وقد ذكرنا في باب الاخبار من كتابنا هذا بيان هذا العمل ، ونظرناه بمسائل جمة ، ولكن لا بد لنا أيضاً هنا من تشخيص شيء من ذلك ليتم البيان بحول الله وقوته ، فليس كل أحد يسهل عليه تمثيل مسائل تقتضيها الجملة التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

وليس قولنا آتفا : « تقدمته جملة » بمعنى تقدم وقت النزول ، فليس لذلك عندنا معنى الا في النسخ وحده ، والا فالقرآن والحديث كله عندنا ككلمة واحدة ، وكأنه نزل معا ، لوجوب طاعة جميع ذلك علينا ، وانما نعني بقولنا « تقدمته » أي عمت ذلك الخطاب وغيره معه ، ولكن لما كنا نجعل تلك الجملة مقدمة يستثنى منها ذلك النص أو نضيفه اليها على معنى البيان لها . - سميناً ورودها من أجل ما ذكرنا تقدماً ،

قال أبو محمد : فما ذكرنا قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فالجملة المتقدمة لهذا الشرط هي أمره تعالى باستعمال الماء فرضاً على كل حال لمن أراد الصلاة الواجبة أو التطوع ، فان يتم مع وجود الماء والصحة ولم يستعمل الماء كان طاعياً ، لانه لم يأت بما أمر به ، ولانه لم يستعمل ما أمر باستعماله في غسل أعضائه المذكورة في آية الوضوء والغسل ، فان تيمم مع وجود الماء والصحة واستعمل الماء ايضاً ، كان متكلفاً لما لم يؤمر به ، والمتكلف لذلك إن سلم من الانتم لم يسلم من الفضول وسوء الاختيار وقد أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول : (وما أنا من المتكلفين) فان اعتقد وجوب

التيمم مع استعمال الماء في حال الصحة ووجوده الماء كان طائفا كافرآ ،
لاعتقاده مالاخلاف أنه لم يؤمر به ، وزيادته في الدين وتعديه حدود الله
تعالى ، فلما بطلت هذه الوجوه كلها لم يبق الا استعمال التيمم عند عدم
الماء المقدور عليه في السفر وعند المرض ،

وهكذا القول في قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح
المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) الى منتهى
قوله : (لمن خشى العنت منكم وان تصبروا خير لكم)

قال أبو محمد : فنظرنا هل نجد جملة متقدمة لباحة نكاح الفتيات
المؤمنات بالزواج ، فوجدنا قبلها متصلا بها ذكر ما حرم الله تعالى من النساء
من قوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) الى منتهى قوله : (والمحصنات من
النساء) حرم تعالى بهذا النص كل محصنة ، والاحصان يقع على معان . منها
العفة ، ومنها الزوجية ، ومنها الحرية ، فلم يجوز لنا ايقاع لفظة « المحصنات »
على بعض مايقع تحتها دون بعض ، بالبراهين التي ذكرنا في باب العموم ، حرم
بقوله تعالى : (والمحصنات من النساء) كل غنيمة من أمة أو حرة ، وكل
حرة ، وكل ذات زوج ، وقد حرم الزواني من الاماء والحرائر بقوله تعالى :
(والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) حرم
كل امرأة في الارض بهذين النصين الا ما استثنى من ذلك بنص أو اجماع ، ثم قال
تعالى متصلا بالتحريم المذكور غير مؤخر لبيان مراده تعالى : (إلا ما ملكت
أيمانكم) فاباح تعالى ما شاء مما ملكت أيماننا ، وليس في هذا اباحة الزواج ،
ثم زادنا تعالى بيانا متصلا فقال : (وأحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا باموالكم
محصنين غير مساكين) فاستثنى تعالى الزواج أيضا بالاباحة المذكورة

والعمل في هذا يكثر ، الا ان اختصار القول والغاية في ذلك قول الله
تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) فهذه آية لو تركنا وظاهرها ، لكان

كل ما خلق الله تعالى في الارض حلالا لنا ، لكن قد حرم الله تعالى أشياء
 بما في الارض ، فكانت مستثناة من جملة التحليل ، فمن ذلك قوله تعالى : (قل
 للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (وقل للمؤمنات يغضضن
 من ابصارهن ويحفظن فروجهن) مع الآية التي تلونا آتفا من قوله تعالى
 في آية التحريم : (والمحصنات من النساء) فلو تركنا وهذين النصين لحرم
 النساء كلهن ، ولكن مستثنيات من جملة التحليل ، ثم قال تعالى : (والذين هم
 لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين
 فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فاستثنى الله عز وجل - من جملة
 النساء المحرمات - الأزواج وملك اليمين ، فلو تركنا وهذه الآية لحلت كل
 امرأة بالأزواج خاصة ، وبملك اليمين فقط ، لا بالزنا ، من أم أو ابنة أو
 حريمة ، لان المتزوجات والمملوكات بعض النساء ، وكانت هذه الآية موافقة
 لقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ولقوله تعالى : (وأنكحوا
 الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) لا فرق بين شئ من هذه
 الآيات ، ثم قال تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم) الآية الى منتهى
 قوله : (وأن تجمعوا بين الاختين) وقال تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء الا ما قد سلف) وقال تعالى : (ولا تنكحوا
 المشركات حتى يؤمن) وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) *
 وحرم النبي صلى الله عليه وسلم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ،
 وحرم بالرضاعة ما يحرم من النسب ، وحرم النص فعلى قوم لوط ، ونكاح
 الزواني ، ونكاح الزناة للمسلمات ، وحرم بالاجماع والنص بقوله تعالى :
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الى قوله : (فان ختم ألا تعدلوا
 فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) : وطء البهائم والمشركة ، وبديل النص
 أيضا ، فكان كل ما ذكرنا مستثنى مما أبيض من النساء بالأزواج وملك اليمين ،

لان ما في هذه النصوص أقل مما ذكر في آية اباحه الازواج وملك اليمين .
وقال تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات) الآية الى قوله عز وجل :
(والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن)
فاستثنى تعالى الكتابيات بالنكاح خاصة ، وهذا يقع على الاماء منهن والحرائر
وبقيت الامة الكتابية حراما وطؤها بملك اليمين خاصة ، بقوله تعالى : (ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن) ولم يأت في شيء من النصوص ما يبيحها . ثم نظرنا في
قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما
ملكك أيمانكم من فتيانكم المؤمنات) فوجدناه تعالى انما ذكر في هذه
الآية اباحه نكاح الامة المؤمنة لمن لم يجد طولا وخشى العنت ، وبقي حكم
واجد الطول الذي لا يخاف العنت ، فلم نجد تعالى ذكر في هذه الآية اباحه
ولا تحريما عليه ، فرجعنا الى سائر الآي ، فوجدناه تعالى قد أباح نكاح الاماء
المؤمنات لكل مسلم ، ولم يخص فقيرا من غني ، ولا من عنده حرة ممن ليست
عنده حرة ، بقوله تعالى : (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم
وامائكم) فكان للعبد مباحا أن ينكح حرة وأمة ، وللحر أيضا كذلك
ولا فرق ، وكذلك الامة الكتابية نكاحها للمسلم حلال بقوله تعالى :
(والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن)
وهذا قول عثمان البتي وغيره *

والعجب من الحنفيين في منعهم الزكاة عن غير السائمة بذكره عليه السلام
« السائمة » في حديث أنس ، واباحتهم ههنا نكاح الامة المسلمة لمن وجد
طولا لحرة مسلمة فهل سألوا انفسهم عن الفائدة في ذكره تعالى : (فمن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) كما سألوا هناك عن الفائدة في
ذكر السائمة ؟ ولكن هكذا يكون من اتبع رأيه وقياسه وهواه المضل
والعجب من المالكيين في عكسهم ذلك فقالوا : ليس في قوله عليه السلام

: « في الساعة » ماوجب أن يسقط الزكاة عن غير الساعة ، وقالوا ههنا: ذكره تعالى طادم الطول والامة المؤمنة موجب (١) لتحريم الامة الكتابية ، ثم في الوقت أباحوا الامة المؤمنة لواجد الطول .

قال أبو محمد : فكلما الفريقين تناقض كما ترى ، وحرّم بعضهم نكاح الامة المؤمنة على واحد الطول بحجة كتابية وليس هذا في نص الآية أصلا ، وانما منع من منع من ذلك قياسا للكتابية على المسئلة ، وقد أكذب الله تعالى هذا القياس الفاسد بقوله : (أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون) ، فلو كان القياس حقا لكان ههنا باطلا ، واذا قاسوا واحد الطول للحرّة الكتابية على واحد الطول للحرّة المسئلة ولم ينص تعالى إلا على واحد الطول للحرّة المسئلة فقط - : فهلا فعلوا مثل ذلك ، فقاسوا اباحه الامة الكتابية بالنكاح لعادم الطول لحرّة وخائف العنت على اباحه الامة المؤمنة لخائف العنت وعادم الطول كما فعلوا في التي ذكرنا قبل ؟

قال أبو محمد : وهذا مما تركوا فيه القول بدليل الخطاب ، لانه كان يلزمهم على أصلهم أن يقولوا : إن ذكره تعالى : « المحصنات المؤمنات » دليل على أن الكافرات بخلافهن ، ولكن أكثرهم لم يفعلوا ذلك فنقضوا أصلهم في دليل الخطاب

ونحن وان وافقنا أبا حنيفة في بعض قوله ههنا ، فلسنا ننكر اتفاقنا مع خصومنا في المسائل ، وقد يجتمع المصيب والمخيط في طريقهما الذي يطلبانه : أحدهما بالجد والبحث والعلم يبين ما يطلب ، والثاني بالجد والبحث والاتفاق ، وغير منكر أن يخرجهم الرؤف الرحيم تعالى الى الغرض المطلوب ، وان تعسفوا الطريق نحوه ، ولكنهم مع ذلك تحكموا بلا دليل أصلا فقالوا : من كانت عنده حرّة خرام عليه نكاح أمة ، وهذا قول ليس في النص ما يوجبه أصلا ،

(١) في الاصل « فوجب » وهو خطأ ظاهر

وقولنا في هذا هو قول عثمان البتي وغيره

وقد روى عن مالك اجازة نكاح الامة على الحرية اذا رضيت بذلك الحرية ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه نكاح الامة المسلمة والكتابية لو اجد طول لحرية مسلمة ، وان لم يخش العنت اذا لم تكن عنده حرة ، فيؤخذ من قول كل واحد ما اصاب فيه . فبان بما ذكرنا تحليل الله تعالى حرائر أهل الكتاب واماءهم في الزواج ، وبقي ماملكت منهن على التحريم لبراهين ذكرناها في باب الاخبار من كتابنا هذا

ويقال لهم : إنكم منعتهم من نكاح الامة الكتابية ، وقلتم : ليست كالامة المسلمة فنقيسها عليها ، وقد تناقضتم فأبجتم نكاح الحرية الكتابية لو اجد طول لحرية مسلمة وان لم يخف عنتا ، وحرمت عليه نكاح الامة المسلمة حتى إن بعضهم قال : إن من وجد طولا لحرية كتابية لم يحل له نكاح الامة المسلمة ، وحتى ان بعضهم لم يقتل الحر الكتابي بالعبد المسلم ، ولا خلاف بين مسلمين أن الامة المسلمة خير عند الله عز وجل وعند كل مسلم من كل حرية كتابية كانت في الدنيا أو تكون الى يوم البعث .

فان قالوا : فأى معنى أو أى فائدة في قصد الله تعالى بالذكر في الآية المذكورة آتفا عادم الطول وخائف العنت والمحضنة المؤمنة والامة المؤمنة اذا كان واجد الطول وآمن العنت والامة الذمية والمحضنة والكافرة سواء في كل ذلك ؟

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا سؤال إلحاد ، وقد ذكر الله تعالى في بعض الآيات التي تلونا بعض ما ذكره في غيرهن ؟ فلم يكن ذلك متعارضا ، وقد قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله) وليس تخصيصه الدين آمنوا بالذكر ههنا موجبا أن طاعة الله عز وجل لا تلزم الذين كفروا ، بل هي لازمة للكفار كلزومها للمؤمنين ولا فرق ، وقد ذكرنا

طرفا من هذا في باب الاخبار وفي باب العموم من كتابنا هذا .
قال أبو محمد : وكذلك قوله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت أيمانكم) وهم كلهم قد وافقونا على أن كل من لم يخف أيضا ان
لا يعدل فباح له الاقتصار على واحدة وعلى ما ملكت يمينه ، فتركوا ههنا
مذهبهم في دليل الخطاب ، وكان يلزمهم أن لا يبيحوا الواحدة فقط الا لمن
خاف أن لا يعدل

فان قالوا : إن ذلك إجماع ، قيل لهم : قد أقررتم أن الاجماع قد صح
باسقاط قولكم في دليل الخطاب .

ويقال لهم : سلوا أنفسكم ههنا فقولوا : أى فائدة وأى معنى لقصد
الله تعالى بالذكر من خاف أن لا يعدل ؟ كما قلتم لنا : أى فائدة وأى معنى
لقصد الله تعالى بالذكر من خاف العنت وعدم الطول ؟ وهذا ما لا انفكاك
منه أو الحمد لله رب العالمين .

فان قالوا : فهلا قلتم مثل هذا في قوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام) وقوله تعالى أيضا : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج) وقوله تعالى :
(فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فتوجبوا اباحة الصيام لمن وجد الرقبة
والهدى ؟ قلنا : لاسواء ، والاصل انه لا يلزمنا صيام فرض أصلا إلا ما
أوجبه نص ، كما أن الاصل اباحة نكاح الاماء بقوله تعالى : (والمحصات
من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وقوله تعالى : (وأنكحوا الاياسى منكم
والصالحين من عبادكم وامائكم) فلم نوجب الصوم فرضا الا حيث أوجبه
النص ، وأحللنا النكاح في كلتي الآيتين (١) لانهما معا نص واجبة طاعته ،

(١) كذا في الاصل « كلتي » بالياء ، وقد رأيت بادئ ذي بدء أنه لحن ، ثم وجدت المؤلف
استعملها كذلك مرارا في الاحكام والمحلى ، فعلمت انه اختار لغة اعراب « كلا وكلتا » اعراب
المتنى اذا أضيفتا للظاهر ، وهى لغة بعض العرب ، وعزاها الفراء الى كنانة . انظر معجم الهوامع
للسيوطى (ج ١ ص ٤١)

وأيضاً فإن حكم واجد الرقبة في كفارة الوطء ، وواجد النسك من الهدى في التمتع ، وواجد الغنى في الاطعام والكسوة ، والرقبة في كفارة الجبن :- منصوص على لزوم كل ذلك لهم ؛ فلو صام كان طامياً لله عز وجل ، تاركاً لما نص على وجوبه عليه ، وليس كذلك واجد الطول وآمن العنت ، لانه لا نص على منعه من نكاح الاماء أصلاً ، لا في نص ولا في اجماع ، فبين الأمرين أعظم الفرق وقد ذهب بعضهم - وهو أبو يوسف - الى المنع من صلاة الخوف على ما جاءت به الروايات ، لقوله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة) قال : فدل ذلك على أنه عليه السلام اذا لم يكن فينا لم نصل كذلك قال أبو محمد : فأول ما يدخل عليه أنه يلزمه أن لا يأخذ الأئمة زكاة من أحد ، لان الله تعالى قال : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) فانما خوطب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم كما خوطب بتعليمه كيفية صلاة الخوف ولا فرق ، فقد ظهر تناقضه ، وأيضاً فإن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ملزم لنا أن نصل صلاة الخوف وغير صلاة الخوف كما رآي عليه السلام يصليهما ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أرضوا مصدقيكم » وقوله عليه السلام في كتابه في الزكاة : « فمن سئلهما من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط » :- موجب لاخذ الأئمة الزكاة بأرسال المصدقين . وبالله تعالى التوفيق

﴿ فصل من هذا الباب ﴾

قال أبو محمد : كل لفظ ورد بنى ثم استثنى منه بلفظة « إلا » أو لفظه « حتى » فهو غير جار إلا بما علق به ، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ومثل « لا صلاة إلا بأمر القرآن » و « لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا » وهذا هو المفهوم من الخطاب بالضرورة ، (٣ - سابع)

لأنه نفي قبول الصلاة الى أن يتوضأ ، ووجب قبولها بعد الوضوء بالآية التي فيها : (إذا قم الى الصلاة) وبالحديث : « من توضأ كما أمر » ونفي الصلاة إلا بأمر القرآن وأثبتها بأمر القرآن ، لأنه لا بد لكل مصل من أن يقرأ أم القرآن أو لا يقرأها ، ولا سبيل الى وجه ثالث أصلاً بوجه من الوجوه ، والصلاة فرض فلما لم يكن بد من الصلاة ولم يكن فيها بد من قراءة أم القرآن أترك قراءتها ، وكان من لم يقرأها ليس مصلياً ، فمن قرأها فهو مصل بلا شك ، وفرض على كل مسلم بالغ أن يصلي كما أمر ، وفرض عليه أن يقرأ أم القرآن . وهذا برهان ضروري قاطع . وكذلك نفي عليه السلام القطع جملة ، ثم أوجبه مستثنى في ربع دينار فصاعداً . إلا أن هذا لو لم يتقدم فيه نص أو إجماع لما قطعنا إلا في الذهب فقط . ولكن لما قال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » وأجمعت الأمة على أن حديث ربع الدينار لم يقصد به عليه السلام إبطال القطع في غير الذهب - : وجب علينا أن نستعمل الآية على عمومها ، فلا يخرج منها الأسارق أقل من ربع دينار ذهب فقط ، فمن سرق أقل من ربع دينار ذهب فلا قطع عليه ، ومن سرق من غير الذهب شيئاً - قل أو أكثر أي شيء كان بماله قيمة وإن قلت - فعليه القطع بالآية والحديث الذي فيه « لعن الله السارق » قال أبو محمد : ومن أبي هذا فانما يلجأ أن يقول : المراد بقوله عليه السلام في ذكره ربع الدينار إنما عني القيمة

قال أبو محمد : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وإن من ظن النبي صلى الله عليه وسلم سها عما تنبه له هذا المتعقب فقد عظم غلطه (وما كان ربك نسيا) ولبت شعري أي شيء كان المانع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : لا قطع إلا في قيمة ربع دينار فصاعداً ، فيكشف عنا الإشكال ، وقد أمره

ربه تعالى بالبيان ، والذي نسبوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه أراد القيمة ولم يبينها فانما هو تلبيس لا بيان ، وقد أفاضه الله تعالى من ذلك * والحديث الذي فيه ذكر القيمة ليس فيه بيان أن القطع من أجل القيمة ، فليس لاحد أن يقول : ان التقويم كان من أجل القطع :- إلا كان لا آخر أن يقول : بل لتضمن السارق ما جنى في ذلك

قال أبو محمد : ثم لم يقنعوا إلا بأن نسبوا الى الذي وصفه ربه تعالى بأنه رؤف بنا رحيم وأنه عزز عليه ما غنينا :- أنه زادنا تلبيسا بقوله عليه السلام : « لمن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده » أنه إنما غنى بيضة الحديد التي يقاتل بها ، وأنه عليه السلام غنى حبلا مزينا يساوى ربع دينار ، هذا مع أنها دماوى باردة ، حارية عن الأدلة ، فهي أيضا فاسدة ، لانه عليه السلام لم يرد بهذا عذر السارق ، وكيف يريد عذره وهو يلغنه !! وإنما أراد عليه السلام شدة مهانة السارق وردالته ، وأنه يبيح يده فيما لا خطب له من بيضة أوحبل ، وهذا الذي لا يعقل سواه *

ولهم من مثل هذا - ما ينسبونه الى مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم - غثايت (١) حجة يوقرون انفسهم عن مثلها ، فن ذلك ما ينسبون الى الآية التي في الوصية في السفر أن قول الله تعالى : (وآخران من غيركم) أى من غير قبيلتكم ، وهذا من الهجنة بحيث لا يجوز أن ينسب الى من له أدنى معرفة باللغة ومجارى الكلام ، فكيف يخالق الكلام والبيان ؟ لا اله الا هو * ومن ذلك قول بعض المالكيين في قوله عليه السلام للذى خطب المرأة وهو لاشئ معه : « التمس ولو خاتما من حديد » فقال هذا القائل : إنما كلفه عليه السلام خاتما مزينا مليحا يساوى ربع دينار ، هذا وهم يسمعون حكاية كلام الرجل أنه لا يملك إلا ازاره فقط ، وأنه لا يقدر على حيلة ، فيقول له عليه

(١) الفث الردى من كل شيء ، والكلام الفث الذي لا معنى له

السلام : « ولو خاتمنا من حديد » أفيسوغ في عقل من له مسكة أن يظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلف من هذه صفتة خاتماً بديماً يساوى ربع مثقال ١١؟ وهذا مع ما فيه من الافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذب عليه - : فقول مفضوح ظاهر العوار ، لانه لم يكن بلغ من غلاء الحديد بالمدينة - ومنه مساحيهم ومناجلهم لعمل النخل ، ودروهم للقتال - أن يساوى خاتم منه قريباً من وزنه من الذهب ، ولو نطقت بهذا مخدرة غريبة (١) لاضحكت بقولها . وبالله عز وجل نستعين *

قال أبو محمد : وقد اعترض بعض الحنفيين على قوله عليه السلام : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » فقال : هذا اللفظ لا يوجب قطعاً في الربع دينار قال أبو محمد : وهذه قحة ظاهرة ، ومجاهرة لا يرضاها لنفسه من في وجهه حياء ، وهو بمنزلة من قال (حرمت عليكم الميتة) : ان هذا اللفظ لا يوجب نهياً ولا منعاً ، ومن قال في مثل هذا : ان هذا الخطاب لا يوجب القطع في ربع دينار ، وان « لا صلاة الا بقرة أم القرآن » ان لا يوجب القراءة ثم قال في الاوامر : انها غير لازمة وانها على النذب ، ثم قال في الالفاظ : انها على الخصوص ، ثم قال في الكلام : انه ليس على ظاهره ، ثم ترك النص فلم يحكم به ، ثم أتى الى أشياء لم تنص خرمها وأحلها برأيه ، فما نعلم أحداً - ولا الحلاج ولا الغالية من الروافض - أشد كيدا للاسلام منه ! وأما الجاهل فهو معذور ، وأما من قامت عليه الحجة فتماذى فهو فاسق بلا شك . وسيرد فيعلم (٢) . وما توفيقنا الا بالله *

فان قال قائل : ان هذا مثل قوله عليه السلام : « لا إيمان لمن لا أمانة له »

(١) الغريبة هي الشابة الحديثة السن التي لم تجرب الامور ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب (٢) يعني أنه سيرد يوم الحساب الي ما قدم . ويعرض على ربه الحكم العدل فيعلم طائفة عمله .

قيل له وبالله تعالى التوفيق : هذا على ظاهره ، ونعم لا إيمان أصلاً لمن لا أمانة له ، ولا يجوز أن نخصّ بذلك أمانة دون أمانة ، والاسلام هو الأمانة التي عرضها الله تعالى على السماوات والأرض وقبول الشرائع ، فمن عدم هذه الأمانة التي هي بعض الامانات فلا إيمان له ، ومن قيل فيه « لا أمانة له » فهو محمول على كل أمانة ، لا على بعضها دون بعض *

وأما قوله عليه السلام : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » فكذلك نقول : إن الفعل المذموم منه ليس إيماناً ، لأن الإيمان هو جميع الطاعات ، والمعصية إذا فعلها فليس فعله إيماناً ، فإذا لم يفعل الإيمان فلم يؤمن ، يعني في تركه ذلك الفعل خاصة ، وإن كان مؤمناً بفعله للطاعات في سائر أفعاله ، وقد بينا هذا في كتاب « الفصل » ، والإيمان هو الطاعات كلها ، وليس التوحيد وحده إيماناً فقط ، فمعنى : « لا إيمان له » أى لا طاعة ، وكذلك إذا عصى فلم يطع ، وإذا لم يطع فلم يؤمن ، وليس يلزمنا أنه إذا لم يؤمن في بعض أحواله أنه كفر ، ولا أنه لا يؤمن في سائرهما ، لكن إذا لم يطع فلم يؤمن في الشيء الذى عصى به ، وآمن فيما أطاع فيه *

فإن قال : إنه يلزمكم بهذا أن تقولوا : أنه مؤمن لا مؤمن ، قلنا : نعم ، هو مؤمن بما آمن به ، غير مؤمن فيما لم يؤمن به (١) وهذا شيء يعلم ضرورة ، ولم تقل إنه مؤمن لا مؤمن على الإطلاق ، وهكذا يلزم خصومنا في مسيء ومحسن ، ولا فرق

فإن قلتم : من أحسن في جهة وأساء في أخرى ، فهو مسيء خاص فيما أساء فيه ، ومحسن طائع فيما أحسن فيه ، أفترى يلزمكم من هذا أن تقولوا : هو خاص طائع ومحسن مسيء على الإطلاق ؟ ونحن لا نأبى هذا إذا كان من وجهين مختلفين ، ولا نعيب (٢) به أحداً

(١) في الاندلسية « فيما لم يؤمن فيه » (٢) في المصرية « نعت » وهو خطأ ظاهر

وأما من قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ » و « لا صيام لمن لم يبيتته من الليل » : إنما معناه لا صلاة كاملة ، فهذه دعوى لا دليل عليها ، وأيضاً فلو صح قولهم : لكان عليهم لا لهم ، لأن الصلاة إذا لم تكن كاملة فهي بعض صلاة ، وبعض الصلاة لا تقبل إذا لم تتم ، كما أن صيام بعض يوم لا يقبل حتى يتم اليوم ، فإن قال : إنما معناه أنها صلاة كاملة ، إلا أن غيرها أكمل منها ، فهذا تمويه ، لأن الصلاة إذا تمت بجميع فرائضها فليس غيرها أكمل منها في أنها صلاة ، ولكن زادت قراءته وتطويله الذي لو تركه لم يضر ، ولا سميت صلاته دون ذلك ناقصة ، وقد أمر تعالى باتمام الصيام وإقامة الصلاة ، فمن لم يقمها ولا أتم صيامه فلم يصل ولا صام ، لأنه لم يأت بما أمر به ، وإنما فعل غير ما أمر به ، والناقص غير التام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وليس هذا مما يكتفى به في إقامة الصلاة واتمام الصيام فقط ، لكن كل ما جاء به الشريعة زائداً أبداً ضم إلى هذا *

ومن العجب العجيب أن قوماً لم يبطلوا الصلاة بما أبطلها به عليه السلام - من عدم القراءة لأمر القرآن ، ومن ترك إقامة الأعضاء في الركوع والسجود ، ومن فساد الصفوف - : وأبطلوها بما لم يبطلها به الله تعالى ولا رسوله عليه السلام - من وقوف الإمام في موضع أرفع من المأمومين ، ومن اختلاف نية الإمام والمأموم - : ثم فعلوا مثل ذلك في الصيام ، فلم يبطلوه بما أبطله به الله تعالى - من عدم النية في كل ليلة ، ومن الغيبة والكذب - : ثم أبطلوه بما لم يبطله به الله تعالى - من الأكل ناسياً ، ومن الحفنة ، ومن الكحل بالعقاقير - : فقلبوا الديانة كما ترى ، وحرّموا الحلال ، وأحلوا الحرام !! وبالله تعالى نعوذ من الخذلان ، وإياه نسأل التوفيق . لا إله إلا هو *

قال أبو محمد : وكذلك نقول في حديث أبي ذر رضي الله عنه فيما يقطع

الصلاة ، فذكر الكلب الاسود وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال الاسود من الاحمر من الاصفر من الالبيض ؟ فقال عليه السلام : « الكلب الاسود شيطان » فليس في هذا الحديث أن سائر الكلاب لا تقطع الصلاة ولا أنها تقطعها ، (١) فلما ورد حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » كان هذا عموماً لكل كلب ، وهو قول أنس وابن عباس وغيرهما ، ومن أنكر هذا علينا من الشافعيين والمالكيين فليتكفروا في قولهم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من تولى رجلاً بغير إذن مواليه » فيلزمهم أن يبيحوا له تولى غير مواليه باذنهم ، وهذا قول عطاء وغيره وهم يأبون ذلك . ومثل هذا من تناقضهم كثير

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : والمفهوم من الخطاب هو ان التأكيـد اذا ورد فانه رفع للشغب وحسم لظن من ظن أن الكلام ليس على عمومته ، وقد ضل قوم في قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) فقالوا : إن حملة العرش ومن غاب عن ذلك المشهد لم يسجد

قال أبو محمد : ويكفي من ابطال هذا الجنون قوله تعالى : (ما أشهدتهم خلق السماوات والارض ولا خلق أنفسهم) فليت شعري ، من أين استحلوا أن يقولوا : إن أحداً من الملائكة لم يسجد مع قوله تعالى : (كلهم أجمعون إلا ابليس) ! ومثل هذا من الاقدام ، يسمى الظن بمعتقد قائلة ، إذ ليس فيه إلا رد قول الله تعالى بالبهت

(١) كيف هذا وقد فهم أبوذر - بفطرته العربية وبمقتضى ما يفهم من السياق - أن قطع الصلاة إنما هو من الكلب الاسود فقط ، ولذلك سأل عن سبب التفرقة بينه وبين باقي الالوان ؟ وهذا واضح لا يجادل فيه الا مكابر .

وقد رام بعض الشافعيين أن يجعل قول الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلاً) بعد قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) من استطاع اليه على معنى أن ذلك ليس بياناً للذين أئتموا الحج ، ولا على أنه موافق لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال : إن هذا خطاب فائدة أخرى ، موجب أن الاستطاعة هي غير القوة

قال أبو محمد : ولسنا نأبى أن تكون الاستطاعة أيضاً شيئاً غير القوة للجسم ، لكننا نقول : إن الاستطاعة كل ما كان سبباً الى تأدية الحج ، من زاد وراحلة أو قوة جسم ، ولا نقول كما قال المالكيون : إن الاستطاعة إنما هي قوة الجسم فقط ، وإن من عدمها وقد رعى زاد وراحلة فهو غير مستطيع ، ولا كما قال الشافعيون : أن الاستطاعة إنما هي الزاد والراحلة فقط ، وإن قوة الجسم ليست استطاعة بل نقول : إن قوة الجسم دون الراحلة استطاعة ، وإن الزاد والراحلة وإن كان واجدهما مقعد الرجلين مبطل لليدين أعمى - : أنه مستطيع بماله ، حملاً للآية على عمومها ، مع شهادة قول الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لصحة قولنا ، يعنى حديث الختمية ، وقوله تعالى : (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر)

قال أبو محمد : وقد ذكرنا فيما خلا أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سئل عن شيء فأجاب - : أن ذلك الجواب محمول على عموم لفظه ، لا على ما سئل عنه عليه السلام فقط ، لأنه عليه السلام إنما بعث معلماً ، فلا فرق بين ابتدائه بأمر وتعليم ، وبين جوابه عما سئل ، ونخبراً أيضاً عما لم يسئل عنه

فإن قال قائل : فاحملوا قوله عليه السلام : « الخراج بالضمان » على عمومها ، فاجعلوا الخراج للغاصب بضمانه . قيل له وبالله تعالى التوفيق : الحديث في ذلك لا يقوم بمثله حجة ، لأنه عن مخلد بن خفاف وعن مسلم بن خالد الزنجي ، وكلاهما ليس قويا في الحديث ، وأيضاً فلو صح لمنع من حمله على الغاصب قوله

عليه السلام من الطرق المرضية : « ليس لعرق ظالم حق » حدثنا * عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن اسحق عن ابن الاعرابي عن سليمان بن الاشعث حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - حدثنا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

قال ابو محمد : نخص هذا الحديث الظالمين من جملة الضامنين ، فنفي الخراج للمشتري بحق . وايضا فقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) مانع من أكل مال بغير حق جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد أمر عليه السلام بالبيان ، فلفظة كله - جوابا كان أو غير جواب - محمول على عمومه ، فان لم يعط الجواب عموما غير ما سئل عنه لم يحمل على ما سواه حينئذ ، كما أفتى عليه السلام الواطئ في رمضان بالكفارة ، فوجب ان لا يحمل على غير الواطئ ، لانه ليس في لفظه عليه السلام ما يوجب مشاركة غير الواطئ للواطئ في ذلك ، وكذلك أمره عليه السلام لمن أساء الصلاة أو صلى خلف الصفوف منفردا بالاعادة :- أمر لمن فعل مثل ذلك الفعل ، وحكم في ذلك الفعل متى وجد ، وأمره عليه السلام بغسل المحرم أمر في كل ميت في حال إحرام ، وذكره عليه السلام أو ذكر ربه تعالى المسجد الحرام حكم في المسجد الحرام أنه لا يشركه فيه غيره ، لانه ليس ههنا مسجد حرام غيره وليس لكل لفظ الا مقتضاه ومفهومه فقط ، وكذلك قوله عليه السلام : « الأئمة من قریش » حكم في قریش لا يشاركهم فيه غيرهم ، ولا يقتصر به على بعضهم دون بعض ، الا من منع منه اجماع ، من امرأة أو مجنون أو من لم يبلغ ،

(١) هذا الحديث ورد من طرق كثيرة صحيحة ، وهو حديث « من أحيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » وانظر ما قلناه فيه في شرحنا على الخراج ليعبي بن آدم في رقم

وكذلك حب الانصار فضل في جميع الانصار لا يعدوهم الى غيرهم ، ولا يقتصر به على بعضهم دون بعض ، وكذلك ذو القربى وكذلك فضل أبى بكر ، لا يشركه فيه غيره ، وكذلك فضل على ، لا يشركه فيه غيره ، لان الحكم على الاسماء ، فلكل اسم مسماه ، لا يمدى به الى غيره ، ولا يبدل منه غيره ، ولا يقتصر به على بعض مسماه دون بعض ، ولا في الاحوال دون بعض *

﴿ فصل ﴾

في ابطال دعواهم في دليل الخطاب

قال أبو محمد : قد أوعينا (١) - بحول خالقنا تعالى لا بحولنا - الكلام في كل ماشغبوا به ، وأبنا جل شكوكهم جملة ، ثم تأتى بالبراهين المبطله لدعواهم في ذلك ، ان شاء الله عز وجل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .
يقال لهم : أرأيتم قول الله عز وجل : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) أففيه اباحة أن يقرب مال من ليس يتيما بغير التي هي أحسن ؟ فان قالوا : لا ؛ ما فيه اباحة لذلك ، تركوا قولهم الفاسد ان ذكر السائمة دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة ، ولا فرق بين ذكره عليه السلام السائمة في موضع والغنم جملة في موضع آخر ، وبين قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) في مكان ، ثم قال في آخر : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ، وكذلك لا فرق بين من قال : ان الحديث الذي فيه ذكر السائمة بيان للحديث الذي فيه ذكر الغنم جملة ، وبين من قال : ان ذكر مال اليتيم في الآية بيان للاحوال المحرمة ، ويعلم ان المراد بها مال اليتيم خاصة .
ويقال لهم : أترون قوله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السماوات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم

(١) في الاندلسية « أوعينا » بالباء الموحدة

فلا تظلموا فيهن أنفسكم) مبيحا للظلم في سائر الاشهر غير الحرم ؟ أو ترون قوله تعالى : (الملك يومئذ لله) مانعا من أن يكون الملك في غير يومئذ لله ؟ وكذلك قوله تعالى : (ولا تنكروا أفتياكم على البقاء ان اردن تحصنا) أترأه مبيحا للبقاء ان لم يردن تحصنا ؟ وكذلك قوله تعالى : (ولكن لا تواعدوهن سرا) أترأه مبيحا لمواعدتهن في العدة جهرا ؟ وكذلك قوله تعالى : (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل) أترأه مانعا من لعن من كفر من غير بني اسرائيل ؟ وكذلك قوله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) أترأه مانعا من أكل الثمار والحبوب وما ليس من صيد البحر ولا طعامه ؟ كما قال المالكيون : ان قوله تعالى : (لتربوها وزينة) مانع من أكل الخيل ، اذ لم يذكر الاكل ، واذا عارضوا بهذه الآية الحديث الذي فيه اباحة الخيل ، فهلا عارضوا بالآية التي ذكرنا اباحة كل ما اختلف فيه خرموه بها !!

ويقال لهم : أترون قوله عليه السلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقتلوا لا إله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » مسقطا لقتلهم إن جحدوا نبوة موسى وعيسى عليهما السلام ؟

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا إن الشيء اذ علق بصفة ما دل على ان ما عده بخلافه - : لكان قول القائل : مات زيد كذبا ، لأنه كان يوجب على حكمهم أن غير زيد لم يموت ، وكذلك زيد كاتب ، (١) وكذلك محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ كان ذلك يوجب ان لا يكون غيره رسول الله ، ويلزمهم ايضا - اذ قالوا بما ذكرنا - ان يميحوا قتل الاولاد لغير الاملاق لان الله تعالى انما قال : (ولا تقتلوا اولادكم خشية إملاق) ويلزمهم في قوله تعالى : (ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا) ان ذلك مبيح لان يشتري بها ثمن كثير. فلما تركوا مذهبهم في كل ما ذكرنا ، وكان قول القائل : مات زيد وزيد

(١) جملة « وكذلك زيد كاتب » سقطت من الاندلسية

كاتب ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسيلمة كاذب: حقا ، ولم يكن في ذلك منع من أن غير زيد قد مات ، وأن غير زيد كتاب كثير ، وأن موسى وعيسى وإبراهيم رسل الله ، وأن الاسود العنسى والمذيرة الجلاح وبنانا كذابون :- بطل قول هؤلاء القوم : ان الخطاب اذا ورد بصفة ما وفي اسم ما أو في زمان ما ان ما عداها بخلافه .

ولا يغلظ علينا من سمع كلامنا هذا ، فيظن اننا اذا أنكرنا ، قولهم : ان غير المذكور بخلاف المذكور :- اننا نقول : ان غير المذكور موافق للمذكور ، بل كلا الامرين عندنا خطأ فاحش ، وبدعة عظيمة ، واقتراء بغير هدى ، ولكننا نقول : ان الخطاب لا يفهم منه إلا ما اقتضى لفظه فقط ، وان لكل قضية حكم اسمها فقط ، وما عداها فغير محكوم له ، لا بوقاها ولا بخلافها ، لكننا نطلب دليل ما عداها من نص وارد باسمه ، وحكم مسموع فيه ، أو من إجماع ، ولا بد من أحدهما . وبالله تعالى التوفيق

﴿ فصل ﴾

في عظيم تناقضهم (١) في هذا الباب

قال ابو محمد : وبالجملّة فان مذهبهم في القياس ، ومذهبهم في دليل الخطاب ومذهبهم في الخصوص ، مذاهب يبطل بعضها بعضا ، ويهدم بعضها بعضا ، وذلك أنهم قالوا في القياس : اذا نص على حكم ما فنحن ندخل ما لم ينص عليه في حكم المنصوص عليه ، وتتبع السنة ما لا سنة فيه ، فاذا أوجب الربا في البر بالبر (٢) أوجبناه نحن في التبن بالتبن ، واذا وجبت الكفارة على العامد في الصيد أوجبناه نحن على المخطئ .

(١) في الاندلسية « تناقض لهم » (٢) في الاندلسية « أوجب الربا بالبر بالبر » وما هنا أصح

وقالوا في دليل الخطاب : اذا نص على حكم ما فنحن نخرج ما لم ينص عليه من حكم المنصوص عليه ، ولا تتبع السنة مالا سنة فيه ، فقالت طوائف منهم : لا نزك غير السائمة ، لانه ذكرت السائمة في بعض الاحاديث ، وقالت طائفة منهم : لا نأكل الخليل ، لانه انما ذكر في الآية الركوب والزينة ، وقالت طوائف منهم : لا نقضى بالمتعة الا للتي طلقت ولم تمس ولا فرض لها لان هذه قد ذكرت بصفتها في بعض الايات

قال أبو محمد : وهذا ضد قولهم في القياس وابطاله

وقالوا في الخصوص : لا نقضى لجميع ما اقتضاه النص ، لكن نخرج منه بعض ما يقع عليه لفظه . فقالوا في قوله تعالى : (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت) : انما عني الذكور من الاولاد دون الاناث . وقالوا في قوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) : انما عني من الاحرار لا من العبيد ، ومن الاباعد لا من الاخوة والاباء والابناء والازواج . وقالوا في قوله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وفي قوله تعالى : (والجروح قصاص) : لا قصاص من جرح إلا من الموضحة فقط ، ولا قصاص من متلف ولا من لطم ولا من نتف شعر :

قال أبو محمد : وهذا مذهب يبطل قولهم في القياس وفي دليل الخطاب معاً . ونحن نرى ان شاء الله تعالى تناقضهم في مذاهبهم هذه في مسألة واحدة روى المالكيون حديث القطع في ربع دينار ، فقالوا : لا يستباح فرج زوجة بأقل من ربع دينار ، قياساً على ما يقطع فيه يد السارق ، وذكر ربع الدينار في القطع موجب أن لا يكون الصداق أقل منه ، ثم قالوا : لا يقطع المستعير لانه ليس سارقاً . وذكر الله تعالى السارق موجب أن لا يقطع من لبس سارقاً . ثم قالوا : من سرق شيئاً فأكله قبل أن يخرج به من حرزه - وان كان يساوي دنائير - فلا قطع عليه ، فخصوا بالقطع بعض السراق دون بعض ،

وكذلك فعل الحنفيون سواء سواء؛ الا انهم قالوا : لا يقطع سارق لحم ولا مصحف ولا فاكهة ولا زربخ . وروى محمد بن المغيرة الخزومي عن مالك : ان الاناء بفصل من ولوغ الخنزير سبعا ، قياسا على الحديث الوارد في الكلب ، ثم قالوا : لا يفصل من لعاب الكلب ثوب ولا جسد ، لانه انما ذكر في الحديث الاناء ولم يذكر غيره . ثم روى ابن القاسم عنه انه قال : لا يهرق الاناء إلا ان يكون فيه ماء ، وأما غير الماء فلا يضره ولوغ الكلب .
واما الشافعيون فأتوا الى آية الظهار فقاسوا على الام الاخت ، وقالوا : ذكر الله تعالى الام دليل على أن الاخت مثلها ، ثم قالوا : ذكر الله تعالى المظاهر دليل على أن المرأة اذا ظهرت من زوجها بخلاف ذلك ، ثم قالوا : ومن ظاهر من أمته فلا كفارة عليه ، فخصوا بعض النساء المذكورات في الآية بلا دليل ، كل ذلك ومثل هذا في أقوالهم كثير ، بل هو أكثر أقوالهم ، وماسلم منها من التناقض إلا الأقل ، وكلها يهدم بعضها بعضا ، وبديل هذا (١) دلالة قطع على أن أقوالهم من عند غير الله تعالى ، إذ ما كان من عند الله تعالى فلا اختلاف فيه ولا تعارض ، وبعضه يصدق بعضها .

﴿ فصل ﴾

من تناقضهم أيضا في هذا الباب

قال أبو محمد : نص الله تعالى على ايجاب الدية والكفارة في قتل المؤمن خطأ ، فأوجبها القياسون في قتل المؤمن للذمي خطأ ، ولا ذكر له في الآية أصلا * ثم اختلفوا : فطائفة أوجبت الكفارة في قتل العمد قياسا على قتل الخطأ ، وطائفة منعت من ذلك ، وكان تناقض هذه الطائفة أعظم ، لأنهم أوجبوا الكفارة على قاتل الصيد خطأ ، قياسا على قاتله عمدا ، ومنعوا من

(١) في الاصل « وبديل على هذا » وزيادة « على » تفسد المعنى أو تحرفه عن موضعه

الكفارة في قتل المؤمن عمداً ؛ ولم يقيسوه على قتله خطأ ، هذا وكلهم يسمع قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فوجب بهذين النصين أن لا يؤخذ أحد بخطأ من فعله ، إلا ما جاء به النص من إيجاب الكفارة على الخطي في قتل المؤمن ، وما أجمعت الأمة عليه من ضمان الخطأ في اتلاف الاموال ، وان الوضوء ينتقض بالاحداث الخارجة من المخرجين بالنسيان كالعمد فقط .

ومن تناقضهم أن قالت طوائف منهم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من باع نخلا وفيها ثمر قد أبر فهو للبائع الا ان يشترط المبتاع » - : فقال بعضهم : اذا ظهر - أبر أولم يؤثر - فهو للبائع ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقد كثر تناقض أصحابه في دليل الخطاب جدا ،

وقالت طوائف منهم : واجب ان لا تكون الرقبة في الظهار إلا مؤمنة ، لان الرقبة التي ذكرت في كفارة القتل لا تكون الا مؤمنة ، فوجب أن تكون الرقبة المسكوت عن ذكر دينها في الظهار مثل الرقبة المذكور دينها في القتل ، ثم قال (١) بعض هذه الطائفة : لما ذكر عليه السلام القلتين في قوله : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » وجب ان يكون مادون القلتين بخلاف القلتين

قال ابو محمد : فهلا قالوا في الرقبة كذلك ، وأوجبوا أن يكون المسكوت عنها بخلاف المذكور دينها ، كما جعلوا المسكوت عنه فيما دون القلتين بخلاف المذكور من القلتين ؟ أو هلا جعلوا المسكوت عنه مما دون القلتين مثل القلتين ، كما جعلوا المسكوت عن دينها في الظهار مثل المذكور دينها في القتل ؟

وقالت طائفة اخرى منهم : لا يقول المأموم : « سمع الله لمن حمده » لان

(١) في الاصل « قالت » وهو لحن

ذلك لم يذكر في بعض الاحاديث ، ولا يقول الامام : « آمين » لانه لم يذكر ذلك في بعض الاحاديث ، وان كان قد ذكر في غيرها ، لكن يغلب المسكوت ههنا ، فلا نقول الا ما جاء في كلا الحديثين ذكره . ثم قالت : تأخذ الجزية من غير أهل الكتاب ، وان كان الله تعالى لم يأمر بأخذها إلا من أهل الكتاب ، وادعوا ذلك على عثمان رضى الله عنه .

قال أبو محمد : وهذا لا يصح عن عثمان أصلا ، وأول من أخذ الجزية من غير أهل الكتاب ، فالقاسم بن محمد الثقفي قائد الفاسق الحجاج ، أخذها من عباد البُد (١) من كفرّة أهل السند ، وأما عثمان رضى الله عنه فلم يتجاوز افريقية وأهلها نصارى ، ولا تجاوز في الشرق خراسان ، وفي الشمال أذربيجان وأهلها مجوس ،

ومن عجائبهم التي تفيظ كل ذى عقل ودين ، والتي كان يجب عليهم أن يراقبوا الله تعالى في القول بها ، أو يستحيوا من تقليد من أخطأ فيها :- إطباقهم على أن قول الله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) فليس يدخل فيه القاتل خطأ ، وان القاتل خطأ بخلاف القاتل عمدا في ذلك ، ثم أجمع الحنفيون والشافعيون والمالكيون على أن قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا) الى منتهى قوله تعالى : (ليذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه) :- فقالوا كلهم : ان القاتل الصيد وهو محرم خطأ داخل تحت هذا الحكم ، وهم يسمعون هذا الوعيد الشديد الذي لا يستحقه مخطئ باجماع الامة ! أفىكون في عكس الحقائق والتحكم في دين

(١) البُد بضم الباء الموحدة وتشديد الدال المهملة : بيت فيه أصنام وتساوير ، وهو اعراب بيت بالفارسية ، وقال ابن دريد : البُد الصنم نفسه الذي يعبد ، لا أصل له في اللغة ، فارسي معرب واجم البددة - بفتح الباء والدالين ، قاله في اللسان

الله تعالى أعظم من هذا التلاعب في حكمين وردا بلفظ العمدة ، ففرقوا بينهما كما ترى ١١٢ وحسبنا الله ونعم الوكيل •

وقالوا : ذكر الله تعالى (الذين يظاهرون من نساءهم ما هن أمهاتهم) فقالوا : نقيس من يظاهر بحريمته أو بشئ محرم على الأثم ، ونلحق المسكوت عنه بالمدكور ، ثم قالوا : لا نقيس تظاهر المرأة من زوجها بتظاهره منها ، ولا نلحق المسكوت عنه بالمدكور ، ثم قالوا : نوجب الكفارة على المرأة الموطوءة نهارا في رمضان قياسا على الرجل الواطئ في رمضان ، فيلحق المسكوت عنه بالمدكور ، وقد قالوا كما ذكرنا : نلحق الرقبة المسكوت عنها في الظهار بالرقبة المذكور دينها في القتل ، ثم قالوا : لا نوجب في التعويض من الصيام في كفارة القتل إطعاما ، وإن كان قد عوض من الصيام بالإطعام في كفارة الظهار التي قسنا آثاقا رقبتهما على رقبة القتل ، وقاس بعضهم التيمم على الوضوء : أن لا بد من بلوغ التيمم إلى المرفقين ، وأبوا أن يقيسوا مسح الرأس في التيمم على مسحه في الوضوء ، وقالوا : الحكم للمسكوت عنه بحكم المدكور ههنا ، ثم لم يقيسوا قوله تعالى في الرجعة : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) على قوله تعالى في الدين : (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) فقالوا : هذا لا نحكم فيه للمسكوت عنه بحكم المدكور ، وقالوا هنالك : نحكم للمسكوت عنه بحكم المدكور .

وأما الخنفزيون فحكموا في آتبي الشهادة للمسكوت عنه بحكم المدكور ، فقبلوا النساء في الرجعة والطلاق والنكاح ، وفي آية التيمم ، فأوجبوا إلى المرفقين ، ولم يحكموا في رقبة الظهار والقتل والكفارة للمسكوت عنه بحكم المدكور ، ولا حكموا غير السائمة بحكم السائمة ، ففرقوا ههنا بين المسكوت عنه وبين المدكور ، فبكل طائفة منهم تحكمت في دين الله بعقولها وتقليدها الماسد : بلا برهان .

وقد احتج بعضهم على حيث وافق هواه - بأن البدل حكمه حكم المبدل

منه ، فأعلمته بأن ذلك باطل بلغة العرب التي خوطبنا بها في القرآن والسنة ، وبحكم الشريعة ، أما اللغة فان البدل على أربعة أضرب : بدل البعض من الكل ، وبدل البيان ، ، وبدل الغلط ، وبدل الصفة من الموصوف ، فليس في هذه الوجوه بدل يكون حكمه حكم المبدل منه إلا بدل البيان وحده ، كقولك : مررت بزيد رجل صالح ، على أن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وأما القرآن فقد أبدل الله تعالى من عتق رقبة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن عتق رقبة الظهار صيام شهرين متتابعين ، وأبدل من عتق رقبة الكفارة إطعام عشرة مساكين ومن هؤلاء العشرة صيام ثلاثه أيام ، وأبدل من صيام الشهرين إطعام ستين مسكينا ، وأبدل تعالى من هدى المتعة صيام عشرة أيام ، ومن هدى الاذى صيام ثلاثة أيام ، فبطل ما ادعوه

وقالت طائفة منهم في قوله عليه السلام : « من مس فرجه فليتوضأ » : لا ينقض الوضوء إلا من مسه بباطن يده دون ظاهرها ، فلم يحكموا في ذلك بكل ما يقع عليه اسم « مس »

ثم قالوا في ذلك بحديث لا يصح ، فيه : « من أفضى يده الى فرجه فليتوضأ » (١)

قال أبو محمد : ولو صح لما كان مانعا من إيجاب الوضوء في مسه بغير اليد لانه انما كان يكون في هذه الرواية التي احتجوا بها ذكر الافضاء باليد فقط ، وكان يكون في الحديث الآخر المس جملة ، كما لم يكن في قوله عليه السلام : « من مس فرجه فليتوضأ » ما يوجب اسقاط الوضوء من الريح والغائط ، بل كان مصافا اليه ومجموعا معه ،

ثم نقضوا هذا فقالوا في حديثين وردا : أحدهما : « اذا وقعت الحدود

(١) نقله ابن تيمية في المنتقى من حديث ابى هريرة ونسبه الى احمد ، وقال شارحه الشوكاني في نيل الاوطار : « رواه ابن حبان في صحيحه وقال : حديث صحيح سنده ، عدول نقلته وصححه الحاكم وابن عبد البر واخرجه البيهقي والطبراني في الصغير »

فلاشفعة » والاخر: « اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة » فاستعملوا كلا اللفظين ولم يجعلوهما حديثا واحدا ، بل أوجبوا قطع الشفعة بتحديد الحدود وان لم تصرف الطرق ، وقالوا : نعم اذا حدت الحدود فلا شفعة ، واذا زيد في ذلك فصرفت الطرق فلا شفعة أيضا

قال أبو محمد : ولم يفعل ذلك الحنفيون ههنا ، ولكنهم قد نقضوه فيما ذكرنا آتقا من مس الفرج ، ونقضه بعضهم في حديثين روايا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدهما : « أنه عليه السلام مسح بناصيته » وفي الآخر « أنه مسح على العمامة » فقالوا : هو حديث واحد ، ولا يجزئ المسح على العمامة دون الناصية

قال أبو محمد : وهذا خلاف ما فعلوا في الشفعة ، مع أن كون الحديث الذي فيه ذكر الناصية غير الحديث الذي فيه ذكر العمامة - : أبين من أن يحتاج فيه كلفة ، لان راوى الناصية المغيرة بن شعبة ، وراوى العمامة فقط بلال وعمر بن أمية الضمرى معا ، فمن ادعى انهما حديث واحد فقد افترى وقفا ما ليس له به علم ، وذلك لا يحل ، وقد كان ينبغي لهم أن يحكموا للمسكوت عنه من المسح على الرأس المستور - بحكمهم على الرجلين المستورين كما حكموا بالمسح على الجر موقين قياسا على الخفين ، وكما قاسوا المسح على الجبائر في الذراعين على المسح على الخفين في الرجلين ، والجبائر لم يأت ذكرها في نص صحيح أصلا ، واذا جاز عندهم تعويض المسح عليها من غسل الذراعين فتعويض المسح على العمامة من مسح الرأس أولى ، لان هذا مسح عوض من مسح ، وذلك مسح عوض من غسل ، وكان قياس الرأس على الرجلين ، لانهما طرفا الجسد ، ولانهما جميعا يسقطان في التيمم - : أولى من قياس الذراعين بالجبائر على الرجلين ، ولكن القوم ليسوا في شيء ، وانما يقولون ما خرج الى أفواههم دون تمقب ، وقلدهم من تلامم ،

وأثروا الى قوله تعالى: (الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) فتناقضوا ، فقالوا : هذه الآية موجبة أنه لا يقتل الحر بالعبد ، وليست موجبة أن لا يقتل الذكـر بالانثى . أفيمكن أقبح تحكما ممن يقول : ان قوله تعالى : (الحر بالحر) موجب أن لا يقتل حر بعبد ، ويقولون : ان قوله تعالى : (الانثى بالانثى) ليس موجبا أن لا تقتل الانثى بالذكـر والذكـر بالانثى !! وأما نحن فان قوله عليه السلام : «المؤمنون تتكافؤ دماءهم» صوم موجب عندنا قتل الحر بالعبد ، والعبد بالحر ، والذكـر بالانثى ، والانثى بالذكـر ، وكذلك قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) موجب القصاص بين الحر والعبد ، والذكـر والانثى ، فيما دون النفس ، يقص فيه للحر من العبد ، وللعبد من الحر ، والاماء والحرائر فيما بينهن ، ومع الرجال كذلك ، ولا قصاص لكافر من مؤمن أصلا ، لنصوص آخر ليس هذا مكان ذكرها .

وقال بعضهم : قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس) يدل على أن الدم الذي ليس مسفوحا ليس حراما

قال أبو محمد : وهم قد نسوا أنفسهم في هذه الآية ، لانه اذا كان ذكـر المسفوح موجبا أن يكون غير المسفوح مباحا ، فوجب أن يكون ذكـر لحم الخنزير في الآية نفسها - : موجبا اباحة جلده وشعره ، وهم لا يقولون هذا ، فقد تناقضوا ، فان ادعوا اجماعا كذبوا ، لأن كثيرا من الفقهاء يبيحون بيع جلده ، والاتفاق به اذا دبح ، والخرز بشعره ، فهذا تناقض لم يبعد عنهم فينسوه ، وأيضا فان قوله تعالى في سورة المائدة في آية منها من آخر ما نزل : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما كل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا

تخشوهم واخشون اليوم أكلت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) الآية - :مبين أن كل دم فهو حرام ، ويدخل في ذلك المسفوح وغير المسفوح وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الباب الثامن والثلاثون ﴾

في ابطال القياس في أحكام الدين

قال أبو محمد: علي بن احمد رضوان الله عليه : ذهب طوائف من المتأخرين من أهل الفتيا الى القول بالقياس في الدين وذكروا أن مسائل ونوازل ترد لازكر لها في نص كلام الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أجمع الناس عليها ، قالوا : فننظر الى ما يشبهها مما ذكر في القرآن ، أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنحكم فيما لانص فيه ولا إجماع ، بمثل الحكم الوارد في نظيره في النص والإجماع ، فالقياس عندهم هو أن يحكم لما لانص فيه ولا إجماع ، بمثل الحكم فيما فيه نص أو إجماع ، لاتفاقهما في العلة التي هي علامة الحكم. هذا قول جميع حذاق أصحاب القياس ، وهم جميع أصحاب الشافعي وطوائف من الحنفيين والمالكيين . وقالت طوائف من الحنفيين والمالكيين : لاتفاقهما في نوع من الشبه فقط ،

وقال بعض من لا يدري ما القياس ولا الفقه من المتأخرين ، وهو محمد بن الطيب الباقلاني - : القياس هو حمل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام لهما أو إسقاطه عنهما من جمع بينهما بأمر أو بوجه جمع بينهما فيه قال علي : وهذا كلام لا يعقل ، وهو أشبه بكلام المرورين منه بكلام غيرهم ، وكله خبط وتخليط ، ثم لو تحصل منه شيء - وهو لا يتحصل - لكان دعوى كاذبة بلا برهان ، وأطرف شيء قوله : « أحد المعلومين » فليت

شعري ، ماهذان المعلومان ، ومن علمهما ؟ اثم ذكر : « ايجاب بعض الاحكام
أو اسقاطه » وهما ضدان ، ثم قال : « من جمع بينهما باس أو بوجه جمع بينهما
فيه » وهذه لكنة وعى وتخليط !! ونسأل الله السلامة وانما أوردناه ليقف
على تخليطه كل من له أدنى فهم ، ثم نعود الى مايتحصل منه معنى يفهم -
وان كان باطلا - من أقوال سائر أهل القياس . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أولى من القياس ، ولا يحل القياس مع وجوده ، قال : والرواية عن
الصاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم - : أولى من القياس ، قال : ولا يجوز
الحكم بالقياس في الكفارات ولا في الحدود ولا في المقدرات *
وقال الشافعي : لا يجوز القياس مع نص قرآن أو خبر صحيح مسند فقط ،
وأما عند عدمهما فان القياس واجب في كل حكم *

وقال أبو الفرج القاضى وأبو بكر الابهري المالكيان : القياس أولى من
خبر الواحد المسند والمرسل ، وما نعلم هذا القول عن مسلم - يرى قبول خبر
الواحد - قبلهما *

وقسموا القياس ثلاثة أقسام : فقسم هو قسم الأشبه والأولى ، وهو
أن قالوا : اذا حكم في أمر كذا بحكم كذا فأمر كذا أولى بذلك الحكم ، وذلك
نحو قول أصحاب الشافعي : اذا كانت الكفارة واجبة في قتل الخطأ وفي اليمين
التي ليست غموساً فقاتل العمد وحالف اليمين الغموس أولى بذلك وأوجب الى
الكفارة ، وكقول المالكي والشافعي : اذا فرق بين الرجل وامرأته لعدم
الجماع فالفرقة بينهما لعدم النفقة التي هي أوكد من الجماع أولى وأوجب ،
وكقول الحنفي والشافعي والمالكي : اذا لزم المظاهر بظهر الأم الكفارة
فالمظاهر بفرج أمه أولى *

وقسم ثان (١) وهو قسم المثل ، وهو نحو قول أبي حنيفة ومالك : اذا كان الوطئ في نهار رمضان عمداً تلزمه الكفارة فالمتعمد للأكل مثله في ذلك ، واذا كان الرجل يلزمه في ذلك الكفارة فالمرأة - الموطوءة باختيارها طامدة - في وجوب الكفارة عليها مثل الرجل ، وكقول من قال من التابعين ومن بعدهم : اذا كان ظهار الرجل من امرأته يوجب عليه الكفارة فالمرأة المظاهرة من زوجها في وجوب الكفارة عليها مثل الرجل ، وكقول الشافعي : اذا وجب غسل الاناء من ولوغ الكلب فيه سبعا فهو من الخنزير كذلك ، وكقول المالكيين : اذا وجب علي الزاني الذي ليس محصنا جلد مائة وتقريب عام ، فقاتل العمد اذا عني له عن دمه مثله ، وكقول الحسن : اذا ورثت المطلقة ثلاثاً في المرض فهو في وجوب الميراث له منها ان مات كذلك أيضاً .

والقسم الثالث قسم الأدنى ، وهو نحو قول مالك وأبي حنيفة : اذا وجب القطع في مقدار ما في السرقة - وهو عضو يستباح - فالصداق في النكاح مثله ، وكقول أبي حنيفة : اذا كان خروج البول والغائط وهما نجسان ينقض الوضوء فخرج الدم وهو نجس متى خرج من الجسد أيضاً كذلك ، وكقول الشافعي : اذا كان مس الذكر ينقض الوضوء فمس الدبر الذي هو عورة مثله كذلك ، وكقول المالكي : اذا كان قول « أف » عمداً في الصلاة يبطلها فالنفخ فيها عمداً كذلك

قال أبو محمد : فهذه أقسام القياس عند المتحذلقين القائلين به .
 وذهب أصحاب الظاهر الى ابطال القول بالقياس في الدين جملة ، وقالوا : لا يجوز الحكم - البتة في شيء من الاشياء كلها - إلا بنص كلام الله تعالى ، أو نص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من فعل أو اقرار ، أو اجماع من جميع علماء الامة كلها ، متيقن أنه قاله كل واحد

منهم ، دون مخالف من احد منهم ، أو بدليل من النص ، أو من الاجماع المذكور الذي لا يمتثل إلا وجها واحداً ، والاجماع عند هؤلاء راجع الى توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد ، لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه ، ويمكننا عليه بمنه ورحمته . آمين .

وشغب أصحاب القول بالقياس بأشياء موهوا بها ، ونحن ان شاء الله تعالى ننقض كل ما احتجوا به ، ونحتج لهم بكل ما يمكن أن يعترضوا به ، ونبين بحول الله تعالى وقوته بطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك ، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على ابطال القياس . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

فما شغبوا به أن قالوا : قال الله عز وجل : (ولا تقل لهما أف) فوجب إذ منع من قول « أف » للوالدين أن يكون ضربهما أو قتلها أيضاً ممنوع ، لانهما أولى من قول « أف » ، وقال تعالى : (وآتيتهم إجداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) قالوا : فوجب أن مافوق القنطار وما دونه داخل كل ذلك في حكم القنطار في المنع من أخذه ، وقال تعالى : (وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها) قالوا : فعلنا أن مادون مثقال حبة وما فوقها داخلان في حكم مثقال حبة الخردل أنه تعالى يأتي بها ، وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) قالوا : فعلنا أن مافوق مثقال الذرة وما دونها يرى أيضاً ، وقال تعالى : (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك) قالوا : فعلنا أن مافوق القنطار والدينار وما دونهما في حكم القنطار والدينار ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) قالوا : فعلنا أن ما عدا الاكل من اللباس وغيره حرام اذا كان بالباطل ، وقال تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) فعلنا أن

قتلهم لغير الاملاق حرام ، كما هو خشية الاملاق ، قالوا : وقول الناس : لا تعط فلانا حبة ، فانه مفهوم منه أن ما فوق الحبة ومادونها داخل كل ذلك في حكم الحبة ، قالوا : ومن ادعى من هذه الآتى فهم ماعدا ما فيها من غيرها فهو خارج عن المعقول وعن اللغة ، قالوا : وأنتم توافقوننا في كل ما قلنا في هذه الآيات وهذا الفصل ، وتقرون معنا بأن ماعدا هذه المنصوصات فانه داخل في حكمها ، قالوا : وهذا إقرار منكم بالقياس ، وترك لمذهبكم في ابطاله .

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (أم للانسان ما تمنى) وكل ما ذكرنا فلا حجة لهم فيه أصلا ، بل هو أعظم حجة عليهم ، لانه ينعكس عليهم في القول بدليل الخطاب ، فانهم - على ما ذكرنا في باب في هذا الديوان - يقولون : ان ماعدا المنصوص فهو مخالف للمنصوص ، فيلزمهم على ذلك الأصل أن يقولوا ههنا : إن ماعدا « أف » فانه مباح ، وماعدا الدينار والقنطار والا كل ومثقال الخردلة والذرة وخشية الاملاق بخلاف حكم ذلك ، فقد ظهر تناقضهم وهدم مذاهبهم بعضها لبعض ، ثم نعود فنقول وبالله تعالى التوفيق :

أما قول الله تعالى : (ولا تقل لهما أف) فلو لم يرد غير هذه اللفظة لما كان فيها تحريم ضربهما ولا قتلهما ، ولما كان فيها الاتحريم قول « أف » (١) فقط ، ولكن لما قال الله تعالى في الآية نفسها : (وبالوالدين احسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قول كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) اقتضت هذه الالفاظ من الاحسان والقول الكريم وخفض الجناح والذل والرحمة لهما والمنع من انتהارهما ، وأوجبت أن يؤتى اليهما كل بر وكل خير وكل رفق ، فبهذه الالفاظ وبالا حاديث الواردة في ذلك وجب بر الوالدين

(١) هذا يخالف بداهة العقل والمعلومات الاولى ولا يحتاج في رده الى تكاف دليل أو حجة .
والهادى هو الله

بكل وجه وبكل معنى ، والمنع من كل ضرر وعقوق بأى وجه كان ، لا بالنهى عن قول « أف » وبالا لفاظ التى ذكرنا وجب ضرورة أن من سبهما أو تبرم عليهما أو منعهما رفده فى أى شئ كان من غير الحرام فلم يحسن اليهما ولا خفض لهما جناح الذل من الرحمة .

ولو كان النهى عن قول « أف » مغنيا عما سواه من وجوه الاذى لما كان لذكر الله تعالى فى الآية نفسها - مع النهى عن قول « أف » - النهى عن النهر والأمر بالاحسان وخفض الجناح والذل لهما معنى ، فلما لم يقتصر تعالى على ذكر الأف وحده بطل قول من ادعى ان بذكر الأف علم ما عداه ؛ وصح ضرورة أن لكل لفظة من الآية معنى غير معنى سائر ألفاظها ، ولكنهم جروا على عادة لهم ذميمة من الاقتصار على بعض الآية والاضراب عن سائرها ، تمويهها على من اغتر بهم ، ومجاهرة الله تعالى بما لا يحل من التدليس فى دينه . كما فعلوا فى ذكرهم فى الاستنباط قول الله تعالى : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وأضربوا عن أول الآية فى قوله تعالى : (ولورده الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وأول الآية مبطل للاستنباط وكما فعل من فعل منهم فى قول الله تعالى : (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) وأضربوا عما بعدها من قوله تعالى : (واذا كر ربك فى نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تمكن من الغافلين)

قال أبو محمد : ومن البرهان الضرورى على أن نهى الله تعالى عن أن يقول المرء لوالديه « أف » ليس نهيا عن الضرب ولا عن القتل ولا عما عدا الآف - : أن من حدث عن انسان قتل آخر أو ضربه حتى كسر أضلاعه وقذفه بالحدود وبصق فى وجهه فشهد عليه من شهد ذلك كله : فقال الشاهد : إن زيدا - يعنى القاتل أو القاذف أو الضارب - قال لعمرو « أف » يعنى

المقتول أو المضروب أو المقدوف - : لكان باجماع منا ومنهم كاذبا آفكا
شاهد زور مفتريا مردود الشهادة ، فكيف يريد هؤلاء القوم منا أن نحكم
بما يقرون أنه كذب ؟ ! فكيف يستجيزون أن ينسبوا الى الله تعالى الحكم بما
يشهدون أنه كذب ؟ ! ونحن نعوذ بالله العظيم من أن نقول ان نهى الله عز
وجل عن ققول « أف » للوالدين يفهم منه النهى عن الضرب لهما أو القتل
أو القذف ، فاذ لاشك عند كل من له معرفة بشئ من اللغة العربية أن القتل
والضرب والقذف لا يسمى شئ من ذلك « أف » فبلا شك يعلم كل ذى عقل
أن النهى عن قول « أف » ليس نهيا عن القتل ولا عن الضرب ولا عن
القذف ، وأنه إنما هو نهى عن قول « أف » فقط .

وأما ذكره تعالى القنطار في آية الصداق وآية وفاء أهل الكتاب ؛ فما
فهمنا قط أن ماعدا القنطار فهو في حكم القنطار من هاتين الآيتين ، لكن لما
قال تعالى : (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم ان تأخذوا مما
آتيتموهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفتم أن لا يقيما حدود
الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد
حدود الله فاولئك هم الظالمون) .

قال أبو محمد : فبهذه الآية حرم على الزوج أن يأخذ مما أعطى زوجته شيئا
وسواء قل أو أكثر ، إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله أو تطيب نفسها ، كما قال
تعالى : (فان طبن لكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا) ولولا هذه
الآية - وما في معناها من سائر الآيات والأحاديث التي فيها تحريم الأموال
جملة وتحريم العود في الهبات - : لما كان في آية القنطار مانع مما عدا القنطار
أصلا ،

وبرهان ذلك أنه لو شهد شاهدان لزيد : أن له على عمرو قنطارا ، وكان
في علمهما الصحيح أنه له عليه قنطارين أو أكثر من قنطار أو أقل من

قنطار لكانا شاهدى زور كذا بين آفكين ، وما علمنا فى طبيعة البشر أحداً يفهم من قول القائل : أخذنى عمرو قنطاراً أنه أخذ له أكثر من قنطار ، ومدعى هذا مفتر على اللغة ومكابر للحس ، داخل فى نصاب الموسوسين مبطل للحقائق ، ويقال له : لعله تعالى اذ ذكر سبع سماوات انما أراد بها خمس عشرة أو أكثر من ذلك ، وهذا هو بطلان الحقائق ، وفساد العقل على الحقيقة وأما الآية التى فيها ذكر الدينار والقنطار فى ائتمان أهل الكتاب فقد أخبرنا تعالى أنهم يقولون أو من قال منهم : (ليس علمنا فى الاميين سبيل) فى هذه استجازه أهل الكتاب لظن اماناتنا ، قلت أو كثرت ، وقد علمنا بضرورة العقل والمشاهدة - وعلم الناس قبل نزول الآية المذكورة - أن فى أهل الكتاب وفى المسلمين أو فياء ، يفون بالقليل والكثير ، وغدرة ، يغدرون بالقليل والكثير ، لان هذا من صفات الناس ، وأن فى الناس من يبق بالقليل تصنعاً ويخون الكثير رغبة ، وأن فيهم من يغدر بالقليل خسة نفس واستهانة ، ويبغى بالكثير مخافة الشهرة ، أو انقطاع رزقه ان كان لا يعيش فى مكسبه الا بائتمان الناس اياه ، وهذا كله موجود مشاهد ، معلوم بالحس . فان قالوا : فما فائدة الآية اذن ؟ قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : الفائدة فيها عظيمة ، فأول ذلك الاجر العظيم فى تلاوتها وفى التصديق أنها من عند الله عز وجل ، وأيضاً فالتنبية لنا على التفكير فى عظيم القدرة فى ترتيبه لنا طبائع الناس ، ففهم الوفى الكافر ، والخائن الكافر ، وأيضاً فائتمانهم على المال ، فان ذلك مباح لنا اذا قدرنا فيهم الامانة ، وابطال قول من منع من الوصية اليهم بالمال ، وهذا مثل قوله تعالى : (أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت) ومثل قوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد) وقد علمنا ذلك قبل نزول القرآن ، ولكنه تنبيه ووعظ وتحريك الى اكتساب الاجر بالاعتبار ، والفكرة فى قدرة الله عز وجل . وذكره تعالى

القنطار ههنا كذا كره السبعين استغفارة في قوله تعالى : (إن تستغفر لهم سبعين مرة) وقد سبق في علم الله تعالى أنه سيبين مراده من ذلك أنه تعالى لا يقبل استغفاره لهم أصلاً ، وقد قلنا غير مرة : ان مثل هذا السؤال فاسد ، وانه تعالى لا يسئل عما يفعل ، ونحن نسئل عن كل فعلنا ونقولنا *

وأما قوله تعالى : (وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقوله تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) فانما علمنا عموم ذلك كله ، فيما دون الذرة وما فوقها من قوله تعالى : (ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً) وبقوله تعالى : (انى لأضيغ عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) وبقوله تعالى : (ووفيت كل نفس ما كسبت) فهذه الآيات بينت أن ما فوق الذرة والخردلة وما دونها محسوب كل ذلك ومجازى به ، وكذلك قوله تعالى : (إن تكن مثقال حبة من خردل فتسكن فى صخرة أو فى السموات أو فى الارض يأت بها الله) فانما علمنا العموم فى ذلك من قول الله تعالى : (وما ملئ دابة فى الارض الا على الله رزقها) فشمّل تعالى جميع أرزاق الحيوان فى هذه الآية ، فدخل فى ذلك ما هو دون الخردلة وما فوقها *

وقد أجاب أبو بكر بن داود عن هذا السؤال أن قال : إن الذى هو فوق الذرة ذرة وذرة وهكذا مازاد ، لانه زاد على الذرة بعض ذرة ، فذلك البعض إذا أضيف الى ابعاض الذرة جاء من ذلك مقدار الذرة ، وأما مادون مثقال الذرة فحكمه مأخوذ من غير هذا المكان .

قال على : وهذا جواب صحيح ضرورى ، والذى نعتمد عليه عموماً فى جميع هذا الباب فهو الذى قلناه آنفاً ، وان المرجوع اليه فى كل ما جرى هذا المجرى نصوص أخر ، أو اجماع متيقن ، أو ضرورة المشاهدة بالحواس والعقل فقط ، فان لم نجد نصاً ولا إجماعاً ولا ضرورة اقتصرنا على ما جاء به

النص ، ووقفنا حيث وقف ولا مزيد ، وإلا فإن ذكره تعالى لما ذكر من هذه المقادير وهذه الاحوال في هذه الآيات كذكره تعالى اخبار بعض الانبياء عليهم السلام في مكان ، وذكره تعالى لهم في مكان آخر بأكمل مما ذكرهم به في غيرها ، ولا يستل عما يفعل *

وأما قوله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فانما علمنا أن ماعدا الا كل حرام بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » وبآيات أخر ، وأحاديث أخر ، فبالحديث المذكور حرم التصرف في أموال الناس بغير ما أمر الله تعالى به ، بالاكل وغير الاكل ، ولو تركنا والآية المذكورة ما حرم بها شئ غير الاكل ، ولكن ماعدا الاكل موقوفا على طلب الدليل فيه ، إما بمنع وإما بإباحة من غيرها ، ولما وجب أن نحكم فيما عدا الاكل من الآية لا بتحريم ولا بتحليل ، كما يقولون معنا : ان الله تعالى حرم الاكل على الصائم ، ولم يحرم عليه تملك الطعام ، ولا ماعدا الاكل من بيع وهبة وغير ذلك ، فأى فرق بين الاكل المحرم على الصائم وبين الاكل المحرم على الناس في أموالهم ؟ وكما أباحوا هم ونحن الاكل من بيت الاب والام والصديق والاقارب المنصوصين ، فهلا أباحوا أخذ ما وجدوا للاقارب مما عدا الاكل قياسا على الاكل المباح ؟ ! أو هلا حرموا على الصائم تملك الطعام وبيعه قياسا على ما صح من تحريم الاكل عليه ؟ ! كما زعموا أنهم انما حرموا تملك الاموال بالظلم والباطل قياسا على تحريم الله تعالى أكلها بالباطل ، فاذ لم يفعلوا ذلك فقد تركوا القياس الذى يقررون أنه حق ، فظهرتنا قضهم . والحمد لله رب العالمين .

وحتى لو لم يرد نص جلى في تحريم الاموال جملة لكان الاجماع على تحريمها كافيا ، وعللنا حينئذ أن امم الاكل موضوع على الاخذ منقول عن موضوعه المختص له في اللغة ، كما تقول العرب : « أكلتنا السنة » أى أفنت

أموالنا ، وكما قال الشاعر : * فان قومي لم تأكلهم الضبيع * يريد لم تفهم .
وأما قوله تعالى : (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) فانما حرم قتلهم جملة
لغير الاملاق من آيات أخر ، وهى قول الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا
اولادهم سفها بغير علم) وبقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق)
وبقوله تعالى : (واذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت) وبقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم واموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام »
وأما قوله تعالى : (ما يملكون من قطمير) فانما اخبر عزوجل فى موضع
آخر على انها لا تضر ولا تنفع ولا تبصر ولا تسمع ، وما كان هكذا فبالضرورة
نعلم أنها لا تملك شيئا ، وهكذا الحكم فى كل ما هو باه ، فان الله تعالى قدين
لنا مراده ، ولولم يرد غير النصوص التى ذكرنا لوجب أن لا تتعدى البتة الى ما لم
يذكر بها ، وللزم ان لا نحكم بها اصلا إلا فيما وردت فيه ، ومن تعدى هذا
فانه متعدي لحدود الله تعالى ، (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) نعوذ بالله
من ذلك .

واما قول الناس : لا تعط فلانا حبة ، فانما يعلم مراد القائل فى ذلك - أجدأ
قال ذلك ام هازلا ، ام مقتصرا على الحبة وحدها ام لاكثر منها - : بما يشهده
من حال الأمر فى امتناعه وتسهيله ، وأكثر ذلك فهذا القول من قائله لا يتأتى
مجرداً البتة ، ولا بد ضرورة من ان يقول : لا تعطه البتة شيئا ولا حبة ، وربما
زاد : لا قليلا ولا كثيرا ، فهذا هو المعهود من تخاطب الناس فيما بينهم ،
ومن ادعى غير هذا فهو مجاهر مدع على العقل ما ليس فيه ، بل هو مخالف
لموجب العقل وللمقتضى اللغة على الحقيقة . وبالله تعالى نعتصم

فان ذكروا قول الله تعالى : (فاذا لا يؤتون الناس نقيرا) فقد قال تعالى
فى آية اخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى اذا لا مسكم خشية
الاتفاق) فنص تعالى على الامساك ، والامساك على عمومه يقتضى النقيض

وغير النقيير ، وأقل من النقيير وأكثر منه *
 واحتجوا في ذلك أيضا بقول الله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس
 تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وبقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا
 الرسول وأولى الأمر منكم) قالوا : فلم يخص الله تعالى ما قال أولوا الأمر منا
 بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم مما قالوه بقياس .

قال أبو محمد : هذا الاحتجاج منهم جمع الشناعة والاثم ، لأن الله تعالى
 لم يأمر قط أولى الأمر منا أن يقولوا بأرائهم ولا بقياساتهم ، ولا أن يقولوا
 ما شاءوا ، وإنما أمرهم الله تعالى أن يقولوا ما سمعوا ، ويتفقوا في الدين الذي
 أنزله الله تعالى على نبيه عليه السلام ، وينذروا بذلك قومهم ، وهذا بين في
 قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وفي قوله تعالى (تلك
 حدود الله فلا تعتدوها) وفي قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) وفي
 قوله تعالى : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون)

قال أبو محمد : ومن قال بقياسه فقد تعدى حدود الله ، وقفا ما لا علم له
 به ، وأخبر عن الله تعالى بما لا يعلم ، لأنه لا يعلم أحد ما عند الله تعالى إلا بأخبار
 من الله تعالى بذلك ، والا فهو باطل ، وقد بينا فيما خلا أن قول الله تعالى :
 (أولى الأمر منكم) إنما هو جميع أولى الأمر لا بعضهم ، ولم يجمعوا قط على
 القول بالقياس ، فكيف نكون (١) نحن مأمورين باتباعهم فيما افترقوا
 فيه ؟! وهذا ضد أمر الله تعالى في القرآن (٢)

وبرهان قاطع ، وهو أن الله تعالى قال : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم
 نفسه) وحدود الله تعالى هي كل ما حد وبين ، فصيح أنه ليس لاحد أن يتعدى
 في شيء من الدين ما حده الله تعالى في القرآن ، وعلى لسان رسوله صلى الله

(١) في الاصل « فكيف أن تكون » وهو خطأ . (٢) انظر مقاله المؤلف في
 « أولى الأمر » وما كتبناه عليه في هذا الكتاب (ج ٤ ص ١٣٩ - ١٣٦)

عليه وسلم بالوحي ، فبطل أن يجمع أولو الأمر على تعدى حدود الله تعالى لأنه باطل ، فقد اتفقنا أنهم لا يجمعون على باطل ، وكل مالم يكن من حدود الله تعالى ووحيه فهو من عند غير الله ضرورة ، لا بد من ذلك ، وقد قال تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فصح بهذه الآية أنه لا يمكن أن يكون اجماع أبداً إلا على ما جاء من عند الله تعالى بالوحي ، الذي لا يعلم ما عند الله تعالى إلا به ، والذي قد انقطع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبطل بهذه النصوص يقيناً أن يجمعوا على غير نص صحيح * واحتجوا بقول الله تعالى في آية الكفالة : (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) قالوا : فأنتم تقولون : إن الميراث ههنا إنما هو بعد الدين والوصية ، قالوا : وليس هذا في الآية ، فانما قلتموه قياساً على سائر آيات المواريث التي فيها أنها بعد الوصية والدين *

قال أبو محمد : وهذا خطأ عظيم ، ونعوذ بالله تعالى من أن نثبت الميراث في مواريث الاخوة بعد الوصية والدين من طريق القياس ، وما أثبتنا ذلك إلا بنص النبي صلى الله عليه وسلم إذ (١) كان يقدم الى الجنازة فيسأل عليه السلام : « أعليه دين ؟ » فان قيل له : « لا » صلى عليه ، وإن قيل له : « نعم » سأل عليه السلام : « أترك وفاء ؟ » فان قيل له : « نعم » صلى عليه ، وإن قالوا : « لا » قال عليه السلام : « صلوا على صاحبكم » ولم يصل هو عليه ، وبقوله عليه السلام : « إن الشهيد يفقر له كل شيء إلا الدين » أو كلا ما هذا معناه ، وبقوله عليه السلام : « إن صاحبكم مرتين بدينه » وبأمره عليه السلام جملة بالوصية لمن عنده شيء يوصى فيه ، وبأمره صلى الله عليه وسلم بالوصية بالثالث فدون ، وقال عليه السلام - في الوصية بالثالث وانتهى عن

(١) في الاصل « اذا » وهو خطأ

الوصية بأكثر - : « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم طالة »
أو كما قال عليه السلام ، فعم صلى الله عليه وسلم الورثة كلهم ، ولم يخص أحدا
ولا أختا من غيرهما ، فصح ضرورة أن لا ميراث لاحد إلا بعد الدين ثم
الوصية ، فسقط تمويهم بذكر الآية المذكورة *

ثم نعرض عليهم هذا السؤال المذكور بعينه ، فنقول لهم : إذا فعلتم
أنتم ذلك في آية الكفالة قياسا على سائر الموارث ، فيلزمكم أن توجبوا
الاطعام في كفارة القتل لمن عجز عن الصيام والرقبة ، قياسا على كفارة
الظهار ، وقياسا على كفارة الواطئ في نهار رمضان ، ولا تقرقوا بين الأمرين ،
فقد ذكر الله تعالى في كلتي (١) الآيتين عتق الرقبة ثم الصيام لشهرين
متتابعين ، ثم ذكر تعالى في أحدهما تعويض الاطعام من الصيام فافعلوا ذلك
في المسكوت عنه من الآية الأخرى ، لاسيما وأنتم قد قسمتم - أو بعضكم -
المسكوت عنه من دين الرقبة في الظهار على المنصوص عليه من أن تكون
مؤمنة في قتل الخطأ فما الذي جعل قياس الرقبة في الظهار على الرقبة في القتل
حقا ، وجعل قياس التعويض بالاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ على
التعويض بالاطعام من الصيام في كفارة الظهار - : باطلا ؟ ! ولولا التخليط
والموق (٢) ونعوذ بالله من الخذلان .

واحتج بعضهم بأن قال : ان ثبات العشرين منا للمائتين من الكفار منسوخ
بالقياس على نسخ ثبات المائة منا للآلاف من الكفار

قال أبو محمد : وهذا تخليط وكذب ، وعكس الخطأ على الخطأ ، وما
نسخ قط ثبات المائة للآلاف ، ولا ثبات العشرين للمائتين ، وقد بينا هذه
المسألة في باب الكلام في النسخ من ديواننا هذا ، وبالجملة لا يحل لمسلم أن
يقول في آية ولا حديث بالنسخ إلا عن نص صحيح ، لان طاعة الله تعالى

(١) انظر هامش (ص ٣٢) من هذا الجزء . (٢) الموق بضم الميم حتى في غبارة

وطاعة رسوله عليه السلام واجبة ، فإذا كان كلامهما منسوخاً فقد سقطت طاعته عناء ، وهذا خطأ ، ومن ادعى سقوط طاعة الله تعالى وسقوط طاعة نبيه صلى الله عليه وسلم في مكان ما من الشريعة فقله مطروح مردود ، ما لم يأت على صحة دعواه بنص ثابت ، فإن أتى به فسمماً وطاعة ، وإن لم يأت به فهو كاذب مفتر ، إلا أن يكون ممن لم تقم عليه الحجة ، فهو مخطئ معذور باجتهاده . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) وهذا عمدة ما موهوا به في إثبات القياس مع آية الاعتبار ، ومع قوله تعالى : (كذلك يحيى الله الموتى)

قال أبو محمد : وهذا من أطرف ما شغبوا به من الجرأة على التمويه بكلام الله تعالى ووضعه في غير موضعه ، فهذا عظيم جدا ، نعوذ بالله من الخذلان ، وما فهم أحد قط له عقل أن للقياس في هذه الآية مدخلا أو طريقا أو نسبة بوجه من الوجوه ، وما هذه الآية إلا نص جلي ، أمر تعالى ذوى عدل من المؤمنين أن يحكموا في الصيد المقتول بما يشبهه من النعم ، فهذا نص لا قياس ، وإنما كان يكون قياسا لو قالوا كما أمرنا تعالى إذا قتلنا الصيد المحرم علينا قتله أن نجزيه بمثله من النعم ، فكذلك إذا قتلنا شيئا من النعم حراما علينا لملك غيرنا له ، فواجب علينا أن نجزيه بمثله من الصيد ، وأيضا فكما قاسوا ملك الله تعالى الصيد (١) فواجبوا الجزاء على قاتلها مخطئاً ، وخالفوا القرآن في ذلك قياسا على ملك الناس - : فواجب عليهم على أصلهم الفاسد أن يقيسوا ملك الناس من النعم ومن الصيد إذا قتله قاتل فيلزموه أن يجزيه بمثله ، وإن كان

(١) جمع صيد ، كبيع ويوع ، وفي الأصل « المصيد » وهو خطأ ولو كان المراد اسم المفعول اقال « المصيد » كما هو القياس ولم يسمع خلافه .

صيداً فمن النعم ، وإن كان من النعم فثله من الصيد ، فهذا حقيقة القياس الذي إن قالوه كغفروا ، وإن تركوه تركوا القياس وتناقضوا ، ووقفوا في تركهم له ، وأيضاً فإن كانت هذه الآية مبيحة للقياس ، فينبغي أن لا يكون إلا حتى يحكم فيه ذوا عدل منا ، أو يكون عدل ذلك صيماً ، فهكذا هو الحكم في الآية ، وأما الآية المذكورة فلا نسبة بينها وبين القياس البتة ، وإنما فيها أن الصيد يكون مثلاً للنعم وهذا أمر لا ننكره ، فالعالم كله متماثل في بعض أو صافه ، وإنما أنكرنا أن نحكم في الديانة لشئ لم يأت فيه ذلك الحكم من الله تعالى بمثل الحكم المنصوص فيما يشبهه ، فهذا هو الباطل والخطأ والحرام الذي لا يحل . وبالله تعالى تنأيد *

واحتج أيضاً بعضهم بقول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وبقوله تعالى : (فتحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) قالوا : فقسّم واجد الثمن للماء والثمن للرقبة وإن لم يكن عنده رقبة ولا ماء - : على من عنده الرقبة والماء ، فلم تجزوا لهما التيمم ولا الصيام *

قال أبو محمد : وهذا من ذلك التمويه المعهود ، ويعيدنا الله تعالى أن تقول بالقياس في شئ من الدين ، وليس ما ذكرنا قياساً ، ولكنه نص جلي بلا تأويل فيه البتة ، لأن الله تعالى إنما قال في آية كفارة قتل الخطأ والعود للظهار بعد إيجاب الرقبة : (فمن لم يجد فصيام شهرين) ولم يقل تعالى فمن لم يجد رقبة ، ولكنه تعالى أطلق الوجود فكل وجود يتوصل به إلى عتق الرقبة فإنه مانع من الصيام ، فالواجب اتباعه ، لأنه موافق لظاهر الآية الذي لا يجوز خلافه ، وهكذا القول في كفارة الواطئ في نهار رمضان ، وأما التيمم لمن لم يكن له ماء وعنده ثمن يبتاع به الماء ، فإن أصحابنا قالوا ما ذكر هؤلاء ، ورأوا واجباً على من وجد ماء للشراء أن يبتاعه بقيمته في الوقت لا بأكثر ، وقال غيرهم : يبتاعه بأكثر من قيمته ما لم يحجف به ، وقال الحسن البصري :

يبتاعه بكل ما يملك ان لم يبيع منه بأقل .

قال أبو محمد : ولعل من حجة أصحابنا أن يقولوا : إن قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) يقتضى بعموم هذا اللفظ واجده بالابتياح وبالاستيهاب ، كما يقول القائل : أمر كذا موجود في السوق ، فيقولوا إن واجده بالابتياح والاستيهاب واجد للماء * .

قال أبو محمد : وأما نحن فلا يجوز عندنا بيع الماء البتة بوجه من الوجوه ، ولا بحال من الاحوال ؛ لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء ، فهذا عندنا على عمومه ، وقولنا هذا هو قول اياس بن عبد الله المزني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره ، فلا يجوز ابتياح الماء للوضوء البتة ولا للغسل ، لأنه منهى عن ابتياعه ، وهو غير واجد للماء ، فحكمه التيمم إلا أن يتطوع عليه صاحب الماء بأن يهبه إياه ، فذلك جائز ، وهو حينئذ واجد للماء مالك له ، ففرضه التطهر به ، وأما من اضطر الى شرب الماء وخشى الهلاك من العطش ولم يجد من يتطوع له بماء يحى به ريقه - ، ففرض عليه احياء نفسه كيف أمكن ، بغلبة أو بأخذه سرا مخفيا بذلك : أو بابتياعه ، فاذا لم يقدر على غير البيع فابتاعه فهو حينئذ جائز له ، والثمن حرام على البائع ، وهو باق على ملك المبتاع المضطر ، وهو بمنزلة من اضطر الى ميتة أو لحم خنزير فلم يجده مع ذلك إلا بثمن ، ففرض عليه أن يبتاعه لحياء نفسه ، وكذلك ما بذل من المال في فدى الاسرى ، وفي الرشوة لدفع المظلمة ، فهذا كله باب واحد وهو مباح للمعطي وحرام على الآخذ ، لأن المعطي مضطر ، والآخذ آكل مال بالباطل ، عاص لله تعالى نعوذ بالله * .

ثم نعرض عليهم اعتراضهم هذا فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : إن كان هذا عندهم قياسا فيلزمهم أن يقولوا بقول الحسن في ابتياح الماء بكل ما يملك ، لانه واجد له ، فلا يسعه التيمم مع وجود الماء ، كما يقولون فيمن لم يجد رقبة

الا بكل ما يملك ، وهو قادر على اكتساب ما يقوم بقوته وقوت عياله بعد ذلك ، فانه لا يجزيه عندهم إلا ابتياع الرقبة بملكه كله ، فان لم يقولوا في الماء كذلك فقد تناقضوا ، وتركوا القياس الذي يزعمون أنه دين ، وهذا مالا انفكاك منه *

واحتجوا بقوله تعالى : (أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) الآية قالوا : ولم يذكر تعالى بيوت الأ ولاد ، فوجب إباحة الأكل من بيوت الأ ولاد قياسا على الإباحة من بيوت الآباء *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد والكذب ، ومعاذ الله أن تكون الإباحة للكل من بيوت الأ ولاد قياسا على إباحة ذلك من بيوت الآباء والأقارب ، وما أبجنا الأكل من بيوت الأ ولاد إلا بنص جلي ، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل أحدكم من كسبه ، وإن ولد أحدكم من كسبه » فهذا أبجنا الأكل من بيوت الأ ولاد ، ولكن يلزمهم اذا فعلوا ذلك قياسا بزعمهم على بيوت الآباء : أن يسقطوا الحد عن الابن الواطيء أمة أبيه ، كما أسقطوا الحد عن الأب اذا وطئ أمة ولده ، ولزمهم أن يسووا في جميع الأحكام بين الأبناء والآباء وسائر القربات ، كما فعلوا ذلك قياسا على الأكل ، وإلا فقد تناقضوا ، وتركوا القياس *

واحتجوا بقول الله تعالى : (لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن) الآية وبقول الله تعالى : (ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن) الآية ، قالوا : فأدخلتم من لم يذكر في الآيتين المذكورتين من الأعمام والأخوال في حكم من ذكر فيهما .

قال أبو محمد : وهذا ليس قياسا بل هو نص جلي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « إنه عمك فليج عليك » وقال عليه السلام : « لا تسافر المرأة إلا مع زوج أو ذي محرم » فأباح لكل ذي محرم أن يسافر

معها ، وإذا سافر معها فلا بد له من رفعها ووضعها ورؤيتها ، فدخل ذو المحارم كلهم بهذا النص في إباحة رؤية المرأة ، فبطل ظنهم أن ذلك إنما هو قياس . وبالله تعالى التوفيق .

واحتجوا بقول الله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية قالوا : فأدخلتم بنات البنين وإن سفلن ، وبنات البنات وإن سفلن ، والجندات وإن علون ، وعمات الآباء والأجداد وخالاتهم ، وعمات الأمهات والجندات وخالاتهن ، وإن بعدن - : في التحريم ، وإن لم يذكرن في آية التحريم ، قالوا : وهذا قياس ، وكذلك أدخلتم تحريم مانكح الأجداد وإن علوا وبنوا البنين وإن سفلوا - : قياسا على تحريم مانص عليه من نكاح نساء الآباء وحلائل الأبناء .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة ، بل هذا نص جلي ، وبنو البنين وبنو البنات وإن سفلوا وبنات البنين وبنات البنات وإن سفلن - : فانه يقع عليهن في اللغة بنص القرآن اسم البنين والبنات وإن سفلن ، قال الله تعالى . (يا بني آدم) جعلنا بنين له ، وبنو البنين بنون بالنص ، والجد والجدة وإن بعدا فاسم الأب والأم يقع عليهما ، كما قال تعالى : (كما أخرج أبويكم من الجنة) يعني آدم وحواء ، وهكذا القول فيمن سفل من أولاد الأخوة والأخوات ومن علا من الأعمام والأخوال ، والعمت والخالات ، فمن كنت من ولد أخيه فهو عمك وعمتك ، وأنت ابن أخيه وأخيها ، ومن كنت من ولد أخته فهو خالك وخالتك وأنت ابن أخته وأختها ، وإنما فرقنا بين أحكام بعض من يقع عليه الاسم الواحد في المواضع التي فرق النص أو الإجماع المنقول المتيقن بينهم فيها ، وهذا أيضا الذي ذكروا إجماع ، والإجماع لا يجوز خلافه * ثم نقول لهم : إذا فعلتم ذلك - بزعمكم - قياسا فيلزمكم أن تسووا أيضا قياسا بين كل من ذكرنا في الانكاح والمواثيث ، ووجوب الاتفاق ،

وهم لا يفعلون ذلك ، فقد نقضوا أصلهم ، وأقروا بترك القياس ، وهكذا تكون الأقوال الفاسدة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقول الله تعالى في المطلقة ثلاثا : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا) قالوا : فقتسم وفاة هذا الزوج الثاني وفسخ نكاحه عنها على طلاقه لها ، في كونها اذا مسها في ذلك حلالا للمطلق ثلاثا ، قالوا لنا : بل لم تقنعوا بذلك حتى قلم : إن كانت ذميمة طلقها مسلم ثلاثا ، فتزوجها ذمي فطلقها بعد أن وطئها لم تحل بذلك لمطلقها ثلاثا ، ولا تحل له الا بموته عنها ، أو بفسخ نكاحه منها .

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق أننا أبجنا لها الرجوع اليه بالوفاة وبالفسخ لوجهين : أحدهما الاجماع المتيقن ، والثاني النص الصحيح الذي عنه تم الاجماع ، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرضية المطلقة ثلاثا « أتريدن أن ترجعي الى رفاعة ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » قال علي : فهذا الحديث أعم من الآية ، وزائد على ما فيها ، فوجب الأخذ به ، ووجب أن كل ما كان بعد ذوق العسيلة - مما يبطل به النكاح - فهي به حلال رجوعها الى الزوج المطلق ثلاثا ، لانه عليه السلام انما جعل الحكم الراجع للتحريم ذوق العسيلة في النكاح الصحيح ، فاذا ارتفع بذلك التحريم فقد صارت كسائر النساء ، فاذا خلت من ذلك الزوج بفسخ أو وفاة أو طلاق كان لها أن تنكح من شاءت من غير ذوى محارمها ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذوق العسيلة طلاقا من فسخ من وفاة ، وأيقنا أنه عليه السلام لم يبيحها للزوج الاول وهي بعد في عصمة الزوج الثاني ، ولا خلاف بين أحد في ذلك *

وأما طلاق الذمي وسائر الكفار فليس طلاقا ، لان كل ما فعل الكافر وقال - غير اللفظ بالاسلام - فهو باطل مردود ، إلا ما أوجب إنقاذه النص

أو الإجماع المتيقن المنقول ، أو إباحه له النص أو الإجماع كذلك ، فإذا لفظ بالطلاق فهو لغو ، لانه لانص ولا إجماع في جواز طلاقه ، فليس مطلقا ، وهي بعد في عصمته ، لصحة نكاحهم بالنص من اقرار النبي صلى الله عليه وسلم للكفار - لما أسلموا مع نسائهم - على نكاحهم معهم ، ولانه صلى الله عليه وسلم من ذلك النكاح خلق ، وقد علمنا أنه عليه السلام مخلوق من أصح نكاح ، ولا يحل لمسلم أن يمر بباله غير هذا ، ولم يمنع تعالى في الآية من إباحة رجعتها بعد وفاة الزوج ، أو فسخ نكاحه ، وإنما ذكر تعالى الطلاق فقط ، وعم رسول الله صلى الله عليه وسلم باجمال لفظه الطلاق وغيره ، وقد كان يلزم من قال بدليل الخطاب منهم أن لا يبيحها إلا بعد الطلاق لا بعد الفسخ والوفاة ، فهذه الآية حجة عليهم لا لهم . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) قالوا : فقسّم الكافرات في ذلك على المؤمنات .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، وقد بينا - في باب مفرد من كتابنا هذا - لزوم شريعة الاسلام لكل كافر ومؤمن لزوما مستويا ، بقوله تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فهذا لازم في كل حكم ، حاشا ما فرق النص والإجماع المتيقن فيه بين أحكامنا وأحكامهم ، وما كان كرامة لنا فإنه ليس لهم فيه حظ لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) والصغار لا يجتمع مع الكرامة أصلا . وأيضا فالامة كلها مجمعة على أن حكم العدة في الطلاق وسقوطها على الذمية كحكمها على المسلمة ، والإجماع لا يجوز خلافه . وأيضا فإن الآيات التي أوجب الله تعالى فيها العدد على المطلقات معلومة محصورة ، لا خلاف بين المسلمين أن المراد بها المسوسات ، وأصل الناس كلهم على البراءة من وجوب الأحكام عليهم ، حتى يلزمهم الحكم نص أو إجماع ، والا فلا يلزم

أحدا حكم الا أن يلزمه إياه نص أو إجماع ، فبقيت الذميمة المطلقة غير الممسوسة لم يأت النص قط بإيجاب عدة عليها ، فلم يجوز لاحد أن يلزمها عدة لم يأت بها نص ولا إجماع ، ووجب المتعة لها ونصف الصداق بإيجاب الله تعالى ذلك لكل مطلقة فرض لها صداق المتعة خاصة لكل مطلقة (١) وهى إحدى المطلقات فبطل ظن هؤلاء القوم . والحمد لله رب العالمين .

واحتجوا بما فى القرآن من الآيات التى فيها خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، مثل قوله تعالى : (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) ومثل قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) وما أشبه ذلك ، قالوا : فقلتم : هى لازمة لنا ومباحة ، كزومها النبي صلى الله عليه وسلم وإباحتها له .

قال أبو محمد : وهذا من التخليط ماهو ، لان النص حكم علينا بذلك اذ يقول : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) وبقوله عليه السلام : « عليكم بسنتى » وبغضبه صلى الله عليه وسلم على من تنزه عن أن يفعل مثل فعله ، فبطل تمويههم بأن هذا قياس ، وصح وجوب كل شريعة خوطب بها عاميه السلام - : علينا ما لم ننه عن ذلك ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم فى الوصال : « لست كهيتئتكم » ، فلو قال قائل : إن الذى تعلقوا به مما ذكروا هو حجة عليهم فى ابطال القياس - : لكان محقا ، لنص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه ليس كهيتئتنا ، ولا كأحدنا ، واذا ليس مثلنا والقياس عند القائلين به انما هو قياس الشئ على مثله لاعلى ما ليس مثله - : فقد بطل القياس ههنا ، فيلزمهم أن لا يحكموا على الناس بشئ خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإن فعلوا ذلك خرجوا من الاسلام ، فصيح أنه لا مدخل لهذه الآيات ولا لهذا المعنى فى القياس البتة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (فاعتبروا يا أولى الابصار)

(١) امل أصله « لكل مطلقة لم يفرض لها صداق »

قال أبو محمد : وهذه هي قاعدتهم بظنهم في القياس ، وما كانوا أبعد
قط من القياس منهم في هذه الآية ، وما فهم قط ذو عقل من قول الله تبارك
وتعالى : (فاعتبروا يا أولى الابصار) تحريم مد بلوط بعدى بلوط ، وما للقياس
مجال (١) على هذه الآية أصلاً بوجه من الوجوه ، ولا علم أحد قط في اللغة
التي بها نزل القرآن أن الاعتبار هو القياس ، وإنما أمرنا تعالى أن نتفكر في
عظيم قدرته في خلق السماوات والارض ، وما حل بالعصاة ، كما قال تعالى في
قصة اخوة يوسف عليه السلام : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب)
فلم يستحي هؤلاء القوم أن يسموا القياس اعتباراً وعبرة ، على جاري عاداتهم
في تسمية الباطل باسم الحق ، ليحققوا بذلك باطلهم ، وهذا تمويه ضعيف ،
وحيلة واهية ، وقد قال تعالى : (إن هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم
ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس ولقد
جاءهم من ربهم الهدى أم للانسان ما تمنى) فأبطل الله تعالى كل تسمية الا
تسمية قام بصحتها برهان : إما من لغة مسموعة من أهل اللسان ، وإما
منصوصة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما عدا ذلك فباطل .
وهل هذه الطريقة - التي سلكوا من التمويه والغش بقلع الاسماء عن
مواضعها ، وتحريف الكلم عن مواضعه - إلا كمن سعى من النخاسين أو اريهم
بأسماء المدن ، ثم يخلف بالله : لقد جاءت هذه الدابة أمس من بلد كذا ،
تدليسا وغشا ؟ ! وأهل القياس جارون على هذه الطريقة في تسميتهم القياس
عبرة واعتبارا .

ونسألهم في أى لغة وجدوا ذلك ؟ وقد أكذبهم الله تعالى في ذلك بقوله :
(لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب) فليت شعري أى قياس في قصة
يوسف عليه السلام ! أترى أنه أبيح لنا بيع اخوتنا كما باعه اخوته ! أو ترى

(١) في نسخة أخرى بهامش الاصل « مجاز »

أن من باعه اخوته يكون ملكاً على مصر ويغلو الطعام في أيامه ! أو ترى اذ قال الله تعالى : (يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار) أنه أمرنا قياساً على ذلك أن نخرب بيوتنا بأيديهم وأيدينا قياساً على ما أمرنا الله تعالى أن نعتبر به من هدم اليهود بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين !! أما سمعوا قول الله تعالى : (وإن لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً إن في ذلك لآية لقوم يعقلون) ؟ أفيجوز لذي مسكة عقل أن يقول : إن العبرة ههنا القياس ! وإن معنى هذه الآية إن لكم في الانعام لقياساً !! أما يرى كل ذي حس سليم أن هذه الآية مبطله للقياس ! لما نص الله تعالى عليه أنه يخرج من بين فرث حرام ودم حرام لبناً حلالاً ، وأنتا تتخذ من ثمر النخيل والأعناب سكراً حراماً خبيثاً ورزقاً حلالاً حسناً وهما من شيء واحد !!! فظهر أن تساوى الأشياء لا يوجب تساوى حكمها ، وصح أن معنى العبرة التعجب فقط ، وهذا أمر يديره النساء والصبيان ، والعلماء والجهال حتى حدث من كبار الحس وادعى أن الاعتبار القياس مجاهرة بالباطل ، تالله ما قدرنا أن عاقل يرضى لنفسه بهذه الخساسة ، وبهذا الكذب في الدين ، وبعاجل هذه الفضيحة . نعوذ بالله من الخذلان !!! والقوم كالغريق يتعلق بما وجد ، ولولم يكن في ابطال القياس إلا هذه الآية لكفى ، لان أولها قوله تعالى : (هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم ما نفعهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار) فنص الله تعالى كما تسمع على أنه أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم ، وأن المؤمنين لم يظنوا قط ذلك ، وأن الكفار لم يحتسبوا قط ذلك ، فثبت يقيناً بالنص في

هذه الآية أن أحكام الله عز وجل جارية على خلاف ما يحتسب الناس كلهم ، مؤمنهم وكافرهم ، والقياس إنما هو شيء يحتسبه القائلون ، لانص فيه ولا إجماع ، كظن المالكى أن علة الربا الادخار فى الماكولات فى الجنس ، وظن الحنفى أنها الوزن أو الكيل فى الجنس ، وظن الشافعى أنها الاكل فى الجنس ، وهذه كلها ظنون واحتسابات ، فصح أن أحكام الله تعالى تأتى بخلاف ما يقع فى النفوس ، فهذه الآية أبين شىء فى إبطال القياس والحمد لله رب العالمين * وقد قوى بمضهم احتجاجهم بما ذكرنا فى قوله تعالى : (فاعتبروا) بما روى عن ابن عباس من قوله فى دية الأصابع : ألا اعتبرتم ذلك بالاسنان ، عقلها سواء ، وإن اختلفت منافعها *

قال أبو محمد : وهذا لاجته لهم فيه ، لأن ابن عباس إنما أراد بقوله : هلا اعتبرتم ، أى هلا تبينتم ذلك بالأصابع فاستبينتم (١) لأن العبارة عن الشىء هو ما يتبين به الشىء ، أى هلا تبينتم أن اختلاف المنافع لا يوجب اختلاف الدية ، أو هلا فكرتم وعجبتم فى الأصابع ورأيتم أن اختلاف منافعها لا يوجب اختلاف دياتها (٢) ولا اختلاف أحكامها ، كما أن الاسنان أيضا كذلك ، وهذا نص جلى من ابن عباس على إبطال القياس ، والعلل الموجبة عند القائلين بالقياس لاستواء الأحكام ، لأنهم يقولون : إن الدية إنما هى عوض من الأعضاء المصابة ، فيقيسون فقد السمع على فقد البصر فى الدية ، لان المنفعة بذلك متساوية ، فأبطل ابن عباس ذلك ، ورد الى النص ، ولم يجعل الأصابع أصلا للاسنان يقاس عليه ، ولا جعل أيضا الاسنان أصلا للأصابع يقاس عليه ، بل سوى بين كل ذلك تسوية واحدة ، وهذا هو ضد القياس ، لان القياس عند القائلين به إنما هو رد الفرع الى الاصل ، وليس ههنا أصل وفرع ، بل

(١) فى الاصل « فاستبينتم » وهو لحن (٢) فى الاصل « لا يوجب دياتها » باسقاط لفظ « اختلاف » وهو خطأ ظاهر .

النص ورد أن الاصابع سواء ، وأن الاسنان سواء : ورودا مستويا ، فبطل تمويههم الذي راموا به تصحيح أن القياس يسمى عبرة *
 واقد ناظرني كبيرهم في مجلس حافل بهذا الخبر فقلت له : إن القياس عند جميع القائلين به - وأنت منهم - إنما هو رد ما اختلف فيه الى ما أجمع عليه ، أو رد ما لا نص فيه الى ما فيه نص ، وليس في الأصابع ولا في الاسنان إجماع ، بل الخلاف موجود في كليهما ، وقد جاء عن عمر المفاضلة بين دية الاصابع وبين دية الاضراس ، وجاء عنه وعن غيره التسوية بين كل ذلك ، فبطل ههنا رد المختلف فيه الى المجمع عليه ، والنص في الاصابع والاسنان سواء ، ثم من المحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسوية بين الأصابع وبين الاضراس : ثم يفتى هو بذلك قياسا .

فقال لي : وأين النص بذلك عن ابن عباس ؟ فذكرت له الخبر الذي حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الاشعث السجستاني ثنا عباس بن عبد العظيم العنبري ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة بن الحجاج ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الاصابع سواء ، الاسنان (١) سواء ، الثنية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء » يعني الابهام والخنصر * فانقطع وسكت *

وزاد بعضهم جنونا فاحتج في اثبات القياس بقول الله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون)

قال أبو محمد : وهذا من الجنون ما هو الآن العبارة انما هي في اللغة البيان عن الشيء ، تقول : هذا الكلام عبارة عن كذا ، وعبرت عن فلان اذا بينت

(١) في أبي داود (٤ : ٣١٢ - ٣١٣) « والاسنان سواء » بزيادة الواو

عنه ، ولا مدخل للحكم في شيء من ذلك اشئ لم يذكر اسمه في الشريعة بالحكم في شيء ذكر فيها اسمه ، فعارضوا بأن قالوا : العبور هو الجواز والتجاوز من شيء الى شيء ، تقول : عبرت النهر ، قالوا : والقياس تجاوز شيء منصوص الى شيء لانص فيه .

قال أبو محمد : وهذا من المكابرة القبيحة ، لان هذا من الاسماء المشتركة التي هي مثل « ضرب » من ضراب الجمل وهو سقاده الناقة و « ضرب » بمعنى الايلام بايقاع جسم على جسم المضروب بشدة و « الضرب » العسل ، وهكذا عبرت الرؤيا فسرتها ، وعبرت النهر أى تجاوزته ، فهذان معنيان مختلفان ، ليس احدهما من الآخر في ورد ولا مصدر ، ومصدر عبرت النهر انما هو « العبور » ومصدر عبرت الرؤيا انما هو « العبارة » ومصدر اعتبرت في الشيء اذا فكرت فيه « الاعتبار » و « العبرة » الاسم و « العبرة » والاستيعبار « التأهب للبكاء والاخذ فيه و « العبوى » نبات يكون على شطوط الانهار ، و « العبرانية » لغة بنى اسرائيل ، و « العبير » ضرب من الطيب .

فاذا قلنا : إن معنى عبرت النهر انما هو تجاوزته ، ومعنى عبرت الرؤيا انما هو فسرتها ، فقد وضع أن هذا غير هذا ، ولو أن المعبر للرؤيا تجاوزها لما كان مبيها لها ، بل كان يكون تاركا لها آخذاً في غيرها ، كما فعل عابر النهر اذا تجاوزته الى البر ، والاعتبار أيضا معنى ثالث غير هذين بلا شك ، فخلط هؤلاء القوم وأتوا بالسفسطة المجردة ، وهى أن يأتى بالفاظ مشتركة تقع على معانى شتى فيخلط بها على الناس ، ليوهم أهل العقل أشياء تخرجهم عن نور الحق الى ظلمة الباطل ، وقد حذر الاوائل من هذا الباب جدا ، وأخبروا أنه أقوى الاسباب في دخول الآفات على الافهام ، وفي إفساد الحقائق ، وقد نبهنا نحن عليه في مواضع كثيرة من كتابنا هذا ومن سائر كتبنا ، وقد بينا ذلك في كتاب التقریب ، ولم نبق فيه غاية . وبالله تعالى التوفيق

ثم مع ذلك لم يقنعوا بهذا الباب من الباطل ، حتى زادوا عليه زيادة كثيرة ، وهو أنهم سمو القياس « عبرة » جرأة وتمويهاً ، والتسمية في اللغة والكلام المستعمل بيننا كله لا تخلو من وجهين لا ثالث لهما :

أحدهما اسم سمع من العرب ، والعرب لا تعرف القياس في الأحكام في جاهليتها ، لأنهم لم يكن لهم شريعة كتابية قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، فبطل أن يكون للقياس عندهم اسم .

والقسم الثاني اسم شرعى أوقعه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على بعض أحكام الشريعة ، كالصلاة والزكاة والإيمان والكفر والنفاق وما أشبه ذلك ، وتعالى الله ورسوله عن أن يقيسا ، فبطل أن يكون الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم سميا القياس عبرة ، فهذان القسمان من الأسماء لازمان لكل متكلم بهذه اللغة ، ولكل مسلم ، وأما الأسماء التى يتفق عليها أقوام من الناس للتفاهم فى مرادهم ، فذلك لهم مباح باجماع ، إلا أنهم ليس لهم أن يلبسوا بذلك على الناس

وهم فى أعظم اثم وخرج إن سموا ما يخالفهم فيه غيرهم باسم واقع على معنى حقيقى ليلزموا خصومهم قبول ماخالفهم فيه ، تمويهاً على الضعفاء وعدواناً ، كمن سعى الحمر عملاً يستحلها بذلك ، لأن المسل حلال ، فبطل أن يسمى القياس عبرة أو اعتباراً

وعلمنا أن أصحاب القياس الذين أحدثوا هذه البدعة هم الذين أحدثوا له هذا الاسم ، كما أنذر النبى صلى الله عليه وسلم بقوم يأتون فى آخر الزمان يسمون الحمر بغير اسمها ليستحلوها بذلك ، فقد فعل أصحاب القياس ذلك بعينه ، وسموا الباطل عبرة واعتباراً لهم ليصح لهم باطلاً ، بذلك ، لأن العبرة حق (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بأبدة أنست ما قبلها ، وهو أن بعضهم استبدل على صحة القياس

بقول الله تعالى واصفاً لامر آدم عليه السلام إذ تكشف عورته عند أكل الشجرة فقال تعالى : (وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة)
قال أبو محمد : إنما شرطنا أن تتكلم فيما يعقل ، وأما الهذيان فلسنا منه في شيء ! ولا ندري وجه القياس في تغطية آدم عورته بورق الجنة ! ولت شعري لو قال لهم خصمهم - مجابوا لهم بهذا الهذيان - : إن هذه حجة في إبطال القياس ! بماذا كانوا ينفككون منه ؟ ! وهل كان يكون بينه وبينهم فرق ؟ ! واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه السلام إذ قال : (رب أرني كيف تحيي الموتى)

قال أبو محمد : وهذه كالتى قبلها ، وما يعقل أحد من إحياء الله عز وجل الطير قياساً ، ولا أنه يوجب أن يكون الارز بالارز متفاضلاً حراماً ! وإن الاحتجاج بمثل هذا مما ينبغي للمسلم أن يخاف الله عز وجل فيه ! وما بين هذا وبين من احتج في إثبات القياس وفي إبطاله بقول الله تعالى : (قل أعوذ برب الناس) فرق ! ولكن من لم يبال بما تكلم عليه الفضاخ ، وليس العار طاراً عند من يقلده *

وأحتجوا بقول الله تعالى : (كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ظلّموا أنفسهم) وبقوله تعالى : (كأنهن الياقوت والمرجان)
قال أبو محمد : وهذا من نحو ما أوردناه آنفاً من المعجائب المدهشة ! ! ! بينما نحن في تحريم شيء لم يذكّر تحريمه في القرآن والسنة ولا في الإجماع - من أجل شبهه لشيء آخر حرم في النص - : حتى خرجنا إلى تشبيه الحور العين بالياقوت والمرجان ، فكل ذي عقل يدري أن الياقوت والمرجان يباع ويدق ويسرق ، ويخرج من البحر الملح ، وأنه لا يعقل ولا هو حيوان ، أفترى الحور العين يفعل بهن هذا كله ؟ ! تعالى الله عن ذلك ، وقد علم كل مسلم أن الحور العين عاقلات أحياء ناطقات ، يوطأن ويأكلن ويشربن ، فهل الياقوت (٦ - سابق)

والمرجان كذلك ؟ ! وإنما شبهه الله تعالى الحور العين بالياقوت والمرجان في الصفاء فقط ، ونحن لا ننكر تشابه الأشياء ، وإنما ننكر أن نحكم لمتشابهات بحكم واحد في الشريعة بغير نص ولا إجماع ، فهذا هو الزور والافك والضلال ، وأما تشابه الأشياء فحق يقين .

وكذلك شبهه الله تعالى بطلان أعمال الكفار ببطلان الزرع بالريح التي فيها الصرع ، فأى مدخل للقياس ههنا ؟ ! أترى من بطل زرع خالداً في جهنم كما يفعل بالكافر ؟ ! أو ترى الكافر إذا حبط عمله ذهب زرع في فدانه ، كما يذهب زرع من أصاب زرع ريح فيها صرع ؟ ! هذا ما لا يقوله أحد ممن له طبخ *

وأما الحقيقة فإن هاتين الآيتين تبطلان القياس إبطالا صحيحا ، لأن الله تعالى مثل الحور العين بالياقوت والمرجان ، ومثل أعمال الكفار بزرع أصابته ريح فيها صرع ، ولم يكن تشبيهه (١) الحور بالياقوت والمرجان يوجب للياقوت والمرجان الحكم بأحكام الحور العين ، ولا للحور العين الحكم بأحكام الياقوت والمرجان ، ولا كان شبهه عمل الكفار بالزرع الذاهب يوجب للزرع الحكم بأحكام أعمال الكفار : من اللعن والبراءة والوعيد ، ولا لأعمال الكفار بأحكام الزرع : من الانتفاع بتبنيه في علف الدواب وغير ذلك . فصح أن تشابه الأشياء لا يوجب لها التساوى في أحكام الديانة ، ولا شيء أقوى شبهها من شئئين شبه الله عز وجل بعضها ببعض ، فإذا كان الشبه الذي أخبرنا الله تعالى به لا يوجب لذنيك المتشابهين حكما واحداً فيما لم ينص فيه ، فبالضرورة نعلم أن الشبه المكذوب المفترى من دعاوى أصحاب القياس أبعد عن أن يوجب لما شبهوا بينهما حكما واحداً . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقول الله تعالى : (وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي

(١) في الأصل « تشبه » وهو خطأ

العظام وهي رميم قل يحийها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم)

قال أبو محمد : وهذا من عجائبهم وطوامهم ! ليت شعرى ما فى هذه مما يوجب القياس ، أو أن يحكم فى أن لا يكون الصداق أقل مما يقطع فيه اليد (١) ، وأن يرجع اللوطى كما يرجع الزانى المحصن !! ولماذا احتجاجهم بهذه الآية أن يخرجهم الى الكفر ، لانه تعالى لم يوجب أنه يعيد العظام من أجل أنه أنشأها أول مرة ، ولا أخبر تعالى أن إنشاءها أول مرة يوجب أن يعيدها . ومن ظن هذا فقد افترى . ومع ذلك فلو كان إنشاء الله تعالى للعظام أولا يوجب أن يحийها ثانية لوجب ضرورة إذا أفناها أيضا بعد أن أنشأها أولا أن يفنيها ثانية بعد أن أنشأها ثانية . وهذا مالا يقولونه ، ولا يقول به أحد من المسلمين ، إلا جهنم بن صفوان وحده .

ولو كان ذلك أيضا لوجب أن يعيدهم الى الدنيا ثانية كما ابتدأهم وأنشأهم فيها أول مرة ، وهذا كفر مجرد ، لا يقول به إلا أصحاب التناسخ ، فبجح الله كل احتجاج يفر صاحبه من الاتقطاع والاذعان للحق الى ما يؤدى الى الكفر !! فبطل تمويههم بهذه الآية ، وصح أن معناها هو ما اقتضاه ظاهرها فقط ، وهو أن القادر على خلق الأشياء ابتداء قادر على إحياء الموتى ، وقد بين الله تعالى ذلك نصا إذ يقول : (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذى أحياها لمحي الموتى إنه على كل شىء قدير) فبين عز وجل أنه إنما بين بذلك قدرته على كل شىء .

وإنما عارض الله تعالى بهذا قوماً شاهدوا إنشاء الله تعالى للعظام من منى الرجل والمرأة وأقروا بذلك ، وأنكروا قدرته تعالى على إنشاء ثانية وإحيائها ،

(١) فى الاصل « مما يقطع فيه السيد » وهو تصحيف سخيف

فأراهم الله تعالى فساد تقسيمهم لقدرة ، كما قال في أخرى : (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهم بقادر على أن يحيي الموتى بلى أنه على كل شيء قدير) فهذه كمثلك ، وليس في شيء منهما أن نحكم لما لا نص فيه بالحكم بما فيه نص : من تحريم أو إيجاب أو إباحة أصلا ، وإن هذا كله باب واحد ، ليس ببعضه مقبولا على بعض ، ولا أصلا والآخر فرطا . وإقدام أصحاب القياس وجراتهم متناسبة في مذاهبهم وفيما يؤيدونها . نعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات كذلك نخرج الموتى لعلكم تذكرون) وبقوله تعالى : (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحي الموتى) وبقوله تعالى : (فأحيينا به بلدة ميتا كذلك الفسور) وبقوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد) إلى قوله : (كذلك الخروج) وبقوله تعالى : (فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة)

قال أبو محمد : وهذا كله من جنس ما ذكرناه آنفا ! والمحتج بهذه الآيات في إثبات القياس في الأحكام : إما جاهل أعمى لا يدري ما القياس ، وإما موه لا يبالي ما قال ؛ ولا ما أطلق به لسانه في استدامة حاله ، ولو كان هذا قياسا لوجب أن يحيي الله الموتى كل سنة في أول الربيع ثم يموتون في أول الشتاء ، كما تفعل الثمار وجميع النبات ، وهذا ما لا يقوله إلا ممرور . وإنما أخبر تعالى في كل هذه الآيات بأنه يحيي الأرض ويحيي الموتى ويقدر على كل ذلك ، لا على أن بعض ذلك مقبوس على بعض البتة *

وذكروا أيضا في ذلك قول الله تعالى : (ويقول الإنسان أنا إنسان آتانا مامت لسوف أخرج حيا أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا) وبقوله

تعالى : (يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقه ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم)
قال أبو محمد : هذا هو إبطال القياس على الحقيقة ، لانه لا سبيل الى أن يخلق ثانية من نطفة ولا من علقه ولا من مضغة ، فانما معنى هذه الآية : من الله تعالى علينا وتذكيره لنا بقدرته على ما يشاء ، لا إله إلا هو ، وكذلك الآية التي التي قبلها (١) : إن الانسان لم يك شيئا ، ثم خلق ، ولا سبيل الى أن يعود لاشئ أبدا ، بل نفسه طائفة الى حيث رآها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أمرى به ، ويعود الجسم ترابا ، ثم يجتمعان يوم القيامة فيخلد حيا باقيا أبدا أبدا ، بلا نهاية ولا فناء ، في نعيم أو عذاب . فبطل القياس ضرورة من حيث راموا إثباته تمويها على من اغتر بهم .

وهذه الآيات كلها هي بمنزلة قوله تعالى : (أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها رفع سمكها فسواها) فانما بين تعالى قدرته على ما شاهدنا ، وعلى ما أخبرنا به مما لم نشاهد ، وهذا إبطال للقياس ولظنون الجاهل ، لان الله تعالى نص على تشابه الاشياء كلها بعضها لبعض ، ولم يوجب من أجل ذلك التشابه أن تستوى في أحكامها ، وهذا هو نفس قولنا في إبطال القياس في تسوية الاحكام بين الاشياء المشتبهات . والله تعالى التوفيق *

ومثل ذلك قوله تعالى : (واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فأصبح هشيا تذروه الرياح) وكقوله تعالى : (إنا بلوناكم كما بلونا أصحاب الجنة اذ أقسموا ليصر منها مصبحين ولا يستثنون) الايات الى قوله تعالى : (كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون) .

قال أبو محمد : ولا شبه أقوى من شبه شهد الله تعالى بصحته ، فاذا كان

(١) في الاصل « قبلها » وهو خطأ واضح

الله تعالى قد شبه الحياة الدنيا بالنبات النابت من الماء النازل من السماء فهي أشبه الأشياء به ، وشبه تلف جثث أولئك العصاة بالعدل ، وذلك لا يوجب استواءهما في شيء من الحكم في الشريعة غير الذي (١) نص الله تعالى عليه من البلى بعد الجدة فقط ، فبطل ظنهم الفاسد . والحمد لله العالمين .

وكذلك أيضا قوله تعالى : (مثلهم في التوراة . ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ) الآية

قال أبو محمد : وذلك الزرع يرعى ، وليس متعبداً ولا جزاء عليه في الآخرة ، والقوم الذين شبهوا به بلا شك انهم خلاف ذلك ، وانهم متعبدون مجازون بالجزاء التام في الآخرة .

وان العجب ليكثر من عظيم تمويههم في الدين وتدليسهم فيه باحتجاجهم بهذه الآيات في القياس ! وما عقل قط ذو مسكة عقل أنه يجب في هذه الآيات تحريم بيع التبغ بالتبن متفاضلا اذ حرم بيع التمر بالتمر متفاضلا ! وما قائل هذا إلا قريب من الاستخفاف بالقرآن والشرائع . ونعوذ بالله من هذا . واحتج بعضهم في إثبات القياس بأبدة أنست ما تقدم ، وهو أنه قال : من الدليل على صحة القياس قول الله تعالى : (والمرسلات عرفا) قال : فأشار الى العرف !!

قال أبو محمد : وهذا دليل على فساد عقل المحتج به في إثبات القياس وقلة حياته ولا مزيد ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان ونسأله التوفيق ، ولا عرف إلا ما بين الله تعالى نصا أنه عرف ، وأما عرف الناس فيما بينهم فلا حكم له ولا معنى ، وما عرف الناس مذ نشؤوا الا الظلم والمكوس .

واحتجوا أيضا بأن قالوا : قال الله عز وجل : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) قالوا :

(١) في الاصل «التي» وهو خطأ

فإنما جاء النص بجلد قاذف المحصنات ، وأنتم تجلدون قاذف الرجال المحصنين كما تجلدون قاذف المحصنات من النساء ، وهذا قياس .

قال أبو محمد : وهذا ظن فاسد منهم ، وحاشا لله أن يكون قياسا ، ونحن نبداً فنبين - بحول الله وقوته - من أين أوجبنا جلد قاذف الرجال من نص القرآن والسنة ، فإذا ظهر البرهان على ذلك لأحبا - بحول الله وقوته - وأنه من النص عندنا (١) الى بيان أنه لا يجوز أن يكون قياسا ، وأنه لو استعمل ههنا القياس لكان حكمه غير ما قالوا . وبالله تعالى التوفيق . فنقول وبالله تعالى نتأيد :

إن قول الله عز وجل : (الذين يرمون المحصنات) عموم لا يجوز تخصيصه إلا بنص أو إجماع ، فممكن أن يريد تعالى النساء المحصنات كما قلتم ، ويمكن أن يريد الفروج المحصنات ، وهذا غير منكر في اللغة التي بها نزل القرآن ، وخطبنا بها الله تعالى ، قال الله عز وجل : (وأنزّلنا من المعصرات ماء ثجاجا) يريد من السحاب المعصرات ، فقلنا نحن : انه أراد الفروج المحصنات ، وقلتم أنتم : انه أراد النساء المحصنات ، فوجب علينا ترجيح دعوانا بالبرهان الواضح ، قلنا : ان الفروج أعم من النساء ، لأن الاقتصار بمراد الله تعالى على النساء خاصة تخصيص لعموم اللفظ ، وتخصيص العموم لا يجوز إلا بنص أو إجماع

وأيضا فان الفروج هي المرمية لاغير ذلك من الرجال والنساء ، برهان ذلك ما قاله الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) وقال تعالى : (قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) وقال تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات) وقال

(١) في الاصل « وانه من النص عندنا » الخ وهو خطأ

تعالى : (ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها) ، فصيح أن الفرج هو المحسن ، وصاحبه هو المحسن له بنص القرآن .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق ثنا معمر بن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال : مارأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك للاحالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه (١) »

وبه الى مسلم : ثنا اسحق بن منصور أنا هشام الخزومي - هو ابن سلمة - ثنا وهيب بن خالد ثنا سهيل بن أبي صالح عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، مدرك ذلك للاحالة ، فالعينان (٢) زناها النظر ، والاذنان زناها الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه (٣) »

قال أبو محمد : فصيح يقينا أن المرمية هي الفروج خاصة ، وإن المحصنة على الحقيقة هي الفروج لا ماعداها ، وصح أن الزنا الواجب فيه الحد هو زنا الفروج خاصة ، لا زنا سائر الاعضاء ، ولا زنا النفس دون الفرج ، فلا حد في النص كما أوردنا - في زنا العينين ، ولا في زنا الرجلين ، ولا في زنا اللسان ، ولا في زنا الاذنين ، ولا في زنا القلب الذي هو مبعث الأعمال ، وصح أن

(١) مسلم (٣٠١ : ٢)

(٢) في الاصل « والعينان » وصحناه من مسلم « ٣٠١ : ٢ »

(٣) في مسلم « وبكذبه »

من رمى العيينين بالزنا ، أو رمى الرجلين بالزنا ، أو رمى القلب بالزنا ، أو رمى
الاذنين بالزنا ، أو رمى اليدين بالزنا ، أو رمى أى عضو كان بالزنا ماعدا الفرج :-
فليس رامياً ، ولا حد عليه بالنص ، لان الفرج إن كذب ذلك فهو كله لغو ،
فصح يقيناً أن الرمي الذى يحد فيه فيه الحدود ورد الشهادة والتفسيق انما
رمى الفروج بلا شك ، ييقين لامرية فيه ؛ فاذ ذلك كذلك فقد صح أن مراد
الله تعالى بالحدود ورد الشهادة فى الآيه المتلوة انما هى رمية الفروج فقط ،
فصح قولنا ييقين لا مجال للشك فيه . وهذا إذ هو كذلك ففروج الرجال
والنساء داخلات فى الآيه دخولاً مستويًا .

ثم نسألهم فنقول لهم : أخبرونا عن قول الله تعالى : (والذين يرمون
المحصنات) إذ قلتم : انه تعالى أراد به - هذه اللفظة ههنا النساء فقط - هل
أراد تعالى أن يحد قاذف الرجل أم لا ؟ ولا بد من إحداهما ، فان قالوا : لم يرد
بقوله تعالى ذلك قط ، حكموا على أنفسهم أنهم يحكمون بخلاف ما أراد الله تعالى ،
وكفونا أنفسهم ، وان قالوا : ان الله تعالى أراد أن يحد قاذف الرجل ، قلنا
لهم : ان هذا عجب ! أن يكون تعالى يريد فى دينه وعلمه من عباده أن يحد
قاذف الرجل ، ثم لا يأمرنا إلا بحد قاذف النساء فقط ! حاشا لله من ذلك ،
فانه قلبيس لا بيان . فان قالوا : اقتصر على النساء ونهنا بذلك على حكم قاذف
الرجال ، قلنا لهم : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولم تأتوا بأكثر من
الدعوى الكاذبة التى فيها خالفناكم ، فان كانت عندكم حجة من نص جلى على
صحّة هذه الدعوى ، وإلا فهى كذب بحت ، ولستم بصادقين فيها بنص القرآن ،
فان قالوا : الاجماع قد صح على وجوب حد قاذف الرجل ، قلنا لهم : نعم ،
وأى دليل لكم فى الاجماع ؟ والاجماع لنا لا لكم ! لأن الاجماع انما كان من
هذا النص المذكور ، فهاتوا دليلاً على أنه كان عن قياس ، ولا سبيل لهم الى
دليل على ذلك أصلاً ، لا برهانى ولا اقناعى ولا شففى ، وظهر بطلان قولهم .

والحمد لله رب العالمين .

ثم نعود الى إبطال أن يكون حد قاذف الرجل قياسا جملة ولا بد ، فنقول
وبالله تعالى نتأيد : إننا وجدنا أحكام الرجال والنساء تختلف في مواضع ،
وتتفق في مواضع ، فالرجال عليهم الجمعات والجماعات فرضا ، والنساء لا تلزمهن
جمعة ولا جماعة فرضا ، وقد استووا في حكم سائر الصلاة والزكاة ، والمرأة
لا تسافر في غير واجب إلا مع زوج أو ذى محرم ، والرجل يسافر حيث شاء
دون زوجه ، ودون ذى محرم ، والخوف عليه من أن يزني كالخوف عليهما من
أن تزني ولا فرق ، لأن زناها لا يكون إلا مع رجل ، وحكمهن في اللباس
مخالف لحكم الرجل ، فلا يجوز للرجال لباس القمص والعمائم والسرراويل في
الاحرام ، وهذا مباح للنساء ، واستووا في تحريم الطيب عليهم وعليهن في
الاحرام ، والرجال واجب عليهم الصلاة مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح ،
ومباح للنساء النفر قبل ذلك ، فاستووا فيما عدا ذلك ، والجهد على الرجال ،
ولاجهاد على النساء ، وشهادة المرأتين تعدل شهادة الرجل ، وخصومنا ههنا
لا يقبلون النساء أصلا إلا في الأموال مع رجل ولا بد ، وفي عيوب النساء
والولادات فقط ، ويقبلون الرجال فيما عدا ذلك ، ولا يقيسون الرجال عليهن
ولا يقيسونهن على الرجال ، وليس هذا اجماعا ، ودية المرأة نصف دية الرجل ،
وكثير من الحاضرين من خصومنا ههنا يسوون بينهما وبين الرجال في مقدار
محدود من الديات ، ويفرقون بين أحكامهم وأحكامهن في سائر ذلك ،
ولا يقيسون النساء على الرجال ، ولا الرجال على النساء ، وحد المرأة كحد الرجل
في القذف والخمر والزنا والقتل والقطع في السرقة ، وفرق بعض الحاضرين من
خصومنا في التغريب في الزنا بين الرجال والنساء ، وفرق آخرون منهم في حد
الردة بين الرجال والنساء ، فأروا قتل الرجل في الردة ، ولم يروا قتل المرأة
في الردة ، وتركوا القياس ههنا ، وللرجل أن ينكح أربعا ويتسرى ، ولا يحل

للرأة أن تنكح إلا واحداً ولا تتسرى ، ولم يقيدوا الرجال عليهن ، الى كثير مثل هذا اكتفيننا منه بهذا المقدار .

فلما وجدنا أحكام الرجال وأحكام النساء تختلف كثيراً ، وتمتق كثيراً ، على حسب ورود النص في ذلك فقط - : بطل أن يقاس حكم الرجال على النساء ، اذا اقتصر النص على ذكرهن ، أو أن تقاس النساء على الرجال ، اذا اقتصر النص على ذكرهم ، إذ ليس الجمع بين أحكام الرجال حيث لم يأت النص بالتمييز قياساً على ما جاء النص فيه - متساوياً بين أحكامهم وأحكامهم - : أولى من التفرقة بين أحكام الرجال ، حيث لم يأت النص بالجمع قياساً على ما جاء النص فيه مفرقاً بين أحكامهم وأحكامهم ، وهذا في غاية الوضوح ، والحقيقة التي لا شك فيها . فلو كان القياس حقاً لكان قياس قاذف الرجل في إيجاب الحد عليه على قاذف المرأة - : باطلاً متيقناً ، لا يجوز الحكم به أصلاً ، فارتفع توهمهم جملة . والحمد لله رب العالمين *

ومن أوضح برهان على أن حد قاذف الرجل ليس عن قياس على قاذف المرأة بالزنا - : أن بعد أمر الله بجلد قاذف المحصنات بسطر واحد فقط قوله تعالى : (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفُسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) الآيات ، فلا خلاف بين أحد من الأمة أنه لا يقاس قاذفة زوجها أن تلعن على قاذف زوجته أن يلعن ، فلو كان القياس حقاً ، لما كان قياس قاذف الرجل على قاذف المرأة أن يجلد الحد - : أولى ولا أصح من قياس قاذفة زوجها على قاذف (١) زوجته أن تلعن عنه أيضاً ، ولا يجد أخذ فرقاً بين الأمرين أصلاً ، فصح أن القياس باطل ، إذ لو كان حقاً لاستعمله الناس في الملاعنة ، وصح أن جلد قاذف الرجل ليس عن قياس ، وأنه عن نص كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في الاصل « على قذف » .

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) .

قال أبو محمد : وجميع هذا المحتج ولم يصرح على أن ههنا أشياء من القرآن مفتقرة الى القياس .

قال أبو محمد : وهذا كلام يسمى الظن بمعتقد قائله ، ولا قول أسوأ من قول من قال : إن الله تعالى شبه على عباده فيما أراد منهم وفيما كلفهم ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين تلك الاشياء وتركها مهمة ، واحتاجوا فيها الى قياسهم الفاسد ، وقد بينا الكلام في باب مفرد في ديواننا هذا ، واخبرنا انه لا يحل لاحد أن يتبع متشابه القرآن ، ولا أن يطلب معنى ذلك المتشابه ، وليس إلا الاقرار به ، وانه من عند الله تعالى ، كما قال عز وجل في آخر الآية المذكورة : (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) ، وأخبر تعالى فيها فقال : (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) ، فنص تعالى على أن من طلب تأويل المتشابه فهو زائغ القلب ، مبتغى فتنة ، ونحن نبرأ الى الله من هذه الصفة ، فثبت بالنصوص - ضرورة - ان تأويل المتشابه لا يعلمه أحد إلا الله عز وجل وحده فقط ، لان ابتغاء معرفته حرام ، وما حرم ابتغاء معرفته فقد سد الباب دون معرفته ضرورة ، إذ لا يوصل الى شيء من العلم إلا بعد ابتغائه ، فما حرم ابتغائه فلا سبيل الى الوصول اليه ، وهذا بين لا خفاء فيه . وطرق المعارف معروفة محصورة ، وهى : الحواس والعقل اللذان ركبهما الله فى المتعبدين من الحيوان ، وهم : الملائكة والجن ومن وضع من ذلك فيه شيء من الانس ، ثم ما أمر الله تعالى بتعرفه وتعرف حكمه فيه ، مما جاء من عنده جل وعز ، وهو القرآن والسنة فقط ، وهذه كلها طرق أمرنا بسلوكها والاستدلال بها ، وقد نهينا عن طلب معنى المتشابه ، فصح انه لا يوصل الى معرفة معناه من جهة

شئ من الحواس ، ولا من العقول ولا من القرآن ولا من السنة ، فاذ الامر كذلك فلا سبيل لمخلوق الى معرفته ، إلا أن الذي صح من الآي المحكمات التي أمرنا الله بتدبرها وتعلمها ، وبطلب تأويلها والتفقه فيها - : فطاعة القرآن فيما أمر الله تعالى فيه ونهى ، وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في الذي امر فيه ونهى ، وترك التعدي لهذه الحدود ، وبطلان ما عداها . فبطل القياس ضرورة ، لانه غير هذه الحقائق . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا فقالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير ، فخرتم شحمه والانثى منه ، وهذا قياس .

قال ابو محمد : وهذا ظن فاسد منهم ، ومعاذ الله أن نحرم شحم الخنزير وأنشاء بقياس ، بل بالاجماع الصحيح وبالنص في القرآن ، ولو كان حكم الشحم كحكم اللحم لوجب - إذ حرم على بني اسرائيل الشحم - ان يحرم عليهم اللحم ، فاذ لم يكن ذلك فقد صح ان الشحم لم يحرم من الخنزير قياسا على اللحم *

ومن الطرائف أن المحتجين بهذا يقولون - أو أكثرهم - : إن الشحم جنس غير اللحم ، ويميزون رطل لحم برطل شحم ، حتى إن جمهورهم - وهم أصحاب أبي حنيفة - يرون شحم الظهر غير شحم البطن ، فيجيزون رطل شحم بطن برطل شحم الظهر ، والمالكيون والشافعيون والحنفيون يجيزون رطل شحم الغنم برطل شحم الاوز ، فأين هذيانهم : إنه انما حرم شحم الخنزير قياسا على لحمه ؟! والشافعيون والحنفيون والمالكيون يقولون : من حلف أن لا يأكل شحماً فاكل لحماً فانه لا يحنث ، ولا خلاف بينهم أن من قال لا آخِر : اتبع لي بهذا الدرهم لحماء ، فابتاع له به شحماء ، فانه ضامن ، فبطل قياسهم البارد : إن الشحم من الخنزير مقيس على لحمه ، ولا خلاف بينهم أن العظم لانسبة بينه وبين اللحم ، ولا يجوز أن يقاس عليه ، ونحن وهم مجمعون على أن من سحق عظم الخنزير فاستشفه فقد عصى الله تعالى ، فصح ضرورة أنه لم يحرم

شحمه قياساً على لحمه ، ولا أنشاء قياساً على ذكره ، وبطل تمويههم . والحمد لله رب العالمين .

وانما حرم شحم الخنزير وغضروفه (١) ودماغه وحنجه وعصبه وعروقه وجلده وشعره وعظمه وعضله وسننه وظلفه وملكه والانثى منه ولبنها: بقول الله تعالى: (أو لحم خنزير فإنه رجس) والضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور ، وقد أفردنا لذلك باباً في كتابنا هذا ، وأقرب مذكور الى الضمير الذي في (فانه) هو الخنزير لا اللحم ، فالخنزير كله بالنص رجس ، والرجس كله خبيث محرم (٢) بقول الله تعالى: (انما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس ممن عمل الشيطان فاجتنبوه) ، فرجع الضمير في قوله تعالى: (فاجتنبوه) الى الرجس ، لانه تعالى لو أراد الاربعة المذكورة في أول الآية لقال: فاجتنبوها ، فلما لم يقل تعالى ذلك ، ولم يجوز أن يكون الضمير راجعاً في قوله تعالى: (فاجتنبوه) الى الشيطان ، لاننا غير قادرين على اجتنابه — ؛ صح ضرورة أنه راجع الى الرجس وعمل الشيطان ، فكان الرجس كله محرماً ، وهو من عمل الشيطان ، وعمل الشيطان محرم مأمور باجتنابه ، فكل ما كان رجساً فهو باجتنابه ، والخنزير رجس ، فكله محرم مأمور باجتنابه ، وكذلك الحمر والميسر والانصاب والازلام ؛ وكل رجس بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

وانما قلنا هذا حسماً للاقوال ، وإلا فالضمير راجع الى عمل الشيطان ، والرجس بنص الآية من عمل الشيطان ، فهو مأمور باجتنابه بيقين ، والخنزير رجس بنص القرآن ، والخنزير كله حرام ، والخنزير في لغة العرب — التي بها

(١) الغضروف والغضروف — يضم الغين المعجمة فيهما — كل عظم رخص كإرنج الأنف ، وضبط في الاصل بفتح الغين وهو خطأ (٢) في الاصل « خبيث كان محرم » وزيادة « كان » هنا لامتني لها

خوطينا - اسم للجنس يقع تحته الذكر والانثى والصغير والكبير ، فبطل ماظنوا أن تحريم الشحم انما هو من جهة القياس . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نقول لهم : أخبرونا عن قول الله تعالى : (أو لحم خنزير فانه رجس) ماذا أراد به (١) عنكم ؟ اللحم وحده دون الشحم ؟ فان قلتم ذلك فقد أباح الشحم على قولاكم ، وهذا خلاف الاسلام ، وخلاف قولكم ، أم أراد به الشحم واللحم والعظم واللبن ؟ فهذا باطل ، لان كل ذلك لا يقع عليه عند أحد اسم لحم ، فقد حصل قولكم بين كذب وكفر ، لا بد من إحداها . فان قالوا : حرم اللحم ودل بذلك على الشحم قلنا : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، وفي هذا خالفناكم وكذبنا دعواكم ، فخلصوا في ضلال محض *

واحتج بعضهم بأن قال : يلزمكم أن لا تبيحوا قتل الكفار إلا بضرب لرقاب فقط ، لقول الله تعالى : (فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)

قال أبو محمد : والجواب بأن الله تعالى انما قال هذا في المتمكن منهم من الكفار ، وهذا فرض بلا شك ، لا يحل خلافه ، فن أراد الامام قتله من الاسارى لم يحل له قتله إلا بضرب الرقبة خاصة ، لا بالتوسيط ولا بالرمح ولا بالنبل ولا بالحجارة ولا بالخنق ولا بالسهم ولا بقطع الاعضاء . وأما من لا يتمكن منه فقد قال الله تعالى : (فاضربو منهم كل بنان) وقال (٢) تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم فقتل هؤلاء واجب كيف ما أمكن ، بالنص المذكور ، وهذا مالا نعلم فيه خلافا ، وهو ظاهر الايات المذكورات ، ويبين أن المراد بالآية التي فيها ضرب الرقاب الاسرى فقط . قوله تعالى في تلك الآية بعينها : (فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء) فاستثنى الاسرى من جملة قوله تعالى : (واضربوا منهم

(١) في الاصل « ما اذا أراد به » وهو خطأ

(٢) في الاصل « قال » بدون الواو

كل بنان) و (اقتلوا المشركين)

وقال بعضهم أيضا : يلزمكم أن لا تجزوا أن يبدأ في غسل الذراعين في الوضوء إلا من الانامل ، لقوله تعالى : (الى المرافق)

قال أبو محمد : وهذا خطأ وقول فاسد ، لان الله تعالى لم ينص على أن يبدأ في ذلك من مكان من اليدين بعينه ، وانما جعل عز وجل المرافق نهاية موضع الغسل ، لانهاية عمل الغسل ، فكيف ماغسل الفاسل ما بين أطراف الانامل الى نهاية المرافق فقد فعل ما أمر به في النص ولا مزيد *

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) . قالوا : وانما قال ذلك تعالى في الطلاق والرجعة - يعنى اشتراط العدالة - واشترط تعالى الرضا في الرجل والمرأتين في الديون فقط ، فكان ذلك في سائر الاحكام قياساً على الطلاق والرجعة .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج من غريب نوادرهم !! فأول ذلك أن المحتج بهذا إن كان مالكميا فقد نسي نفسه في اباحتهم شهادة الطبيب الفاسق ، وفي شهادة الصبيان في الدماء والجراحات خاصة ، وهم غير موصوفين بعدالة ، ولم يقس على ذلك الصبايا ولا تحريق الثياب . وإن كان حنفيا فقد نسي نفسه في قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض ، ونقضوا كلهم هذا الأصل في رد شهادة العبيد العدول والاقارب العدول . وأما نحن فلم نأخذ بقبول شهادة العدول فيما عدا الطلاق والرجعة والديون قياسا على ذلك - ونعوذ بالله من هذا - وانما لزم قبول العدول في كل موضع ، حاشا ما استثناء النص من قبول شهادة الكفار في الوصية في السفر فقط - : فن قول الله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) فهانا الله تعالى عن قبول الفاسق ، وليس في البالغين العقلاء إلا فاسق أو عدل ، فوجب علمنا التبين في كل شاهد وكل مخبر حتى نعلم . أفاسق هو ؟ فلا نعمل

بخبيره ولا بشهادته إذا أنبأنا بها ، أو نعلم أنه عدل ؟ فنعمل بخبره وشهادته ،
فبطل ظن هذا الجاهل .

وأما قبول عدلين في سائر الاحكام فقد كان يلزم هذا الجاهل - إن التزم
القياس - أن يقيس جميع الشهادات في السرقة والقذف والخمر والقصاص
والقتل على الشهادة في الزنا فلا يقبل (١) في شيء مما ذكرنا إلا أربعة شهداء
لا أقل ، لان الحدود بالحدود أشبه من الحدود بالطلاق والرجعة والديون ،
والزنا حد ، وكل ما ذكرنا في السرقة والقذف والخمر حد .

وكان يلزمه أيضا أن يقيس على الديون فيقبل في سائر الاشياء رجلا
وامرأتين كما جاء النص في الاموال ، وإلا فلائى معنى وجب أن يقاس على
الرجعة والطلاق دون أن يقاس على الديون ؟ فان ادعى الاجماع ، قيل له :
كذبت وجهلت ، فالحسن البصرى لا يقبل في القتل إلا أربعة شهداء عدول
وهذا عمر بن الخطاب وعطاء بن أبي رباح يقبلان في الطلاق النساء دون
الرجال ، وعطاء يقبل في الزنا ثمانى نسوة ، وأبو حنيفة يقبل في الطلاق
والرجعة والنكاح رجلا وامرأتين ، ولا يقبل ذلك في الحدود .

وقول الحسن أدخل في القياس ، لان القتل أشبه بالزنا الذى يكون فيه
القتل في الاحصان ، فهو قتل وقتل ، فالقتل بالقتل أشبه من القتل بالطلاق .
وقول صر وعطاء أشبه بالقياس ، لانهما جملا مكان كل رجل امرأتين ،
وجلد الزنا جلد ، وجلد القذف والخمر جلد ، فالجلد بالجلد أشبه من الجلد
بالرجعة في النكاح ، وهذا ما لا يخيل على من له أدنى حس سليم ، لاسيما
المالكين الذين يقولون بقياس القتل على الزنا : انه ان عني عن القاتل أن
يجلد مائة سوط ويفرب سنة ، قياسا على الزانى غير المحصن ، فهلا قاسوه عليه
فما يقبل عليه من عدد الشهود !! ولكن هكذا يكون من سلك السبل

(١) في الاصل « فلا يقبل » وهو خطأ

فنفرت به عن سبيل الله تعالى .

والعجب أن مالكا أجاز في القتل شاهدا واحداً وإيمان الاولياء ، وهذا قياس على الشاهد واليمين في الاموال ، فهلا أجاز ذلك في الطلاق والنكاح والعق وغير ذلك ! وأى فرق بين هذه الوجوه ! ونعوذ بالله من التخليط والاراء والمقاييس الفاسدة في دين الله تعالى *

واحتج بعضهم في ذلك بالآية الواردة في تعبير الرؤيا ، وهذا تخليط ماشئت ! والرؤيا قبل كل كلام لا يقطع بصحتها ، وقد تكون أضغاثا ، والحكم في الدين استباحة للدماء والفروج والاموال وإيجاب للعبادات ، واسقاط لكل ذلك ، ولا يجوز الحكم في شئ من ذلك برؤيا أحد دون رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا كانت هذه الرؤيا التي جعلها هذا المحتج أصلاً لتصحيح القياس لا يجوز القطع بها في دين الله تعالى - : فالقياس الذي هو فرعها أبعد من ذلك على قضيته الفاسدة التي رضىها لنفسه ، وأيضاً فإن كثيراً من الرؤيا يفسر فيها الشئ بضده ، فيحمد القيد والسواد ، ويذم العرس ، وليس هذا من القياس في ورد ولا صدر ، ولو كان ذلك في القياس لوجب اذا جاء النص بالامر أن يفهم منه النهى ، أو بالنهى أن يفهم منه ضده ، وهذا عكس الحقائق ، وبالجملة فهذا شغب فاسد ضعيف ، لأن الحكم بالقياس عندهم إنما هو : أن يحكم للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، وهذا هو غير العمل في الرؤيا جملة ، ومن شبه دينه بالرؤيا - وفيها الاضغاث وما تتحدث به النفس - فقد كفى خصمه مؤنته . وبالله تعالى التوفيق *

وذكروا أيضاً قول الله تعالى : (ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا) وقوله تعالى : (وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون) .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى وكذب أصحاب القياس ، وما أنكر ضرب

الله تعالى الامثال إلا كافر ، بل قد ضرب الله عز وجل الامثال في إدبار الدنيا بالزرع ، وفي أعمال الكفار بسراب بقيعة ، وفي الظالمين بالامم السالفين ، فهذا لا يعقله فيغبط (١) به الا العالمون.

ولعمري إن من صرف هذه الامثال عما وضعها الله تعالى له الى تحريم القديد بالقديد إلا مثل يمثل أو البتة ، والى أن على المرأة الموطوءة في نهار رمضان عتق رقبة ، والى أن الصداق لا يكون إلا عشرة دراهم أو ربع دينار ، والى أن من لا ط حد حد الرنا - : لجرى على القول على الله تعالى بغير علم !! وليت شعري ! لو ادعى خصمهم عليهم واستحل ما يستحلونه ، فادعى في هذه الآيات أنها تقتضى ضد مذاهبهم فيما ذكرنا ، أكان بينه وبينهم فرق ؟ ونعوذ بالله من الخذلان .

وكما نقول : إن الله تعالى ضرب لنا الامثال ، وإن أمثاله المضروبة كلها حق ، لانه تعالى قال ذلك فيها - : فكذلك نقول : لا يحل لنا ضرب الامثال لله تعالى ، لانه قال تعالى : (فلا تضربوا لله الامثال إن الله يعلم وأتم لاتعلمون) والقياس ضرب أمثال لله تعالى بيقين منا ومنهم ، فهو حرام وباطل ، لنهى الله تعالى عنه نصا . وبالله تعالى التوفيق *

فهذا كل ما شغبوا به من القرآن ، ووضعوه في غير مواضعه ، قد أوردناه ، وبيننا لكل ذى حس سليم أنه لا حاجة لهم في شئ منه ، وأن أكثره مانع من القول في الدين بغير نص من الله تعالى *

واحتجوا من الحديث بما كتب به الى يوسف بن عبد الله النمرى : حدثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شبابة بن سوار المدائني عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله ابن الاشج عن عبد الملك بن سعيد الانصارى عن جابر بن عبد الله عن عمر بن

(١) في الاصل « فتغبط » بالتاء المثناة الفوقية وهو خطأ

الخطاب قال : « هشتت الى المرأة فقبلتها وأنا صائم ، فأثيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أثيت أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو مضمضت بماء وأنت صائم ؟ قلت لا بأس ، قال : فقيم ؟ (١) »

قال أبو محمد : لو لم يكن في ابطال القياس إلا هذا الحديث لكفى ، لأن عمر ظن أن القبلة تقطر الصائم قياسا على الجماع ، فأخبره عليه السلام أن الأشياء المتماثلة والمتقاربة لا تستوى أحكامها ، وإن المضمضة لا تقطر ، ولو تجاوز الماء الحلق عمداً لا فطر ، وإن الجماع يفطر ، والقبلة لا تقطر ، وهذا هو ابطال القياس حقا ، ولا شبه بين القبلة والمضمضة ، فيمكنهم أن يقولوا : إنه عليه السلام قاس القبلة على المضمضة ، لأنهم لا يرون القياس إلا بين شيئين مشتبهيين ، وبضرورة العقل والحس نعلم أن القبلة من الجماع أقرب شبيها لهما من باب اللذة ، فهما أقرب شبيها من القبلة بالمضمضة ، ثم إن هذا الحديث طائد على المالكيين ، لأنهم يستحبون المضمضة للصائم في الوضوء ، ويكرهون له القبلة ، فقد فرقوا باقرارهم بين ما زعموا أنه عليه السلام سوى بينهما ، وفي هذا ما فيه ، فبطل شغبهم بهذا الحديث ، وعاد عليهم حجة. والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بما حدثناه أحمد بن محمد الطلعنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا إبراهيم بن نصر ثنا الفضل بن دكين (٢) ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى

(١) رواه أبو داود (٢ : ٢٨٤) عن أحمد بن يونس وعيسى بن حماد عن الليث بهذا الاسناد ، وهذا اسناد صحيح . ونسبه المنذرى الى النسائي وأنه قال : « هذا حديث منكر » . ولم أجده في النسائي ولا وجه للحكم عليه بأنه منكر ، والذي احتج به لاثبات القياس هو الخطابي ، وانظر كلامه في شرح أبي داود . (٢) بغيم الحال المهمة ، وفي الاصل بالمعجمة وهو خطأ

الله عليه وسلم قال : « اذا كنت إماما فقس الناس بأضعفهم »
قال أبو محمد : طلحة بن عمرو ركن من أركان الكذب متروك الحديث ،
قاله احمد ويحيى وغيرهما ، وهذا حديث مشهور من طريق أبي هريرة وعثمان
ابن أبي العاص ، ليس في شيء منه هذه اللفظة البتة إلا من هذه الطريق الساقطة ،
ولو صححت ما كانت لهم فيها حجة أصلا ، لانه ليس هنا شيء مسكوت قيس
بمنصوص عليه ، وانما أمر عليه السلام الامام أن يخفف الصلاة على قدر احتمال
أضعف من خلفه ، وليس يخرج من هذا تحريم البلوط بالبلوط متفاضلا ،
والنص قد جاء بإيجاب أن يخفف الامام الصلاة وفقا بالناس كلهم .

فكيف وانما جاء هذا الخبر بلفظتين : « اقتد بأضعفهم » و « اقدر الناس
بأضعفهم » كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب
ثنا احمد بن سليمان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا سعيد الجريري عن
أبي العلاء عن مطرف بن الشخير (١) عن عثمان بن أبي العاص قال : « قلت :
يا رسول الله اجعلني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم واقصد بأضعفهم ، واتخذ
مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » (٢)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا قتيبة
ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فان فيهم السقيم والضعيف
والكبير ، واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » وهكذا رواه أيضا

(١) مطرف بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة ، والشخير بالشين والحاء
المعجمتين المشدتين المكسورتين . وفي الاصل بالمهملتين وهو خطأ

(٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٩) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٣٥) من طريق موسى
ابن طلحة وسعيد بن المسيب عن عثمان بن أبي العاص . وابن ماجه (١ : ١٦١) وأبو داود
(١ : ٢٠٩) بأسانيد مختلفة

أبو سلمة عن أبي هريرة *

واحتجوا أيضا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »

قال أبو محمد : وقد قلنا مرارا : إننا لا ننكر نقل لفظ الى معنى آخر ، اذا صح ذلك بنص آخر أو اجماع ، ولكن اذا كان عندهم هذا قياسا فانه يلزمهم أنه متى سمعوا ذكر « جحر » في أى شئ ذكر : أن يقيسوا عليه كل مافى العالم ، كما جاء النهى عن البول فى الجحر فلم يقيسوا عليه غيره ، فاذا لم يفعلوا فلا شك أنه انما انتقل ههنا لفظ الجحر إلى كل ماعده بالاجماع . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقوله عليه السلام للخشعية والمستفتية التى ماتت وعليها صوم (١) ، وهو حديث مشهور رويناه من طرق ، ومن بعضها ما حدثناه عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج حدثنى أحمد بن عمر الوكيعى ثنا حسين بن على الجعفى عن زائدة عن سليمان الاعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى ؟ قال الاعمش : فقال الحكم بن عتيبة (٢) وسلمة بن كهيل جميعا ونحن جلوس حين حدث مسلم هذا الحديث فقالا : سمعنا مجاهدا يذكر هذا عن ابن عباس (٣) *

(١) كذا فى الاصل (٢) بضم العين المهملة وفتح التاء الفوقية واسكان الياء - آخر الحروف - وفتح الباء الموحدة ، وفى الاصل « عينة » بالياءين والنون وهو تصحيف (٣) صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥)

ومنها ما حدّثناه (١) عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
ثنا خشيش بن أصرم (٢) النسائي عن عبد الرزاق أنا معمر عن عكرمة عن ابن
عباس قال : « قال رجل : يا نبي الله ان أبي مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ قال :
أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق » (٣)
أخبرني محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا
شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - قال : سمعت سعيد بن جبیر
يحدث عن ابن عباس : « أن امرأة نذرت أن تحج فأتت ، فأتى أخوها النبي
صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك ، فقال : أرأيت لو كان على أختك دين
أكنت قاضيه ؟ قال نعم ، قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء »

قال أبو محمد : وهذا من أعجب ما احتجوا به وأشدّه فضيحة لا قوا لهم
وهتكا لمذاهبهم ! الفاسدة ! أما الشافعيون والحنفيون والمالكيون فينبغي
لهم أن يستحيوا من ذكر حديث الصوم الذي صدرنا به ، لأنهم عاصون له ،
مخالفون لما فيه من قضاء الصيام عن الميت ، فكيف يسوغ لهم أو تواتبهم
السنة بهم بإيجاب القياس من هذا الحديث ؟ ! وليس فيه للقياس أثر البتة !
ويقدمون على خلافه ، فيقولون : لا يصوم أحد عن أحد ، وأما المالكيون
والحنفيون فانهم زادوا إقداما ، فلا يقولون بقضاء ديون الله تعالى من الزكاة
والنذور والكفارات من رأس مال أحد ، ويقولون : ديون الناس أحق
بالقضاء من ديون الله تعالى ، واقضوا الناس فهم أحق بالوفاء ، وإن ديون
الناس من رأس المال ، وديون الله تعالى من الثلث ، إن أوصى بها ، والا
فلا تؤدى البتة ، لامن الثلث ولا من غيره ، والله إن الجلود لتقشعر من أن

(١) في الاصل «ومنها ناه» بحذف « ما » وهو خطأ (٢) خشيش بضم الخاء وفتح
الشين واسكان الياء وآخره شين معجمات كلها . وأصرم باسكان الصاد المهملة . كنيته
أبو عاصم وهو ثقة مات سنة ٢٥٢ (٣) النسائي (ج ٢ ص ٤)

يكون الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « اقضوا الله فهو أحق بالوفاء »
و « دين الله أحق أن يقضى » فيقول هؤلاء المساكين بأرائهم المخدولة -
تقليداً لمن لم يعصم من الخطأ ولا أئته براءة من الله تعالى بالصواب ، من أبي
حنيفة ومالك وأصحابهما - : دعوا كلام نبيكم صلى الله عليه وسلم ، ولا تلتفتوه (١)
وخذوا قولنا ، فاقضوا ديون الناس ، فدينهم أحق من دين الله تعالى !!

قال أبو محمد : ما نعلم في البدع أقبح من هذا ولا أشنع منه ، لأن
أهل البدع لم يصححوا الأحاديث ، فهم أعذر في تركها ، وهؤلاء يقولون
بزعمهم بخبر الواحد العدل ، وأنه حق لا يجوز خلافه ، وليس لهم في هذه
الاسانيد مطعن البتة ، ثم يقدمون على المجاهرة بخلافها .

والذي لا يشك فيه : أن من بلغته هذه الآثار وصحت عنده ، ثم استجاز
خلاف ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتباعاً لقول أبي حنيفة ومالك
فهو كافر مشرك حلال الدم والمال ، لاحق باليهود والنصارى (٢)

وأما من صحح مثل هذا الاسناد وحكم به في الدين ، ثم قال في هذه :
لا يصح ، فهو فاسق وقاح (٣) قليل الحياء ، بادی المجاهرة ، نعوذ بالله من
كلتي الخطيئتين فهما خطئنا خسف .

ثم تركهم كلهم أن يقيسوا الصوم عن الميت - وإن أوصى به - على الحج
عنه إذا أوصى به ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ، فهم أول من ترك القياس
في الحديث الذي احتجوا به ، مع تركهم لحديث الصوم ، وقياسهم عليه

(١) استعمل « التفت » متعدياً بنفسه وهو فعل لازم ولم يجد نصاً على جواز تعديته بنفسه
(٢) يقرب من هذا كلة للإمام الشافعي في الام (ج ٧ ص ١٨٦) في الكلام على اختلافه
مع المالكية في رفع اليدين في الصلاة بعد أن حجهم بالأحاديث قال : « ولو جاز أن يتبع أحد
أمره دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركه ويتركه حيث
اتبعه ، ولكن لا يجوز لاحد علمه من المسلمين عندى أن يتركه الا ساهياً أو ناسياً »
(٣) بفتح الواو وتخفيف القاف ، وضبط في الاصل بتشديدها وهو خطأ

وهم لا يأخذون به .

نم نقول وبالله تعالى التوفيق : إنه ليس في هذا الحديث قياس أصلاً ، ولا دلالة على القياس ، ولكنه نص من الله تعالى جلي لأن الله تعالى أخبر في آية المواريث فقال : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فعم الله عز وجل الديون كلها ، وبضرورة العقل علمنا أن ما أوجبه الله علينا في أموالنا فإنه يقع عليه اسم دين بلا شك ، ثم بالنصوص علمنا - وبضرورة العقل - أن أمر الله تعالى أولى بالانقياد له ، وأحق بالتنفيذ ، وأوجب علينا ، من أمر الناس ، وكان السائل والسائلة للنبي صلى الله عليه وسلم مكتفين بهذا النص لو حضرها ذكره ، فأعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم بأن كل ذلك دين ، وزادهم علماً بأن دين الله تعالى أحق بالقضاء من ديون الناس ، وهذا نص جلي ، فأين للقياس ههنا أثر أو طريق ، لو أن هؤلاء القوم أنصفوا أنفسهم ونظروا لها ؟ ! ولكن ما في المصائب أشنع من قول من قال : اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصام عن الميت ويحج عنه ، وأخبر أنه دين الله تعالى وهو أحق بالقضاء من سائر ديون الناس - : فترك ذلك واجب ، ولا يجوز أن يصام عن ميت ، ولا يستعمل هذا الحديث فيما جاء فيه ، لكن منه استدللنا على أن بيع العسل في قبره بعسل في قبره (١) لا يجوز ، أو أن بيع رطل لحم تيس برطل لحم أرنب لا يجوز ، أو أن رطل قطن برطل قطن لا يجوز ! تبارك الله ! ما أقبح هذا وأشنعه لمن نظر بعين الحقيقة ! ! ونعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا بما روى من الحديث المشهور : « أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ان امرأتى ولدت ولداً أسود - وهو يعرض لنفيه - فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من ابل ؟ قال :

(١) لم أجد لكلمة « قبر » معنى يناسب ما هنا ، فلعلها كلمة محدثة أو معربة

نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنى ترى ذلك آتاه ؟ - أو كلاما هذا معناه - فقال له الرجل : لعل عرقا نزع ، فقال عليه السلام : ولعل هذا عرقا نزع « قالوا : وهذا قياس وتعليم للقياس .

قال أبو محمد : وهذا من أقوى الحجج عليهم فى إبطال القياس ، وذلك لأن الرجل جعل خلاف ولده فى شبه اللون علة لنفيه عن نفسه ، فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الشبه ، وأخبره أن الابل الورق قد تلدها الابل الحمر ، فأبطل عليه السلام أن تتساوى المتشابهات فى الحكم ، ومن المحال الممتنع أن يكون من له مسكة عقل يقيس ولادات الناس على ولادات الابل ، والقياس عندهم إنما هو رد فرع الى أصله وتشبيه ما لم ينص بمنصوص ، وبالضرورة نعلم أنه ليس الابل أولى بالولادة من الناس ، ولا الناس أولى من الابل ، وأن كلا النوعين فى الابلاد والالاقاح سواء ، فأين ههنا مجال للقياس ؟ وهل من قال : (١) أن توالد الناس مقيس على توالد الابل ، إلا بمنزلة من قال : إن صلاة المغرب إنما وجبت فرضا لأنها قيست على صلاة الظهر ؟ أو إن الزكاة إنما وجبت قياسا على الصلاة ؟ ! وهذه حماقة لا تأتى بها عضا ريط (٢) أصحاب القياس ، ولا يرضون بها لا أنفسهم ، فكيف أن يضاف هذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى آتاه الله الحكمة والعلم دون معلم من الناس ، وجعل كلامه على لسانه ! ما أخوفنا أن يكون هذا استخفافا بقدر النبوة وكذبا عليه صلى الله عليه وسلم ! ولقد كنا نعجب من إقدام أصحاب القياس فى نسبتهم الى

(١) فى الاصل « وهل بين من قال « نخذفنا كلمة « بين » لأنها لا معنى لها هنا بل

هى تفسد سياق الكلام

(٢) بفتح العين المهملة والضاد المعجمة وهم الاتباع ، ومفردة عضروط وعضروط بضم

العين واسكان الضاد وضم الراء فيهما .

عمرو على وعبد الرحمن رضى الله عنهم قياس حد الشارب على حد القاذف ،
ونقول : إن هذا استنقاص للصحابة ، إذ ينسب مثل هذا الكلام السخيف
اليهم ، حتى أتونا بثلاثة الانافي ، والتي لا شوى لها (١) فنسبوا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قاس ولادة الناس على ولادة الابل ! فاذا كرنا هذا
الفعل منهم قول بشر بن أبي خازم (٢) الاسدى

غضبت تميم أن تقتل عامر * يوم النصار فأعقبوا بالصيلم (٣)
هذا مع أن بعضهم لا يأخذ بهذا الحديث فيما ورد فيه ، ويرى في التعريض
الحد ، وهو يسمع فيه أن الاعرابي كان يعرض بنى ولده ، فلم يزد النبي صلى
الله عليه وسلم على أن أراد بطلان ظنه ، ووجوب الحكم بظاهر المولد
والفراش ، ولم ير عليه حداً ، أفىكون أعجب ممن يترك الحديث فيما ورد فيه ،
ويطلب فيه ما لا يجده أبداً ، من أن القاتل اذ عفى عنه ضرب مائة سوط ونفى
سنة ، قياساً على الزانى ، ان هذا العجب ! ! ونسأل الله العصمة والتوفيق *
واحتجوا أيضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم اذ سئل عن الابل تكون
في الرمل كأنها الظباء فيدخل فيها البعير الاجرب فتجرب كلها . فقال عليه
السلام : « ومن أعدى الاول ؟ » (٤)

قال أبو محمد : وهذا كما قبله وأطم ، وما فهم قط أحد أن ههنا للقياس
وجهاً ، بل فيه ابطال القياس حقاً ، لانهم أرادوا أن يجعلوا الابل انما جربت

(١) شوى يفتح الشين المعجمة مقصور أى لا يبر لها قال الكهيت

اجيبوا رقى الآسى النطاسى واحذروا مظنة الرصف التى لا شوى لها

(٢) خازم بالحاء المعجمة والزاي ، وفي الاصل بالحاء المهملة وهو خطأ (٣) الصيلم يفتح
الصاد واللام وبينهما ياء ساكنة : الداهية . والبيت من قصيدة له رواها المفضل الضبي في
المفضليات (ج ٢ ص ٦٨ — ٧٠) طبعة مصر سنة ١٣٢٤ وفى (ص ١٦٥ — ١٦٧)
طبعة مصر سنة ١٣٤٥ والبيت من شواهد اللسان فى مادة (ص ل م)

(٤) رواه مسلم (١٨٩ : ٢) بهذا اللفظ وفيه « فن أعدى الاول » . ورواه البخارى كذلك

(١٠٢ : ٣) ورواه الطحاوى فى معانى الآثار (٣٢٨ : ٢) كلهم من حديث ابى هريرة

من قبل الاجرب الذى انتقل حكمه اليها ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الظن الفاسد ، وأخبر أن كل ذلك وارد من قبل الله عز وجل ، وأنه فعل ذلك بالابل والنعم ولا فرق *

وذكروا أيضا ما حدثناه احمد بن قاسم ثنا أبى قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا اسمعيل - هو ابن اسحق - ثنا على - هو ابن المدينى - ثنا عبد الاعلى بن عبد الاعلى ثنا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن عن عمران بن الحصين قال : « أمرينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزاة ، فلما كان من آخر السحر عرسنا ، فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس ، فجعل الرجل يثب دهشا فزعا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اركبوا ، فركب وركبنا ، فسار حتى ارتفعت الشمس ، ثم نزل ، فأمر بلالا فأذن ، وفضى القوم من حاجاتهم ، وتوضؤوا وصلينا الركعتين قبل الغداة ، ثم أقام فصلى بنا ، فقلنا : يا رسول الله ألا تقضيها لوقيتها من الغد ؟ فقال : لا ينهاكم ربكم عن الربا ويقبله منكم (١) » قالوا : فقام عليه السلام حكم قضاء صلاتين مكان صلاة على الربا . قال أبو محمد : وهذا باطل من وجوه : أحدها أنه قد تكلم فى سماع الحسن من عمران بن الحصين ، فقليل : سمع منه ، وقيل : لم يسمع منه (٢) ، وأيضا فإنه قد صح من طريق جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال جابر : « كان لى على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين فقضاني وزادني » فهذا أشبه بالربا من صلاتين مكان صلاة ، إلا أن هذا حلال والربا حرام ، وأيضا فقد صح عن

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢١٧) من طريق مكى بن ابراهيم عن هشام بن حسان مطولا ، وفي آخره « ينهاكم الله » الخ بمحذف « لا » كأنه على سبيل الاستسكار ورواه الطيالسي (ص ١١٢) وأبو داود السجستاني (ج ١ ص ١٦٩ — ١٧٠) مختصرا
(٢) رجح البزار أنه سمع من عمران بن الحصين . انظر نصب الراية للزبيدي (ج ١ ص ٤٧) ورجح احمد بن حنبل أنه لم يسمع منه ، انظر المراسيل لابن أبى حاتم (ص ١٤ — ١٥) والتهذيب فى ترجمة الحسن

النبي صلى الله عليه وسلم فيمن جامع عامداً في يوم من رمضان أن يصوم مكانه
ستين يوماً أو ثمانيه وخمسين يوماً أو تسعة وخمسين يوماً ، فلو كان القياس كما
ذكروا لكان هذا عين الربا على أصلهم ، وأيضاً فإن هذا الحديث لا يقول
به المالكيون ولا الشافعيون ، لأنهم لا يرون تأخير القضاء في الصلاة الفائتة
إلى ارتفاع الشمس ، والمالكيون لا يرون أن يؤذن للصلاة الفائتة ، ولا أن
يصلى ركعتا الفجر قبل صلاة الصبح إذا فاتت ، ولا أقبح من قول من يحتاج
بخبير ثم هو أول مخالف لنصه وحكمه !

والقول الصحيح : هو أن هذا الخبر حجة في إبطال القياس ، لأنهم رضوا
الله عنهم أرادوا أن يصلوا مكان صلاة صلاتين ، وقد نهاهم الله تعالى عن تعدى
حدوده ، ومن تعدى الحدود أن يزيد أحد شرطاً لم يأمره الله تعالى به ، والربا
في لغة العرب الزيادة ، فصح بهذا الخبر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه
تعالى عن الزيادة على ما أمر به فقط ، ويبقى يدرى كل ذى حس أن القول
بالقياس زيادة في الشرع على ما أمر الله تعالى به ، فلما حرم تعالى الاصناف
الستة متفاضلة في ذاتها ، زادوا - هم - ذلك في المأكولات أو المكيلات
أو الموزونات أو المدخرات ، فزيادتهم هذه هي الربا حقاً ، والله تعالى قد نهى
عنه ، فهذا الخبر حجة عليهم - لو صح - في إبطال القياس ، وإلا فلا نسبة
بين الصلاة والبيع . وبالله تعالى التوفيق .

وأيضاً فإن هذا الخبر نص جلي ، لا مدخل للقياس فيه أصلاً ، ولا بينه
وبين شيء من القياس نسبة ، لأن اسم « الربا » يجمع الزيادة في الدين
والزيادة في الصلاة . بنص هذا الخبر ، فتحریم الربا مقتض لتحریم الأمرين
وكل ما جاء به النص فصحيح ، وكل ما أرادوا هم أن يريدوا بما ليس منصوصاً
عليه فهو باطل . فظهر أن من احتج بهذا الخبر فموه بما ليس مما يريد في شيء ،
بل هو حجة عليه . والحمد لله رب العالمين *

ثم لو صح لهم أن نصوصا من القرآن والسنة وردت باسم القياس وحكمه - وهذا لا يوجد أبداً - لما كان لهم في شيء من ذلك حجة ، لأنه كان يكون الحكم حينئذ أن ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو الحق ، وإن كل ما يقولونه هم - مما لم يقله الله تعالى ولا رسوله عليه السلام - فهو الباطل الذي لا يحمل القول به . وفي هذا كفاية لمن عقل .

وقد أوجب الله تعالى وحرم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفي كتابه ، ولم يحل لاحد أن يحرم ولا أن يوجب ولا أن يحلل ما لم يحله الله تعالى ولا أوجبه ولا حرمه - لأن الله تعالى حرم وأوجب وأحل ، وكل ذلك تعد لحدود الله تعالى *

وموهو أيضا بأن قالوا : لو كان العلم كله جليلا لاستوى العالم والجاهل في البيان ، ولو كان العلم كله خفيا لاستوى العالم والجاهل في الجهل به ، فصح أن بعضه جلي وبعضه خفي ، فوجب أن يقاس الخفي على الجلي .

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد ، لانه إذا كان بعضه جليلا وبعضه خفيا ، فالواجب على أصلهم هذا الفساد أن يستوى العالم والجاهل في تبين الجلي منه ، وأن يستوى الجاهل والعالم في خفاء الخفي منه عليهما أيضا ، فبطل العلم على أصلهم الخبيث الظاهر الفساد *

وأما نحن فنقول : إن العلم كله جلي بين ، نعى علم الديانة ، قال تعالى : (تبياننا لكل شيء) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين للناس ما نزل إليهم ، ومن قال غير هذا فهو كافر باجماع الأمة ، فاذ قد صح أنه عليه السلام قد بين ما نزل إليه ، والمبين بين - والحمد لله رب العالمين - لمن يعلم اللغة التي بها خاطبنا ، وانما خفي ما خفي من علم الشريعة على من خفي عليه ، لاعراضه عنه ، وتركه النظر فيه ، واقباله على وجوه الباطل ، التي ليست طريقا الى فهم الشريعة ، أو لنظره في ذلك بفهم

كليل ، إما لشغل بال أو مرض أو غفلة ، ولو لم يكن علم الدين جلياً كله ما أمكن الجاهل فهم شئ منه أبداً ، نعى مما يدعون أنه خفى ، فلما صح أن العالم يمكن له إقامة البرهان وإيضاح ما خفى على الجاهل حتى يفهمه ويتبين له - : صح أن العلم كله جلي بين ، نعى علم الديانة . والحمد لله رب العالمين *

وموهوا أيضاً بما روى من قول نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن اسحق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا سليمان بن الأشعث ثنا حفص بن عمر الحوضي (١) عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال : كيف تفتضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله عز وجل ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله عز وجل ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي (٢) ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره (٣) وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » قال أبو محمد : وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو القطان - عن شعبة بن أبي عون (٤) عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ

(١) بالحاء المهملة والضاد المعجمة واسكان الواو بينهما نسبة إلى الحوض

(٢) في نسخة من أبي داود (ج ١ ص ٣٢٠) « برأى »

(٣) في أبي داود « صدره » بحذف « في »

(٤) في الاصل « عون » بحذف « أبو » وهو خطأ صححناه من أبي داود من الاسناد

السابق وغيرهما

(٥) سبق الكلام على هذا الحديث وطوره وإسانيه . وعلى الحارث في الجزء السادس

من هذا الكتاب (ص ٢ و ٣٥ - ٢٢٧)

ابن جبيل : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن » فذكر معناه .
قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، لم يروه أحد من غير هذا الطريق ،
وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا ، فلا حجة فيمن لا يعرف من
هو ، وفيه الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يعرف من هو ، ولم يأت هذا
الحديث قط من غير طريقه .

اخبرني احمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن احمد الفقيه
ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري - هو جامع
الصحيح - قال ، فذكر سند هذا الحديث ، وقال : رفعه في اجتهاد الرأي ،
قال البخاري : ولا يعرف الحارث إلا بهذا ، ولا يصح ، هذا نص كلام البخاري
رحمه الله (١)

وأيضا فان هذا الحديث ظاهر الكذب والوضع ، لان من المحال البين أن
يكون الله تعالى يقول : (اليوم أكملت لكم دينكم) و (ما فرطنا في الكتاب
من شيء) و (تبياننا لكل شيء) ثم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه
ينزل في الديانة مالا يوجد في القرآن ، ومن المحال البين أن يقول الله تعالى
مخاطبا لرسوله صلى الله عليه وسلم : (لتبين للناس ما نزل اليهم) ثم يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه يقع في الدين ما لم يبينه عليه السلام ، ثم من
المحال الممتنع أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فاتخذ الناس رؤسا
جها لا فافتوا بالرأي فضلوا وأضلوا » جاء هذا بالسند الصحيح الذي لا اعتراض
فيه ، وقد ذكرناه في باب الكلام في الرأي - : ثم يطلق الحكم في الدين بالرأي
فهذا كله كذب ظاهر لا شك فيه ، وقد كان في التابعين الراوين عن الصحابة
رضي الله عنهم خبت كثير وكذب ظاهر ، كالحارث الاعور وغيره ممن شهد

(١) سبق الكلام على هذا الحديث وطرقه وأسانيده وعلى الحارث في الجزء السادس من هذا
الكتاب (ص ٢٦ و ٣٥ - ٣٧)

عليه بالكذب ، فلا يجوز أن تؤخذ رواية عن مجهول لم يعرف من هو ولا ماحاله *

وقد لجأ بعضهم الى أن ادعى في هذا الحديث أنه منقول نقل الكافة . قال أبو محمد : ولا يمجز أحد عن أن يدعى في كل حديث مثل هذا ، ولو قيل له : بل الحديث الذي جاء من طريق ابن المبارك : « إن أشد الفرق فتنة على أمتي قوم يقيسون الامور برأيهم فيحرمون الحلال ويحلون الحرام » هو من نقل الكافة ، أ كان يكون بينه وبينه فرق ؟ ! ولكن من لم يستحي قال ما شاء ، ولكن الذي لا شك فيه أنه من نقل الكواف كلها نقل تواتر يوجب العلم الضروري ، فقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعت في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فهذا هو الذي لا شك في صحته ، وليس فيه الرد عند التنازع إلا الى الله تعالى ، وهو القرآن ، والى الرسول ، وهو كلامه صلى الله عليه وسلم ، ولا ذكر للقياس في ذلك . فصح أن ما عدا القرآن والحديث لا يحل الرد اليه عند التنازع ، والقياس ليس قرآنا ولا حديثا ، فلا يحل الرد اليه أصلا . وبالله تعالى التوفيق .

مع أن هذا الحديث الذي ذكرنا من طريق معاذ لا ذكر للقياس فيه البتة بوجه من الوجوه ، ولا بنص ولا بدليل ، وانما فيه الرأي ، والرأي غير القياس ، لان الرأي انما هو الحكم بالأصلح والأحوط والأسلم في العاقبة ، والقياس هو الحكم بشئ لانص فيه بمثل الحكم في شئ منصوص عليه ، وسواء كان أحوط أو لم يكن ، كان أصلح أو لم يكن ، كان أسلم أو أقتل ، استحسنه القائل له أو استشغنه .

وهكذا القول في قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران » ليس فيه للقياس أثر ، لا بدليل (٨ - سابع)

ولا بنص ، ولا لرأى ايضا ، لا بذكر ولا بدليل بوجه من الوجوه . وانما فيه اباحة الاجتهاد فقط ، والاجتهاد ليس قياس ولا رأيا ، وانما الاجتهاد : اجتهاد النفس واستفراغ الوسع في طلب حكم النازلة في القرآن والسنة ، فمن طلب القرآن وتقرأ آياته ، وطلب في السنن وتقرأ الاحاديث في طلب ما نزل به ، فقد اجتهد ، فان وجدها منصوصة فقد أصاب فله اجران : أجر الطلب وأجر الاصابة ، وان طلبها في القرآن والسنة فلم يفهم موضعها منها ولا وقف عليه ، وفاتت ادراكه ، فقد اجتهد فأخطأ فله أجر . ولا شك أنها هنالك إلا انه قد يجدها من وفقه الله لها ، ولا يجدها من لم يوفقه الله تعالى لها ، كما فهم جابر وسعد وغيرهما آية الكلاله ولم يفهمها عمر ، وكما قال عثمان في الاختين بملك اليمين : أحلتها آية وحرمتها آية . فأخبر أنه لم يقف على موضع حقيقة حكمهما ، ووقف غيره على ذلك بلا شك . ومحال أن يغيب حكم الله تعالى عن جميع المسلمين . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا ايضا بما حدثناه احمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا سعيد بن أبي مريم أنا سلمة بن علي (١) حدثني الازاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلم العلم قبل ذهابه ، فقال صفوان بن عسال : وكيف ! وفينا كتاب الله نتعلمه ونعلمه أولادنا ؟ ففضض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك فيه ، ثم قال : أليست الثوراة والانجيل في أيدي اليهود والنصارى ؟ فما أغنت عنهم حين تركوا ما فيهما »

قال ابو محمد : هذا الحديث من أعظم الحجج عليهم في وجوب ابطال القياس ، لانه صلى الله عليه وسلم أخبر أن من ترك القرآن والعمل به فقد

وأيضا (١) لا أعرف لمن سلمية بن علي هذا ؟ ما رايته في شيء من كتبهم ولا في شيء من كتب

ترك العلم ، وسلك سبيل اليهود والنصارى . وأصحاب القياس أهل هذه الصفة ، لأنهم تركوا القرآن والعمل به ، وأقبلوا على قياساتهم الفاسدة . ونعوذ بالله من الخذلان *

ثم يقال لهم : انما تعلقتم بتشبيهه النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حرم التوفيق من أمته في ذلك - : بفعل اليهود والنصارى ، اذ نبذوا كتابهم ، ونحن نقر بصحة هذا التشبيه ، وانما ننكر أن يكون حكم من فعل ذلك من المسلمين كحكم من أشبه فعله من اليهود والنصارى .

وأما أهل القياس فيلزمهم لزوما ضروريا - اذ حكموا للمشتبهين بحكم واحد - أن يحكموا فيمن ترك أحكام القرآن منابها لحكم به في اليهود والنصارى ، من القتل والسبي للذراري والنساء وأخذ الجزية ان سالموا ، فان تمادوا على قياسهم لحقوا بالصفورية الازارقة ، وعاد هذا الحكم عليهم في تركهم لأحكام القرآن والعمل بالقياس ، وإن أحجموا عن ذلك تناقضوا وتركوا القياس . وبالله تعالى التوفيق *

فهذا كل ما موهوا به من إيراد الحديث الذي قد أوضحنا - بحول الله تعالى وقوته - أنه كله حجة عليهم ، وموجب لابطال القياس . وكل من له أدنى حس يرى ان إرادهم ما أوردوا لا طريق للقياس فيه ، وأنهم يوهمون الضعفاء أننا ننكر تشابه الاشياء . ونحن - والله الحمد - أعلم بتشابه الاشياء منهم ، وأشد اقرارا به منهم . وانما ننكر أن نحكم في الدين للمتشابهين في بعض الصفات بحكم واحد - من إيجاب أو تحريم أو تحليل - بغير اذن من الله تعالى ، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا أنكرنا ، وفي هذا خالفنا ، لا في تشابه الاشياء ، فلو تركوا التوبة الضعيف لكان أولى بهم * وادعى بعضهم - دون مراقبة - اجماع الصحابة رضي الله عنهم على القول بالقياس ، وهذه مجاهرة لا يمد لها في القبح شيء أصلا ، وباليقين نعلم أنه

ما روى قط عن أحد من الصحابة القول بأن القياس حق بوجه من الوجوه ،
لا من طريق تصح ، ولا من طريق ضعيفة ، إلا حديثا واحداً ، نذكره ان
شاء الله تعالى بعد فراغنا من ذكر تمويههم بدلائل الاجماع ، وهو ايضا
لا يصح البته *

ولو أن معارضا يعارضهم فقال : قد صح إجماع الصحابة على إبطال
القياس . أكان يكون بينه وبينهم فرق في أنها دعوى ودعوى ؟ بل ان قائل
هـذا (١) - من اجماعهم على ابطال القياس - يصح قوله ببرهان نذكره ان
شاء الله تعالى .

وهو : أنه قد صح بلا شك عند كل أحد من ولد آدم يدري الاسلام
والمسلمين - من مؤمن أو كافر - أن جميع الصحابة مجمعون على ايجاب ما قال
الله تعالى في القرآن مما لم يصح نسخه ، وعلى ايجاب ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وعلى أنه لا يحل لأحد أن يحرم ولا أن يحلل ولا أن يوجب حكماً لم
يأت به الله تعالى ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم في الديانة ، وعلى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس على أمته أمر دينها ، وأنه عليه السلام قد بينه
كله للناس ، هذا كله مجمم عليه من جميع الصحابة ، أولهم عن آخرهم بلا شك ،
ولولا ذلك ما كانوا مسلمين ، فاذ هذا مجمع عليه بلا شك ، فهذه المقدمات مبطله
للقياس ، لانه عند القائلين به حوادث في الدين لم ينزل الله تعالى فيها حكماً في
القرآن بينا ، ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حكمها بنصه عليها . وهذا
ملا يشك مسلم أن الصحابة لو سمعوا قائلًا يقول بهذا لبرئوا منه .

وأيضاً : فالصحابه عشرات ألوف ، روى الحديث منهم ألف وثلثمائة
ونيف ، مذكورون بأسمائهم ، وروى الفقه والفتيا منهم عن نحو مائة ونيف
وأربعين ، مسمين بأسمائهم ، حاشا الجمل المنقوله عن أكثرهم أو جميعهم ،

(١) في الاصل « بلى ان قائل هذا » وصحناه هكذا لان بساط القول يقضى به

كأقامة الصلاة وأداء الزكاة ، والسجود فيما سجد بهم امامهم فيه من سجود القرآن ، والاشتراك في الهدى ، والصلاة الفريضة خلف المتطوع ، ومثل هذا كثير ، وانما أردنا بنقل الفتيا من ذكر عنه باسمه أنه أجاز أمراً كذا ، أو نهى عن أمر كذا ، أو أوجب كذا ، أو عمل كذا ، فإمهم أحد روى عنه اباحة القياس ، ولا أمر به البتة بوجه من الوجوه ، حاشا الحديث الواحد الذي ذكرنا آنفاً ، وسند كره ان شاء الله تعالى باسناده ، ونبين وهيه وسقوطة . وروى أيضاً نحو عشر قضايا ، فيها العمل بما يظن أنه قياس ، فاذا حقق لم يصح أنه قياس ، منها صحيح السند ، ومنها ساقط السند ، وروى عنهم أكثر من ذلك وأصح في إبطال القياس نصاً .

وأما القول بالعلل التي يقول بها حذاق القياسين عند أنفسهم ، ولا يرون القياس جائزاً إلا عليها : - فباليقين ضرورة نعم لم أنه لم يقل قط بها أحد من الصحابة بوجه من الوجوه ، ولا أحد من التابعين ، ولا أحد من تابعي التابعين ، وانما هو أمر حدث في أصحاب الشافعي ، واتبعهم عليه أصحاب أبي حنيفة ، ثم تلاهم فيه أصحاب مالك . وهذا أمر متيقن عندهم وعندنا . وما جاء قط في شيء من الروايات عن أحد من كل من ذكرنا أصلاً - لافي رواية ضعيفة ولا سقيمة - أن أحداً من تلك الاعصار علل حكماً بعلّة مستخرجة يجعلها علامة للحكم ، ثم يقيس عليها ما وجد تلك العلة فيه ، مما لم يأت في حكمه نص وإذ لا يجوز القياس عند جمهور أصحاب القياس إلا على علة جامعة بين الامرين هي سبب الحكم وعلامته ، وإلا فالقياس باطل .

ثم أيقنواهم ونحن على (١) أن ليس أحد من الصحابة ولا من تابعيهم ولا من تابعي تابعيهم نطق بهذا اللفظ ، ولا نبه على هذا المعنى ، ولادل

(١) تمديدية فعل « أيقن » : « على » لاحتاجة لها في اللغة ، وأظن أن صواب الكلمة « تم

اتفقواهم ونحن على » الخ

عليه ، ولا علمه ولا عرفه ، ولو عرفوه ما اكتموه . فقد صح إجماعهم على
إبطال القياس بلا شك

وقد اضطر هذا الأمر وهذا البرهان طائفة من أصحاب القياس إلى
الفرار من ذكر العلل وتعليل الأحكام جملة ، وعن لفظ القياس ، ولجؤا إلى
القول بالتشبيه والتمثيل والتنظير ، وهو المعنى الذي فروا منه بعينه ، لأنه
لا بد لهم من التعريف بالشبه بين الأمرين الموجب تسوية حكم ما لم ينص عليه
مع مانص عليه منهما ، فكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار ، وكحلل الحمر
باسم النبيذ . وأكثر ما هي هذه الطائفة فن أصحاب أحمد ، ومن لم يقلد
أحداً من علماء أصحاب الحديث ، ومنهم نبذ من أصحاب مالك ، ويسير
من أصحاب أبي حنيفة ، فكيف يستحل من له علم وورع وفرار عن الكذب
أن يدعى الإجماع فيما هذه صفته ! وفي أمر قد روى عن الصحابة أزيد من
عشرين ألف قضية ليس فيها ما يدل على القياس ، إلا قضية واحدة لا تصح ،
ونحو عشر قضايا يظن أنها قياس ، وليست عند التحقيق قياساً . وهم مجمعون
معنا على أنه لم يحفظ قط عن أحد من الصحابة قياس في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم ! *

فأذا ذلك كذلك فنحن نبرأ إلى الله تعالى من كل دين حدث بعده صلى الله
عليه وسلم : ولو كان القياس حقاً لما أغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانه
والعمل به . ثم من الباطل المتيقن أن يكون القياس مباحاً في الدين ثم لا يعلمنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى شئ نقيس ؟ ولا على ماذا نقيس ؟ ولا
أين نقيس ؟ ولا كيف نقيس ؟ فصح أن القياس باطل لاشك فيه *

وأما القول بالرأى والاستحسان والاختيار فكثير عنهم رضى الله عنهم
جداً ، ولكن لا سبيل إلى أن يوجد لأحد منهم أنه جعل رأيه ديناً أو جبه
حكماً ، وإنما قالوا أخباراً منهم بأن هذا الذى يسبق إلى قلوبهم ، وهكذا

يظنون وعلى سبيل الصلح بين المختصمين ، ونحو هذا ، مع أن أصحاب القياس قد كفونا - والله الحمد - التعلق بهذا الباب ، لانهم - نغني حذاقهم ومتكلميهم - مبطلون للرأى والاستحسان ، الا أن يكون قياسا على علة جامعة ، وقد أصفق على هذا أكابر المتأخرين من الحنفيين والمالكيين ، وسلكوا في ذلك مسلك الشافعيين ، وتركوا طرائق أسلافهم في الاعتماد على الرأى والاستحسان وقياس التمثيل المطلق والتشبيه . ولولم يفعلوا لكان أمرهم أهون مما يظن ، لانه اذا لم يبق الا الرأى وحده مجردا ، والاستحسان المطلق - : فليس رأى زيد أولى من رأى عمرو ، ولا استحسان زيد أولى من استحسان عمرو ، فحصل الدين - وأعوذ بالله لو كان ذلك - هملا غير حقيقة ، وحراما حلالا معا ، وحقا باطلا معا ، وتخليطا فاسدا ، وهذا أبين من أن يغلط فيه من له حس . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا باجماع الامة على تقديم أبي بكر الى الخلافة ، وأن ذلك قياس على تقديم النبي صلى الله عليه وسلم له الى الصلاة ، وأن عمر قال للانصار : ارضوا لامامتكم من رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاتكم وهى عظم (١) دينكم .

قال ابو محمد : وهذا من الباطل الذى لا يحل ، ولو لم يكن فى تقديم أبي بكر حجة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه الى الصلاة لما كان أبو بكر أولى بالخلافة من على ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلف عليا على المدينة فى غزوة تبوك ، وهى آخر غزواته عليه السلام ، فقياس الاستخلاف على الاستخلاف اللذين يدخل فيهما (٢) الصلاة والاحكام أولى من قياس الاستخلاف على الصلاة وحدها .

(١) بضم العين واسكان الظاء أى معظمه أو وسطه

(٢) فى الاصل « التى يدخل فيهما » وهو خطأ

فان قالوا : إن استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر هو آخر فعله .
 قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : إن عليا لم ينحط فضله بعد أن استخلفه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة في غزوة تبوك ، بل زاد خيراً
 بلا شك ، فلم يكن استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الصلاة
 لاجل نقيصة حدثت في علي لم تكن فيه إذ استخلفه (١) على تبوك ، كما لم
 يكن استخلافه عليه السلام عليا على المدينة في عام تبوك لأنه كان أفضل
 من أبي بكر ، فليس استخلاف أبي بكر عن الصلاة طائفاً لعلي .

وانما العلماء في خلافة أبي بكر على قولين : أحدهما أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نص عليه ، وولاه خلافته على الأمة ، وأقامه بعد موته مقامه
 عليه السلام في النظر عليها ولها ، وجعله أميراً على جميع المؤمنين بعد وفاته
 عليه السلام ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ، ونلقاه - إن شاء الله
 تعالى - عليه ، مقرّوناً منا بشهادة التوحيد *

وحجبتنا الواضحة في ذلك : إجماع الامة حينئذ جميعاً على أن سموه « خليفة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولو كانوا أرادوا بذلك أنه خليفته على الصلاة ،
 لكان أبو بكر مستحقاً لهذا الاسم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، والامة
 كلها مجمعة على أنه لم يستحق أبو بكر هذا الاسم في حياة النبي صلى الله عليه
 وسلم ، وأنه انما استحقه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ ولي خلافته
 على الحقيقة .

وأيضاً : فلو كان المراد بتسميتهم إياه « خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم »
 على الصلاة لا على الأمة لما كان بهذا الاسم في ذلك الوقت أولى من أبي
 رهم (٢) وابن أم مكتوم (٣) وعلى ، فكل هؤلاء فقد استخلفه النبي صلى

(١) في الاصل « اذا استخلفه » وهو خطأ (٢) بضم الراء ، اسمه كلثوم بن الحصين
 الغفاري ، واشتهر بكنيته ، كان ممن بايع تحت الشجرة ، واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم
 على المدينة في غزوة الفتح ، وظهر من هذا أنه استخلف على الصلاة والحكم (٣) هو الاعشى

الله عليه وسلم على المدينة ، ولأمن عتاب بن أسيد بن أبي العيص (١) بن أمية ابن عبد شمس ، وقد استخلفه عليه السلام على مكة ، ولأمن عثمان بن أبي العاص الثقفي ، فقد استخلفه عليه السلام على الطائف ، ولأمن خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس فقد استخلفه عليه السلام على صنعاء . فلما اتفقت الأمة كلها على أنه لا يسمى أحد ممن ذكرنا « خليفة رسول الله » لافي حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعد موته ، ولا يسمى بذلك على إذولى الخلافة ، علمنا ضرورة أنه إنما يسمى أبو بكر « خليفة رسول الله » لانه استخلفه على الخلافة التامة بعد موته فى ولاية جميع أمور الأمة وهذابين . والله تعالى التوفيق *

ومعنى « خليفة » فعيلة من « مخلوف » وهذه الهاء للمبالغة ، كقولك « عقير وعقيرة » منقول عن « معقورة » . فهذا قول .
والقول الثانى : أنه إنما قدمه المسلمون لانه كان أفضلهم ، وحكم الامامة أن يكون فى الافضل *

واحتجوا بامتناع الانصار فى أول الامر ، وبقول عمر : إن أستخلف فقد استخاف من هو خير منى ، وإن لا أستخلف فلم يستخلف من هو خير منى ، يعنى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل بعضه طأء عليهم ، لان الانصار

الذى نزل فيه (عيسى وتولى) وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين ، وذكر ابن عبد البر عن جماعة من أهل العلم بالنسب والسير أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشرة مرة (١) عتاب - بفتح العين وتشديد والتاء - وأسيد - بفتح الهمزة وكسر السين المهملة - والعيص بكسر العين - وعتاب هذا استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة وكان عمره نيفاً وعشرين سنة ، وحج بالناس سنة الفتح ، ثم أقره أبو بكر على ولايته ، وكذلك عمر ، ومات فى آخر خلافة عمر ، وكان شديداً على المريب ، لنا على المؤمنين ، وكان يقول : والله لا أعلم متخلفاً عن هذه الصلاة فى جماعة الا ضربت عنقه ، فانه لا يتخلف عنها الا منافق .

لم يكونوا ليتروا رأيهم ، وهم أهل الدار والمنعة والسابقة ، الذين لم يبالوا بمخالفة أهل المشرق والمغرب ، وحاربو جميع العرب حتى أدخلوهم في الاسلام طوعا وكرها - : إلا لنص من النبي صلى الله عليه وسلم ، لا رأى أضيفهم النزاع اليهم من المهاجرين .

وأما قول عمر فظن منه ، وقد قال رضى الله عنه - إذ بشره ابن عباس عند موته بالجنة - : والله إن علمك بذلك يا ابن عباس لقليل ، خفى عليه شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، مع ما في القرآن من ذلك لأهل الحديبية ، وهو منهم ، فهكذا خفى عليه نص النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر ، وهذا من عمر مضاف الى ما قلنا آنفا ، ومضاف الى قوله يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله . وإلى قوله يوم أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب الكتاب في مرضه الذي مات فيه .

كما حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا محمد بن يوسف ثنا البخاري ثنا يحيى بن سليمان الجعفي ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : « لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي ، فقال عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلفوا وكثر اللغط ، فقال : قوموا عني ، ولا ينبغي عندي التنازع ، فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه (١) » .

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري سمعت سليمان - هو الاحول - عن سعيد

(١) رواه البخاري بهذا الاسناد في كتاب العلم من الصحيح (١ : ٢٣) وانظر شرح المعنى طبع الادارة المنيرية (٢ : ١٦٩ - ١٧٢)

ابن جبير عن ابن عباس ، فذكر هذا الحديث وفيه : « إن قوما قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم : ماشأنة ؟ هجر ! »
قال أبو محمد : هذه زلة العالم التي حذر منها الناس قديما ، وقد كان في سابق علم الله تعالى أن يكون بيننا الاختلاف ، وتضل طائفة وتهتدى بهدى الله أخرى (١) ، فلذلك نطق عمر ومن وافقه بما نطقوا به ، مما كان سببا الى حرمان الخير بالكتاب الذي لو كتبه لم يضل بعده ، ولم يزل أمر هذا الحديث مهما لنا ، وشجى في نفوسنا ، وغصة نألم لها ، وكنا على يقين من أن الله تعالى لا يدع الكتاب الذي أراد نبيه صلى الله عليه وسلم أن يكتبه فلن يضل بعده دون بيان ، ليحيا من حى عن بينة ، إلى أن من الله تعالى بأن أوجدناه (٢) فانجلت الكربة ، والله المحمود .

وهو ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن سعيد ثنا يزيد بن هرون ثنا إبراهيم بن سعد (٣) ثنا صالح بن كيسان عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه — : ادعى لى أبا بكر وأخاك (٤) حتى أكتب كتابا ، فأنى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والنبيون إلا أبا بكر »
قال أبو محمد : هكذا فى كتابى عن عبد الله بن يوسف ، وفى أم أخرى : « ويأبى الله والمؤمنون (٥) »

(١) فى الاصل « ويضل » « ويهتدى » بضمير المذكر الغائب فهما
(٢) هكذا فى الاصل بالهمزة وله وجه (٣) فى الاصل « إبراهيم بن سعيد » وهو خطأ
(٤) فى صحيح مسلم (٢ : ٢٣١) « ادعى لى أبك وأخاك » وفى طبعة الاستانة (ج ٧ ص ١١٠) وفى نسخة خطية صحيحة عندي : « ادعى لى أبا بكر أبك وأخاك »
(٥) لم أجد فى نسخة من نسخ مسلم لفظ « والنبيون » وإنما هو « والمؤمنون »
باتفاق النسخ كلها ، وهو الموافق لرواية ابن سعد فى الطبقات فقص رواه عن يزيد بن هرون (ج ٣ ق ١ ص ١٢٧)

وهكذا حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
ثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسى ثنا يزيد بن هارون ثنا إبراهيم بن
سعد عن صالح بن كيسان عن الزهرى عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم بمثله ، وفيه : « ان ذلك كان فى اليوم الذى بدى فيه عليه السلام
بوجه الذى مات فيه » بأبى هو وأبى .

قال أبو محمد : فعلمنا أن الكتاب المراد يوم الخميس قبل موته صلى الله
عليه وسلم بأربعة أيام — كما روينا عن ابن عباس يوم قال عمر ما ذكرنا —
إنما كان فى معنى الكتاب الذى أراد عليه السلام أن يكتبه فى أول مرضه
قبل يوم الخميس المذكور بسبع ليال ، لأنه عليه السلام ابتدأه وجهه يوم
الخميس فى بيت ميمونة أم المؤمنين ، وأراد الكتاب الذى قال فيه عمر ما قال
يوم الخميس ، بعد أن اشتد به المرض ، ومات عليه السلام يوم الاثنين ، وكانت
مدة علته صلى الله عليه وسلم اثنى عشر يوما ، فصح أن ذلك الكتاب كان فى
استخلاف أبى بكر ، لئلا يقع ضلال فى الأمة بعده عليه السلام *

فان ذكر ذا كر معنى ماروى عن عائشة إذ سئلت من كان رسول الله
مستخلفا لو استخلف ؟ فانما معناه : لو كتب الكتاب فى ذلك .

قال أبو محمد : فهذا قول ثان (١) ، وقالت الزيدية : انما استخلف أبو بكر
استمیلانا للناس كلهم ، لأنه كان هنالك قوم ينافرون عليا ، فرأى على أن قطع
الشغب أن يسلم الامر الى أبى بكر ، وان كان دونه فى الفضل .

قال أبو محمد : وأما أن يقول أحد من الامة : ان ابا بكر إنما قدم قياسا
على تقديمه الى الصلاة فيأبى الله ذلك ، وما قاله أحد قط يومئذ ، وانما تشبث
بهذا القول الساقط المتأخرون من أصحاب القياس ، الذين لا يبالون بما نصروا
به أقوالهم ، مع أنه أيضا فى القياس فاسد — لو كان القياس حقا — لما بينا قبل ،

ولأن الخلافة ليست علمها آلة الصلاة ، لأن الصلاة جائز أن يليها العربي والمولى والعبد والذي لا يحسن سياسة الجيوش والاموال والاحكام والسير الفاصلة ، وأما الخلافة فلا يجوز أن يتولاها ، إلا قرشى صليبة (١) ، عالم بالسياسة ووجوهها ، وان لم يكن محكما للقراءة ، وانما الصلاة تتبع للامامة ، وليست الامامة تبعا للصلاة ، فكيف يجوز عند أحد من أصحاب القياس أن تقاس الامامة التي هي أصل ، على الصلاة التي هي فرع من فروع الامامة ؟ ! هذا مما لا يجوز عند أحد من القائلين بالقياس .

وقد كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم أكابر المهاجرين ، وفيهم عمر وغيره ، أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ممن تجوز له الخلافة ، فكان أحقهم بالصلاة ، لأنه كان أقرأهم ، وقد كان أبو ذر وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وابن مسعود أولى الناس بالصلاة اذا حضرت ، اذا لم يكونوا بحضرة أمير أو صاحب منزل ، لفضل أبي ذر وزهده وورعه وسابقته ، وفضل سائر من ذكرنا وقراءتهم ، ولم يكونوا من أهل الخلافة ، ولا كان أبو ذر من أهل الولايات ولا من أهل الاضطلاع بها ، وقد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر انى أحب لك ما أحب لنفسى وانك ضعيف ، فلا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم » وقد أمر رسول صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأسامة بن زيد على من هو أفضل منهم وأقرأ ، وأقدم هجرة وأفقه وأسن ، وهذه هي شروط الاستحقاق للامامة فى الصلاة ، وليست هذه شروط الامارة ، وانما شروط الامارة حسن السياسة ، ونجدة النفس ، والرفق فى غير مهانة ، والشدة فى غير عنف ، والعدل ، والجود بغير اسراف ، وتمييز صفات الناس فى اخلاقهم ، وسعة الصدر ، مع

(١) يعنى من صلب قریش . انظر الاستدراك الذى كتبناه فى آخر الجزء السادس من هذا الكتاب .

البراءة من المعاصي ، والمعرفة بما يخصه في نفسه في دينه ، وان لم يكن صاحب عبارة ، ولا واسع العلم . ولو حضر عمرو و خالد وأسامة مع أبي ذر - وهم غير أمراء - ماساغ لهم أن يؤموا تلك الجماعة ، ولا أن يتقدموا أباذر ولا أبي بن كعب . ولو حضروا في مواضع يحتاج فيها الى السياسة في السلم والحرب ، لكان عمرو و خالد وأسامة أحق بذلك من أبي ذر وأبي ، ولما كان لأبي ذر وأبي من ذلك حق مع عمرو و خالد وأسامة . وبرهان ذلك استعمال رسول صلى الله عليه وسلم خالدا وأسامة وعمراً دون أبي ذر وأبي ، وأبو ذر وأبي أفضل من عمرو وأسامة و خالد بدرج (١) عظيمة جداً ، وقد حضر الصحابة يوم غزوة مؤتة فقتل الامراء وأشرف المسلمون على الهلكة ، فما قام منهم أحد مقام خالد بن الوليد ، وكلهم - إلا الاقل - أقدم إسلاماً وهجرة ونصراً ، وهو حديث الاسلام يومئذ ، فما ثبت أحد ثباته ، وأخذ الراية ودبر الامر ، حتى انحاز بالناس أجمل انحياز ، فليست الامامة والخلافة من باب الصلاة في ورد ولا صدر . فبطل تمويههم بأن خلافه أبي بكر كانت قياساً على الصلاة أصلاً *

فان قالوا : لو كانت خلافه أبي بكر منصوصاً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم ما اختلفوا فيها .

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا تمويه ضعيف لا يجوز إلا على جاهل بما اختلف فيه الناس ، وهل اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟ والله العظيم - قسماً برأ - ما اختلف اثنان قط فصاعداً في شيء من الدين إلا في منصوص بين في القرآن والسنة ، فمن قائل : ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا تاتى بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا خصوص ، ومن قائل : هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل ، وكل هذا منهم بلا دليل في أكثر دعواهم .

كاختلافهم في وجوب الوصية لمن لا يرث من الاقارب ، والاشهاد في البيع ،
وايجاب الكتابة ، وقسمة الخمس ، وقسمة الصدقات ، ومن تؤخذ الجزية ،
والقراآت في الصلوات ، والتكبير فيها ، والاعتدال ، والنيات في الاعمال ،
والصوم ، ومقدار الزكاة وما يؤخذ فيها ، والمتعة في الحج ، والقران والفسخ ،
وسائر ما اختلف الناس فيه . وكل ذلك منصوص في القرآن والصحيح عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فعلى هذا وعلى النسيان للنص كان اختلاف من اختلف في خلافة أبي بكر .
وأما الانصار فانهم لما ذكروا ذكروا ، وكانوا قبل ذلك قد نسوا ،
حتى قال قائلهم : منا أمير ومنكم أمير ، ودعا بعضهم الى المداولة . وبرهان
ماقلنا أن عبادة بن الصامت الانصارى روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : أن الانصار بايعوه على أن لا ينازعوا الامر أهله . وأنس بن مالك
الانصارى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الأئمة من قريش .
فهذا ونحوه رجعت الانصار عن رأيهم ، ولولا ذلك ما رجعوا الى رأي
غيرهم . ومعاذ الله أن يكون رأي المهاجرين أولى من رأي الانصار ، بل النظر
والتدبير بينهم سواء ، وكلهم فاضل سابق . وقد قال عمر يوم مات النبي صلى
الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله ، وهو يحفظ قول الله عز وجل : (إنك
ميت وإنهم ميتون) فلما ذكر بها خر مغشيا عليه ، وهكذا عرض للانصار .

وقد روينا ذلك نصا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن
عثمان الاسدى ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال
ثنا أبو عوانة عن داود بن عبد الله الاودى عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى .
فذكر حديث وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فقال رجال أدركناهم .
فذكر باقي الحديث . وفيه : أن أبا بكر قال : وقد علمت باسمه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : « إن الأئمة من قريش ، الناس برهم تبع

لبرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم » قال : صدقت أو قال : نعم (١)
قال أبو محمد : ومن أما جيب أهل القياس : أنهم في هذا المكان يحتجون
بأن امامة أبي بكر كانت قياساً لانصا ، ثم نسوا أنفسهم - أو تناسوا عمدا
فاذا أرادوا إثبات التقليد للمصاحب قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر » !!

قال أبو محمد : وهذا عجب ما شئت منه !! فان كان هذا الحديث صحيحا فقد
صح النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة أبي بكر بعده ، ثم
على خلافة عمر بعد أبي بكر ، وبطل قولهم : إن بيعة أبي بكر كانت قياساً
على صلته بالناس ، وان كان هذا الحديث لا يصح فلم يحتجوا به في تقليد
الأمم من الصحابة ؟ أفيمكن أقبح من هذه المناقضات بما يبطل بعضه
بعضاً ؟ ! ولكن إنما شأن القوم نصر المسألة التي يتكلمون فيها بما أمكن :
من حق أو باطل أو ضحكة ، أو بما يهدم عليهم سائر مذاهبهم ، ليوهموا من
بخصرتهم من المفرورين بهم أنهم غالبون فقط ، فاذا تركوها وأخذوا في
غيرها ، لم يبالوا أن ينصروها أيضاً بما يبطل قولهم في المسألة التي تركوا ؛
وهكذا أبداً !!! ونعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا بأن أبا بكر قاتل أهل الردة مع جميع الصحابة قياساً على منع
الصلاة ، واحتجوا في ذلك بما روى من قوله : لا قاتل من فرق بين الصلاة
والزكاة . حتى إن بعض أصحاب القياس قال : على هذا عول أبو بكر ، لا على
الآية التي في براءة .

قال أبو محمد : وهذا من الجرأة واستحلال الكذب ونسب (٢) الضلال
إلى أبي بكر بحيث لا مرمى وراءه ، ومن نسب هذا إلى أبي بكر فقد نسب إليه

(١) رواه أحمد في المسند (ج ١ ص ٥) عن عفان عن أبي عوانة بإسناده ومعناه مطولاً

(٢) النسب مصدر كالنسبة

الضلالة ، وقد أعاده الله من ذلك . وبيان كذبهم في هذا الاعتراض أوضح من كل واضح ، لأن أبا بكر لم يقل : لا قاتلهم لأنهم فرقوا بين الصلاة والزكاة وإنما قال : لا قاتلن المفرقين بين الصلاة والزكاة ، وإنما فعل ذلك - بلا شك - وقوفا عند الزام الله تعالى لنا وللمسلمين قديما وحديثا ، اذ يقول تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) . فلم يباح الله تعالى لنا ترك سبيلهم إلا باقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فهذا الذي حمل أبا بكر على قتالهم ، لا ما يدعونه من الكذب المفضوح من القياس الذي لا طريق له ههنا . وصدق أبو بكر في إيجابه قتال من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأن نص الله تعالى عليهما سواء ، وليست إحداها أصلا والأخرى فرما فيجب قياس الفرع على الأصل . وهذا تخليط ماشئت منه !! ولو اتعظوا بهذا القول من أبي بكر ، فلم يفرقوا ما ساوى النص بينه ، لكان أولى بهم ، لكنهم لم يفعلوا ، بل قالت طائفة منهم : الزكاة تجزى بلانية ، والصلاة لا تجزى إلا بنية ، والصلاة تلزم العبد ، والزكاة لا تلزمه وان كان ذا مال .

وأما في سائر النصوص فلا يبالون أن يقولوا في بعض النص : هذا مخصوص ، وفي بعضه : هذا عموم ، وفي بعضه : هذا واجب ، وفي بعضه : هذا نذوب ، ومثل هذا لهم كثير *

وقد عارض الصحابة أبا بكر بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » .

قال أبو محمد - ونسوا - رضى الله عنهم - الآية التي ذكرنا أننا في براءة ، وكلهم قد سمعها ، لأنها في سورة براءة التي قرئت على الناس كلهم في الموسم في حجة أبي بكر سنة تسع .

وفي الجملة أيضا أبو هريرة وابن عمر ، وكلاهما قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمعي ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا (١) عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله » .

قال مسلم : وحدثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقاتل الناس (٢) حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » .

قال أبو محمد : فلو لا هذه النصوص من القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم مترك الصحابة الحديث الذي تعلقوا به ، ولكن ليس كل أحد يحضره في كل حين ذكر كل ما عنده *

واحتجوا باجماع الأمة على استخلاف امام اذا مات امام ، ولا نص على المستخلف *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن النص قد صح بطاعة أولى الأمر منا ، وجاءت الآثار الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب

(١) في مسلم (٢٣ : ١) « فعلوه »

(٢) كذا في الاصل ، وفي صحيح مسلم (٢٣ : ١) « أمرت أن أقاتل الناس »

الطاعة للأئمة ، ولزوم البيعة ، وهذا يوجب استخلاف امام اذا مات الامام ، فهو نص صحيح على وجوب الاستخلاف لمن يوثق بدينه ، ويقوم بأمر المسلمين من قرأش ، نصوصاً بيّنة على وجوب العدل على الامام والرفق بالرعية والنصح لهم ، فصنفت الامام منصوصة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّنة واضحة ، فمن كانت فيه تلك الصفات فقد نص على تقديمه وافراده بالامر ماعدل ، كالامر بالعتق ، ولا حاجة بنا الى تسمية المعتقد ، وإيجاب الاضحية والنسك ، ولا حاجة بنا الى صفة لونها ، وهكذا جميع الشريعة ، وليت شعري أى مدخل للقياس فى هذا ؟ إن هذا الامر كان ينبغى لكل ذى عقل أن يستحى من الاحتجاج بمثله *

واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لانى بعدى » قالوا لنا : فقولوا : إنه يكون بعده رسول ، لانه انما أخبر بأنه لا يكون بعده نبى ، ولم يقل : لارسول بعدى .

قال أبو محمد : وهذا جهل مظلم ممن أتى بهذا ، لان هذا من جوامع الحكم التى أوتىها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولا ، فلو قال عليه السلام : لارسول بعدى ، لأمكن أن يكون بعده نبى ، لكن اذ قال : « لانى بعدى » فقد صح أنه لارسول بعده ، لان كل رسول فهو نبى بلا شك ، ولا سبيل الى وجود رسول ليس نبيا ، فبطل هذا التمويه الضعيف . على أن هذا كله لو صح لهم كما ادعوه - ومعاذ الله من ذلك - لما كان فى شئ منه دليل على قياس التين على البر ، ولا على وجوب القياس فى الشرائع ، فكيف وكل ما أتوا به عليهم هو لاهم . والحمد لله رب العالمين *

وقد حدثنا احمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا ابو بكر بن أبى شيبه ثنا عبد الله بن ادريس الاودى عن المختار بن فلغل عن أنس قال قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ان النبوة والرسالة قد انقطعت

يُخْرِجُ النَّاسَ ، فَقَالَ : قَدْ بَقِيَتْ مَبَشَرَاتٌ ، وَهِيَ جِزَاءُ مِنَ النَّبِوَةِ (١) *
 قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَاجْتَبُوا بِأَنَّ الْخَائِضَ إِنَّمَا أُمِرَ بِالتَّيْمُمِ إِذَا عَدِمَتِ الْمَاءُ فِي
 السَّفَرِ قِيَاسًا عَلَى الْجَنْبِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا تَمْوِيهِ ضَعِيفٌ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْمُرَ الْخَائِضَ بِذَلِكَ قِيَاسًا ،
 بَلْ بِالنَّصِّ ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا أُمِرَ بِاعْتِرَالِ الْحَيْضِ حَتَّى يَطْهَرْنَ : (فَاذَا
 تَطْهَرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) فَأَمَرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِالطَّهْوَرِ جَمْلَةً ، وَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهْرًا » . فَالْتِرَابُ
 طَهْوَرٌ ، وَالْمَاءُ طَهْوَرٌ بِالنَّصِّ ، وَفَسَّرَ الْأَجْمَاعُ أَنَّ التُّرَابَ لَا يَسْتَعْمَلُ مَا دَامَ يَوْجَدُ
 الْمَاءُ لِغَيْرِ الْمَرِيضِ ، أَوْ مِنْ أَوْجِبِهِ لَهُ النَّصُّ ، فَدَخَلَتْ الْخَائِضُ فِي هَذَا النَّصِّ ،
 وَلَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَائِضِ وَالْجَنْبِ فِيمَا أَبَاحَ لَهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
 وَمَنْعِهِ الْجَنْبِ مِنْ ذَلِكَ : - أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْقِيَاسَ *
 وَاجْتَبُوا أَيْضًا بِإِجْبَابِ الزَّكَاةِ فِي الْجَوَامِيسِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ قِيَاسًا
 عَلَى الْبَقَرِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا شَغْبٌ فَاسِدٌ ، لِأَنَّ الْجَوَامِيسَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَقَرِ ،
 وَقَدْ جَاءَ النَّصُّ بِإِجْبَابِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقَرِ ، وَالزَّكَاةُ فِي الْجَوَامِيسِ لِأَنَّهَا بَقَرٌ ، وَاسْمُ
 الْبَقَرِ يَقَعُ عَلَيْهَا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا وَجِبَتْ فِيهَا زَكَاةٌ ، وَكَذَلِكَ الْبَخْتُ (٢) وَالْمَهَارَى
 (٣) وَالْفَوَالِجُ (٤) هِيَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَكَذَلِكَ الضَّأْنُ وَالْمَاعِزُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا اسْمُ

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج ٤ ص ٣٩١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ أَنْوَاحٍ بَنِ زِيَادٍ عَنْ الْخُتَارِ
 بَنِ لُفْلٍ ، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَوَقَعَ فِي الْأَسْنَادِ هُنَاكَ فِي النُّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ
 سَقَطٌ فِي أَوَّلِهِ ، ظَاهِرٌ أَنَّهُ مِنَ الطَّائِعِ أَوْ النَّاسِخِ .

(٢) بِضَمِّ الْبَاءِ وَاسْكَانِ الْهَاءِ الْمَعْجَمَةُ : هِيَ الْإِبِلُ الْحَرَّاسِيَّةُ تَنْتِجُ مِنْ بَيْنِ عَرَبِيَّةٍ وَفَالِجٍ
 وَهِيَ جَمَالٌ طَوَالُ الْأَعْنَاقِ ، وَمُفْرَدَةٌ : بَخْتٌ وَبَخْتِيَّةٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عَرَبِيَّةٌ

(٣) مَهْرَةٌ - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَاسْكَانِ الْهَاءِ - حَتَّى عَظِيمٌ ، وَابِلٌ مَهْرِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِمْ ؛ وَالْجَمْعُ
 مَهَارَى ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، وَمَهَارَى - بِتَخْفِيفِهَا مَعَ فَتْحِ الرَّاءِ وَمَعَ كَسْرِهَا ، وَمَهَارٌ بِحَذْفِ الْيَاءِ

(٤) الْفَلَجُ - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَاسْكَانِ اللَّامِ - وَالْفَالِجُ : الْجُلُ الْضَخْمُ ذُو السَّنَامَيْنِ يَحْمَلُ مِنْ
 السَّنَدِ لِلْفَحْلَةِ ، وَالْجَمْعُ فَوَالِجٌ .

الغنم . وقد قال بعض الناس : البخت ضأن الابل ، والجواميس ضأن البقر .
وقد رأينا الحجر المريسية وحمر (١) الفجاليين (٢) وحمر الاعراب والمصامدة (٣)
نوطا واحدا ، وبينها من الاختلاف أكثر مما بين الجواميس وسائر البقر .
وكذلك جميع الانواع *

واحتجوا بأن الناس قاسوا على ذي الحليفة ، وأنهم قاسوا ذات عرق على قرن .
قال أبو محمد : وهذا كذب وباطل ، لأن الحديث في توقيت ذات عرق
لأهل العراق مشهور ثابت مسند ، لا يجهره من له بصير بالحديث .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم القاضي ومحمد بن
معاوية ، قال ابن اسحاق : ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا سليمان بن الأشعث
ثنا هشام بن بهرام ، وقال ابن معاوية : ثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله
بن عمار ثنا أبو هاشم محمد بن علي ، قال ابن بهرام : ثنا المعافى بن عمران ، وقال
أبو هاشم : عن المعافى بن عمران ، ثم اتفقا : عن أفلح بن حميد عن القاسم بن
محمد بن أبي بكر عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل
العراق ذات عرق » (٤)

قال أبو محمد : هشام بن بهرام ثقة ، والمعافى ثقة جليل ، وأفلح بن حميد
كذلك . (٥)

(١) بفتح الميم وكسر الراء المشددة ، نسبة الى « مريسية » قرية بمصر وولاية من ناحية
الصعيد ، اليها تنسب الحجر المريسية وهي من أجود الحير وأشاهها ، هكذا قال ياقوت ، وضبطه
السمعاني مثله أيضا ، وضبطه في القاموس بكسر الميم مع تشديد الراء ، وفي اللسان بفتح الميم
وتخفيف الراء وحذف الهاء التي في آخره فيكون بوزن أمير ، والراجح ما قاله ابن السمعاني وياقوت .
(٢) لعلمهم بأنهم بالفجل .

(٣) نسبة الى مصودة وهي قبيلة بالمغرب ، وفيه موضع يعرف بهم .

(٤) رواه أبو داود (٧٧:٢) مختصرا هكذا ، ورواه النسائي (٧:٢) مطولا في المواقيت
واختصره المؤلف .

(٥) في التهذيب (١: ٣٦٧) : « قال ابن صاعد : كان أحمد ينكر على أفلح قوله :
ولأهل العراق ذات عرق . قال ابن عدي : ولم ينكر أحمد سوى هذه اللفظة ، وقد انفرد به عن

وأما قياسهم على ذى الخليفة فهذيان لا يدري ما هو ؟ ولا ماذا قيس عليه ؟ والمواقيت مختلفة فمنها ذو الخليفة على عشر ليال ، ومنها الجحفة على ثلاث ليال ، ومنها قرن على أكثر من ليلة ، ومنها يعلم على ليلة ، فعلى أى هذا يقاس ؟ إن هذا الامر لا يفهمه ذولب ! *

واحتجوا بما روى من قول ابن عمر : فعدل الناس بصاع من شعير مدين من بر *

قال أبو محمد : وهذا من طرائف ما احتجوا به ! لأن المحتج به - هذا إن كان مالكيًا أو شافعيًا فهو مخالف لهذا الإجماع عنده ، ومن أقر على نفسه بأنه مخالف للإجماع فأقل ما عليه اعترافه بأنه مخالف للحق ، ثابت على الباطل ، غير نائب عنه ، وهذا فسق مجرد .

ومن أعجب العجب احتجاج المرء بما لا يراه حجة ! ولكن هذا غير بديع منهم !! (١)

فهذا أبو حنيفة يحتج أن الخيار لا يكون إلا ثلاثة أيام لا أكثر بمحدث المصرة ، فإذا قيل له : فهذا الذى تحتج به أتأخذه ؟ قال لا .

وهذا مالك احتج فى تضمين القائد والسائق ما تجنيه الدابة المسوقة والمقودة بأن عمر غرم بنى سعد بن ليث نصف دية رجل من جهينة أصاب إصبعه رجل من بنى سعد بن ليث كان يجرى فرسه فأت الجهنى ، فإذا سئل أتبدى المدعى عليهم فى هذا المكان كما فعل عمر ؟ قال : لا يجوز ذلك ، وإذا قيل له : أتغرم المدعى عليهم بغير أن يحلف المدعون كما فعل عمر فى هذا المكان ؟ قال : لا يجوز ذلك ، وإذا قيل له : أتقتصر فى هذا المكان على نصف

أفلق معافى - يعنى ابن عمران - وهو عندى صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة . وأفلق ثقة وكذلك المعافى كما قال ابن حزم ، فانكار هذه الكلمة بدون دليل لا يضعف الحديث ولذلك قال الذهبي فى الميزان : « هو صحيح غريب » (١ : ١٢٧)

(١) أى ليس هذا أول مرة احتجوا بما لم يروه حجة ، قال الاحوص :

« خرجت فأتيت فقلت : انظرينى ليس جهل أتيت به بديع ! »

الدية كما فعل عمر؟ قال: لا يجوز ذلك، وإذا قيل: أن يجعل ما جنى الذي يجري فرسه على عاقبته في هذا المكان كما فعل عمر؟ قال: لا يجوز ذلك، ثم يجعل هذا الحديث نفسه حجة في تضمين القائد والسائق قياساً على الراكب!! وهذا عجب عجيب (١).

ثم تلاه في ذلك ابن الجهم، فاحتج أنه لا يجزى من ذبح الهدى أو الاضحية ليلاً بالنهي عن حصاد الليل وجداده (٢)، فإذا قيل له: أئتمنع من حصاد الليل وجداده؟ قال: لا. فهو يخالف ما أقر أنه حجة فيما ورد فيه، ويحتج به فيما ليس منه في ورد ولا صدر.

ثم تلاه في ذلك ابن أبي زيد، فاحتج في مخالفته نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على القبر بصلاته عليه السلام على قبر المسكينة السوداء رضي الله عنها، فإذا سئل: أتأخذ بصلاته عليه السلام على قبر المسكينة السوداء؟ قال: لا.

قال أبو محمد: وهذا كثير منهم جداً، كاحتجاج المالكيين في شق زقاق الحمر وكسر أوانيها بالحديث الوارد في احراق رحل الغال، فإذا قيل لهم:

(١) في الموطأ (ص ٣٣٣): « دية الخطأ في القتل . مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار : أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على أصبع رجل من جهينة فترى منها فمات ، فقال عمر بن الخطاب الذي ادعى عليهم : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فأبو وتمرجوا ، فقال للآخرين : أتخلفون أتم؟ فأبوا ، فقضى عمر بشطر الدية على السعديين . قال مالك : وليس العمل على هذا » يعني في الاستحلاف وفيه أيضا (ص ٣٤٠) : « قال مالك : القائد والسائق والراكب كلهم ضامن لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له ، وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل . قال مالك : فالقائد والسائق والراكب أحري أن يغرموا من الذي أجرى فرسه » وانظر شرح الزرقاني (٤ : ٣٣ و ٤٧) . ومعنى قول المؤلف : « أتبدى المدعى عليهم » : أن جعلهم يبدؤن بالخلف .

(٢) بفتح الجيم وكسرها مع دالين مهملتين ، وهو قطع ثمر النخل ، وضبطه بعضهم بدالين معجمتين ، والراجع الأول . وانظر ما كتبناه على خراج يحيى بن آدم رقم ٤٢٢-٤٢٦

أتحرقون رجل النعال ؟ قالوا : لا .

وقد رأيت لرجل منهم يدعى الأبهري ويكنى بأبي جعفر احتجاجاً أن الصداق لا يكون أقل من ثلاثة دراهم بحديث رواه « إن الصداق لا يكون أقل من عشرة دراهم » !! ومثل هذا من نوادرهم كثير . وحسبنا الله ونعم الوكيل *
ثم رجع إلى ما احتجوا به من قول ابن عمر « فعادل الناس بصاع من شعير نصف صاع » فأول ذلك أن ابن عمر الذي يروون عنه هذا القول لا يرضى به ولا يقول به .

حدثنا أحمد بن محمد الجسور ثنا أحمد بن مطرف ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر إلا مرة واحدة ، فإنه أخرج شعيراً . (١)

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر الزاهد ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير (٢) عن أبي مجلز قال : قلت لابن عمر : إن الله تعالى قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ، قال : إن أصحابي سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه * .

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا ابن الجهم ثنا معاذ بن المنثني ثنا مسدد ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا محمد بن إسحاق حدثني عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام (٣) عن عياض بن سعد (٤) قال : ذكرت لأبي سعيد الخدري صدقة الفطر ، فقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط ، فقلت له :

(١) الموطأ (ص ١٢٤)

(٢) حدير بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وآخره راء

(٣) حزام بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي ، وفي الأصل بالراء ، وهو تصحيف

(٤) هو عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي فتنسب إلى جده

أو مدين من قبح ؟ قال : لا ، تلك قيمة معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل بها (١) .
قال أبو محمد : أفيكون أعجب ممن يدعى الاجماع على قول يقول ابن عمر
ان الصحابة على خلاف ذلك الاجماع كما ذكرنا ! وانه لا يخرج البر أصلا اتباعا
لطريق أصحابه ! ثم يقول أبو سعيد : تلك قيمة معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل
بها ! فأين الاجماع ؟ لولا الجنون وفلة الدين ! *

ومن طرائف الدهر قول الطحاوي ههنا : انما أنكر أبو سعيد المقوم
لا القيمة (٢) ! فيكون أعجب من هذه المهاجرة (٣) وهو يذكر أنه قال أبو
سعيد - وقد ذكر القيمة - : لا أقبلها ولا أعمل بها ! فهل ضمير المؤنث
راجع الى القيمة ؟ هذا ما لا يشك فيه ذو بصر بشئ من مخاطبات الناس ،
ولكن الهوى يعنى ويصم !

حدثنا احمد بن عمر العذري ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا ابراهيم
بن محمد الدينوري ثنا محمد بن احمد بن الجهم ثنا موسى بن اسحق الانصارى
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة أم المؤمنين قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما
إذ وسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن يتصدق بصاع .

فصيح بما ذكرنا أن (قول) (٤) ابن عمر وعائشة : « فعدل الناس بذلك
مدين من بر » إنما هو على الانكار لفعل من فعل ذلك ، وبرهان هذا ثبات
ابن عمر وعائشة على صاع صاع ، لا على ما ذكرنا من عمل الناس ، فلو كان عمل

(١) رواه بهذا اللفظ الطحاوي في معاني الآثار من طريق ابن اسحاق (١ : ٢١٩)

(٢) معاني الآثار (١ : ٣٢١) ولفظه « لانه - يعني أبا سعيد - في ذلك لم ينكر القيمة

وانما أنكر المقوم !

(٣) كذا في الاصل ، ولعل صحته « المهاترة » وهي القول الذي ينقض بعضه بعضا

(٤) كلمة « قول » سقطت من الاصل ، وهي واجبة لتصحيح الكلام كما هو ظاهر

الناس عندهما حقاً لما وسعهما خلافه ، فبطل تمويههم . وبالله تعالى التوفيق .
مع ان عائشة لم تقل نصف صاع من بر ، ولعلها عنت من لا يجد أكثر
من نصف صاع شعير ، إلا أنه لاشك أن ما حكته من فعل الناس في ذلك لم
يكن عندها حجة ، ولا عملاً مرضياً ، لكن كقولها - إذ أمرت هي وأمّهات
المؤمنين أن يخطر على حجرهن بجنّازة سعد فذكر الناس ذلك - فقالت :
ما أسرع الناس الى انكار ما لا علم لهم به !! *

وقالوا : قد وجدنا مسائل مجمع عليها ولا نص فيها ، فصيح أنها قياس .
قال ابو محمد : قد ذكرنا هذه المسألة في باب الاجماع من ديواننا هذا
وتكلمنا عليها ، وبينناها - بعون الله تعالى - غاية البيان ، وأرينا البراهين
الضرورية على أن ذلك لا يجوز البتة ، وأنها إنما هي أحوال كانت على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقرها وقد علمها *

ومن ذلك القراض ، وليس ههنا شيء يقاس عليه جواز القراض ، بل
القياس يمنع من جوازه ، لانه إجارة الى غير أجل ، وعلى غير عمل موصوف
وبأجرة فاسدة ، ربما لم يأخذ شيئاً فضاع عمله ، وربما أخذ قليلاً أو كثيراً
وهكذا القول في سائر الاجماعيات من المسائل .

مع أن قولهم : إنها عن قياس - : خبر كاذب ، ودعوى بلا دليل ، والبرهان
قد قام على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين جميع واجبات الاسلام ،
وحلاله وحرامه ، فكل ما أجمع عليه فعن الرسول وبيانه بلا شك ، هذا هو
اليقين ، إذ لا يجوز اجماع الناس على شريعة لم يأت بها نص ، فبطل أن يكون
عن قياس . وبالله تعالى التوفيق *

واعترضوا ههنا على من أجاب من أصحابنا في هذه المسألة بأن قال :
الناس مختلفون في القياس بلا شك ، فكيف يجوز أن يجمعوا على ما اختلفوا
فيه ؟ وهذا تخليط ظاهر .

قال أبو محمد : وهذا جواب صحيح عياني ، لا مجال للشك فيه ، فاعترض بعض أصحاب القياس فيه بأن قال لنا : إنكم تجيزون الاجماع على سنن كثيرة أتت في أخبار الآحاد ، وقد علمتم أن أخبار الآحاد تختلف في قبولها ، وهذا هو الذي أنكرتم .

قال أبو محمد : وهذا تمويه ضعيف منحل ، ظاهر الانحلال ، لاننا لم ندع اجماع الناس على ما اختلفوا عليه من قبول خبر الواحد ، وانما قلنا ونقول : إن الامة كلها مجمعة على قبول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا خلاف بين أحد ممن ينتمى الى الاسلام في ذلك من جميع الفرق أولها عن آخرها ، ثم اختلفوا في الطريق المؤدية الى معرفة صحة ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا نحن : خبر الواحد العدل من جملة ذلك ، وقال آخرون : ليس من جملة ذلك ، ثم تأني سنن قلنا نحن : صحت عندنا من طريق الآحاد ، وقال من خالفنا : إنما صحت عندنا من طريق التواتر ، ولو لم تأت إلا من طريق الآحاد فقط ما أخذنا بها .

فهذه الصفة من النقل هو الذي اتفق الناس كلهم من المسلمين على قبوله ، وأجمعوا على الأخذ به ، كاجماع الناس على أن خمس من الابل شاة ، وعلى أن فيما سقى بالنضح من القمح والشعير نصف العشر ، وسائر ما أجمعوا عليه من آيات النبوة التي جاءت من طريق الكافة ، وجاءت أيضا من طريق الآحاد ، وليس هكذا أمر القياس الذي ادعوه .

ولكننا لا ننكر أن تأتي مسائل تستوى في حكم القياس على أصولهم وقد صح بها نص أو اجماع أيضا فأخذنا نحن بها ، لان النص أتى بها أولانها اجماع ، ولم نبال وافقت القياس أو خالفته .

وأياضا ، فان من ينكر القياس ينكره على كل حال ، وبكل وجه ، وفي كل وقت ، وليس في فرقة من فرق المسلمين أحد ينكر الخبر جملة ، بوجه من

الوجه ، بل كلها مجمعة - بلا خلاف - على أن الديانة لا تعرف إلا بالخبر ،
وانما أنكرت طوائف خبر الواحد ، وقالت بخبر التواتر ، وقال آخرون بالخبر
المشهر (١) ، وقال آخرون بخبر الواحد العدل ، فالفرق بين ما أنكرنا وبين
ما نظروه به بين واضح . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بإيجاب التعزير على المسمى ، قالوا : وهذا قياس .

قال أبو محمد : وهذا من ذلك المار (٢) ، ليت شعري ! على أي شيء
قيس التعزير ، ان كانوا انما قالوا به قياسا ؟! وأما نحن فانما قلنا به للنص الوارد
في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن لا يجلد أحد في غير حد
أكثر من عشر جلدات ، ، وأما السجن فانما هو منع للمسجون من الأذى
للناس ، أو من الفرار بحق لزمه ، وهو قادر على أدائه فقط ، وهذا واقع تحت
قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)
وله حد لا يتجاوز ، وهو توبة المسجون واقلعه ، أو خروجه عما لزمه من
الحق ، أو موته ان فعل به ذلك قصاصا *

واحتجوا أيضا بالتوجه الى القبلة عند المعايمة ، فاذا غلبنا عنها فبالاجتهاد .
قال أبو محمد : وهذا من ذلك التخليط ، وليس ههنا شيء قيس عليه ذلك
بوجه من الوجوه ، ولا هو أيضا موكل الى الرأي ، ولا الى الاستحسان ،
ولكنه نص من الله تعالى إذ يقول : (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)
فأما وصولنا الى معرفة جهة القبلة فبالدليل الذي أنكره علينا ، ولم يعرفوا
ما هو وظنوه قياسا ، وهذه مسألة يلوح فيها - لمن له أدنى حس - الفرق بين
الدليل والقياس ، لأن جهة طلب القبلة ليس قياسا أصلا ، ولا ههنا شيء يقاس
عليه ، ولا هو موكل الى رأى كل انسان ، فيستقبل أي جهة شاء ، ولا الى
(١) في الاصل بالخبر «المضطرب» ولا معنى لها ، بل الصواب «المشهر» أو «المشهور»
(٢) كذا في الاصل

استحسانه ، فصيح أنه يتوصل الى ذلك بدليل ليس رأيا ولا قياسا ولا امتحسانا ، وإنما كان يكون قياسا لو كنا اذا خفيت عنا الكعبة توجهنا إلى بيت المقدس قياسا عليها ، لأنها قد كانت أيضا قبلة ، أو إلى المدينة ، وهذا كفر من قائله . وهذا نحو قولكم : لما حرم البر بالبر نسيئة حرمننا التين بالتين نسيئة ، وإنما الدليل على جهتها مطالع الكواكب والشمس ومعرفة نسبة العرض من الطول *

وقالوا أيضا : قد أسقطتم الزكاة عن الثياب ، قياسا على سقوطها عن الحمير ، وتركتم أخذ الزكاة من الثياب بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) وقوله تعالى : (وآتوا الزكاة)

قال أبو محمد : وكذبوا في ذلك ماشاؤا ، ومعاذ الله أن نترك أخذ الزكاة من الثياب قياسا على الحمير ، ولكن لما كانت الآيتان المذكورتان لم ينص عز وجل فيهما على مقدار ما يؤخذ في الزكاة ، ولا متى يؤخذ ، لم يحل لأحد العمل بما لم يبين له ، إذ لا يدري أيأخذ الأقل أو الأكثر ، أو كل يوم أو كل شهر أو كل سنة ، أو مرة من الدهر ، ووجب عليه طلب بيان الزكاة في نص آخر ، فوجدناه صلى الله عليه وسلم قد قال : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » قال هذا في حجة الوداع ، بعد نزول : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) بيقين ، وبعد نزول : (خذ من أموالهم صدقة) بيقين لاشك فيه عند أحد من المسلمين ، لأن هاتين الآيتين نزلتا في صدر الهجرة ، فوجب بهذا النص أن لا يؤخذ من مال أحد شيء إلا بنص على أخذه باسمه ، فما نص عليه السلام في وجوب أخذه في الزكاة وجب قبوله ، وما لم ينص على وجوبه فلا يحل أخذه لاحد ، فهذا سقطت الزكاة عن الثياب والعروض كلها على كل حال . وأيضا فقد قال عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو

تمر صدقة (١) « و » دون « في لغة العرب بمعنى : غير ، وبمعنى أقل ، قال تعالى : (من دون الله أولياء) يريد من غير الله ، فوجب بهذا الحديث أن لا يؤخذ شيء من غير التمر والحب إلا ما جاء النص على وجوب أخذه بعينه واسمه ، وليس حمل لفظة «دون» على بعض ما تقتضيه أولى من حملها على كل ما تقتضيه .

وأيضاً : فإن سقوط الزكاة عن الثياب المتخذة لغير التجارة اجماع لا خلاف فيه من أحد ، والاجماع واجب الاقيد له ، وقد كان يلزمهم - وهم الموجبون لاستعمال القياس والتدين به - أن يوجبوا الزكاة في الثياب ، قياساً على وجوبها في القمح والتمر والذهب والفضة ، لأن هذا كله موات لحيوان ، فالثياب بالذهب والفضة والقمح والتمر أشبه منها بالخمير ، وليت شعري ! ما الذي أوجب عندهم قياس الثياب على الخمير ، دون أن يقيسوها على الغنم والابل ، فيوجبوا فيها الزكاة ؟ لأن الثياب لا تكون إلا من جلود أو نبات ، إلا ما شذ كالحرير ، وهو أيضاً من حيوان ، فقياسها على ما هي مأخوذة منه أولى من قياسها على ما لا شبه بينها وبينه ، هذا إن كان القياس حقاً ، بل ههنا قياس هو أقرب وأشبه على أصولهم ، وهو قياس الثياب المقتناة على الثياب المتخذة للتجارة ، وكما أوجب المالكيون الزكاة في غير السائمة قياساً على السائمة ، وكما قالوا : يجمع بين الذهب والفضة في غير التجارة ، كما يجمع بينهما في التجارة وبين سائر العروض المتخذة للتجارة ، فبطل تمويههم . والحمد لله رب العالمين * واحتجوا أيضاً بوجوب الزكاة في الذهب ، وقالوا : هو قياس على الفضة قال أبو محمد : وهذا في الفساد كالذي قبله ، لأن الخبر في زكاة الذهب ووجوب حق الله تعالى فيه - : أشهر من أن يجهله ذو علم بالآثار . ثم اختلف العلماء ،

(١) رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي سعيد ، وانظر ما كتبناه فيه في شرح الحراج ليعلى بن آدم رقم ٤٣٨ - ٤٨١

فقلت طائفة: بيان المأخوذ منه مرجوع فيه الى الاجماع ، إذ لم يصح فيه أثرنا أجمع المسلمون على وجوب تزكيتهم من الذهب قلنا به ، وما اختلفوا فيه لم نوجبه إلا بنص ، وما اتفقوا فيه ثم اختلفوا لم نزل عن إجماعهم إلا بنص وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة : بل في الممتدأ الذي يجب فيه الزكاة من الذهب نص صحيح ، فالواجب الوقوف عنده . وبهذا نقول *

واحتجوا أيضا بتسويتنا في حديث عتق الشقص واشترط مال العبد بأننا سويننا بين العبد والامة في ذلك . وهذا خطأ ، بل النص قد جاء في ذلك بلفظ مملوك ، وهذا اسم يقع على الامة كوقوعه على العبد . وأيضا : فان لفظة العبد واقعة على الجنس ، وقولنا عبيد يقع على الذكور والاناث ، لانك تقول : عبد وعبيدة بلا خلاف من أهل اللغة ، ولهم علمنا في خاصتنا اعتراض نفيه عليه ، وهو : أن أصحابنا لا يجوزون المزارعة ، ونحن نجيزها ، وهذا الاعتراض علمنا وعلى أصحابنا في المساقاة ، فانهم يقولون : إن الشروط فاسدة بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فأنتم اذا أجزتم المساقاة والمزارعة على النصف فلكم مقال ، لفعله عليه السلام في خير ، فلم أجزتموها بالثلث والرابع ؟ وقد جاء النهى نصا عن ذلك ، فهل هذا إلا قياس الثلث والرابع على النصف ؟

قال أبو محمد : ومعاذ الله أن نقول قياسا ، وما قلنا ذلك إلا اتباعا للاجماع ، فان الامة كلها - بلا خلاف من أحد منها - مساوية بين النصف وبين سائر الاجزاء يقينا ، فمن مانع من كل ذلك ، قاطع على أن حكم كل ذلك سواء ، ومن مبيح لكل ذلك ، قاطع على أن كل ذلك سواء ، فقد صح الاجماع يقينا على أن حكم النصف وسائر الاجزاء سواء . ثم وجدنا النص قد جاء بالمساقاة والمزارعة على النصف ، فوجب القول به ، وصح بالاجماع أن حكم سائر الاجزاء

كحكم النصف ، والنصف حلال ، فسائر الاجزاء حلال ، وهذا برهان ضروري متيقن ، لا يجوز خلافه . وبالله تعالى التوفيق .

وأیضا : فان المتعاقدين على النصف والنصف ، فقد تعاقدوا على مادون النصف بدخول ذلك في النصف ، فاذا اقتصر أحدهما على بعض ماله أن يعاقد عليه مع سائر ذلك جائز له بالنص المجيز له أن يعاقد على مادون النصف مع قوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) فتجافيه عن بعض ماله أن يشترطه فضل منه *

واحتجوا بقيم المتلفات ومهر المثل ومقدار المتعة والنفقات ، وان كل ذلك لانص فيه ، قالوا : فوجب الرجوع الى القياس .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه البتة ، ولا للقياس هنا مدخل أصلا لانه ليس ههنا شيء آخر منصوص عليه يقيسون عليه هذه الاشياء ، وهذا هو القياس عندهم ، فبطل تمويههم : ان هذا قياس ، وما ههنا لانص جلي ، لاداخله فيه ، وهو قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فهل في البيان أكثر من هذا ؟ وهل هذا إلا نص على كل قصة وجب فيها ضمان المثل ؟ فأى معنى للقياس فيمن أتلف لا آخر ثوبا قيمته مائة دينار فقتل عليه بثوب مثله ، فان لم يوجد فثله من القيمة في سوق البلد الذي وقع فيه الغصب ، أو الذي وقع فيه الحكم ؟ ! وكذلك امرأة وجب لها مهر مثلها بالنص ، فعلم مقدار ما تطيب به نفس مثلها ، في المهرود الذي أحالنا الله تعالى عليه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . وكذلك نص الرسول عليه السلام على أن للزواج (١) والاقارب والمماليك النفقة والكسوة بالمعروف ، وسأوى في ذلك بين الاقارب وبين من ذكرنا ، وأحالنا على المعروف والمعروف هو غير المنكر ، فهو ما تعارفه الناس في نفقات من ذكرناه وما فيه مصالحهم

(١) في الاصل « على أن الزواج » وهو غير واضح فصحناه هكذا

من كسوة معروفة لامثالهم ، واسكان وغير ذلك ، مما لا قوام للمعاش إلا به ،
مما لا جوع فيه ولا عرى ولا عطش ولا برد ، ولا شهرة ولا اتضاع ، ولا اسراف
ولا تبذير ، ولا تقصير ولا تقتير ، فهذا هو المنكر ، وضده هو المعروف ،
فأين القياس ههنا ؟! وعلى أى شئ قاسوا ما ذكرنا ؟! فاذ ليس ههنا شئ يقاس
عليه ما ذكرنا البتة فقد بطل أن يكون قياسا ، وبطل تمويههم في ذلك *
واحتجوا أيضا بأروش الجراحات والجنايات والديات .

قال أبو محمد : وهذا في التوبة كالذى قبله ، وقولنا في ذلك : ان كل ما أوجبه
من ذلك نص وقف عنده ، وما لم يوجبه نص فهو ساقط لا يقضى به ،
لنص الوارد : ان دماءنا وأموالنا علينا حرام . وماتيقن أنه أجمع عليه
واختلف في مقداره - : وجب من ذلك أقل ما قيل فقط ، وما عدا ذلك فتحكم
في الدين لا يحل .

وأى شئ في معرفة مقدار شيع الناس في الجمهور في أقواتهم في ذلك
البلد مما يكون فيه للقياس معنى ؟! وكذلك ما اتفقوا على وجوبه في المتعة ،
وهل شئ من هذا يوجب تحريم البلوط بالبلوط متفاضلا ؟! إن انطلق
اللسان بمثل هذا لعظيم . ونعوذ بالله من نصر الباطل والتأدى عليه .

فهذا كل ما احتجوا به من دلائل الاجماع ، قد بينا بحول الله تعالى وقوته
أنه عائد عليهم ، ومبطل للقياس . والحمد لله كثيرا كما هو أهله *

واحتجوا أيضا بأحاديث وردت عن الصحابة رضى الله عنهم ، كرسالة
منسوبة الى عمر رضى الله عنه ذكروا أنه كتب بها الى أبى موسى ، وكقول
ابن عباس : ولا أرى كل شئ إلا مثله ، ولو لم يعتبروا ذلك إلا بالاصابع ،
وأرايت من ادهن ، وعن سعد : أينقص الرطب اذا يبس ، وعن معمر بن
عبد الله : أخشى أن يضارع (١) وعن أبى سعيد : فأيا أولى ، التمر أو الورق ؟

(١) سيند كره المؤلف - وكذلك ما قبله وما بعده - قريبا ان شاء الله

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : اذا سكر هذى ، وعن علي بن زيد في الجند ، وعن علي : لو كان هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل حمزة ، وعن ابن عباس : قد أمر الله بالتحكيم بين الزوجين وفي أرب قيمتها ربع درهم ، وعن علي في احتجاجه بمحو اسمه من الصحيفة بمحو النبي صلى الله عليه وسلم اسمه يوم الحديبية من الصحيفة ، وعن علي وعمر في قتل الجماعة بالواحد ، وبالتقطع في السرقة .

قال أبو محمد : هذا كل ما يحضرنا ذكره مما يمكنهم أن يتعلقوا به . ونحن ان شاء الله تعالى - نذكر كل ذلك بأسانيد ، ونبين - بعون الله عز وجل - أنه لا حاجة لهم في شيء منه لو صح ، فكيف وأكثر ذلك لا يصح *
فأما رسالة صر ، فحدثنا بها أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ثنا أبو سعيد الخليل بن أحمد القاضي السجستاني ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا يوسف بن موسى القطان ثنا عبيد الله بن موسى ثنا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الاشعري - فذكر الرسالة وفيها - : الفهم الفهم ، يعني فيما يتلجج في صدرك ، مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الامثال والاشكال ، فقس الامور عند ذلك ، ثم اعمد الى أشبهها بالحق ، وأقربها الى الله عز وجل . وذكر باقي الرسالة وحد ثناها أحمد بن عمر ثنا عبد الرحمن بن الحسن الشافعي ثنا القاضي أحمد بن محمد الكرجي ثنا محمد بن عبد الله العلاف ثنا أحمد بن علي بن محمد الوراق ثنا عبد الله بن سعد ثنا أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر المدني (١) ثنا سفيان عن ادريس بن يزيد الاودي عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى - فذكر الرسالة وفيها - الفهم فيما يتلجج في نفسك مما ليس في الكتاب ولا في السنة ، ثم قس

(١) المدني بالعين وفي الاصل «المدني» وهو خطأ

الامور بعضها ببعض ، ثم انظر أشبهها بالحق وأحبها الى الله تعالى فاعمل به .
وفيها أيضا : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد ، أو مجرباً
عليه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاء أو قرابة . وذكر باقيها .

قال أبو محمد : وهذا لا يصح ، لأن السند الأول فيه عبد الملك بن الوليد
بن معدان ، وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلا خلاف ، وأبوه مجهول (١)
وأما السند الثاني فن بين الكرجي الى سفيان مجهولون ، وهو أيضا منقطع ،
فبطل القول به جملة .

ويكفي من هذا أنه لاحجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ،
وكم قصة خالفوا فيها عمر .

وأيضا : فلا يخلو من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة ، فان كانت غير
صحيحة فهو قولنا ، ولا حجة علينا فيها ، وإن كانت صحيحة تقوم بها الحجة
فقد خالف أبو حنيفة ومالك والشافعي والحاضرون من خصومنا المحتجين بها :
ما فيها ، فأجازوا شهادة المجلود في الحمر والزنا اذا تاب ، وأجاز مالك والشافعي
شهادة المجلود في حد القذف اذا تاب ، وهذا خلاف ما في رسالة عمر ، وإن
ادعوا إجماعا كذبهم الاوزاعي ، فانه لا يميز شهادة مجلود في شيء من الحدود
أصلا ، كما في رسالة عمر التي صححوا ، وأجازوا شهادة الاخ لاخته والمولى لذى
ولائه ، ولم يجعلوهما ظنينين (٢) في ولاء وقرابة ، وردوا شهادة الأب العدل
لابنه ، وجعلوه ظنينا (٣) في قرابة ، وليس إجماعا ، لأن عثمان البتي وغيره
يميز شهادته له ، وردوا شهادة العبد وهو مسلم . وكل هذا خلاف ما في رسالة
عمر . ومن الباطل المحال أن تكون حجة علينا في القياس ، ولا تكون حجة

(١) اما عبد الملك فهو متوسط ، ولم يضعفه احد جدا الا المؤلف ، واما أبوه فهو ثقة معروف
ذكره ابن حبان في الثقات . (٢) الظنين بفتح الظاء المعجمة ونونين : المتهم ، وفي الاصل
(ظنين) و(ظنيا) وهو خطأ

عليهم فيما خالفوها فيه . ويكفى في هذا اقرارهم بأنها حق وحجة ثم خلافهم
ما فيها ، فقد أقروا بانهم خالفوا الحق والحجة ، ونحن لا نقر بها . والله الحمد *
والصحيح عن عمر غير هذا من انكار القياس ، مما سند كره في هذا
الباب ان شاء الله تعالى *

وأما الرسالة التي تصح عن عمر فهي غير هذه ، وهي التي حدثنا بها عبد الله
بن ربيع التميمي ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا احمد بن شعيب النسائي أنا
محمد بن بشار ثنا أبو عامر العقدي ثنا سفیان الثوري عن أبي اسحق الشيباني
عن الشعبي عن شريح أنه كتب الى عمر يسأله ، فكتب اليه عمر : أن اقض بما في
كتاب الله تعالى ، فان لم يكن في كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض
بما قضى الصالحون ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله ولم يقض به
الصالحون فان شئت فتقدم وان شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك ،
والسلام .

قال أبو محمد : وهذا ترك الحكم بالقياس جملة ، واختيار عمر لترك الحكم
إذا لم يجد المرء تلك النازلة في كتاب ولا سنة ولا اجماع ، فسقطت الرواية عن
عمر في الامر بالقياس ، لسقوط راويها ، ولوجه ثان (١) ضروري مبين
لكذب تلك الرسالة ، وأنها موضوعة بلا شك ، وهو اللفظ الذي فيها « ثم
اعمد لاشبهها بالحق وأقربها الى الله عز وجل وأحبها اليه تعالى فاقض به »
قال أبو محمد : وهذا باطل موضوع ، وما يدري القائل اذا اشتبهت الوجوه :
أحبها أحب الى الله عز وجل أو أيها اقرب اليه ؟ وهذا مالا يقطعون به ، ولا
يقطع به أحد له حظ من علم *

ثم قوله : اعمد الى أشبهها بالحق ، ولا نعلم إلا حقاً أو باطلاً (٢) فما أشبهه
(١) في الاصل ثاني (٢) في الاصل « ولا نعلم الا حق أو باطل » بالرفع وهو لحن

الحق فلا يخلو من أن يكون حقاً أو باطلاً ، فالباطل لا يحل الحكم به ، وإن كان حقاً فلا يجوز أن يقال في الحق : إنه أشبهه طبقته ونظرائه بالحق ، لكن يقال في الحق : إنه حق بلا شك ، ولا يجوز أن يقال فيه : يشبه الحق ، فصح أن القياس باطل بلا شك . وبطلت تلك الرسالة بلا شك . وبالله تعالى التوفيق .

فإن قال قائل : أفنقطعون في خبر الواحد العدل أنه حق إذا قضيت به ؟ أم تقولون : إنه باطل ؟ أم تقولون : إنه يشبه الحق ؟ وهذا نفس ما أدخلتم علينا ؟

قال أبو محمد : والجواب وبالله التوفيق : إن خبر الواحد العدل المتصل ، وشهادة العدلين : حق عند الله عز وجل ، مقطوع به ، إلا أننا نحن نقول : إن كل خبر صحيح مسنداً بنقل من اتفق على عدالته ، فهو حق عند الله ، بخلاف الشهادات . وقال غيرنا : إن كل شخص من أشخاص الاخبار وأشخاص الشهادات ، إما حق عند الله فهو حق مطلق ، وإما باطل عند الله فهو باطل مطلق ، ولا يجوز أن يقال : إنه يشبه الحق ، ولا أنه أشبهه بالحق من غيره .

ولسنا نوقفهم في هذه المراجعة على مذهبهم في أشخاص القياس ، وإنما نكلم على ما رويوا عن عمر من لفظ : « أشبهها بالحق » فعلى هذه اللفظة تكلمنا ، وفسادها بيننا ، لنرى بعون الله كذب الرواية في ذلك عن عمر *

وأما « ولأحسب كل شيء إلا مثله » خدثنا عبد الله بن يوسف بن ناعي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد الأشقر ثنا أحمد بن علي القلانسي ثنا مسلم ثنا قتيبة ثنا حماد - وهو ابن زيد - عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » قال ابن عباس : وأحسب كل شيء مثله (١)

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا ، لأن كثيراً من أصحاب القياس لا يقولون بهذا ، ولا يرون غير الطعام داخلاً في حكم الطعام في ذلك ، بل يرون

ماعداء الطعام جائزاً بيعه قبل أن يستوفى ، وهو قول المالكيين ، فمن المحال أن محتج امرؤ بشئ يقر أنه خطأ لا يجوز أن يؤخذ به . وإيضاً فإن ابن عباس لم يقطع بصحة ظنه في ذلك ، وإنما أخبر أنه يحسب كل شئ مثل الطعام في ذلك ؛ وهذا هو الذي قلنا عنهم رضى الله عنهم : أنهم لا يقطعون برأيهم فيما رأوه ، وإنما هو ظن لا يثبتونه ديناً ، وليس حكم القياس عند القائلين به من باب الحسبان الذي ذكره ابن عباس في هذا الحديث . فصح يقينا أنه لا مدخل للقياس في هذا الحديث ، فاحتجاجهم به باطل . وبالله تعالى التوفيق *

وأما « لولم تعتبروا ذلك إلا بالأصابع » فحدثناه حماد بن أحمد ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو يعقوب الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان : أن مروان أرسله إلى ابن عباس يسأله : ماذا جعل في الضرس ؟ قال : فيه خمس من الأبل ، قال : فردني إلى ابن عباس . فقال : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال ابن عباس : لو أنك لاتعتبر ذلك إلا بالأصابع ! عقلها سواء ! (١)

قال أبو محمد : وهذا لا مدخل للقياس فيه البتة ، بل هو ابطال للتعليل جملة ، لأن مروان علل الدية بأنها عوض من العضو المصاب ، فينبغي أن تكون دية العضو الأفضل أكثر ، وهذه علل أصحاب القياس على الحقيقة ، فأراه ابن عباس بطلان هذا ، وتناقضه في قوله بأن الأصابع منافعها متفاضلة وديتها سواء ، وهذا ابطال العلل على الحقيقة ، وفي ابطال العلل ابطال القياس ، إذ لا قياس إلا على علة جامعة عند حذاق القائلين به . فهذا الحديث مبطل للقياس كما ذكرنا ، وراى إلى النص ؛ وأن لا يتعقب بتعليل . وبالله تعالى التوفيق *

وبرهان واضح فيما ذكرناه : أن القياس بلا خلاف إنما هو أن يحكم لما

(١) في الموطأ (ص ٢٧٧) بلفظ قريب من هذا . وانظر الزرقاني (٤ : ٤٠)

لا نص فيه بالحكم فيما فيه نص ؛ أو فيما اختلف فيه بالحكم فيما اجتمع عليه ، وليس في الأصابع إجماع فيقاس عليه الأضراس بل الخلاف موجود فيها كما هو في الأضراس ، وليس في الأصابع نص دون الأضراس ، بل النص فيهما جميعاً ، فبطل أن يكون الأصابع أصلاً يقاس عليه الأضراس .

فأما الخلاف في كل ذلك فكما حدثنا حمام بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - قال قال ابن المسيب : قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من النعم - أعلا النعم وأسفله - خمس قلائص ، وفي الأضراس بعير بعير .

وقال عبد الرزاق أيضاً : عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب جعل في الإبهام خمس عشرة ، وفي المصيبة والوسطى عشرًا عشرًا ، وفي البنصر تسعًا ، وفي الخنصر سبعة * .

فبطل أن يكون ههنا إجماع في الأصابع يقاس عليه أمر الأضنان والأضراس .
وأما النص فإن عبد الله بن ربيع ثنا قال حدثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا عباس بن عبد العظيم العنبري ثنا عبد الصمد بن الوارث التنوري ثنا شعبة حدثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأصابع سواء والأضنان سواء » (١) الثنية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء . فصح أن النص عند ابن عباس في الأضراس ، كما هو في الأصابع ، بأصح اسناد وأجوده ، وشعبة لم يسمع من قتادة حديثاً إلا فقهه على سماعه (٢) إلا حديثاً واحداً في الصلاة ، فبطل أن يكون ابن عباس أراد بقوله : « لو لم تعتبروا ذلك بالأصابع » قياساً البتة .

(١) الزيادة من أبي داود (٤ : ٣١٢ - ٣١٣) (٢) كذا في الأصل ولا اعرف صحته ! وفي كتاب طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر (ص ٢١) : « قال البيهقي في المعرفة رويناه عن شعبة قال كنت اتفقده فم قتادة فإذا قال حدثنا وسمعت حفظته ، وإذا قال حدث فلان تركته . قال ورويناه عن شعبة أنه قال . كفتكم تدليس ثلاثة : الأعمش وأبي إسحاق وقاتدة »

وبالله تعالى التوفيق *

نعم ، قد روى التسوية أيضاً بين الأضراس والاسنان وبين الأصابع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسنداً ، وفي كتاب عمرو بن حزم أيضاً ، فبطل ماظنوه بيقين . والحمد لله رب العالمين *

وأما «أرأيت لو ادهن ا» فحدثناه حماد بن أحمد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الاعرابي حدثنا الديري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان (١) قال كان أبو هريرة يتوضأ مما مست النار ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فأرسل اليه : أرأيت لو أخذت دهنه طيبة فدهنت بها لحيتي أكنت متوضئاً ؟ قال أبو هريرة : يا بن أخي ، اذا حدثت بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال جدلاً .

قال أبو محمد : وليس ههنا للقياس مدخل البتة بوجه من الوجوه ، وابن عباس قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه شاهده أكل شيئاً مما مست النار فلم يتوضأ ، وهذا الحديث عنه مشهور ، فلم يترك ابن عباس الوضوء مما مست النار قياساً ، لكن اتباعاً للنص ، وانما عارض بأهريرة بأمر الدهن في هذا الحديث ، ليعلم : أيطرد أبو هريرة قوله ؟ أم لا يرى الوضوء من الدهن فقط ؟ فانما هو استفهام عن مذهب أبي هريرة في الدهن : أيوجب الوضوء أم لا ؟ ليس في هذا الحديث شيء غير هذا البتة (٢) ولكن في قول أبي هريرة : « اذا حدثت بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال جدلاً » إبطال صحيح للقياس ، لأن القياس ضرب أمثال في الدين لم يأذن بها الله تعالى ، وقد نهى أبو هريرة عن ذلك ، وأمره باتباع الحديث والتسليم

(١) بضم الباء واسكان الراء . وهذا منقطع لان جعفر بن برقان لم يدرك ابا هريرة .
(٢) هذه مقالة بل الواضح جدا من كلام ابن عباس أنه يريد بسؤاله الانكار على ابي هريرة ، وقد ظنه عمل فيه برأيه أو بحديث منسوخ (٣) ابو داود ٢ : ٢٥٧ موطأ ٢٥٦ ترمذى ١ : ٢٣١ نسائي ٢ : ٢١٩ ابن ماجه ٢ : ٢٠ المستدرک ٢ : ٣٨ - ٣٩ الام :

له ، فهذا الحديث عليهم لا لهم ، والصحيح عن ابن عباس ابطال القياس ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما « أينقص الرطب اذا يبس ؟ » خذ ثناء أحمد بن محمد الجسور ثناء أحمد بن سعيد بن حزم ثناء عميد الله بن يحيى ثناء أبي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد : أن زيدا أبا عياش أخبره : أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ؟ (١) قال له سعد : أيتهما أفضل ؟ فقال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب اذا يبس ؟ فقالوا : نعم ، فنهاه (٢) عن ذلك (٣) »

قال أبو محمد : فأول هذا أن هذا خبر لا يصح ، لأن زيدا أبا عياش مجهول ،

(١) البيضاء نوع من البر أبيض اللون وفيه رخاوة يكون ببلاد مصر . والسلت — بضم السين واسكان اللام — نوع غير البر وهو أدق منه حبا ، وقيل هو شعير لا قشر له كأنه الحنطة يكون بالغور والحجاز ، يتبدون بسويقه في الصيف .
(٢) في الموطأ « فنهى » وفي أبي داود « فنهاه »

(٣) الحديث في الموطأ (ص ٢٥٦) ورواه الشافعي في الام عن مالك (٣ : ١٥) وكذلك الطيالسي (ص ٢٩ رقم ٢١٤) عن مالك ، ورواه أبو داود (٣ : ٢٥٧) والترمذي (١ : ٢٣١) والنسائي (٢ : ٢١٩) وابن ماجه (٢ : ٢٠) والحاكم (٢ : ٢٩ - ٤٨) كلهم من طريق مالك . ورواه أبو داود والنسائي والحاكم أيضا من غير طريق مالك . وقال الترمذي « حديث حسن صحيح » وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح لاجماع أئمة النقل على امامة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، اذ لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في حديث أهل المدينة ، ثم لمتابعة هؤلاء الاثمة اياه في روايته عن عبد الله بن يزيد والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش » . ووافقه الذهبي على تصحيحه ونقل ابن حجر في التهذيب (٣ : ٤٢٣) أن ابن خزيمة وابن حبان صححاه أيضا . وأما جهالة زيد فقد ارتفعت برواية روايتين عنه ، وهما : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس . وذكره ابن حبان في النقائ ووثقه الدارقطني . ويكفي في توثيقه تصحيح هؤلاء الاثمة حديثه ، وفي مقدمتهم مالك ، وهو أعرف بأهل المدينة ، وخصوصا لان زيدا هذا لم يجرحه أحد ، فجعل من جهله ليس حجة على من عرفه . وقد صرح الدولابي في الكافي أن اسمه « زيد بن هياش » (ج ٢ ص ٥٢) وكذلك هو في كتب الرجال .

فارتفع الكلام فيه ، وأيضا فلو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأن جميع أصحاب القياس - أولهم عن آخرهم - لا يرون هذا قياسا ، ولا ينعون من البيضاء بالسلت ، فحال أن يحتج قوم بما لا يقولون به . وأيضا فان هذا ليس قياسا (١) عند القائلين به ، لأنه تنظير للافضل بما ينقص اذا ببس ، وهذا ليس شبيها البتة ، عند من يقول بالقياس ، فسقط تعلقهم بهذا الاثر. والحمد لله رب العالمين * وأما « أخاف أن يضارع » فحدثناه عبد الله بن يوسف بن نامى ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم حدثني أبو الطاهر أخبرني ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد (٢) حدثه عن معمر بن عبد الله : أنه أرسل غلامه بصاع قمح ، فقال : بعه ثم اشتري به شعيراً ، فذهب العلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أخبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل : فانه ليس بمثله ؟ قال : إني أخاف أن يضارع (٣)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه أصلاً ، وانما هو تورع من معمر بن عبد الله ، لا إيجاب ، ولا أنه قطع بذلك . وبيان ذلك : إخبار معمر بأنه يخاف أن يضارع ، ولم يقطع بأنه يضارع . وأيضا : فان الحنفيين والشافعيين لا يقولون بهذا ، وهم يحيزون القمح بالشعير متفاضلاً ، فلا وجه لاحتجاج المرء

(١) في الاصل « ليس قياساً » وهو خطأ

(٢) بسر بضم الباء واسكان السين المهملة - وسعيد بالياء ، وفي الاصل بشر بن سعد وهو خطأ

(٣) صحيح مسلم (١ : ٤٦٧) . قال النووي : « معنى يضارع يشابه ويشارك ومعناه اخاف أن يكون في معنى المماثل فيكون له حكمه في تحريم الربا » . ووقع في النهاية واللسان « تضارع » وهو خلاف الرواية ، وفيهما أيضاً « أى أخاف أن يشبه ففلك الرباء » وهو تصحيف من الناسخين أو المصححين كما هو ظاهر

بما لا يراه صحيحا ، ولا بمن يخطيء ، ويصيب ممن لا يلزم اتباعه .
ولعل من جهل يظن أن احتجاجنا بمن دون النبي صلى الله عليه وسلم هو
أننا نرى من دونه عليه السلام حجة لازمة ، فليعلم من ظن ذلك أن ظنه كذب ،
وأننا لا نورد قولاً ممن دون النبي صلى الله عليه وسلم إلا على أحد وجهين
لا ثالث لهما : إما خوف جاهل يدعى علينا خلاف الإجماع ، فريبه كذبه ،
وفساد ظنونه ، وأنه لا إجماع فيما ظن فيه إجماعاً ، وإما لئلا نرى من يحتج بمن دون
النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي يحتج به مخالف له ، فنوقفه (١) على تناقضه
في أنه يخالف من يراه حجة ، حاشا موضعاً واحداً ، وهو : حكم الحكمين
بجزاء الصيد ، فأننا نورده احتجاجاً به ، لقول الله تعالى : (يحكم به ذوا عدل
منكم) فأنزما الله عز وجل قبول العدلين ههنا ، فنحن نورد قول العدلين
من السلف رضي الله عنهم - احتجاجاً بقولهما ، لأن الله تعالى أوجب ذلك *
وأما حديث : « أيما أولى ؟ » فحدثناه ابن ناسي ثنا أحمد بن فتح ثنا
عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج
ثنا إسحاق بن إبراهيم أنا عبد الأعلى أنا داود عن أبي نضرة قال : سألت
ابن عمر وابن عباس عن الصرف ؟ فلم يريا به بأساً ، فاني لقاعد عند أبي
سعيد الخدري إذ جاءه رجل فسأله عن الصرف (٢) ؟ فقال : ما زاد فهو
ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « جاءه صاحب نخله بصاع من تمر جنيب (٣) ، وكان تمر
النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا اللون (٤) » فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) في الأصل « فيوقفه »

(٢) في جميع نسخ مسلم « فاني لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسأله عن الصرف »
فلعل ما هنا رواية أخرى عن مسلم من اختلاف النسخ وهي أحسن . انظر مسلم (١) :
٤٦٨ (ربا (٣) الجنيب نوع من أجود التمر . (٤) في نسخ مسلم « جاءه صاحب نخله
بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون » وما هنا اصح جداً بل هو
الصواب وما هناك خطأ ، لأن حذف « غير » يفسد المعنى المراد من السياق

أني لك هذا؟ قال : انطلقت بصاعين واشتريت به هذا الصاع ، فان سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ويلك (١) أريت ، إذا أردت ذلك فبيع تمر ك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت) قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة ؟ قال أبو محمد : وهذا ليس قياسا ، لأن النهي عن التفاضل في الفضة بالفضة عند أبي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ، كما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا محمد بن ربح ثنا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر قال : ذهب ابن عمر وأنا معه حتى دخل على أبي سعيد الخدري فذكر سؤال ابن عمر لأبي سعيد عن الصرف ، فقال أبو سعيد - وأشار باصبعه الى عينيه وأذنيه - فقال : أبصرت عيناي وسمعت أذناي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا تبيعوا الورق بالورق ، إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا (٢) بعضه على بعض » وذكر الحديث

وبه الى مسلم : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا اسمعيل بن مسلم (٣) العبدى ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح - مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء (٤) » .

قال أبو محمد : فمن المحال البين أن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة إلا مثلا بمثل عند أبي سعيد ، سماحا من لفظ النبي صلى الله

(١) زيادة من مسلم (٢) قال النووي : « هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء ، أي لا تفضلوا - والشف - بكسر الشين - ويطلق أيضا على النقصان ، فهو من الاضداد ، يقال : شف الدرهم - بفتح الشين - يشف بكسرها - اذا زاد واذا نقص ، وأشفه غيره يشفه » . والحديث في مسلم (١ : ٤٦٤ - ٤٦٥)

(٣) في الاصل « اسمعيل بن صالح » وهو خطأ صححهناه من صحيح مسلم ومن كتب الرجال

(٤) صحيح مسلم (١ : ٤٦٦)

عليه وسلم - : ويعول في تحريمه على القياس . فصح أن هذا الاثر لامدخل للقياس فيه أصلا . لأن القياس عند القائلين به إنما هو : حكم في شيء لانه فيه على نحو الحكم في نظيره ، مما جاء فيه النص . والنص عند أبي سعيد مسموع في الفضة بالفضة كما هو في التمر بالتمر ، فبطل ضرورة باقرار أصحاب القياس أن يكون أحد الامرين عنده قياسا على الآخر *

فان قيل : فما وجه قول أبي سعيد إذن هو القول ؟ فنقول وبالله تعالى التوفيق : إنما لانشك أن أبا نضرة مسح لفظ أبي سعيد ، وحذف منه مالا يقيم (١) المعنى إلا به ، كما فعل في صدر هذا الحديث نفسه ، من قوله : سألت ابن عباس وابن عمر عن الصرف فلم يريا به بأسا ، وهذا كلام مطموس ، لأن الصرف لا بأس به عند كل أحد من الأمة ، اذا كان على ما جاء به النص ، من التماثل والتناقد ، في الفضة بالفضة وفي الذهب بالذهب ، ومن التفاضل والتناقد في الذهب بالفضة ، فطمس أبو نضرة كل هذا ، وكذلك فعل بلا شك في كلام أبي سعيد ، لا يجوز غير هذا أصلا ، إذ من الباطل أن يروى من هو أوثق من أبي نضرة عن أبي سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوجب أن التفاضل في الفضة بالفضة ربا - : ثم لا يعول أبو سعيد في تحريم ذلك إلا على تحريم التمر بالتمر متفاضلا ، هذا مالا يدخل في عقل أحد . وجميع أصحاب القياس لا يجوزون هذا القياس ، ولا يدخلون الصفر بالصفر ، قياسا على الربا في التمر بالتمر ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة . والحمد لله رب العالمين وبالله تعالى نعتصم *

وأما : « إن سكر هذى » فحدثناه حماد بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة : أن عمر بن الخطاب شاور الناس في حد الحجر ، وقال : إن الناس قد

(١) كذا بالأصل وصوابه « يقوم »

شربوها واجتروا عليها ، فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، فاجعله حد القرية ، فجعله عمر حد القرية ثمانين (١) :

وحدثناه أيضا احمد بن محمد بن الجسور ثنا احمد بن سعيد بن حزم ثنا عبيد الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن ثور بن زيد الديلي : أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجلده ثمانين ، فانه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى ، أو كما قال ، فجلد عمر في الخمر ثمانين (٢)

حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا ابن أبي خالد عن عامر الشعبي قال : استشارهم عمر في الخمر ، فقال عبد الرحمن بن عوف : هذا رجل افترى على القرآن ، أرى أن تجلده ثمانين (٣)

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار : أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شربوا الخمر بالشأم ، وأن يزيد بن أبي سفيان كتب فيهم الى عمر - فذكر الحديث - وفيه : أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) فشاور فيهم الناس ، فقال لعلي : ماذا ترى ؟ فقال : أرى أنهم قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن به الله تعالى ، فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم ، فإنهم قد أحلوا ما حرم الله ، وإن زعموا أنها حرام فاجلدوهم ثمانين ثمانين ،

(١) هذا مرسل ، لان عكرمة لم يدرك عمر ولا عليا . والاسناد اليه صحيح . وقد نقله الزيلعي ايضا عن مصنف عبد الرزاق < ٢ : ٩٨ > وقد اعتضد بالمراسيل الاخرى والموصولات كما سيجي .

(٢) الموطأ (ص ٣٥٧) وهذا منقطع ايضا لان ثور بن زيد لم يدرك عمر بلا خلاف

(٣) هذا مرسل ايضا وانظر الكلام عليه بعد بضع صفحات ان شاء الله

فقد افترؤا على الله الكذب ، وقد أخبر الله تعالى بمجد ما يفترى به بعضنا على بعض (١) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (٢) ثنا سعيد بن عفير (٣) ثنا يحيى بن فليح بن سليمان المدني عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدى والنعال وبالعصى ، حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حدا ؟ فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفى ، ثم كان عمر يجلدهم كذلك أربعين ، حتى أتى رجل من المهاجرين الأولين قد شرب ، فأمر به أن يجلد ، فقال : لم تجلدنى ؟ بينى وبينك كتاب الله ، فقال عمر : وفى أى كتاب الله تجد أن لا أجلك ؟

(١) هذا مرسل أيضا ، وقد وجدته موصولا . فروى الطحاوى في معانى الآثار (٢) : « حدثنا فهد بن محمد بن سعيد الأصبهانى أخبرنا محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي قال : شرب نفر من أهل الشام الخمر ، وعليهم يومئذ يزيد بن أبى سفيان ، وقالوا : هى حلال ، وتأولوا (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فكتب فيهم الى عمر ، فكتب عمر : أن ابعت بهم الى قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر استشار فيهم الناس ، فقالوا ! يا أمير المؤمنين نرى انهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله فاضرب اعناقهم ، وعلى ما كنت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال : أرى أن تستبيهم فان تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين لشربهم الخمر . وإن لم يتوبوا ضربت اعناقهم ، فانهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين » وهذا اسناد صحيح على شرط البخارى ، وابو عبد الرحمن السلمى اسمه عبد الله بن حبيب تابعى ثقة سمع عليا وشهد معه صفين . وهذا يؤيد المرسل الذى هنا ، ومنه يعلم أن عطاء بن السائب رواه عن شيخين وصله عن احدهما واصله عن الآخر .

(٢) فى الاصل « محمد بن عبد الله بن ابراهيم البرقي » وهو خطأ ، وسيأتى على الصواب فى الصحيفة التالية .

(٣) سعيد بن عفير هو سعيد بن كثير بن عفير وقد ينسب الى جده

قال له : ان الله يقول في كتابه : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ، فأننا من الذين آمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا و آمنوا ثم اتقوا و أحسنوا ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرأ و أحداً و الخندق و المشاهد !! فقال عمر : ألا تردون عليه ما يقول ؟! فقال ابن عباس : إن هؤلاء الآيات أنزلن عذراً للماضين ، و حجة على الباقين ، فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن يحرم عليهم الخمر ، و حجة على الباقين ، لأن الله تعالى يقول . (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان) الآية ، ثم قرأ أيضاً الأخرى : (فان كان من الذين آمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا و آمنوا ثم اتقوا و أحسنوا) فان الله نهاه أن يشرب الخمر ، فقال عمر : صدقت ، فما ترون ؟ فقال علي : إنه اذا شرب سكر ، و اذا سكر هذى ، و اذا هذى افترى ، و على المفتري ثمانون جلد . فأمر به عمر فجلد ثمانين (١) .

قال محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي وحدثنا سعيد بن أبي مريم أنا يحيى بن فليح بن سليمان حدثني ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس - فذكر هذا الحديث - وفي آخره : ثم سأل عمر من عنده عن الحد فيها ؟ فقال علي بن أبي طالب : إنه اذا شرب هذى ، و اذا هذى افترى ، فاجلده ثمانين . فجلده عمر ثمانين *

(١) رواه الدارقطني (٣٥٧ - ٣٥٨) من طريق يحيى بن أيوب العلاف ، و الحاكم (٤ ، ٣٧٥ - ٣٧٦) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح كلاهما عن سعيد بن عفير بإسناده مطولا ، و ليس هذا في سنن النسائي المطبوعة بل هو في السنن الكبرى كما قال ابن حجر في التلخيص (ص ٣٦٠) و في لسان الميزان (٦ ، ٢٧٣) . و قال الحاكم « هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه » و وافقه الذهبي . و قد اعلم المؤلف فيما سيأتي بأن يحيى بن فليح مجهول البتة ، و ليس كذلك فقد روى عنه سعيد بن عفير و سعيد بن أبي مريم كما سيأتي عقب هذا فارتفعت الجهالة عنه ، و قد اختلف قول المؤلفين فيه فنقل ابن حجر عن ابن حزم هذا القول و نقل عنه انه قال مرة . « ليس بالقوي » . و تصحيح الحاكم و موافقة الذهبي له حكم منهما بتوثيقه ، و هما اعلم بهذا الشأن و بالرجال من ابن حزم . و من الغريب أنه يحاول تضعيف الحديث بأن فليحا و الدارقطني ضعفه بعض الناقدين !!!

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ (١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا يوسف بن سليمان ثنا حاتم بن اسمعيل عن
أسامة بن زيد عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن أزهر قال : « رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الناس (يسأل) (٢) عن منزل خالد بن الوليد ،
فأتى بسكران ، فأمر من كان عنده فضر به بما كان في أيديهم ، وحنث رسول
الله صلى الله عليه وسلم التراب عليه ، ثم إن أبا بكر أتى بسكران فتوختى الذي
كان يومئذ من ضربهم ، فضرب أربعين ، ثم ضرب عمر أربعين » قال ابن شهاب :
ثم أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن وبرة السكبي (٣) قال : بعثني خالد
بن الوليد الى عمر ، فأتيته وعنده على وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف ،
متكئون معه في المسجد ، فقلت له : ان خالد بن الوليد يقرأ (٤) عليك السلام
ويقول لك : ان الناس انتهكوا في الحظر ، وتحاقروا العقوبة ، فما ترى ؟ فقال
عمر : هم هؤلاء عندك ، قال : فقال علي : أراه اذا سكر هذى ، واذا هذى
افتري ، وعلى المفتري ثمانون ، فأجمعوا على ذلك ، فقال عمر : بلغ صاحبك
ما قالوا . فضرب خالد ثمانين ، وضرب عمر ثمانين ، قال : وكان عمر اذا أتى بالرجل
القوى المنهمك في الشراب ضربه ثمانين ، واذا أتى بالرجل الذي كان منه زلة
الضعيف ضربه أربعين ، وفعل ذلك عثمان : أربعين وثمانين (٥)

قال أبو محمد : فهذا كل ما ورد في ذلك قد تقصيناه ، وكله ساقط لاحجة

(١) هنا بهامش الاصل مانصه « عباس بن أصبغ هذا حجازي همداني يكنى ابا بكر »
(٢) كلمة « يسأل » سقطت من الاصل خطأ . وقد زدناها من ابى داود والطحاوى
والدارقطني والحاكم . لان المعنى لا يستقيم بدونها . الى اتفاق هؤلاء على اثباتها . وفي
الدارقطني والحاكم « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وهو يتخلل الناس يسأل » الخ
(٣) وقع اسمه في الدارقطني « ابن وبرة السكبي » وهو خطأ . ووبرة هذا قال ابن حجر
في لسان الميزان « قال ابن حزم في الانصاف : مجهول »

(٤) في الاصل « يقرى » بالياء وهو خطأ في الرسم

(٥) رواه الدارقطني (٣٥٣ - ٣٥٤) والحاكم (٤ : ٣٧٤ - ٣٧٥) كاملا من طريق

فيه ، مضطرب ، ينقض بعضه بعضاً*

أما الآثار التي صدرنا بها من طريق الثقات : أيوب ومالك والشعبي ومحارب بن دثار ، فرسلات كلها ، لا يدري عن من هي في أصلها ، فسقط الاحتجاج بها . وأما المتصلان فمن طريق يحيى بن فليح بن سليمان ، وهو مجهول البتة ، والحجة لا تقوم بمجهول ، وأبوه فليح (١) متكلم فيه مضعف . والثاني عن أسامة بن زيد ، وهو ضعيف بالجملة (٢) فسقط كل ما في هذا الباب . مع أنه لو صح هذان الآثاران المتصلان لكانا حجة عليهم قاطعة ، لأن في رواية يحيى بن فليح أن أبا بكر فرض الحد في الخمر أربعين ، فلو جاز لعمران يزيد على ما فرض

صفوان بن عباس عن أسامة . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . والقسم الاول منه - وهو حديث عبد الرحمن بن أزهر - رواه الشافعي في الام (١٧٧:٦) عن سفيان عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أزهر . وفي آخره « ف ضرب أبو بكر في الخمر أربعين حياته » ثم عمر رضي الله عنه ، حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار عمر علياً رضي الله عنه ف ضرب ثمانين . ورواه أيضاً - أعني القسم الاول - أبو داود (٤ : ٢٨٣ - ٢٨٤) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد ، والطحاوي (٢ : ٨٩ - ٩٠) من طريق روح بن عبادة عن أسامة ، والقسم الثاني - وهو حديث وبرة - رواه الطحاوي (٢ : ٨٨) من طريق ابن وهب عن أسامة . وروى القسمين معا أبو داود (٤ : ٢٨٤ - ٢٨٥) من طريق عثمان بن عمر عن أسامة ، لكن جملة كله من حديث ابن أزهر ولم يفصل رواية وبرة عنه ، وهو خطأ . وقد نسب ابن حجر القسمين الى النسائي في السنن الكبرى . وقد أعل أبو حاتم وأبو زرعة حديث ابن أزهر . قال ابن أبي حاتم في الملل (١ : ٤٤٦ رقم ١٣٤٤) « ذكرت لهما هذا الحديث ، فقالا : لم يسمع الزهري هذا الحديث من عبد الرحمن بن أزهر يدخل بينهما عبد الله بن عبد الرحمن ابن أزهر ، قلت لهما : من يدخل بينهما ابن عبد الرحمن بن أزهر ؟ قالا : عقيل بن خالد . » ورواية عقيل هذه في أبي داود . ويرد هذا التعليل تصريح الزهري بسماعه من عبد الرحمن بن أزهر هنا في الاحكام والطحاوي والدار قطني والحاكم . والحديث في رأينا صحيح كما قال الحاكم والذهبي . (١) في الاصل « وأبو فليح » وهو خطأ ، فانه لا ذكر فيما مضى من الآثار لمن يدعى «أبا فليح» ومن العجب تعليل الحديث بضعف والد الراوي له !!

(٢) زعم المؤلف في هذا الكتاب (٥ : ١٣٦) أن أسامة متفق على ضعفه ، وكذب حديثا من روايته ، وقد رددنا عليه هناك ، والحق ان أسامة ثقة صحيح الكتاب ، ولكن يخطئ في احاديث . وهيات من لا يخطئ .

ابو بكر :-: لجاز لمن بعد عمر أن يزيد ويحيل الحد الذي فرض عمر ، أو يسقط منه ، ولا فرق . فان لم يكن فرض أبي بكر بحضرة جميع الصحابة حجة - وعمر وغيره بالحضرة ، وفي أقل من هذا يزعمون أنه إجماع - : ففرض عمر - وقد مات كثير من الصحابة قبل ذلك الفرض - أخرى أن لا يكون حجة ، وهذا على أقوالهم اجازة لمخالفة الإجماع ، وفي هذا ما فيه . وان من لا يرى ما في هذا الخبر من فعل أبي بكر بحضرة الصحابة إجماعاً ثم يرى رسالة مكذوبة من عمر إلى الأشعري إجماعاً :-: لمنحرف عن الحق *

وأما الذي من طريق أسامة بن زيد ففيه بيان جلي على أن عمر لم يجعل ذلك فرضاً واجباً ، وأنه انما كان منه تعزيراً ، وذلك أنه ذكر فيه : انه إذا أتى بالمنهمك في الشراب جلده ثمانين ، وإذا أتى بالذي كانت منه في ذلك زلة الضعيف جلده أربعين ، وأن عثمان أيضاً جلد أربعين وثمانين ، فباليتين يعلم كل ذي عقل أنه لو كانت الثمانون فرضاً لما جاز أن يحال في بعض الاوقات ، فسقط احتجاجهم بالجملة ، وعاد عليهم مسقطاً لقولهم ، فكيف ولا يصح من ذلك كله شيء !

وقد نزه الله عز وجل علياً رضي الله عنه عن هذا الكلام الساقط الفث الذي ليس وراءه مرمى في السقوط والهجنة ، لوجوه : أحدها أنه لا يحل لمسلم أن يظن أن عمر وعلياً يضعان شريعة في الاسلام لم يأت بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكنا في ذلك كالذين أنكروا عليهم في الحديث نفسه أنهم شرعوا ما لم يأذن به الله تعالى ، فن المحال أن ينكر على علي من شرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى :-: ويشرع هو في الحين نفسه شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، هذا ما لا يظنه بعلي ذو عقل ودين . ولا فرق بين وضع حد في الحمر ، وبين إسقاط حد الزنا ، أو الزيادة فيه ، أو إسقاط ركعة من الظهر ، أو زيادة فيها ، أو فرض صلاة غير الصلوات المعهودة ، أو وضع حد مفترض في أكل الربا ،

وكل هذا كفر ممن أجازوه (١)

ثم المشهور عن علي رضي الله عنه بالسند الصحيح : أنه جلد الوليد بن عقبة في الحجر أربعين ، في أيام عثمان رضي الله عنه ، فبطل يقيناً أن يكون يرى الحد ثمانين ، ويجلد هو أربعين فقط . وهذا الحديث يكذب كل ماجاء عن علي بخلافه (٢) وأيضاً : فليس كل من يشرب الحجر يسكر ، وشارب الجرعة لا يسكر ، والحد عليه ، ولا كل من يسكر يهذى ، ففي الناس كثير يغلب عليهم السكوت حينئذ ، نعم ، وذكر الله تعالى والآخرة والبكاء والدعاء والتأدب الزائد ، ولا كل من يهذى يفترى ، فالمرمم يهذى ولا يفترى ، ولا كل من يفترى يلزمه الحد ، فقد يفترى المجنون والنائم فلا يحدان . فوضح أن هذا الكلام المنسوب الى علي - وقد نزهه الله تعالى عنه - من الكذب في منزلة ينزه عنها كل ذي عقل ، فكيف مثله رحمة الله عليه !

وأيضاً : فإن كان يجلد لقرية لم يفترها بعد ، فهذا ظلم باجماع الامة ، ولا خلاف بين اثنين أنه لا يحل لاحد أن يؤخذ مسلماً أو ذمياً بما لم يفعل ، ولا أن يقدم اليه عقوبة معجلة لذنوب لم يفعله ، عسى أن يفعله ، أو عسى أن لا يفعله ، وإنما عندنا هذا من فعل ظلمة الملوكة ذوى الأعياث ، المشتهرين بأتباعهم من السخفاء ، المتطايبين بمثل هذا وشبهه من السخف ، ومثل هذا الجنون لا يضيفه الى عمر وعلى إلا جاهل بهما وبمحلها من الفضل والعلم رضى الله عنهما .

وعهدنا بهؤلاء القوم يقولون : ادرؤا الحدود بالشبهات ، فصاروا ههنا يقيمون الحدود وينسبون الى عمر وعلى اقامتها بأضعف الشبهات ، لانه لاشبهة

(١) لا يفرئك تهويل المؤلف هنا ، فهو يريد ان يضعف هذه الآثار ، وتأمل . وانصف !

(٢) لا تكذيب ولا اختلاف وإنما رأى على الامر واسما ، فحين تتابع الناس في الحجر وخيف ان يفسدوا بعملهم من مخالطهم اشار على عمر بتشديد العقوبة ، وخصوصاً لانهم ارادوا ان يتأولوا في القرآن ليحلوا لانفسهم شر بها ، ثم حين زال هذا رجع الى الاربعين . وهو ظاهر

أحق من شبهة من يقيم حد القذف على شارب الخمر خوف أن يفترى ، وهو لم يفتر بعد .

وأيضاً : فإن كان حد الشارب إنما هو للفرية . فأين حد الخمر ؟ وإن كان للخمر فأين حد الفرية ؟ ولا يحل سقوط حد لاقامة آخر .

وأيضاً : فإنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى كفر ، فينبغي لهم أن يضربوا عنقه . وإذا شرب سكر ، وإذا سكر زنى ، فينبغي لهم أن يرجوه ويجلدوه وإذا شرب سكر ، وإذا سكر سرق فينبغي لهم أن يقطعوا يده . وإذا شرب سكر وإذا سكر هذى ، وإذا هذى خرج فأفسد أموال الناس ، وأقر في ماله لغيره ، فينبغي لهم أن يلزموه كل هذه الأحكام . فإن لم يفعلوا فقد أبطلوا حدهم إياه ثمانين لأنه إذا هذى افتري . وهذا كله جنون ، نبأ إلى الله تعالى منه ، ونقطع يقيناً بلا شك أنه كذب موضوع مفترى على علي رضي الله عنه ، لم يقله قط .

وكذلك الرواية التي ذكرنا أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف فهالكه جداً ، ومبعد عن أمثله أن يقول : افتري على القرآن جلده ثمانين . وهذا محال ظاهر ! وكيف يمكن أن يفترى أحد على الله تعالى أو على القرآن فرية توجب ثمانين جلدة (١) !! والفرية الموجبة لذلك إنما هي في القذف بالزنا فقط ، وهذا مالا سبيل إلى اضافته إلى القرآن ، لأنه ليس انساناً ، فإن صحح أهل القياس هذه القضية ، فليوجبوا ثمانين جلدة حداً واجباً لا يتعدى على كل من افتري على أحد بكذبة ، مثل أن يرميه بكفر ، أو بتهمة ، أو بسرقة ، أو كذب على القرآن ، أو على الله تعالى . وهذا مالا يقولونه . فقد أقروا بضعف هذا القياس

(١) ظهر مما نقلنا عن المطحوي من حديث عطاء بن السائب عن السلمى عن علي أن بعض الناس شرب الخمر وتأولوا آية من القرآن ، وأن علياً أشار باستتابتهم ثم جلدهم ثمانين أن تابوا ، أو قتلهم أن أصروا . وهو باسناد صحيح - فهذا الذي قال فيه عبد الرحمن مآل ، وأنه لحق وإن لم يرضه ابن حزم

الذى جعلوه أصلهم وبنوا عليه ، أو أنهم تركوا القياس في سائر ما ذكرنا ، ولا بد لهم من أحد الوجهين ضرورة . وأول من كان يلزمهم هذا فهم ، لأنهم مفترون فيما يدعونه من القياس . وبالله تعالى التوفيق .

والصحيح في هذا الباب : هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلده بجردين نحو أربعين ، وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانين (١) فأمر به عمر »

قال أبو محمد : فصح أنه تعزير لأحد ، نعى الأربعين الزائدة .

وقد حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج ثنا عطاء بن أبي رباح أنه سمع عبيد بن عمير (٢) يقول : « كان الذي يشرب الخمر يضر بونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه ، فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض إمارة عمر ، حتى خشى أن يفتال الرجال ، فجعله أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ستين ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين ، ثم قال : هذا أدنى الحدود »

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا ابن الجهم ثنا موسى بن اسحق ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو خالد عن حجاج عن الأسود بن هلال عن عبد الله — هو ابن مسعود — أنه أتى برجل قد شرب خمرأ في رمضان ، فضربه ثمانين ، وعزره عشرين . وقد فعل ذلك أيضاً علي بالنجاشي (٣) *

(١) في الأصل « ثمانون » والرواية في مسلم (٢ : ٣٨) بالنصب في جميع النسخ ، والحديث رواه أيضاً أبو داود (٤ : ٢٧٨) (٢) عبيد بن عمير تابعي ثقة
(٣) ابن مسعود لم أجده ، وائر علي رواه الطحاوي بإسنادين عن سفيان الثوري عن

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق البلخي ثنا القبري
ثنا البخاري ثنا عبد الله بن عبد الوهاب أنا خالد بن الحارث ثنا سفيان الثوري
ثنا أبو حصين قال : « سمعت عمير بن سعد النخعي قال : سمعت علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال : « ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في
نفسى إلا صاحب الحجر ، فانه لو مات وديته ، وذلك أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يسنه » هكذا روينا من طريق الهمداني وغيره « عمير بن سعد »
والصواب « سعيد » (١) كما روينا من طريق يزيد بن زريع .

حدثنا عبد الله بن ناعي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (ثنا أحمد
بن محمد) (٢) ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا اسحق بن راهويه ثنا يحيى بن حماد (٣)
ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا عبد الله بن فيروز الداناج مولى ابن طامر ثنا حنين (٤)
ابن المنذر أبو ساسان قال : « شهدت عثمان أتي بالوليد ، صلى الصبح ركعتين

أبي مصعب عطاء بن أبي مروان الأسلمي المدني عن أبيه قال : « أتى علي بالنجاشي قد شرب الخمر
في رمضان ، فضربه ثمانين ، ثم أمر به إلى السجن ، ثم أخرجه من الغد فضربه عشرين ، ثم قال :
إنما جلدتك هذه العشرين لأفطارك في رمضان وجرأتك على الله » (٢ : ٨٨) . وهذا إسناد
صحيح . عطاء ثقة ، وأبوه ثقة مختلف في صحته . والنجاشي هذا هو الحارثي الشاعر ، واسمه
قيس بن عمرو ، وفد على عمر ولازمه علماً وكان معه بصفين ، وكان يمدحه فلما جلد في الخمر
فر إلى معاوية . انظر ترجمته في الإصابة (٦ : ٢٦٣ - ٢٦٤)

(١) الصواب « سعيد » كما في البخاري (٣ : ٢٣٤) وأبي داود (٤ : ٢٨٣) والدرقطني
(٣٥٧) والطحاوي (٢ : ٨٨) وغيرهم ، وآخر الحديث في أبي داود « فإن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً ، وإنما هو شيء قلناه نحن »

(٢) قوله « ثنا أحمد بن محمد » سقط من الاصل ، وزدناه لأن به يستقيم الاسناد وقد
مضى بهذه الزيادة مراراً ، وتكرر أيضاً في المحلى .

(٣) في الاصل « يحيى بن آدم » وهو خطأ ، فانه في جميع نسخ مسلم « يحيى بن حماد »
ولم أجد في شيء من الكتب رواية ليحيى بن آدم عن عبد العزيز بن المختار .

(٤) حنين بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة ، وفي الاصل بالمهملة ، وهو تصحيف .
قال المسكري أبو أحمد : « لا عرف حنيناً بالضاد غيره »

فقال : أزيدكم ؟ ! فشهد عليه رجلان ، أحدهما حران : أنه شرب الخمر ، والثاني أنه قاءها (١) ، فقال عثمان : يا على قم فاجلده ، فقال على للحسن (٢) : قم فاجلده ، فقال الحسن ول (٣) حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه على (٤) ، فقال على (٥) : يا عبد الله بن جعفر ، قم فاجلده ، فجلده ، وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة * (٦)

قال أبو محمد : فهذه الاحاديث مبينة ما قلنا ، من أن زيادة عمر على الاربعين التي هي حد الخمر - إنما هي تعزير ، فرة زاد عشرين فقط ، ومرة زاد أربعين ، ومرة زاد على وابن مسعود ستين ، وأخبر على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن ذلك ، يعنى الزيادة على الاربعين فقط ، ومن ظن غير هذا فإنه يكذب النقل الصحيح ، ويصدق الواهى الضعيف الساقط .

وهذا على يجلد فى أيام عثمان - بحضرة الحسن وعبد الله بن جعفر وسائر من هنا لك من الصحابة وغيرهم - أربعين فقط . وقال عمر وعبد الرحمن بأخف الحدود ، (٧) فصح يقيماً أن تلك الزيادة على الأربعين لم يوجبوها فرضاً ولا حداً البتة . ونعيذهم بالله تعالى من ذلك *

ولولا أخبار مرسله وردت بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد فى الخمر ثمانين - : لكفر من يقول : إن حد الخمر ثمانون ، ولكن من تعلق بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتهد ، فإن وفق لخبر صحيح فله أجران ، وإن يسر لخبر غير صحيح - وهو لا يدري وهيه - فهو معذور ، وله أجر واحد

(١) فى مسلم (٢ : ٤٨) « وشهد آخر انه رآه يتقيأ » (٢) كلمة «لحسن» ليست فى مسلم

(٣) فى الاصل «ولى» وهو لحن (٤ و ٥) كلمة «على» فى الموضعين ليست فى مسلم

(٦) رواه ايضا ابو داود (٤ : ٢٧٨ - ٢٧٩)

(٧) فى الاصل « فأخف الحدود » وما صححهناه اليه هو الاظهر ، وانظر الحديث الماضى قريباً عن انس من صحيح مسلم

وهو مخطئ ، وإنما الشأن والبلية في اثنين هالكين : وهو من قامت عليه حجة صحيحه فتمادي ، فهو ضال فاسق ، أو مقلد بغير علم متجاسر في دين الله عز وجل ، فهو أيضاً ضال فاسق . ونعوذ بالله من الخذلان .

وأما القياس في الجذ : فحدثناه حمام بن أحمد القاضي بالغرب ثنا ابن مفرج القاضي برية ثنا عبد الأعلى بن محمد بن الحسن البوسى (١) قاضى صنعاء ثنا أبو يعقوب الدبرى ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثورى عن عيسى - هو ابن أبى عيسى الخياط - عن الشعبي قال : كره عمر الكلام في الجذ حتى صار جداً فقال . إنه كان من أبى بكر أن الجذ أولى من الأخ - وذكر الحديث ، وفيه - : فسأل عنها زيد بن ثابت فضرب له مثلاً : شجرة خرجت لها أغصان ، قال : فذكر شيئاً لا أحفظه ، فجعل له الثلث ، قال الثورى : وبلغنى أنه قال : يأمر المؤمنين ، شجرة نبتت فانشعب منها غصن ، فانشعب من الغصن غصنان ، فما جعل الغصن الأول أولى من الغصن الثانى ؟ وقد خرج الغصنان من الغصن الأول ؟ قال : ثم سأل علياً ، فضرب له مثلاً . واديا سال فيه سيل ، فجعله أخاً فيما بينهما وبين ستة ، فأعطاه السدس ، وبلغنى عنه أن علياً حين سأله عمر جعله سيلاً ، قال : فانشعب منه شعبة ، ثم انشعبت شعبتان ، فقال : أرايت لو أن ماء هذه الشعبة الوسطى يبس ؟ أما كان يرجع الى الشعبتين جميعاً ؟ قال الشعبي : فكان زيد يجعله أخاً حتى يبلغ ثلاثة وهو ثالثهم ، فان زادوا على ذلك أعطاه الثلث ، وكان على يجعله أخاً ما بينه وبين ستة وهو سادسهم ، ويعطيه

(١) بفتح الباء الموحدة واسكان الواو ، نسبة الى قرية بصنعاء اليمن يقالها بيت بوس . وعبد الأعلى هذا من تلاميذ عبد الرزاق ومن أقران الدبرى ، ولكنه روى عنه هنا . ووقع اسمه خطأ في معجم البلدان (٢ : ٣٠٤) « الحسن بن عبد الأعلى بن ابراهيم بن عبد الله » وقد تبع ياقوت في ذلك السمعاني في الانساب في مادة « البوسى » ولكن السمعاني ذكره على الصواب في مادة الابناوى وهو « ابو محمد عبد الأعلى بن محمد بن الحسن بن عبد الأعلى بن ابراهيم بن عبد الله البوسى الصنعاني الابناوى من ابناء فارس »

السدس ، فان زادوا على ستة أعطاه السدس ، وصار ما بقي بينهم (١) *
 وحدثناه أيضاً احمد بن عمر العذري عن عبد الرحمن بن الحسن العباسي
 عن احمد بن محمد الكرجي (٢) أنا أبو بكر احمد بن يوسف بن خلاد
 النصيبي (٣) ثنا اسماعيل بن اسحق القاضي ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني
 عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت عن أبيه :
 أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث بين الجد والاختوة ، قال زيد : وكان
 رأيي يومئذ أن الاختوة أحق بميراث أخيه - من الجد - وعمر بن الخطاب يرى
 يومئذ الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، فتحاورت أنا وعمر محاورة
 شديدة ، فضربت له في ذلك مثلاً فقلت : لو أن شجرة تشعب من أصلها غصن
 ثم تشعب في ذلك الغصن خوطان (٤) ، ذلك الغصن يجمع الخوطين دون الأصل
 ويفذوها ، ألا ترى يا أمير المؤمنين أن أحد الخوطين أقرب إلى أخيه منه إلى
 الأصل ؟ قال زيد : فانا أعبر له وأضرب له هذه الامثال ، وهو يأبى إلا أن
 الجد أولى من الاختوة ، ويقول : والله لو لا أني قضيته اليوم لبعضهم لقضيت
 به للجد كله ، ولكن لعل لا أخيب سهم أحد ، ولعلمهم أن يكونوا كلهم
 ذوى حق ، وضرب على وابن عباس يومئذ لعمر مثلاً معناه : لو أن سيلاً سال
 فخرج منه خليج ، ثم خلع من ذلك الخليج شعبتان (٥) *

- (١) نسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٢٦٦-٢٦٧) إلى البيهقي من طرق ، ولم يذكر الفاظه
 (٢) لم أجد ترجمته ويحتمل أن يكون نسبة إلى الكرج أو الكرج بفتح الكاف وضمها مع اسكان
 الراء ومع الجيم فيهما وهما بلدان ، أو الكرخ بفتح الكاف واسكان الراء . وآخره خاء معجمة
 قاله أعلم به (٣) النصيبي بفتح النون وكسر الصاد المهملة ، نسبة إلى نصيبين ، وفي الأصل
 « أبو بكر بن احمد » وصحناه من الانساب للسمعاني (ورقة ٥٦٢ و ٢١٣)
 (٤) الخوط - بضم الخاء المعجمة - : الغصن الناعم ، وقيل : الغصن لسنة
 (٥) رواه أيضاً الحاكم في المستدرك (٤ : ٣٣٩) من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد
 مختصراً ولم يذكر تفصيل المثلين . وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . ولم
 ينسبه ابن حجر في التلخيص (٢ : ٧) إلا للحاكم والمؤلف فقط . وروى الدارقطني (ص ٤٦٤)

قال أبو محمد : وهذا لاجبة لهم فيه لوجهين : أحدهما : أن كلا هذين الاسنادين ضعيف ، في الأول عيسى بن أبي عيسى الخياط ، وهو ضعيف ، ومع ذلك منقطع ، لأن الشعبي لم يدرك عمر . والثاني : فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد (١) وهو ضعيف البتة ، فهذا وجه .

والثاني : أنهما لو صحا لما كان فيهما للقياس مدخل بوجه من الوجوه ، ولا بمعنى من المعاني ، لأن السيل لا يستحق ميراثاً أصلاً ، لاسدساً ولا ثلثاً ، وكذلك الفصن ولا فرق ، ومن أنوك النوك أن يظن أحد بمثل علي وزيد رضى الله عنهما أن أحدهما قاسم الجد مع الأخوة الى خمسة وهو سادسهم ، ثم له السدس وإن كثروا ، وأن الثاني قاسم بالجد الاخوة الى اثنين هو ثلثهما ، لا ينقصه من الثلث مابقى ، أو السدس من رأس المال - : قياساً على غصنين تقروا من غصن من شجرة ، وإن ادخال أصحاب القياس لهذا في القياس لمن القحة الظاهرة والاستخفاف البادى (٢) *

فان قال قائل : فواجه ضرب هذين الصاحبين هذين المثلين في هذه المسألة ؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا باطل بلا شك ، ونحن نبت أنهم رضى الله عنهم ما قالوا قط شيئاً من هذا ، ولقد كانوا أرجح عقولاً وأثقب نظراً وأضبط لساناً منهم في الدين - : من أن يقولوا شيئاً من هذا الاختلاط ، ولكن عيسى الخياط وعبد الرحمن بن أبي الزناد (٣) غير موثوق بهما ، ولعل

أثراً قريباً من هذا المعنى من طريق سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه عن جده ، وقال شارحه « اسناده قوى » وهو كما قال ، بل اسناده صحيح

(١) في الاصل « عبد الرحمن بن زيد بن أسلم » وهو خطأ ، لأن ابن زيد لا ذكر له في الاسناد والحديث حديث ابن أبي الزناد كما هنا وكما سيأتي للمؤلف في الكلام عليه ثانياً ، وكما في المستدرک للحاكم ، وكما نسبه ابن حجر في التلخيص من رواية المؤلف . وابن أبي الزناد فيه كلام ، والحق أنه ثقة خصوصاً فيما روى عنه المدنيون ، وصحح الترمذى عدة من أحاديثه وكذلك الحاكم والذهبي ، ووثقه كثير من الأئمة . وقد اعتضد حديثه ، بالطريق الأخرى التي رواها الدارقطني

(٢) لاجبة بنا الى بيان ما في هذا من المغالطة والتشبيب من المؤلف رحمه الله

(٣) في الاصل « وعبد الرحمن بن أبي الزناد » بمحذف « بن » وهو خطأ ظاهر

الشعبي سمعه ممن لاخير فيه ؛ كالحارث الاعور وأمثاله .
ثم لو قال قائل : إن وجه ذلك لوصح بين ظاهر لاخفاء به ، وهو أن زيدا
وعليا رضى الله عنهما يذهبان من رأيهما - الذى لم يوجباه حتما على أحد -
الى أن الميراث يستحق بالدنو فى القرابة ، فاذا كان ذلك والاخوة عندهما أقرب
من الجد ، فاذا هم أقرب من الجد ، فلا يجوز أن يمنعوا من الميراث معه ، وللجد
فرض باجماع ، فلم يجوز أن يمنع أيضاً من أجلهم ، وخالفهما غيرهما فى قولهما
ان الاخ أقرب من الجد ، فهنا ضربا هذين المثليين ، ليرى أن قربى الاخ من
الاخ المتولدين من الاب ؛ كقربى الغصن والغصن المتفرعين من غصن واحد
من شجرة ، أو كقربى جدول من جدول تفرعا جميعاً من خليج من واد - :
لكن قولاً ، وهذا تشبيهه حسى عيانى ضرورى لاشك فيه ، إلا أنه ليس
من قبل التشبيه بقرب الولادة تستحق الميراث ، فالعم وابن الاخ أقرب إلى
الجد (١) ، ولا خلاف بيننا وبين خصومنا أنهما لا يرثان معه شيئاً ، وابن
البنات أقرب من ابن العم - الذى يلتقى مع المرء إلى الجد العاشر وأكثر -
ولا يرث معه شيئاً باجماع الامة ، ونحن لم ننكر الاشتباه ، وإنما أنكرنا
أن نوجب أحكاماً لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من
أجل الاشتباه فى الصفات . فبطل أن يكون لهذا الخبر مدخل فى القياس ،
أو تعلق به بوجه من الوجوه ، ولكن تمويه أصحاب القياس فى قياسهم وفيما
يحتجون به لقياسهم - : متقارب كله فى الضعف والسقوط ، والتمويه على
الضعفاء المغترين بهم ، نسأل الله أن يفي بهم إلى الهدى والتوفيق بمنه*
وأما قول على - إذ بلغه أن معاوية قال إذ قتل عمار فذكر له قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تقتل عماراً الفئء الباغية » ، فقال معاوية :

(١) لعل صوابه « من الجد » كما هو ظاهر من السياق ، ولا يسلم للمؤلف أن العم وابن
الاخ أقرب من الجد ، وهذه مغالطة منه

إنما قتله من أخرجه ، فبلغ ذلك عليا فقال - : فرسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذن هو قتل حمزة ! فلا أعجب من تجليح (١) من أدخل هذا في القياس ! وهل
 هذا إلا الايتساء بالنبي صلى الله عليه في قتل الصالحين بين يديه ، ناصرين له ؟ !
 ومن استجاز أن يقول : إن هذا قياس فليقل : إن قول لا إله إلا الله قياس
 لانه إذا قيل لنا : لم تقولون ذلك ؟ قلنا : لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها*
 وإن الاشتغال بمثل هذا لعناء ، لولا الرجاء في الأجر الجزيل في بيان
 تمويه هؤلاء القوم الذين اختدعوا الاغمار (٢) بمثل هذه الدطوى ، وإنما هذا
 من على رضى الله عنه ليرى معاوية تناقض قوله : إنه إنما قتل عماراً من أخرجه
 وهذا مثل قول المالكي والحنفي : إن نكاح من أعتق أمته وتزوجها
 وجعل عتقها صداقها - : نكاح فاسد ، فيقول لهم أصحابنا والشافعيون : فنكاح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذن صفة فاسد ! فان أقدموا على ذلك كفروا
 وان كموا (٣) عنه تناقضوا . وكقول الحنفى : إن الحكم باليمين مع الشاهد
 مخالف للقرآن ، فنقول لهم نحن والشافعيون والمالكيون : فحكم النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك إذن مخالف للقرآن فان قالوا بذلك كفروا ، وان كموا تناقضوا .
 وكقول المالكيين : إن صلاة الصحيح المؤتم بامام مريض قاعد فاسدة
 فنقول لهم نحن والشافعيون والحنفيون : فصلاة الناس خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى مات فيه كذلك ! وأمره عليه السلام الناس

(١) فى الاصل بدون نقط ، ونظنه هكذا أقرب الى مراد المؤلف وبساط القول ، فان
 التجليح هو الادام الشديدا والتصميم فى الامر والمضى ، وذئب مجلج - بتشديد اللام المكسورة
 جرى ، وقيل كل ما رد مقدم على شئ : مجلج

(٢) فى الاصل « اختدعوا الاغمار » باهمال الحاء واليمين ، وهو تصحيف والمراد أنهم
 خدعوا الجبال ، واختدع وخدع بمعنى والغمر - بضم الغين مع اسكان الميم أو بفتحها مع تثنية
 الميم : هو الجاهل الغر الذى لم يجرب الامور

(٣) كع أى ضعف وجبن ، والكع والكاع - بتشديد العين - الضعيف العاجز ، وهو
 الذى لا يمضى فى عزم ولا حزم ، وهو الناكس على عقبيه

إذا صلى أمامهم قاعداً أن يصلوا قعوداً فاسد كل ذلك باطل ! فان قالوه كفروا ، وان كموا عنه تناقضوا . وإن من ظن أن هذا قياس لمخذول أعمى القلب . ومن هذا الباب هو قول علي : فرسول الله صلى الله عليه وسلم إذن هو قتل حمزة إذ أخرجه ، وأى قياس ههنا لو عقل هؤلاء القوم ! وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وكذلك قصة علي رضي الله عنه يوم القضية بينه وبين أهل الشام إذ أراد أن يكتب على « أمير المؤمنين » فأذكر ذلك عمرو ومن حضر من أهل الشام ، وقالوا : اكتب اسمك واسم أبيك ، ففعل ، فقالت الخوارج لما محا أمير المؤمنين : قد خلعت نفسك ، فاحتج عليهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، إذ أنكر سهيل بن عمرو حين القضية يوم الحديبية أن يكتب في الكتاب « محمد رسول الله » فحيا « رسول الله » وكتب « محمد بن عبد الله » فقال علي : أترون رسول الله صلى الله عليه وسلم محانقته من النبوة إذ محا « رسول الله » من الصحيفة ؟

قال أبو محمد : وهذا كالذي في قصة عمار سواء سواء ، ولا مدخل للقياس ههنا ، وإنما هو ايتساء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وكلا الأمرين محو من رق ، ليس أحدهما مقيساً على الآخر ، وهكذا الأمر حديثاً وقديماً وإلى يوم القيامة ، وليس إذا كتبت « نار » ثم محى امتحت (١) النار من الدنيا . وهذا من جنون الخوارج وضعف عقولهم ، إذ كانوا أعراباً جهالاً ، بل قولهم في هذا هو القياس المحقق ، لانهم قاسوا محو الخلافة عن علي على محو اسمه من الصحيفة ! وهذا قياس يشبه عقولهم ، وقد علم كل ذى مسكة عقل انه إذا محيت سورة من لوح فانها لا تمتحى بذلك من الصدور .

(١) مطاوع محى « احمى » . وكذلك « امتحى » اذا ذهب أثره ، قال في اللسان : « وكره بعضهم امتحى والاجود احمى ، والاصل فيه ائحمى ، وأما امتحى فلغة رديئة »

ومن ظن أن بين القياس وبين قول على نسبة ، فانما هو مكابر للعيان ،
لان القياس إنما هو : تحريم أو ايجاب أو اباحة في شيء غير منصوص تشبيهاً
له بشيء منصوص ، وليس في هذه القضية تحريم ولا ايجاب ولا تحليل .
وبالله تعالى التوفيق •

وأما قول ابن عباس للخوارج - إذ أنكروا تحكيم الحكيمين يوم صفين - :
إن الله تعالى أمر بالتحكيم بين الزوجين ، وفي أرنب قيمته أربع درهم . فان هذا
الخبر حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا
عبد السلام بن سعيد التتوخي ثنا سحنون ثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث
عن بكير بن الأشج عن حماد بن عمار عن ابن عباس قال : أرسلني على الى الحرورية
لاكلهم . فلما قالوا : لاحكم إلا الله ، قلت : أجل صدقتم ، لاحكم إلا الله ، وإن
الله قد حكم في رجل وامرأته ، وحكم في قتل الصيد ، فالحكم في رجل وامرأته
والصيد أفضل ، او الحكم في الامة يرجع بها ويحقن دماؤها ويلم شعنها ؟ !
قال أبو محمد : وهذا لا يصح البتة ، لانه ممن لم يسم ولا يدري من هو ؟
ثم هبك أنه أصح من كل صحيح . وأتينا شهدنا ابن عباس يقول ذلك - : فانه
ليس من القياس في ورد ولا صدر بل هو نص جلي .

ومعاذ الله أن يظن ذو عقل بأن عليا ومعاوية ومن معهما من الصحابة
حكموا في النظر للمسلمين قياساً على التحكيم (١) في الارنب وبين الزوجين !
فما يظن هذا إلا مجنون البتة ! وهل تحكيم الحكيمين إلا نص قول الله عز وجل :
(فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر) ؟ فنص تعالى على أن كل تنازع في شيء من الدين فان الواجب فيه
تحكيم كتاب الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتنازع بين
على ومعاوية لا يجهله من له أقل معرفة بالاخبار ، ففرض عليهما تحكيم القرآن

(١) في الاصل (التحكم) وهو خطأ

كما فعلاً . فأى قياس ههنا لو أنصف هؤلاء القوم عقولهم ؟

فان كان هذا عندهم قياساً فقد ضيعوه وتركوه ، ويلزمهم إن تحاكم اليهم
اثنان في بيع أو دين أو غير ذلك ، فليبعثوا من اهل كل واحد منهما حكماً ،
وإلا فقد تركوا القياس بزعمهم .

فان قالوا : فهلا كفاهم حكم واحد حتى احتاجوا الى اثنين ، قيل لهم
وبالله تعالى التوفيق : إن اهل العراق لم يرضوا حكماً من اهل الشام ، ولا رضى
اهل الشام حكماً من اهل العراق ، فلذلك اضطروا الى حكم من كلتا الطائفتين
وأما الرواية عن علي وعمر في قتل الجماعة بالواحد فكما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج
ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو قال
أخبرني حيي بن يعلى بن أمية (١) أنه سمع أباہ يعلى يقول - وذكر قصة الذي
قتلته امرأة أبيه وخليتها - : أن عمر بن الخطاب كتب الى : أن اقتلها ، فلو
اشترك في دمه اهل صنعاء كلهم لقتلهم -م (٢) ، قال ابن جريج : فأخبرني
عبد الكريم وأبو بكر قالاً جميعاً : إن عمر كان يشك فيها . حتى قال له علي :
يا أمير المؤمنين : رأيت لو أن نفرأ اشتركوا في سرقة جزور فأخذ هذا
عضواً وأخذوا هذا عضواً ، أ كنت قاطعهم ؟ قال : نعم . قال : فذلك حين

(١) عمرو هو بن دينار ، وحيي بن يعلى هذا لم أجد له ذكراً في التراجم ولا في أولاد يعلى
(٢) في الموطأ (٣٤٢) « مالك بن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن
الخطاب قتل نفرأ خمسة او سبعة رجل واحد قتلوه غيلة وقال عمر : لو تمألا عليه اهل صنعاء
لقتلهم جميعاً » وروى ممناه البخارى من طريق نافع عن ابن عمر (فتح ١٢ : ٢٠٠) وذكر
ابن حجر في الفتح قصة غلام قتلته امرأة أبيه وخليتها وخدامها ورجل ، وان يعلى كتب
بشأنهم الى عمر فكتب اليه عمر يقتلهم جميعاً ، وقال : والله لو ان اهل صنعاء اشتركوا في
قتله لقتلهم اجمعين ، وهي مطولة . ونسبها الى ابن وهب وقاسم بن اصبغ والطحاوي
واليهقي عن المغيرة بن حكيم الصنعاني عن أبيه . وروى الدار قطني (ص ٣٧٤) قصة اخرى
لرجل وجد مع وليدته سبعة رجال فقتلوه فامر عمر بقتلهم وقتل المرأة ، وجود ابن حجر اسنادها
ثم قال « فقد تكرر ذلك من عمر » وهو الظاهر . وأما القصة التي هنا فقد نقلها شارح الدار قطني
من مصنف عبد الرزاق بطولها فانظرها فيه

ليس أحدهما أصلاً للآخر ، لأن النص قد ورد بقتل من قتل ، كما ورد بقطع من سرق ، ليس أحد النصين في القرآن بأقوى من الآخر . قال تعالى : (ولكم في القصاص حياة) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولم يخص تعالى في كلا الأمرين منفرداً من مشارك ، فلو صح لكان على إنما أنكر على عمر اختلاف حكمه فقط ، وتركه أحد النصين وأخذه بالآخر . وهذا هو الذي نذكره نحن سواء سواء . نخرج هذا الخبر - لو صح - من أن يكون له في القياس مدخل أو أثر أو معنى . والحمد لله رب العالمين .

ثم قد روينا عن علي : أنه كان لا يرى قتل اثنين بواحد ، فلو قاله لكان قد تركه ورجع عنه ورآه باطلاً من الحكم (١) .

فهذا كل ما ذكره مما روى عن الصحابة ، قد بيناه بأوضح بيان ، بحول الله تعالى وقوته ، انه ليس لهم في شيء منه متعلق ، وهو انه إما شيء بين الكذب لم يصح ، وإما شيء لا مدخل للقياس فيه البتة .

فاذا الأمر كما ترون ، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول بالقياس ، وأيقنا أنهم لم يعرفوا قط العلل التي لا يصح القياس إلا عليها عند القائل به : فقد صح الاجماع منهم رضي الله عنهم على أنهم لم يعرفوا ما القياس ، وأنه بدعة حدثت في القرن الثاني ، ثم فشا وظهر في القرن الثالث ، كما ابتدأ التقليد والتعليل للقياس في القرن الرابع ، وفشا وظهر في القرن الخامس .

فليتق الله امرؤ على نفسه (٢) ، وليتداركها بالتوبة والزوع عن هذه صفتة . فحجة الله تعالى قد قامت باتباع القرآن والسنة ، وترك ما عدا ذلك من

(١) كيف هذا وقد ثبت عن علي انه قاتل الخوارج وقتل منهم لما اعترفوا له كلهم بقتلهم

عبد الله بن خباب ، انظر الدارقطني وشرحه (ص ٣٤٣ - ٣٤٤)

(٢) في الاصل « نفسها » وهو خطأ

القياس والرأى والتقليد.

وقد كان من بعض الصحابة نزعات الى القياس ، أبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرها إن شاء الله تعالى في الدلائل على ابطال القياس إذ استوعبنا (١) بحول الله تعالى وقوته كل ما اعترضوا به *

وبقيت أشياء من طريق النظر موهوا بها ، نوردها إن شاء الله تعالى ، ونبين بعونه عز وجل بطلان تعلقهم ، وأنه لا حجة لهم في شيء منها ، كما بينا - بتأييد الله تبارك وتعالى - ماشغبوا به من القرآن ، وما موهوا به من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما لبسوا به من الاجماع ، وما أوهوا به من آثار الصحابة . وبالله تعالى التوفيق *

فمن ذلك : أنهم قالوا : إن القياس هو من باب الاستشهاد على الغائب بالحاضر ، فان لم يستشهد بالحاضر على الغائب فلهل فيما غاب عنا ناراً باردة . قال أبو محمد : هذه شغبية فاسدة . فأول تمويههم ذكرهم الغائب والحاضر في باب الشرائع ، وقد علم كل مسلم أنه ليس في شيء من الديانة شيء غائب عن المسلمين ، وانما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم ليمين للناس دينهم اللازم لهم . قال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلا يخلو رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد وجهين لاثالث لهما : إما أن يكون لم يبلغ ولا بين (٢) للناس ، فهذا كفر ممن قاله باجماع الامة بلا خلاف . وإما أن يكون عليه السلام بلغ كما أمر ، وبين للناس جميع دينهم . وهذا هو الذي لاشك فيه . فأين الغائب من الدين ههنا ؟ لو عقل هؤلاء القوم !! إلا أن يكون هؤلاء القوم - وفقنا الله وإياهم - يتعاطون استخراج أحكام في الشريعة لم ينزلها الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم فهي غائبة عنا ، فهذا كفر ممن أطلقه واعتقده ، وتكذيب

(١) في الاصل « اذا استوعبنا » وظاهر ان (اذ) هنا اصح

(٢) في الاصل « بين » وهو خطأ

لقول الله عز وجل : (اليوم أكملت لكم دينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أأهل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : « اللهم اشهد »
وأما تمويههم بذكر النار ، ولعل في الغائب نارا باردة ، فكلام غث
في غاية الغثاثة ، لأن لفظة « نار » إنما وقعت في اللغة على كل حار مضى صعادا ،
فإن كنتم تريدون أن ههنا مضيئا بارداً غير صعاد ، فنعم ، وهو البلور ،
وإن كنتم تريدون أن شيئاً حاراً يكون بارداً ، فهذا تخليط وعين المحال . وأما
لفظة « نار » فقد وقعت أيضاً في اللغة على مالا يحرق ، فالنار عند العرب اسم
الميسم الذي توسم به الابل ، فيقولون : مانارها ، بمعنى : ما وسمها ، فليس
الاسم مضطراً إلى وجوده كما هو ولا بد ، ولكنه اتفاق أهل اللغة ، وليس
من قبل أننا شاهدنا النار محرقة صعادة مضيئة - : وجب ضرورة أن تسمى
ناراً ولا بد ، بل لوسموها باسم آخر ماضر ذلك شيئاً ، وليس أيضاً من قبل
أننا شاهدنا النار على هذه الهيئة - : عرفنا أن ما غاب عنا منها كذلك أيضاً
بل قد علمنا أن أهل اللغة لم يوقعوا اسم نار في الغائب والحاضر إلا على
الحار المضى المحرق الصعاد .

فإن قلتم : فلعل في الغائب جسماً مضيئاً بارداً صعاداً ؟ قلنا لكم : هذا
ملا دليل عليه ، والقول بما لا دليل عليه غير مباح ، وقد عرفنا صفات العناصر
كلها ، إلا إن قلتم : لعل لله تعالى (١) عالماً بهذه الصفة ، فالحق تعالى قادر على
ذلك ، ولكنه تعالى لم يخلق في هذا العالم - مما شاهدنا بالحواس أو بالعقل
أو بالمقدمات الراجعة إلى الحواس والعقل - : غير ما شاهدنا بذلك ، ولعله تعالى
قد خلق عوالم بخلاف صفة عالمنا هذا ، إلا أن هذا أمر لا نحققه ولا نبطله ،
ولكنه ممكن . والله أعلم ، ولا علم لنا إلا ما علمنا . والله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضاً فقالوا : إن في النصوص جلياً وخفياً ، فلو كانت كلها

(١) في الاصل « لعل الله تعالى » الخ وهو خطأ واضح

جلية لاستوى العالم والجاهل في فهمها ، ولو كانت كلها خفية لم يكن لاحد سبيل الى فهمها ، ولا إلى علم شيء منها ، قالوا : فوجب بذلك ضرورة أن نستعمل القياس من الجلى على معرفة الخفى .

قال أبو محمد : وهذه مقدمة فاسدة . والأحكام كلها جليلة في ذاتها ، لأن الله تعالى قال لنبيه عليه السلام : (لتبين للناس ما نزل اليهم) ولا يحل لمسلم أن يمتقد أن الله تعالى أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبيان في جميع الدين فلم يفعل ولا بين ، وهذا مالا يجوز لمسلم أن يخطره بباله . فاذ لاشك في هذا ، ونوقن أنه عليه السلام قد بين الدين كله - : فالدين كله بين ، وجميع أحكام الشريعة الاسلامية كلها جليلة واضحة . وقد قال صمر رضى الله عنه : تركتم على الواضحة ، ليلها كنهارها ، أن تضلوا بالناس يميننا وشمالا . وقال أيضا رضى الله عنه : سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، إلا أن يضل رجل عن عمده .

قال أبو محمد : إلا أن من الناس من لا يفهم بعض الالفاظ الواردة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لشغل بال أو غفلة أو نحو ذلك ، وليس عدم هذا الانسان فهم ماخفى عليه بمانع أن يفهمه غيره من الناس . وهذا أمر مشاهد يقينا . وهكذا عرض لعمر رضى الله عنه إذ لم يفهم آية الكلاله وفهمها غيره ، وقال صمر رضى الله عنه : اللهم من فهمته إياها فلم يفهمها صمر . وقال : « ماراجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله ، وما أغلظ لى بشيء ما أغلظ لى فيها ، الى أن طعن باصبعه في صدرى ، وقال : تكفيك آية الصيف ، وقال لحفصة : ماأراه يفهمها أبداً » أو كما قال عليه السلام . فصيح ماقلنا يقينا . وأخبر عليه السلام أن آية الصيف كافية في الفهم ، وأن صمر لم يفهمها - ليس لأنها غير كافية ، بل هى كافية بينة - ولكن لم ييسر لفهمها .

وكذلك أخبر عليه السلام أن « الحلال بين ، وأن الحرام بين ، وبينهما مشبهات ، لا يعلمها كثير من الناس » فلم يقل عليه السلام : إنها مشبهات على جميع الناس ، وإنما هي مشبهة على من لا يعلمها ، وإذ هذا كذلك فحكم من لا يعلم أن يسأل من يعلم ، كما قال تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ولم يقل فارجعوا الى القياس .

فوضح دعوى هؤلاء القوم ، وصح أن الدين كله بين واضح ، وسواء كله في أنه جلي مفهوم ، إلا أن من الناس من يخفى عليه الشيء منه بعد الشيء ، لأعراضه عنه ، وتركه النظر فيه فقط ، وقد يخفى على العالم الفهم أيضا ، إذا نظر في مقدماته وقضاياه بفهم قليل ، إما لشغل بال ، وإما لطلبه في اللفظ مالا يقتضيه فقط ، حتى يعلمه إياه العلماء الذين هو عندهم بين جلي ، ولو لم يكن الأمر هكذا ، لما عرف الجاهل صحة قول مدعى الفهم أبداً . فصح أنه لما أمكن العالم إقامة البرهان حتى يفهم الجاهل من القضايا كالذي فهم العالم - : فإن العلم كله جلي ، ممكن فهمه لكل أحد ، ولولا ذلك ما فهم الجاهل شيئاً أبداً ، ولا لزوم من لا يفهم العمل بما لا يفهم . وأيضاً فيلزم فيما كان منه خفياً ما ألزمه لو كان كله خفياً ، وفي الجلي منه ما يلزم لو كان كله جلياً ، ولا فرق . وليس للقياس ههنا طريق البتة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا فقالوا : لما رأينا البيضتين إذا تصادمتا تكسرتا ، علمنا أن ذلك حكم كل بيضة لم تنكسر . قالوا : وهذا قياس .

قال أبو محمد : وهذا خطأ . ولم نعلم ذلك قياساً ، ولكن علمنا بأول العقل وضرورة الحس أن كل رخص الملمس (١) فانه إذا صدمه ما هو أشد اكتنازاً (٢) منه أثر فيه ، إما بتفريق أجزائه ، وإما بتبديل شكله . ولم نقل

(١) الرخص - بفتح الراء . واسكان الحاء - اللين الناعم

(٢) المكتنز المعتلىء أو الصلب

قط : إن البيضة لما أشبهت البيضة وجب أن تنكسر اذا لاقت جرماً صليماً ، بل هذا خطأ فاحش .

وفى هذا القول إبطال القياس حقاً ، فبيضة الحنش وبيضة الوزغة وبيضة صفار العصافير لا تشبه بيضة النعام البتة فى أغلب صفاتها ، إلا أنهما جميعاً واقعان تحت نوع البيض ، وكلاهما ينكسر اذا لاقا جسماً صليماً مكتنزاً . ونحن لو خرطنا صفة بيضة من عاج أو من عود البقس (١) حتى تكون أشبه ببيضة النعام من الماء بالماء ، ولم تشبه بيضة الحجلة إلا فى الجسمية فقط - : ثم ضربنا بها الحجر لما انكسرت .

فصح أن الشبه لامعنى له فى إيجاب استواء الأحكام البتة ، وبطل قولهم : إننا علمنا انكسار ما بأيدينا من البيض لشبهها بما شاهدنا انكساره منها ، وصح أنه ليس من أجل الشبه بينهما وجب انكسار هذه كانكسار تلك *

وأما الذى يصح به - هذا فهو قولنا : إن كل ما كان تحت نوع واحد فحكمه مستو ، وسواء اشتبه أو لم يشتهبها . فقد علمنا أن العنب الاسود الضخم المستطيل أو المستدير أشبه بصغار عيون البقر الاسود منه بالعنب الأبيض الصغير ، لكن ليس شبهه به موجباً لتساويهما فى الطبيعة ، ولا بعده عن مشابهة العنب الأبيض بموجب لاختلافهما فى الطبيعة . فبطل حكم التشابه جملة ، وصح أن الحكم للاسم الواقع على النوع الجامع لما تحته .

وهكذا قلنا نحن : إن حكمه صلى الله عليه وسلم فى واحد من النوع حكم منه فى جميع النوع . وأما القياس الذى ننكر فهو : أن يحكم لنوع لآنص فيه بمثل الحكم فى نوع آخر قد نص فيه ، كالحكم فى الزيت تقع فيه

(١) يفتح الباء واسكان القاف : شجر يشبه الآس خشبه صلب تعمل منه الملاعق ونحوها ، والكلمة دخيلة .

النجاسة بالحكم في السمن يقع فيه الفأر ، وما أشبه هذا . فهذا هو الباطل الذي ننكره . وبالله تعالى التوفيق *

ومعرفة المرء بأول طبيعته لا ينكرها إلا جاهل أو مجنون ، فنحن نجد الصغير يفر من الموت ، وعن كل شيء ينكره ، وعن النار ، وإن كان لم يحترق قط ولا رأى يحترق ، وعن الاشراف على المهواة . ونجده يضرب بيده اذا غضب ، وهو لا يعلم أن الضرب يؤلم ، ويعض بقمه قبل نبات أسنانه وهو لم يعضه قط أحد فيدرى ألم العض . نعم حتى نجد ذلك في الحيوان غير الناطق ، فنجد الصغير من الثيران ينطح برأسه قبل نبات قرنيه ، والصغير من الخنازير يشر (١) بقمه قبل كبر ضرسه ، والصغير من الدواب يروح قبل اشتداد حافره ، وهذا كثير جدا .

فيمثل هذا الطبع علمنا أن كل رخص المجسة فانه يتغير بانكسار أو تبدل شكل اذا لاقى جسما صليبا ، وبه علمنا أن كل نار في الارض وفيما تحت الفلك فهي محرقة ، لا بالقياس البارد الفاسد . وليس هذا في شيء من الشرائع البتة بوجه من الوجوه ، لانه لم تكن النار قط مذ خلقها الله تعالى إلا محرقة ، حاشا نار ابراهيم لابراهيم صلى الله عليه وسلم وحده لا لغيره ، بالنص الوارد فيها ، ولم يجز أن يقاس عليها غيرها ، ولا كانت البيضة قط إلا متهيئة للانكسار اذا لاقى شيئا صلبا . وقد كان البر بالبر حلالا متفاضلا برهة من الدهر ، وكذلك كل شيء من الشريعة واجب - : فقد كان غير واجب ، حتى أوجبه النص ، وغير حرام حتى حرمه النص ، فليس ههنا شيء يجب أن يقاس عليه ما لم يأت بإيجابه نص ولا تحريم أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

(١) كذا في الاصل ولا أدري ما معناه ؟ وما أظنه يصلح أن يكون « يشتر »

عمى « يجتر »

واحتجوا بأن قالوا : ان علمنا بما فى داخل هذه الجوزة والرمانة على صفة ما إنما هو قياس على ما شاهدنا من ذلك ، وإلا فلعل داخلهما جوهر أو شئ يخالف لما عهدناه ، وكذلك أن فى رؤسنا أدمغة ، وفى أجوافنا مصراناء ، وأن هذا الصبي لم تلده حمارة ، وأن الاحياء يموتون- : إنما علمنا ذلك قياساً على ما شاهدنا !!

قال أبو محمد : وهذا من أبرد ما هو به !! وما علم قط ذو عقل أن من أجل علمنا بأن ما فى داخل هذه الرمانة كالذى فى داخل هذه ، وأن فى أجوافنا مصراناء ، وفى رؤسنا أدمغة ، وأن الناس لم تلدهم الأتقن ، وأن الاحياء يموتون- : علمنا أن الزيت ينجس اذا مات فيه عصفور ، ولا ينجس اذا مات فيه مائة عقرب ، وأن التمرة بالتمررة حرام ، والتفاحة بالتفاحة حلال ، وأن البئر اذا مات فيها سنور نزع منها أربعون دلواً ، فان سقط فيها نقطة بول نزحت كلها ، وأن من مس دبره انتقض وضوؤه ، وأن من مس انثييه لم ينقض وضوؤه ! وهل بين هذه الوجوه والتي قبلها تشبيه ؟ !

وإن المشبه بين هاتين الطريقتين لضعيف التمييز ، وتلك أمور طبيعية ضرورية ، تولى الله عز وجل ايقاعها فى القلوب ، لا يدري أحد كيف وقع له علمها . وهذه الاخر : إما دطاو لا دليل عليها ، وإما سمعية لم تكن لازمة ثم أزم الله منها بالنص ، لا بالكهانة ولا بالدعوى .

ونحن نجد الصغير الذى لم يحب بعد ، وإنما هو حين هم أن يجلس - : اذا رأى رمانة قلق وشره الى استخراج ما فيها وأكله ، وكذلك الجوز وسائر ما يأكله الناس . فليت شعرى ! متى تعلم هذا الصبي القياس ، بأن ما فى هذه الرمانة كالتى أطعمناه عام أول ، أو قبل هذا بشهر ! !

ولقد كان ينبغى لهم أن يعرفوا على هذا أحكام القياس بطبائعهم ، دون أن يأخذوها تقليداً عن أسلافهم .

ولو أنهم تدبروا العالم وتفكروا في طبائمه وأجناسه وأنواعه وفصوله وخواصه وأعراضه - : لما نطقوا بهذا الهذيان . فان كانوا يريدون أن يسموا جرى الطبائع على ما هي عليه : قياساً ، فهذه لغة جديدة ، لم يقصدوا بها وجه الله تعالى ، لكن قصدوا الشغب والتخليط ، كمن سمي الخنزير أيلًا (١) ليستحله ، والایل خنزيراً ليحرمه . وكل هذه حيل ضعيفة لا يتخلصون بها مما نشبوا فيه من الباطل . وإنما نكلمهم على المعنى ، لا على ما بدلوه برأيهم من الاسماء ، فاذا حققوا معنا المعنى الذي بروموا اثباته ونحن نبطله - : حينئذ يكلف البرهان من ادعى أمراً منا ومنهم ، فنأتي به ظفر ، ومن لم يأت به سقط ، وليسموه حينئذ بما شاؤا *

ويكفي من سخف هذا الاحتجاج منهم أن يقال لكل ذي حس : هل نسبة التين من البر كنسبة الجوزة من الجوزة ؟ وكنسبة الرمان من الرمان ؟ وكنسبة الانسان من الانسان ؟ ! فان وجد في العالم أحق يقول : نعم ، ولزمه إخراج البلوط والتين عن زكاة البر كيلا بكيل ، وهذا مالا يقوله مسلم ، ولزمه أن يقول فيمن حلف لا يأكل برأ فأكل تينا : أن يحنث ، ولزمه أكثر من هذا كله - وهو الكذب - : أن التين بر ، وان قالوا : لا ، تركوا قولهم في تشبيه القياس في الشرائع لمعرفتنا بأن ما في هذه الرمان كهذه .

والذي لا نشك فيه فهذا الاحتجاج منهم مبطل لقولهم ، ومثبت لقولنا ، لأن الرمان من الرمان ، والجوزة من الجوزة ، والانسان من الانسان - : كالسمن من السمن ، والفأر من الفأر ، وكل نوع من نوعه ، والجوز مخالف للرمان ، بخلاف السنور للفأر ، وخلاف الزيت للسمن . وهذا هو الذي لا ينكره ذو عقل . وأنه اذا حكم النبي عليه السلام بتحريم البر بالبر متفاضلا ،

(١) بفتح الهمة مع كسر الياء المشددة وفتحها ، وبضم الهمة مع الفتح فقط : حيوان من ذوات الظلف للذكر منه قرون متشعبة لا يجوف فيها . وهو معروف .

لزم ذلك في كل بر ، ولم يجب فيما ليس ببر ، إلا بنص آخر ، وإذا أمر بهرق السمن المائع الذي مات فيه الفأر ، وجب ذلك في كل سمن مات فيه فأر ، ولم يجب ذلك في غير السمن الذي مات فيه الفأر ، وهذا هو الذي لا تعرف العقول غيره . وبالله تعالى التوفيق .

وأما تحريمهم البلوط قياساً على البر ، وهرقمهم الزيت قياساً على السمن :- فهو كمن قال : الذي داخل اللوز كالذي داخل الرمان ولا فرق ، فبطل قولهم بالبرهان الضروري ، وصح أن القياس إنما هو قياس نوع على نوع آخر ، وهذا باطل بنفس احتجاجهم . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم : أمعرتكم بأنكم تموتون - وهو شيء يستوى في الاقرار به كل ذي حس - هو مثل معرفتكم بالشرائع ، كالصلاة والزكاة والصيام وغير ذلك ، مما يحرم في البيوع والنكاح وما يحل ؟ فان قالوا : لا ، كفونا أنفسهم ، وأبطلوا ما استدلووا به ههنا . وإن قالوا : نعم ، كابروا ، ولزمهم أن يكونوا مستغنين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنهم كانوا يدرون الشريعة بطبائعهم قبل أن يعلموها ، وهذا مالا يقوله ذو عقل .

ويقال لهم : هل كان قشر الرمان قط على لوز ؟ ! فان قالوا : نعم ، لحقوا بسكان المارستان . وان قالوا : لا ، سألناهم : أكانت الحجر قط حلالاً ، وكان يبيع البر بالبر متفاضلاً غير محرم في صدر الاسلام ؟ أو لم يزل ذلك والحجر حلالاً مذ خاق الله الحجر والبر بينية الطبع ؟ فان قالوا : بل كانت الحجر ويباع البر بالبر متفاضلاً غير حرام برهة من الاسلام ، ثم حرم ذلك ، أقروا بأن ذلك ليس من باب ما في قشر اللوز والرمان في ورد ولا صدر ، لان الطبائع قد استقرت مذ خلق الله تعالى العالم على رتبة واحدة ، وهذا معلوم بأول العقل والحس اللذين يدرك بهما علم الحقائق ، وأما الشرائع فغير مستقرة ، ولم يزل تعالى مذ خلق الخلق يفسخ شريعة بعد شريعة ، فيحرم في هذه ما أحل في تلك ،

ويستقط في هذه ما أوجب في تلك ، ويوجب في هذه ويحل فيها ما أسقط في تلك وما حرم ، الى أن نص الله تعالى أنه لا تبدل هذه الملة أبداً . فصيح أن من شبه الطبائع التي تعلم بالحس والعقل بالشرائع التي لا تعلم إلا بالنص ، لا مدخل للعقل ولا للحس في تحريم شيء منها ، ولا في إيجاب فرض منها إلا بعد ورود النص بذلك - : فهو غافل جاهل ، ولو احتج بهذا يهودى لا يرى النسخ ، لكان هذا الاحتجاج أشبه بقوله ، منه بقول أصحاب القياس .

وأما الموت ، فهو حكم كل جسم مركب من العناصر الى نفس حية ، فقد رتب الله تعالى في العالم هذا اصطحابها مدة ، ثم افتراقهما ، ورجوع كل عنصر الى عنصره ، وليس هذا قياسا يوجب موت أهل الجنة والنار . فبطل تمويههم وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : القياس فائدة زائدة على النص .

قال أبو محمد : لافائدة في الزيادة على ما أمر الله تعالى به ، ولا في النقص منه ، بل كل ذلك بلية ومهلكة ، وتعد (١) لحدود الله تعالى ، وظلم وافتراء - وبالله تعالى نعوذ من ذلك - ولا أعظم جرما ممن يقر على نفسه أنه يزيد على النص الذي أذن الله تعالى به ، ولم يأذن في تعديده . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان *

واحتج بعضهم فقال لمن سلف من أصحابنا : فقهكم في اتباع الظاهر يشبهه فعل الغلام الذي قال له سيده : هات الطست والابريق ، فأثاه بهما ، ولا ماء في الابريق ، فقال له : وأين الماء ؟ فقال له : لم تأمرني بماء ، إنما أمرتني بطست وابريق ، فهاتهما ، وأنا لا أفعل إلا ما أمرتني !

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : بل فقهكم أنتم يشبهه فعل الغلام المذكور على الحقيقة ، إذ قال له سيده : إذا أمرتك بأمر فافعله

(١) في الاصل « وتعدى » باثبات الياء .

وما يشبهه ، فعلمه سيده القياس حقا على وجهه ، وحفظ الغلام ذلك ، وقبله قبولاً حسناً ، فوجد سيده حرارة ، فقال : سق إلى الطبيب ، فأتى أجد التيانا (١) فلم ينشب أن أتاه بعض إخوانه فزطاً ، فقال له : يا فلان ، من مات لك ؟ فقال : مامات لى أحد ، فقال له : فان الغاسل والمغتسل والنعش وحفار القبور عند الباب ، فدعا غلامه ، فقال له : ما هذا بالباب ؟ ! فقال له : ألم تأمرنى إذا أمرتنى بأمر أن أفعله وما يشبهه ؟ ! قال : نعم ، قال : فانك أمرتنى بسوق الطبيب لالتيانك ، وليس يشبه العلة واحضار الطبيب إلا الموت ، والموت يوجب حضور الغاسل والنعش والحفار لحفر القبر ، فأحضرت كل ذلك ، وفعلت ما أمرتنى وما يشبهه !!!

فنحن نقول : ان هذا الغلام أعذر فى الائتمار لامر مولاه فى الابريق الفارغ ، إذ لعله يريد أن يعرضه على جلسه ، أو يديعه ، أو يقلبه لمذهب له فيه - : منه فى جلب الحفار والغاسل والنعش ، قياساً على العلة والطبيب . ولقد كان الغلام قوى الفهم فى القياس ، إذ لا قياس بأيديكم إلا مثل هذا ، وهو أن تشبهوا حالاً بحال فى الاغلب ، فتحكمون لهما بحكم واحد ، وهو باب يؤدى إلى الكهانة الكاذبة ، والتعصر فى علم الغيب ، والتحدلق (٢) فى الاستدراك على الله تعالى ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيما لم ياذن به الله عز وجل . وبالله تعالى نعوذ من ذلك *

واحتجوا فقالوا : أنتم تقولون : إذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عين ما ، فهو حكم واحد فى جميع نوع تلك العين التى يقع عليها اسم نوعها ، وهذا قياس .

(١) الالتيان : الاختلاط ، واللوة - بضم اللام - الضعف والاسترخاء ، وأصلهما من اللوث - بفتح اللام - وهو الشر أو الجراحات
(٢) حدلق وتحذلق : أظهر أو ادعى الحذق ، يقال « انه يتحدلق فى كلامه » أى يتظرف .

قال أبو محمد : هذا تمويه زائف ، وقد بينا وجه هذه المسألة ، وهو : أنه عليه السلام بعث الى كل من يخلق الى يوم القيامة ، من الانس والجن ، وليحكم كل نوع من أنواع العالم بحكم ما أمره به ربه تعالى ، ولا سبيل الى أن يخاطب عليه السلام من لم يخلق بعد بأكثر من أن يأمر بالأمر ، فيلزم النوع كله ، إلا أن يخص عليه السلام ، كما خص أبا بردة بن نيار بقوله : « يجزيك ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك (١) »

قالوا : فهلا قلتم في أمره عليه السلام فاطمة بنت أبي حبيش بما أمرها به إذ استحضت -- : إنه لازم لكل امرأة تسمى فاطمة ؟ !

فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : لم ينص عليه السلام على أن ذلك حكم كل امرأة تسمى فاطمة ، وإنما نص عليه السلام على أن دم الحيض أسود يعرف ، فاذا أقبل فافعل كذا ، واذا أدبر فافعل كذا ، فنص عليه السلام على صفة الحيض والطهر والاستحاضة ، وعلى حكم كل ذلك متى ظهر ، فوجب التزام ذلك ، متى وجد الحيض أو الطهر أو الاستحاضة .

ثم نعكس هذا السؤال عليهم ، بعد أن أريناهم أنه حجة لنا فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : أنتم أهل القياس وتفتيش العلل في الديانة ، وتعدى القضايا عما نص الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الى ما لم ينص عليه ، وأنتم أهل الكهانة والاستدراك في الديانة ما لم يذكر الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم -- : فاستعملوا مذهبكم في هذا الحديث ، فقد قال عليه السلام في دم الاستحاضة عندهم : « إنما هو عرق » وبين أن دم الحيض أسود يعرف ، فكما قسم الحمرة والصفرة والكدرة على الدم الأسود

(١) نيار - بكسر النون وفتح الباء - وأبو بردة هذا هو خال البراء بن عازب واسمه « هاني » وقيل غير ذلك . وحديث أضحيت هذا رواه الشيخان وغيرهما من حديث البراء انظر الشوكاني (ج ٥ ص ٢٠١ - ٢٠٢)

فجعلتموه كله حيضاً - : فكذلك قيسوا كل عرق يسيل من بدن المرأة من رعاف أو جرح على عرق الاستحاضة ، واحكموا لها حينئذ بحكم الاستحاضة ، وإلا كنتم متناقضين وتاركين للقياس ، ولا شك عند كل ذى حس - إن كان القياس حقاً - أن قياس عرق يدمى على عرق يدمى أشبه وأولى من قياس الدلاع أن الشاهبلوط (١) على البر والتمر . على أن بعضهم قد فعل ذلك ، وهم الحنفيون ، وأوجبوا أن الوضوء ينقض بكل عرق دمي ، قياساً على عرق المستحاضة عندهم ، فيلزمهم أن يوجبوا من ذلك الغسل ، كما جاء النص على المستحاضة ، وهذا مالا اتفقوا كالكلام منه . وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : لم نعلم أن أجسام أهل الصين كأجسامنا إلا قياساً منا بالشاهد على الغائب .

قال أبو محمد : وهذا من الجنون المكرر . وقد بينا آنفاً أن علمنا بهذا علم ضروري أولى ، يعرف ببديهية العقل ، ولم يكن المميز قط من الناس إلا وهو عالم بطبعه أن كل من مضى أو يأتى أو غاب عنه من الناس فعلى هيئتنا بلا شك ، ولا يتشكل فى عقل أحد سوى هذا . وبالضرورة يعلم كل ذى عقل أن علمنا أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها إلا بعد زوج يطؤها - : ليس من علمنا بأن أهل الصين من الناس هم على هيئتنا ، بل كان جائزاً أن تحل له بعد ألف طلقه دون زوج ، لولا النص . وهكذا القول فى البر بالبر ، وسائر ما وردت به النصوص ، لأنه قد كانت هذه الأعيان موجودة آلافاً من السنين ليس فيها شئ من هذا التحريم ولا هذا الإيجاب ، ولم تكن الأجسام قط خالية من حركة أو سكون ، ولا كانت أجسام الناس على خلاف هذا الشكل الذى هم عليه ، والمشبّه للشرائع بالطبائع مجنون أو فى أسوأ حالا من المجنون ،

(١) الدلاع - يضم الدال وتشديد اللام المفتوحة وآخره عين مهملة - ضرب من صدف البحر . والشاهبلوط هو المعروف بالسكستنا

لان من سلك سبيل المجانين وهو ممين فالجنون أعذر منه .
ولو أنصفوا أنفسهم لعلوا أن الذى قالوا حجة عليهم ، لان علمنا بان
أجسام الناس فى الصين - وفيما يأتى الى يوم القيامة - على هيئة أجسامنا ، هو
كعلمنا بعد ورود النص بان كل بر فى الصين والهند وكل بر يحدثه الله تعالى
الى يوم القيامة - : فخرام يبيع بعضه ببعض متفاضلا .

وأما هم فانه يلزمهم - إذ نقلوا حكم البر المذكور الى التين والارز - أن ينقلوا
حكم أجسام الناس الى أجسام البغال ، فيقولوا : إن بغال الصين على هيئة
أجسام الناس ، لان نسبة الارز الى البر ، كنسبة البغال الى الناس ولا فرق
وكل ذلك أنواع مختلفة .

ويلزمهم أيضا - اذا قاسوا الغائب على غير نوعه من الشاهد - أن يقولوا :
إن الملائكة والخور العين لحم ودم ، قياسا على الناس ، وأنهم يرضون ويفيقون
ويموتون ، وأن فيهم حاكّة وملاحين وفلاحين وحجامين وكرباسيين (١) قياسا
على الشاهد ، والا فقد ناقضوا ، وأبطلوا قياسهم للغائب على الشاهد .

والحق من هذا : أن لا غائب عن العقل من من قسمة العالم التى تدرك
بالعقل ، ولا غائب عن السمع من الشريعة . وبالله تعالى نعتهم . وكل ذلك
ثابت حاضر معلوم . والحمد لله رب العالمين .

وقالوا : إن كل مشتبهين فواجب أن يحكم لهما بحكم واحد من حيث
اشتبهتا *

قال أبو محمد : وهذا تحكم بلا دليل . ودعوى مموهة موضوعة وضعا غير
مستقيم . والحقيقة فى هذا : أن الشئئين اذا اشتبهتا فى صفة ما ، فهما جميعا
فيها مستويان استواء واحداً ، ليس أحدهما أولى بتلك الصفة من الآخر ،
(١) الكرباس : الثوب الخشن - وهى كلمة دخيلة - ولعل الكرباسيين هم صانعو
الكرايس .

ولا أحدهما أصل والثاني فرع ، ولا أحدهما مردود الى الآخر، ولا أحدهما أولى بأن يكون قياساً على الآخر: من أن يكون الآخر قياساً عليه ، كزيد ليس أولى بالأكدمية من نمرود ، ولا حمار خالد أولى بالحمارية من حمار محمد والغراب الاسود والسح (١) ليس أحدهما أولى بالسواد من الآخر . وهذا كله باب واحد في جميع ما في العالم .

وكذلك الشرائع ، ليس بر بغداد بأولى بالتحريم في بيع بعضه ببعض متفاضلا من بر الاندلس ، ولا سمن المدينة اذا مات فيه الفأر وهو مائع بأولى أن يهراق من سمن مصر . فهذا هو الذي لاشك فيه .

وأما ما يريدون من دس الباطل وما لا يحل في جملة الواجب فلا يجوز لهم بعون الله تعالى إلا على جاهل مفتر بهم ، أهلكوه اذ أحسن الظن بهم ، وذلك أنهم يريدون أن يأتوا الى ما ساوى نوعاً آخر في بعض صفاته فيلحقونه به فيما لم يستو معه فيه ، وهذا هو الباطل المحض الذي لا يجوز البتة .

أول ذلك : أنه تحكم بلا دليل ، وما كان هكذا فقد سقط . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن المؤمن كقتله » (٢) وكل مسلم يعلم أنه لا تشابه أقوى من تشابه أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذ لاشك في هذا ، وصح يقيناً أن لعن المؤمن كقتله ، وأجمعت الامة - بلا خلاف - أن لعن المؤمن لا يبيح دم اللاعن كما يبيح القتل دم القاتل ، ولا يوجب دية كما يوجب القتل دية ، فبطل قول من قال : إن الاشتباه بين الشيئين يوجب لهما في الشريعة حكماً واحداً فيما لم ينص على اشتباههما فيه .

وبعد ، فإن البرهان يبطل قولهم من نفس هذه المقدمة التي رتبوا ، وذلك

(١) كذا في الاصل ولم أعرف ضبطه او معناه (٢) هذا بعض حديث رواه البخاري (ج ٣ ص ١٤١ و ٢١٦) بهذا اللفظ (ج ٤ ص ١٣٣) بلفظ «ومن لعن مؤمناً فهو كقتله» من حديث ثابت بن الضحاك . وانظر ايضا مسند احمد (ج ٤ ص ٣٣-٣٤)

أنه ليس في العالم شيئاً أصلاً - بوجه من الوجوه - إلا وهما مشتبهان من بعض الوجوه ، وفي بعض الصفات ، وفي بعض الحدود ، لا بد من ذلك . لأنهما في الجملة محدثان ، أو مؤلمان ، أو جسمان ، أو عرضان ، ثم يكثر وجود التشابه على قدر استواء الشيئين تحت جنس أعلى ، ثم تحت نوع فنوع ، إلى أن تبلغ إلى نوع الأنواع الذي يلي الأشخاص ، كقولنا : الناس ، أو الجن أو الخيل ، أو البر ، أو البحر ، وما أشبه ذلك . فواجب عن هذه المقدمة الفاسدة التي قدموا - : إذا كانت عين ما مما في العالم حراماً إما أن يكون كل ما في العالم أوله عن آخره حراماً ، قياساً عليه ، لأنه يشبهه ولا بد في بعض الوجوه ، أن تمادوا على هذا ، سخفوا وكفروا ، وإن أبوا منه ، تركوا مذهبهم الفاسد في قياس الحكم فيما لم ينص عليه من الأنواع على مانص عليه منها *

ثم نلزمهم إلزاماً آخر ، وهو : أننا نجد أيضاً شيئاً آخر حللاً فيلزم أن يكون كل ما في العالم حللاً ، قياساً على هذا ، لأنه أيضاً يشبهه من بعض الوجوه . وهذا إن قالوه ، حمقوا وخرجوا عن الإسلام ، وإن أبوا منه ، تركوا مذهبهم الفاسد ، في قياس الحكم فيما لم ينص عليه من الأنواع على مانص عليه منها ثم نجتمع عليهم هذين الالتزامين معاً ، فيلزمهم أن يجعلوا الأشياء كلها حراماً حللاً معاً ، قياساً على ما حرم وما حل ، وهذا تخليط ، ولا شك في فساد كل قول أدى إلى مثل هذا السخف . فاذ لا شك في بطلان هذا الهديان ، فالواجب ضرورة أن يحكم بالتحريم فيما جاء فيه النص بالتحريم ، وأن يحكم بالتخليط فيما جاء فيه النص بالتحليل ، وأن يحكم بالايحباب فيما جاء فيه النص بالايحباب . ولا يتعدى حدود الله تعالى

فلم يبق لهم إلا أن يقولوا : إن النصوص لا تستوعب كل شيء .
قال أبو محمد : وهذا قول يؤول إلى الكفر ، لأنه قول بأن الله تعالى لم يكمل لنا ديننا ، وأنه أهمل أشياء من الشريعة ، تعالى الله عن هذا ، والله تعالى

أصدق منهم ، حيث يقول : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) و (اليوم أكملت لكم دينكم) و (لتبين للناس ما نزل إليهم) فبطل قولهم بالقياس .
والحمد لله رب العالمين *

وما نعلم في الأرض - بعد السوفسطائية - أشد إبطالا لأحكام العقول من أصحاب القياس ، فانهم يدعون على العقل مالا يعرفه العقل ، من أن الشيء إذا حرم في الشريعة ، وجب أن يحرم من أجله شيء آخر ليس من نوعه ، ولانص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمه ، وهذا مالا يعرفه العقل ، ولا أوجب العقل قط تحريم شيء ولا إيجابه إلا بعد ورود النص ، ولا خلاف في شيء من العقول : أنه لا فرق بين الكسب والخنزير ، لولا أن الله حرم هذا وأحل هذا ، فهم يبطلون حجج العقول جهاراً ، ويضادون حكم العقل صراحاً ، ثم لا يستحيون أن يصفوا بذلك خصومهم ، فهم كما قال الشاعر
ويأخذ عيب الناس من عيب نفسه * مراد لعمري ما أراد قريب (١)
وأيضاً : فانه يقال لهم : إذا قلتم : إن كل شيءئين اشتبهتا في صفة ما فانه يجب التسوية بين أحكامهما في الإيجاب والتحليل والتحريم في الدين - : فما الفرق بينكم وبين من عكس عليكم هذا القول بعينه فقال : بل كل شيءئين في العالم إذا اختلفا في صفة ما فانه يجب أن يفرق بين أحكامهما في الإيجاب والتحليل والتحريم في الدين ؟

فأجاب بعضهم بأن قال : هذا لا يجب ! دون أن يأتي بفرق .
قال أبو محمد : وهذا تحكم عاجز عن الفرق ، ويقال له : بل قولك هو الذي لا يجب ، فما الفرق ؟ !

(١) أنشده صاحب الامالي (ج ٢ ص ٢٦٧ طبعة ثانية) عن ابن الاثيري ، وذكره صديق الاستاذ العلامة محمد أفندي عبد الجواد الاصمعي في تعليقه عليه أن البيت ينسب الى المستورد الخارجي ، وأنه قد نبه على ذلك المستر كرنسكو في تعليقاته على الامالي .

وقال بعضهم : هذا قياس منكم ، فانكم ترومون إبطال القياس بالقياس ،
فأنتم كالذين يرومون إبطال حجة العقل بحجة العقل !
قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : لم نحتج عليكم بهذا تصويبا
مناله ولا للقياس ، لكن أريناكم أن قولكم بالقياس يهدم بالقياس ، ويبطل
بعضه بعضا ، وليس في العالم أفسد من قول يفسد بعضه بعضا ، فأنتم اذا
أقررتم بصحة القياس فنحن نلزمكم ما التزمتم ونحاجكم به ، لأنكم مصوبون
له ، مصدقون لشهادته ، وهو يشهد على قولكم بالفساد ، وعلى مذاهبكم
بالتناقض ، أقررتم به أو أنكروتموه . وأما نحن فلم نصوبه قط ، ولا قلنا به
فهو يلزمكم ولا يلزمنا ، وكل أحد فانما يلزمه ما التزم ، ولا يلزم خصمه ، كما
أن أخبار الآحاد المتصلة بنقل الثقات لازم لنا الاحتجاج بها علينا في
المناظرة ، ولا تلزم من أنكراها ، فنناظرنا بهمالم ندفعه عما يلزمنا بها ، وهذا
هو فعلنا بكم في القياس .

وأما تشبيهكم إيانا في ذلك بمن جنح في إبطال حجة العقل بحجة العقل
فتشبيهه فاسد ، لأن المحتج علينا في إبطال حجة العقل لا يخلو من أحد
وجهين : إما أن يصوب ما يحتج به ويحققه ، فقد تناقض ، أو يبطل ما يأتي به
فقد كفانا مؤنته ، ولسنا نحن كذلك في احتجاجنا عليكم بالقياس ، لكننا
نقول لكم : إن كان القياس حقا عندكم فانه يلزمكم منه كذا وكذا ، وليس
يقول لنا المبطلون لحجج العقول هكذا ، لكنهم محققون لما يحتجون به ،
فيتناقضون ، إذ حققوا ما أبطلوا ، كما تناقضتم أنتم في إبطالكم ما حققتموه من
نتائج القياس ، فطريقةكم هي طريقهم *

ونحن نقول : إن هذا الذي نعارضكم به من القياس أنتم التزمت حكمه ،
وهو عندنا باطل كقولكم سواء سواء . فان التزمتموه أفسد قولكم ، وان
أبيتموه فكذلك ، لأنكم تقرون حينئذ بإبطال ما قد صوبتموه ، ولا فساد

أشد من فساد قول أدى الى التزام الباطل ، وليس من يبطل قضايا العقل كذلك ، لأنه لا يصح شيء أصلا إلا بالعقل أو بالحواس مع العقل أو ما أنتج من ذلك ، فمن أبطل حجة العقل ثم ناظر في ذلك بحجة العقل ، فان صحيحها رجع إلى الحق ودخل معنا ، وان أبطلها سقط القول معه ، لأنه يقر أنه يتكلم بلا عقل ، وليس القياس هكذا باقراركم .

ويكفي من هذا : أن من رام إبطال حجة العقل بحجة العقل فقد رام مالا يجده أبداً ، وحجة العقل لا تبطل حجة العقل أصلا ، بل توجهها وتصحيحها ، وكذلك من رام إبطال خبر الواحد بخبر الواحد ، فانه لا يجحد أبداً خبراً صحيحاً يبطل خبر الواحد . وهكذا كل شيء صحيح ، فانه لا يوجد شيء صحيح يعارضه أبداً ، هذا يعلم ضرورة . ولو كان ذلك لكان الحق يبطل الحق ، وهذا محال في البنية ، وليس كذلك القياس ، لأنه يبطل بالقياس جهارا ، وبأسهل عمل ، فصح أنه باطل ، وهكذا كل باطل في العالم ، فانه يبطل بعضه بعضا بلا شك *

وقال بعضهم : من الدليل على أن حكم المتماثلين حكم واحد : أن الله عز وجل قد تحدى العرب بأن يأتوا بمثل هذا القرآن ، وأعلم أنهم لو أتوا بمثله لكان باطلا ، لان مثل الباطل لا يكون إلا باطلا ، ومثل الحق لا يكون إلا حقا * قال أبو محمد : هذا قول صحيح ، وهو حجة عليهم ، لأن المشبه للباطل في أنه باطل هو بلا شك باطل ، وبهذا أبطلنا القياس بالقياس ، وأرينا أنه كله باطل ، وليس ما أشبه الباطل في أنه مخلوق مثله ، وأنه كلام مثله : يكون باطلا ، بل هذا حكم يؤدي إلى الكفر ، لأن الكفر كلام ، والكذب كلام ، والقرآن كلام ، والحق كلام ، وليس ذلك بموجب اشتباه كل ذلك في غير ما اشتبه فيه كما يرومون .

وأیضا فهذا من ذلك التمثوه الذى اذا كشف حاد مبطلا لقولهم ، بعون

الله عز وجل * وذلك: أننا لم ننكر قط أن ما وقع عليه مع غيره اسم يجمع تلك الأشخاص - : فإنها كلها مستحقة لذلك الاسم ، بل نحن أهل هذا القول .
ونقول : إن كل ما يوضع من الكلام في غير مواضعه التي وضعها الله تعالى فيها في الشرائع أو في غير المواضع التي وضعها فيها أهل اللغات للتفاهم : فهو باطل ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، وتبديل له ، وهذا محرم بالنص .
وتدليس بضرورة العقل ، وكل ما كان من الكلام موضوعاً في مواضعه التي ذكرنا فهو حق .

فاذ لاشك في هذا ، فلم نحكم لشيء من الباطل بأنه باطل من أجل شبهه بباطل آخر ، بل ليس أحد الباطلين أولى أن يكون باطلاً من سائر الأباطيل ، بل كل الأباطيل في وقوعها تحت الباطل سواء ، ولا أحد الحقين أولى أن يكون حقاً من حق آخر ، بل كل حق فهو - في أنه حق - سواء مع سائر الحقوق كلها . وليس شيء من ذلك مقيساً على غيره . والقول مطرد هكذا بضرورة العقل في كل مافي العالم من الشرائع وغيرها ، فكذلك كل بر فهو بر ، وكل تمر فهو تمر ، وكل ما أشبه البر بما ليس برأ فليس برأ ، وكل ما أشبه الذهب مما ليس ذهباً فليس ذهباً ، وكل ما أشبه الحرام مما لم ينه النص عنه فليس حراماً ، وهكذا جميع الأشياء أولها عن آخرها . فهذا الذي أتوا به مبطل للقياس لو عقلوا وأنصفوا أنفسهم . وبالله تعالى التوفيق *

وإنما عول القوم على التمويه والكذب والتلبيس على من اغتر بهم ، فقالوا : إن أصحاب الظاهر ينكرون تماثل الأشياء ! ثم جعلوا يأتون بآيات وأحاديث ومشاهدات فيها تماثل أشياء . وهذا خداع منهم لعقولهم ، وما أنكرنا قط تماثل الأشياء ، بل نحن أعرف بوجوده التماثل منهم ، لأننا حققنا النظر فيها ، فأبانها الله تعالى لنا ، وهم خلطوا وجهه نظرهم ، فاختلط الأمر عليهم ! وإنما أنكرنا أن نحكم للتماثلات في صفاتها من أجل ذلك في الديانة بتحريم أو إيجاب

أو تحليل ، دون نص من الله تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو اجماع من الامة ، فهذا الذى أبطلنا ، وهو الباطل المحض ، والتحكم فى دين الله تعالى بغير هدى من الله . نعوذ بالله من ذلك *

وقالوا أيضا : إن أصحاب الظاهر يبطلون حجج العقول !
قال أبو محمد : وكذبوا ! بل نحن المثبتون لحجج العقول على الحقيقة ، وهم المبطون لها حقاً ، لأن العقل يشهد أنه لا يحرم دون الله تعالى ، ولا يوجب دون الله تعالى شريعة ، وأنه إنما يفهم ما خاطب الله تعالى به حامله ، ويعرف الاشياء على ما خلقها الله تعالى عليه فقط ، وهم يحرمون بعقولهم ويشرعون الشرائع بعقولهم ، بغير نص من الله تعالى ، ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع من الامة ، فهذا هو ابطال حجج العقول على الحقيقة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بالموازنة يوم القيامة !

قال أبو محمد : وهذا من أغرب ما أبدوا فيه عن جهلهم ! وهل هذا إلا نص جلى ؟ ! وأى شئ فى موازنة أعمال العباد ؟ ! وجزاء المحسن باحسانه ! والمسيء باساءته ! والعفو عن التائب بعد أن أجرم ! والعفو عن الصغائر باجتناّب الكبائر ! والمؤاخذة بها لمن فعل كبيرة وأصر عليها - : مما يحتاج به فى ايجاب تحريم الأثر بالآثر متفاضلاً ! وهل يعقل وجوب هذا من موازنة الاعمال يوم القيامة ، وجزاء الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ، وجزاء السيئة بمثلها - : إلا مجنون مصاب !

وقالوا : أخبرونا عن قولكم بالدليل : أنبص قلتموه ، أم بغير نص ؟ فان قلتم : قلناه بنص ، فأرونا ، وان قلتم : بغير نص ، دخلتم فيما عبت من القياس .

قال أبو محمد : وقد أفردنا فيما خلا من كتابنا هذا باباً لبيان الدليل

الذى تقول به فأغنى عن تردده ، إلا أننا نقول ههنا جواباً لهم — وبالله تعالى التوفيق — ما لا يستغنى هذا المكان عن إirاده ، وهو : أن الدليل نقول : هو المقصود بالنص نفسه ، وإن كان بغير لفظه ، كقول الله تعالى : (إن إبراهيم الحليم أوّاه منيب) فبالضرورة نعلم أنه ليس بسفيه ، ومثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » (١) فصح ضرورة من هذا اللفظ أن كل مسكر حرام ، فدليلنا هو النص والاجماع نفسه ، لا ماسواهما . وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : لانص في ميراث من بعضه حر وبعضه عبد ، ولا في حده ، ولا في ديته ، فما تقولون في ذلك ؟ وكذلك نكاحه وطلاقه والجنابة عليه ومنه . قال أبو محمد : وصاحب هذا الكلام كان أولى به أن يتعلم قبل أن يتكلم ، وذلك أن النص قد ورد بعموم ميراث الأبناء والبنات والأبء والأمهات والاختوة والأخوات والعصبة والأزواج ، فواجب أن لا يخرج عن النص أحد فيمنع الميراث إلا بنص ، والنص قد صح من حديث على وابن عباس : « ان المسكاتب اذا اصاب حـداً أو دية أو ميراثاً ورث وورث منه ، وأقيم عليه الحد ، وودى بمقدار ما أدى دية حر وميراث حر ، وبمقدار ما لم يؤد دية عبد وميراث عبد » (٢) فصح أن العبد لا يرث .

وقد قال قوم من العلماء : إن لهما من الميراث بمقدار ما فيهما من الحرية ، وقال آخرون لا شيء لهما من الميراث . فكان قول هؤلاء ساقطاً لمخالفته النص ، ولأنه دعوى بلا دليل ، فلم يبق إلا قول من قال : إن لهما من الميراث بمقدار ما فيهما من الحرية فقلنا به .

فهكذا القول في حده وديته ، إذ قد بطل قول من قال : ان حده كحد

(١) هذا اللفظ رواه مسلم (ج ٢ ص ١٣١) من حديث ابن عمر

(١) انظر أبا داود (ج ٤ ص ٣١٩) والشوكاني (ج ٦ ص ٢١٧ - ٢١٩)

الحر بحديث ابن عباس في المكاتب ، إذ في نص ذلك الحديث الفرق بين حد
الحر وحد العبد .

وأما نكاحه فإن النص جاء بأن كل عبد نكح بغير إذن مواليه فنكاحه
عهر ، والمعنى بعبده ليس عبداً كله ، ولا حراً كله ، ولا ينتقل عن حكمه
المجمع عليه والثابت عليه بالنص إلا بنص آخر أو إجماع ، فهو غير خارج
عن هذا النص ، فليس له أن ينكح كسائر المسلمين إلا بإذن من له فيه ملك .
وطلاقه جائز على عموم النص في المطلقين .

وأما جنائيته والجنابة عليه وشهادته فكلاً حرار ولا فرق ، إذ لم يمنع من ذلك
نص ولا إجماع ، هذا مع صحة حديث ابن عباس في ميراث المكاتب وديته
وحدوده ، وإن ذلك بمقدار ما فيه من الحرية والرق * .

وقسموا أنواع القياس . فقال بعضهم : من القياس قياس المفهوم ، مثل
قياس رقبة الظهار على رقبة القتل . قالوا : ومنه قياس العلة ، كالعلة الجامعة
بين النبيذ والخمر وهي الاسكار والشدة . ومنه قياس الشبه ، ثم اختلفوا في
هذا النوع من القياس ، فقالوا : هو على الصفات الموجودة في العلة ، وذلك
مثل أن يكون في الشيء خمسة أوصاف من التحليل وأربعة من التحريم ،
فيغلب الذي فيه خمسة أوصاف على الذي فيه أربعة أوصاف . وقال آخرون
منهم : هو على الصور ، كالعبد يشبه البهائم في أنه سلعة مملوكة ، ويشبه
الاحرار في الصورة الآدمية ، وأنه مأمور منهي بالشرعية .

قال أبو محمد : وكل هذا فاسد باطل متناقض ، لأنه كله دعاوى باردة بلا
دليل على صحة شيء منها . ثم تسميتهم قياس الرقبة في الظهار على الرقبة
في القتل أنه مفهوم ، وليت شعري بماذا فهموه حتى علموا أنها لا تجزئ إلا
مؤمنة ؟ ! هذا وقد خالفهم اخوانهم من القائسين في ذلك من أصحاب أبي
حنيفة ، فلم يفهموا من هذا القياس العجيب ما فهم الشافعي والمالكي ، وكل

ما فهم من كلام فأهل تلك اللغة متساوون في فهمه بلا شك ، فصار دعواهم
للفهم ههنا كذباً ! ثم هلا إذ فهموا أن كلتا الرقبتين سواء - : مشوا في
قياسهم ففهموا أنه يجب التعويض من الصيام في القتل اطعام ستين مسكيناً ،
كالتمويض لذلك من صيام الظهار ، كما تساوى التعويض من رقبتى الظهار
والقتل صيام شهرين متتابعين . فما هذا التناقض ، وما هذا التباين في فهم
مالا تقتضيه الآية ولا اللغة ؟ !

وأما قولهم : قياس العلة ، وأن النبيذ مقيس على الخمر - : فكذب مجرد
بارد سمج ، وجراءة على الله تعالى ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » فساوى عليه السلام بين كل مسكر ، ولم
يخص من عنب ولا تمر ولا تين ولا غسل ولا غير ذلك ، ثم أخبر أن كل مسكر
حرام ، فليست خمر العنب في ذلك بأولى من خمر التين ، ولا خمر العنب أصلاً
وغيرها فرما ، بل كل ذلك سواء بالنص ، فظهر برد قولهم وفساده .
فان قالوا : فهلا كفرتم من استحل نبيذ التين المسكر كما تكفرون مستحل
عصير العنب المسكر ؟

قيل له وبالله تعالى التوفيق : انما كفرنا من استحل عصير العنب المسكر
لقيام الحجة بالاجماع ، ولو استحل جهل لم يعرف الاجماع في ذلك ما كفرناه
حتى يعرفه بالاجماع ، وكذلك لم نكفر مستحل نبيذ التين المسكر ، لجهله
بالحجة في ذلك ، ولو أنه يصح عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم
كل مسكر على عموميه ، ثم يستجيز مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكان
كافراً بلا شك . وقد أفردنا بعد هذا باباً ضخماً في ابطال قولهم في العمل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولهم في موازنة صفات التحليل وصفات التحريم ، فانا نقول لهم :
هيبكم - لو سألناكم في هذا الهذيان المفترى - ماذا تصنعون اذا تساوت

عندكم صفات التحريم وصفات التحليل ؟ فان قالوا : فغلب التحريم احتياطاً .
قلنا لهم : ولم لم تغلبوا التحليل تيسيراً ؟ لقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر)
وان قالوا : فغلب التحليل . قيل لهم : وهلا غلبتم التحريم ؟ لقول الله تعالى :
(وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) فظهر بطلان قوهم وفساده .
وبالجملة فليس تغليب أحد الوجهين أولى من الآخر ، وقد قال تعالى : (ولا
تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام . فنص تعالى
على أن كل محرم ومحلل بغير نص من الله تعالى فهو كاذب مفتر . وبالله
تعالى التوفيق *)

وأيضاً : فلو كانت صفة شبه التحريم توجب التحريم وصفة شبه التحليل
توجب التحليل - : لما وجد كلا الأمرين في شيء واحد البتة ، لأنه كان
يجب من ذلك أن يكون الشيء حراماً حلالاً معاً ، وهذا محال . فصح
أن الشبه لا يوجب تحريماً ولا تحليلاً ، كثرت الأوصاف بذلك أو قلت .
وقد أقدم بعضهم فقال : إن الله تعالى قال : (يسألونك عن الخمر والميسر قل
فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) . قالوا : فغلب تعالى
الاثم فخرمها .

قال أبو محمد : هذا من الجرأة على القول على الله تعالى بغير علم ! وهذا
يوجب أن الله تعالى اعترضه في الخمر والميسر أصلان : أحدهما المنافع ، والثاني
الاثم ، فغلب الاثم . هذا هو نص كلامهم وظاهره ومقتضاه . وليت شعري
من رتب هذا الاثم في الخمر والميسر ؟ ! وقد كانا برهة قبل التحريم حلالين
لإثم فيهما ، وقد شربها أفاضل الصحابة رضي الله عنهم ، وأهديت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، وتنادم الصالحون عليها أزيد من ستة عشر عاماً في الأصل
صح ذلك عن عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وحزرة ، وأبي عبيدة
بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وأبي بن كعب ، وأبي دجاجة ، وأبي طلحة ،

وأبي أيوب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمر بن حرام ، وغيرهم . كلهم شربوا الخمر بعد الهجرة ، واصطبجها جماعة يوم أحد ، ممن أكرمهم الله تعالى في ذلك اليوم بالشهادة ، فهل أحدث الانتم فيها بعد أن لم يكن إلا الله تعالى ؟ فأين قول هؤلاء النوكي : إن الله تعالى حرمها لاجل الانتم الذي فيها ، أو لاجل الشدة والاسكار ؟ ! وهل هذا إلا كذب بحت ؟ ! وهل حدث الانتم إلا بعد حدوث التحريم بلا فصل ؟ وهل خلت قط عن الشدة والاسكار مذ خلقها الله تعالى ؟ ! فبطل قولهم بتجاذب الأوصاف . والحمد لله كثيراً *

وأما قولهم في تغليب الصورة الأكدمية في العبيد على شبهه للبهائم أنه سلمة مملوكة - : فقول بارد ! وهلا - إذ فعلوا ذلك - قبلوا شهادته إذ غلبوا شبهه الاحرار على شبهه البهائم ؟ وهل هذا كله إلا لهو ولعب ، وشبيه بالخرافات ؟ نموذ بالله من الخذلان ، ومن تعدى حدوده ، ومن القول في الدين بغير نص من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وإذا أبطلوا حكم الشبه من أجل شبه آخر أقوى منه ، فقد صاروا الى قولنا ، في إبطال حكم التشابه في ايجاب حكم له في الدين لم يأت به نص ، ثم تناقضوا في اثباته مرة وإبطاله أخرى بلا برهان *

وشنع بعضهم بأن قال : إن إبطال القياس مذهب النظام ، ومحمد بن عبد الله الاسكافي ، وجعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر ، وعيسى المراد ، وأبي عقار ، وبعض الخوارج . وإن من هؤلاء من يقول : إن بنات البنين حلال ، وكذلك الجدات ، وكذلك دماغ الخنزير .

قال أبو محمد : ولسنا ننكر أن تقول اليهود لا إله الا الله ، ونقولها أيضاً نحن ، ولكن اذا ذكروا هؤلاء فلا تنسوا القائلين بقولهم في القياس : أبا الهذيل العلاف ، وأبا بكر بن كيسان الأصبم ، وجهم بن صفوان ، وبشر

بن المعتز ، ومعمراً وبشرأ المريسى ، والازارقة ، وأحمد بن حائط . ومن هؤلاء من يقول بقياس الاطفال على الكبار ، وأنهم نسخت أرواحهم في الاطفال ! وبالقياص على قوم نوح ، فأباحوا قتل الاطفال ! وقاسوا فناء الجنة والنار على فناء الدنيا ! وغير ذلك من شنيع الاقوال *

فهذا كل ماموهوا به في نصر القياص ، قد تقصيناه والحمد لله رب العالمين ولم ندع منه بقية ، وبيننا - بعون الله تعالى - أنه لا حجة لهم بوجه من الوجوه ، ولا متعلق في شئ منه البتة ، وأنه كله حائد عليهم ومبطل لقولهم في اثبات القياص . وقد كان هذا يكفي من تكلف إبطال القياص ، لان كل قول لا يقوم بصحته برهان فهو دعوى ساقطة ، وقول زائف مطرح . ولا كنا لا نقنع بذلك حتى نورد - بحول الله وقوته وعونه وتأيدده - البراهين القاطعة على ابطال القياص والقول به . فالحق عزيز متين ، والباطل ذليل مهين . وحسبنا الله وهذا حين نأخذ في ابطال القياص بالبراهين الضرورية إن شاء الله تعالى

﴿ فهرس مافي الجزء السابع من الابواب والفصول بحسب وضع المؤلف ﴾

صحيفة

- ٢ الباب السابع والثلاثون : في دليل الخطاب
 - ٣٣ فصل : من هذا الباب في معنى الاستثناء
 - ٣٩ فصل : في أن مفهوم الخطاب هو التأكيذ اذا ورد حسماً للظن
 - ٤٢ فصل في إبطال دعواهم في دليل الخطاب
 - ٤٤ فصل في عظيم تناقضهم في هذا الباب
 - ٤٦ فصل : من تناقضهم أيضا في هذا الباب
 - ٥٣ الباب الثامن والثلاثون : في إبطال القياص في أحكام الدين
- تم الجزء السابع من الاحكام لابن حزم ويليهِ الثامن ان شاء الله -

الاحكام في اصول الاحكام

للحافظ أبي محمد علي بن حزم الاندلسي الظاهري

عني بتصحيحه صاحب الفضيلة الشيخ

الحمد محمد شاكرا

(طبع على نفقة)

مكتبة النجاشي

لاصحابها اولاد محمد بن النجاشي

بشاعة عبدالعزيز بصر

(صندوق البوستان مصر ١٩٢٥)

الجزء الثامن

الطبعة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ

(تفتيه) سيقدم الى المشتركين خاصة بهذا السفر الجليل : ترجمة وافية
عن حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرساً تحليلياً يشتمل على
مواضيع الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعاً
على الطراز الحديث وسيكونان في جزء واف
الناس

منطبعة السخاذه بجوارح افطمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(فصل)

قال ابو محمد : ويقال للقائلين بالقياس : أليس قد بعث الله عز وجل محمداً صلى الله عليه وسلم رسولا الى الانس والجن ، فأول مادعاهم إليه فقول « لا إله إلا الله » ورفض كل معبود دون الله تعالى ، من وثن وغيره ، وأنه رسول الله فقط ، لم يكن في الدين شريعة غير هذا أصلاً ، لا إيجاب حكم ، ولا تحريم شيء ؟ فنقولهم وقول كل مسلم وكافر :- نعم ، هذا أمر لا شك فيه عند أحد ، فاذ هذا لا خلاف فيه ولا شك فيه ولا ينكره أحد :- فقد كان الدين والاسلام لا تحريم فيه ولا إيجاب ، ثم أنزل الله تعالى الشرائع ، فما أمر به فهو واجب ، وما نهى عنه فهو حرام ، وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان ، هذا أمر معروف ضرورة بنفطرة العقول من كل أحد ، ففي ماذا يحتاج الى القياس أو الى الرأي ؟ ! أليس من أقر بما ذكرنا ثم أوجب مالا نص بإيجابه ، أو حرم مالا نص بالنهي عنه :- قد شرع في الدين مالم يأذن به الله تعالى ؟ وقال مالا يحل القول به ؟ ! وهذا برهان لا تحصى واضح ، وكاف لامعترض فيه .

ثم يقال لهم أيضاً وبالله تعالى التوفيق : فيماذا يحتاج الى القياس ؟ أفيما نص عليه الله تعالى ورسوله عليه السلام ؟ أم فيما لم ينص عليه ؟ فان قالوا فيما نص عليه ، فارقوا الاجماع ، وقاربوا الخروج عن الاسلام ، لأنه لم يقل بهذا أحد ،

وهو مع ذلك قول لا يمكن أحد أن يقوله ، لأنه لا قياس إلا على أصل برد ذلك الفرع إليه ، ولا أصل إلا نص أو اجماع ، فصح على قولهم أن القياس إنما هو مردود إلى النص .

وان قالوا : فيما لم ينص عليه ، قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وقال تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال عليه السلام في حجة الوداع : (اللهم هل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : اللهم اشهد)

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشنى ثنا محمد بن المننى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي اسحق عن مرة الهمداني قال قال عبد الله بن مسعود : من أراد العلم فليثر القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين . هكذا روينا عن مسروق والزهرى : أنه ليس شيء يختلف فيه إلا وهو في القرآن . فصح بنص القرآن أنه لا شيء من الدين وجميع أحكامه إلا وقد نص عليه . فلا حاجة بأحد إلى القياس

فان قالوا : إنما نقيس النوازل من الفروع على الأصول

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه ليس في الدين إلا واجب أو حرام أو مباح ، ولا سبيل إلى قسم رابع البتة ، فأى هذه أصل وأى هذه فرع ؟ ! فبطل قولهم ، وصح أن أحكام الدين كلها أصول لا فرع فيها وكلها منصوص عليه ، فما اختلف الناس قط إلا في الأصول ، كالوضوء والصلاة والزكاة والحج ، والحرام من البيوع والحلال منها ، وعقود النكاح والطلاق ، وما أشبه ذلك . فان قالوا : لسنا ننكر أن الله تعالى لم يفرط في الكتاب من شيء ، ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم بين - : ولكن النص والبيان ينقسم قسمين : أحدهما نص على الشيء باسمه ، والثاني نص عليه بالدلالة ، وهذا هو الذى نسميه قياساً ، وهو التفهيم على علة الحكم ، فحينما وجدت تلك العلة حكم بها .

قالو : وهذا هو الاختصار وجوامع الكلام التي بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فيل لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا هو الباطل ، لأن الذي تذكرون دعوى بلا دليل ، وتلك الدلالة لا تخلو من أن تكون موضوعة في اللغة - التي بها خوطبنا وبها نزل القرآن - لذلك المعنى بعينه ، فهذا غير قولكم ، وهذا هو القسم الأول من النص على الشيء باسمه ، فلا تموهوا فتجعلوا النص قسمين ، أو تكون تلك الدلالة غير موضوعة في اللغة - التي بها خوطبنا وبها انزل القرآن - لذلك المعنى ، فإن كانت كذلك فهذا هو التلميس والتخليط ، الذي قد تنزه الله تعالى ونزه رسوله صلى الله عليه وسلم عنه . ولا يحل لأحد أن ينسب هذا الى الله تعالى ولا إلى رسوله صلى الله عليه وسلم .

وهذا برهان ضروري ، ولا محيد عنه بين لا إشكال فيه على من له أقل فهم . وليس هذا طريق اختصار ولا تنبيه ولا بيان ، لكنه خبط واشكال وافساد وتدليس .

ولا تنبيه ولا بيان فيمن يريد أن يعلمنا حكم الصداق فلا يذكر صداقاً ، ويدلنا على ذلك بما نقطع فيه اليد ، أو يريد الأكل فيذكر الوطء ، أو يريد الجوز فيذكر الملح ، أو يريد الخطيء فيذكر المتعمد ، وهذا تكليف مالا يطاق ، والزام لعلم الغيب والكهانة ، وإيجاب للحكم بالظن الكاذب . تعالى الله عن ذلك ، وتنزه رسوله صلى الله عليه وسلم عنه .

وانما الاختصار وجوامع الكلام والتنبيه أن يأتي الى المعنى الذي يعبر عنه بألفاظ كثيرة فيبينه بألفاظ مختصرة جامعة يسيرة ، لا يشذ عنها شيء من المراد بها البتة ، ولا تقتضي من غير المراد بها شيئاً أصلاً ، فهذا هو حقيقة الاختصار والبيان والتنبيه .

وذلك مثل قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى

عليكم) فدخل تحت هذا اللفظ ما لو تقصى المثلث منه أسفار عظيمة ، من ذكر قطع الأعضاء عضواً عضواً ، وكسرها عضواً عضواً ، والجراحات جرحاً جرحاً ، والضرب هيئة هيئة ، وذكر أخذ الاموال ، وسائر ما يقتضيه هذا المعنى ، من تولى المجنى عليه للاقتصاص ، وتفاذ أمره في ذلك .

ومثل قوله عليه السلام : « جرح العجماء جبار » وسائر كلامه عليه السلام وأما من أسقط (١) معاني أرادها ، فلم يذكرها بالاسم الموضوع لها في اللغة التي بها خوطبنا ، وطمع أن يدل عليها باسم غير موضوع لها في اللغة . - فهذا فعل الشيطان ، المريد إفساد الدين ، والتخليط على المسلمين ، لأفعل رب العالمين ، وخاتم النبيين . وبالله تعالى نستعين *

فان قالوا : لسنا نقول : إنه تنزل نازلة لا توجد في القرآن والسنة ، لكننا نقول : إنه يوجد حكم بعض النوازل نصاً ، وبعضها بالدليل -

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : إن هذا حق ، ولكن إن كان هذا الدليل الذي تذكرون لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، فهذا قولنا لا قولكم ، وأما إن كان ذلك الدليل يحتمل وجهين فصاعداً ، فهذا ينقسم على قسمين : إما أن يكون هنالك نص آخر يبين مراد الله تعالى من ذينك الوجهين فصاعداً ببياناً جلياً أو اجماع كذا ، فهذا هو قولنا ، وهو النص بعينه لم نزل عنه ، وإما أن لا يكون هنالك نص آخر ولا اجماع يبين بأحدهما مراد الله عز وجل من ذلك . - فهذا إشكال وتلبيس ، تعالى الله عن ذلك ، ولا يحل لأحد أن ينسب هذا إلى شيء من دين الله تعالى ، الذي قد بينه غاية البيان على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فان قالوا : ان التشابه بين الأدلة هو أحد الأدلة على مراد الله تعالى . قيل لهم : هذه دعوى تحتاج إلى دليل يصححها ، وما كان هكذا فهو

(١) في الاصل (اسقاط) وهو خطأ

باطل باجماع ، ولا سبيل الى وجود نص ولا اجماع يصحح هذه الدعوى ، ولا فرق بينها وبين من جعل قول انسان من العلماء بعينه دليلاً على مراد الله تعالى في تلك المسألة ، وكل هذا باطل واقتراء على الله تعالى .

وأيضاً فانهم في التشابه الموجب للحكم مختلفون ، فبعضهم يجعل صفة ما علة لذلك الحكم ، وبعضهم يمنع من ذلك ، ويأتى بعله أخرى ، وهذا كله تحكم بلا دليل .

وقد صحح بعضهم العلة بطردها في معلولاتها ، وهذا تخليط تام ، لأن الطرد إنما يصح بعد صحة العلة ، لأن الطرد إنما هو فرع يوجب صحة العلة ، وإلا فهو باطل ، ومن المحال أن لا يصح الأصل إلا بصحة الفروع .

وأيضاً فانهم اذا اختلفوا في طرد تلك العلة ، فليس من طردها ليصححها بأولى ممن لم يطردها ليبطلها وطرد غيرها ، وهذا كله تحكم في الدين لا يجوز . وذلك نحو طرد الشافعي علة الأكل في الربا ، ومنع أبي حنيفة ومالك من ذلك ، وطرد أبي حنيفة علة الوزن والكيل ، ومنع مالك والشافعي من ذلك ، وطرد مالك علة الادخار والاكل ، ومنع أبي حنيفة والشافعي من ذلك . فان قالوا : فأرونا جيم النوازل منصوصاً عليها .

فلما : لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ، ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم ، إذ لم ندع لكم - الواحد فالواحد منا - الا حجة بجميع السنن ، لكن حسبنا أننا نقطع بأن الله تعالى بين لنا كل ما يقع من أحكام الدين الى يوم القيامة ، فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع الى يوم القيامة وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبل باسناده وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «دعوني ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فاذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه فصح نصاً أن ما لم يقل فيه

النبي صلى الله عليه وسلم فليس واجباً ، لانه لم يأمر به ، وليس حراماً ، لأنه لم ينه عنه ، فبقى ضرورة أنه مباح . فمن ادعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهي من النبي صلى الله عليه وسلم ، فان جاء به سمعنا وأطعنا ، وإلا فقله باطل ، ومن ادعى فيه إيجاباً كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، فان جاء به سمعنا وأطعنا ، وان لم يأت به فقله باطل . وصح بهذا النص أن كل ما أمر به عليه السلام فهو فرض علينا ، إلا ما لم نستطع من ذلك ، وأن كل ما نهانا عنه فحرام ، حاشا ما بينه عليه السلام أنه مكروه أو نذير فقط ، فلم يبق في الدين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة .

ثم نـعـكـس عليهم هذا السؤال وهذا القول فنقول لهم : أنتم تقولون لا نازلة إلا ولها نظير في القرآن أو السنة ، فنحن نـعـكـس عليكم السؤال عن تلك النوازل التي تريدون سؤالنا عنها ، من دينار وقع في محبرة ! وسائر تلك الحماقات ! فأرونا نظائرهما في القرآن والسنة ؟ وأنتم تقولون أنه لا نصوص فيها ، نخبرونا كيف تصنعون فيها ؟ أتـحـكـمـون فيها بقولكم ؟ فهذا دينكم لا دين الله ، ففي هذا ما فيه ، فظهر فساد كل سؤال لهم . والحمد لله رب العالمين كثيراً *

وقال من سلف من أصحابنا رحمهم الله : يقال لمن قال بالقياس : قد أجمعتم - أنتم وجميع المسلمين - بلا خلاف من أحد منهم - على أن الأحكام كلها في الديانة جائز أن تؤخذ نصاً ، واتفقوا كلهم - بلا خلاف من واحد منهم ، لا من القائلين بالقياس ولا من غيرهم - على أن أحكام الديانة كلها لا يجوز أن تؤخذ قياساً ، ولا بد عندهم من نص يقاس عليه ، فيقال لأصحاب القياس : إن كان القياس عندهم حقاً فمن ههنا ابدؤا به ، فقيسوا ما اختلفنا فيه من المسائل التي يجوز تم القياس فيها ومنعنا نحن منها - على ما اتفقنا عليه من المسائل التي أقررتم أنها لا يجوز أن تؤخذ قياساً ، فان لم تفعلوا فقد تركتم القياس ،

وان فعلتم تركتم القياس ، ولسنا نقول أن هذا العمل صحيح عندنا ، ولكنه
صحيح على أصولكم ، ولا أبطل من قول نقض بعضه بعضا .

ويقال لهم : قد وجدنا مسائل كثيرة قد أجمعتم أنتم وجميع الأمة على
ترك القياس فيها ، كقتال تاب قبل أن يقدر عليه وندم ، فلا يسقط عنه
القصاص عند أحد ، ولم تقيسوا ذلك على محارب تاب قبل أن يقدر عليه
فالحد في الحاربة عنه ساقط . وكذلك اتفقوا على أن لا يقاس الغاصب على
السارق ، وكلاهما أخذ مالا محرماً عمداً ، أو كترك قياس تعويض الاطعام
من الصيام في قتل الخطأ على تعويضه من الصيام في الظهار . ومثل هذا
كثير جداً ، بل هو أكثر مما قاسوا فيه ، فلو كان القياس حقاً ما جاز
الاجماع على تركه ، كما لا يجوز الاجماع على ترك الحق الذي هو القرآن أو كلام
الرسول صلى الله عليه وسلم مما صح عنه ، فانه لم يجمع قط على ترك شيء منه
إلا لنص آخر ناسخ له فقط ، وهذا يوجب بطلان القياس ضرورة *

ويقال لهم : أخبرونا عن القياس ، أيخلوا عندكم أن يحكم للشيء الذي
لا نص فيه ولا اجماع بمثل الحكم الذي فيه نص أو اجماع : إما لعله فيهما معا ،
هي في المحكوم فيه علامة الحكم ، وإما لنوع من الشبه بينهما ، وإما مطابقة
لالعلة ولا لشبه ، ولا سبيل الى قسم رابع أصلاً ؟ ! فان قالو : مطابقة لالعلة
ولا لشبه ، كفونا مؤنتهم ، وصار قائل هذا ضحكة ومهزأة !! ولم يكن أيضاً
أولى بما يحكم به من غيره يحكم في ذلك الأمر بحكم آخر . وهذا مالا يقوله
أحد منهم *

فان قالوا : بل لنوع من الشبه ، قيل لهم : وما دليلكم على أن ذلك
النوع من الشبه يجب به ذلك الحكم ؟ ولا سبيل الى وجود ذلك الدليل .
وتعارضون أيضاً بشبه آخر يوجب حكماً آخر ، وهكذا أبداً .

فان قالوا : بل لعللة جامعة بين الحكمين ، سألناهم : ما الدليل على أن

الذى تجعلونه علة الحكم هي علة على الحقيقة ؟ فان ادعوا نصا ، فالحكم حينئذ للنص ، ونحن لا ننكر هذا اذا وجدناه . فان قالوا : غير النص ، قلنا : هذا الباطل والدعوى التى لا برهان على صحتها ، وما كان هكذا فهو ساقط بنص القرآن ، وبحكم الاجماع والعقول . وان قالوا : طرد حكم العلة دليل على صحتها . قيل لهم : طردكم أنتم ، أو طرد أهل الاسلام ؟ ! فان قالوا : طرد أهل الاسلام ، قيل : هذا اجماع لا خلاف فيه ، ولسنا نخالفكم فى صحة الاجماع اذا وجد يقينا . وان قالوا : بل طردنا نحن ، قيل لهم : ما طردكم أنتم حجة على أحد ! فهاتوا برهانكم على صحة دعواكم ان كنتم صادقين ! وهذا مالا مخلص لهم منه أصلا . والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وقد جاءت نصوص القرآن بابطال القياس .

فمن ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) وقال تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا) وقال تعالى : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) وقال تعالى : (وما كان ربك نسيا) . وهذه نصوص مبطلّة للقياس ، وللقول فى الدين بغير نص ، لأن القياس على ما بينا قفوا لما لا علم لهم به ، وتقدم بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، واستدراك على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يذكره .

فان قال أهل القياس : فلعل انكاركم للقياس قول بغير علم ، وقفوا لما لا علم لـكم به ، وتقدم بين يدي الله ورسوله !

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : نحن نريكم انكارنا للقياس أنه قول بعلم وبنص وبيقين ، وذلك أن الله عز وجل قال : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) . فصح يقينا لا شك فيه أن الناس خرجوا إلى الدنيا لا يعلمون شيئا أصلا ، بنص كلام الله عز وجل . وقال تعالى : (كما أرسلنا

فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون). فصح يقيناً أن الله أرسل محمداً رسوله صلى الله عليه وسلم إلينا ليعلمنا ما لم نعلم، فصح ضرورة أن ما علمنا الرسول عليه السلام من أمور الدين فهو الحق، وما لم يعلمنا منها فهو الباطل، وحرام القول به. وقال تعالى يعنى به ابليس اللعين: (انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى: (قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى والغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون). فصح بنص القرآن أننا خرجنا إلى الدنيا لا نعلم شيئاً، ثم حرم علينا القول على الله تعالى بما لا نعلم، وأخبرنا تعالى أن ابليس يأمرنا بأن نقول على الله ما لا نعلم، فقد صح بهذه النصوص ضرورة أن القول بالقياس وبغير القياس كمن أثبت العنقاء والغول والكيميا، وكقول الروافض في الامام، وكقول من قال بالالهام، وكل هذا فالقول به على الله تعالى في الدين حرام، مقرون بالشرك، أمر من أمر ابليس، إلا ما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو الحق الذي تقوله على الله تعالى، ولا يحل لنا أن نقول عليه غيره، فاذ لم يأمرنا عليه السلام بالقياس فهو حرام من أمر الشيطان بلا شك. وقد بينا فيما خلا كل ما شغبوا، مما أرادوا التويه به فيه بالحديث، فخرم القول بالقياس البتة.

وهذا بطل كل قول بلا برهان على صحته حتى لو لم يقم برهان باطله، فلو لم يكن لنا برهان على ابطال القياس لكان عدم البرهان على اثباته برهاناً في ابطاله، لأن الفرض علينا أن لا نوجب في الدين شيئاً إلا ببرهان، وإذا ذلك كذلك، فالفرض علينا أن نبطل كل قول قيل في الدين، حتى يقوم برهان يصححه، وهذا برهان ضروري لا محيد عنه. وبالله تعالى التوفيق * وقد اعترض بعضهم في قول الله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)

يما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس قبل موته عليه السلام بأربعة أيام : « ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا من بعده ». وبما روى عن عائشة رضى الله عنها من قولها : « لم يكن الوحي قط أكثر منه قبيل موت النبي صلى الله عليه وسلم » فقالوا : هذه أشياء زائدة على ما كان حين قوله تعالى في حجة الوداع : (اليوم اكملت لكم دينكم) * واعترض آخرون من أهل الجهل على الحديث المذكور بالآية المذكورة ، وصوبوا فعل عمر وقوله في ذلك اليوم .

قال أبو محمد : وهذان الاعتراضان من هاتين الطائفتين لا يشبهان اعتراض المسلمين ، وإنما يشبهان اعتراض أهل الكفر والالحاد ، وبعيد عندنا أن يعترض بهما مسلم صحيح الباطن ، لأن الطائفة الأولى مكذبة لله عز وجل في قوله إنه اكمل ديننا ، مدعية أنه كانت هنالك أشياء لم تكمل ، والطائفة الثانية مجهولة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، مدعية عليه الكذب في أمر الكتاب الذي أراد أن يكتبه ، أو التخليط في كلامه ، وأن قول عمر أصوب من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلا هذين القولين كفر مجرد .

وكل هذه النصوص حق ، لا تعارض بين شيء منها بوجه من الوجوه ، لأن الآية المذكورة نزلت يوم عرفة في حجة الوداع ، قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر ، وحتى لو نزلت بعد ذلك شرائع لما كان نزولها معارضا للآية المذكورة ، لأن الدين في كل وقت تام كامل ، والله تعالى أن يححو من الدين ما يشاء ، وأن يزيد فيه وأن يثبت ، وليس ذلك لغيره ، بل قد صح أمر النبي صلى الله عليه وسلم قبيل موته بساعة باخراج الكفار من جزيرة العرب ، وأن لا يبقى فيها دينان ، ولم يكن هذا الشرع ورد قبل ذلك ، ولو ورد لما أقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما غرضنا من هذه الآية أن الله تعالى تولى إكمال الدين ، وما أكمله الله تعالى فليس لأحد أن يزيد فيه

رأياً ولا قياساً لم يزدما الله تعالى في الدين ، وهذا بين . والله تعالى التوفيق *
وأما أمر الكتاب الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتبه
يوم الخميس قبل وفاته عليه السلام بأربعة أيام : - فانما كان في النص على أبي
بكر رضي الله عنه ، ولقد وهل عمر وكل من ساعده على ذلك ، وكان ذلك
القول منهم خطأ عظيماً ، ولكنهم الخير أرادوا ، فهم معذورون مأجورون ،
وان كانوا قد عوقبوا على ذلك بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإيائهم
بالخروج عنه ، وانكاره عليهم التمازع بحضرته .

ولقد ولد الامتناع من ذلك الكتاب من فرقة الانصار يوم السقيفة ما كاد
يكون فيه بوار الاسلام ، لولا أن الله تداركنا بمنه ، وولد من اختلاف
الشيعة ، وخروج طوائف منهم عن الاسلام - : أمراً يشجى نقوس أهل
الاسلام ، فلو كتب ذلك الكتاب لا تقطع الاختلاف في الامامة ، ولما ضل
أحد فيها ، لكن ليقضى الله أمراً كان مفعولاً ، وقد أبى ربك إلا ما ترى .
وهذه زلة عالم - نعتي قول عمر رضي الله عنه يومئذ - قد حذرنا من
مثالها ، وعلى كل حال فنحن نثبت ونقطع ونوقن ، ونشهد بشهادة الله تعالى ،
ونبرأ من كل من لم يشهد - : بأن الذي أراد عليه السلام أن يعمله في ذلك
اليوم ، في الكتاب الذي أراد أن يكتبه ، لو كان شرعاً زائداً من تحرير شيء
لم يتقدم تحريره ، أو تحليل شيء تقدم تحريره ، أو إيجاب شيء لم يتقدم إيجابه ،
أو إسقاط إيجاب شيء تقدم إيجابه - : لما ترك عليه السلام بيانه ولا كتابه
لقول عمر ، ولا لقول أحد من الناس . فصح ضرورة أنه فيما قد علم بوحى
الله تعالى إليه أنه سيتم ، من ولاية أبي بكر ، وذلك بين في قوله عليه السلام
في حديث طائفة الذي قد ذكرنا قبل : « وبأبي الله والمؤمنون »
وروى أيضاً : « والنبيون إلا أبا بكر » فوضح البرهان بصحة قولنا بقينا .
والحمد لله كثيراً *

وأما تتابع الوحي فأنما كان بلا شك تأكيذاً في التزام ما نزل من القرآن قبل ذلك ، ومثل ما روى من (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) ونزول (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) وآية الكلاله التي قد كان تقدم حكمها . فصح أنه لا تعارض بين شيء من هذه النصوص . والحمد لله رب العالمين *
فان قالوا : فأرونا كل نازلة تنزل على ما تقولون في نص القرآن والسنة . قلنا لهم : نعم ، وبالله تعالى التوفيق ، هذا واجب علينا ، وأول ذلك : أن نقرر ما الديانة ؟ وهي أن تقول :

إن أحكام الشريعة كلها - أولها عن آخرها - تنقسم ثلاثة أقسام لارابع لها : وهي فرض لا بد من اعتقاده والعمل به مع ذلك ، وحرام لا بد من اجتنابه قولاً وعقداً وعملاً ، وحلال مباح فعله ومباح تركه ، وأما المكروه والمندوب إليه فداخلان تحت المباح على ما بينا قبل ، لأن المكروه لا يائثم فاعله ، ولو أئثم لكان حراماً ، ولكن يؤجر تاركه ، والمندوب إليه لا يائثم تاركه ولو أئثم لكان فرضاً ، ولكن يؤجر فاعله .

فهذه أقسام الشريعة باجماع من كل مسلم ، وبضرورة وجود العقل في القسمة الصحيحة ، إلى ورود السمع بها ، فاذ لا شك في هذا ، فقد قال الله عز وجل : (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فصح بهاتين الآيتين أن كل شيء في الأرض وكل عمل فمباح حلال ، إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه باسمه نصاً عليه ، في القرآن ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم المبلغ عن ربه عز وجل والمبين لما أنزل عليه ، وفي اجماع الأمة كلها المنصوص على اتباعه في القرآن ، وهو راجع إلى النص على ما بينا قبل . فان وجدنا شيئاً حرمه النص بالنهي عنه أو الاجماع باسمه حرمناه ، وان لم نجد شيئاً منصوباً على النهي عنه باسمه

ولا مجمعا عليه فهو حلال بنص الآية الاولى .

وقد أكد الله تعالى هذا في غير ماموضع من كتابه ، فقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لَكُمْ ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) . فبين الله تعالى أن كل شيء حلال لنا إلا ما نص على تحريمه ، ونهانا عن اعتداء ما أمرنا تعالى به ، فمن حرم شيئا لم ينص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمه والنهي عنه ولا أجمع على تحريمه - : فقد اعتدى وعصى الله تعالى ، ثم زادنا تعالى بيانا فقال : (هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم) . فصح بنص هذه الآية صحة لامرية فيها أن كل ما لم يأت النهي فيه باسمه من عند الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حلال ، لا يحل لاحد أن يشهد بتحريمه . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعت في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤنكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) . فبين الله تعالى أن ما أمرنا به في القرآن أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهو واجب طاعته ، وضد الطاعة المعصية ، فمن لم يطع فقد عصى ، ومن لم يفعل ما أمر به فلم يطع ، ونهانا عن أن نسأل عن شيء جملة البتة ، ولم يدعنا في لبس أن يقول قائل : إن هذه الآية نزلت في السؤال عن مثل ما سأل عنه عبد الله بن حذافة : « من أبى » فاكذب الله ظنونهم . لكن قال تعالى : (قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) فصح أن ذلك في الشرائع التي يكفر من جحدها ، ويضل من تركها ، فصح أن ما لم يأت به نص أو اجماع فليس واجبا علينا .

فأى شئ بقي بعد هذا؟ وهل في العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل :
 هذا واجب؟ فنقول له : إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام
 صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع - : فسمعا وطاعة ، وهو
 واجب ، ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر ، وإن لم يأت على إيجابه بنص
 ولا إجماع فإنه كاذب ، وذلك القول ليس بواجب! أو يقول قائل : هذا
 حرام ، فنقول له : إن أتيت على النهى عنه بنص أو إجماع فهو حرام ، وسمعا
 وطاعة ، ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب حاص ، وإن لم تأت عنى
 النهى عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب ، وذلك الشئ ليس حراماً!
 فهل في العالم حكم يخرج عن هذا؟ فصح أن النص مستوعب لكل
 حكم يقع أو وقع الى يوم القيامة . ولا سبيل الى نازلة تخرج عن هذه الأحكام
 الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ما جاءت به
 هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق
 إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا محمد بن يوسف ثنا محمد بن اسمعيل ثنا اسمعيل -
 هو ابن أبي أويس - ثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دعوني ما تركتكم ، إنما هلك من كان
 قبلكم بسؤالاتهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه
 وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (١)

قال أبو محمد : فهذا حديث جامع لكل ما ذكرناه ، بين فيه عليه السلام
 أنه إذا نهى عن شئ فواجب أن يجتنب ، وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن
 يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة ، وأن ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب أن
 لا يبحث عنه في حياته عليه السلام ، وإذ هذه صفة ففرض على كل مسلم أن

(١) البخارى (ج ٣ ص ٣٠٩ - ٣١٠) في الاعتصام

لا يجرمه ولا يوجبه ، واذا لم يكن حراما ولا واجبا فهو مباح ضرورة ، إذ لا قسم إلا هذه الأقسام الثلاثة ، فاذا بطل منها اثنان وجب الثالث ولا بد ضرورة ، وهذه قضية النص ، وقضية السمع ، وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها ، إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس ، أنهم يفهمون من الوطء الاكل ، ومن الثمر الجلوز (١) ومن قطع السرقة مقدار الصداق . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم : اذا جوزتم وجود نوازل لاحكم لها في قرآن ولا سنة فقولوا لنا : ماذا تصنعون فيها ؟ فهذا لازم لكم ، وليس يلزمنا ، لان هذا عندنا باطل معدوم ، لا سبيل الى وجوده أبدا ، فأخبرونا : اذا وجدتم تلك النوازل ؟ أتتركون الحكم فيها ؟ فليس هذا قولكم ، أم تحكمون فيها ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث ، فان حكمتم فيها ، فأخبرونا عن حكمكم فيها : أبحكمم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم حكمكم فيها ؟ فان قلتم : نعم ، قلنا : قد تناقضتم ، لانكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله عليه السلام ، وقد كذب آخر قولكم أوله ، وان قلتم : بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، نحن براء الى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل . وفي هذا كفاية لمن عقل ، فوضح قولنا وبطل ماسواه . والحمد لله رب العالمين .

وبهذا جاءت الاحاديث كلها مؤكدة متناصرة . كما ثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا القريري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سعيد ثنا عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم خرم من أجل مسأله » (٢) فنص عليه السلام كما (١) الجلوز بكسر الجيم وفتح اللام المشددة وآخره زاي هو البندق (٢) البخاري « ج ٣ ص ٣١٠ »

تسمع أن كل مالم يأت به تحريم من الله تعالى فهو غير محرم .
وهكذا أخبر عليه السلام في الواجب أيضا، كما ثنا عبد الله بن يوسف بن
نابي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد الفقيه
الاشقر ثنا احمد بن علي القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب
ثنا يزيد بن هرون ثنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة
قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت ، حتى
قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما
استطعتم (ثم) (١) قال : ذروني ما تركتكم ، فأما هلك من كان قبلكم بكثرة
سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم
وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » .

قال أبو محمد : فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن مالم يوجبه
فهو غير واجب ، وما أوجبه بأمره به فواجب ما استطيع منه ، وأن مالم
يحرمه فهو حلال ، وأن ما نهى عنه فهو حرام ، فأين للقياس مدخل ؟
والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم
القيامة باسمها ؟! وبالله تعالى التوفيق *

وقال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله)
قال أبو محمد : فصيح بالنص أن كل مالم ينص عليه فهو شرع لم يأذن به
الله تعالى ، وهذه صفة القياس ، وهذا حرام *

وقال تعالى : (وإن منهم لفرقة يلوون السننهم بألكتاب لتحسبوه من
الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله)
قال أبو محمد : فكل ما ليس في القرآن والسنة منصوبا باسمه - واجبا

(١) في الاصل بحذف (ثم) وصححه من صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٧٩)

مأموراً به أو منهيًا عنه - فمن أوجبته أو حرمه أو خالف ما جاء به النص فهو من عند غير الله تعالى ، والقياس غير منصوص على الأمر به فيهما ، فهو من عند غير الله تعالى ، وما كان من عند غير الله تعالى فهو باطل *

وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقد علمنا ضرورة أن الله تعالى إذا حرم بالنص شيئًا حرم انسان شيئًا غير ذلك ، قياسا على ما حرم الله تعالى ، أو أحل بعض ما حرم الله قياسا ، أو أوجب غير ما أوجب الله تعالى قياسا ، أو أسقط بعض ما أوجب الله تعالى قياسا : - فقد تعدى حدود الله تعالى ، فهو ظالم بشهادة الله تعالى عليه بذلك .

وقد قال تعالى : (فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذى قيل لهم)

قال أبو محمد : وهذه كالتى قبلها سواء سواء

وقال تعالى : (قل أنتم أعلم أم الله)

قال أبو محمد : ومن استدرك برأيه وقياسه على ربه تعالى شيئًا من الحرام والواجب لم يأت بتحريمها ولا إيجابها نص : - فقد دخل تحت هذه العظيمة المذكورة فى هذه الآية . ونحمد الله تعالى على توفيقه . لا اله إلا هو *

وقال تعالى يصف كلامه : (تبياناً لكل شيء) وقال تعالى : (فاذا قرأناه

فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم)

قال أبو محمد : فنص الله تعالى على أنه لم يكمل بيان الشريعة الى أحد من الناس ، ولا الى رأى ، ولا الى قياس ، لكن الى نص القرآن ، والى رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ، وماعداهما فضلال وباطل ومحال *

وقال تعالى : (أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم)

قال أبو محمد : فصح أن كل ما لم يأتنا به وصية من عند الله عز وجل فهو افتراء على الله وكذب ، وناسبه الى الله تعالى ظالم ، ولم تأتنا وصية قط من

قبله تعالى بالحكم بالقياس ، فهو افتراء وباطل وكذب ، بل جاءتنا وصاياه عز وجل بأن لا نتعدى كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن لا نحرّم ولا نوجب إلا ما أوجبا وحرما ونهيا فقط ، فبطل كل ما عدا ذلك ، والقياس مما عدا ذلك ، فهو باطل *

وقال تعالى : (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) فأوجب تعالى أن يكتبني بتلاوة الكتاب ، وهذا هو الاخذ بظاهره ، وباطال كل تأويل لم يأت به نص أو اجماع ، وأن لا نطلب غير ما يقتضيه لفظ القرآن فقط . وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) وقال تعالى : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فلم يبح الله تعالى عند التنازع والاختلاف أن يتحاكم أو يرد إلا الى القرآن وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم فقط ، لا الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الى رأى ولا قياس ، فبطل كل هذا بطلانا متيقنا . والحمد لله رب العالمين على توفيقه . هذا مع شدة شرط الله تعالى بقوله : (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فلقد يجب على كل مسلم قامت عليه الحجة أن يهاب لحوق هذه الصفة به ، وفرض عليه أن لا يقتدى بمن سلف ممن تأول فأخطأ ، فليس من قامت عليه الحجة كمن لا ندري أقامت عليه أم لم تقم ؟ إلا أننا نحسن الظن بهم ، كما نحسنه بسائر المؤمنين ، والله أعلم بحقيقة أمر كل أحد *

وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) . حرم تعالى الحكم في شيء من الدين بتحريم أو تحليل ، وسمى من فعل ذلك كاذباً ، وفعله كذبا ، إلا أن يحرمه الله أو يحلله الله في النص أو الاجماع *

وقال تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما

وحللا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) . فسمى تعالى من حرم بغير
أذن من الله تعالى في تحريم ذلك الشيء ، أو حلل بغير أذن من الله في تحليله - :
مفترياً ، وهذه صفة القائسين المحرمين المحللين ، الموجبين بالقياس بغير إذن
من الله تعالى .

وقال تعالى : (فلا تضربوا الله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون) . فنص
تعالى على أن لا تضرب له الأمثال ، وهذا نص جلي على ابطال القياس
وتحريمه ، لأن القياس ضرب أمثال للقرآن ، وتمثيل مالا نص فيه بما فيه
النص ، ومن مثل ما ينص الله تعالى على تحريمه أو إيجابه بما حرمه الله
تعالى وأوجبه ، فقد ضرب له الأمثال وواقع المعصية . نعوذ بالله من ذلك .
ونص تعالى على أنه يعلم ونحن لا نعلم ، فلو علم تعالى أن الذي لم ينص عليه مثل
الذي نص عليه لأعلمنا بذلك ، وما أغفله وما ضيعه ، قال تعالى : (وما كان
ربك نسياً) وقال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم
فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء) فصح أن العربية بها أرسل الله تعالى
رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا بين لنا ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى
إن هو إلا وحي يوحى) فكل ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله
تعالى بينه ، وقد علمنا يقيناً وقوع كل اسم في اللغة على مسماه فيها ، وأن
البر لا يسمى تينا ، وأن الملاح لا يسمى زيبيا ، وأن التمر لا يسمى أرزا ، وأن
الشعير لا يسمى بلوطاً ، ولا الواطى أكلاً ، ولا الآكل واطئاً ، ولا القاتل
مظاهراً ، ولا المظاهر قاتلاً ، ولا المعرض قاذفاً .

فأذا قد أحكم اللسان كل اسم على مسماه لا على غيره ، ولم يبعث تعالى محمداً
صلى الله عليه وسلم إلا بالعربية التي ندرها - : فقد علمنا يقيناً أنه عليه السلام
إذا نص في القرآن أو في كلامه على اسم ما بحكم ما ، فواجب أن لا يوقع ذلك
ذلك الحكم إلا على ما اقتضاه ذلك الاسم فقط ، ولا يتعدى به الموضع الذي

وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وأن لا يخرج عن ذلك الحكم شيء مما يقتضيه الاسم ويقع عليه ، فالزيادة على ذلك زيادة في الدين ، وهو القياس ، والنقص منه نقص من الدين ، وهو التخصيص ، وكل ذلك حرام بالنصوص التي ذكرنا . فسبحان من خص أصحاب القياس بكلا الأمرين ! مرة يزيدون إلى النص ما ليس فيه ، ويقولون : هذا قياس ! ومرة يخرجون من النص بعض ما يقتضيه ، ويقولون : هذا خصوص ! ومرة يتركونه كله ، ويقولون : ليس عليه العمل ، والعبرة معترضة عليه ! كما فعل الحنفيون في حديث المصراة والاقراع بين الأعباء ، وكما فعل المالكيون في حديث تمام الصوم لمن أكل فاسيا ، وحديث الحج عن المريض اليأس والميت ، وغير ذلك . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وآبأؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن) .

قال أبو محمد : والقياس اسم في الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا أنزل به سلطانا ، وهو ظن منهم بلا شك ، لتجاذبهم علل القياسات بينهم ، كتعليهم الربا بالآكل ، وقال آخرون منهم بالكيل والوزن ، وقال آخرون بالأدخار ، وهذه كلها ظنون فاسدة وتخاليط ، وأسماء لم يأذن تعالى بها ، ولا أنزل بها سلطانا .

وقال تعالى : (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق) وقال تعالى : (ويحق الله الحق بكلماته) فنص تعالى على أن لا يقال عليه إلا الحق ، وأخبر تعالى أنه يحق الحق بكلماته ، فلم يأتنا كلام الله تعالى بأنه حق من الدين ، فهو باطل ، لاحق .

وقال تعالى حكاية عن رسوله صلى الله عليه وسلم : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمتحن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان (٣ - ثامن)

إلا باذن الله).

قال أبو محمد : فنص الله تعالى عن الانبياء الصادقين أنه ليس لهم أن يأتوا بسلطان إلا باذن الله تعالى ، والسلطان الحجة بلا شك ، فكل حجة لم يأذن الله تعالى بها في كلامه فهو باطل ، ولم يأذن قط تعالى في القياس فهو باطل . وقال تعالى : (وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله) . وقال تعالى : (إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا) فأنكر تعالى غاية الانكار أن يجعل أحد أمه غير التي ولدته ، ولا أن يجعل ابنه إلا ولده ، وهو تعالى قد جعل أمهاتنا من لم تلدنا ، كنساء النبي صلى الله عليه وسلم واللواتي أرضعننا ، وجعل أبناءنا من لم نلده ، كنحن لنساء النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن أرضعه نساؤنا بالبائنا ، فصح بالنص أن الشيء إذا حكم الله تعالى به فقد ثوم دون تعليل ، وأن من أراد أن يحكم بمثل ذلك بما لانص فيه فقد قال منكرا من القول وزورا ، وأنه ليس لاحد أن يقول بغير ما لم يقل الله تعالى به . وفي هذا كفاية لمن وفق . وجعلنا - نحن وهم - نساء النبي صلى الله عليه وسلم أمهاتنا في التحريم ، كما جاء النص فقط ، ثم لم نقس على ذلك رؤيتهم كما نرى أمهاتنا ، بل حرم ذلك علينا ، ولاقسنا إخوانهم وبنيتهم على أحوال الولادة وإخوة الولادة ، بل حل لهم نكاح نساء المسلمين ، وحل لرجال المسلمين نكاح أخواتهم وبناتهن ، فبطل حكم القياس يقينا ، وصح لزوم النص فقط ، وأن لا يتعدى أصلا .

وفي آية واحدة مما ذكرنا كفاية لمن اتقى الله عز وجل ونصح نفسه ، فكيف وقد تظاهرت الآيات بإبطال ما يدعونه من القياس في دين الله تعالى ! وكذلك أيضا جاءت الأحاديث الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بإبطال القياس ، كما

حدثنا عبد الله بن يوسف بن ناعي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم ثنا ابن نمير ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة ، قال مسلم : وحدثني زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال أخبرني أبو بكر بن حفص عن سالم عن ابن عمر قال : « إن عمر رأى على رجل من آل عطارد قباء من ديباج أو حرير ، فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لو اشتريته ؟ فقال : إنما يلبس هذا من لاخلق له ، فأهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سبراء ، فأرسل بها الي ، فقلت : أرسلت بها الي وقد سمعتك قلت فيها ماقلت ؟ قال : إنما بعثتها اليك لتستمع بها . » وقال ابن نمير في حديثه : « إنما بعثتها (١) اليك لتتفنع بها ، ولم أبعث بها اليك لتلبسها »

وبالسند المذكور الى مسلم ، قال : حدثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ثنا نافع عن ابن عمر قال : « رأى عمر عطاردا اليمنى يقيم بالسوق حلة سبراء ، فقال عمر : يا رسول الله ، إني رأيت عطارداً يقيم في السوق حلة سبراء ، فلو اشتريتها فلبستها لوفد (٢) العرب اذا قدموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة . فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلل سبراء ، فبعث الى عمر بحلة ، والى أسامة بن زيد بحلة ، وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وقال شقيقها خمرأ بين نسائك - فذكر أمر عمر - قال : وأما أسامة فراح في حلته ، فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم نظراً عرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر ما صنع ، فقال : يا رسول الله ، ما تنظر الي ، فأنت بعثت بها الي (٣) ؟

(١) في مسلم (ج ٢ ص ١٥١) « بعثت بها » (٢) في مسلم « لوفود »

(٣) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١) ويخالف ما هنا في بعض الالفاظ والمعنى واحد

فقال : إني لم أبعثها اليك لتلبسها ، ولكن بعثت بها لتشققها خمراً بين نسائك »

فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر تسويته بين الملك والبيعه والانتفاع وبين اللباس المنهى ، وأنكر على أسامة تسويته بين الملك واللباس أيضاً ، وكل واحد منهما قاس ، فأحدهما حرم قياساً ، والآخر أحل قياساً ، فأنكر عليه السلام القياسين معاً ، وهذا هو إبطال القياس نفسه . ولا بد في هذين الحديثين من أحد مذهبين : إما أن يقول قائل : إن النبي صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن لباس الحرير ثم وهبهما حمل الحرير - : أن يكون لبس عليهما ! وهذا كفر من قائله ، أو أنه عليه السلام بين عليهم المحرم من الحرير ، وهو اللباس المنصوص عليه فقط ، وبقي ما لم يذكر على أصل الاباحة ، فأخطأ رضى الله عنهما إذ قاسا ، وهذا هو الحق الذى لا يحل لاحد أن يعتقد غيره . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا احمد بن قاسم ثنا أبى قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حفص بن غياث عن داود بن أبى هند عن مكحول عن أبى ثعلبة الخشنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان لها - رحمة لكم - فلا تبحثوا عنها » (١)

كتب الى النمرى يوسف بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن علي

(١) الحديث رواه الطبرى فى التفسير (٥٥:٧) والدارقطنى (٥٥:٢) والحاكم (١١٥:٤) ونسبه السيوطى فى الدر المنثور (٣٣٦:٢) الى ابن المنذر ونقل عن الحاكم تصحيحه وليس ذلك فى المستدرک . وهو حديث صحيح وصححه ابن كثير . وانظر الكلام على طرقة وشرحه فى جامع العلوم والحكم (٢٠٠)

الباجي ثنا الحسين بن اسمعيل ثنا عبد الملك بن يحيى (١) ثنا محمد بن اسمعيل
ثنا سنيد بن داود ثنا محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن مكحول عن
أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض
فرائض فلا تضيعوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وحد حدودا فلا
تعتدوها ، وعفا عن أشياء - رحمة لكم لآعن نسيان - فلا تبحثوا عنها »

حدثنا أحمد بن قاسم قال ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال ثنا جدى قاسم
بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله بن المبارك
ثنا عيسى بن يونس عن حريز - هو ابن عثمان - عن عبد الرحمن بن جبير بن
نقير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « تفرق أمتى على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة على أمتى قوم
يقيسون الامور برأيهم ، فيحلون الحرام ويحرمون الحلال » (٢)

قال أبو محمد : حريز بن عثمان ثقة ، وقد روينا عنه أنه تبرأ مما نسب
اليه من الانحراف عن على رضى الله عنه ، ونعيم بن حماد قد روى عنه
البخارى فى الصحيح . وفى الاحاديث التى ذكرنا فى هذا الفصل وفيما قبل
هذا ، من أمره عليه السلام بأن يتركوه ما تركهم ، وأن يذهبوا عما نهام ، وأن
يفعلوا ما أمرهم به ما استطاعوا - : كفاية فى ابطال القياس لمن نصح نفسه*
وقد قال بعض أصحاب القياس : إنما أنكر فى هذه الاحاديث من يقيس
برأيه ، وأما من يقيس على تشابه المنصوص فلم يذم !

قال أبو محمد : فقلنا لهم : من أين فرقتم هذا الفرق ؟ ! وهل زدتمونا
على الدعوى المفتراة الكاذبة شيئاً ؟ ! وقولكم هذا من أشد المجاهرة بالباطل .
وقد وجدنا للصحابه فتاوى كثيرة بالرأى يتبرؤن فيها من خطأ - إن

(١) فى جامع بيان العلم (١٣٦:٢) « ثنا الحسن بن اسمعيل ثنا عبد الملك بن بحر »

(٢) هذا حديث ضعيف ، وانظر ما كتبناه عليه فى المحلى (ج ١ ص ٦٢ مسألة ١٠٠)

كان - الى الله تعالى ، ولا يوجبون شيئاً منها ديناً ، ولا يقولون انه الحق ، بل يذمون القول بأرائى فى خلال ذلك ، خوف أن يظن ظان أنه منهم على سبيل الايجاب والقطع بأنه حق . فمن تعلق بالرأى هكذا فله متعلق . وأما القياس الذى ذكره هذا القائل على التعليل ، واستخراج علة الشبه - : فما نطق بذلك قط أحد من الصحابة ولا قال به ، فالذى فرأيه أشد مما فر عنه . وبالله تعالى التوفيق

وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم وعمن بعدهم إبطال القياس نصاً ، كالذى ذكرنا عن أبى هريرة من قوله لابن عباس : اذا أتاك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال . وهذا نص من أبى هريرة على إبطال القياس .

حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامى ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن عبد الله ابن يونس ثنا زهير ثنا منصور عن هلال بن يساف (١) عن ربيع بن عميلة (٢) عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحب الكلام الى الله عز وجل أربع » فذكر الحديث وفى آخره : « لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجيحاً ولا أفلاح ، فانك تقول : أثم هو ؟ فيقول لا . إنما هن أربع ، فلا تزيدون على »

قال أبو محمد : فهذا سمرة بن جندب لم يستجز القياس ، وأخبر أنه زيادة

(١) يساف - بكسر الياء وفتح السين المهملة — ويقال « اساف » وفى الاصل « سياف »

يتأخير الياء عن السين وهو خطأ

(٢) بضم العين مصغره وضميه الخزرجى فى الخلاصة بفتحها ، والراجح عندى أنه خطأ ، فقد وجدته بالضم فى صحيح مسلم طبع الاستانة (١٧٢: ٦) وفى نسخة مخطوطة صحيحة منه ، ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس وابن دريد لم يذكرا الا المصغر ولم يذكرا الذهى فى المشتبه اختلافاً فى هذا ، ولو كان هناك اسمان متشابهان لذكرهما كعادته .

في السنة ، ولم يستجز أن يقول : ومثل هذا يلزم في خيرة وسعد وفرج ،
فتقول : أثم سعد ، أثم فرج ، أثم خيرة ؟ فيقول : لا . هذا وقد نص على
السبب المانع من التسمية بالاسماء المذكورة التي يسمون مثلها التي يكذبون
في استخراجها علة يقيسون عليها ، فقد كان ينبغي — لو اتقوا الله عز وجل —
أن يقولوا : إن التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقاس
عليها ما يشبهها ، لكن لم يفعلوا ذلك ، ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم — إذ خص هذه الاسماء — ولا سمرة بعده ، وهذا إبطال صحيح للقياس .
فان قالوا : لعل هذا الكلام « إنما هن أربع ، فلا تزيدن على » هو من
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل لهم : فذلك أشد عليكم وأبطل لقولكم
أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القياس والتعليل ، وأمر
بالاقتصار على مانص عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية المرواني (١) ثنا
أحمد بن شعيب النسائي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وأبو داود الطيالسي
وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأبو الوليد الطيالسي ومحمد
ابن أبي عدي قالوا : ثنا شعبة قال سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال سمعت عبيد
ابن فيروز قال : قلت للبراء بن عازب : حدثني ما كرهه أو نهى عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم (من الاضاحي) (٢) فقال هكذا بيده ، ويده (٣) أقصر من يد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أربع لا تجزئ » (٤) في الاضاحي » وذكر
الحديث قال : فاني أكره أن يكون نقص في القرن والاذن ، قال : فما كرهت
منه فدعه ، ولا تحرمه على أحد * وروينا نحو ذلك عن عتبة بن عبد السلمي : أن

(١) في الاصل « أحمد بن معاوية » وهو خطأ فقد سبق الاسناد مراراً هنا — وكذلك في المحلى — وأما
وصفه بالروائي فلا أدري هل هو كذلك أولاً ، وإنما هو محمد بن معاوية بن الاحمر راوى السنن عن النسائي

(٢) زيادة من سنن النسائي ٢: ٢٠٣ (٣) في النسائي « ويدي » وما هنا احسن

(٤) في النسائي « اربعة لا يجزئ »

لا يتعدى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا عبد الله بن حسين بن عقال الفريسي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن أحمد بن الجهم ثنا أحمد بن الهيثم ثنا محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ، ويتركون أشياء تقذراً ، فبعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وذكر الحديث (١)

وقال محمد بن أحمد بن الجهم : ثنا أحمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد ثنا المولى بن زياد عن الحسن قال : بينا عمر بن الخطاب يمشى في بعض طرق المدينة إذ وطئ رجل من القوم عقبه فقطع نعله ، فأهوى له ضربة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، لطمتني وظلمتني ، لا والله ما هذا أردت ، فألقى إليه الدرة ، فقال : دونك فاقصص ، فقال بعضهم : اغفرها لأمر المؤمنين ، فقال : لا والله ما أريد مغفرتها ، لقد كتبت وحفظت ، ولكن إن شئت دللتك على خير من ذلك (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : فاني قد تصدقت ، فجاء عمر رقيق فأعطاه خادماً . وذكر الحديث

قال أبو محمد : فهذا صمر لم يستجز قياس المغفرة على الصدقة ، والعلة عند القائسين واحدة ، ولا رأى أن يفارق ظاهر النص .

حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى ثنا عبد الوارث بن جبرون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أبو بكر بن أبي خيثمة ثنا أبي - هو زهير بن حرب - ثنا جرير عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد : أن عمر بن الخطاب نهى عن المكايلة ، قال مجاهد : يعني المقايسة .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسمعيل بن اسحاق البصري ثنا عيسى (١) رواه الحاكم (ج ٤ ص ١١٥) من طريق أبي نعيم عن محمد بن شريك ، وصححه ووافقه الذهبي

ابن حبيب (١) ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا سفیان بن عيينة عن خلف بن حوشب عن سلمة بن كهيل قال قال عمر بن الخطاب : قد وضعت الأمور ، وسنت السنن ، ولم يترك لأحد متكلم ، إلا أن يضل عبد عن عمده . (٢)

حدثنا ابن نباتة ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن سبرة : أن رجلا وامرأته أنيا ابن مسعود في تحریم ، فقال : إن الله تعالى بين ، فمن أتى الأمر من قبل وجهه فقد بين له ، ومن خالف فوالله ما نطيق خلافه . وربما قال : خلافكم .

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود يجعل كل ما ليس في النص خلافا لله تعالى ، ويحبر أن البيان قد تم ، وهذا إبطال القياس *

أخبرنا المهلب التميمي ثنا بن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني أنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن وهب قال سمعت سفیان بن عيينة يحدث عن المجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، لأقول عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم ، فيهدم الإسلام وينثلم *

وكتب إلى النمرى : ثنا أحمد بن فتح الرسان ثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي ثنا عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمري ثنا الزبير بن بكار حدثني سعيد بن داود بن أبي زهير (٣) عن مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن

(١) في الاندلسية « عيسى بن حنيف » وأما أظنها صحيحة (٢) روى نحوه هذا الأثر ابن عبد البر في العلم (٢ : ١٨٧) بإسناد وآخر عن ابن المسيب عن عمر (٣) زهير بفتح الزاي واسكان النون وفتح الباء الموحدة . وفي الأصل « زبير » وهو تصحيف . وسعيد هذا ضعيف

طاوس عن عبد الله بن عمر قال : العلم ثلاثة أشياء : كتاب ناطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري *

حدثنا أحمد بن عمر حدثنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي حدثنا أحمد بن عبدان بن محمد الحافظ النيسابوري بالاهواز ثنا محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ نزيل فسا (١) ثنا محمد بن اسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال : قال لي صدقة عن الفضل بن موسى عن ابن عقبة عن الضحاك عن جابر بن زيد قال : لقيني ابن عمر ، فقال : يا جابر ، إنك من فقهاء البصرة ، وستستفتي ، فلا تقين إلا بكتاب ناطق أو سنة ماضية .

قال أبو محمد : وهذا نص المنع من القياس والرأي والتقليد *
حدثنا عبد الرحمن بن سلمة الكنعاني حدثنا أحمد بن خليل حدثنا خالد ابن سعيد حدثنا طاهر بن عبد العزيز حدثنا أبو القاسم مسعدة العطار بمكة - وكان طاهر وأحمد بن خالد يحسنان الثناء عليه - قال أنا الحزامي - يعني إبراهيم بن المنذر - حدثنا طاهر بن عصام - قال طاهر وكان ثقة - عن مالك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال : العلم ثلاثة : كتاب الله الناطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري *

حدثنا محمد بن سعيد حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر الأخضر » قلت : فلابيض ؟ قال : لا أدري .

قال أبو محمد : فلو جاز القياس عند ابن أبي أوفى لقال : ما الفرق بين الأخضر

(١) بفتح الفاء والسين مقصور ، كلمة اعجمية ، وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز أربع مراحل . قاله ياقوت

والايبض ؟ كما يقول هؤلاء : ما الفرق بين الزيت والسمن ؟ وبين الفأر الميت والسنور الميت ؟ وبين الارز والبر ؟ ! ! وساثر ما قاسوا فيه ! لكننه وقف عند النص . وهذا هو الذي لا يجوز غيره .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا ابراهيم بن احمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو اليمان الحـكم بن نافع أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه كان عند معاوية في وفد من قريش ، فقام فحمد الله واثني عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فإنه بلغني أن رجالا منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله تعالى ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاولئك جهالكم . وذكر باقي الكلام والخبر .

حدثنا عبد الله بن ربيع بن محمد بن عثمان حدثنا احمد بن خالد حدثنا علي ابن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة أنا أيوب السختماني عن أبي قلابة عن يزيد بن عميرة عن معاذ بن جبل قال : تكون فتن يكثر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن ، حتى يقرأه الرجل والمرأة والصغير والكبير والمؤمن والمنافق ، فيقرأه الرجل فلا يتبع ، فيقول : والله لا قرأه علانية ، فيقرأه علانية فلا يتبع ، فيتخذ مسجدا ، ويتدع كلاما ليس من كتاب الله ، ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأيكم وأياه ، فإنها بدعة ضلالة . قالها ثلاث مرات . فهؤلاء عمر وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة ومعاذ بن جبل وسمرة ابن جندب وابن عباس والبراء بن عازب وعبد الله بن أبي أوفى ومعاوية - : كلهم يبطل القياس ، وما ليس موجوداً في القرآن ، ولا في السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه صفة الرأي والقياس والتعليل ، وقد قدمنا أنه لا يصح خلاف هذا عن أحد من الصحابة بوجه من الوجوه . والله تعالى التوفيق .

وأما التابعون ومن بعدهم فحدثنا يونس بن عبد الله القاضي أن يحيى بن مالك بن عائذ ثنا هشام بن محمد بن قرة (١) المعروف بابن أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا ابن غليب حدثني عمران بن أبي عمران ثنا يحيى بن سليمان الطائفي حدثني داود بن أبي هند قال سمعت محمد بن سيرين يقول : القياس شؤم ، وأول من قاس ابليس فهلك ، وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس .

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب قال أخبرني مسامة بن علي أن شريحا الكندي - هو القاضي - قال : إن السنة سبقت قياسكم .

كتب إلى النعمري قال : قال أبو ذر الهروي ثنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني بالري ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا محمد بن اسمعيل الاحمسي ثنا وهب بن اسمعيل عن داود الاودي قال قال لي الشعبي : احفظ عني ثلاثا لها شأن : اذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك : « أرايت » فان الله تعالى قال في كتابه : (أرايت من اتخذ إلهه هواه) حتى فرغ من الآية ، والثانية : اذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشيء ، فربما حرمت حلالا أو حلت حراما ، والثالثة : اذا سئلت عما لا تعلم فقل : لا أعلم ، وأنا شريكك .

كتب إلى يوسف بن عبد الله : ثنا خلف بن قاسم ثنا ابن شعبان ثنا محمد بن محمد ثنا أبو همام ثنا الاشجعي عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال : لا أقيس شيئا بشيء ، قلت له ؟ قال : أخاف أن تزل رجلي .

كتب إلى النعمري : ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن محمد العطار ثنا علي بن محمد بن مسرور ثنا أحمد ثنا سحنون ثنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى

(١) في الاندلسية «فروة» ولا أعرف ايها الصواب ؟ ولم أجده لهشام هذا ترجمة

ابن ابي عيسى عن الشعبي أنه سمعه يقول : إياكم والمقايسة ، فوالذي نفسي بيده
لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام وتحرمن الحلال ، ولكن ما بلغكم عن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه *

حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا ابو عبد الله بن
أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا يوسف بن يزيد القراطيسي
ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي
قال : السنة لم توضع بالمقاييس *

وحدثنا أيضا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي ثنا محمد بن أحمد بن
يحيى بن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس العبقي ثنا محمد بن علي بن
زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن
المغيرة عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالمقاييس *

حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن
العنان - ثقة - ثنا أحمد بن خالد ثنا أحمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد
بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي
يوما وهو آخذ بيدي : إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس ، لقد
بغض الى هذا المسجد - فلهو أبغض الى من كناسة دارى - : هؤلاء الصفاقة (١)
كتب الى النمرى : ثنا محمد بن خليفة - شيخ فاضل جدا واسع الرواية -
ثنا محمد بن الحسين الآجرى ثنا أحمد بن سهل الاشناني ثنا الحسين بن علي
بن الأسود ثنا يحيى بن آدم ثنا ابن المبارك عن عبد الملك بن أبي سليمان عن
عطاء بن أبي رباح في قول الله تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول) قال : الى كتاب الله تعالى والى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم *
كتب الى النمرى : أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا

(١) كذا في الاصل والله أعلم

ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران في قول الله تعالى : (فردوه الى الله والرسول) قال : الى الله الى كتاب الله تعالى ، والى الرسول مادام حيا ، فاذا قبض قال : سنته *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا محمد بن الحسن الزبيدي ثنا أحمد - هو ابن سعيد بن حزم الصدفي - ثنا أحمد - هو ابن خالد - ثنا مروان - هو ابن عبد الملك الفجار - ثنا العباس بن الفرغ الرياشي عن الأصمعي : أنه قيل له : إن الخليل بن أحمد يبطل القياس ، فقال الأصمعي : أخذ هذا عن إياس بن معاوية

حدثني أبو العباس العذري ثنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس أنا عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو الوليد القرشي ثنا محمد بن عبد الله بن بكار القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الربيعي عن ابن شبرمة أن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لأبي حنيفة : اتق الله ولا تقس ، فانا نقف غدا نحن ومن خالفنا بين يدي الله تعالى ، فنقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الله تبارك وتعالى ، وتقول أنت واصحابك : سمعنا ورأينا ، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن هرون بن ابراهيم البربري قال سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبي : الله لم يدع شيئا أن يمينه أن يكون نسيه ، فما قال الله عز وجل فهو كما قال الله ، وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يقل الله ورسوله فبعفو الله ورحمته فلا تبحثوا عنه *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا محمد بن علي ثنا محمد ابن عبد الله الحافظ اجازة ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم أنا ابن وهب سمعت مالك بن أنس يقول : أؤم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « امران تركتهما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم » *

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر أنا الحسن بن علي بن شعبان وأبو حفص عمر بن محمد بن عراك ثنا أبو بكر أحمد بن مروان المالكي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الزبير بن بكار قال سمعت سفیان بن عيينة يقول : سألت مالك بن أنس عن رجل أحرم من المدينة أو من وراء الميقات ؟ فقال مالك : هذا رجل يخالف الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، أخشى عليه الفتنة في الدنيا ، والعذاب الأليم في الآخرة ، أما سمعت قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) ثم ذكر حديث المواقيت .

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد ثنا أحمد بن خالد ثنا يحيى بن عمر ثنا الحارث بن مسكين أنا ابن وهب قال قال لي مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - امام المرسلين وسيد العالمين - يسئل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء .

قال أبو محمد : فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب إلا بالوحي وإلا لم يجيب ، فمن الجرأة العظيمة اجابة من أجاب في الدين برأى أو قياس أو استحسان أو احتياط أو تقليد ، إلا بالوحي وحده . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا أحمد بن محمد بن عيسى غندر ثنا خلف القاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ثنا يزيد بن عبد ربه قال سمعت وكيع بن

الجراح يقول ليحيى بن صالح الوحاظي : يا بازكريا ، احذر الرأي ، فاني سمعت أبا حنيفة يقول : البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم .

حدثنا القاضي حمام بن أحمد ثنا عبد الله محمد بن علي الباجي (١) اللخمي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري (٢) ثنا محمد بن يوسف الحذافي (٣) ثنا عبد الرزاق قال قال لي حماد بن أبي حنيفة قال أخبرني أبي : من لم يدع القياس في مجلس القضاء لم يفقه .

قال أبو محمد : فهذا أبو حنيفة يقول : إنه لا يفقه من لم يترك القياس في موضع الحاجة الى تصريف الفقه ، وهو مجلس القضاء ، فتبا لكل شيء لا يفقه المرء إلا بتركه . وقد ذكرنا أيضا قول مالك آتفا في إبطال القياس ، فان وجد لهذين الرجلين بعد هذا القول منهما قياس ، فهو اختلاف من قولهما ، وواجب عرض القولين على القرآن والسنة ، فلا يهما شهد النص أخذ به ، والنص شاهد لقول من أبطل القياس على ما قدمنا ، لاسيما وهذان الرجلان لم يعرفا قط القياس الذي ينصره أصحاب القياس ، من استخراج العلل وترجيحها ، ولكن قياسهما كان بمعنى الرأي الذي لم يقطعا على صحته ، وهكذا صدر الطحاوي في اختلاف العلماء بأن أبا حنيفة قال : علمنا هذا رأي ، فمن أتاننا بنحير منه أخذناه . أو نحو هذا القول . والمتحققون بالقياس لا يقررون بهذا ولا يرضونه ولا يقولون به ، وهكذا جميع أهل عصرهما . وبالله تعالى التوفيق .

(١) نسبة الى «باجة» بليدة بالاندلس .

(٢) بفتح الكاف — ويقال بكسرهما — واسكان الشين المعجمة نسبة الى «كشور» قرية من قري صنعاء . وعبيد هذا ذكر في الانساب (ورقة ٤٨٤) باسم «عبيد الله» وهو خطأ والصواب ما هنا كما في المشتبه وشرح القاموس والانساب (ورقة ١٦٠)

(٣) بضم الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة نسبة الى حذافة بطن من قضاعة وفي الانساب (ورقة ١٦٠) بالقاف وهو خطأ ، وفي الاصل الحذامي بالميم وهو خطأ أيضا وصححناه من المشتبه وشرح القاموس . وهذا الاسناد الى عبد الرزاق روى به الذهبي أنرا عن ابن عمر من طريق ابن حزم . انظر مذكرة الحفاظ (٣ : ١٩٩)

ولا معنى لفشوة القول بالقياس وغلبته على أكثر الناس ، فهذا برهان بطلانه وفساده ، وقد أُنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقلبة الباطل وظهوره ، وخفاء الحق ودثوره *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد الفقيه الأشقر ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وابن أبي عمر جميعاً عن مروان الفزاري عن يزيد - يعني ابن كيسان - عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء »

وقال مسلم : ثنا محمد بن رافع والفضل بن سهل الأعرج قالنا ثنا شبابة بن سوار ثنا حاصم - هو ابن محمد العمري - عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها » (١) *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا بن أبي دليم (٢) ووهب بن مسرة حدثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن ابن إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء ، قيل : ومن الغرباء ؟ قال : نزاع القبائل » (٣)

قال أبو محمد : وأما الإجماع فقد بيناه على ترك القياس من وجوه كثيرة ، وهي إجماع الأمة كلها على وجوب الأخذ بالقرآن وبما صح عن رسول الله صلى

(١) في مسلم (١ : ٥٢) (في جحرها)

(٢) في الأصل (ابن أبي ديلم) وهو خطأ وقد مضى مراراً هنا وفي المحلى على الصواب

(٣) هذا الحديث ورد من حديث كثير من الصعابة وشرحه الحافظ ابن رجب في جزء صغير طبعناه قديماً ، وسماه (كشف الكربة) ونسب حديث ابن مسعود إلى رواية أحمد وابن ماجه

الله عليه وسلم ، وبما أجمعت الأمة كلها على وجوبه أو تحريمه من الشرائع ، وأجمعت على أنه ليس لأحد أن يحدث شريعة من غير نص أو إجماع ، وأجمعت على تصديق قول الله تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وعلى قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وهذا إجماع على ترك القياس ، وأن لا حاجة لأحد إليه ، حتى نقص من نقص بالفقلة المركبة في البشرية في التفصيل * والخطأ لم يعصم منه أحد بعد النبيين صلى الله عليهم وسلم ، فأنما يوجد القياس ممن وجد منه على سبيل الخطأ والفقلة عن الواجب عليه ، وهى زلات علماء ، كمن قال بالتقليد وما أشبه ذلك *

وأيضاً : فقد قلنا وبيننا أنه لم يصح قط عن أحد من الصحابة القول بالقياس بمعنى باسمه ، وباليقين فانه لم يتكلم قط أحد منهم بلا شك ، ولا من التابعين بلا شك - : باستخراج علة يكون القياس عليها ، ولا بأن القياس لا يصح إلا على علة جامعة بين الحكمين ، فهذا أمر مجمع عليه لا شك فيه البتة ، إلا عند من أراد أن يطمس عين الشمس ، وهذا أمر إنما ظهر في القرن الرابع فقط مع ظهور التقليد ، وإنما ظهر القياس في التابعين على سبيل الرأى والاحتياط والظن ، لا على إيجاب حكم به ، ولا أنه حق مقطوع به ، ولا كانوا يبيحون كتابه عنهم *

وأيضاً : فقد وجدنا مسائل كثيرة جداً اتفقوا هم فيها ونحن وجميع المسلمين على خلاف جميع وجوه القياس ، وعلى ترك القياس كله فيها ، ومسائل كثيرة جاء النص بخلاف القياس كله فيها ، ولم نجد قط مسألة جاء النص بالأمم بالقياس فيها ، ولا مسألة اتفق الناس على الحكم فيها قياساً ، فلو كان القياس حقاً لما جاز الإجماع على تركه في شيء من المسائل ، ولا جاء النص بخلافه البتة ، فالإجماع لا يجوز على ترك الحق ، ولا يأتى النص بخلاف الحق ، وهذا إجماع صحيح على ترك القياس * وسنبين طرفاً من المسائل التي ذكرنا *

ولعل قليل الورع يعارض هذا القول بأن يقول : قد جاء الاجماع على ترك
بعض النصوص *

فليعلم الناس أن من قال ذلك كاذب آفك ، وما جاء قط نص اجماع بخلاف
نص صحيح السند متصل ، وهو الحق عندنا ، لا ماعداه ، وما جاء قط نص
صحيح بخلاف الاجماع . فان قال سو فسطائي : فقد جاء نص بخلاف نص .
قلنا : نعم ، بنسخ له ، وهو نص على كل حال ، ولم نذكر لكم قياساً خلاف
قياس ، وانما قلنا بأنه قد وجد اجماع على ترك جميع وجوه القياس ، وورود
نص مخالف لجميع وجوه القياس ، وهكذا هي جميع الشرائع ، ككون الظهر
أربعاً ، والصباح ركعتين ، والمغرب ثلاثاً ، وكصوم رمضان دون شعبان ،
وكلحدث من أسفل فيغسل له الأعلى ، وكأنواع الزكاة ، وسائر الشرائع كلها ،
وليس أحد من القائلين بالقياس إلا وقد تركه في أكثر مسائله * وسنبين
من هذا ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب طرفاً يدل على المراد *

وأما من براهين العقول فانه يقال لهم : أخبرونا ، أى شيء هو القياس
الذى تحكمون به في دين الله تعالى ؟ فان قالوا : لاندرى ، أو نلجلجوا ، فلم
يأتوا فيه بمحد حاصر - : أقروا بأنهم قائلون بما لا يدرون ، ومن قال بما لا يدري
فهو قائل بالباطل ، وطاص الله عز وجل إذ يقول : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون)
مع الرضا لنفسه بهذه الصفة الخسيسة التى لا تكون إلا في النوكى . وإن
قالوا : حكم جامع بين شيئين بعلة يستخرجه ، أو قالوا : بكثرة التشابه كانوا
قائلين بما لا دليل على صحته ، وبما لم يقل به قط صاحب ولا تابع ، وان قالوا :
بما يقيم في النفس ، كانوا شارعين بالظن ، وفي هذا ما فيه *

وقد أقروا كلهم - بلا خلاف منهم - أنه جائز أن توجد الشريعة كلها
أولها عن آخرها نصاً ، وأقروا كلهم - بلا خلاف من أحد منهم - أنه لا يجوز
أن توجد الشريعة كلها قياساً البتة . ومن البراهين الضرورية عند كل ذى

حس وعقل أن ما لزم الكل لزم البعض ، فالشرائع كلها لا يمكن البتة ولا يجوز أن توجد قياساً من أحد ، فبعضها لا يجوز أن يوجد قياساً ، وليس هذا قياساً ، ولكنه برهان ضروري ، كقول القائل : إذا كان الناس كلهم أحياء ناطقين ، فكل واحد منهم حي ناطق (١) . ولا يموه موه فيقول : بعض الناس أعور ، وليس كلهم أعور . فليس هذا مما ألزمناهم في صفة ، لكن كل الناس ممكن أن يوجدوا عوراً ، وليس ذلك بممتنع في البقية . وأما أخذ الشرائع كلها قياساً فممتنع في البنية ، إذ لا بد عندهم من نص يقاس عليه . ولا هذا أيضاً من قول القائل : لا يجوز أن يكذب الناس كلهم ، وجاز أن يكذب بعضهم ، بل كل أحد على حدته فالكذب عليه ممكن ، وليس كل شريعة على حدتها جائزة أن توجد قياساً . وهذا بيان يوضح كل ما أرادوا أن يموهوا به في هذا المكان *

وبرهان آخر . وهو أنه يقال لأصحاب القياس : إذا قلتم لما حرم الله تعالى القطع في أقل من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم : حرم أن يكون الصداق أقل من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم ، ولما وجبت الكفارة على الواطئ صمداً في نهار رمضان : وجبت على الآكل صمداً في نهار رمضان ، ولما حرم حلق الشعر في الرأس لغير ضرورة في الاحرام : حرم حلق العانة في الاحرام ، كما حرم مدبر بمدى بر نقداً : حرم مد شعير بمدسلة نقداً ، وقال آخرون منكم : لا ، ولكن حرم رطل حديد برطل حديد نقداً ، وقال آخرون : لا ، ولكن حرم أصل كرنب بأصل كرنب نقداً ، ولما أبيع اتخاذ كلب الصيد والغنم بعد تحريمه أبيع ثمنه بعد تحريمه ، ولما أبيع الثلث في الوصية للموصى أبيع الثمر قبل صلاحه إذا كان أقل من ثلث كراء الدار ، وسائر ما وجبتموه قياساً وحرمتموه قياساً وأجبتموه : من هذا الموجب لهذا كله ؟ ومن هو المحرم

(١) هذه مغالطة ظاهرة . فالاول من باب الكل ، والثاني من باب السكينة

لهذا كله ؟ إذ لا بد لكل فعل من فاعل ، ولكل تحريم من محرم ، ولكل إيجاب من موجب ، ولكل إباحة من مبيح ؟ ! فان قالوا : الله تعالى ورسوله أباها ذلك وحرماه وأوجباه ، كذبوا على الله تعالى ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وجأهروا بالفرية عليهما ، وهم لا يقدمون على أن ينسبوا ما حكموا فيه بقياسهم الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مع أنه إن أقدم منهم قليل الدين على ذلك ، أ كذب سائرهم ، لأننا إنما سألناهم عن مسائل يخالف فيها بعضهم بعضاً ، ووقع حينئذ بأسهم بينهم ، وكفونا مؤنتهم ، فلم يبق بالضرورة إلا أن يحيلوا في التحريم والايجاب والاباحة على أنفسهم ، أو على أحد دون الله تعالى ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما تراه - بلا مؤنة ولا تكلف تأويل - إقرار (١) باحداث دين وشريعة لم يأت بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا أذن بها الله تعالى *

فان سألونا عن مثل هذا فيما أوجبناه أو حرمناه أو أبجناه بنجر الواحد العدل المسند ؟ فلسنا نقنع بأن نقول لهم : إن هذا السؤال لازم لكم كزومه لنا ، لأننا لا نتكثر بهم ، ولا نبالي وافقونا في ذلك أو خالفونا ، لكن نقول وبالله تعالى التوفيق : ان الله تعالى حرم وأوجب وأباح كل ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاشك في ذلك ، كما نقول فيما أمر الله تعالى به من قبول شهادة العدول في الاحكام . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم أيضاً : أخبرونا ، أ كل قياس قاسه قائس من أصحاب القياس حق وصواب ؟ أم من القياس خطأ وصواب ؟ ! ولا بد من أحد الوجهين . فان قالوا : كل قياس في الارض فهو صواب ، تركوا مذهبهم ، وأوجبوا المحال ، وكون الشيء حراماً حلالاً فرضاً مباحاً على انسان واحد في وقت واحد . وان قالوا : من القياس خطأ ومنه صواب ، قلنا لهم : بأي شيء

(١) في الاصل (باقرار) وهو خطأ

تعرفون الحق من الباطل في القياس ؟ فان تلجلجوا وقالوا : لانا في ذلك
إلا في كل مسألة ، قلنا : هذا لو اذعما لكم مما لا سبيل لكم الى وجوده ،
مكن قاس أن يقبل امرأتان - حيث تجوز عنده شهادة النساء مفردات - على
قبول رجلين ، حيث يقبل الرجال ، وكن قاس وجود أربع في ذلك على تعويض
امراتين بدل رجل. حيث يقبل النساء مع الرجال ، وقلما تخلو لهم مسألة من
مثل هذا *

فاذا بطل وجود برهان يصحح الصحيح من القياس ويبطل الباطل منه ،
فقد صح ان ما لا سبيل الى الفرق بين باطله وبين ما يدعى قوم أنه منه حق
:- فهو باطل كله *

فان قالوا لنا : فكل الاخبار عنكم حق أو فيها باطل وحق : قلنا : بل
كل ما اتصل برواية الثقات الى النبي عليه السلام حق ، لا يحل تركه إلا بيقين
نسخ ، أو بيقين تخصيص ، ولا نسخ في القياس أصلاً *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : ونحن نرتب - ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به -
طريقة ، لا يتعدى بها على أحد من أهل الحق افساد كل قياس يعارض به أحد
من أصحاب القياس ، أو يحتج به محتج منهم . وذلك أنه اذا احتج محتج بمن
يقول بالقياس بأن هذه المسألة تشبه مسألة كذا ، فواجب ان نحكم لها بمثل
حكمها :- فليطلب من يعارضه من أصحابنا صفة في المسألة التي شبهها خصمه
بالمسألة الأخرى ، مما يشبه فيه مسألة فالتة ، ثم يلزمه أن يحكم لها أيضا بمثل ذلك
الحكم . وهذا أمر موجود في جميع مسائلهم أولها عن آخرها . وهذا وجه يفسد
مسائلهم في القياس ، وسنذكر من هذا طرفاً كافياً في الباب الذي بعد هذا ان
شاء الله تعالى ، ونذكر ههنا مسألة واحدة تدل على المراد إن شاء الله تعالى . وبالله
تعالى التوفيق *

قالوا : لا يكون صدق إلا ما تقطع فيه اليد ، لأنه عضو يستباح كمضو
يستباح . فيقال لهم : وهلا قسموه على استباحة الظهر في جرعة خمر
لا تساوى فلسا ؟ فهو أيضا عضو يستباح . فالذى جعل قياس الفرج على اليد
أولى من قياسه على الظهر ؟ وهو الى الظهر أقرب منه الى اليد ، وليس يقطع
الفرج كما لا يقطع الظهر ؟ ! *

وأما تعليلهم في الربا ، فكل طائفة منهم قد كفتنا الأخرى ، إذ كل
واحد منهم يبطل علة صاحبه التي قاس عليها ، وهكذا في كل ما قاسوا فيه .
وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعضهم : إنما نقيس في النصين المتعارضين فننظر أشبههما بما اتفق
عليه في النصوص فنأخذ به *

قال أبو محمد : وهذا أمر قد تقدم إفسادنا له في باب الكلام في الأخبار
وأحكمناه . وبالله تعالى التوفيق . ولكننا نذكر ههنا من بعض قولهم
مالاغنى بهذا المكان عنه ، وهو أنا نقول : هذا عمل فاسد ، ولا مدخل للقياس
ههنا ، لأن كل حديثين تعارضا ، أو آيتين تعارضتا ، أو كل حديث عارض
آية - : فليس أحد هذين النصين أولى بالطاعة له من الآخر ، ولا الذي يردون
إليه حكم هذين النصين أولى بالطاعة له من كل واحد من هذين ، وكل من
عند الله تعالى ، ولا يقوى النص إجماع الناس عليه ، ولا يضعفه اختلاف الناس
فيه ، فقد أجمع على بعض الاخبار ، واختلف في آيات كثيرة ، والنص اذا
صح فالأخذ به واجب ، ولا يضره من خالفه . فسقط ما أرادوا في ذلك من
رد النصين المتعارضين الى نص ثالث ، ووجب استعمال كل ذلك مادام يمكن ،
فان لم يمكن أخذ بالزائد ، لأنه شرع متيقن رافع لما قبله ، ولم نتيقن أنه رفعه
غيره ، مع أنهم لم يفعلوا ما ذكرنا ، بل جاء « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا »
وجاء « لمن السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده »

فلم يردوها الى الآية المتفق على ورودها من الله تعالى وهي : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) بل غلبوا « لاقطع إلا في ربه دينار » - وهو نص مختلف في الأخذ به - على الآية وعلى الحديث الآخر، ثم تناقضوا في حديث « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » فتركوه ، وأخذوا بظاهر الآية ، وهذا خلاف ما فعلوا في آية القطع ، وكلا الحديثين صحيح ، وكلاهما مختلف فيه مع صحته ، فان عللوا أحدهما بأنه اختلف فيه الرواة فالآخر كذلك ولا فرق ، وأما حديث الحنفيين فيما تقطع فيه اليد فساقط جداً (١) *

وقد قال بعضهم - إذ سألناهم عن معارضة قياسهم بقياس آخر ، وتعليلهم بتعليل آخر : فما الذي جعل أحد القياسين أولى من الآخر ؟ أو أحد التعليلين أولى من الآخر ؟ ولا سبيل الى وجود قياس لهم أو تعليل لهم تتمذرعاً بمعارضةهما بقياس آخر أو تعليل آخر كما وصفنا ، فقال هذا القائل - : العمل حينئذ في هذا كالعامل في الحديثين المتعارضين .

قال أبو محمد : فقلنا : هذا باطل ، لأن النضين أو الحديثين المتعارضين لا بد من جمعهما واستعمالهما معاً ، لأن كليهما حق وواجب الطاعة اذا صحا من طريق السند ، ولا يمكن هذا في القياسين المتعارضين ، ولا في التعليلين المتعارضين بوجه من الوجوه ، فان تعذر هذا في الحديثين أو الآيتين أو الآية والحديث فالواجب الأخذ بالناسخ ، أو بالزائد إن لم يأت تاريخ يبين الناسخ منهما ، لأن الوارد بالزيادة شريعة من الله تعالى لا يحل تركها ، وليس يمكن هذا في القياسين المتعارضين ، ولا في التعليلين المتعارضين بوجه من الوجوه ، لأنه ليس فيهما نسخ أصلاً ، ولا يوجد في القياسين زيادة من أحدهما على الآخر في أكثر الأمر ، لأن التعارض فيهما إنما هو بتعلق أحد القياسين

(١) في الاصل (ساقط) بدون الفاء وهو - خطأ . وانظر الكلام على هذا الحديث في نصب الرأية للزيلعي (ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠٣)

بصفة وبتعلق آخر الا بأخرى ، فبطل تمويه هذا القائل ، وبقي الالتزام بحسبه لا مخلص منه البتة . وبالله تعالى التوفيق *

وقد زاد بعض مقدميهم - ممن لم يتق الله عز وجل ، ولا بالى بالفضيحة فى كلامه - فقال - : إن القياس أقوى من خبر الواحد ! ورأيت هذا لأبى الفرج المالكي ، والمعروف بالأبهرى ! واحتجا فى ذلك بأن خبر الواحد يدخله السهو وتعمد الكذب ، وأما القياس فلا يدخله إلا خوف الخطأ فى التشبيه فقط ! قالوا فما يدخله عيب واحد أولى مما يدخله عيبان !!

قال أبو محمد : وما يعلم فى البدع أشنع من هذا القول ! ثم هو مع شناعته بارد سخيف متناقض !!

ويقال لهذا الجاهل المقدم : أخبرنا عنك ، أقيس على خبر الواحد أم لا ؟ فان قال : لا ، كذب وافتضح ! وأريناهم خزيم فى قياسهم صداق النكاح على القطع فى عشرة دراهم ، وهو خبر واهى ساقط ، والآخر من منهم قاسوا على خبر فى ذلك ، وان كان صحيح السند فهو خبر واحد ، وأريناهم قولهم فى تقويم المتلفات بالقيمة لا بالمثل على الخبر فى عتق الشقص ، ومدة الخيار فى البيع على حديث المصرة ، والاستطهار فى المستحاضة على حديث المصرة ، وهذا أكثر قياساتهم .

وإن قال : أقيس على خبر الواحد ، فضح نفسه ، وأبان عن جهله ، وقلة ورعه ، فى اقراره بأنه يقيس على ما هو أضعف من القياس !! وهذا غاية الجنون والتناقض ! ! وهم يقولون : إن الأصل أقوى من الفرع ، والمقيس عندهم فرع ، والمقيس عليه أصل ، هذا مالا يختلفون فيه ، فاذا كان خبر الواحد هو المقيس عليه عندهم فهو الأصل ، والقياس هو الفرع ، فعلى قول هذين المذكورين اذا كان القياس أقوى من خبر الواحد فالفرع أقوى من الأصل !! وقد قالوا : إن الأصل أقوى من الفرع ، وهذا تناقض فاحش وبناء وهدم ! !

ونعوذ بالله من الخذلان *

وأيضاً : فانهم يتركون في أكثر أقوالهم ظاهر القرآن بخبر الواحد ، ثم يتركون خبر الواحد للقياس ، فقد حصل من كلامهم وعملهم أنهم غلبوا القياس على الحديث ، وغلبوا الحديث على القرآن ، فقد صار القياس على هذا أقوى من القرآن ، ولا قياس البتة إلا على قرآن أو حديث ، وهذا كله تخليط ، وسخنة عين ، وغباوة جهل ، وإقدام ، واستحلال لما لا يحل ، ولا يخفى على ذي بصر !! والله تعالى التوفيق .

وأيضاً : فهم كثيراً ما يقولون - فيما يرد عليهم من أقوال موقوفة على بعض الصحابة مما يوافق ما قلدوا فيه مالكا وأبا حنيفة - : مثل هذا لا يقال بالقياس ، فيغلبونه على ما يوجب القياس عندهم ، كقولهم فيمن باع شيئاً إلى أجل ثم ابتاعه بأقل إلى أقل من ذلك الأجل ، وفي البناء في الصلاة على الرطاف والحديث ، وفي مواضع كثيرة جمة ، وهذا ترك منهم للقياس ، وتغليب للظن أنه خبر واحد على القياس ، لانهم لا يقطعون على أن هذه الأقوال توقيف ، وإنما يظنون ذلك ظناً ، فقد صار الظن أنه خبر واحد عندهم أقوى من القياس ، الذي هو عندهم أقوى من يقين أنه خبر واحد ، فقد صار الظن أقوى من اليقين ! وفي هذا عجب عجيب ! ونعوذ بالله من الخذلان .

وأما الحقيقة فإن الظن باطل ، بنص حكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أكذب الحديث ، وبنص قول الله تعالى : (إن الظن لا يغني من الحق شيئاً) فالظن بنص القرآن ليس حقاً ، فإليس حقاً فهو باطل ، فإذا كان الظن الذي هو الباطل أقوى من القياس ، فالقياس (١) بحكمهم أبطل من كل باطل . والله تعالى التوفيق *

وجملة القول : أن قولهم : إن خبر الواحد يدخله السهو والغلط والكذب :-

(١) في الاصل «والقياس» وهو خطأ ظاهر

انما هو من اعتراضات من لا يقول بخبر الواحد ، من المعتزلة والخوارج ، وقد مضى الكلام في إيجاب خبر الواحد العدل ، وقد وجب قبوله بالبرهان ، فاعتراض المعتز بانه قد يدخله السهو وتعمد الكذب اعتراض بالظن ، وبعض الظن إثم ، والظن أكذب الحديث .

وقولهم : إن القياس يدخله خوف خطأ التشبيه :- اقرار منهم بأنهم لا يثقون بجملته ، وهذا هو الحكم بالظن ، وهو محرم بنص القرآن . ويسألون عن انسان مشهور بالباطل ، معروف بادعائه ، قد كثر ذلك منه وفشا ، فتقدم الى قاضى يخاصم عنده ؟ فان الامة كلها مجمعة على أن لا يقاس أمره الاّن على ما عهد منه ، فاذا حرم أن يقاس حكم المرء اليوم على حكمه بنفسه أمس ، فهو أبعد من أن يقاس على غيره ^١ وهذا هدم من القياس للقياس ، وتفاسد منه بعضه لبعض ، وما كان هكذا فهو فاسد كله . وبالله تعالى التوفيق *

وقال قائل منهم : هل يجوز أن يتعبدنا الله تعالى بالقياس ؟ قال أبو محمد : فالجواب إن ذلك كان جائزا قبل نزول قول الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (لا يكلف الله تقسا إلا وسعها) وكان يكون ذلك لو كان حمل اصر كما حمله على الذين من قبلنا ، وتحميلا لما لا طاقة لنا به ، وكما قال تعالى : (ولو شاء الله لا أعنتكم) . وأما بعد نزول الآيتين اللتين ذكرنا ، وبعد أن أمننا الله تعالى من أن يكلفنا الحكم بالتكهن وبالظنون وبعد أن نهانا عن أن نقول عليه تعالى ما لم نعلم - : فلا يجوز البتة أن يتعبدنا بالقياس ، لان وعد الله تعالى حق لا يخلف البتة ، وقوله الحق . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ فصل ﴾

في ذكر طرف يسير من تناقض أصحاب القياس في القياس ؛ يدل
على فساد مذاهبهم في ذلك انشاء الله تعالى
قال أبو محمد علي بن احمد رضى الله عنه : أكثرهم لم يقس الماء الوارد على
النجاسة على الماء الذى ترد عليه النجاسة ، و فرقوا بينهما بغير دليل !
وبعضهم لم يقس وجوب اراقة ما ولغ فيه الكلب على وجوب غسل الاناء
من ولوغ الكلب فيما ولغ فيه ، ولم يقيسوا الماء في ذلك على غير الماء .
وأكثرهم فرق بين الماء الذى تقع فيه النجاسة ، وبين المائعات التى تقع فيها
النجاسات ، فخذوا مقداراً اذا بلغه الماء لم ينجس ، ولم يحدوا في سائر المائعات
شيئاً البتة وان أكثر ! وبعضهم قاس سائر المائعات في ذلك على الماء في حد
المقدار ! وهو أبو نور .

وبعضهم فرق بين حكم الماء في البئر وبين الماء في غير البئر ، ولم يقس
أحدهما على الآخر ، اتباعاً - زعم - لقول بعض العلماء في ذلك ، وهو قد عصى
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجماعة من الفقهاء ، في المصرة والمسح
على العمامة ، وفي ازيد من ألف قضية ، نعم وحكم القرآن ! و فرق أيضاً بين
أحكام الجيف الواقعة في التيار وبين أحكامها واحكام سائر النجاسات ولم يقس
بعضها على بعض .

وبعضهم قاس الخنزير على الكلب في حكم الغسل مما ولغ فيه كلاهما في
الواحد أو السبع ، وبعضهم لم يقس أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس الماء
بحكم الواقع فيه مما يحرم أكله أو يحل أو يكره ، وبعضهم لم يقس ذلك ، وبعضهم
قاس ما لادم له من الميتات على ماله دم ، فرأى كل ذلك ينجس مامات فيه ،
وبعضهم لم ير ذلك !

وبعضهم قاس العقارب والخنافس والدود المتولد في النول على الذباب ،

ولم يقسها على الوزغ وشحمة الارض والعطاء وصفار الفيران .
وبعضهم قاس عذر ما يؤكل لحمه من الدواب وأبوالها على حومها ، ولم
يقسها على دمائها ، وبعضهم قاسها على دمائها ، ولم يقسها على لحومها !
وبعضهم قاس ذنب الكب ورجله على لسانه ، وبعضهم لم يقس ذلك !
وأكثرهم قاس اباحة المسح على الجبائر على المسح على الخفين ، ولم يقيسوا
اباحة مسح العمامة على الرأس وعلى المسح على الخفين ، وبعضهم قاس ذلك ،
وكلهم فيما نعلم لم يقس نزع الخفين بعد المسح على حاق الشعر وقطع الاظفار
بعد المسح والغسل !

وبعضهم لم يقس اباحة الصلاة الفريضة بتيمم النافلة على اباحة صلاة النافلة
بتيمم الفريضة ، وبعضهم قاس ذلك ، وتناقض الا ولون فقا سوا جواز صلاة
المتوضئين خلف المتيمم على جواز صلاة المتيممين خلف المتوضي ، على أن
الخلافاً في تسوية كلا الأمرين مشهور ! !

ومن طرائف قياس بعضهم إيجابه أن تستطهر الحائض بثلاث قياساً على
انتظار ثمود صبيحة العذاب ثلاثاً ، وعلى المصرة ! أفلا يراجع بصيرته من
يقيس هذا القياس السخيف ، فيمنع به خمس عشرة صلاة فريضة ، ويوجب
به إفطار ثلاثة أيام من رمضان ، من أن لا يقس مسح العمامة على مسح
الخفين ؟ !

وبعضهم قاس بول ماياً كل لحمه بعضه على بعض ، وبعضهم قاس البول
المذكور على ما يتولد منه ، فان تولد من ماء نجس فهو نجس ، وان تولد من ماء
طاهر فهو طاهر ، وكذلك فعل بنجوه ، ولم يقس اللحم المتولد فيه على ما تولد
منه ، بل رأى ذلك حلالاً أكله وان تولد من ميتة ولم خنزير وعذرة .

وبعضهم لم يقس نبيذ التين على نبيذ التمر في جواز الوضوء به عند عدم
الماء في السفر ، وبعضهم قاس الحضر عليه في الاباحة ، وهو الحسن بن حي ،

وقد روى أيضا قياس نبيد التين على نبيد التمر عن أبي حنيفة !
ومنع أكثرهم من الكلام في الاذان ، قياسا على الصلاة ، ولم يقيسوه
عليها إذ أجازوه بلا وضوء ، وأجاز بعضهم تنكيس الوضوء ، ولم يحز تنكيس
الاذان ولا تنكيس الطواف ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، وقاس ذلك كله ،
بعضهم في المنع في الكل ، أو في الإباحة في الكل !

وفرق بعضهم بين صلاة الفريضة والنافلة ، فأجاز أن يؤم في النافلة من
لا يجوز أن يؤم في الفريضة ، ثم لم يحز أن تؤم المرأة النساء في شيء منهما ،
وبعضهم قاس كل ذلك بعينه على بعض .

وبعضهم لم يقس جواز صلاة التنفل خلف من يصلي الفرض على جواز
صلاة من يصلي الفرض خلف المتنفل ، وبعضهم قاس كل ذلك بعينه على بعض ،
وكلهم - فيما أعلم - لم يقس المنع من اتمام المسافر خلف المقيم على المنع من
قصر المقيم على المسافر .

وأطرف من هذا أن بعضهم لم يقس اتمام أهل مكة بمنى على اتمام أهل منى
بمكة ! وهذا عجب ما شئت ! ! ولم يقيسوا جواز الحج على العبد إذا حضره
على جواز الجمعة عنه إذا حضرها .

وبعضهم لم يقس جواز صلاة (١) الفرض خلف الفاسق من الأمراء على
جواز صلاة الجمعة خلفه ، وبعضهم قاس كل ذلك وجعله سواء .

وبعضهم لم يقس حكم ابتداء التكبير للقائم من الركعتين على حكم ابتداء
التكبير في الركوع والسجود والرفع من السجود ، وبعضهم ساوى بين ذلك
كله ، وقاس بعينه على بعض .

وبعضهم لم يقس إيجاب البناء على المحدث على إيجاب البناء على الراعي ،
وبعضهم ساوى بينهما .

(١) في الاصل (صنوات)

وبعضهم لم يقس وجوب البناء قبل تمام السجدين على وجوب البناء بعد تمام السجدين ، وبعضهم قاس كلا الأمرين على السواء .

وبعضهم لم يقس وقوع الجبهة والرجلين على نجاسة في الصلاة على وقوع اليدين والركبتين على نجاسة في الصلاة ، وبعضهم قاس كل ذلك بعضه على بعض ، وهؤلاء الذين قاسوا بعض ذلك على بعض تناقضوا ، فلم يقيسوا جواز وقوع الرجلين والركبتين على غير الأرض أو ما تنبت على جواز وقوع الجبهة واليدين على ذلك ، وفرقوا بين الأمرين .

وبعضهم لم يقس الثبات على يقين الحدث لمن شك في الوضوء على الثبات على يقين الوضوء لمن شك في الحدث ، وبعضهم ساوى بين الأمرين .

وبعضهم لم يقس كثير السهو على قليله ، فرأى من قليله السجود فقط ، ومن كثيره الإعادة ، ومنهم من رأى (١) من السلام ساهيا السجود فقط ورأى من الكلام ساهيا الإعادة ، ورأى بعضهم على من تكلم في صلاته ساهيا أنها قد بطلت ، فإن أحدث بغلبة لم تبطل صلاته ، فإن أكل ساهيا وهو صائم لم يبطل صيامه ، وقلب غيره منهم الأمر ، فرأى إن تكلم ساهيا في صلاته لم تبطل ، فإن أحدث بغلبة بطلت ، وإن أكل ناسيا وهو صائم بطل صومه . وفرقوا بين من نسي صلاة يوم وليلة وبين من نسي أكثر ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس كل ذلك على السواء .

وقاس بعضهم الجمع بين الذهب والفضة في الزكاة على الجمع بين المعز والضأن في الزكاة ، ولم يقسه على التفريق بين التمر والزبيب في الزكاة ، وبعضهم قاسه على التفريق المذكور لا على الجمع . وأعجب من ذلك أن من ذكرنا رأى إخراج ذهب عن فضة ، وفضة عن ذهب ، ولم ير إخراج عنز عن ضانية ، ولا ضانية عن عنز ، ولا برأ عن شعير ، ولا شعيراً عن بر ، ولم يقس بعض

(١) في نسخة (وغيرهم منهم من رأى)

ذلك على بعض !! وبعضهم أجاز كل ذلك بالقيمة قياسا .

وفرق بعضهم بين غلة ما ابتيع للتجارة وبين الربح المتولد في ذلك ، فرأى في الغلة الاستئناف ، ورأى في الربح ضمه الى اصل الحول في رأس المال ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، وقاس غيره منهم بعض ذلك ببعض في الاستئناف أو في الضم .

وأوجبوا ديون الناس من رأس المال ، ولم يوجبوا ديون الله تعالى إلا من الثلث ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، وساوى بعضهم بين الأمرين . ولم يقس بعضهم الحلى - وإن كان لكراء أو لباس - على العوامل المملوكة من الابل والبقر والغنم ، فبعضهم أوجب الزكاة في الحلى واستقطها عن العوامل وبعضهم أوجب الزكاة في العوامل ؛ وأسقطها عن الحلى ، وبعضهم قاس أحدهما على الآخر في إسقاط الزكاة عن كل ذلك ، والعجب أن الذي إسقط الزكاة عن حلى الكراء لم يقس عليه الحلى المبتاع للتجارة ، ورأى فيه الزكاة ! وبعضهم فرق بين عبيد العبيد فلم يرهم كسادتهم ولا كسادات ساداتهم في وجوب زكاة الفطر المأخوذة ، ورأى على عبيد عبيد أهل الذمة أن يؤخذ منهم ما يؤخذ من سادات ساداتهم إذا اتجروا الى غير أفقهم .

وبعضهم رأى الزكاة في زيت الفجلة ، ولم يرها في الترمس ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

وبعضهم رأى الزكاة في حب الآس ، ولم يرها في البلوط ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

وبعضهم لم يقس الدين على الرهن في الكفن ، فرأى الكفن فيه أولى من الدين ، ولم يره أولى من الرهن إذا كان رهنا ، وبعضهم ساوى بين الأمرين وبعضهم لم يقس المدبر على المحتكر ، وبعضهم قاسه عليه .

وبعضهم لم يقس الخليطين في الثمار والزرع والعين على الخليطين في المواشى ،

وبعضهم ساوى بين كل ذلك قياسا .

وفرق بعضهم بين من أعطى آخر مالا ليأكل ربحه والاصل لصاحب المال وأعطاه غمما ليأكل نسلها ورسلمها (١) والاصل لصاحب المال - : فرأى في الغنم الزكاة ، ولم ير في ربحه زكاة - وهو مال تجارة - لا على التاجر ، ولا على الذى له الاصل ، ولم يقس أحدهما بالآخر ، وقاس غيره أحدهما على الآخر . ولم يقس بعضهم فائدة العين على فائدة الماشية ، فرأى في فائدة الماشية الزكاة اذا كان عنده نصاب منها ، ولم ير في فائدة العين الزكاة وان كان عنده نصاب منه ، وقاس غيره منهم بعض ذلك على بعض في ايجاب الزكاة في الكل ، وفي اسقاطها عن الكل .

ولم يقس بعضهم فائدة الكسب على فائدة الولادة في ايجاب الزكاة في كل ذلك ، وقاس كل ذلك بعضهم ، فرأى في الكل الزكاة ، ولم يقس بعضهم فائدة المعدن على سائر الفوائد وقاسه بعضهم عليها .

وقال بعضهم : لا يجزى في زكاة الغنم إلا الجذع من الضأن فصاعدا ، والثنى فصاعدا من الماعز ، قياسا على ما يجوز منهما في الاضحية ، وأجازوا في البقر والابل الجذع ودون الجذع ، ولم يقيسوا ذلك على ما يجوز منهما في الاضحية ، ولا فاسوا حكم الغنم في ذلك على الابل والبقر ، ولا حكم الابل والبقر على حكم الغنم .

وقال بعضهم : من بادل ذهباً بفضة زكى الآخر بحول الاول ، ولم يقس ذلك على من بادل بقرأ بابل ، وقاسه على من بادل غمما بماعز .

وقال بعضهم : تؤخذ الزكاة من الزيتون قياسا على التمر والعنب ، ولم يقسه عليهما في الخرص في الزكاة .

وقال بعضهم : يخرج الارز والذرة في زكاة الفطر قياسا على الشعير والبر ،

(١) الرسل بكسر الراء واسكان السين المهملة : الذين

ولم يجوز أن يخرج فيها الزيتون قياسا على التمر والزبيب ، ولم يجوز أن يخرج فيها الدقيق قياسا على البر ، وقد قاسه على البر في تحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا ، وأجاز بيعه بالبر متماثلا

وأسقط بعضهم زكاة التجارة على الماشية المشتراة للتجارة لزكاة الاصل ، ولم يقس على ذلك سقوط زكاة التجارة عن الرقيق المشتري للتجارة من أجل زكاة الفطر فيهم .

وأوجب بعضهم الزكاة في العسل وفي الحبوب وفي الثمار اذا كانت في أرض غير خراجية ، وأسقط الزكاة عن كل ذلك في الارض الخراجية ، ولم يسقط الزكاة عن الماشية وإن رعت في أرض خراجية ، فلم يقس رعى النحل على رعى الماشية ، ولا رعى الماشية على رعى النحل .

وأسقط بعضهم الزكاة في العين والماشية عن الصغير والمجنون ، قياسا على سقوط الصلاة عنهما ، ولم يسقط الزكاة عن ثمارها وزرعهما قياسا على سقوط الصلاة عنهما .

وقال آخرون منهم في هذا : إن حق الزكاة ثابت مع الزرع والتمر . قال أبو محمد : وهذا كذب ، لأن قائل هذا لا يرى فيما دون خمسة أوسق صدقة ، فلم ير الزكاة ثابتة مع هذه الثمرة ، ولم يقيسوا وجوب الزكاة في ذلك عليهما على وجوب زكاة الفطر عليهما ، وقياس زكاة على زكاة ، أولى من قياس زكاة على صلاة ، ولا قاسوا وجوب الزكاة - وهي حق في المال - على وجوب سائر الحقوق في الاثمال على الصغار والمجانين ، من النفقات والاروش . وقياس مال على مال أولى من قياس زكاة على صلاة ، ولم يقس سقوط الصلاة عن الفقراء على سقوط الزكاة عنهم .

وفرق بعضهم بين حكم من رأى هلال شوال وحده وبين حكم من رأى هلال رمضان وحده ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس كل

واحد منهما على الآخر .

ولم يقس بعضهم حكم الحائض تطهر والكافر يسلم والمسافر يقدم في
نهار رمضان على حكم من بلغه بعد الفجر أن هلال رمضان رؤى البارحة ،
فأوجبوا على هذا أن لا يأتى كل باقى النهار ، ولم يوجبوا ذلك على الآخرين ،
ثم قاسوا بعضهم على بعض في وجوب القضاء عليهم ، حاشا الكافر يسلم ،
فلم يقيسوه عليهم في وجوب القضاء ، وقاسه بعضهم عليهم ، فأوجبوا عليه القضاء .
وأطرف من هذا قياس بعضهم من غلبته ذبابة فدخلت حلقه على الأكل كل
عمداً في إيجاب القضاء فقط عليه ، ولم يقس على ذلك من أخرج بلسانه من
بين اسنانه الجريدة (١) - ولعلها من مقدار الذبابة - فيبيلها عمداً في نهار
رمضان . فقالوا : صومه تام ولا قضاء عليه !

وقاس بعضهم المجشون على الحائض في إيجاب قضاء رمضان عليهما . ولم
يقيسوه عليها في وجوب الحدود عليها :

وقاس بعضهم من لمس عمداً فأمنى على المجمع عمداً في القضاء والكفارة
ولم يقس من استعط عمداً فوجد طعم ذلك في حلقه على الأكل كل عمداً فلم
يوجب فيه كفارة .

وقاس بعضهم المعفى عليه في رمضان على المريض في إيجاب القضاء عليه ،
ولم يقسه عليه في إيجاب قضاء ما ترك من الصلوات عليه . وقاسه بعضهم في
إيجاب الصلوات .

وأوجب بعضهم على من أكره امرأته على الجماع في نهار رمضان أن يكفر عنها
فيصوم عنها ، ولم يقس على ذلك إيجاب الصوم على ولى من مات وعليه صوم .
وقاس بعضهم الأكل كل عمداً في نهار رمضان على الواطئ عمداً في نهار
رمضان . وأوجب عليهما الكفارة . ولم يقيسوه على المتقي عمداً في نهار

(١) كذا في الاصل وكلمة (الجريدة) لا معنى لها هنا . وكأنها مصحفة أو خطأ

رمضان في اسقاط الكفارة عنه . وقياس الآكل على التقيّ أولى من قياسه على الوطء ، وقاسه بعضهم على المتقيّ فيما ذكرنا .

وفرقوا بين الواطئ والآكل بأن قالوا : الوطء يوجب احكاماً لا يوجبها الآكل (١) فالوطء يوجب الغسل والحد والصدّاق ، ولا يوجب شيئاً من ذلك الآكل ولا الشرب . والآكل يوجب الغرامة ، ولا يوجب الوطء والآكل من مال الصديق مباح ، ولا يجوز وطء مملّكه ، فقاسوا ترك الكفارة في الآكل من على هذه الفروق .

وقال بعضهم : إنما القياس على التشابه ، لا على عدم التشابه .

قال أبو محمد : وكل هذا تحكم كما ترى ، بلا دليل .

ولم يقس بعضهم من افطر عمداً في قضاء رمضان - وهو فرض - في وجوب الكفارة عليه على (٢) افطاره عمداً في رمضان ، وكلاهما فرض ، وقد أوجب ذلك عليهما بعض السلف .

وأوجب الكفارة على المظاهر من زوجته ، وعلى المرأة الموطوءة في رمضان طائفة ، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم أمرها فلم يوجب عليها شيئاً . ولم يقيسوا المرأة المظاهرة من زوجها في إيجاب الكفارة عليها على المظاهر ، ولا على المرأة الموطوءة . وقد أوجب الكفارة على المرأة المظاهرة من زوجها جمهور من السلف ومن بعدهم .

وقاسوا الآكل عمداً في رمضان - في إيجاب الكفارة عليه - على الواطئ في رمضان عمداً . ولم يقيسوا على ذلك مفسد صلاته عمداً والصلاة أعظم حرمة من الصوم .

ومن طرائف بعضهم إيجابه قياس من أفطر ناسياً في رمضان على من أفطر

(١) في الاصل (الواطئ يوجب احكاماً ما لا يوجبها الآكل) وهو خطأ

(٢) في الاصل (في) وهو خطأ .

عمداً فيه في إيجاب القضاء عليهما . ولم يقسه عليه في إيجاب الكفارة عليهما .
نعم ، ولم يقس الآكل ناسياً على المتقي ناسياً أو مغلوباً . فأسقط القضاء عن
هذا . ولم يسقطه عن الآخر .

وفرق بعضهم بين أحكام النيات ولم يقس بعضها على بعض ، فأجاز بعضهم
الطهارات بلا نية ، ولم يجز الصلاة إلا بالنية ، وبعضهم لم يجز الطهارات إلا بالنية ،
وأجاز الصوم في الواجبات بلا نية محدثة لكل يوم منه ، وبعضهم أوجب
النية في كل ذلك ، ولم يوجبها في أعمال الحج .

وأما تناقضهم في أعمال الحج فأكثر من أن يجمع في سفر ، وذلك فيما
أوجبوا فيه الفدية ، وما أسقطوها فيه ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .
وأيضاً فإن بعضهم قال : من طرح القراد عن نفسه لم يطعم ، فإن طرحه
عن غيره أطعم ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

ولم يقس بعضهم إباحة قتل الفأرة وإن لم تؤذ ، على نهيه عن قتل الغراب
والحدأة إن لم يؤذياه .

ورأى بعضهم الجزاء على قاتل السنور ولم يره على قاتل الفهد . ولم يقس
أحدهما على الآخر .

ورأى قتل الفهد قياساً على قتل السميع . ولم يره قتل الصقر البري قياساً
على الغراب والحدأة ، بل رأى في الصقر البري الجزاء .

ولم يقس بعضهم استغلال المحرم في الحمل على استغلاله في الخباء في
الأرض ، ورأى على المستظل في الحمل الفدية ، وكذلك في السفينة . ولم يقس
على ذلك من مشى في ظل الحمل ، فلم يره عليه الفدية .

ولم يقس بعضهم من دهن باطن يديه وباطن قدميه بسمن أو زيت ،
فلم يره عليه فدية :— على من دهن بذلك ظاهرهما ، فرأى عليه الفدية .

ولم يقس بعضهم تحريمه ما ذبح المحرم من الصيد على ما ذبحه السارق أو

الغاصب فأباحه . وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض فأباح الكل .
ولم يقس بعضهم من دل من المحرمين حلالا على صيد أو إعطاه سيفاً يقتله
به فلم يوجب عليه الفدية - : على محرم أكل من صيد صيد من أجله فأوجب
عليه الجزاء . وقاسه بعضهم عليه فأوجب الجزاء في كل ذلك .
ولم يقس بعضهم حكمه بأن جنابة العبد (١) في رقبتة على قوله : ان قتله
الصيد ليس في رقبتة .

وقاس بعضهم ببض الصيد (٢) على جنين المرأة ، ولم يقسه بعضهم عليه
ولم يقس بعضهم تحريمه على المحرم ذبح صيد صاده حلالا على إباحته ذبح
الصيد في الحرم اذا ادخل من الحل .

وقاس بعضهم قاتل الأسد على قاتل الذئب فلم ير فيه جزاء ، ولم يقس
قاتل النسر والعقاب على قاتل الحداة والغراب ، فرأى أن في النسر والعقاب الجزاء
ولم يقس بعضهم قاتل الاسد والخنزير على قاتل الذئب ، فرأى في الاسد
والخنزير الجزاء .

وقال بعضهم : إن أصاب القارن صيداً جزاء واحد ، ولم يقسه على القارن
يفسد حجه ، فرأى عليه هديين ، وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض ، فبعض
أوجب في كل ذلك هديين ، وبعض أوجب في كل ذلك هدياً واحداً .

وأطرف من هذا أن بعضهم قال : على العبد الفاره (٣) إذا دخل مكة أن
يحرم ، وليس ذلك على الأعجمي المسلم ، ولا على الجارية المصونة للبيع ! وله مثل
ذلك في الفرق بين الشريفة والدنية في النكاح بغير الولي ! وهذا أشنع مما
أنكروه من ترك القياس ، لأن هذا فرق بين الناس ! فأين هذا مما استعملوه
من التسوية بين الزاني والقاتل في جلد مائة وتغريب عام ؟ وبين الصداق والقطع

(١) بالباء الموحدة وفي الاصل (العمد) بالميم وهو تصحيف (٢) في الاصل (نبض الصيد)
وهو تصحيف (٣) الفاره الحسن الوجه المايح

في السرقة ؟ ! وبين المستحاضة والمصراة ؟ ! وهل في التخليط أكثر من هذا ؟ !
وفرقوا - أو أكثرهم - بين صوم المرء عن غيره وحجه عنه ، فلم يروا
ذلك ، ولم يقيسوه على الصدقة عنه والعق عنه ، واحتجوا في ذلك بـ (أن
ليس للإنسان إلا ماسمى) وهذه إن منعت من الصيام منعت من الصدقة
ولا فرق ، ثم لم يقيسوا وصيته بالحج على وصيته بالصوم .
ولم يقس بعضهم من وقف بعرفة قبل غروب الشمس ثم دفع منها ولم يعد
إليها تلك الليلة ، فقالوا : بطل حجه - : على من لم يقف بمزدلفة حتى طلعت
الشمس من يوم النحر .

ولم يقس بعضهم من لم يدفع من عرفة مع الإمام - في إباحة الجمع له
بمزدلفة - على من لم يدرك الصلاة بعرفة مع الإمام ، في إباحتهم له الجمع بين
الصلاتين بعرفة .

وقاس بعضهم قصر أهل منى بعرفة وأهل عرفة بمنى على قصر أهل مكة
بمنى وعرفة ، ولم يقيسوا على ذلك في سائر البلاد ، وقاس بعضهم كل ذلك
على سائر البلاد .

وقاس بعضهم الهدى على الأضحية فيما يجزى منها ، ولم يقسه عليها في الذبح
والنحر قبل الإمام ، فأى ذلك يجزى قبل الإمام في الهدى ولا يجزئ في الأضحية .
وقاس غيره منهم بغض ذلك على بعض في الإباحة .

ولم يقس بعضهم الأعمى في وجوب الحج عليه على المقعد في سقوط الحج
عنه ، وقاسه بعضهم عليه .

وقاس بعضهم سكان ذى الحليفة - وهم على نحو مائتي ميل وخمسين ميلا
من مكة - على سكان يلملم - وهم على نحو ثلاثين ميلا من مكة - انهما لا هدى
عليهما إن تمتعا ، ولم يقسهم على من بينهم وبين مكة كالذى بينهم وبينها ، ولم
يقس أهل يلملم على أهل ذى الحليفة في قصر الصلاة والافطار في الصوم ،

وساوى غيرهم منهم بين كل ذلك فى ايجاب الهدى عليهم كلهم فى التمتع ، ولم يسوّ بينهم فى قصر الصلاة .

ولم يقس بعضهم لابس الخيط فى الاحرام يوما من غير ضرورة على لابسه اقل من يوم لغير ضرورة .

ولم يقس بعضهم قوله فى تحريم قتل المحرم للسمع الذى لا يؤذيه وايجاب الجزاء فى ذلك - : على قوله فى اباحة قتله للذئب وان لم يؤذيه ، ولم يجعل فى ذلك جزاء ، وهم مع ذلك - الا قليلا منهم - يقيسون قاتل الصيد خطأ على قاتله عمداً ، وعلى قاتل حيوان وغيره خطأ ، فأوجبوا الجزاء فى ذلك ، ولم يقيسوا - إلا قليلا منهم - قاتل النفس عمداً على قاتلها خطأ ، فلم يروا فى قاتلها عمداً كفارة .

وقاس بعضهم سقوط الجزاء عن (١) قاتل السبع العادى عليه على سقوط الضمان عنه فى البعير العادى عليه فيقتله ، ولم يقس بعضهم ذلك ، فرأى الضمان على قاتل البعير العادى عليه ، ولم ير الجزاء على قاتل السبع العادى عليه ، وقد قاسوا بعض ذلك على بعض فى ايجاب الجزاء فى قتل الخطأ .

ولم يقس بعضهم الحلال يقتل الصيد فى الحرم - فى حكم الجزاء - على المحرم يقتل الصيد فى الحل ، فرأى الصيام على المحرم ، ولم يجزه للحلال إلا بالمثل والاطعام فقط ، وساوى غيره بين الأمرين .

ولم يقيسوا قاتل الصيد فى حرم المدينة - فى ايجاب الجزاء عليه - على قاتله فى حرم مكة ، وقد أوجب ذلك بعض السلف والخلف .

ولم يقس بعضهم من اشترى أحد أربعة أثواب بغير عينه على أن يأخذ أيها شاء بدينار بالخيار ثلاثاً فلم يجزه هذا العقد - : على اجازته إذا اشترى أحد ثلاثة أثواب بغير عينه على أن يأخذ أيها شاء بدينار بالخيار ثلاثاً ، وسوى بعضهم

(١) فى الاصل (على) وهو خطأ

بين كل ذلك في المنع أو الجواز .

ولم يقس بعضهم قوله في تحريم بيع لبن النساء مخلوبا في قدح على إباحته بيع سائر الألبان مخلوبة في قدح .

ولم يقس بعضهم تحريم البيع قبل تمام القبض قبل التفرق في الذهب بعينه بالذهب بغير عينه وفي النفضة بالنفضة كذلك :- على إباحة تمام البيع قبل تمام القبض قبل التفرق في البر بالبر كذلك ، والشعير بالشعير كذلك ، والتمر بالتمر كذلك ، والملح بالملح كذلك ، فأبطل البيع في الذهب بالذهب والنفضة بالنفضة على كل حال ، وأجازه في هذه الأربعة إذا قبض الذي بغير عينه ولم يقبض الذي بعينه ، وقاس بعضهم كل ذلك في المنع من جوازه .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من جواز بيع شحم البطن باللحم متفاضلا على إباحته جواز بيع شحم الظهر باللحم متفاضلا ، وسوى بعضهم بين كل ذلك . ولم يقس بعضهم قوله : « إن الألية يجوز أن تباع باللحم متفاضلا » على منعه من بيع سائر الأعضاء باللحم متفاضلا ، وسوى بعضهم بين كل ذلك . وقاس بعضهم جواز بيع الرطب بالتمر ، على جواز بيع التمر الحديث بالتمر القديم . وقاس بعضهم بيع الدقيق بالبر متائلا على المنع من انتباز الرطب والتمر ، وقال : هما صنفان .

وقاس بعضهم منعه من بيع الدقيق بالبر البتة على النهي عن بيع الرطب بالتمر ، وقال : هما صنف واحد مجهول تماثله .

ولم يقس بعضهم رجوع من أعتق مملوكا اشتراه ثم اطلع على عيب بأرش العيب :- على منعه من ابتاع طعاما فأكله ثم اطلع على عيب كان به من الرجوع بأرش العيب .

ولم يقس بعضهم من باع مال غيره بغير إذن مالكه على من اشترى له شيئا بغير إذنه ، وسأوى بعضهم بين كلا الأمرين .

ولم يقس بعضهم بيع من طراً عليه الخرس على بيع من ولد أخرس فأجازه ههنا وأبطله هناك .

ولم يقس بعضهم بيع السكران على طلاقه ، فأجاز طلاقه وأبطل بيعه ، وقاسه بعضهم فأبطل كل ذلك ، وقد أجاز كل ذلك بعضهم .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في الشحم على جوازه في اللحم ، وقاس ذلك بعضهم فأجاز كل ذلك .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في السمك المالح على قوله في المنع من السلم في السمك الطري ، وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض في المنع من الكل أو جواز الكل .

ولم يقس بعضهم على جواز سلم الذهب والفضة في سائر الموزونات :- جواز سلم الموزونات بعضها في بعض ، وقاس ذلك بعضهم فأجازه فيما عدا ما يؤكل . ولم يقس بعضهم جواز السلم في قوله بتأخير النقد رأس المال اليوم واليومين بشرط وبغير شرط :- على منعه من ذلك في الأيام الكثيرة بشرط وبغير شرط . وقاس غيره بعض ذلك على بعض في المنع من الكل .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في القمح والفاكهة والكناش (١) واللبن ، على أن يأخذ منه كل يوم مقداراً معلوماً ، واشترط تأخير نقد الثمن الى الأجل البعيد :- على سائر قوله في المنع من تأخير النقد في السلم ، ومن منعه الدين بالدين .

ولم يقس بعضهم قوله في إباحة دقيق البر بالبر متماثلاً والمنع منه متفاضلاً :- على قوله : إن من سلم (٢) في قمح موصوف لخل الأجل لجائز عنده أن

(١) كذا في الاصل ولا أدري ما صوابه ؟

(٢) (أسلم في الشيء وسلم - بالتضعيف - واسلف) بمعنى واحد والاسم السلم . وهو معروف في السنة والفقهاء

يأخذ مكان القمح شعيراً أو سلتاً مثل كيل قمحه ، ولا يأخذ دقيق قحح ولا علساً
مثل مكيلة قمحه ، وكل ذلك عنده صنف واحد .

ولم يقس بيع البر والشعير والتمر والملح جزافاً على بيع الذهب والفضة جزافاً .
وأطرف من ذلك أنه لم يقس جواز بيع المصوغ من الذهب والفضة جزافاً
على قوله في المنع من بيع المسكوك منهما جزافاً .

ولم يقس بعضهم من سلم في طعام إلى أجل مسمى فأتاه به الذي هو
عليه قبل الأجل ، فقال : لا يجبر على قبوله (١) قبل أجله :- على قوله فيمن
أقرض آخر طعاماً إلى أجل فأتاه به قبل الأجل ، قال : يجبر على قبضه ، وقاس
غيره منهم أحدهما على الآخر : أن لا يجبر على القبض قبل الأجل .

ولم يقس بعضهم تعيين الدنانير والدراهم في المغصوب والبيوع على تعيين
سائر العروض ، وقاس غيره منهم بعض ذلك على بعض في تعيين كل ذلك .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن ابتاع طعاماً فعاب عليه فأباح الإقالة فيه من
جميعه ولم يبح من بعضه :- على قوله فيه إذا لم يعب عليه فأجاز الإقالة من كله
ومن بعضه .

ولم يقس بعضهم قوله في بطلان الصرف التفرق قبل تمام القبض على قوله
في جواز الإقالة مع التفرق قبل القبض التفرق اليسير ، ولا قاس بإباحة ذلك
في الإقالة بالتفرق اليسير على التفرق الكثير .

ولم يقس بعضهم منعه من التفاضل في الدقيق بالبر على إباحته التفاضل
في السويق بالبر ، وكلاهما برّ مطحون ، لم يسبق الدقيق السويق ،
ولا السويق الدقيق .

وأطرف من هذا أنه لم يقس جواز بيع البلح الصغير بالتمر عنده متفاضلاً
على المنع من بيع البلح الكبير بالتمر .

(١) في الاصل (لا يجبر على قوله) وهو خطأ ظاهر

ولم يقس بعضهم ما يبيس من الزيفزف (١) وعيون البقر والخوخ
والكمثرى - في حكم جواز بيعه ببعض من جنس واحد متفاضلاً -
على منعه من بيع الزبيب والبر والتين والبلوط بعضه ببعض من جنس واحد
متفاضلاً، ثم قاس الأصناف الأولى على الأصناف الأخرى في المنع من بيع كل ذلك
قبل أن يقبض . وقاس غيره منهم كل ذلك بعضه ببعض ، حتى السقمونيا والهلبيج
وقاس بعضهم الماء كؤل على الماء كؤل في الربا ، ولم يقس المعادن بالمعادن
في الربا ، فأباحوا رطل حديد برطل حديد ، والحديد والنحاس والذهب
والفضة والرصاص والقزدير والزئبق معدنيات كلها .
ولم يقس بعضهم قوله : ان القطنية كلها جنس واحد في الزكاة - : على
انها اصناف متفرقة في البيوع .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع الزبد باللبن ، أو اللبن ، أو
السمن باللبن جملة ، ولا الزيت بالزيتون جملة - : على قوله في جواز بيع البر
بالدقيق من البر متبائلاً ، ولا على قوله في جواز بيع السويق من البر بالبر متفاضلاً .
ولم يقس بعضهم قوله : إن سمن البقر وسمن الغنم صنف واحد ، وقولهم :
إن لحم الخروف من الضأن ولحم الحمار الوحشى صنف واحد ، وكذلك لحم
الأرنب - : على قوله : إن زيت الزيتون وزيت الجاجلان وزيت الفجل أصناف
متفرقة ، يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ببد ، ولا يجوز ذلك في نبيذ
التمر بنبيذ الزبيب ، ولا يجوز ذلك في لحم الجمل بلحم الأرنب ، ولا في لحم
حمار الوحش بلحم الخروف ، ولا فرق بين تعليله بأن كل ذلك ذو أربع وبين
تعليل غيره أن كل ذلك من الطير ومن غيره لحم ، ومن تعليل غيره بالتأنس
في الطير وذى الأربع ، والتوحش أيضاً فيهما ، لأن الله تعالى جزى الصيد بالانعام .
ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع العنب بالمعصير البتة على قوله في

(١) كذا في الاصل والله اعلم به ؟

إجازة بيع الغنبل بخل الغنبل متفاضلا ، وقد يخرج الخلل من الغنبل دون توسط كونه عصيرا .

ولم يقس بعضهم قوله : لا يباع اللبن بالسمن أصلا ، لأنهما صنف واحد مجهول تماثله ، ولا الشاة اللبون باللبن أصلا - : على إجازته بيع الشاة اللبون بالسمن ، ولا اللبن بالقمح الى أجل على إجازته الشاة اللبون بالقمح الى أجل . ولم يقيسوا قولهم في المنع من بيع القمح بالقمح بالتحري دون كيل ولا وزن على جواز ذلك عندهم في اللحم باللحم من صنفه ، نعم ولم يجيزوا الذهب بالفضة بالتحري ، وأجازوه في القمح بالتمر بالتحري .

ولم يقس بعضهم جواز القمح بالقمح عنده وزنا على منعه من سحالة الذهب بالذهب كيلا .

وأطرف من هذا أن بعضهم لم يقس منعه من اللحم المشوى باللحم النيء جملة على قوله في إباحة اللحم المطبوخ باللحم النيء تماثلا ومتفاضلا ، وكلاهما يدخله ملح وصنعة !

وأغرب شيء حكم من ذكرنا بأن اللحم والشحم صنف واحد ، وأن لحم النعامة والسكركي (١) ولحم الزرزور (٢) صنف واحد ، وأن لحم النعامة المطبوخ ولحمها النيء صنفان يجوز فيهما التفاضل !!

ولم يقس بعضهم جواز دجاجة بدجاجة على قوله في لحم دجاجة باحم دجاجة .

ولم يقس بعضهم منعه من ابتياع شاة واستئناء جلدها في الحضر على قوله في إباحة ذلك في السفر .

(١) يضم الكاف واسكان الراء ، طائر كبير أغبر اللون طويل العنق والرجلين أبيض اللون قليل اللحم يأوي الى الماء أحيانا .

(٢) بزاين مضمومتين بينهما راء ساكنة ، وقد تحذف واوه ، وهو طائر أكبر من العصفور

وأغرب من هذا أن بعضهم لم يقس قوله في إباحة ابتياع شاة واستثناء أرطال خفيفة منها أو استثناء رأسها -: على قوله في التحريم أن يستثنى منها أرطالا كثيرة ، أو أن يستثنى جنينها ، ولعله ليس فيه نصف رطل ، أو أن يستثنى يدها أو رجلها أو فخذا !

ولم يقس بعضهم منعه من ابتياع لحم هذه الشاة الحية على إباحته ابتياعها واستثناء البائع جلدتها . والعجب أن هذا الذي منع هو الذي أباح بعينه ، ليس هو شيئا آخر البتة ، لأنه في كلتا المسألتين إنما اشترى مسلوخها فقط ولا مزيدا ! ولم يقس بعضهم قوله في جواز بيع صغار الحيتان جزافا على منعه من بيع كبارها جزافا ، وقد يكون تكلف عد الكبار لـ كثرتها أصعب من عد الصغار لقلتها .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من ابتياع رطل لحم من هذه الشاة وإن شرع في ذبحها -: على قوله في إباحة ابتياع رطل من لبنها إذا شرع في حلبه . ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع لبن هذه الشاة شهرا على إباحة بيع لبنها كيلا ، وعلى إباحة بيع لبن هذه الغنم شهرا . ولم يقس بعضهم قوله في منع اقتسام الزرع والقمح بالتحري على قوله في إجازة قسمة اللحم بالتحري .

ولم يقس بعضهم بيع بطن بعد بطن جملة - من شجرة تحمل بطنين في السنة - على قوله في إجازة بيع المقاني بطناً بعد بطن ، والقصيل (١) كذلك . وقاس بعضهم جواز السلم في المعدود والمذروع وغير ذلك على جواز السلم في المكيل والموزون ، ولم يقيسوا جواز السلم حالا على جوازه إلى أجل ، وقاس بعضهم كل ذلك بالجواز .

(١) يفتح القاف وكسر الصاد المهملة . وهو الشعير يبرز أخضر لعلف الدواب ، سمي به لأنه يتصل - يعني يقطع - وهو رطب ، انظر المدونة (ج ٩ ص ١٠٦ و ١٤٨)

ولم يقس بعضهم جواز إنكاح اليتيمة بذت عشر سنين للفاقة على منعه من إباحة الفروج للضرورة .

وقاس بعضهم فاعل فعل قوم لوط على الزاني ، ولم يقس واطىء البهيمة على الزاني ، وكلاهما واطىء في مكان محرم .

ولم يقيسوا الغاصب على السارق ولأعلى المحارب ، وكلاهما أخذمالا بغير حق ، والغاصب بالمحارب أشبه من اللوطي بالزاني ، لأن الدبر غير الفرج ، والغاصب والمحارب مستويان في الاخافة وأخذ المال ، لاسيما وبعضهم يقول بقياس الشارب على القاذف ! فقد بان تناقضهم .

فان قالوا : إن الصحابة قاسوا الشارب على القاذف ، فقد تقدم تكذيب هذه الدعوى ، لاسيما وقد كفانا بعضهم المؤنة في هذا ، فنسوا أنفسهم وقالوا : الحدود لا تؤخذ قياساً ! وقد علمنا أن كل ما جاز للصحابة فهو جائز لمن بعدهم ، وما حدث دين جديد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأين الا يتساء بالصحابة رضوان الله عليهم حتى يتركوا النصوص لقول بعضهم إذا وافق تقليدهم ؟ فيلزمهم أن يوجبوا حداً على شارب الدم وآكل الميتة ولحم الخنزير !

وقد قاس بعض الفقهاء هؤلاء على شارب الخمر ، فرأى على كل واحد منهم ثمانين جلدة ، وهو الاوزاعي ، مع أن قياس شرب الدم على شرب الخمر - لو جاز القياس - أولى من قياس شرب الخمر على قذف محصنة .

ووجدنا بعضهم قد قاس من سرق أو شرب أو زنى ثم تاب واعترف على المحارب في سقوط الحد عنه .

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن حدثنا احمد بن دحيم حدثنا ابراهيم بن حماد حدثنا اسمعيل بن اسحق ثنا نصر بن علي ثنا محمد بن بكر هو البرساني (١) عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا سرق اللص ثم جاء تائباً

(١) بضم الباء الموحدة واسكان الراء المهملة .

فلا قطع عليه .

وبعضهم لم يقس هؤلاء على المحارب ، وقاسهم على القاتل ، والقاتل أبعد
شبهها من الحدود الواجبة من المحارب .

وقد قاس بعضهم القاتل اذا عفى عنه على الزانى غير المحصن ، ولم يقس عليه
المرتد اذا راجع الاسلام ، ولا المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه ، أو اذا
عفا الامام عن قتله ، أو اقتصر على مادون ذلك ، وكل هذا تناقض .

وقد ساوى الله تعالى بين الحر والميسر والأأنصاب والأأنلام ، فهلا قاسوا
وأوجبوا على لاعب القمار والميسر وعلى المستقسم بالأأنلام حدا كحد
الحرثانيا !! .

وبعضهم لم يقس قوله فى جواز بيع جزء مشاع على قوله فى المنع من
جواز رهنه وهبته والصدقه به .

وأكثرهم قاس البيع حين النداء للجمعة على النكاح حينئذ والاجارة فى
جواز كل ذلك أو فى إبطال كل ذلك .

وقاس بعضهم دخول حمل الجارية من غير سيدها ولبن الشاة وحمل الشجر
فى الرهن على كون الحوامل لكل ذلك فى الرهن ، ولم يقس سقوط ما قابل
الحوامل اذا تلفت من الشيء المرتهن فيه على قوله : انه لا يسقط من الحق
شيء يتلف الولد والحمل واللبن .

وبعضهم لم يقس قوله فى بيع القاضى دنانير الغريم فى ديونه التى هى دراهم
أو دراهمه فى ديونه التى هى دنانير - : على قوله فى المنع من بيع ما عدا ذلك
فى شيء من ديونه .

وبعضهم لم يقس قوله فى المنع من بيع مال الحى على قوله فى إباحة بيع مال
الميت فى ديونهما .

وبعضهم لم يقس قوله فى جواز النكاح بشهادة حرين فاسقين على قوله فى

ابطال النكاح بشهادة عيدين عدلين .

وأكثرهم لم يقس الكافر الوثني يسلم فيعرض على امرأته الاسلام فتأبى
فيمسح النكاح عنده :- على قوله في امرأة الكافر تسلم فيستأني عنده
بمسح نكاحه ما لم تنقض عدتها ولم يسلم هو ! وبعضهم ساوى بين الأمرين .
وبعضهم لم يقس قوله في كل كافر تزوج كافرة على خمر بعينها أو خنزير
بعينه ثم أسلمها فلا شيء لها غير ذلك :- على قوله : إن أصدقها خمرأً بغير عينها
أو خنزيراً بغير عينه ثم أسلمها ، فقال : لها في الخمر قيمتها ، ولها في الخنزير مهر مثلها .
وبعضهم لم يقس الحر يتزوج المرأة على خدمته لها شهراً - فقال : لها مهر
مثلها :- على العبد يتزوجها على ذلك ، قال : ليس لها إلا خدمته لها .
ولم يقس بعضهم إيجابه الطلاق على الذمي على قوله في اسقاط العدة عن
الذمية يطلقها الذمي .

ولم يقس بعضهم قوله : إن أجل العبد في العنة ستة أشهر وأجله في
الايلاء شهران وأجل الأئمة في المفقود سنتان وطلاق العبد تطليقتان وعدة
الأئمة حيضتان :- على قوله : ان للعبد أن يتزوج أربعاً ، وعلى قوله : ان
صيامه في الظهار شهران ، وفي الوطء في نهار رمضان كذلك ، وفي قتل الخطأ
كذلك ، وشهادة العبد والأئمة أربع شهادات في اللعان كالحر والحررة ، وعدة
المستحاضة الأئمة سنة كالحررة .

وقاس كل ذلك بعضهم ، فجعل حكم العبد في كل ذلك على نصف حكم الحر
وقال آخرون منهم : أجل العبد في الايلاء أربعة أشهر ، ولا يتزوج إلا
امراًتين ، فأبو حنيفة يقول : عدة الأئمة حيضتان ، ومن الوفاة نصف عدة
الحررة ، وبالشهور في الطلاق نصف عدة الحررة ، وتحرم الأئمة على زوجها الحر
أو العبد بتطليقتين إلا بعد زوج ، ولا يتزوج العبد إلا امرأتين فقط ، وأجل
العبد يولى من زوجته الأئمة نصف أجل الحر في إيلائه من الحررة ، وأجل

الحر في ايلائه من الائمة نصف أجل ايلائه من الحرة .

قال أبو حنيفة : صيام العبد من ظهاره من زوجته الحرة والائمة كصيام الحر في ظهاره من الزوجة الحرة والائمة ، ولا تحرم الحرة على زوجها العبد إلا بثلاث طلقات ، وأجل العبد يعن (١) عن زوجته الحرة أو الائمة كأجل الحر في ذلك ، وأجل العبد يولى من الزوجة الحرة كأجل الحر .

وقال مالك : عدة الائمة حيضتان ، ومن الوفاة نصف عدة الحرة ، وتحرم الزوجة الحرة والائمة على العبد بتطليقتين ، وأجل العبد يولى من زوجته الحرة والائمة نصف أجل الحر في ايلائه ، وأجل العبد يعن عن زوجته الحرة والائمة نصف أجل الحر .

وقال مالك : يتزوج العبد أربعا من الحرائر والاماء ، وصيام العبد في ظهاره من زوجته الحرة والائمة كصيام الحر ، وعدة الائمة في الطلاق بالشهور ثلاثة أشهر كالحرة .

وقال الشافعي : عدة الائمة حيضتان ، وفي الوفاة والشهور في الطلاق نصف عدة الحرة ، وتحرم الحرة والائمة على العبد بتطليقتين ، ولا يتزوج العبد إلا اثنتين ، وأجل العبد يعن أو يولى من الحرة أو الائمة كأجل الحر في كل ذلك ، وصيامه في الظهار كصيام الحر .

فاعجبوا لتناقض قياساتهم !! وهكذا في سائر الأحكام ولا فرق ! فاتفقوا في صوم الظهار على أن لا يقيسوه على سائر أحكام العبد ، ولا إجماع في ذلك ، لأن قتادة وغيره يقول : هو على نصف صيام الحر . ولم ينفقوا على نصف حكم العبد من حكم الحر إلا في عدة الوفاة وعدة الحيض وطلاق العبد والائمة ، ولا إجماع في ذلك ، لأن ابن سيرين يرى عدة الائمة كمدة الحرة في الوفاة وفي الأقراء ، وصح عن ابن عباس أنه أمر عبده بمراجعة

زوجته وهى أمة بعد طلقتين .

ولم يقس بعضهم قوله : - من نظر الى فرج امرأة طلقها طلاقا رجعيا فى العدة بشهوة فهى رجعة : على قوله : فان نظر الى شىء من بدنّها غير الفرج بشهوة فليست رجعة ، ولا على قوله : إنه إن لمسها فى بدنّها بشهوة فهى رجعة .

ولم يقس بعضهم قوله فى من قال لامرأته : است لى بامرأة ونوى الطلاق ولم يره طلاقا : على قوله لها : قومى ونوى الطلاق فهو طلاق .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : اختارى فقالت : أنا أختار نفسي ، قال : فهى بذلك طالق : - على قوله لها : طلقى نفسك فقالت : أنا اطلق نفسي ، أو قالت : قد اخترت نفسي ، فلم ير ذلك كله طلاقا . ولا على قوله : لو قال لها لا ملك لى عليك قال هو : طلاق .

ولا قاس بعضهم قوله لمن قال لامرأته : أنت طالق مثل الجبل فجعلها واحدة رجعية على قوله : إن قال لها أنت طالق مثل عظم الجبل فجعلها واحدة بائنة ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : اختارى اختارى فقالت : قد اخترت نفسي بالأولى أو قالت بالوسطى أو قالت بالآخرة فهى طلقة واحدة واحدة : على قوله فيمن قال لامرأته : اختارى اختارى اختارى فقالت : قد اخترت نفسي بالواحدة أو قالت بواحدة قال : فهى طالق ثلاثا .

ولا قاس بعضهم قوله فى التخيير على قوله فى التملك .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته المدخول بها : أنت على حرام مثل الخنزير والميتة والدم فقال : هى ثلاث ولا بد : على قوله ذلك فى غير المدخول بها ، وقال بعد ذلك لم انو إلا واحدة فانه يحلف وتكون واحدة ويراجعها ان أحبا ، ولم يقس ذلك كله على قوله : ان قال لمدخول بها أو لغير مدخول بها : أنت بنة أو أنت البتة فقال : هى ثلاث على كل حال فيهما معا .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته المدخول بها وغير المدخول بها : قد

خليت سبيلك : إنه ينوَّى ويحلف على ما نوى : على قوله لمن قال لامرأته :
حبلك على غاربك إنها في المدخول بها ثلاث ولا بد ، وفي غير المدخول بها
ينوَّى وتكون واحدة .

ولا قاس أكثرهم قوله في التحريم في الزوجة على قوله في التحريم في الأمة ،
وقد سوى بعضهم بين كل ذلك .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن شك أطاق أم لم يطلق وهي تقول له : لم تطلق
أنه تطلق عليه ولا بد : على قوله فيمن قال لامرأته : ان كتمتني أمراً كذا فأنت
طالق ، أو قال لها : إن ابغضتني فأنت طالق ، فأخبرته بخبر لا يدري أكتتمته
ما حلف عليه أم لا ، وقالت له : است أبغضك وهو لا يدري أصدقت أم كذبت
انه لا طلاق عليه .

ولا قاس بعضهم قوله في اباحة جميع كفارات الايمان قبل الحنث على
قوله : إن كفارة يمين الايلاء لا تكون إلا بعد الحنث .

ولا قاس بعضهم جواز تمرى العبد عنده على منعه من التكفير بالعق
فيما لا يجزى فيه إلا العتق لو اجد الرقبة ، وهو واجد رقبا يطوَّهن .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : كل امرأة أتزوجها عليك فهي
كظهر أمي ، قال : ليستزوج عليها واحدة أو ثنتين معاً أو ثلاثاً معاً ، وليس
عليه في كل ذلك إلا كفارة واحدة : على قوله لها : متى ما تزوجت عليك فالتى
أتزوج عليك كظهر أمي ، فرأى عليه لكل امرأة يتزوجها كفارة .

ولم يقس بعضهم سقوط اللعان عن الاعمى والمحدود لسقوط شهادتهما
على قوله : إن اللعان لا يسقط عن الفاسق المعلن لسقوط شهادته .

ولم يقس بعضهم قوله : من اعسر بالنفقة أجل شهرين أو نحوهما وإلا فرق
بينهما على قوله : فإن اعسر بالصداق أجل عامين أو نحوهما ثم فرق بينهما .
ولم يقس بعضهم عدة المستحاضة من الطلاق سنة ، ميزت الدم أم لم تميز

كانت لها أيام معهودة أو لم تكن ، على قوله : عدتها من الوفاة أربعة أشهر وعشر .

ولم يقس بعضهم قوله : من قتل أمة أو عبداً قيمة كل واحد منهما مائة ألف درهم لم يغرم في العبد إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ، وفي الامة خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، فان كانت القيمة أقل من عشرة آلاف في العبد وخمسة آلاف في الامة غرم القيمة كلها : على قوله : إن غصب عبداً أو أمة فتاتا عنده غرم قيمتهما ، ولو بلغت ألف ألف درهم . ولم يقس هذا الهذيان على سائر أقواله : إن احكام العبد على نصف احكام الحر ، في النكاح والطلاق وغير ذلك .

ولم يقس بعضهم قوله : إنه يقص بين الحر والعبد والكافر والمؤمن في النفس ، على قوله : إن مادون النفس يقص فيه بين المؤمن والكافر ، ولا يقص فيه بين العبد والحر .

ولم يقس بعضهم قوله : يقتل عشرة بواحد ، على قوله : لا تقطع يدان بيد ، ولا عينان بعين .

ولم يقس بعضهم قوله : لا يستقاد من أحد بحجارة ولا بطعنة برمح ، على قوله : يقتل الزاني المحصن بالحجارة ، والمحارب بالطعن بالرمح .

ولم يقس بعضهم إباحته قتل المرأة في الزنا وفي القود على قوله في منعه قتلها إذا ارتدت *

قال أبو محمد : فيما ذكرنا كفاية ، على أننا لم نكتب من تناقضهم في القياس وتركهم له إلا جزءاً يسيراً جداً من أجزاء عظيمة جداً . ولو تفحصنا ذلك لقام منه ديوان أعظم من جميع ديواننا هذا كله .

وكل ما ذكرنا فانهم إن احتجوا فيه باجماع على تركه ، لم ينفكوا من أحد وجهين : إما أن يدعوه بغير علم فيكذبوا ، وإما أن يصدقوا في ذلك ، فان

كانوا قد صدقوا أقروا أن الاجماع جاء بترك القياس ، ولو كان حقا ماجاء
الاجماع بتركه ، وان ادعوا أنهم تركوا القياس حيث تركوه لنص وارد في
في ذلك ، فاعلموا أن كل قياس خالفناهم فيه فان النص قد ورد بخلاف ذلك
القياس ، لا بد من ذلك . وان قالوا : تركنا القياس حيث تركناه لدليل غير
النص ، قلنا لهم : هذا مالا نعرفه ولا ندرية ، وأى دليل يكون أقوى من
النص ؟ ! هذا عدم لاسبيل إلى وجوده أبدا *

وبالجملة فكل واحد منهم انما استعمل القياس في يسير من مسائله جدا ،
وتركه في أكثرها ، فان كان القياس حقا فقد أخطوا بتركه وهم يعلمونه ، وان
كان باطلا فقد اخطوا باستعماله . فهم في خطأ متيقن إلا في القليل من أقوالهم *
وقال بعضهم : لا نقيس على شاذ .

قال أبو محمد : وهذا تحكم فاسد ، لانه ليس شيء من الشريعة شاذاً ، تعالى
الله أن يلزمنا الشواذ ، بل كل ماجاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه
وسلم فهو حق ، والحق لا يكون شاذاً ، وانما الشاذ الباطل .

وقال بعضهم : لا نقيس على فرع .

قال أبو محمد : وهذا كالاول ، ولا فرع في الشريعة ، وكل ماجاء نصاً أو
اجماعاً فهو أصل ، فأين ههنا فرع ؟ لو أنصف القوم أنفسهم ؟ !

وقال بعضهم : الحدود والكفارات لا تؤخذ قياساً .

قال أبو محمد : وما الفرق بينهم وبين من قال : بل العبادات وأحكام الفروج
لا تؤخذ قياساً ؟ وكل من فرق بين شيء من احكام الله تعالى فهو مخطئ . بل
الدين كله لا يحل ان يحكم في شيء منه بقياس . على أنهم قد تناقضوا وقاسوا
في البابين ، وأوجبوا حد اللوطى قياساً ، وأوجبوا كفارات كثيرة قياساً .
والقوم متناقضون تناقضاً يشبه اللعب والهزل . أعوذ بالله مما امتحنوا به !
فان قال قائل منهم لنا : وأنتم أيضاً قد تركتم حديثاً كثيراً .

قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : كذبتم وأفكتم ، ولا يوجد ذلك من أحد منا أبداً إلا بأربعة أوجه لا خامس لها :
إما لقيام البرهان على نسخه أو تخصيصه بنص آخر ، وهذا لا يحل لأحد خلافه .

وإما أنه لم يبلغ الى الذي لم يقل به منا ، وهذا عذر ظاهر و (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) .

وإما أن بعضنا يرى ترك كل مارواه المدلس إلا ما قال فيه « حدثنا » أو « أنبأنا » وهذا خطأ ، وبعضنا يرى قبول جميع روايته إذا لم يدلس المنكرات الى الثقات ، إلا ما صح فيه تدليسه ، وبهذا نقول ، وعلى كل ما ذكرنا البرهان ، والبرهان لا يتعارض ، والحق لا يعارضه حق آخر .

وإما أن بعضنا يرى ترك الحديثين المتعارضين ، لأنه لم يصح عنده الناسخ منهما ، واذ لم يصح عنده الناسخ منهما فهو منهي أن يقفو ما لا علم له به ، وهذا خطأ ، وبعضنا يرى ههنا الاخذ بالزائد ، وبه نقول .

فلبس منا أحد - والله الحمد - ترك حديثاً صحيحاً بلغه بوجه من الوجوه نقول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأى ولا لقياس . ونعوذ بالله من ذلك .

وأما هم فأنهم يتركون نصوص القرآن لا رأيهم وأهوائهم وتقليدهم ، ويتركون الصحيح من الحديث عندهم كذلك ، ويتركون القياس وهم يعرفونه ويعلمونه وهو ظاهر اليهم كذلك . فالتقوم لم يتمسكوا إلا باتباع الهوى والتقليد فقط . ونعوذ بالله من الخذلان .

وقد انتهينا من ايضاح البراهين على ابطال الحكم بالقياس في دين الله تعالى الى حيث أعاننا تعالى عليه ، راجين الأجر الجزيل على ذلك ، ولا حول ولا قوة الا بالله . من ينصف نفسه : أن القياس ضلال ومعضية وبدعة ، لا يحل لأحد الحكم

به في شيء من الدين كله ، فليتيق امرؤ ربه ، ولا يحمله اللجاج على الاعراض
عن الحق ، ولا يتقصم به حب استدامة رئاسة قليلة على تحمل ندامة طويلة ،
فمن قريب يقف في مواقف الحكم بين يدي عالم الخفيات ، فليفكر من حكم
في دين الله تعالى لغير ما عهد به اليه في كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم
اليينا : ماذا تكون حجته إذا سئل عن ذلك ؟ وليوقن أن من سئل يوم القيامة
بماذا حكمت ؟ فقال : بكلامك يارب وكلام رسولك الى ، فقد برئ من التبعة :
من هذا الوجه جملة ، ومن زاد على ذلك أو تعداه فليتنظر في المخلص ، وليعد
للمسألة في حكمه بتقليد الآباء ورأيه وقياسه جوابا . و (ستذكرون ما أقول
لكم وأفوض أمري الى الله) . وحسبي الله ونعم الوكيل .

الباب التاسع والثلاثون

في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين

قال أبو محمد علي بن أحمد رضى الله عنه :

ذهب القائلون بالقياس من المتخذين المتأخرين منهم الى القول بالعلل .
واختلف المبطلون للقياس ، فقالت طائفة منهم : اذا نص الله تعالى على أنه
جعل شيئا ما سببا لحكم ما خيث ما وجد ذلك السبب وجد ذلك الحكم .
وقالوا : مثال ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن الذبح بالسن :
« أما السن فانه عظم » قالوا : فكل عظم فلا يجوز الذبح به أصلا . قالوا :
ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السمن تقع فيه الفأرة : « فان
كان مائما فلا تقربوه » قالوا : فالميمان سبب أن لا يقرب ، فيث ما وجد
مائم حلت فيه نجاسة فالواجب أن لا يقرب .

قال أبو محمد : وهذا ليس يقول به أبو سليمان رحمه الله ولا أحد من

أصحابنا ، وإنما هو قول لقوم لا يعتد بهم في جملتنا ، كالقاساني (١) وضربائه .
وقال هؤلاء : وأما مالا نص فيه فلا يجوز أن يقال فيه : إن هذا
لسبب كذا .

وقال أبو سليمان وجميع أصحابه رضي الله عنهم : لا يفعل الله شيئاً من
الأحكام وغيرها لعلّة أصلاً بوجه من الوجوه . فإذا نص الله تعالى أو رسوله
صلى الله عليه وسلم على أن أمراً كذا لسبب كذا أو من أجل كذا أو لأن
كان كذا أو لكذا : فإن ذلك كله ندرى أنه جعله الله أسباباً لتلك الأشياء
في تلك المواضع التي جاء النص بها فيها ، ولا توجب تلك الأسباب شيئاً من
تلك الأحكام في غير تلك المواضع البتة .

قال أبو محمد : وهذا هو ديننا الذي ندين الله تعالى به ، وندعو عباد الله
تعالى إليه ، ونقطع على أنه الحق عند الله تعالى .

فأما الحديث الذي ذكروا في السن أنه عظم ، فكل عظم ماعدا السن
فالتذكية به جائزة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عاجزاً عما قدر عليه
هؤلاء المتخردون ، ولو كان الذكاة بالمظام حراماً لما اقتصر عليه السلام على
ذكر السن وحده ، ولما رضي بهذا العي من ذكر شيء وهو يريد غيره ،
ولقال : ما أنهر الدم وفرى الاوداج فكلوا ما لم يكن عظماً أو ظفراً . وصح
ضرورة أنه لو كانت العظمية مانعة من الذبح لما هي (٢) فيه ، لما كان
لذكر السن معنى ، ولكان تلبيساً لا بياناً ، فوضح يقيناً أن العظمية ليست
مانعة من الذبح بالجرم الذي هي فيه إلا أن يكون في سن فقط . وكذلك
القول في الحديث الآخر ولا فرق *

والقائلون بخلاف قولنا قد تناقضوا في الحديث المذكور نفسه ولم يعنونا
في طلب تناقضهم الى مكان بعيد ، لكن أتوا الى قوله صلى الله عليه وسلم

(١) بالشاف وبالسین المهملة (٢) في نسخة «بما هي»

في ذلك الحديث نفسه : « وأما الظفر فانه مدى الحبشة » فكان يلزمهم -
إذ جعلوا قوله صلى الله عليه وسلم « فانه عظم » سبباً مانعاً من الذبح بكل
عظم - أن يجعلوا قوله عليه السلام « وأما الظفر فانه مدى الحبشة » مانعاً
من التذكية بكل مدية كانت لحبشى ، وهذا مالا يقولونه ؛ بل اقتصروا على
المنع من الذبح بالظفر فقط ، فلو فعلوا كذلك في السن فمنعوا من الذبح به
ولم يتعدوه إلى سائر العظام لكان أهدى لهم . ولكن هكذا يتناقض
أهل الخطأ *

وأما أصحاب مالك وأبي حنيفة - وهم المغلبون للقياس على نصوص
القرآن والحديث في كثير من أقوالهم - فانهم تركوا القياس ههنا جملة ،
فأجازوا الذبح بكل عظم ، ثم لم يقنعوا بهذا إلا حتى تجاوزوا ذلك الى تخصيص
النص بلا دليل ، فأجازوا الذبح بكل سن نزعت ، واقتصروا على المنع من
الذبح بالسن التي لم تنزع ، وأجازوا الذكاة بكل ظفر قلع . وهذا خطأ منهم .
والناقص من الدين كالزائد فيه ولا فرق . (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)
فلو كان التعليل صواباً لكان ما نص الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام بأن
جعله سبباً للحكم أولى - عند كل من له مسكة عقل ودين - من علة يتكهنون
في استخراجها بلا دليل . فهم قد قلبوا ذلك كما ترى !!

قال أبو محمد : وأما الصواب الذي لا يجوز غيره ، فهو : أن السن والظفر
لا يحل الذبح بهما ولا النحر ، منزوعين كانا أو غير منزوعين . فأما ما عداها -
من عظم ومن مدى الحبشة أو غير ذلك مما يفرى - خلال الذبح به والنحر
والتذكية .

فان قالوا : ان الاجماع منعنا أن نطرد التعليل في مدى الحبشة في الحديث
المذكور . قيل لهم وبالله تعالى التوقيق : قد ثبت الاجماع على صحة قولنا ،
وعلى ابطال التعليل ، وأن لا نتعدى بالسبب المنصوص عليه إلى ما لم ينص

عليه ، ولو كان التعليل حقا ماجاز وجود الاجماع بخلافه .

قال أبو محمد : وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن الصباح ثنا ابو علي الحنفي ثنا قرّة بن خالد قال : انتظرنا الحسن خفاء فقال : دعانا جيراننا هؤلاء ، ثم قال : قال أنس بن مالك : « نظرنا (١) النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى اذا كان (٢) شطر الليل يبلغه جاء فصلى لنا ثم خطبنا فقال : ألا إن الناس قد صلوا ثم رقدوا ، وانكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة » (٣)

قال أبو محمد : فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسباب التي يختار لها تأخير العتمة انتظار الصلاة ، فيكون المنتظر لها في صلاة ما انتظرها ، ولم يكن هذا علة عند القائلين بالعلل في اختيار تأخير العصر والمغرب . فاذا كان مانص النبي صلى الله عليه وسلم عندهم ليس علة يبني عليها ، فالتى ولدوها بأرائهم الكاذبة أولى أن لا يبني عليها .

وقد تعدى بعضهم ممن لم يتق الله عز وجل الى أطم من هذا ، فقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالأمر ويقول بالقول مما لا يجوز ، لكن لعله شى آخر أراد .

قال : وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب » ثم ذكر أن يحرق بيوت المتخلفين عن الصلوات في الجماعات . فقالوا : هذا لا يجوز ، وانما قاله عليه السلام تغليظا ، لأنه أراد ذلك .

وقالوا : إن أمره عليه السلام بفعل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ليس على ايجاب ذلك ، وانما فعله ليزجر الناس عن اتخاذها ، لانها كانت تؤذى المهاجرين . قالوا : ومن ذلك قوله عليه السلام للذى دخل المسجد بهيئة بذة ورسول

(١) في رواية « انتظرنا » ومعناها واحد (٢) في البخاري بحذف « اذا »

(٣) اختصره المؤلف ، وهو في البخاري (ج ١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧) الطبعة المنيرية

الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال : « قم فاركم ركعتين » قالوا :
والركوع حينئذ لا يجوز ، وإنما أمره بذلك ليفطن له الناس فيتصدقوا عليه .
وقالوا : من ذلك أيضا أمره صلى الله عليه وسلم بنفسه الحج ، إنما أمر به
- وهو لا يجوز - ليريه جواز العمرة في أشهر الحج . ولهم من هذا التخليط
المهلك كثير .

قال أبو محمد : وقائل هذا لولا أنه يعذر بشدة ظلمة الجهل وضعف العقل
لما كان أحد أحق بالتكفير منه ويضرب العنق وباستيفاء المال ، لأنهم
ينسبون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأمر بالباطل وبما لا يجوز ،
ويصفونه بالكذب .

وليت شعري ! أعجز النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يأمر بقتل الكلاب
- كما فعل إذ أمره الله تعالى - حتى يحلق هذا التحليق السخيف ؟ الذي يشبه
عقول المعلمين لأمره بغسل الاناء من ولوغها سبعا ؟

أما كان لهم عقل يعلمون به أن من عصى أمره بأن لا يتخذ الكلاب وأن
من اتخذ كلبا لم يباح له اتخاذها نقص من عمله كل يوم قيراطان - : فهو لأمره
بغسل الاناء سبعا أعصى وأترك ؟ ! تعالى الله عن هذا ، وتنزه نبيه عليه
السلام عن هذا الوصف الساقط ، والصحابة رضى الله عنهم أطوع وأجمل لله
تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم من أن تكون هذه صفتهم . أو تراه عليه
السلام عجز عن أن يأمر أصحابه بالصدقة ، كما قد صرح لهم بذلك غير مرة ،
حتى يأمر بركوع لا يجوز ؟ !

أترى الصحابة لم يعقلوا أن العمرة في أشهر الحج جائزة ، وقد اعتمر بهم
النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في أشهر الحج عمرتين متصلتين بعد ثالثة
لم تتم : عمرة الحديبية ، وعمرة القضاء بعدها ، وعمرة من الجعرانة بعد
فتح مكة ، كلهن في أشهر الحج قبل حجة الوداع ؟ ! أما اكتفوا بهذا وبأمره

عليه السلام لهم في حجة الوداع « فمن شاء منكم أن يهل بعمرة فليفعل »
فأهل بالعمرة نساؤه وكثير من أصحابه؟ أما يكفي هذا من البيان بأن العمرة
في أشهر الحج جائزة؟ حتى يحتاج الى أمرهم بما لا يحل؟ بزعم من لازعم له من
فسخ الحج .

أما لمن نسب هذا إلى الصحابة رضي الله عنهم عقل أو حسن يردعه عن
هذا السخف والجنون ؟ !

إن من ظن هذا بهم لنى الغاية القصوى من الاستخفاف بأقدارهم ، أو
في غاية الشبه بالانعام ، بل هو أضل سبيلا !

وتراه عليه السلام لو لم يكن يريد (١) احراق بيوت المتخلفين عن الصلاة
في الجماعة حقا ؟ أما كان يكتبني بأن يأمر بهجرهم ، كما فعل بالمتخلفين عن تبوك؟
أو بطردهم ، كما طرد الحكم وهيتا الخنث ، أو بأدبهم كما أدب في الحمر قبل
استقرار الحد فيها بالاربعين ؟ حتى يتعدى الى الكذب والاختبار بما لا يحل؟
اللهم انا نبرأ اليك من هذا القول الفاحش المهلك .

حدثنا حمام بن احمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد
الرزاق عن معمر قال : قلت لعبيد الله بن عمر : أعلمت أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فمعمر ؟
قال : لا ، قلت : فيم تجترؤون على ذلك ؟ فسكت ، قال : فقلت ذلك لمالك ؟
فقال : لا تضع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخيل (٢) ثم ذكر
باقي الكلام .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه ، وهذا مذهب الأئمة

(١) كلمة « يريد » لم تكن في الاصل ، وبغيرها لا يستقيم الكلام .

(٢) نقله الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٧ ص ١٨٧) عن مصنف عبد الرزاق مختصرا ،
وفيه أن الذي سأل عبيد الله بن عمر العمري عبد الرزاق ، وهو خطأ اما من الناسخ واما من الطبع .

وكل من في قلبه اسلام، ثم يقع لهم الخطأ والوهلات التي لم يعصم منها بشر،
فأتى هؤلاء الاوباش المقلدون فقلدوهم في خطئهم الذي لم يقتبهاوا له، وعصوم
في الحقيقة التي ذكرنا، من أن لا يحمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم على الخيل
قال أبو محمد: فان ذكروا في ذلك مواصلة النبي صلى الله عليه وسلم بهم،
وقد نهاهم عن الوصال؟ فليعلموا: أن ذلك كان منه عليه السلام صيماً مقبولا
لان الوصال له مباح بالنص من قوله عليه السلام: «لست كاحد منكم» (١)
إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني، وكان منهم عقوبة لهم لاصيماً، هكذا في
نص الحديث: انه كان كالتنكيل بهم، وجائز للامام أن يمنع المرء الطعام اليوم
والليلة، ومقداراً يدرى أنه لا يبلغ به الموت، على سبيل التنكيل، كما فعل
عليه السلام. وبالله تعالى التوفيق *

ونحن ان شاء الله تعالى موردون مشاغب أصحاب العلل، على حسب
ما التزمنا لجميع خصومنا، ومبينون - بحول الله واهب القوة لاله الا هو
وعونه لنا ان شاء الله تعالى - تمويههم بها، وحل شغبهم الفاسد، ثم موردون
البراهين الضرورية الصادقة على إبطال العلل جملة. إن شاء الله تعالى وبه نعتمد *

احتج القائلون بالعلل بآيات ظاهرها كون بعض الاحكام من أجل بعض
الاحوال .

فن ذلك قول الله عز وجل وقد ذكر قتل أحد ابني آدم عليه السلام
لأخيه: (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس
أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا)

قال أبو محمد: فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق: هذا أعظم حجة عليكم،
لان الله تعالى لم يلزم هذا الاصر غير بني اسرائيل فقط، ولو أن ذلك علة
(١) في نسخة «اني لست كاحدكم» وهي توافق لفظ الترمذي من حديث أنس (ج ١ ص ١٤٩)
والحديث رواه الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة والمعنى واحد.

مطردة كما يدعون للزم جميع الناس .

فان قالوا : هو لازم لجميع الناس ، سألتناهم : ماتقولون في جميع الكبراء
أهى فساد في الارض أم ليست فساداً في الارض إلا ماسمى فساداً في الارض ،
وليس هذا واقعا إلا على المحاربة فقط ؟ ولا بد من أحد الجوابين .

فان قالوا : الكبراء كلها فساد في الارض . أريناهم شارب الخمر والسارق
والمرابي وآكل أموال اليتامي والزاني غير المحصن وآكل لحم الخنزير والدم والميتة
والغاصب والقاذف :- مفسدين في الارض ولا يحل قتلهم ، بل من قتلهم
قتل بهم قوداً ، فقد تقضوا قولهم إن حكم الآية المذكورة جار علينا ، لان
في نص تلك الآية اباحة قتل كل مفسد في الارض .

فان قالوا : ليس شئ من الكبراء فساداً في الارض حاشا المحاربة . أريناهم
الزاني المحصن يقتل وليس مفسداً في الارض ، فانتقضت العلة التي ادعوها علة ،
لان في الآية المذكورة أن لا تقتل نفس بغير نفس أو فساد في الارض ،
والزاني المحصن لم يقتل نفساً ولا أفسد في الارض ، وهو يقتل ولا بد ، ولا
يكون قاتله كانه قتل الناس جميعا

فان قالوا : إن زنى المحصن ووطء امرأة الاب وردة المرتد وشرب
المخدر ثلاث مرات في الخمر مرة رابعة - : هو فساد في الارض ، وماعدا هذه
فليس فساداً في الارض ، كابروا وتحكموا بلا دليل . وقد جعل النبي عليه السلام
الزاني وهو شيخ أو بامرأة جاره أو بامرأة المجاهد في سبيل الله أعظم جرماً
من سائر الزناة ، وسواء كانوا محصنين أو غير محصنين ، إلا أن غير المحصن على
كل حال لا يقتل وإن كان أعظم جرماً من المحصن في بعض الاحوال التي
ذكرنا . والمحصن على كل حال يقتل ، وإن كان غير المحصن أعظم جرماً منه في
بعض الاحوال التي ذكرنا .

وأيضا : فان هذا القول الذي قالوه ناقض لاصولهم في العلل ، وموجب

أن لا يكون الشيء علة إلا حيث نص الله عز وجل على أنه علة ، لأنهم يقولون :
إن الكبيرة لا تكون فساداً إلا حيث نص على أنها فساد ، وحيث أمر الله
تعالى بقتل فاعلها . وبطل اجراءهم العلة حيث وجدت . وهذا قولنا نفسه
حاشا التسمية بعلة أو سبب ، فانا لا نطلقه ، لان النص لم يأت به ، وإذا ليس
بيننا إلا التسمية فقط فقد ارتفع الخلاف ، إذ إنما نضايق في تصحيح المعنى
المسمى أو ابطاله ، ولا معنى للاسم ولا للمضايقة فيه إذا حققنا المعنى ، وإنما
نمنع منه من خوف التشكيك به والتلميس ، وتسمية الباطل باسم الحق ،
فهذا نوقف على فساد عمله ، ونبين له قبح مغيبته . وبالله تعالى التوفيق *

واحتج بعضهم بقول الله عز وجل حكاية عن المنافقين أنهم قالوا : (لا تنفروا
في الحر قل نار جهنم أشد حرا) .

قال أبو محمد : وهذه الآية كافية في إبطال العلل ، لان الله تعالى أخبر أن
جهنم ذات حر ، وأن الدنيا ذات حر ، ثم فرق تعالى بين حكميهما ، وأمرهم
بالصبر على حر الدنيا ، وأنكر عليهم الفرار عنه ، وأمرهم (١) الفرار عن
حر جهنم ، وأن لا يصبروا عليها أصلا . نعوذ بالله منها *
واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (لئلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج
أدعيائهم)

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لانه نص على أن النبي صلى الله
عليه وسلم إذ تزوج امرأة زيد ، وهو قد كان استلحقه ، ونحن مأمورون
باتباعه عليه السلام في تحليل ما أحل وتحريم ما حرم - : فنكاحه عليه السلام
أياها موجب علينا تحليل أزواج المستلحقين في الجاهلية ، غير استلحاق الولادة
لكن الاستلحاق المنسوخ فقط . وهذا الذي قلنا هو نص الآية ، ولو كان

(١) استعمل المؤلف فعل « أمر » متعديا بنفسه لفعلين وهو جائز . وفي اللسان
« وأمره إياه على حذف الحرف »

علة كما ادعوا للزم كل أحد أن ينكح امرأة دعيه ولا بد ، فلما لم يكن ذلك بلا خلاف ، سقط ظنهم أن إنكاحه عز وجل لرسوله عليه السلام زينب أم المؤمنين علة لما راموا تعليله بذلك . وصح قولنا : انه نص على إيجاب تحليل ما أحل الله تعالى لرسوله عليه السلام فقط . وبالله تعالى التوفيق * واحتجوا بقوله تعالى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم) .

قال أبو محمد : وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه ، والقول في هذه الآية كقول في الآية التي ذكرنا أننا ولا فرق ، لاننا قد وجدنا أموالاً كثيرة لم تقسم هذه القسمة ، بل قسمت على رتبة أخرى ، فلو كان عليه قسمة هذا الذي أفاء الله تعالى على رسوله عليه السلام إنما هي أن لا يكون دولة بين الاغنياء لكان ذلك أيضاً علة في قسمة سائر الاموال من الغنائم وغيرها كذلك ، فبطل ما توهموا ، وصح أن الله تعالى أراد فيما أفاء الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم - من أهل القرى مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب خاصة - أن لا يكون دولة بين الاغنياء منهم ، فلا يتعدى بهذا الحكم هذا الموضع ، إلا حيث نص الله تعالى عليه أيضاً في قسمة خمس الغنائم ولا مزيد . وهذا قولنا لا قولهم في إجراء العلل . وبالله تعالى نتأيد

واحتجوا بقوله تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لانه لم يكن لاحد على الله تعالى قط حجة لا قبل الرسل ولا بعدهم ، بل لله الحجة البالغة ، و(لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) . وقد أخبر تعالى أنه لم ينذر آباءهم ، وإن لم ينذروا فلا حجة لهم على الله عز وجل ، ولكن الله تعالى أراد الاحسان إلى من آمن من المنذرين بالرسل ، وأراد الاعذار الى من لم يؤمن منهم فهذا غرض الله عز وجل فيهم ومراده ، وليس هذا علة .

وسنمين - بعد انقضاء ذكر حجاجهم إن شاء الله تعالى - فرق ما بين العلة والسبب والفرض ، ببيان جلي لا يحيل على من له أذنى فهم . وبالله تعالى التوفيق واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (كذلك جزيناهم ببغيهم)

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هي حجة عليهم ، لانه تعالى نص على أنه جزى أولئك ببغيهم بأنواع العذاب المعجل في الدنيا : من الخسف والصيحة وعذاب الظلة والرجم وغير ذلك ، فلو كان البغى علة (١) في إيجاب الجزاء بذلك لكان ذلك واجبا أن يجزى به البغاة منا ومن غيرنا ، فلما رأينا كفار زماننا بغاة كأولئك ، وفيما نحن أيضاً أهل بغى كبغى أولئك نفسه ، فقينا تطفيف الميزان وفيما فعل قوم لوط وفيما الكفر الصريح ، كما كان في أولئك ، في المؤمنين منا ، وفي الكافرين من الحريين والكتابين ، ولم نجاز ولا جوزوا بشيء مما جوزى به أولئك — : علمنا أن البغى ليس علة للجزاء بما جوزى به أولئك ، لان (٢) العلة مطردة في معلولاتها أبداً ، لا تجوز (٣) أصلا . وصح ان البغى من أولئك كان سبباً لجزائهم بما جوزوا به ، وليس سبباً في غيرهم لان يجازوا بمثل ذلك ، فصح قولنا : ان الاسباب لا يتعدى بها المواضع التي نص الله تعالى ورسوله عليه السلام عليها ، ولا يوجب في كل مكان الحكم الذي وجب من أجلها في بعض الامكنة ، وسقط قولهم سقوطاً لا إشكال فيه . والحمد لله رب العالمين . وهذا قد ظهر كما ترى في الاسباب الصحيحة فما الظن بالاسباب الكاذبة التي يدعونها في الاحكام ، ويضعونها وضعا مختلفا متخاذلا بلا برهان ، إلا المجاهرة بالقرية ، وما لا يصح بوجه من الوجوه ؟ وبالله تعالى التوفيق * واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (يخربون بيوتهم بأيديهم وايدى المؤمنين

(١) في الاصل « فلو كان البغى عليه » الخ وهو خطأ واضح

(٢) في الاصل « لانه » وهو خطأ

(٣) بغي : لا تتعدى ، يقال : جازه يجوزاه اذا تعداه .

فاعتبروا يا أولى الابصار (الآيات الى قوله) (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله) الى قوله : (شديد العقاب) .

قال ابو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم ، لان المحاربين فيما بيننا واهل الاتحاد منا فهم مشاقون لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم ، واهل الكتاب منا كذلك ، وهم لا يخربون بيوتهم بأيديهم ولا بأيدي المؤمنين ، ولا يهدمونها بل يبنونها ، فصح يقينا ان المشاقة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ليست علة لخراب البيوت اصلا ، ولا سببا في خراب بيوت المشاقين ماعدا أولئك الذين نص الله تعالى على انه عاقبهم باخراهم بيوتهم من أجل مشاقتهم . وهذا هو نفس قولنا : ان الشىء اذا نص تعالى عليه بلفظ يدل على انه سبب لحكم ما في مكان ما فلا يكون سببا البتة في غير ذلك الموضع لمثل ذلك الحكم اصلا . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقوله تعالى : (انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون) قالوا : فكانت هذه عللا في وجوب تحريمها والانهاء عنها *
قال ابو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم من وجوه :

احدها : ان كسب المال والجاه في الدنيا أصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة ، أو وقع للعداوة والبغضاء فيما بيننا من الحمر والميسر ، وليس ذلك محرما اذا بغى على وجهه ، وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه رضى الله عنهم بنص قولنا إذ قال عليه السلام : « والله ما الفقر أخشى عليكم ، ولكن اخشى عليكم ان تفتح عليكم الدنيا فتنافسوا فيها فتهلككم كما اهلكت من كان قبلكم » (١) أو كما قال عليه السلام ، مما هذا حقيقة معناه ، فلا يظن جاهل أننا نقول شيئا

(١) الحديث رواه المؤلف بالمعنى وقد رواه البخارى من حديث عمرو بن عوف (ج ٤ ص ٢٠٧ وج ٥ ص ١٩٩ - ٢٠٠ وج ٨ ص ١٦٢ في الطبعة المنيرية) ورواه مسلم (ج ٢ ص ٣٨٤)

من عند أنفسنا ، أو برأينا أو بغير ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم .
وأيضاً فالميسر ماعهد منه قبل أن يحرم إيقاع عداوة بذاته ، (١) ولا فقد عقل ، ولا كان إلا وافقاً للناس (٢) ونافعاً لهم ، وكذلك قليل الخمر ليس فيه مما ذكر في الآية ، ولا كل من يشربها تفسد أخلاقهم ، بل نجد كثيراً من الناس يبتعدون إذا سكروا ، ويكثر من ذكر الآخرة والموت والاشفاق من جهنم ، وتعظيم الله تعالى والدعاء في التوبة والمغفرة ، ونجدهم يكرمون حينئذ ويحلمون ، ويزول عنهم كثير من سفههم وتوهم غوائلهم (٣) . فصح بكل ما ذكرنا أن الله تعالى لم يجعل إرادة الشيطان لما ذكر تعالى في الآية سبباً إلى تحريمها قط ، لكن شاء تعالى أن يحرمها إذ حرمها ، وقد كانت حلالاً مدة ستة عشر عاماً في الإسلام ، وقد كان كل ذلك موجوداً من الشيطان فينا وفي كثير الخمر ، وهي حلال يشربها الصالحون بعلم النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكر ذلك ، فلو كان ما وصفها الله تعالى به من الصد عن الصلاة وعن ذكر الله تعالى وإيقاع الشيطان العداوة والبغضاء بها علة للتحريم - : لما وجدت قط إلا محرمة ، لأنها لم تكن قط إلا مسكرة ، ولم يكن الشيطان قط إلا مريداً لائقاء العداوة والبغضاء بيننا فيها ، وكانت حلالاً وهي بهذه الصفة . فبطل أن يكون اسكارها علة لتحريمها أو سبباً ، لافي الوقت الذي نص الله عز وجل على تحريمها فيه ولا قبله البتة ، لأن قوله عز وجل : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر) إنما هو اخبار عن سوء معتقد الشيطان فينا فقط ، ولم يقل قط تعالى إن إرادة الشيطان لذلك هو علة تحريمها ، ولا أنه سبب تحريمها ، ولا يحل لأحد أن يخبر عن الله تعالى بما لم يخبر

(١) هذا يخالف المعروف المشاهد ، بل هو مغالطة صريحة

(٢) كذا في الاصل ولم أجد هذا الاستعمال ، والمراد منه واضح مفهوم .

(٣) وهذه أيضاً مغالطة كتلك

الله به عز وجل عن نفسه ولا أخبر به عنه رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو قولنا : أن المراعى إنما هو النص لاما عداه أصلاً . وبالله تعالى التوفيق . وقد قال بعض أصحابنا : إن إرادة الشيطان إيقاع العداوة والبغضاء بيننا في الحجر إنما كان بعد تحريمها ، لأن شاربها بعد التحريم صاد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة ، مبنغض من الصالحين ومعاد لهم . قال أبو محمد : وهذا أيضاً قد اقتضاه قولنا الذى ذكرناه ، وزاد عليه وبالله تعالى نتأيد .

وقد أدى تعليلهم — هذا الفاسد المفترى — جماعة من الجهال الى الضلال المبين ، فاذا رأوا سكراناً معربدا متلوثاً فى أقذاره وأهذاره جعلوا يقولون : فى مثل هؤلاء حرمت الحجر . نعود بالله من هذا القول ومما سببه من التعليل الملعون *

واحتجوا بقوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) .

قال أبو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم ، لاننا نحن نظلم من بكرة الى المساء ولم يحرم علينا طيبات أحلت لنا . فصح أن الظلم ليس علة فى تحريم الطيبات ولا سبباً له ، إلا حيث جعله الله تعالى بالنص سبباً له فقط ، لا فيما عدا ذلك المكان البتة *

واحتجوا بقوله تعالى : (ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً)

قال أبو محمد : وهذا عليهم ، لان الحكم المذكور لم يوجب استيقان جميع أهل الكتاب . بل فيهم غير مستيقن ، وفيهم من تهادى على شكه وافكه وشركه ولو كان علة لاستيقانهم لما وجد فيهم أحد غير مستيقن . فبطل ظنهم . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بقوله تعالى لموسى عليه السلام : (اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى) .

قال أبو محمد : وهذا حجة عليهم ، لان الكون بالواد المقدس طوى لو كان علة لخلع النعال أو سبباً له - : لوجب علينا خلع نعالنا بالوادى المقدس وبالحرم وبطوى ، فلما لم يلزم ذلك بلا خلاف صح قولنا : إن الشئ إذا جعله الله سبباً لحكم ما فى مكان ما فلا يكون سبباً إلا فيه وحده على الملزوم وحده لا فى غيره . فهذا كل ماراموا تبديله عن وجهه من آيات القرآن ، قد أريناهم بعون الله تعالى - أنه كله حجة عليهم ومبطل لقولهم بالتعليل الموجب عندهم للقياس . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نهيهِ عن ادخار لحوم الاضاحى أكثر من ثلاث : « إنما فعلت ذلك من أجل الدافة » (١)
قال أبو محمد : أحق الناس أن يستحي من الله تعالى عند ذكر هذا الحديث فأصحاب القياس القائلون بالعلل ، لانهم يبطلون هذا السبب الذى يعدونه علة فى المكان الذى ورد فيه ، ولا يقيسون عليه شيئاً أصلاً ! نعم ، ولا يأخذون بذلك الحكم بعينه ، بل يعصونه ، ويجيزون ادخار لحوم الاضاحى ما شاء المرء من الدهور ، وإن دفت الدواف ! أفلا يستحي من يبطل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نهيهِ اذا دفت دافة أن يدخر لحوم الاضاحى أكثر من ثلاث ويستجيز خلافه فى ذلك - : من أن يحتج بذلك القول المطروح عنده فى اثبات العلل الكاذبة ؟ ! وان الجوز باللوز الى أجل لا يحل ؟ ! إن هذا خلق فاسد ، منتج من رذائل حجة ، منها الجهل وقلة الحياء وقلة الورع وشدة العصبية وقلة المبالاة بالصدق وشدة الجور وقلة النصيحة وضعف (١) الحديث متفق عليه . ودفع المائى خف على وجه الارض ، والدافة الجماعة من الناس تقبل من بلد الى بلد ، يريد أنهم قدموا المدينة عند الاضاحى فنهاهم عن ادخار لحوم الاضاحى ليفرقوها ويتصدقوا بها فينتفع اولئك القادمون بها . اه من اللسان

المقل ، نعوذ بالله من كل ذلك ؟

وأما نحن فنقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل السبب في النهي عن ادخار لحوم الاضاحي أكثر من ثلاث ليال إن دفت دافة بحضرة الاضحى ، فإذا كان ذلك أبداً لا بد حرم ادخار لحومها أكثر من ثلاث ليال ، فإن لم تدف دافة بحضرة الاضحى فليدخر الناس لحومها ماشاءوا ، انقياداً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لم يأت ما يفسخه . وهذا الذي قلنا به هو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر *

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الاذن من أجل البصر » قال أبو محمد : وهذا موافق لقولنا لا لقولهم ، لأننا لم ننكر وجود النص حاكماً بأحكام مآلاً لأسباب منصوطة ، لكننا أنكرنا تعدى تلك الحدود إلى غيرها ، ووضع تلك الاحكام في غير ما نصت فيه ، واختراع اسباب لم يأذن بها الله تعالى .

وأيضاً : فهذا الحديث حجة عليهم ، لأنهم أول حاص له ، وأكثر أهل الفياس مخالفون لما في هذا الحديث ، من أن من اطع على آخر ففقاً المطلاع عليه عين المطلاع فلا شيء عليه *

وقالوا : ان قول المظاهر لأمرائه : أنت على كظهر أمي ، لما كان منكراً من القول وزوراً كان ذلك علة لوجوب الكفارة .

قال أبو محمد : وقد أبطلوا تعليلهم هذا ، فكفوا مؤنة أنفسهم ، فأقروا أن قول المرأة لزوجها : أنت على كظهر أمي ، منكراً من القول وزوراً ، ولم يوجب ذلك عليها الكفارة . وقال تعالى : (وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق) فسوى الله تعالى بين قول الرجل لأمرائه : أنت على كظهر أمي - وبين ادعائه ولد غيره ، ولم يجعل في أحد الوجهين كفارة ، وجعل في الآخر

الكفارة . فصح أن المساواة في الشبهة لا توجب المساواة في الحكم ، وبطل قولهم في التعليل ، إذ وجب في أحد المنكرين كفارة ولم يجب في الآخر .

وقد قال غيره من الفقهاء بإيجاب الكفارة على المرأة المظاهرة من زوجها ككفارة المظاهر ولا فرق *

فهذا كل ما موهوا به من الحديث ، لاح أنه حجة عليهم . وبالله تعالى التوفيق *

وجلة القول : أن كل شيء نص الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق . وكل ما زادوه بأرائهم مما ليس في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله عليه السلام فهو باطل وإفك . وهم كمن قال : لما حرم الله تعالى وفرض ما شاء حرمت أنا أيضا وفرضت ما شئت ، لأنه تعالى حرم وفرض ولا فرق .

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق عمرو بن عبسة في نهيه عليه السلام عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها : « إن تلك ساعة تطلع ومعهما قرن الشيطان ويسجد لها الكفار حينئذ » وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس و : « إن تلك الساعة تسجرفها النار » فلو كان هذا على بادئ الرأي وظاهر الاحتياط ، لكانت الصلاة حينئذ أخرى وأولى ، معارضة للكفار ، فإذا سجدوا للشمس صلينا نحن لله تعالى ، وإذا سجرت النار صلينا نعوذ بالله منها *

هذه صفة علمهم المنترة الكاذبة ، وهذا ما جاء به النص ، فصح أنه لا يحل لأحد تعليل في الدين ، ولا القول بأن هذا سبب هذا الحكم ، إلا أن يأتي به نص فقط *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : واحتج بعضهم في إيجاب القول بالعلل وأن الأحكام إنما وقعت لعل - : بأن الأسماء مشتقة في اللغة .

وهذا لو صح لما كان لهم فيه حجة ، إذ لا سبب في الاشتقاق يتوصل به الى اثبات العلل في الأحكام ، فكيف وهو باطل !

والاشتقاق الصحيح إنما هو اختراع اسم لشيء ما مأخوذ من صفة فيه ، كتسمية الأبيض من البياض ، والمصلى من الصلاة ، والفاسق من الفسق ، وما أشبه ذلك . وليس في شيء من هذا ما يوجب أن يسمى أبيض ما لا بياض فيه ، ولا مصليا من لا يصلى ، ولا فاسقا من لا فسق فيه . فأى شيء في هذا مما يتوصل به الى إيجاب القياس ، والقول بأن البر إنما حرم أن يباع بالبر متفاضلا لانه مأكول ، أو لانه مكمل ، أو لانه مدخر ؟ وهل يتشكل هذا الحق في عقل ذى عقل ؟! وبالله تعالى التوفيق .

وأما ما عدا هذا من الاشتقاق ففساد البتة ، وهو كل اسم علم وكل اسم جنس أو نوع أو صفة ، فإن الاشتقاق في كل ذلك يبطل ببرهان ضرورى ، وهو أننا نقول لمن قال : إنما سميت الخيل خيلا لاجل الخيلاء التى فيها ، وإنما سمي البازى بازيا لارتفاعه ، والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها ، والخاوية خاوية لأنها تخبأ ما فيها - : إنه يلزمك فى هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما البتة :

أحدهما : أن تسمى رأسك خاوية ، لان دماغك مخبوء فيه ! وأن تسمى الارض خاوية ، لأنها تخبأ كل ما فيها ! وأن تسمى أنفك بازيا لارتفاعه ، وأن تسمى السماء والسحاب بازيا لارتفاعهما ، وكذلك القصر والجبل ! وأن تسمى بطنك قارورة ، لان مصيرك مستقر به ! وأن تسمى البئر قارورة ، لان الماء

مستقر فيها ! وأن تسمى المستكبرين من الناس خيلا ، للخيلاء التي فيهم !
ومن فعل هذا لحق بالجائنين المتخذين لاضحاك سخفاء الملوك في مجالس الطرب ،
وصار ملهى وملعباً وضحكة يتطايب بخبره ، وكان بالرحمة ومداداة الدماغ
أولى منه بغير ذلك !! فان أبى ترك اشتقاقه الفاسد .

والوجه الثانى : أن يقال : ان اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من
الاستقرار والخابية من الخب : فن أى شئ اشتقت الخيلاء والاستقرار
والخب ؟ وهذا يقتضى الدور الذى لا ينفعك منه ، وهو أن يكون كل واحد
منهما اشتق من صاحبه ، وهذا جنون ! أو وجود أشياء لا أوائل لها ولا نهاية ،
وهذا مخرج الى الكفر والقول بازلية العالم ! ومع أنه كفر فهو محال ممتنع .
وأىضا : فاذا بطل الاشتقاق فى بعض الاسماء كلف من قال به فى بعضها
أن يأتى ببرهان ، وإلا فهو مبطل .

وأىضا : فليس قول من قال : إن الخيل مشتقة من الخيلاء - : أولى
بالقبول من قول من قال : بل الخيلاء مشتقة من الخيل . وكلا القولين دعوى
فاسدة زائفة لادليل على صحتها ، بل البرهان الضرورى قد قام على بطلانها
لانه لم توجد قط الخيلاء إلا والخيل موجودة ، ولا وجدت الخيل إلا والخيلاء
موجودة ، ولم يوجد قط أحدهما قبل الآخر . فبطل قولهم . وبالله تعالى نتأيد
ولو كان ما قالوا لكانت الاسد أولى أن تسمى خيلا ، لانها أكثر خيلاء
من الخيل ، ولكانت النسر أولى ان تسمى بزاة من الصقور ، لانها أشد
ارتفاعا منها . وإلا فما الذى جعل القوارير أولى بهذا الاسم من الرمان والعتائد
والادراج والقلال ؟ (١)

(١) لا معنى لذكر الرمان هنا الا ان كان المراد به « رمانة الفرس الذى فيه علفه »
كما فى اللسان . والعتائد جمع عتيقة وهى ما يوضع فيه الطيب ونحوه ، وهى كالصندوق الصغير
الذى تترك فيه المرأة ما يعز عليها من متاعها . والادراج جمع درج — بضم الدال واسكان
الراء — وهو بمعنى العتيقة .

وقد عارضت بهذا وشبهه أذكر من لقينا من شيوخنا في اللغة ، وهو أبو عبيدة حسان بن مالك رحمه الله ، فإ وجدت عنده مدفعا ولا اعتراضا ، وكان رحمه الله النهاية في علم اللغة ، مع تحريه فيما يورده منها وثبته وشدة انصافه وقالوا : لما وجدنا العصور حلولا يسمى خمرأ وهو حلال ، ثم حدثت فيه الشدة فسمى خمرأ حرم ، ثم ارتفعت الشدة فلم يسم خمرأ ، لكن سمي خلا - : علمنا أن العلة المحرمة ، والتي حرم من أجلها ، والتي من أجلها سمي خمرأ - : هي الشدة .

قال أبو محمد : هذا كلام فاسد في غاية الفساد فأول ذلك أن يقال لهم : في أي عقل وجدتم أن كون الشدة فيه أوجبت أن يسمى بالخاء والميم والراء ؟ ولكن لا بد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى ، ليقم التفاهم فيها بين المخاطبين ، فعاق على ما فيه الشدة اسم ما ، وعلى ما لا شدة فيه اسم آخر ، لالتقى إلا ليفهم الناس مراد من كلهم وخاطبهم ، وكذلك كل موجود في العالم ، إلا ما ضاقت اللغة عن تسميته ، أو عجز أهلها عن ذلك ، أو لم يرد الله تعالى أن يكون له في هذه اللغة اسم .

وأيا : فإن اللغة العربية أول من نطق بها اسماعيل ، والخمر أقدم من كون اسماعيل في الأرض ، لأنها من الأشياء التي علم الله آدم أسماءها ، قال تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) أفعم تعالى ولم يخص ، فقد كانت الخمر على حالها من الاسكار والشدة وهي حلال ، وهي لا تسمى خمرأ . فظهر كذب هذا القائل وإيمه .

وأيا : فإن الخمر تسمى في كل لغة بغير اسم الخمر عندنا ، فما وجدنا ألسنتهم تلتوى لذلك ، ولا أحكامهم تنطوي ، ولا الخمر حلت لهم لأجل أن اسمها عندهم غير اسمها في اللغة العربية ، ولم نجد قط تلك العين المسماة خمرأ إلا

وهي مسكرة في كل وقت ، وفي كل أمة ، وفي كل مكان ، حاشا خمر الجنة فقط .
فبطل قولهم في العلل . وبالله تعالى التوفيق .

وأيضا : فالعرب تسمى الخمر بخمسة وستين اسما ؛ (١) ما وجدناها تضطر
الى ترك شيء منها ، ولا اضطرت الى وضعه . وقد بيننا الكلام في كيفية
أصل اللغات في باب مفرد من كتابنا هذا . والله الحمد .

وكذلك قالوا : إن كون البر مطعوما محرما متفاضلا هو علة تسمية ذلك
ربا . والقول عليهم في ذلك كالتقول في الخمر ولا فرق . وبالله تعالى لا اله إلا
هو التوفيق .

وقالوا : العلة في وجوب كون الرقبة في الظهار مؤمنة هي وجوب كونها
سليمة الاعضاء كرقبة القتل

قال أبو محمد : وهذا تحكم فاسد ، واحتجاج للخطأ بالخطأ ، وللدعوى
بالدعوى .

ومثلهم في هذا القول كإنسان قال : لى على زيد درهم ، فقيل له : ألك بينة ؟
فقال : نعم ، فقيل : وما هي ؟ قال : ان لى على عمرو درهما ، فقيل له : وما بينتك
على أن لك على عمرو درهما ؟ فقال : بينتى على ذلك أن لى على زيد درهما 1
فهو يريد يجعل دعواه صحة لدعوى له أخرى ، وكلماتها ساقطة ، إذ لا دليل
عليها . وليس هذا الفعل من أفعال أهل العقول . ودعواهم أن الرقبة في كلا
الموضعين لا تجزى إلا أن تكون سليمة دعوى زائفة لا تصح ، فكيف أن
يقاس عليها أن لا تكون إلا مؤمنة ؟ *

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنها كفارة عن ذنب .

قال أبو محمد : وليس على قاتل الخطأ ذنب أصلا ، فبطل تعليلهم الفاسد .

(١) تجدد بعضها في تهذيب الالفاظ لابن السكيت (ص ٢١١ - ٢٢٣) وفي فقه اللغة (ص ٩٠٠)

— ١٠٤ طبعة المكتبة التجارية - ١٣٤٦) وتجدها مفصلة في المختصر لابن سيده (ج ١١ ص ٧٢ - ٨١)

وأيضاً : فهذه دعوى كالأولى ، لا دليل عليها .
وما الفرق بينهم وبين من قال : إنما وجبت في القتل أن تكون الرقبة
مؤمنة لأنها كفارة عن قتل ، فاعدا القتل فلا تجب فيه مؤمنة ؟ وهذا
لا انفكاك منه . فكل هذه دعوى لا دليل عليها ، ولا ينفكون ممن يبطل ما
أثبتوا ويثبت ما أبطلوا .

واعلم أنه لا يمكن أحداً منهم أن يدعى علة في شيء من الأحكام إلا أمكن
تخصمه أن يأتي بعلة أخرى يدعى أن ذلك الحكم إنما وجب لها . وهذا ما لا
يخلص لهم منه . وبالله تعالى نعتصم *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، قد بيناعواره ، ولاح اضمحلاله .
والحمد لله رب العالمين .

ونحن الآن - بعون الله تعالى وقوته لا آله إلا هو - شارعون في إبطال
القول بالعلل في شيء من الشرائع . وبالله تعالى التوفيق .

فيقال لمن قال : إن أحكام الشريعة إنما هي لعلل :
أخبرونا عن هذه العلل التي تذكر : أهى من فعل الله تعالى وحكمه ؟ أم
من فعل غيره وحكم غيره ؟ أم لا من فعله تعالى ولا من فعل غيره ؟ ولا سبيل
إلى قسم رابع أصلاً .

فإن قالوا : من فعل غير الله ومن غير حكمه ، جعلوا ههنا خالفاً غيره ، وفاعلاً
للحكم غيره ، وجعلوا فعل ذلك الفاعل موجباً على الله تعالى أن يفعل ما فعل ،
وأن يحكم بما حكم به . وهذا شرك مجرد ، وكفر صريح ، وهم لا يقولون ذلك .
فإن قالوا : ليست من فعله ولا من فعل غيره ، أوجبوا أن في العالم أشياء
لا فاعل لها ، أو أنهم هم الحاكمون على الله تعالى بها ، وهم الذين يحللون

ويحرمون ، ويقضون على الباري عز وجل . وهذا كفر مجرد ، ومذهب أهل الدهر . وهم لا يقولون ذلك .

فان قالوا : بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه . قلنا لهم : أخبرونا عنكم : أفعلمها الله تعالى لعله ؟ أم فعلها لغير علة ؟ فان قالوا : فعلها تعالى لغير علة ، تركوا أصلهم ، وأقروا أنه تعالى يفعل الأشياء لا لعله . أوقيل لهم أيضا : ما الذي أوجب أن تكون الاحكام الثواني لعلل ، وتكون الافعال الأول التي هي علل هذه الاحكام لا لعلل ؟ وهذا تحكم بلا دليل ، ودعوى ساقطة لا برهان عليها . وان قالوا : بل فعلها تعالى لعلل آخر ، سئلوا في هذه العلل أيضا كما سئلوا في التي قبلها ، وهكذا أبداً . فلا بد لهم ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما أن يقفوا في أفعال ما فيقولون : إنه فعلها لغير علة ، فيكونون بذلك تاركين لقولهم الفاسد : انه تعالى لا يفعل شيئاً إلا لعله ، أو يقولون بمفعولات لا نهاية لها ، وبأشياء موجودة لأوائل لها . وهذا كفر وخروج عن الشريعة باجماع الامة *

وقبح الله قولاً يضطر قائله الى مثل هذه المواقف . فبطل قولهم في العلل وصح قولنا : ان الله تعالى يفعل ما يشاء لا لعله أصلاً بوجه من الوجوه ، بهذا البرهان الضروري الذي لا انفكاك عنه . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ويكفي من هذا كله أن جميع الصحابة رضی الله عنهم أولهم عن آخرهم - وجميع التابعين - أولهم عن آخرهم - وجميع تابعي التابعين أولهم عن آخرهم - ليس منهم احد قال : ان الله تعالى حكم في شيء من الشريعة لعله ، وانما ابتدع هذا القول متأخروا القائلين بالقياس .

وايضا : فدعواهم ان هذا الحكم حكم به الله تعالى لعله كذا ، فرية ودعوى لا دليل عليها ، ولو كان هذا الكذب على احد من الناس لسقط قائله ، فكيف على الله عز وجل *

ولسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة ، بل نثبتها ونقول بها ،
لكننا نقول : إنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله تعالى أسباباً ، ولا
يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت أسباباً
له . وقد بينا كثيراً من ذلك في أول هذا الباب .

قال أبو محمد : ومن عجائب هؤلاء القوم أنهم لو قيل لهم : تعمدوا الباطل ،
ماقدروا على أكثر مما فعلوا !!

ومن ذلك : أنهم أتوا إلى حكم لم ينص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم على أن له سبباً ، وهو تحريم البر بالبر متفاضلاً ، فجعلوا له سبباً وعلة ،
وحرّموا من أجله الحديد بالحديد متفاضلاً ، وبيع الارز بالارز متفاضلاً ،
وبيع السقمونيا بالسقمونيا متفاضلاً ، ثم أتوا إلى حكم جعل له رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبباً ، وأخبر أنه حكم بذلك من أجله ، فمعصوه واطرحوه
وهو قوله عليه السلام : انه نهى عن ادخار لحوم الاضاحى فوق ثلاث لاجل
الدافة ، فقالوا : ليست الدافة سبباً ، ولا يجب من اجلها ترك ادخار لحوم
الاضاحى ! وهكذا يكون عكس الحقائق !! وبالله تعالى نموذ من الخذلان .
قال أبو محمد : فان قائل : أنتم تنكرون القول بالعلل ، وتقولون بالاسباب ،
فما الفرق بين الامرين ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن الفرق بين العلة وبين السبب ، وبين
العلامة وبين الفرض : - فروق ظاهرة لا ثغرة واضحة ، وكلها صحيح في بابه ،
وكلها لا يوجب تعليلاً في الشريعة ، ولا حكماً بالقياس أصلاً ، فنقول وبالله
تعالى التوفيق :

إن العلة هي اسم لكل صفة توجب أمراً إيجاباً ضرورياً ، والعلة لا تفارق
المعلول البتة ، ككون النار علة الاحراق ، والناج علة التبريد ، الذي لا يوجد
أحدهما دون الثاني أصلاً ، وليس أحدهما قبل الثاني أصلاً ولا بعده .

وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كغضب
أدّى الى انتصار، فالغضب سبب الانتصار، ولو شاء المنتصر أن لا ينتصر
لم ينتصر، وليس السبب موجبا للشيء المسبب منه ضرورة، وهو قبل الفعل
المتسبب منه ولا بد.

وأما الغرض فهو الامر الذى يجرى اليه الفاعل ويقصده بفعله، وهو
بعد الفعل ضرورة، فالغرض من الانتصار اطفاء الغضب وإزالته، وإزالة
الشيء هو شيء غير وجوده وإزالة الغضب غير الغضب، والغضب هو السبب فى
الانتصار، وإزالة الغضب هو الغرض فى الانتصار. فصح ان كل معنى مما ذكرنا
غير المعنى الآخر، فالانتصار بين الغضب وبين إزالته، وهو مسبب للغضب
وإذهاب الغضب هو الغرض منه.

وأما العلامة فهي صفة يتفق عليها الانسانان، فاذا رآها أحدهما علم الامر
الذى اتفقا عليه، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود:
«إذنك على أن يرفع الحجاب وأن تستمع سوادى حتى أتياك» (١) فكان
رفع الحجاب واستماع حركة النبي صلى الله عليه وسلم علامة الاذن لابن مسعود.
وكقوله عليه السلام: «إني لأعرف أصوات رفقة الاشعرين بالقرآن حين
يزجلون بالليل وأعرف منازلهم من اصواتهم بالقرآن بالليل وان كنت لم أر
منازلهم حين نزولوا بالهار» (٢) فكانت اصوات الاشعرين بالقرآن علامة
لموضع نزولهم. ومن هذا أخذت الاعلام الموضوعة فى الفلوات لهداية
الطريق، والاعلام فى الجيوش لمعرفة موضع الرئيس

(١) «إذنك» بكسر الهمزة واسكان الذال المعجمة. وفى الاصل «آذنك» وهو
خطأ و«يرفع» بالبناء للمجهول كافى صحيح مسلم (ج ٢ ص ١٧٦) ويجوز «ترفع» بالخطاب كما
فى طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ١٠٩) وسند احمد (ج ١ ص ٣٨٨ و٣٩٤ و٤٠٤) و«تستمع»
من «استمع» كافى اكثر الروايات الارواية احمد (١: ٣٩٤) فانها «تسمع» من الثلاث
(٢). لم أجد هذا الحديث بعد طول البحث

قال أبو محمد : وهذا معنى رابع .

وقد سمي بعضهم أيضا العلل معاني ، وهذا من عظيم شغبهم ، وفساد متعلقهم ، وإنما المعنى تفسير اللفظ ، مثل أن يقول قائل : ما معنى الحرام ؟ فتقول له : هو كل ما لا يحل فعله ، أو يقول : ما معنى الفرض ؟ فتقول : هو كل ما لا يحل تركه ، أو يقول : ما الميزان ؟ فتقول له : آلة يعرف بها تباين مقادير الأجرام . فهذا وما أشبهه هو المعاني ، وهذا أيضا شيء خامس .

وكل هذا لا يثبت علة للشرائع ، ولا يوجب قياسا ، لأن العلامة إذا كانت موضوعة لأن يعرف بها شيء ما فلا سبيل إلى أن يعرف بها شيء آخر بوجه من الوجوه ، لأنه لو كان ذلك لما كانت علامة لما جعلت له علامة ، ولوقع الأشكال .

قال أبو محمد : فلما كانت هذه المعاني المسماة الخمسة التي ذكرنا - : مختلفة متغايرة ، كل واحد منها غير الآخر ، وكانت كلها مختلفة الحدود والمراتب : وجب أن يطلق على كل واحد منها اسم غير الاسم الذي لغيره منها ، ليقع الفهم واضحا ، ولئلا تختلط فيسمى بعضها باسم آخر منها ، فيوجب ذلك وضع معنى في غير موضعه ، فتبطل الحقائق .

والأصل في كل بلاء وعماء وتخليط وفساد - : اختلاط الأسماء ، ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة ، فيخبر الخبر بذلك الاسم ، وهو يريد أحدا من المعاني التي تحته ، فيجمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد الخبر ، فيقع البلاء والأشكال . وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكا لمن اعتقد الباطل ، إلا من وفقه الله تعالى .

فأذا قد بينا هذه الأسماء الأربعة ، وهي العلة والغرض والسبب والعلامة . وبيننا أن معانيها مختلفة ، وأن مسمياتها شتى ، وحسمنا داء من أراد إيقاع اسم العلة في الشريعة على معنى السبب ، فيخرج بذلك إلى ما لا يحل اعتقاده ،

من أن الشرائع شرعها الله تعالى لعلل أوجبت عليه أن يشرعها ، أو الى الفرية على الله تعالى في الادعاء أنه شرع عللا لم ينص عليها هو تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أذنا بها ، ولا بد لأهل العلل من أحد هذين السبيلين ، وكلاهما مهلك .

ولسنا ننكر أن يكون الله تعالى جعل بعض الاشياء سببا لبعض ما شرع من الشرائع ، بل نقر بذلك ونثبتته حيث جاء به النص ، كقوله عليه السلام : « أعظم الناس جرما في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » وكما جعل تعالى كفر الكافر وموته كافرا سببا الى خلوده في نار جهنم ، والموت على الايمان سببا لدخول الجنة ، وكما جعل السرقة بصفة ما سببا للقطع ، والقذف بصفة ما سببا للجلد ، والوطء بصفة ما سببا للجلد والرجم ، وكما نقر بهذه الاسباب المنصوصة عليها ، فكذلك ننكر أن يدعى أحد سببا حيث لم ينص عليه .

ولسنا نقول : إن الشرائع كلها لأسباب ، بل نقول : ليس منها شيء لسبب إلا مانص منها أنه لسبب ، وما عدا ذلك فأنما هو شيء أراد الله تعالى الذي يفعل ما شاء ، ولا يحرم ولا يحلل ، ولا يزيد ولا ينقص ، ولا نقول إلا ما قال ربنا عز وجل ، ونبيننا صلى الله عليه وسلم ، ولا نتعدى ما قال ، ولا نترك شيئا منه ، وهذا هو الدين المحض ، الذي لا يحل لاحد خلافه ، ولا اعتقاد سواه . والله تعالى التوفيق *

وقد قال تعالى واصفاً لنفسه : (لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه ، وأن أفعاله لا يجري فيها « لم ؟ » ، وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه تعالى وأفعاله : « لم كان هذا ؟ » فقد بطلت الاسباب جملة ، وسقطت العلل البتة ، إلا مانص الله تعالى عليه أنه فعل أمراً كذا لاجل كذا ، وهذا أيضا مما لا يسئل عنه ، فلا يحل لاحد أن يقول : لم

كان هذا السبب لهذا الحكم ولم يكن لغيره ؟ ولا أن يقول : لم جعل هذا الشئ سببا دون أن يكون غيره سببا أيضا ؟ لأن من فعل هذا السؤال فقد عصي الله عز وجل ، وألحد في الدين ، وخالف قوله تعالى : (لا يسئل عما يفعل) فمن سأل الله عما يفعل فهو فاسق . فوجب أن تكون العلل كلها منفية عن الله تعالى ضرورة . وفي قوله تعالى : (وهم يسئلون) بيان جلي أنه لا يجوز لاحد منا أن يقول قولاً لا يسئل عنه ، ونزمننا فرضا سؤال كل قائل : من أين قلت كذا ؟ فان بين لنا أن قوله ذلك حكاية صحيحة عن ربه تعالى وعن نبيه عليه السلام ، ثمنا طاعته ، وحرماً علينا التداي في سؤاله ، وان لم يأت به مصححاً عن ربه تعالى ولا عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، ضرب برأيه عرض الحائط ، ورد عليه أمره متروكا غير مقبول منه ، ولا مرضى عنه .

فهذا حكم السبب والعلة والعلامة والفرض والمعنى ، قد بينا كل ذلك غاية البيان ، ولم نقل إلا ما قاله الله ربنا عز وجل . وليست العبارة بالالفاظ المخالفة خلافا اذا حقق المعنى ، فلم يبعث محمد عليه السلام الى العرب فقط ، بل الى أهل كل لغة من الانس والجن ، فلا بد ضرورة لكل أحد من عبارة يفهم بها كلام ربه تعالى ، ومعنى مراده في الدين اللازم له . وإنما أوردنا هذا لئلا يتعلق جاهل فيقول : إن كلامك هذا ليس منصوباً في القرآن ، فأريناه أن حقيقة مفهومه كله ، ومعناه الذي لا يتحمل كلامنا معنى غيره — : منصوب في القرآن نصاً جلياً ظاهراً . وبالله تعالى التوفيق *

فأعلم الآن أن العلل كلها منفية عن أفعال الله تعالى وعن جميع أحكامه البتة لانه لا تكون العلة إلا في مضطر .

واعلم أن الأسباب كلها منفية عن أفعال الله تعالى كلها وعن أحكامه ، حاشا ما نص تعالى عليه أرسوله صلى الله عليه وسلم .

وأما الفرض في أفعاله تعالى وشرائعه فليس هو شيئاً غير ما ظهر منها فقط .

والغرض في بعضها أيضا أن يعتبر بها المعتبرون ، وفي بعضها أن يدخل الجنة من شاء إدخاله فيها ، وأن يدخل النار من شاء إدخاله فيها .
وكل ما ذكرنا من غرضه تعالى في الاعتبار ، ومن إدخاله الجنة من شاء ، ومن إدخاله النار من شاء ، وتسميته ما شاء لما شاء — : فكل ذلك أفعال من أفعاله ، وأحكام من أحكامه ، لا سبب لها أصلا ، ولا غرض له فيها البتة ، غير ظهورها وتكوينها فقط ، (لا يستل عما يفعل) ، ولولا أنه تعالى نص على أنه أراد منا الاعتبار ، وأراد إدخال الجنة من شاء : — ما قلنا به ، ولكننا صدقنا ما قال ربنا تعالى ، وقلنا ما علمنا ولم نقل ما لم نعلم .

فهذه حقيقة الايمان الذي تعضده البراهين الحسية والعقلية .
ودليل ذلك أن السبب والغرض لا يخلوان من أنهما مخلوقان لله تعالى ، أو أنهما غير مخلوقين أصلا ، أو أنهما مخلوقان لغيره . فمن جعلهما غير مخلوقين أصلا كفر ، لانه يجعل في العالم شيئا لم يزل . ومن قال : إنهما مخلوقان لغيره كفر ، لانه يجعل خالقا غير الله تعالى . فثبت أنهما مخلوقان له تعالى ، وقد قام البرهان على أن كل ما دون الله تعالى فهو خلق الله ، فاذا قد ثبت أن الغرض والسبب مخلوقان لله تعالى فلا يخلو من أن يكون خلقهما لسبب أيضا لغرض ، أو لا لسبب ولا لغرض فان كان فعلهما لسبب آخر وغرض آخر ، لزم أيضا فيهما مثل ذلك ، حتى ينتهي بقائل هذا الى اثبات معدودات ومخلوقات لانهاية لها ، وهذا كفر من قائله . وإن كان تعالى فعلهما لا لسبب ولا لغرض ، فهذا هو قولنا : إنه تعالى يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه ، لا لسبب ولا لغرض ، حاشا مانص تعالى عليه فقط أنه فعله لغرض أراد به أو لسبب ، وأما ما لم ينص ذلك فيه فانا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء ، لا لغرض ولا لسبب ، وأما ما لم ينص ذلك فيه فانا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء ، لا لغرض ولا لسبب ، ولولا النصوص الواردة بذلك في بعض المواضع ما حل لمسلم أن يقول : إن الله تعالى فعل كذا لسبب كذا ، ولا إن

له عز وجل في فعل كذا ارادة كذا (تلك حدود الله فلا تعتدوها) .
قال أبو محمد : ويقال لمن قال بالعلل ، وجعلها صفات في أشياء توجد
فتشبه بها فيوجب ذلك أن يحكم لها بحكم واحد : إنك لا تعدم معارضا بصفات
آخر توجب غير الاحكام التي أوجبتم . فان أنتم أبطلتم حكم التشابه الذي يعارضكم
به خصومكم فقد أقررتم أن الاشتباه لا معنى له ولا يوجب حكما ، وليس
قول خصومكم فيما أتوا به من ذلك بأولى بالسقوط من قولكم .

مثال ذلك : أن تقولوا : لما أشبه النبيذ الخمر في انه شديد ملذ مسكر
وجب له التحريم من أجل ذلك ، فيعارضكم خصومكم فيقولون : لما أشبه النبيذ
المسكر العصير في أنه لا يكفر مستحله وجب له التحليل من أجل ذلك . فان
أبطلتم التشبيه الذي أتى به خصومكم فقد أقررتم أن التشبيه لا يوجب حكما .
وهذا عائد على تشبيهكم الذي شبهتم أنتم ولا فرق .

وقال بعضهم : علة تجزيم البر بالبر متفاضلا أنه مطعوم .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنه مكيل .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنه مدخر .

قال أبو محمد : وكل واحدة من هذه الطوائف مبطله لما عت به الأخرى ،
فكلهم قد اتفق على ابطاله التعليل بلا خلاف بينهم ، فليس ما أثبتت هذه
الطائفة من التعليل بأثبت مما أثبتته الأخرى ، ولا بعض هذه العلل أولى
بالسقوط من سائرها ، بل كلها دعوى زائفة ساقطة لا برهان عليها ، وهكذا
جميع علمهم .

وليت شعري ! كيف يسهل على من يخاف سؤال الله تعالى يوم القيامة
أن يأتي بعلامة لم يجدها قط لا لله تعالى ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم فيثبتها
في الدين ! فاما ينسبها الى الله تعالى فيكذب عليه ، أو الى رسوله عليه السلام
فيقوله ما لم يقل ، أو لا ينسب ذلك الى الله تعالى ولا الى رسوله عليه السلام

فيحصل في أن يحدث ديناً من عند نفسه ، ولا بد من أحدهما ، وهما خطئنا
خسف ، نعوذ بالله منهما ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومنهم طوائف يمنعون من تخصيص العلل ، ثم يجعلون علة
الربا في التمر بالرطب مخصوصة بحديث العرايا ، فيقرون أن النص أبطل علمهم ،
ولو كانت حقاً ما أبطلها ، لأن الحق لا يبطل الحق ، وكذلك لا يمكن أن يبطل
حديث صحيح حديثاً صحيحاً إلا على سبيل الفسخ فقط ، وأما على معنى أن لا
يقبل فلا سبيل إلى ذلك البتة . والحق لا يكذب بعضه بعضاً بدا .

قال أبو محمد : وقد سألهم من سلف من أصحابنا فقالوا : لو كانت العلة التي
تدعون في الشرائع موجبة لما ادعيتم من تحليل أو تحريم لكنت غير مختلفة
أبداً ، كما أن العلل العقلية لا تختلف أبداً

مثال ذلك : أن الشدة والاسكار لو كانا علة لتحريم الخمر لكانت الخمر
حراماً منذ خلقها الله تعالى ، فالخمر لم تزل منذ خلقها الله تعالى شديدة مسكرة ،
وقد كانت حلالاً في الاسلام سنين ، وهي على الصفة التي هي الآن لم تبدل ،
ولا حدثت لها حال لم تكن قبل ذلك . فبطل بهذا أن تكون الشدة علة التحريم
كما أن البارئ تعالى جعل النارية علة الاحراق وتصعيد الرطوبات ، فلا تزال
كذلك أبداً ، حاشا ما خص عز وجل منها من نار ابراهيم الخليل عليه السلام ،
ولم تزل كذلك منذ خلقها تعالى حتى في جهنم ، أطاذا الله تعالى منها ، قال الله
تعالى : (كلما اضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب) .

قال أبو محمد : فتفسخوا تحت هذا السؤال وتضوروا منه (١) ، لانه صحيح
لا يخرج منه البتة .

فقال بعضهم : إنما تكون العلة علة إذا جعلها الله تعالى علة .

(١) « تفسخوا » بالحاء المعجمة ، يقال : تفسخ تحت الحمل الثقيل إذا لم يطقه و « تضوروا »
بالضاد المعجمة ، والتضور التلوى والصياح من جوع أو ضرب أو غير ذلك ، والمراد بكلمة
المؤلف واضح .

قال أبو محمد: وهذا ترك منهم لقولهم في العلة جملة ، وترك منهم للقياس ، ورجوع الى النص ، وإذا قد رجعوا الى هذا ، فلم يبق بيننا وبينهم إلا تسميتهم الحكم علة فقط ، فلو قالوا لا يجب الحكم إلا اذا نصه الله عز وجل لوافقونا البتة ، ولكنهم تعلقوا باسم العلة ، لانه مشترك ، ليرجعوا من قريب الى تخليطهم ، وليتعدوا النص الى ما لا نص فيه ، وهذا ما لا يسوغونه (١) . وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعضهم: هذا خبر الواحد هو حجة في إيجاب العمل ، وليس حجة في إيجاب العلم ، فلا تذكروا علينا كون الشيء علة في مكان ، وغير علة في مكان آخر . فيقال له وبالله تعالى التوفيق: هذا تمويه منكم ، لا تتخلصون به مما ألزمتكم إياه ، لأننا لم نذكر نحن عليكم أن يكون الشيء حجة في مكانه وبابه ، وغير حجة فيما ليس بمكانه ولا بابه ، وإنما أنكرنا عليكم أن يكون ما ادعيتهم علة حجة موجبة للحكم في بعض مكانها وبابها بغير نص ، وغير حجة في سائر بابها وبعض أماكنها من غير نص أيضا . فهذا الذي أنكرنا عليكم لا ماسواه . وأما خبر الواحد المسند من طريق العدول فهو حجة في إيجاب العمل أبدا اذا كان عن النبي صلى الله عليه وسلم عند جميعنا ، ثم اختلفنا ، فقالت طائفة منهم : ومنه ما لا يضطر الى العلم فهو غير موجب للعلم أبدا ، وما كان منه يضطر الى العلم بأسباب معروفة فيه فهو موجب للعلم أبدا . وقالت طائفة : هو موجب للعلم أبدا اذا كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبطل تشبيههم للعلة بالخبر . قال أبو محمد : واحتج عليهم من سلف من أصحابنا فقالوا : ما تقولون في انسان قال في حياته أو عند موته : أعتقوا عبدي ميمونا لانه أسود ، وله عبيد سود كثير : أعتقونهم لعله السواد الجامعة لهم والتي جعلها علة في عتق ميمون ، قياسا على ميمون ؟ أم لا تعتقون منهم أحدا حاشا ميمون وحده ؟

(١) بفتح الواو المشددة بالبناء لما لم يسم فاعله ، أى لا نسوغه لهم .

فان قلتم : نعتقهم ، نقضتم فتاويكم وخالفتم الاجماع ، وان قلتم : لا نعتقهم ، تركتم القول باجراء العمل وبالقياص وعدتم الى قولنا .
قال أبو محمد : وهذا إلزام صحيح ، ونحن نزيده بيانا فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامراء سراياه : « إذ نزلتم بأهل حصن أو مدينة فأرادوا أن تنزلوهم على حكم الله تعالى فلا تفعلوا ، فانحكم لا تدرون أتوافقون حكم الله تعالى فيهم أم لا ، ولكن أنزلوهم على حكمكم ، ثم افضوا فيهم ماشئتم » فاذا سألوكم أن تعطوهم ذمة الله عز وجل وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا تعطوهم ذمة الله ولا ذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ولكن أعطوهم ذمتكم ، فإن تخفروا ذمتكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله « أو كلاما هذا معناه (١) . فهذا نص جلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاقدام على نسبة شيء الى الله تعالى بغير يقين لايجل ، وأن نسبة ذلك الى الانسان أهون ، وإن كان كل ذلك باطلا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن كذبا على ليس ككذب على أحد » فلو جاز أن يقال بالقياص وبالعمل لكان الاقدام به على كلام الناس وأحكامهم أولى من الاقدام به على الله عز وجل ورسوله عليه السلام ، فلما اتفقوا على أن من قال : أعتقوا عبدي سالما لانه أسود ، وله عبيد سود — أنه لا يعتق غير سالم وحده الذي نص عليه ، اتقاء أن يعتق من لم يأمر بعتقه ، وخوفا من تبديل أمر الموصى وكلامه فان الاولى بهم أن يتقوا الله عز وجل في قوله عليه السلام في النهي عن الذبح بالسن : « فانه عظيم » وفي أمره صلى الله عليه وسلم بهرق السمن اذا مات فيه

(١) نقله المؤلف بالمتن ، وهو حديث صحيح رواه مسلم (ج ٢ ص ٤٦) من حديث سليمان ابن بريدة عن أبيه . ونسبه في المتن أيضا لاجمدا وابن ماجه والترمذي . وانظر نيل الاوطار (ج ٨ ص ٥١) الطبعة المنيرية .

الفأر فلا يتعدوا ذلك الى كل عظم ، وكل زيت ، وكل دهن ، وكل كلب ، وكل سنور . وفي أمره عليه السلام البائل في الماء الراكد الذي لا يجري أن لا يتوضأ منه ولا يغتسل ، فلا يتعدوه الى المحدث في الماء ، ولا الى ما لم يبل فيه أصلاً فان الاوجب عليهم أن لا ينسبوا الى الله تعالى ولا الى رسوله صلى الله عليه وسلم تعليلاً لم ينصا عليه ، وأحكاماً لم يأذن بها ولا ذكرها أصلاً ، ولا في كلامهما ما يوجبها البتة : ولكنهم اتقوا أن ينسبوا الى الناس ما لا يقولون ، ولم يتقوا أن ينسبوا الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يقولوا . وحسبك بهذه عزيمة نعوذ بالله منها .

وقد شغب بعضهم في هذا السؤال بأن قال كنا نعتق سائر عبيده السودان لو أن الموصى يقول لنا بعقب قوله : اعتقوا عبدي سالماً لأنه أسود واعتبروا - : فكنا حينئذ نعتق كل عبد له أسود .

قال ابو محمد : وهذا الجواب فاسد من وجهين (أحدهما) أنه حتى لو قال ذلك ما جاز أن يعتق كل عبد له أسود ، لأنه ليس قوله « اعتبروا » أولى بأن يكون معناه « فیسوا » منه بأن يكون معناه « واعتبروا بحالى التى أنا فيها فبادروا الى طاعة ربكم ولا تخالفوا وصيتى » .

وأیضا : فيلزم من أجاب بهذا الجواب الفاسد أن لا يقيس على شئ من الأحكام إلا حتى يكون الى جنب كل حديث فيه حكم أو كل آية فيها حكم « واعتبروا واعتبروا » وهذا غير موجود فى شئ من الأحكام ولا فى الحديث ولا فى صلة شئ من الآيات . فبطل القياس جملة بنص قول هذا المجيب . والله تعالى الحمد .

قال أبو محمد : والسؤال باق بحسبه عليهم ، ونزيدهم فيه فنقول : حتى لو قال « فاعتبروا » ثم لما كان نهراً آخر قال : اذبحوا كبشى الفلانى لانه أعرج وله كباش عرج ، أیذبجون كل كبش له أعرج ، من أجل قوله بالامس فى أمر

عق عبده « واعتبروا » ؟ أم لا يقدمون على ذلك إلا حتى يكرر عند وصيته به « واعتبروا » ؟ فإن قالوا : نكتفي بقوله « اعتبروا » مرة واحدة ، خرقوا الاجماع ، وهذا أمر لا يقولونه ، ولو قالوه لكانوا حاكمين بلا دليل ، ومدعين بلا برهان ، وإن لم يقولوا بذلك فقد تركوا القياس جملة ، ولزمهم طلب هذه اللفظة الى جنب كل آية وحديث ، وهذا لا يجدونه أبداً .

قال أبو محمد : وقد قال بعضهم في جواب هذا السؤال — إذ تتبعنا عليهم إدخالهم في أحكام الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يأت به نص — لكن تعليلاً منهم وقياساً ، ثم يتحرون تجنب مثل هذا في أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فلا يتعدون نصوص أقوالهم ، فقالوا : — : خطاب الأديمين قد يكون فاسداً ولا حكمة فيه ، وخطاب الله تعالى حكمة .

قال أبو محمد : وهذا تمويه لا ينفك به من السؤال المذكور ، ويقال له : أى فساد في خطاب امرئ موص في ماله بما أباحه له الله تعالى والرسول عليه السلام وإجماع الأمة ، ولم يعتد الى مكروه ؟ فلو جاز أن لا يحمل كلامه على موجبه ومفهومه خوف فساد ، لما جاز تنفيذ تلك الوصية جملة خوف فسادها ، فلما اتفقوا معنا على تجويز تلك الوصية وحملها على ظاهرها ، صح أنها حق ، وبطل تمويه من رام الفرق بين ما سألناهم عنه ، من حملهم كلام الناس على ظاهره ومفهومه ، وحملهم كلام ربهم تعالى على الكهانات بالدعوى والظنون وماليس فيه ولا مفهوماً منه ، وقلنا لهم : فلم غلبتم ما لا يؤمن فساد وما لا حكمة فيه — من أقوال أبي حنيفة المتخاذلة ، وأقوال مالك المتناقضة ، وأقوال الشافعي المتعارضة — على المضمون فيه الحكمة من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ حتى صرتم لا تأخذون من النصوص إلا ما وافق كلام أحد المذكورين ، ولا تزالون تتحيلون في إبطال حكم ما خالف قولهم من القرآن والسنة بأنواع الحيل الباردة الغثة ؟ والسؤال بعد لهم لازم ، لا انفكاك

عنه أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

ومما احتج به عليهم أصحابنا في إبطال العلل والقياس نهى الله تعالى الناس عن سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم بالاعتصام على ما يفهمون مما يأمرهم به فقط ، فلو كان المراد من النص غير ما سمع منه لكان السؤال لهم لازماً ، ليتبينوا ويتعلموا ، فلما منعوا من السؤال أيقنا أنهم إنما لمهم ما أعلموا به فقط .

فأجاب بعض أصحاب العلل والقياس فقال : إنما نهوا عن سؤال سائل سأل عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذا الكذب بعينه ، لأن نص الآية يكذب هذا القائل في قوله تعالى بعقب النهى عن السؤال : (قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) وبين ذلك طليحة رضى الله عنه في قوله : « كنا نهينا أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء » فكان يمجينا أن يأتي الرجل العاقل من أهل البادية فيسأله ونسمع » وقال النواس بن سميان : « آقت بالمدينة سنة لا أهاجر - يريد لا أباع على الهجرة - لأننا كنا اذا هاجر أحدنا لم يجوز له أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء » أو كلاماً هذا معناه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم خرم من أجل مسأله » وقد قال عليه السلام : « اتركوني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » ولاكن اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » فبطل اعتراض هذا المعترض *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : ونحن موردون - إن شاء الله تعالى - ما في القرآن من النهى عن القول بالعلل في أحكام الله عز وجل وشرائعه ، فكتاب الله تعالى

هو الحق الذي يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هوزاهق ، ومن أبى ذلك ختمنا له الآية ، وهو قوله تعالى : (ولكم الويل مما تصفون)

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضلل الله من يشاء ويهدي من يشاء) فأخبر تعالى أن البحث عن علة مراده تعالى ضلال ، لانه لا بد من هذا ، أو من أن تكون الآية نهيًا عن البحث عن المعنى المراد ، وهذا خطأ لا يقوله مسلم ، بل البحث عن المعنى الذي أراده الله تعالى فرض على كل طالب علم ، وعلى كل مسلم فيما يخصه ، فصح القول الثاني ضرورة ولا بد .

وقال تعالى : (فعال لما يريد) وقال تعالى : (لا يسئلك عما يفعل وهم يسئلون) قال أبو محمد : وهذه كافية في النهي عن التعليل جملة ، فالمعلل بعد هذا خاص لله عز وجل . وبالله نعوذ من الخذلان .

وقال تعالى : (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فوسوس لها الشيطان ليبدى لهما ما ووري عنهما من سوءاتهما وقال مانها كما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين فدلانا بغرور فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين .)

قال أبو محمد : وقال الله تعالى حاكيا عن ابليس إذ عصى وأبى عن السجود أنه قال : (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين)

فصح أن خطأ آدم عليه السلام إنما كان من وجهين : أحدهما : تركه حمل نهى ربه تعالى على الوجوب ، والثاني قبوله قول ابليس إن نهى الله عن الشجرة إنما هو لعلة كذا ، فصح بقينا بهذا النص البين أن تعليل أوامر الله تعالى معصية ،

وأن أول ما عصى الله تعالى به في عالمنا هذا القياس ، وهو قياس إبليس على أن السجود لآدم ساقط عنه ، لأنه خير منه ، إذ إبليس من نار و آدم من طين ، ثم بالتعليل للأوامر كما ذكرنا ، وصح أن أول من قاس في الدين وعلل في الشرائع فابليس . فصح أن القياس وتعليل الأحكام دين إبليس ، وأنه يخالف لدين الله تعالى - نعم - ولرضاه . ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القياس في الدين ، ومن إثبات علة لشيء من الشريعة . وبالله تعالى التوفيق .

وقال الله عز وجل حاكماً عن قوم من أهل الاستخفاف أنهم قالوا إذ أمروا بالصدقة (أنطعم من لو يشاء الله أطعمه) . (١)

قال أبو محمد : فهذا إنكار منه تعالى للتعليل ، لأنهم قالوا : لو أراد الله تعالى إطعام هؤلاء لا طعمهم دون أن يكلفنا نحن إطعامهم ، وهذا نص لا خفاء به ، على أنه لا يجوز تعليل شيء من أوامره ، وإنما يلزم فيها الانقياد فقط وقبولها على ظاهرها .

وقال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) فهم ظلموا حرمت عليهم ، ونحن نظلم فلم تحرم علينا الطيبات التي أحلت لنا . وقال عليه السلام انما : « سركب سنن أهل الكتاب لو دخلوا جحر ضب لدخلناه » فصح أننا ظلمنا كظلمهم ، ولم يحرم علينا ما حرم عليهم ، فبطل التعليل جملة ، إذ لو كان ظلمهم علة التحريم لوجب أن يكون ظلمنا علة فينا لمثل ذلك ، فلما لم يكن هذا كذلك ، علمنا أن الله تعالى جعل ظلمهم سبباً لأن حرم عليهم ما حرم ، ولم يجعل ظلمنا سبباً لأن يحرم علينا مثل ذلك ، فصح أنه يفعل ما يشاء في مكان ما ، من أجل شيء ما ، ولا يفعل ذلك الفعل في مكان آخر ، من أجل مثل ذلك الشيء بعينه . وهذا بطلان ما ادعاه خصومنا من العلل والقياس نصاً .

(١) في الاصل « لا طعمه » بزيادة اللام وهو خطأ مخالف للتلاوة .

وقال تعالى لموسى عليه السلام: (اخلع نعليك إنك بالوادى المقدس طوى) فكان كون موسى عليه السلام بالوادى المقدس سبباً لخلع نعليه، ونحن نكون بذلك الوادى، وبكل مكان مقدس كمكة والمدينة وبيت المقدس، ولا يلزمنا خلع نعالنا، ولو كان دخول الوادى المقدس علة للخلع للزمنا ذلك. وقال تعالى: (وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً) قال أبو محمد: هذه آية كافية أنه لا يحل التعليل فى شئ من الدين، ولا أن يقول قائل: لم حرم هذا وأحل هذا؟ فقد صح قولنا: إن قول القائل: حرم البر بالبر لانه مكمل، أو أنه مدخر، أو أنه مأكول — : بدعة نفوذ بالله منها *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد: ونحن نورد — إن شاء الله تعالى — طرفاً يسيراً من تناقضهم فى التعليل، لنبدل بذلك على فساد مذهبهم، وإلا فتناقضهم لو تتبع لدخل فى ازيد من الف ورقة، ولعل الله تعالى يعيننا على تقصى ذلك فى كتاب (الاعراب) إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فباعوها فأكلوا أثمانها» فكان يلزمهم أن يجعلوا ما حرم أكله محرماً ببيعته، لكنهم لم يفعلوا ذلك، بل كثير منهم يبيعون الزبول (١) ولا خلاف أن أكل الحيوان حرام كما هو محرم، ولا خلاف فى جواز بيع أكثره.

وكذلك فعلوا فى قوله عليه السلام فى الاستحاضة «فانه عرق» فكان يلزمهم أن يجعلوا كل عرق يسيل من الجسد فى مثل حكم المستحاضة، كما جعلوا

(١) كذا فى الاصل

الميعان في الزيت علة لتحريمه إن مات فيه فأر قياساً على السمن ، لكنهم تناقضوا في ذلك ، وهذا اجماع منهم على ترك الحكم بالعلل والقياس ، وهكذا يكون الباطل مرة مصحوباً ، ومرة متروكاً . وصح قولنا : ان ما كان سبباً في مكان نص عليه الحكم ما فلا يكون سبباً في مكان آخر لم ينص عليه لمثل ذلك الحكم .

فقالوا : معنى التعليل هو إجراء صفة الاصل في فروعه . قال أبو محمد : وهذا قول فاسد ، لان جميع أحكام الشريعة كلها أصول ، فان كانوا عنوا بذلك أن الصلاة جملة أصل جامع ، ثم النوازل فيها فروع - : فهذا سوء عبارة ، لان اسم الصلاة يقع على عملها كله ، فتلك النوازل إنما هي أجزاء من الصلاة ، ولا تسمى أجزاء الشيء فروعاً له ، لان الفرع غير الاصل ، والاجزاء ليست غير الكل ، فبطل ما موهوا به من تقسيمهم الشريعة على فروع وأصول ، وصح أن جميع أحكام الشريعة كلها سواء وأصول ، لا يوجد شيء منها إلا عن قرآن أو عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن اجماع . ونص تعالى على أن لا يقرب المشركون المسجد الحرام ، فقال بعضهم : إن علة ذلك تطهير المسجد الحرام منهم ، فأجروا ذلك في كل مسجد ، فكان يلزمهم - إذ لزم الحج الى مكة - أن يلزم الى المدينة ، لان مسجد المدينة والمدينة عند القائلين بما ذكرنا أفضل من مسجد مكة ومن مكة ، وهذا إن طردوا فيه اصولهم كفروا ، فان ادعوا الاجماع المانع لهم من ذلك قيل لهم : لا عليكم ! قيسوا إيجاب جزاء الصيد بالمدينة وحرمةا ، على إيجابه في مكة وحرمةا فقد قال بذلك بعض التابعين من الائمة ، وقيسوا الجزاء فيما حرم قطعه من شجر الحرم على الجزاء فيما حرم صيده من صيد الحرم ، فان لم يفعلوا فقد تناقضوا وتركوا إجراء العلل ، وتركوا القياس ، وتركوا أن يتعدوا النص ولو فعلوا هذا في كل مسائلهم لاهتدوا ولنجوا من ضلال القياس وفتنته *

وقالوا : إن علة الحدود الزجر والردع .

قال أبو محمد : كذبوا في ذلك ، اذ لو كان ذلك لما جاز العفو في قتل النفس ، ولم يجز العفو في الزنا بالامة وفي السرقة ، ولو كان ذلك لما كانت السرقة أولى بوجود حد محدود فيها من الغصب ، ولا كانت الحر أولى بذلك من لحم الخنزير ومن الربا ، ولا كان القذف بالزنا أولى بذلك من القذف بالكفر أو بترك الصلاة ، ولا كان الزنا بذلك أولى من ترك الصلاة . فظهر كذب دعواهم في ذلك . والحمد لله رب العالمين *

وقالوا : ان علة القصر في الصلاة في السفر إنما هي المشقة ، فلذلك حدث بيوم ويومين وثلاثة ايام ، على اختلافهم في ذلك

قال أبو محمد : وهذا أمر كان ينبغى لاهل التقوى أن لا يمرؤه على خواطرهم ! فكيف أن يحلوا به ويحرموا ، ويتركوا له قول ربهم تعالى ؟ فأول ذلك الكذب البحت أن أصل القصر المشقة ! ولو كان ذلك لكان المريض المدنف المثبت العلة ، كالمبطون والذي به نافض الجمى والموم (١) والسل ، بمن تنقل عليه الكلمة يسمعها ويصعب عليه رد الجواب بكلمة فما فوقها — : أولى بالقصر ، لعظيم مشقة الصلاة عليه . وتكلف القراءة فيها والايعاء والتشهد ، وصرف ذهنه اليها — : من المراكب في عمارية ومعه مائة عبد يتمشى في أيام الربيع على ضياعه ، من روضة الى نهر ، ومن نهر الى صيد ، ومن صيد الى نزهة ، ومن كل منظر بديع الى منظر حسن ، ينزل اذا شاء ، ويرحل اذا شاء إلا أنه في ذلك قاصد مسافة أكثر من ثلاثة ايام من وطنه ، وهذا مالا يحيل على صبي له أدنى فهم ، فكيف على من يتعاطى التحريم والتحليل ، ويستدرك على

(١) بضم الميم الاولى ، والكلمة عربية وردت في شعر ذى الرمة . ومعناها البرسام — بكسر الباء وهو علة يهذى بها — وقيل : مع الجمى ، وقيل : أشد الجدرى ، وانظر شرح القانوس (ج ٨ ص ١٩٩ و ج ٩ ص ٧٠)

ربه تعالى أشياء لم يذكرها ربه تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ ! إن هذا هو الضلال المبين .

هذا والمريض والمسافر قد سوى الله عز وجل بينهما في الفطر في رمضان ، وفي إباحة التيمم ، فهلا ساوى القياسون المعللون بينهما في قصر الصلاة ، الذى المريض أحوج اليه من المسافر ، لأنه أكثر مشقة منه ، وأحوج الى الراحة ؟ !
فأين قياسهم وعلمهم ؟ !

ثم هبك لو صح ما قالوه أن العلة في قصر الصلاة مشقة السفر ، وأعوذ بالله من ذلك ، فأى تمام للمشقة في ثمانية وأربعين ميلا في سهل وأمن وظلال أشجار ، وفي أيام الربيع في آذار وفي نيسان ، ولنفارس مريح قوى : - على سبعة وأربعين ميلا في أوطار وشعار (١) ، وفي حمارة القيظ في تموز ، وفي خوف شديد ، لراجل مكدود كبير السن ضعيف الجسم ؟ ! فأباحوا للنفارس الذى ذكرنا أن يفطر في رمضان ويقصر الصلاة ، ومنعوا الراجل المكدود في الوعر والحر من ذلك ، وقالوا : لا بد له من الصيام والاتمام . أفترى الميل الواحد هو الذى حصلت فيه المشقة ؟ ! أو ترى نصف اليوم الذى به تمت الثلاثة هو الذى حصلت فيه المشقة دون اليومين ونصف يوم ؟ ! هذا لا يحتمل مثله إلا من الله تعالى ، الذى لا يستل عما يفعل ، وأما نحن فنسئل ، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم المبين مراد ربه تعالى . ثم لم يكفهم إلا أن ادعوا على العقل هذا البهتان ، لانهم عند أنفسهم أهل الحكم في الشريعة بما توجبه عقولهم . وقد موه بعضهم بأنه إنما تعلق في ذلك بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تسافر امرأة يوما وليلة إلا مع ذى محرم »

قال أبو محمد : ان احتجاجهم بهذا الحديث في إيجاب الفطر والقصر ، لقريب من تحديدهم المذكور ، فليت شعري ! أى شئ في منع المرأة من السفر

(١) الشمار - بفتح الشين المعجمة وتخفيف العين المهملة - الشجر المتنف

يوما وليلة مما يوجب القصص في يوم وليلة؟ ومشى يوم وليلة يختلف؟ في أيام
كانون الاول لا يكمل الراجل ثلاثين ميلا الى الليل ، وفي أيام صدر حزيران
في طيب الهواء وطول الايام والشمس في آخر الجوزاء وأول السرطان - يكمل
أربعين ميلا ، والركبان كذلك ، والسير يختلف ، فمن أين لهم أن يحدوا اليوم
والليلة بأربعة برد؟ وقد علمنا أن بين مشى شيخ ضعيف وحمار أعرج ، وبين
مشى العساكر ، وبين مشى الرفاق ، وبين مشى المسافرين الراكب دابة مطيقة ،
وبين مشى البريد في اختلاف الازمان - : أشد الاختلاف وأعظم التباين ،
فكيف يستجيز ذو لب أن يحدد ما يقصر فيه ويفطر بثلاثة أيام ، أو باليوم التام؟
ولا خلاف أن ما تمشيهِ العساكر في أربعة أيام في الشتاء يمشيهِ البريد في يوم
واحد في آخر الربيع وأول الصيف ، وهذا معروف بالمشاهدة .

وأیضا : فان ذلك الحديث قد جاء بألفاظ شتى ، ففي بعضها : « أكثر من
ثلاثة أيام » وفي بعضها « ثلاثة أيام » وفي بعضها « ليلتين » وفي بعضها :
« يوم وليلة » وفي بعضها « يوم » وفي بعضها « بريد » وفي بعضها « لا تسافر »
على الاطلاق دون تحديد شئ أصلا . فبطل احتجاجهم به .

فان تعلقوا بابن عمر وابن عباس ، فقد خالفهم ابن مسعود وعائشة ودحية
بن خليفة وشرحبيل بن السمط وغيرهم من الصحابة ، نعم ، وابن عمر نفسه ،
فقد صح عنه القصص في الاميال اليسيرة جداً ، وفي الميل ، وفي سفر ساعة (١)
وعملوا الشفعة في الارضين والحكم على الشريك يعتق شقصه في العبد
والأمة بعقن الباقي - : بأن ذلك للضرر بالشريك .

(١) اختلفت الرواية عن ابن عمر في مسافة القصر كما قال المؤلف . قال ابن حجر في الفتوح
(ج ٢ ص ٣٨٣) « روى ابن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب سمعت ابن عمر يقول
اني لا سافر الساعة من النهار فأقصر . وقال الثوري سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر
يقول : لو خرجت ميلا قصر الصلاة . اسناد كل منهما صحيح » .

وتناقضوا في ذلك في قولهم : لاشفعة في الجواهر ولا في العبيد ولا في الحيوان ولا في الثياب ولا في السيوف ، وقد علم كل ذى عقل أن الضرر في ذلك بالشركة وانتقال الملك بالصدقة أو البيع أعظم من الضرر في الارضين . فهلا قاسوا ههنا كما قاس المالكيون الشفعة في التين والرطب على الشفعة في الارضين خوف الضرر الداخل على الشريك ؟ وهلا قاسوا هبة الشريك على بيعه ؟ فيقولوا . شريكه أولى بالهبة لئلا يدخل عليه ضرر ؟

فان قالوا : لم يرد أن يهبه ، قيل لهم : وكذلك لم يرد أن يبيع منه . فان رجعوا الى النص فقد اهتموا ، ولزمهم أن لا يقيسوا أصلاً ، ولا يتعدوا حدود الله في النصوص ، ولا يقيسوا الشفعة في التين والثمار دون سائر العروض - على وجوبها في الارضين والاشجار عندهم . وهلا قاسوا من حبس شقصا له في أرض مشاركة على من أعتق شقصا له في عبد ، لاجتماعهما في الضرر ؟ ولكن هكذا يفضح الباطل أهله ! وكذلك يكون تناقض أهله !

وهلا قاسوا المعسر يعتق شقصه على المومر يعتق شقصه ، لان الضرر في ذلك واحد ، وهم يقيسون عليه كل من أتلف شيئاً فيوجبون عليه فيما عدا المكيلات والموزونات القيمة لا المثل ؟ قالوا : نفعل ذلك قياساً على تقويم الشقص على المعتق ، فهلا قوموا على المعسر اذا أعتق كما يقومون عليه فيما أتلف ويتبعه به ديناً ؟ !

قال أبو محمد : وفيما ذكرنا كفاية ، وقلنا تخيلوا لهم مسألة من مثل ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق

وقال بعض حذاقهم : قد تكون علة الخصم علة لخصمه عليه في ابطال قوله . مثال ذلك : أن يقول الحنفى والمالكي : لما كان الوقوف بعرفة لا يصح

إلا بمعنى آخر يقتزن اليه وهو الاحرام، وجب أن لا يصح الاعتكاف إلا بمعنى آخر يقتزن اليه وهو الصيام . فيقول الشافعى : لما كان الوقوف بعرفة لا يقتضى الصيام وجب أن يكون الاعتكاف لا يقتضى الى الصيام . وعلتهم كلهم فيما ذكروا : أن الوقوف بعرفة والاعتكاف لبث وإقامة فى موضع مخصوص !!
قال أبو محمد : ومثل هذا لا يعجز أن يأتى به من استجاز الهذيان فى حال صحته من البرسام ! ولو تتبعنا ترجيحاتهم العلل لاوردنا من ذلك مضاحك نفى عن كل ملهى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل .
ومن تأمل كتب متأخريهم ومناظراتهم ، وتكلفهم اخراج العلل لكل حكم مختلف فيه أو مجتمع عليه فى الشريعة ، كان فيه نص يعرفونه أو لم يعرفوا فيه نصا . : رأى كلاما لا يأتى بمثله سالم الدماغ أصلا ، إلا ان يكون سالكا سبيل المجون والسخافة ! ونعوذ بالله من الخذلان .

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : وقالوا : الحكيم بيننا لا يفعل إلا لعلة صحيحة ، و السفیه هو الذى يفعل لالعلة . فقا سوا ربهم تعالى على أنفسهم ، وقالوا : إن الله تعالى لا يفعل شيئا إلا لمصالح عباده . وراموا بذلك اثبات العلل فى الديانات .
قال أبو محمد : وتكاد هذه القضية الفاسدة - التى جعلوها عمدة لمذهبهم وعقدة تنحل عنها فتاويهم : تكون أصلا لكل كفر فى الارض .
وأما على التحقيق فهى أصل لقول الدهرية الذين جعلوها برهانهم فى ابطال الخالق ، لما رأوا الامور لا تجري على المعهود فيما يحسن فى عقولهم ، وأنه لا بد من علة للمفعولات ، وإذ لا بد من علة فلا بد لتلك العلة من علة ، وهكذا أبدا حتى يوجبوا كون أشياء لا أوائل لها .
وهى ايضا أصل لقول من قال : إن الفاعل للعالم إنما هو النفس ، واما

الله تعالى فيجعل عن ان يحدث هذه الاقدار في العالم ، وهذا الظلم الظاهر من استطالة بعض الحيوان على بعض .
وهي ايضا أصل لقول من قال : إن العالم لم يزل وخالقه تعالى لم يزل ، لانهم جعلوا علة الخلق وجوده (١) تعالى ، ووجوده (٢) لم يزل ، خلقه لم يزل .
وهي ايضا أصل لقول من قال بأن العالم له خالقان ، من المنانية والديسانية ، لانهم قالوا : تعالى الله عن أن يفعل شيئاً من غير الحكمة وغير مصالح عباده ، فصح بذلك عندهم أن خالق السفه والشر ومضار العباد خالق آخر ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وهي ايضا أصل لقول من قال بالتناسخ ، لانهم قالوا : محال أن يعذب الحكيم من لم يذنب ، وأن يفعل شيئاً إلا لعلته ، ومحال أن يعذب أقواما ليعذب آخرين ، أو ليجازي بذلك آخرين ، أو ليجازيهم بذلك ، وهو قادر على المجازاة بلا أذى ، فكل هذا عبث فيما بيننا ، فلما رأينا أن تعالى يعذب الأطفال بالجدري والقروح والجوع ، ويسلط بعض الحيوان على بعض — :
علمنا أن ذلك لذنوب تقدمت لأنفس ذلك الحيوان وأولئك الصبيان ، وأنهم قد كانوا ناسا بالغين عصاة قبل أن تنسخ أرواحهم في أجسام الصبيان والحيوان .
وهي أيضا أصل لقول من أبطل النبوات ، كالبراهمة ومن اتبعها ، فانهم قالوا :
ليس من الحكمة أن يبعث الله تعالى نبيا الى من يدري أنه لا يؤمن به .

قال أبو محمد : ثم حسدتهم المعتزلة على هذه القضية ! فأخرجوا عن حكم الله تعالى وعن خلقه وقدرته جميع أفعال العباد ، فضلوا ضلالا بعيدا ، وأثبتوا خالقين كثيرا غير الله تعالى .

وسلم الله تعالى من هذه البلية أهل الاثبات ، فنفس عليهم إبليس اللعين عدو الله السامية فبغى (٣) لهم الفوائل ، ونصب لهم الحبائل ، ووسوس

لهم القول بالعلل في الاحكام ، فوقعوا في القضية الملعونة التي ذكرنا .
وأصبح الله تعالى عصمته منها أصحاب الظاهر (٢) فنبتوا على الجادة المثلى ،
وتبرؤا الى الله تعالى من أن يتعقبوا عليه أحكامه ، أو أن يسألوه لم فعل كذا ،
أو أن يتعدوا حدوده ، أو أن يجرموا غير ما حرم ربهم ، أو أن يوجبوا غير
ما أوجب تعالى ، أو أن يحلوا غير ما أحل عز وجل ، ولم يتجاوزوا ما أخبرهم
به نبيهم صلى الله عليه وسلم ، فاهتدوا بنور الله التام ، الذي هو العقل ، الذي
به تعرف الامور على ما هي عليه ، ويمتاز الحق من الباطل ، ثم بنص القرآن
وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للدين ، إذ لا سبيل الى السلامة في الآخرة
إلا بهذين السبيلين . والحمد لله رب العالمين . وهو المسئول أصحاب الهداية
حتى نلقاه على أفضل أحوالنا . آمين

قال ابو محمد : وكل هذه المقالات الفاسدة التي ذكرنا قد بينا بطلانها بالبراهين
الضرورية في كتابنا المرسوم بكتاب « الفصل في الملل والنحل » والحمد لله رب
العالمين *

ونقول في ذلك ههنا قولاً كافياً ، يليق بفرض كتابنا هذا ان شاء الله
تعالى ، فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن أول ضلال هذه المسألة قياسهم الله تعالى على انفسهم في قولهم : إن
الحكيم بيننا لا يفعل شيئاً إلا لعلته ، فوجب أن يكون الحكيم عز وجل كذلك .
قال ابو محمد : وهم متفقون على أن القياس هو تشبيه الشيء بالشيء ، فوجب
أنهم مشبهون الله تعالى بأنفسهم ، وقد أكذبهم الله تعالى في ذلك بقوله : (ليس
كمثله شيء) ولو أن معارضاً عارضهم فقال : لما كننا نحن لا نفعل إلا لعلته ، وجب
ن يكون تعالى بخلافنا ، فوجب ان لا يفعل شيئاً لعلته — : لكان أصوب حكماً

وهو خطأ ، لان الفعل يأتي (٢) . يقال : أحسبته الشيء جملة له صاحباً « كما في اللسان ،
فقوله « عصمته » مفعول أول ، و « أصحاب الظاهر » مفعول ثان .

وأشدّ اتباعاً لقوله : (ليس كمثله شيء) وبالله تعالى التوفيق *
 وأيضا : فإنهم بهذه القضية الفاضحة قد أدخلوا ربهم تحت الحدود
 والقوانين ، وتحت رتب متى خالفها لزمه السفه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ،
 وهذا كفر مجرد دون تأويل ، ولزمهم - إن طردوا هذا الاصل الفاسد - أن
 يقولوا : لما وجدنا الفعل منا لا يكون إلا جسما مركبا ذا ضمير وفكرة ، وجب
 أن يكون الفعل الأول جسما مركبا ذا ضمير وفكرة . تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا .

قال ابو محمد : فهذا يلزمهم كما ذكرنا

ثم نبين بالبرهان الضروري بطلان قضيتهم من غير طريق إلزامهم طردها
 فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن الحكيم منا إنما صار حكيما لأنه انتقاد لاوامر ربه تعالى ولتركه
 نواهييه ، فهذا هو السبب الموجب على الحكيم منا أن لا يفعل شيئا إلا لمنفعة
 يفتتح بها في معاده ، أو لمضرة يستدفعها في معاده . وأما الباري تعالى فلم
 يزل وحده ولا شيء معه ولا مرتب قبله ، فلم يكن على الله تعالى رتبة توجب
 أن يقع الفعل منه على صفة مادون غيرها ، بل فعل مافعل كما شاء ، ولم يفعل مالم
 يفعل كما لم يشأ . فبطل تشبيههم أفعال الحكيم منا بأفعال الباري تعالى .

وأيضا : فإنا لم نسم الله تعالى حكيما من طريق الاستدلال أصلا ، ولا
 لأن العقل أوجب أن يسمى تعالى حكيما ، وإنما سميناه حكيما لأنه سمي
 بذلك نفسه فقط ، وهو اسم علم له تعالى لا مشتق ، ويلزم من سمي ربه تعالى
 حكيما من طريق الاستدلال أن يسميه عاقلا من طريق الاستدلال ، وقد بينا
 فساد هذه الطريقة وبطلانها وضلالها في كتاب « الفصل » فبطلت قضيتهم
 الفاسدة جملة ، وصح أنها دعوة فاسدة منتقضة .

وأما قولهم : إنه تعالى يفعل الأشياء لمصالح عباده ، فإن الله تعالى أ كذبهم

بقوله : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) فليت شعري ! أى مصالحة للظالمين فى انزال ما لا يزيدهم إلا خساراً ؟ بل ما عليهم فى ذلك إلا أعظم الضرر وأشد المفسدة ، ولقد كان أصلح لهم لو لم ينزل ، وما أراد الله تعالى بهم مصالحة قط ، ولكنهم من الذين قال تعالى فيهم : (ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشداً) *

قال أبو محمد : ويقال لهم : المصالحة جميع عبادته فعل تعالى ما فعل ؟ أم لمصالحة بعضهم ؟

فان قالوا : لمنفعة جميعهم ، كابروا وأكذبهم العيان ، لان الله تعالى لم يبعث قط موسى عليه السلام لمنفعة فرعون ولا لمصالحته ، ولا بعث محمداً صلى الله عليه وسلم لمنفعة أبى جهل ولا لمصالحته ، بل لمضرتهما ولفساد آخرتهما وديناهما ، وهكذا القول فى كل كافر ، لو لم يبعث تعالى من كذبوه من الانبياء لكان أصلح لدينام وأخرتهم .

وأيضاً فلا شئ فى العالم فيه مصلحة لانسان إلا وفيه مضرة لآخر ، فليت شعري ! ما الذى جعل الصلاح على زيد بفساد عمرو وحكمة ؟ وكل من فعل هذا بيننا فهو سفيه ، بل هو أسفه السفهاء ، والله تعالى يفعل كل ذلك وهو أحكم الحكماء ، فيلزمهم على قياسهم الفاسد ، وأصلهم الفاضل ، أن يسفها ربه تعالى ، لانه عز وجل يفعل ما هو سفيه بيننا لو فعلناه نحن ، وقد وجدنا من أغرى بين الحيوانات بيننا حتى تتقاتل ، كالديكة والكباش والقبيح (١) ، وقتلها الغير أكل إنه غاية السفه ، والبارى تعالى يفعل كل ذلك ، ويقتل الحيوانات لغير أكل ، ويسلط بعضها على بعض دون مشوبة للقاتل

(١) بفتح القاف واسكان الباء وآخره جيم ، وضبط فى الاصل بتشديد الباء وهو خطأ ، قال فى اللسان «القبيح الحجل والقبيح الكروان ، معرب ، وهو بالفارسية كبيج ، لان القاف والجيم لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب»

منهما ولا للمقتول ، وهو أحكم الخا كمين ، وهذا خلاف الرتبة بيننا . فبطل قولهم : إن الله تعالى لا يفعل شيئاً إلا لمصالح عباده ، وصح بالضرورة أنه يفعل ما يشاء لمصالح ما شاء ، ولفساد ما شاء ، ولنفع من شاء ، ولضر من شاء ، ليس ههنا شيء يوجب إصلاح من أصلح ، ولا إفساد من أفسد ، ولا هدى من هدى ، ولا إضلال من أضل ، ولا إحسان الى من أحسن اليه ، ولا الاساءة الى من أساء اليه ، لكن فعل ما شاء ، (لا يستل عما يفعل وهم يستلون) *
وهم دائبا يسألون ربهم : لم فعلت كذا ، كأنهم لم يقرؤا هذه الآية !
نعوذ بالله من الخذلان .

ونجده عزوجل قد حجب بين زوجين حتى أطاعاه ، وحجب بين آخرين حتى عصياه ، واشتغلا بما هما فيه عن الصلاة في أوقاتها ، وجذم صالحا وطالحا ، وسلم صالحا وطالحا ، وابتلى قوما فصبروا ، وابتلى قوما فكفروا ، وعافى قوما فصبروا وشكروا ، وطافى آخرين فبطروا وكفروا ، وعمر صالحا وطالحا أقصى العمر ، واخترم صالحا وطالحا في حداثة السن ، وجعل عيسى عليه السلام نبي حين سقوطه من بطن أمه ، وآتى يحيى الحكم أصيبيا ، وبسط لفرعون أنواع الغرور حتى قال : أنا ربكم الاعلى ، وخلق قوما ألباء فهماء كفاراً ، كالقيومي اليهودي ، وأبى ربيعة اليعقوبي ، وقوما ألباء فهماء مسلمين ، وقوما بلداء كفاراً ، وقوما بلداء مسلمين . فبأى شيء استحق عنده هؤلاء أن يرزقهم الفهم ؟ وهؤلاء أن يمنعهم إياه ؟

فان قالوا : لو رزق بلداء الكفار الفهم لكانوا ضرراً على المسلمين ، أريناهم من ذكركنا ممن كان ضرراً عليهم ، فصح تناقضهم ، وأكذبهم الباري جل وعز بقوله : (إنما نملى لهم ليزدادوا إثماً) وبقوله تعالى : (إنما نمدم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات) فأخبر تعالى أنه إنما أملى لهم لضررهم لا لنفعهم ولا لمصلحتهم . وكذلك يكذبهم أيضاً قوله تعالى : (إنما يريد الله أن يعذبهم

بها في الحياة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون) وكذلك قال تعالى : (أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) فأبان الله تعالى كذبهم في قلوبهم : إن الله تعالى إنما يفعل الشرائع لمصالح عباده . وأيضا فقد كان أصلح لهم أن يدخلهم الجنة دون تكليف عمل ولا مشقة *

واحتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسأها (١) نأت بخير منها أو مثلها)

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لان النسخة إنما صارت خيراً لنا معشر المؤمنين بها خاصة إذ جعلها الله تعالى خيراً لنا ، لا قبل ذلك ، ولم يكن قط هنا سبب يوجب أن تكون خيراً لنا إلا أنه تعالى شاء ذلك بلا سبب ولا علة أصلاً .

ويقال لهم وبالله تعالى التوفيق : متى كانت النسخة خيراً لنا ؟ إذ نسخ بها ما تقدم ؟ أو قد كانت خيراً لنا قبل أن ينسخ ما تقدم ؟
فإن قالوا : كانت خيراً قبل أن يخاطبنا بها ، نقضوا أصلهم ، وأثبتوا أنه تعالى قد منعنا ما هو خير لنا مدة طويلة .

وإن قالوا : بل ما صارت خيراً لنا إلا إذ نسخ تعالى بها ما تقدم وإذ خاطبنا وأبطل بها الرتبة الاولى .

فيل لهم : وما الذي أوجب أن تصير حينئذ خيراً لنا ؟ وما الذي أوجب أن تنتقل الرتبة الاولى عن كونها خيراً لنا ؟ أعله متقدمة حكمت على الباري تعالى بذلك ؟ أم انه شاء ذلك فقط ؟

فإن قالوا : بل علة أوجبت ذلك على الباري عز وجل ، كفروا باجماع الأمة ، وجعلوا الله تعالى مدبراً مصرفاً ، تعالى الله عن ذلك .

(٢) بفتح النون الاولى واسكان الثانية وبعد السين همزة سائلة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن واليزيدي ، من النساء وهو التأخير ، وقرأ باقي الاربعة عشر (نفسها)

فان قالوا : بل إنه شاء ذلك فقط ، رجعوا الى أنه تعالى شاء ما فعل بلا علة أصلاً ، ولم يشأ ما لم يفعل ، وأنه تعالى يريد ضلال من ضل ، ولم يرد به الهدى ولا المصلحة أصلاً . وبالله تعالى التوفيق .

وقد بين تعالى ذلك بقوله : (وجعلنا في آذانهم وقراً) وبقوله تعالى : (ختم الله على قلوبهم) فليت شعري ! أى صلاح أراد الله تعالى بمن ختم على قلبه وجعل في أذنيه وقراً عن قبول الحق ! ، نعموذ بالله من أن يريد منا ما أراد بهؤلاء .

ونقول لمن قال : إنه تعالى أراد صلاحهم — : أن يدعو ربه أن يريد به من الصلاح ما أراد بهم ! .

ونجده تعالى خلق الكلب مضروباً به المثل في الرذالة ، (١) والخنزير رجساً ، وخلق الخيل في نواصيها الخير ، فأى علة وأى سبب أوجب على هذه الحيوانات أن يرتبها هكذا ؟ وما الذى أوجب أن يخترع بعضها نجساً وبعضها مباركاً ؟ وبأى شئ استحققت ذلك قبل أن يكون منها فعل ، أو قبل أن توجد وأى علة أوجبت أن يخلق ما خلق من الاشياء على عددها ، دون أن يخلق أكثر من ذلك العدد أو أقل ؟ وأن يخلق الخلد (٢) أعمى والسرطان (٣) صارفاً بصره أمام ووراء ، أى ذلك شاء ؟ والافعى أضرم من الخلد ولها بصر حاد . فان قالوا : خلقها ليعتبر بها ، وعذب الأطفال بالأمراض ليعوضهم أو ليأجر آبائهم ، فهذا كله فاسد ، لأنه قد كان يعتبر ببعض ما خلق كالاعتبار بكماله ، ولو زاد في الخلق لكان الاعتبار أكثر ، فلزم التقصير على قوتهم ، تعالى الله عن ذلك . ولا فساد فيما بيننا أعظم من فعل من عذب آخر ليعطيه

(١) بالذال . وفي الاندلس بدله زاي وهو خطأ

(٢) بضم الحاء المعجمة مع اسكان اللام ، وهو الفأرة العمياء ، وقيل : ضرب منها لم يخلق لها عيون ، وجمعه « مناجد » بفتح الميم والنون وكسر الجيم وآخرة دال مهملة — على غير اللفظ الواحد . (٣) قالوا انه حيوان بحرى

على ذلك مالا ، أو من فعل من عذب انساناً لا ذنب له ليعظ به آخر ، أو ليثيب على ذلك آخر ، وكل هذا يفعله البارئ تعالى وهو أحكم الحاكمين . فبطل قولهم : إن الحكيم لا يفعل شيئاً إلا لعلّة ، قياساً على ما بيننا .

وأى فرق بين ذبح صغار الحيوان لمنافعنا ، وبين ذبح صغارنا لمنافعنا ؟ فيذبح ولد عمرو لمصلحة زيد ؟ إلا أن الله تعالى شاء ذلك فأباحه ، ولم يشأ هذا خرمة ، ولو أحل هذا وحرم ذلك لكان عدلاً وحكمة ، وإذ لم يفعله تعالى فهو سفه وجور ، ولا لعلّة لكل ذلك أصلاً .

وقد أباح تعالى سبي نساء المشركين وأطفالهم ، واسترقاقهم قهراً ، وتملكنا رقابهم ، وأخذنا أموالهم غصباً لذنوب وقعت من آبائهم . والدليل على أن ذلك لذنوب آبائهم أن آباءهم لو أسلموا لحرم علينا سبي أولادهم وتملكهم ، فما الذى جعل الابناء مؤاخذين بذنوب غيرهم ؟ أو ما الذى جعل مصلحةً بنائنا أولى من مصلحة أبنائهم ؟ وكل لا ذنب له ؟ وهل لو فعل ذلك فاعل بيننا بغير نص من الله تعالى ، أما كان يكون أظلم الظالمين ، وأسفه السفهاء ؟ ! وما الذى جعل أن يخص أجسامنا بالأنفس الناطقة دون أجسام الاسد أو الحمير أو الخيل .

فان قالوا : فى سبى أولادهم صلاح لهم ، لأنهم يصيرون مسلمين . قيل لهم : فأبيعوا سبى أولاد أهل الذمة ليصيروا مسلمين ! فذلك أصلح لهم ! فان قالوا : هم سكان بيننا . قيل لهم : فسكنوا أولاد أهل الحرب بينكم ، ولا تملكوهم عبيداً محكوماً فيهم . وإلا فقد تركتم القياس ، ولم تجربوا العمل . فصح بكل ما قلنا أن الله تعالى يفعل ما شاء ، لا لعلّة أصلاً .

ولا خلاف عند كل ذى عقل أنه لو خلقنا فى الجنة ، وعرفنا قدر النعمة فى ذلك ، وضاعف عقولنا فى الرجاحة ، وإحساسنا فى قبول اللذة ، كما فعل بالملائكة — : لكان أصلح لنا ، إلا أن يقولوا : إنه تعالى غير قادر على غير

ما فعل ! فيخرجون بذلك عن الاسلام .

وعلى كل حال فقد سقطت العلل على كل وجه وبكل قول ، فقد رأيناها تعالى خلق قوما في عصر نبيه عليه السلام فشاها دوا آياته فأمنوا ، وخلق آخرين في أقاصى بلاد النج وأقاصى بلاد الروم حيث لم يسمعوا قط ذكر محمد صلى الله عليه وسلم إلا متبعا بأقبح الذكر وأسوأ الوصف ، وكل هذا لاعلة له ، إلا أنه شاء ذلك ، لا اله إلا هو ، وبه تعالى التوفيق *

قال ابو محمد : ثم حذاهم هذا القول الفاسد الى أن قال بعضهم بتضمين الصناع . وقالوا : في ذلك صلاح للمستضعفين .

قال أبو محمد : وليت شعري ! ما الذى جعل المستضعفين أولى بالنظر لهم من الصناع ؟! إلا إن كان ذلك اتباعا لمصلحة الكثرة وعلى قول الفساق الذين يقولون : قتل الثلث في صلاح الثلثين صلاح ! فهذه أقوال الشيطان الرجيم وأتباعه ، وما جعل الله تعالى قط جميع عباده أولى بالنظر لهم من مسلم واحد يضيع من أجلهم ، ولو شاء الله تعالى أن يأمرنا بقتل الامة كلها في مصلحة واحد لكان ذلك حكمة ، وقد أمر تعالى بقتل كل من خالف محمداً صلى الله عليه وسلم ، وهو رجل واحد ، أو إصغاره - إن كان كتيابيا - بالجزية ، ومخالفوه كثير ، فخصه بهذه المرتبة دونهم ، كما شاء ، لا معقب لحكمه

وقد أمرنا تعالى بأخذ الجزية من أهل التثليث القائلين بأن الآلهة ثلاثة ، وهم النصارى ، وحرّم علينا قتلهم ، وحرّم علينا أموالهم ، وأجراهم في المحاكمة مجرانا ، وأمرنا أن نقرهم على كفرهم ، وهم مع ذلك يستحلون قتلنا وقتالنا ، وحرّم علينا استبقاء الثنوية الذين يقولون : إن الآلهة اثنان ، والتثليث أفحش في الكفر من التثنية ، والثنوية لا يستحلون أذاننا ولا قتلنا ، ولا ظلمنا في أموالنا ولا أنفسنا ، فألزمنا تعالى قتلهم حيث ظفروا بهم إن لم يسلموا ، وأمرنا أن لا نقبل منهم شيئا غير الاسلام أو القتل !

فان قال مجنون : لأن المثلثة أصل دينهم حق . قلنا له : كذبت ، ماكان التثليث قط حقاً ، وماهو إلا إفك مفترى ، كالتثنية ولا فرق إلا أن النص هو المفرق بين النصارى واليهود والمجوس وبين سائر فرق الكفر فقط ولا مزيد . ومن قال : إن قبض أرواح المشركين مصلحة لهم — : لحق بمن لا يكلمهم ، وكفى بالمصير الى هذا القول ذلاً وانقطاعاً .

فان قال : لو أبقاء ل زاد كفراً . قيل له : أيما كان أصلح له ؟ أن يقبض روحه وهو صغير لم يكفر بعد ؟ أو وهو في أول كفره قبل أن يزداد ما ازداد ؟ أو تأخيره الى الوقت الذى أخره تعالى اليه ؟ . وفي هذا حسم لشغبهم وترك لقولهم بالمصالح جملة ، وقد أخبر تعالى فقال : (إنما نعلمهم ليزدادوا إنما) فأكذب قولهم فى المصالح جملة ، وأخبر أنه قصد بابقائهم ضد المصلحة لهم ، وهذا نص قولنا : إنه تعالى يفعل ما شاء لا لعله أصلاً *

وقال بعض أصحاب العلل : إن الله تعالى إنما حرم الخنزير لانه فاسد الغذاء . قال أبو محمد : فيقال لهذا البارد الجاهل المفترى : أيما أفسد غذاء ، والخنزير أم التيس الهرم ؟ . فلا بد له أن يقول : إن التيس الهرم أفسد غذاء وقد أحله الله تعالى وحرم الخنزير ، وقد أباح تعالى الدجاجة وهى أكل للقدر من الخنزير . وهذا كله فاسد من القول ، وتكلف بارد ، وتنطع محرم ، وبالله تعالى التوفيق *

وموه بعضهم بأن قال : قد اتفقت معنا على وجوب شكر المنعم ، وعلى وجوب شكر البارى عز وجل ، وهذا موافقة منكم لنا على أن العقل يوجب به الشرع .

قال أبو محمد : وهذا كذب منهم ، وما وافقناهم قط على أن شكر الله عز وجل واجب علينا إلا بعد قوله تعالى : (أن اشكركم ولو الديك) وقوله تعالى : (إنه يحب الشاكرين) وقوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن

عذابي لشديد وكذلك نقول : إن شكر المحسن فيما بيننا لا يلزم المحسن اليه إلا حيث أوجبه الله تعالى ، وحيث جاء النص بإيجابه ، وبعد أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أسديت اليه نعمة فليشكرها » ولولا هذه النصوص ما لزم الشكر أحداً ، إذ الزوم يقتضى فاعلاً له ملزماً إياه علينا ، والعقل عرض محمول في النفس ، والعرض لا يفعل شيئاً ، وإنما يفعل الجسم الحامل له ، والنفس لا تشرع الشرائع !! وهذا جنون ممن قاله ! وإنما هي مشروع عليها ومتعبدة !! ومن أوجب الشرائع قبل أن يرد بها السمع وتبلغ الى العاقل المميز فلا ينكر قول من قال من الخوارج : إن النبي ساعة يبعث فانه قد لزم أهل المشرق والمغرب التزام جميع ما بعث به ، ومعرفة الدين الذي جاء به ، من البيوع وأنواعها ، والطلاق والنكاح والعبادات كلها ، وإن من مات أثر مبعثه بساعة في أقطار الدنيا غير عالم بكل ما ذكرنا فقد مات كافراً الى النار !!

قال أبو محمد : وهذا كما ترى من تكليف ما لا يطاق كقول من أراد الالتزام بالشرائع بغير نص من الله تعالى .

ثم نسألهم : ما تقولون فيمن استنقذ صبياً حين الولادة ممن أراد وأده ، ثم استنقذه من سبع ، ثم من يد كافر سباه ، ثم رباه فأحسن تربيته ، ثم علمه الدين والعلم ، فلما بلغ الصبي مبلغ الرجال ولى الأحكام بين المسلمين ، فتعدى الذي أحسن اليه على رجل فقفاً عينه ، وقطع يديه ورجليه ، وجرد أعنه وأذنه ، وقلع جميع أسنانه ، وجب مذاكيره ، فقدمه المفعول به ذلك الى هذا الحاكم الذي أحسن اليه هذا المتعدى ، وطلب التقصاص ، وهو عدو للحاكم ، وقد أساء اليه قديماً ، وضربه ولطمه ، أتأمرون الحاكم أن يعفو عن المحسن اليه ؟ أم توجبون عليه أن يقطع يدي المحسن اليه ورجليه ، ويقلع أسنانه ، ويفقأ عينيه ، ويجرد أذنيه وأنفه ويجب مذاكيره ، انتصاراً لعدوه الظالم له ، من وليه المحسن اليه ؟

فان قالوا : لا يفعل به شيئا من ذلك ، كفروا إن اعتقدوا صحة هذا الجواب ، وفسقوا ان قالوه غير معتقدين له . وان قالوا : بل يفعل به مثل ما فعل ، نقضوا أصلهم في وجوب شكر المنعم . فان قالوا : أخذ القصاص منه إحسان اليه وشكر له . قلنا إن هذا المحسن كان ذميا (١) فما نراه عجل له اذا قتله قصاصا إلا النار ، فأين الاحسان والشكر ؟ ! فان قالوا : قتل الكافر احسان اليه ، كابروا العيان ، لان التمجيل الى النار وانقطاع الرجاء من الايمان ليس احسانا ، بل هو غاية الاساءة (٢)

قال، أبو محمد : فصح بكل ما ذكرنا أنه لاعلة لشيء من أوامر الله تعالى ، ولا لشيء من أفعاله كلها أو لها عن آخرها ، ولا يجوز أن يشبه حكم بحكم آخر لم يأذن الله تعالى في الجمع بينهما .

وهذه المسألة أصل خطأ القوم وبعدهم عن الحقائق ، وهي بدعة محدثة ، حدثت في القرن الرابع ، لم ينطق بها قط صحابي ولا تابعي بوجه من الوجوه . وهي مسألة ألقاها الشيطان بين المسلمين . نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله أن يثبتنا على ما هدانا اليه من اتباع كلامه ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع أولى الامر منا ، والرد عند التنازع الى كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، ونسأله لاخواننا أن يتوب عليهم من بدعة القياس والتقليد والاستدراك على ربهم تعالى وعلى نبيهم صلى الله عليه وسلم مالم يأت عنهما ولا قتلاه ، وسؤالهم : لم فعل الله تعالى كذا وكذا ؟ وأن يفي بهم الى ما أمروا به من طريق الحقائق . آمين يارب العالمين . وصلى الله على خاتم النبيين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل *

(١) ان باسكان النون شرطية وقوله « هذا المحسن » بالرفع اسم كان مقدم عليها يعني ان كان هذا المحسن ذميا الخ وتقديم اسم كان عليها غير جائز فلعل للمؤلف رأيا آخر في علوم اللغة (٢) سبق للمؤلف في باب « النسخ » ان يخيّل هذه القصة المتكيفة واعترض بنحو ما ذكرنا وبيننا ما في كلامه (ج ٤ ص ٧٥ - ٧٦)

﴿ الباب الموفى أربعين ﴾

وهو باب الكلام فى الاجتهاد ماهو؟ وبيانه ، ومن هو معذور باجتهاده ، ومن ليس معذورا به ، ومن يقطع على أنه أخطأ عند الله تعالى فيما أداه اليه اجتهاده ، ومن لا يقطع أنه مخطئ عند الله عز وجل وان خالفناه .

قال أبو محمد على بن أحمد رحمه الله : لفظة « الاجتهاد » مما يجب معرفة تفسيرها ، لأن أكثر المتكلمين فى الاجتهاد وحكمه لا يعلمون معناه . فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن حقيقة بناء لفظة « الاجتهاد » أنه افتعال من الجهد ، وحقيقة معناها أنه استنفاد الجهد فى طلب الشئ المرغوب ادراكه ، حيث يرجى وجوده فيه ، أو حيث يوقن بوجوده فيه . هذا مالا خلاف بين أهل اللغة فيه . والجهد - بضم الجيم - الطاقة والقوة ، تقول : هذا جهدى ، أى طاقتى وقوتى ، والجهد - بفتح الجيم - سوء الحال وضيقها ، تقول : القوم فى جهد ، أى فى سوء حال . فاذ ذلك كذلك فالاجتهاد فى الشريعة هو : استنفاد الطاقة فى طلب حكم النازلة حيث يوجد ذلك الحكم . هذا مالا خلاف بين أحد من أهل العلم بالديانة فيه قال أبو محمد : وإنما قلنا فى تفسير الاجتهاد العام : حيث يرجى وجوده

فعلقنا الطلب بمواضع الرجاء ، وقلنا فى تفسير الاجتهاد فى الشريعة : حيث يوجد ذلك الحكم ، فلم نعلقه بالرجاء ، لأن أحكام الشريعة كلها متيقن أن الله تعالى قد بينها بلا خلاف ، ومن قال إن الله تعالى ورسوله عليه السلام لم يبين لنا الشريعة التى أرادها الله تعالى منا وألزمنا إياها - : فلا خلاف فى أنه كافر . فأحكام الشريعة كلها مضمونة الوجود لعامة العلماء ، وان تعذر وجود بعضها على بعض الناس ، فحال ممتنع أن يتعذر وجوده على كلهم ، لان الله تعالى لا يكلفنا ما ليس فى وسعنا ، وما تعذر وجوده على الكل فلم يكلفنا الله تعالى إياه

قط ، قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وبالضرورة ندري أن تكليف إصابة مالا سبيل الى وجوده حرج ، فصح قولنا . وبالله تعالى التوفيق *

ثم اتفق العلماء على أن القرآن وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قاله أو فعله أو أقره وقد علمه - : مواضع لوجود أحكام النوازل . واختلفوا في نقل السنن على ما ذكرناه قبل ، وبيننا البرهان هنالك . بحول الله تعالى وقوته على وجوب قبول الخبر المسند بنقل العدول .

ثم اختلفوا ، فقالت طائفة : لا موضع البتة لطلب حكم النوازل من الشريعة ولا لوجوده إلا هذه المعادن التي ذكرنا : إما نص على اسم تلك النازلة ، وإما دليل منها على حكم تلك النازلة ، لا يحتمل إلا وجها واحدا . وهذا قول جميع أهل الاسلام قطعا ، وإن اختلفوا في الطرق التي توصل الى معرفة السنن ، وهو قول جميع أصحابنا الظاهريين ، وبه نأخذ . وقد بينا أقسام الدليل المذكور فيما سلف من ديواننا هذا ، وحصرناها هنالك . والحمد لله رب العالمين .

وقال آخرون : بل ههنا مواضع آخر يطلب فيها حكم النازلة ، وهي الخبر المرسل ، وقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة إذا اشتهر ، وقال آخرون : وإن لم يشتهر ، وقول الامام الوالي منهم ، ودليل الخطاب ، والقياس ، والرأي المجرد ، والاستحسان ، وقول أكثر العلماء ، وصل أهل المدينة ، والاخذ بقول عالم وإن كان له مخالف مثله . وقد شرحننا معاني هذه الاسماء ، وأبطلنا الحكم بكها أو شئ منها بالبراهين الضرورية ، فيما سلف من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين .

فأما تعلق قوم فيما اعتقدوه من أحكام بعض النوازل بقول صاحب - له مخالفون - أو بقول تابع أو بقول فقيه من الفقهاء المتقدمين - وإن خالفه غيره من أهل العلم - : فهذا هو التقليد الذي قد تكلمنا في ابطاله فيما سلف

من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وليس للمتكلمين في الديانة اليوم قول يكون عندهم اجتهاداً غير ما ذكرنا . وقد كانت أقوال في ذلك لقوم من أهل الكلام قد درست ، مثل قول بعضهم : إن ما وقع في النفس في أول الفكر فهو الواجب أن يقال به ، وقال بعضهم : الواجب أن يقال بالاثقل لانه خلاف الهوى (١) وقال بعضهم بل بالاخف منها ، لقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة ، لانها كلها دعاوى (٢) يعارض بعضها بعضاً ، وكل ما ألزمتنا الله تعالى فهو يسر ، وإن ثقل علينا ، وكل شريعة تتكلف فهي خلاف الهوى ، (٣) لان تركها كان موافقاً للهوى ، (٤) ولانه قد يقع في أوائل الفكر الوسواس ، وقال تعالى ذاما لقوم : (شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) ومن قطع بشئ مما يقع في نفسه من الدين فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى . وقال تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) . فنص تعالى على أن من لا برهان له فليس بصادق . وقال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) . فهذا يدفع قول من قال بالاثقل وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) . وهذا يدفع قول من قال بالاثقل . وصح أنه لا لازم إلا ما ألزمتنا الله تعالى ، وسواء وقع في النفس أو لم يقع ، وسواء كان أخف أو أثقل .

قال أبو محمد : واذ قد انحصرت وجوه الاجتهاد الى ما قد أوضحنا براهينه . من القرآن أو الخبر المسند بنقل الثقات الى النبي صلى الله عليه وسلم ، إما

(١) في الاصل «الهواء» بالمد وهو خطأ جداً .

(٢) في الاصل «دعوا» بهذا الرسم وهو خطأ في المعنى وفي الرسم .

(٣) في الاصل «الهواء» .

نصا على الاسم ، وإما دليلا من النص لا يحتمل إلا معنى واحداً - وسقط كل ما عداها من الوجوه التي قد حصرت - : فالواجب (١) أن ننظر في أقسام المجتهدين : فنظرنا في ذلك فوجدنا أقسام المجتهدين بقسمة العقل الضرورية لا تخرج عن ثلاثة أقسام عندنا ، وأما عند الله تعالى فقسمان لثالث لهما :

فالقسمان اللذان عند الله تعالى هما : مصيب أو مخطئ ، لا بد أن يكون كل مجتهد عند الله تعالى واقعاً في أحد النعتين : إما مصيب وإما مخطئ ، وقد أوضحنا فيما سلف من كتابنا هذا البراهين الضرورية على أن الحق لا يكون في قولين مختلفين في حكم واحد في وقت واحد في إنسان واحد في وجه واحد . وأما الثلاثة الاقسام التي عندنا : فمصيب تقطع على صوابه عند الله عز وجل ، أو مخطئ تقطع على خطئه عند الله عز وجل ، أو متوقف فيه لا ندري أم مصيب عند الله تعالى أم مخطئ ، وإن أيقنا أنه في أحد الحيزين عند الله عز وجل بلا شك ، لأن الله تعالى لا يشك ، بل عنده علم حقيقة كل شيء ، لكننا نقول : مصيب عندنا أو مخطئ عندنا والله أعلم ، أو نتوقف فلا نقول إنه عندنا مخطئ ولا مصيب ، وإنما هذا فيما لم يقم على حكمه عندنا دليل أصلاً ، وما كان من هذه الصفة فلا تحمل الفتيا فيه لمن لم يلح له وجهه ، إذ لا شك في أن عند غيرنا بيان ما جهلناه ، كما أن عندنا بيان كثير مما جهله غيرنا ، ولم يعر بشر من نقص أو نسيان أو غفلة .

فاذا قام البرهان عند المرء على صحة قول ما - قياماً صحيحاً - فحقه التدين به ، والفتيا به ، والعمل به ، والدعاء اليه ، والقطع أنه الحق عند الله عز وجل ، لما ذكرنا قبل ، وليس من هذا الحكم بالشهادة من العدلين ، وقد يكونان في باطن أمرهما عند الله تعالى كاذبين أو مغفلين ، إذ لم يكلفنا الله تعالى معرفة باطن ما شهدا به ، لكن كلفنا الحكم بشهادتهما .

وقد علمنا أنه لا يمكن أن يخفى الحق في الدين على جميع المسلمين ، بل لابد أن تقع طائفة من العلماء على صحة حكمه بيقين ، لما قدمنا في كتابنا في هذا من أن الدين مضمون ببيانه ورفع الاشكال عنه ، بقول الله تعالى : (تبيننا لكل شيء) وبقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) .

ولكن قد قال الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . فصح بالنص أن الخطأ مرفوع عنا ، فمن حكم بقول ولم يعرف أنه خطأ ، وهو عند الله تعالى خطأ ، فقد أخطأ ولم يتعمد الحكم بما يدرى أنه خطأ ، فهذا لا جناح عليه في ذلك عند الله تعالى : وهذه الآية عموم ، دخل فيه المقتنون والحكام والعاملون والمعتقدون ، فارتفع الجناح عن هؤلاء بنص القرآن فيما قالوه أو عملوا به ، مما هم مخطئون فيه ، وصح أن الجناح إنما هو على من تعمد بقلبه الفتيا أو التدين أو الحكم أو العمل بما يدرى أنه ليس حقا ، أو بما لم يقده اليه دليل أصلا ، وصح بهذه الآية أن من قام عنده برهان على بطلان قول فتمادى عليه فهو في جناح ، لأنه قد تعمد بقلبه ذلك وكذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران » وقد ذكرناه باسناده فيما سلف من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ، فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الحاكم إذا أخطأ في اجتهاده فله أجر فيما أداه اجتهاده (١) إلى أنه حق عنده ، وأسقط عنه بذلك الأثم ، وإن كان مخطئا في الحقيقة عند الله تعالى . قال أبو محمد : واعتقاد الشيء والعمل به والفتيا به حكم به ، فدخل هؤلاء تحت لفظ الحديث المذكور وعمومه ، فصح ما ذكرناه . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ثم ينقسم المخطئ المجتهد قسمين لا ثالث لهما : إما مخطئ

(١) في نسخة « فيما دعاه اجتهاده » وهو خطأ .

معذور كما قلنا ، وإما مخطئٌ غير معذور ، على ما شهد به قول الله تعالى :
(وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) أن المخطئُ
المعذور هو الذي لم يتعمد الخطأ ، وهو الذي يقدر أنه على حق باجتهاده ،
وأن المخطئُ غير المعذور هو من تعمد بقلبه ما صح عنه أنه خطأ ، أو قطع
بغير اجتهاده .

قال أبو محمد : فاذا قد صح كل هذا بالنص فلنعده باختصار ، فنقول
وبالله تعالى التوفيق .

إن المجتهدين قسمان : إما مصيب مأجور مرتين ، وإما مخطئٌ . والمخطئُ
قسمان : مخطئٌ معذور مأجور مرة ، وهو الذي أداه اجتهاده الى أنه على
حق عنده ، ومخطئٌ غير معذور ولا مأجور ، ولكن في جناح وإثم ، وهو
من تعمد القول بما صح عنه الخطأ فيه ، أو بما لم يقم عنده دليل باجتهاده
على أنه حق عنده .

قال أبو محمد : ثم وجدنا من قامت عليه حجة في بطلان ما اعتقد ولم
تكن عنده حجة تعارض تلك الحجة الواردة ، فانه لا يخلو من أحد وجهين
لا ثالث لهما : إما أن يكون اجتهاده أداه الى ما اعتقد من ذلك برهان واضح
يقين قد ارتفع به الشك ، فان البرهان لا يعارضه برهان ، فلو جاز ذلك لكان
الحق في المتضادين ، فهذا باطل ييقن ، فهو وإن عجز عن معارضة ذلك الشغب
الوارد عليه فليس عجزه عن ذلك بمسقط لما ثبت بالبرهان : فواجب عليه
التمادي على ما قام به البرهان . وإما أن يكون أداه اجتهاده الى ذلك باقناع أو
شغب ، فكان في اعتقاده إياه مسامحا لنفسه ، مدافعا للخواطير التي تعارضه ،
غير محقق للبحث عن البرهان في ذلك ، فهذا اذا قامت عليه حجة برهانية
من النص ، يلوح له بها فساد اجتهاده — : ففرض عليه ترك ما كان عليه ،
والرجوع الى الحق ، فان لم يفعل فهو حاص لله عز وجل ، فاسق مجرح ساقط

الشهادة ، لأنه مغلب للظن على اليقين ، وهذه من الكبار ، قال الله عز وجل :
(إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال الله تعالى :
(إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)
قال أبو محمد : فهذا انص ما قلنا آنفا : إن من جاءه من ربه تعالى الهدى
وهو البرهان الحق — فلا يحل له تركه واتباع ماهويت نفسه وظن أنه الحق
وأنه لا يحل له الثبات على ماهويت نفسه وظن أنه الحق ، وترك اتباع الحق ،
لوارد من عند الله تعالى .

قال أبو محمد : وسواء في هذا المقام عليه البرهان في فتياه أو في معتقده
في اعتزاله أو تشييعه أو إرجائه أو شرايته ، ومن جوز الشك في البرهان
وتماذى على مخالفته ، وقطم بظنه في أنه لعل ههنا برهانا آخر يبطل هذا
البرهان الذي أقيم عليه — : فهذا مبطل للحقائق كلها ، وقوله يقود الى أن
لا يحقق شيئا من الشرائع إلا بالظن فقط ، وهذا أفسق الفاسقين .

قال أبو محمد : وأما من أعتقد قولاً بغير إجتهد أصلاً ، لكن اتباعاً لمن
نشأ بينهم ، فهذا مقلد مذموم بيقين ، أصاب أو أخطأ ، وهو آثم على كل حال ،
حاص لله عز وجل بذلك ، فاسق مجرح الشهادة ، صادف الحق أو لم يصادفه ، لأنه
لم يقصده من حيث أمر من اتباع النصوص . وقد بينا برهان هذا فيما سلف
من ديواننا هذا . وبالله تعالى التوفيق .

فان قال قائل : فانكم على هذا يلزمكم أن كل من قال من الصحابة أو من
التابعين وفقهاء الأئمة وخيارها بقول يخالف قولكم في كل مسألة — : فانه
داخل فيما ذكرتم من التكفير أو التفسير أو الكذب ، وفي هذا ما فيه .

قلنا : هذه دعوى منكم كاذبة ، بل هو اللازم لكم ، ولكل من قال :
إن الحق في واحد من الأقوال ، لانكم في كل قولة لكم تزعمون في نصركم
إياها أنها موافقة لما جاء من عند الله تعالى ، إما لقرآن أو لسنة مسندة أو

مرسلة ، وهما عندكم سواء في أمر الله تعالى بقبولهما ، أو لقياس ، وهو عندكم مما أمر الله تعالى به ، فيلزكم أن كل من خالفكم فيها من صاحب أو تابع أو فقيه : مخالف لما جاء من عند الله تعالى ، والمخالف لما جاء من عند الله تعالى عندكم إما كافر وإما فاسق .

فإن قال : لا يكون كافراً ولا فاسقاً ولا عاصياً إلا أن يعاند الحق الذي جاء من عند الله تعالى وهو يدري أنه حق .

قلنا : هذا نفس قولنا والله الحمد ، فإن كل من خالف قرآناً أو سنة صحيحة أو إجماعاً متيقناً وهو لا يلوح له أنه مخالف لشيء من ذلك فليس كافراً ولا عاصياً ولا فاسقاً ، بل هو مأجور أجراً واحداً ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن اجتهد فأخطأ ، ولا خطأ في شيء من الشريعة إلا في خلاف قرآن أو سنة صحيحة ، فهذا برهاننا من السنة .

وأما من القرآن فقوله تعالى للمسلمين : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ومن الإجماع أنه لا خلاف بين أحد من الأمة أن من قرأ فبدل آية من القرآن بلفظ آخر أو أسقط كلاماً أو زاد سائياً مخطئاً فإنه لا يكفر ولا يبتدع ولا يفسق ولا يعصى ، وإنما الشأن فيمن قامت عليه الحجة فعند وخالف الآية بعد أن وقف عليها ، مقلداً أو متبعاً لهواه ، أو خالف السنة بعد أن عرفها كذلك ، فهو لاء هم الذين يقع عليهم التكفير والتفسيق ، على حسب خلافهم لذلك ، إن استحلوا خلاف ذلك كفروا ، وإن خالفوه معاندين غير مستحلين فسقوا ، وهكذا القول في الشريعة كلها ، كالقتل ووطء الفرج الحرام وأكل الحرام واستباحة العرض الحرام والبشرة الحرام ونحو ذلك ، كل هذا من فعله مخطئاً غير عالم بأنه خالف ما جاء من عند الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فلا يكفر ولا يفسق ولا يعصى ، ومن فعله عامداً غير معتقد لاستباحة ما حرم الله تعالى من ذلك فهو فاسق ، ومن فعله عامداً مستحلاً

خلاف الله تعالى فهو كافر ، وقد نزه الله تعالى كل صاحب وكل فاضل عن هاتين المنزلتين ، وأوقع فيهما كل فاسق متبع هواه ، قاصد الى نصر الباطل والثبات عليه وهو يدري انه باطل . وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فاذا قد صح كل ما قلناه فلنبين بحول الله تعالى وقوته وجوه الاجتهاد التي قدمنا ، وحكم من أخذ بوجه وجه منها ، وفي أي خبر يقع عندنا من القطع بصوابه ، أو القطع بخطئه ، أو التوقف في أمره . وبالله تعالى نعتصم .

فاول ذلك : من تعلق بآية منسوخة . فهذا لا يخلو من أحد وجهين : إما أن تكون تلك الآية قد جاء نص منقول نقل تواتر بأنها منسوخة ، أو قام دليل متيقن من النص أو الحال بأنها منسوخة ، فإن كان نسخها ثبت بأحد هذه الوجوه ، فحكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ عند الله عز وجل بلا شك ، ألم يثبت البرهان عنده بنسخها معذور مأجور مرتين (١) .

فاذا قام عليه البرهان المذكور بأنها منسوخة فتمادى على ذلك - من الاخذ بالمنسوخ معتقدا لصوابه في ذلك ، فهو كافر مشرك حلال الدم ، كمن تمادى على القول بأن المتوفى عنها وصية الى الحول ، أو على القول بالصلاة الى بيت المقدس ، وما أشبه ذلك .

وأما إن قام الدليل عنده على أنها منسوخة - من النص المتيقن كما ذكرنا إلا أنها مما اختلف الناس في نسخها ، فتمادى على القول بالمنسوخ ، وهو يعلم خلاف ذلك ، فهو فاسق عاص لله تعالى ، لتعمد قلبه القول بمخالفة الحق الصحيح ، فهو حامد كبيرة . وبالله تعالى التوفيق .

(١) هكذا في الاصل ، وهو غير مفهوم ، ولعل الكلام اختلط على الناسخين ، واظن ان صوابه هكذا : «فإن كان نسخها ثبت بأحد هذه الوجوه ولم يبلغه البرهان بنسخها فحكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ عند الله عز وجل بلا شك ، ألم يثبت البرهان عنده بنسخها ، وهو معذور مأجور مرة واحدة » وهذا ظاهر من السياق .

فان كانت تلك الآية مما قام الدليل على نسخها من نقل الأحاد ، وهو ممن يصحح مثل ذلك النقل ، فتمادى على القول بها ، فهو فاسق بتعمده مخالفة ما هو الحق عنده ، وان كنا لا نقطع على أنه مخطئ ، وليس هذا فيما لم يأت من جهة الثقات مسندا فقط ، لكن من جهة من اختلف في توثيقه ولا بد ولا مزيد ، وهذا كمن رد شهادة العدلين من الأحكام فيما يقبلان فيه ، بغير شيء يوجب رد شهادتهما (١) ، فهذا فاسق لرددهما هو الحق عنده ، ولعله في باطن الأمر مصيب في ردها ، إذ لعلهما كاذبان أو مغلان أو غاب عنهما سر تلك الشهادة . فهذا فصل .

وفصل ثاني : وهو أن يتعلق بآية مخصوصة مثل قوله : (لئن أشركت ليحبطن عملك) فهذه خاصة فيمن مات كافرا ببرهان نص آخر ، فهذا أيضا مالم يقيم عنده برهان بأنها مخصوصة بحكمه الثبات على الخصوص الذي بلغه وهو مأجور مرتين (٢) ، حتى اذا قام عليه الدليل البرهاني بأنها مخصوصة فكما قلنا في الفصل الذي قبل هذا .

وفصل ثالث : وهو أن يتعلق بآية (٣) قد خص منها بعضها كقوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) وكقوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) الى قوله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وكقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فهذا أيضا حكمه الثبات على ما بلغه وهو مأجور مرتين (٤) ، فان قام عليه البرهان فتمادى ، فان كان صحيحا عنده

(١) في الاصل «يوجب لرد شهادتهما» ولا معنى لتعدية فعل «أوجب» باللام اذ هو متعد بزيادة الهنزة في اوله

(٢) كذا في الاصل والظاهر «مرة واحدة»

(٣) في الاصل «ان يتعلق بأنه» وهو خطأ

(٤) لعله «مرة واحدة»

فهو كافر ، كمن أحل الخمر بعموم هذه الآية ، أو أحل العبيد بملك اليمين .
وفصل رابع : وهو أن يتعلق بآية مزيد عليها نص آخر ، كمن تعلق
بقوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم) الآية الى قوله : (وأحل لكم ما وراء
ذلكم) وقد زيد في هذه الآية تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة
وخالتها ، ومثل هذا كثير ، فهذا أيضا حكمه الثبات على ما بلغه ، وهو مأجور
مرتين (١) ما لم يقم عليه دليل بالزيادة ، فان كان الدليل صحيحا عنده نخالفه
معتقدا خلاف النص فهو كافر .

وفصل خامس : وهو أن يتعلق بآية فيصرفها عن وجهها ، كمن ادعى في
قول الله عز وجل : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان) وقوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) أنهما مخالفان
لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم باليمين مع الشاهد ، وموجبان
أن لا يحكم بأقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين .

قال أبو محمد : وهذا تمويه تعمده ، أو جاز عليهم بغفلة ، أو صرف
للآيتين عن وجههما ، وتمويه بوضعهما في غير موضعهما ، لانه ليس في الآيتين
المذكورتين أمر بالحكم بالشاهدين ، أو الشاهد والمرأتين أصلا ، ولادليل على
ذلك بوجه من الوجوه ، وإنما فيهما الامر باستشهاد الشاهدين أو الشاهد
والمرأتين عند المدانة والطلاق والرجعة فقط ، مع ما فيهما من قوله تعالى :
(وأشهدوا اذا تبايعتم) دون ذكر عدد ، واشهاد واحد يقع عليه اسم
« إشهد » وقوعا صحيحا في اللغة بلا شك ، فهو جائز بنص القرآن .

وكمن تعلق في إيجاب الزكاة بقوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) وهذا
خطأ ، لأن إيتاء حق الزكاة فيما أنبتت الارض لا يمكن يوم الحصاد ، وهي
أيضا مكية ، والزكاة مدنية ، فصيح أن من احتج بهذه الآية في أحكام الزكاة

فصارف للآية عن وجهها ، فن جهل هذه النكتة واحتج بهاتين الآيتين فيما ذكرنا فهو مخطئ ، لأنه لم يأمره الله تعالى قط بما ذهب إليه لكنه بجهله ماجور مرة معذور ، فان وقف على ما ذكرنا فمادى على قوله فهو فاسق أو كافر ، على ما قسمنا قبل ، مخطئ عند الله تعالى بيقين ، لما ذكرنا قبل . قال أبو محمد : وهذه الفصول كلها داخله على من تعلق بالاحاديث كما ذكرنا قبل سواء سواء ، كمن تعلق بحديث منسوخ أو مخصوص أو مخصوص منه أو مزيد عليه فهذا كما قلنا في الآيات سواء سواء ، إلا أنه لا يكفر إلا برد حديث ثبت عنده ، وإن كان مختلفا في الاخذ به . كما قلنا في الآيات ، إن خالف في ذلك ما هو الحق عنده معتقداً لذلك فهو كافر مخطئ عند الله تعالى وإن خالف ذلك بلسانه دون قلبه فهو فاسق .

ومما ذكرنا أيضا قول من احتج في إباحة الصلاة في المقبرة بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على قبر المسكينة السوداء ، وهو لا يبيح الصلاة على القبر ، وأما لو أخذ بهذا لكان هذا منه قياسا ، لا صرفا للخبر عن وجهه *
وكمن احتج بقوله عليه السلام : « إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث » في رد الحجج عن الميت وترك الصيام عنه وترك كشف رأسه إن مات محرما

ومنها أن يدعى المرء في عموم آية نسخا أو تخصيصا أو تخصيصا منها أو ندبا ، فان صح له دعواه في ذلك بنص صحيح فقوله حق مقطوع على صحته عند الله عز وجل ، ومن قال إن هذه الآية أو الخبر قد نسخهما الله عز وجل أو خصهما أو خصص منهما أو لم يلزمنا ما فيهما أو أراد بهما غير ما يفهم منهما ولم يأت على دعواه بنص صحيح - فقد قال على الله ما لم يعلم .

قال أبو محمد : وليس هؤلاء كمن تقدم ذكرنا لهم ، لان من تعلق بنص لم يبلغه ناسخه ولا ما خصه ولا ما زيد به عليه - فقد أحسن ولزم ما بلغه ،

وليس عليه غير ذلك حتى يبلغه خلافه من نص آخر ، ومن ذكرنا في هذا الفصل فلم يتعلق بشئ أصلاً ، بل تحكم في الدين كما اشتبهى ، وهذا عظيم جداً ، فمن قال بهذا ممن نشاهده - وهلا ساهيا غير عارف بما اقتحم فيه من الدعوى - فهو معذور بجهله ، ما لم ينبه على خطئه ، فإن نبه عليه فثبت على خلاف ما بلغه تامداً فهذا غير معذور ، لانه خالف الحق بعد بلوغه اليه . وأما من روى عنه شئ من ذلك من الصحابة أو التابعين أو ممن سلف ، ممن يمكن أن يظن به أنه سمع في ذلك نصاً شبه له فيه - : فهو لاء معذورون ، لاننا لانظن بهم إلا أحسن الظن ، وقد حضنا الله تعالى على أن نقول : (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايان ولا تجعل في قلوبنا غللاً الذين آمنوا) قال أبو محمد : ولا يقين عندنا أنهم تحكّموا في الدين بلا شبهة دخلت عليهم ، ولا شك أنهم لم يتبين لهم الحق في ذلك .

وأما من نشاهده أو لم نشاهده - ممن صح عندنا يقين حاله ، ومقدار عمله - : فنحن على يقين أنه ليس عنده في ذلك أكثر من الدعوى ، والقول على الله تعالى بما لا يعلم ، فهو لاء فساق را يكون أعظم الكبائر . ونعوذ بالله من الخذلان .

وكذلك من ادعى في حديث صحيح قد أقر بصحته أو بصحة مثله في اسناده : نسخاً أو تخصيصاً أو تخصيصاً منه أو ندباً ، فكما قلنا في مدعى ذلك في الآيات ولا فرق *

ومنها : من تعلق بقول لم يجد فيه مخالفاً ولم يقطع بأنه إجماع ، فهذا إن ترك لذلك عموم نص صحيح أو خصوص نص صحيح فمعذور مأجور مرة ، وإن أخطأ ، ما لم يوقف على ذلك النص ، فإن وقف عليه فتمادى على خلافه فهو فاسق ، لردّه ما أقر بثباته ، أو كافر ، إن اعتقد خلاف الحق بعد بلوغه اليه بقلبه *

ومنها : أن لا يتعلق في خلاف النص الثابت باقراره إلا بقول صاحب
لا يعرف له منهم مخالف ، إما منتشر مشتهر ، وإما غير منتشر ولا مشتهر ،
أو تعلق في ذلك بقول أكثر العلماء ، وقد وجد الخلاف في ذلك من بعضهم ،
أو تعلق في ذلك بعمل أهل المدينة ، وقد وجد الخلاف من غيرهم - : فهذا
ضعيف من التعلق جداً ، لان الخطأ لا يؤمن على أحد من الصحابة ، ولا
على الاكثر من العلماء ، ولا على عمل أهل المدينة ، إلا أنه قد يغلب الظن
على المرء حتى يتوهمه يقيناً ، لسهوه عن صحيح النظر ، فهذا من النسيان
والخطأ المرفوع فيه الجناح ، حتى اذا نبه على ذلك : فان تمادى فهو فاسق ،
لتماديه على مخالفة أمر الله تعالى ، وتعلقه بما لم يأمر الله تعالى قط بالتعلق به ،
فهو بذلك شارب في الدين ما لم يأذن به الله ، أو كافر ، إن تعمد خلاف الحق
بقلبه بعد بلوغه اليه .

ومنها : أن يتعلق بدليل الخطاب أو بالقياس ، فهذا أيضاً معذور
مأجور ، مخطئ عند الله تعالى بيقين ، إلا أنه لا يفسق ، ما لم تقم عليه الحجة في
بطلان هذين العلمين ، فان قام بذلك عنده البرهان - من النصوص الثابتة
المتظاهرة فتمادى على القول بالقياس أو بدليل الخطاب ، فهو فاسق ، لانه
ثابت على ما لم يأذن به الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم كما قدمنا .
ومنها : أن يتعلق بالرأى والاستحسان ، وهذان أضعف من كل ما تقدم ،
إذ الشبهة المتعلقة بها في هذين الوجهين في غاية الوهء لانه لا دليل على صحتهما
بل البرهان قائم على بطلانهما ، إلا أنهم قد تعلقوا في ذلك بأثرين واهيين
ساقطين مصروفين أيضاً عن وجههما ، أحدهما الحديث المنسوب الى معاذ ،
إلا أن من شبه عليه فظن أنه مصيب في ذلك فهو معذور مأجور ، فان
قامت عليه الحجة ببطلان الرأى والاستحسان فثبت على القول بهما فهو
فاسق ، لحكمه في الدين بما لم يأذن به الله تعالى .

ومنها : أن يتعلق بقول صاحب قد خالفه غيره من الصحابة ، أو بقول عالم ممن دونه ممن قد خالفه غيره من العلماء ، فهذا هو التقليد بعينه ، وليس من فعل هذا مجتهداً أصلاً ، وهو حرام لا يحل ، فمن قدر أنه معذور في ذلك ولم يبلغه المنع منه ولا بلغه أن ههنا عالماً آخر مخالفاً لهذا الذي تعلق هو به فهو معذور ، لانه يظن أن هذا هو الحق في الدين . وأما إذا بلغه أن ههنا عالماً آخر مخالفاً للذي تعلق هو به فهو فاسق ، لانه ليس بيده شبهة أصلاً يتعلق بها في اتباع رجل بعينه دون غيره ، بل هو ضلال مبين . ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الوجوه التي لا تقطع فيها على تفسيق المخالف لنا ولا على أنه مخطيء عند الله تعالى ، بل نقول : نحن على الحق عند أنفسنا ، ومخالفتنا عندنا مخطيء مأجور والله أعلم . :

فأدق ذلك وأغمضه : أن ترد آيتان عامتان ، أو حديثان صحيحان عامان ، أو آية عامة وحديث صحيح عام ، وفي كل واحدة من الآيتين ، أو في كل واحد من الحديثين ، أو في كل واحد من الآيتين والحديث - : تخصيص لبعض ما في عموم النص الآخر منهما ، وذلك مثل قوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف) مع قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) . وكقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بام القرآن » مع قوله صلى الله عليه وسلم : « وإذا قرأ فأَنْصِتُوا » ومثل قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » : فإن خصوصنا يقولون : (وان تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف) قد خص منه الاختين بملك اليمين قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) وقلنا نحن : إن قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) خص منه الاختين بملك

اليمين قوله تعالى: (وأن تجمعوا بين الاختين) .

وقال خصومنا: « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » خص منه المأموم قوله عليه السلام: « اذا قرأ فانصتوا » وقلنا نحن: قوله عليه السلام: « واذا قرأ فانصتوا » خص أم القرآن منه قوله: « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » وقال خصومنا: قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) خص النساء منه قوله عليه السلام: « لا تسافر امرأة الا مع زوج أو ذى محرم » وقلنا نحن: ان قوله عليه السلام: « لا تسافر امرأة الا مع زوج أو ذى محرم » خص منه سفر الحج قوله تعالى: (والله على الناس حج البيت)

قال أبو محمد: فهذا وان رجحنا استعمالنا للحدِيثين بدليل لازم صحيح فان متعلق خصومنا هنا قوى، ووجه خطأ من أخطأ ههنا خفى جدا، دقيق البتة، لا يؤمن في مثله الغلط على أهل العلم الواسع، والفهم البارع، والانصاف الشايع (١) وليس كسائر ما قدمنا مما تقود اليه العصبية ولا يخفى وجه الخطأ فيه على من أنصف أو تورع

هذا ما لم يوجد فيه نص يشهد لاحد الاستعمالين، فان وجد نص صحيح بذلك عاد الأمر الى ما قد ذكرناه فى الفصول المتقدمة، ولا بد من وجوده، لان الله تعالى قد ضمن لنا بيان الدين بقوله تعالى: (لتبين للناس ما نزل اليهم) فلا يجوز البتة أن يبقى فى الدين شيء مشكل، بل هو كله مقطوع على أنه بين بمانا جليا . والحمد لله رب العالمين*

الوجه الثانى: أن يرد حديثان صحيحان متعارضان، أو آيتان متعارضتان أو آية معارضة لحديث صحيح تعارضاً مقاوماً، فى أحد النصين منع وفى

(١) هنا بحاشية النسخة الاندلسية مائنه « اقول: فقد رجعت الى العمل بالظن وقالت به البتة من حيث لا تدري، ووقعت فيما فررت منه بعد ظهور تعب لا يغنى والله عاقبة الامور وما ادرى من كتبها انما يظهر لى انه مغالط متعصب احفظ صدره ما شنع به ابن حزم لله دره على المقلدين متبعى الاهواء والعصبية . ورحم الله الجميع

الثانى ايجاب فى ذلك الشئ بعينه ، لا زيادة فى أحد النصين على الآخر ، ولا بيان فى أيهما الناسخ من المنسوخ ، كالنص الوارد أن رسول الله صلى الله وسلم شرب قائما ، والنص الوارد أنه عليه السلام نهى عن الشرب قائما فان من ترك الخبرين معا ورجع الى الاصل الذى كان يجب لو لم يرد ذاك الخبران أو رجع أحد الخبرين على المعارض له بكثرة روايته ، أو بانه رواه من هو أعدل ممن روى الآخر وأحفظ ، وما أشبه هذا من وجوه الترجيحات التى قد أوردناها فى باب الكلام فى الاخبار من ديواننا هذا وبيان وجوه الصواب منها من الخطأ - : فان هذا أيضا مكان يخفى بيان الخطأ فيه جدا وأما نحن فنقول بالاخذ بالزوائد شرعا إلا أننا نقول وبالله تعالى التوفيق : إن من مال الى أحد هذه الوجوه فى مكان ثم تركه فى مثل ذلك المكان وأخذ بالوجه الآخر مقلداً أو مستحسناً ، فما دام لم يوقف على تناقضه وتفاسد حكمه فعزور مأجور ، حتى إذا وقف على ذلك فتمادى فهو فاسق عاص لله عز وجل لا تبعاه الهوى ، قال الله تعالى : (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وكل من قال فى الدين بقول لم يأت عليه ببرهان لكن بما وقع فى نفسه الميل اليه فانه بيقين متبع لهواه *

والوجه الثالث : ان يتعلق بمحدث ضعيف لم يتبين له ضعفه ، أو بمحدث مرسل ، أو ادعى تجريحا فى راوى حديث صحيح ، إما بتدليس أو نحوه ، أو ادعى أن الناقل خطأ فيه ، فمن اعتقد صحة ما ذكر من ذلك فهو معذور مأجور ، حتى اذا ترك فى مكان آخر مثل ذلك الحديث ، أو رد مرسلا آخر لارساله فقط وأخذ بمحدث آخر فيه من التعليل كالذى فيما قد رده فى مكان آخر ، ووقف على ذلك - : فان تمادى فهو فاسق ، وإن لم تقطع على أنه مخطئ عند الله عز وجل لكن لا قدمه على الحكم فى الدين بما قد شهد لسانه ببطلانه فى موضع آخر ، فهو متبع لهواه ، فهو ضال بالنص ، لكن حكم بشهادة فاسقين يعلم فسقهما فيما لا يدري هو صحة شهادتهما به ، أو رد شهادة عدلين يعلم عدالتهما بغير جرح

ثبت عنده ولا علم منه ببطلان ما شهدا به، فهذا فاسق باجماع الأمة كلها، وإن كان في الممكن أن يكون قد صادف الحق عند الله تعالى لكن، لما أقدم على خلاف ما أمر به بغير يقين كان عاصياً لله تعالى. ونعوذ بالله من الخذلان * فان قال قائل: فكيف تقولون فيمن بلغه نص قرآن أو سنة صحيحة بخبر ليس من باب الأمر إلا أنه قد جاء ذلك الخبر في نص آخر باستثناء منه أو زيادة عليه، ولم يبلغه النص الثاني؟

جوابنا وبالله تعالى التوفيق: إن هذا بخلاف الأمر، لأن الأمر قد ترد ناسخها بعضها بعضاً، فيلزمه ما بلغه حتى يبلغه ما نسخته، وليس الخبر كذلك، بل يلزمنا تصديق ما بلغنا من ذلك، لأن الله تعالى لا يقول إلا الحق وكذلك رسوله صلى الله عليه وسلم، وعليه أن يعتقد مع ذلك أن ما كان في ذلك الخبر من تخصيص لم يبلغه أو زيادة لم تبلغه فهي حق، ولا تقطع بتكذيب ما ليس في ذلك الخبر أصلاً، وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال: « لا تصدقوا أهل الكتاب إذا حدثوكم ولا تكذبوهم، فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » أو كلاماً هذا معناه.

فهذا حكم الاخبار الواردة في الوعظ وغيره. وبالله تعالى التوفيق * وما كان من الاخبار لا يحتمل خلاف نصه صدق كما هو، ولزم تكذيب كل ظن خالف نص ذلك الخبر. وبالله تعالى التوفيق. وهو حسبنا ونعم الوكيل. لا آله إلا هو عليه توكلت.

قال أبو محمد علي بن أحمد رضي الله عنه:

قد انتهينا من الكلام في الاصول الى ما أعاننا الله تعالى عليه، ويسرنا له على حسب ما شرطنا، في أول كلامنا في ديواننا هذا من التقصى والاستيعاب، نسأل الله عز وجل أن يجعله لوجهه، ودعاء اليه ونصر له، وأن يدخلنا بما من به علينا من ذلك — في جملة من أثنى عليهم بقوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك

هم المفلحون) وبقوله تعالى : (ولينصرن الله من ينصره) .

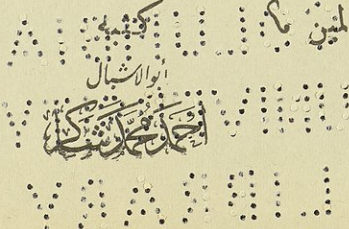
قال ابو محمد : فلنختم كلامنا بما ابتدأنا به فنقول :

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله وسلم تسليما . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ثم الجزء الثامن من كتاب الاحكام لاصول الاحكام وبه تم جميع الديوان
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

استدراك

ذكر المؤلف في هذا الجزء في صحيفة (١٠٠) حديث رفقة الاشعرين ،
وقلت اني لم أجده ، ثم وجدته بعد ، وهو في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٦٤) من
حديث أبي موسى ، وفي لفظ المؤلف « يزجلون » بالزاي ، وهو خطأ صوابه
« يدخلون » بالدال كما في جميع نسخ مسلم ، ووقع أيضا هنا « حين نزولوا
بالنهار » وهو خطأ مطبعي صوابه « حين نزولوا بالنهار » . وقد أتممت تصحيح
هذا الكتاب الجليل في صبيحة يوم الجمعة ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٨ و ١٦
مايو سنة ١٩٣٠ ، وبذلت مافي الوسع من جهد لاجراجه للناس صحيحا متقنا
ولئن كان فيه بعض الهنات فذلك مالا يخلو منه كتاب ، وقد كنت وعدت
في آخر الجزء الاول بنشر جدول للاغلاط التي فيه ، ولكن لا مرام لم ينشر بعد
عمله ، ثم لم أجده سعة من الوقت أقرأ فيها الكتاب مرة أخرى وأبين الاغلاط
التي جاءت مني أو من الطبع ، وأكثرها ظاهر للقارئ . ولا يسعني أن أضع القلم
قبل أن أشكر صديقي الفاضل محمد افندي امين الخانجي على همته في نشر هذا
الديوان النفيس ، وقد أحجم عنه الناس ، وأسأل الله أن يوفقه لنشر أمثاله من
آثار سلفنا الصالح رضى الله عنهم . وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه
أنيب . وآخر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين



فهرس

﴿ما في الجزء الثامن من الأبواب والفصول بحسب وضع المؤلف﴾

- ٢ فصل : بحث في الرد على القائلين بالقياس
٤٢ فصل : بحث آخر في الرد على احتجاج أهل القياس
٤٨ فصل : في ذكر طرف يسير في تناقض أصحاب القياس
٧٦ الباب التاسع والثلاثون : في ابطال القول بالعمل في جميع أحكام الدين
٩٣ فصل : واحتج بعضهم في إيجاب القول بالعمل الخ ..
٩٧ فصل : في ابطال القول بالعمل في شئ من الشرائع
١١١ فصل : في بيان ما في القرآن من النهي عن القول بالعمل
١١٤ فصل : في ذكر طرف يسير من تناقضهم في التعليل
١٢٠ فصل : في قولهم الحكيم لا يفعل الا لعلة صحيحة والسفيه يفعل لالعة
١٣٣ الباب الموفى أربعين : وهو في بيان الاجتهاد وحكم المجتهد
١٥٢ استدراك لفضية مصحح الكتاب



DATE DUE

SEP 21 2012

FEB 15 2012

APR 06 2012

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0045300933

893.799

06610722

I b 59

5-8

MAR 2 1936

